مجموعة من المؤلفين

الكتاب الأسود للرأسمالية

ترجمة

د. أنطون حمصي





... ما هي قصة كتاب أسود عن الرأسمالية هذه إذن؟ ألا ترون أن المغالاة في المشروع هي من قبيل الهذيان؟ نوافقكم أنها أسوأ قاتل في التاريخ، ولكنه قاتل دون وجه، ولا رمز وراثي، يعمل دون قصاص منذ قرون في خمس قارات... نتمنى لكم إذن الكثير من المتعة: ولكن ما الفائدة؟ ألم تسمعوا قرع الجرس الذي يُعلن، في الوقت نفسه، ختام المباراة ونهاية التاريخ؟ لقد فازت!. وهي تختزن في صيغتها المافياوية جثة أعدائها. ترى أي خصم ذي مصداقية يتراءى في الأفق؟

أي خصم؟ إنه شعب الأطراف المدَعية الهائل، الموتى والأحياء، الحشد الذي لا يُحصى من الذين نُفوا من أفريقيا إلى الأمريكيتين، والذين غطوا، برخَص، خَنادقَ حربٍ غبيةٍ، جرى شَيّهُم أحياءً بالنابالم، عُذبوا حتى الموت في أفواه كلاب حراسة الرأسمالية، قُتلوا رمياً بالرصاص عند جدارالحلفاء المتحدين، قُتلوا رمياً بالرصاص في فورمي، قُتلوا رمياً بالرصاص في سُطيف، ذُبحوا بمئات الألوف في أندونيسيا، جرى محوهم بصورة شبه كاملة كالهنود الحمر في أمريكا، قتلوا بكثافة في الصين لضمان حرية تداول الأفيون... من كل هؤلاء، تلقت أيدي الأحياء شعلة تمرد الإنسان الذي أنكرت عليه كرامته، الأيدي التي سرعان ما تَخمدُ حركتها، أيدي أطفال العالم الثالث الذين يَقتلهم سوء التغذية كل يوم بعشرات الألوف، الأيدي المعروقة للشعوب المحكومة بسداد فوائد ديون سرق حكامها رأس مالها، الأيدي المرتعشة للمنبوذين الذين يزيد، كل يوم، عدد من يخيم منهم على هوامش الرخاء...

أياد ضعيفة ضعفاً فاجعاً وغير متحدة حالياً. ولكنها لا تستطيع أن لا تلتقي ذات يوم. وفي ذلك اليوم، سوف تمسك الشعلة التي تنقذ العالم.

جـ...

دار الطليعة الجديدة

سورية ـ دمشق ـ ص.ب: 34494 تلفاكس: 2311378

E-mail: sakkalfa@scs-net.org


al-maktabeh
www.
.com
مكتبة
المهتدين

مجموعة من المؤلفين

الكتاب الأسود للرأسمالية



تعريب: د. أنطون حمصي

اسم الكتاب: الكتاب الأسود للراسمالية
تأليـــــف: مجموعة من المؤلفين
ترجمـــــة: د. انطون حمصي

الطبعة الأولى:2006

دار الطليعة الجديدة
سورية - دمشق - ص.ب:34494
تلفاكس: 2311378
E-mail: sakkalfa@scs-net.org

إخراج : رفيدا الخباز
صمم الغلاف: جمال سعيد

مقدمة

طوبى للرأسمالية! إنها لا تعلن شيئاً ولا تعد بشيء. لا بيان ولا تصريح يبرمج السعادة أو يعد بتحقيقها. إنها تسحقك، تنتزع أحشاءك، تستعبدك، تضطهدك، وبوجيز العبارة تحبطك؟ لك الحق في أن تكون تعساً، إلا أنه لا حق لك، أبداً، في الإحباط لأن الإحباط يفترض أن هناك التزاماً تعرض للخيانة. والذين يعلنون عن أيام أفضل وأكثر عدالة يتعرضون للاتهام بالخداع عندما تغرق محاولتهم في جعجعة بشعة. أما الرأسمالية فهي، من جانبها، فعل يجري تعريفه، بحكمة، في الحاضر. أما بشأن المستقبل؟ فهي تتخلى عنه، طواعية، للحالمين والعقائديين والإيكولوجيين. ولذلك، فجرائمها شبه كاملة. فما من أثر مكتوب يثبت القصد والتعمد. من السهل على الذين لا يحبون الثورات أن يجدوا مسؤولين عن إرهاب 1793: هناك عصر الأنوار والإرادة الخرقاء، وإرادة تنظيم المجتمع وفقاً للعقل الذي يحاكم. بالنسبة للشيوعية، فإن المكتبات تنهار تحت ثقل كتبها القابلة للإدانة. لا شيء من هذا بالنسبة للرأسمالية. إذ لايمكن اتهامها بصنع التعاسة بعد ادعائها جلب السعادة. وهي لا تقبل أن تحاكم إلا بموجب ما يدفعها منذ الأزل: السعي وراء الربح الأقصى في الحد الأدنى من الزمن. الآخرون يهتمون بالإنسان. أما هي فمشغولة بالسلعة. هل رأينا، قط، سلعاً سعيدة وأخرى تعيسة؟ الموازنات الوحيدة المقبولة هنا هي الموازنات الحسابية. والحديث، بصددها، عن ارتكاب جرائم أمر يفتقر إلى الفطنة. لنتحدث، بالأحرى، عن الكوارث الطبيعية ولكنهم يلقنونك بدرجة كافية: أن الرأسمالية هي الحالة الطبيعية للإنسانية. الإنسانية في الرأسمالية كالسمكة في الماء. ويقتضي الأمر وقاحة الأيديولوجيين التافهة من أجل إرادة تغيير نظام الأشياء بسبب النتائج الدورية المؤسفة التي نعرفها: الثورة، القمع، الخيبة، الحسرة. تلك هي، حقاً، خطيئة الإنسان الأصلية: إنها ذلك المزاج القلق الأبدي الذي يحمله على خلع النير، الوهم الوجداني، وهم مستقبل متحرر من الاستغلال، ادعاء تغيير النظام الطبيعي. لا تتحركوا: الرأسمالية تتحرك من أجلكم. ولكن للطبيعة، حقاً، كوارثها. وكذلك الرأسمالية. فهل ستمضون للبحث عن المسؤولين عن هزة أرضية، عن أمواج متلاطمة؟ الجريمة تقتضي، فضلاً عن ذلك، وجود مجرمين. من السهل، بالنسبة للشيوعية، وضع بطاقات بالأوصاف الشخصية لدعاتها: رجلان ملتحيان، واحد بعثنون[1]، وآخر بنظارتين على الأنف، وشاربين، واحد يعبر اليانغ ـ تسو ـ كيانغ سباحة، وآخر هاو للسيجار الخ... يمكنك أن تكره هذه الوجوه. أما بالنسبة للرأسمالية، فلا توجد سوى قرائن: داو جونز، كاك 40، نيكاي الخ... حاول أن تكره قرينة إذن. لإمبراطورية الشر، الشيوعية دائماً، منطقة جغرافية، وعواصم. إنها تقبل التحديد والكشف عنها. أما الرأسمالية، فهي في كل مكان وليست

في أي مكان. فلمن توجه إذن استدعاءات المثول أمام محكمة محتملة، مثل محكمة نورمبرغ؟

الرأسمالية؟ كلمة مهجورة تسعر النار! ضعوا أنفسكم إذن في العصر واستعملوا الكلمة المناسبة: الليبرالية. يعرف قاموس «الليتريه»، «الليبرالي» بأنه ما هو جدير بلقب إنسان حر. أليس في هذا القول الرنين المناسب؟ ويعطينا قاموس «روبير الصغير» قائمة مقنعة من المضادات: «بخيل، أوتوقراطي، ديكتاتوري، توجيهي، فاشي، شمولي». ربما وجدت أعذاراً لتعريف نفسك بوصفك «معادياً للرأسمالية»، إلا أنه يجب أن تعترف بأنه ينبغي لك الكثير من الرذيلة لتعلن عن نفسك معادياً لليبرالية.

ما هي قصة كتاب أسود عن الرأسمالية هذه إذن؟ ألا ترون أن المغالاة في المشروع هي من قبيل الهذيان؟ نوافقكم انها أسوأ قاتل في التاريخ، ولكنه قاتل دون وجه، ولا رمز وراثي، يعمل دون قصاص منذ قرون في خمس قارات... نتمنى لكم إذن الكثير من المتعة: ولكن ما الفائدة؟ ألم تسمعوا قرع الجرس الذي يُعلن، في الوقت نفسه، ختام المباراة ونهاية التاريخ؟ لقد فازت!. وهي تختزن في صيغتها المافياوية جثة أعدائها. ترى أي خصم ذي مصداقية يتراءى في الأفق؟

أي خصم؟ إنه شعب الأطراف المدَّعية الهائل، الموتى والأحياء، الحشد الذي لا يحصى من الذين نفوا من أفريقيا إلى الأمريكيتين، والذين غطوا، برخَّص، خَنادقَ حرب غبية، جرى شَيهمُ أحياءً بالنابالم، عُذبوا حتى الموت في أفواه كلاب حراسة الرأسمالية، قُتلوا رمياً بالرصاص عند جدارالحلفاء المتحدين، قُتلوا رمياً بالرصاص في فورمي، قُتلوا رمياً بالرصاص في سُطيف، ذُبحوا بمئات الألوف في أندونيسيا، جرى محوهم بصورة شبه كاملة على كالهنود الحمر في أمريكا، قتلوا بكثافة في الصين لضمان حرية تداول الأفيون... من كل هؤلاء، تلقت أيدي الأحياء شعلة تمرد الإنسان الذي أنكرت عليه كرامته، الأيدي التي سرعان ما تَخْمدُ حركتها، أيدي أطفال العالم الثالث الذين يَقتلهم سوء التغذية كل يوم بعشرات الألوف، الأيدي المعروقة للشعوب المحكومة بسداد فوائد ديون سرق حكامها رأس مالها، الأيدي المرتعشة للمنبوذين الذين يزيد، كل يوم، عدد من يخيم منهم على هوامش الرخاء...

أياد ضعيفة ضعفاً فاجعاً وغير متحدة حالياً. ولكنها لا تستطيع أن لا تلتقي ذات يوم. وفي ذلك اليوم، سوف تُوقدُ الشعلة التي تنقذ العالم.

جيل بيرو

الليبرالية الشمولية*

العالم الذي تسيطر عليه الرأسمالية هو العالم الحر. والرأسمالية التي لم تعد تسمى، بعد الآن، إلا ليبرالية هي العالم الحديث. إنه النموذج الوحيد المقبول، إن لم يكن المثالي للمجتمع. فلا يوجد، ولن يوجد أبداً، نموذج آخر.

إنه النشيد الشامل الذي لا يرتله المسؤولون الاقتصاديون ومعظم المسؤولين، فقط، بل ويرتله، أيضاً، المثقفون والصحفيون الذين يستطيعون الوصول إلى وسائل الإعلام الرئيسية: المرئي والمسموع، الصحافة، ودور النشر الكبرى، وهي، بوجه عام، بين أيدي مجموعة صناعية أو مالية. والفكر المنشق ليس ممنوعاً (لليبرالية موجباتها!)، ولكنه يجول في أقنية شبه سرية. تلك هي حرية التعبير التي يتشدق بها أنصار نظامنا الليبرالي.

فضيلة الرأسمالية هي في كفايتها الاقتصادية. ولكن لمصلحة من وبأي ثمن؟ فلنتفحص الوقائع في البلدان الغربية التي هي واجهة الرأسمالية في حين أن باقي العالم أقرب إلى أن يكون خلفية الدكان.

بعد فترة التوسع الكبير للحركة في القرن التاسع عشر، الناجم عن التصنيع والاستغلال الشرس للعمال، أفضت الحركة التي تسارعت خلال العقود الأخيرة إلى شبه زوال للطبقة الفلاحية الصغيرة التي التهمتها الاستثمارات الزراعية الكبيرة مع ما نجم عن ذلك من تلوث وتهديم لطبيعة الريف وهبوط لنوعية المنتجات (وهذا على حساب دافعي الضرائب على اعتبار أن مساعدة الزراعة لم تنقطع) والزوال شبه الكامل لتجارة الجوار الصغيرة، لا سيما في الغذائيات، لمصلحة المخازن الكبرى، بالإضافة إلى تركز الصناعة في شركات كبيرة قومية ثم متعددة الجنسيات تتخذ أبعاداً تمتلك، معها، أحياناً، خزائن أكبر من خزائن الدول وتطبق القانون (أو تدعي تطبيقه) باتخاذها تدابير لتوطيد سلطتها دون رقابة، كما في «**الاتفاق متعدد القوميات حول الاستثمار**»، وشركات فوق الدول (مثل شركة الفواكه المتحدة وهي سيدة عدة دول في أمريكا اللاتينية).

كان يمكن للقادة الرأسماليين أن يخشوا من أن يؤدي زوال الفئات الفلاحية الصغيرة الحرفية والبورجوازية الصناعية والتجارية الصغيرة إلى ازدياد قوة صفوف البروليتاريا. ولكن «الحداثة» وفرت لهم التغطية بالأتمتة والنمنمة والمعلوماتية. فبعد إقفار الحقول، نشهد اليوم إقفار المصانع والمكاتب. وبما أن الرأسمالية لا تعرف ولا تريد تقاسم الربح والعمل (يتبدى ذلك في ردود أفعال أرباب العمل غير اللائقة على أسبوع عمل الخمس والثلاثين ساعة، وهو تدبير متواضع جداً مع ذلك)، فإننا نصل، حتماً، إلى البطالة وموكبها من الكوارث الاجتماعية.

وكلما زاد عدد العاطلين عن العمل، قل التعويض وقصر أمده. وكلما قل عدد العمال، زاد التوجه إلى خفض المعاشات التقاعدية. ويبدو أن ذلك منطقي ومحتوم. إنه كذلك إذا وزعنا التكافل على الأجور. أما إذا أخذنا في حسباننا الناتج القومي الإجمالي الذي زاد بمعدل ينوف على 40٪ في عشرين عاماً، في حين لم تتوقف كتلة الأجور عن الانخفاض، فإن الأمر يكون خلاف ذلك تماماً! ولكن، ليس في المنطق الرأسمالي!

ثمة ما يقرب من عشرين مليون عاطل عن العمل في أوروبا : تلك هي الحصيلة الإيجابية في أوروبا!

والأسوأ آت. فالشركات الأوروبية والأمريكية الكبرى التي لم تكن أرباحها في مثل هذا الازدهار من قبل تعلن عن تسريحات بمئات الألوف. إذ ينبغي «عقلنة» الإنتاج، فللمنافسة موجباتها!

يغبطون أنفسهم على زيادة الاستثمارات الأجنبية في فرنسا. وماذا بعد؟ ففضلاً عن الأخطار على الاستقلال الوطني، يمكن أن نتساءل عما إذا لم يكن هبوط الأجور هو الذي يشجع المستثمرين.

إن مداحي الليبرالية - «الحداثة»! - الفرنسيون (راجعوا آلان مادلان) لا يقسمون إلا بحياة إنكلترا والولايات المتحدة اللتين هما، في نظرهم، بطلتا النجاح الاقتصادي والنضال ضد البطالة. فإذا كان تدمير الحمايات الاجتماعية وهشاشة الاستخدام والأجور المنخفضة وعدم التعويض في أجل قصير الذي يمحو أرقام العاطلين عن العمل من على الإحصائيات هو المثل الأعلى للسيد مادلان، فلا أظنه المثل الأعلى للعمال في هذا البلد.

في الولايات المتحدة، فردوس الرأسمالية، يعيش 30 مليوناً من السكان أي أكثر من 10٪ منهم تحت عتبة الفقر، والسود أغلبية من بين هؤلاء.

الأفضل أن تقول إن تَفَوّق الولايات المتحدة في العالم، والنشر المعمم لنمط حياتها وثقافتها، لا يمكن أن يَسّرا سوى للعقول الذليلة. وتُحسن أوروبا صنعاً لو انتبهت إلى ذلك وتصدت له، هي التي ما تزال تملك الوسائل الاقتصادية في هذا السبيل. إلا أنه تلزمها الإرادة السياسية أيضاً.

من أجل مساعدة الاستثمارات الإنتاجية، في الصناعة أو الخدمات، تريد الرأسمالية أن تجعلها قادرة على منافسة الاستثمارات المالية والمضاربية القصيرة الأجل. وكيف ذلك؟ هل بفرض الرسوم؟ أبداً! بل بخفض الأجور والأعباء الاجتماعية!

وهذه، أيضاً، طريقة في وضع الغرب في موقع تنافسي مع العالم الثالث. وفضلاً عن ذلك، فقد بدؤوا في بريطانيا بإعادة تشغيل الأطفال. وهكذا فلا تابعة الولايات المتحدة ولا سيدتها صَدّقتا على الميثاق الذي يحرم عمل الأطفال.

وسوف ينبغي على العالم الثالث الذي علق في دائرة المنافسة الجهنمية أن يخفض، أيضاً، من

التكاليف وأن يزيد من إغراق سكانه في البؤس قليلاً، ثم يأتي، من جديد، دور الغرب...

وهكذا إلى أن يقع العالم بأسره بين براثن بضع من الشركات متعددة الجنسيات، معظمها أمريكية، ولا يعود هناك، تقريباً، حاجة إلى عمال، إن لم نقل إلى تقنيين... وسوف تكون المسألة، آنذاك، بالنسبة للرأسمالية، هي إيجاد مستهلكين ما وراء هذه النخبة وما وراء مساهميها... والإبقاء على الجنوح المتولد عن البؤس.

إن تراكم المال الباحث دوماً عن ربحيّة لزيادته أيضاً وأيضاً! يقف عائقاً أمام إنتاج سلع للانتاج وسلعاً أساسية وضرورية مفيدة للجميع.

وكتاب الرأسمالية الأسود مكتوب. فعلاً، أمامنا في «فردوسها». فماذا عن جحيمها، العالم الثالث؟

إن الأضرار في قرن ونصف القرن من الاستعمار والاستعمار الجديد لا تحصى، كما لا يمكن تحديد رقم لملايين الموتى من ضحاياهما. كل البلدان الأوروبية الكبرى والولايات المتحدة مذنبة. إنها مذنبة بالرق وأنواع القمع الذي لا رحمة فيه والتعذيب والاستملاك وسرقة الأراضي والموارد الطبيعية من قبل الشركات الكبرى الغربية، الأمريكية أو متعددة الجنسيات، أو من جانب متسلطين محليين عاملين في خدمتها، وذلك بخلق بلدان أو تقطيع أوصالها صنعياً، وبفرض ديكتاتوريات وزراعات أحادية المحصول تحل محل زراعات الأغذية التقليدية، وبتدمير أنماط الحياة والزراعات المتوارثة، وبإزالة الغابات والتصحير والكوارث البيئية، وبالجوع ونفي السكان نحو المراكز الكبرى التي تنتظرهم، فيها، البطالة والبؤس.

إن البنى التي اعتمدت عليها الجماعة الدولية لتنظيم نمو الصناعة والتجارة واقعة، كلها، بين أيدي الرأسمالية وفي خدمتها: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المنظمة العالمية للتجارة. وهذه الأجهزة لم تفعل سوى صنع مديونية العالم الثالث وفرض المبدأ الليبرالي عليه. وإذا كانت قد سمحت بنمو ثروات محلية سفيهة، فإنها لم تفعل أكثر من زيادة بؤس الشعوب[1].

بعد بضعة عقود، لن تعود الرأسمالية في حاجة، تقريباً، إلى يد عاملة، والفضل في ذلك للأتمتة! فالمخابر الأمريكية تدرس الزراعة في المستنبتات، وهو ما سيدمر، نهائياً، العالم الثالث الزراعي (وربما الزراعة الفرنسية، ثانية المصدرين في العالم). وسيتقاسم عمال العالم البطالة بدلاً من الخيرات في نهاية المطاف[2].

وفوق ذلك، فلن تكون الخدمات الأساسية المتصلة بالتعليم والصحة والبيئة والثقافة، أو لن تعود مضمونة لأنها لا تولد أرباحاً ولا تعني القطاع الخاص لأنه لا يمكن أن تتحمل أعباءها سوى دول أو جماعة المواطنين الذين تريد الليبرالية أن تنتزع منهم كل سلطة وكل الوسائل.

لكن ما هي وسائل توسع الرأسمالية وتراكمها؟ إنها الحرب (أو الحماية على طريقة المافيا)

والقمع والنهب والاستغلال والربا والفساد والدعاية.

الحرب ضد الدول غير المنقادة التي لا تحترم المصالح الغربية. وما كان في السابق من شأن إنكلترا وفرنسا في أفريقيا وآسيا (حيث ادت آخر اختلاجات الاستعمار في الهند ومدغشقر والهند الصينية والجزائر إلى ملايين القتلى) أصبح، اليوم، من شأن الولايات المتحدة، الأمة التي تريد فرض وصايتها على العالم. ولم تكف الولايات المتحدة، من أجل ذلك، عن ممارسة سياسة تسلح زائد (تمنعه عن الآخرين). وقد رأينا ممارسة هذه الإمبريالية في كل التدخلات المباشرة وغير المباشرة للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، وخاصة في أمريكا الوسطى (نيكاراغوا، غواتيمالا، السلفادور، هندوراس، غرينادا) وفي آسيا، في فيتنام وأندونيسيا وتيمور (إبادة أكبر، نسبياً، من تلك التي مارسها الخمير الحمر في كمبوديا - إبادة اقترفت في ظل لامبالاة الغرب - إن لم يكن، في ظل تواطئه)، وفي حرب الخليج الخ...[3].

وهذه الحروب لا تجري بالأسلحة فقط، بل يمكن أن تتخذ أشكالاً جديدة: فعلى سبيل المثال، لم تتردد الولايات المتحدة في تجنيد طائفة مون في كوريا الجنوبية للقتال ضد الشيوعية، والفاشيين في إيطاليا ما بعد الحرب، ولم تتردد في تسليح الأصوليين الإسلاميين والطالبان في أفغانستان، وتمويلهم. ويمكن أن تتخذ الحرب، أيضاً، شكل حصار ضد الدول غير المنقادة (كوبا، ليبيا، العراق). وكم كان هذا الحصار قاتلاً بالنسبة للشعوب (مئات الألوف، بل وملايين الموتى في العراق).

والنهب هو الباعث الجلي لاستعمال القوة. فإذا أردت أن تسطو على منزل فيه قاطنوه، فيحسن بك أن تجهز سلاحك.

إن ممارسات الرأسمالية قريبة من ممارسات المافيا، ومن أجل ذلك، بالتأكيد، تنمو هذه الأخيرة بهذا القدر من الجودة في مستنبتها.

وعلى غرار المافيا، تحمي الرأسمالية القادة المنصاعين الذين يدعون الشركات الأمريكية والمتعددة الجنسيات إلى نهب بلدانهم دون حياء. وهكذا يجري توطيد الديكتاتوريات الأشد كفاية من الديمقراطيات في حماية أملاك مشروعاتهم.

أماأسلحتها فهي، دون تمييز، الديمقراطية أو الديكتاتورية، التجارة أو قطع الطرق، الترهيب أو القتل. وهكذا، فإن وكالة الاستخبارات المركزية هي أكبر منظمة إجرامية على مستوى العالم.

والربا طريقة مافياوية أخرى: فكما تقرض المافيا التاجر الذي لا يستطيع، أبداً، سداد دينه وينتهي بفقدان حانوته (أو حياته)، يجري تشجيع البلدان على الاستثمار، والاقتراض حتى لو لم تكن بحاجة إليه، وتباع لها أسلحة تساعدها على القتال ضد الدول غير المنقادة، ويجب أن تسدد، إلى الأبد، فوائد الدين المتراكمة، ويصبح الدائن سيد اقتصادها.

ويمضي القمع والاستغلال جنباً إلى جنب: القمع ضد النقابات (الذي كان شرعياً في

الماضي) والذي غدا غير معترف به، الآن، ولكنه يُمارس دائماً بشكل فعلي، عبر المراقبة القمعية، وميليشيات أرباب العمل الإجرامية[4]، والنقابات التي يخلقها أرباب العمل، وقمع ضد كل معارضة عمالية جذرية[5]... وهذا ثمن فرصة العمل. ونحن نعلم، منذ ماركس، أن استغلال العمل هو محرك الرأسمالية. وتستفيد الاقتصادات الغربية، في العالم الثالث، من أسوأ استغلال: الرق، وفي بلدانها من قناة المهاجرين غير الشرعيين.

بصدد الفساد: فإن الشركات متعددة الجنسيات تملك من النفوذ أو من الضغوط المالية أو السياسية على جملة المسؤولين العامين أو الخاصين ما تخنق، معه، كل مقاومة ضد مجساتها الأخطبوطية.

وفيما يتعلق بالدعاية: تتذرع الرأسمالية دائماً، لفرض مبدئها وتبرير التسلح الزائد وأفعالها الجانحة وجرائمها الدموية بمثل عليا نبيلة: الدفاع عن الديمقراطية، عن الحرية، النضال ضد الديكتاتورية «الشيوعية»، الدفاع عن قيم الغرب، في حين إنها لا تدافع، غالباً، إلا عن مصالح طبقة متملكة تريد أن تستولي على المواد الأولية وفرض وصايتها على إنتاج النفط أو التحكم في المواقع الاستراتيجية. ويساعد في نشر هذه السياسة حكام اقتصاديون وصحافة ووسائل إعلام عميلة. إنها «كلاب الحراسة» التي ندد بها نيزان من قبل، أو خيانة المثقفين التي شهر بها جوليان بندا[6].

يا أنصار الليبرالية، يا مداحي الولايات المتحدة، لم أسمع صوتكم ضد تدمير فيتنام والإبادة الإندونيسية والفظاعات المقترفة في أمريكا اللاتينية باسم الليبرالية، ولا ضد المساهمة الأمريكية لانقلاب بينوشيه الذي كان واحداً من أكثر الانقلابات دموية في التاريخ[7]، ولا ضد قتل النقابيين الأتراك: إن غضبكم اصطفائي إلى حد ما، سوليدار نوس المسديس ولكن ليس الديسك، بودابست ولكن ليس الجزائر، براغ ولكن ليس سانتياغو، أفغانستان ولكن ليس تيمور. لم أركم تغضبون حين كان يقتل شيوعيون أو، ببساطة، حين يقتل أولئك الذين كانوا يطالبون بإعطاء السلطة للشعب والدفاع عن الفقراء. لا أسمعكم تطلبون العفو عن تواطئكم أو عن صمتكم.

موريس كوري

موريس كوري: شاعر وروائي وكاتب أبحاث وسيناريوهات للسينما والتلفزيون ومؤلف إذاعي ومسرحي. أحدث أعماله: أورغات فلاندر (رواية)، الغابة والصحراء (شعر ونصوص)، الليبرالية الشمولية. وهو رئيس المجلس الدائم للكتاب ونائب رئيس نقابة المؤلفين والملحنين في فرنسا.

هوامش

❖ في قاموس القرن العشرين، يذكر جاك أتالي أن شخصاً من أربعة يعيش في الولايات المتحدة تحت عتبة الفقر. وفي العالم ما يقرب من 3 مليارات من الأفراد الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، و13 مليوناً يموتون جوعاً كل عام، ولا يستفيد ثلثا البشرية من أية حماية اجتماعية.

1-راجع فيليب بارير: قرية العالم وقصره، 1995

2- راجع جيريمي ريفين: نهاية العمل، 1996

3- راجع نعوم شومسكي: خلفيات سياسة العم سام، 1996

4- راجع مارسيل كاي: لصوص أرباب العمل، 1977

5- راجع موريس راجفسوس: البوليس خارج القانون، 1996

6- راجع سيرج هاليمي: كلاب الحراسة الجدد، 1997

7- راجع تشيلي، الملف الأسود، 1974

أصول الرأسمالية
(بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر)

القرن التاسع عشر هو القرن الذي أصبحت، فيه، الرأسمالية القائمة على العمل المأجور نمط الإنتاج السائد، في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، أولاً، ثم أخضعت بقية العالم، بالسيطرة المباشرة (الاستعمار) أو غير المباشرة.

وقد استغرق نشوؤها، في الجزء الأساسي منه، القرون الثلاثة السابقة (السادس عشر، السابع عشر والثامن عشر). وهذه الفترة، إذا استخدمنا مصطلح آدم سميث الذي استعاده ماركس،هي فترة «التراكم الأولي» (أو، بتعبير أفضل، لترجمة أصح للمصطلح الذي استعمله آدم سميث، «Previous accumulation» أي التراكم المسبق).

كيف اتفق أن تقابل رأسماليون يملكون ثروات قابلة للتحول إلى وسائل إنتاج (آلات، مواد أولية، الخ...) و«بروليتاريون» محرومون من كل وسيلة عيش مستقلة ومرغمون، كي يعيشوا، على أن يصبحوا أجراء للسابقين؟

الأيديولوجية البورجوازية التي يعبر عنها «المفكرون» السياسيون وعلماء الاقتصاد العاميين في القرن التاسع عشر تشرح الأمر فتقول أن المجتمع قد انقسم، في الأصل، إلى فئتين: أفراد الفئة الأولى كادحون، أذكياء، مقتصدون، في حين أن الآخرين كسالى ومبذرون. «من البديهي أن بعضهم كدس الكنز فوق الكنز، في حين سرعان ما وجد الآخرون أنفسهم مجردين من كل شيء»[1]. ويذكر كارل ماركس،من بين المؤلفين الذين طوروا هذه الأطروحة، اسم م.تييرز[2]. وفي القرن العشرين، سوف يقول الطبيب الطيب ألكس كاريل، الحاصل على جائزة نوبل في الطب ومناصر بيتان، في كتابه «**الإنسان، ذلك المجهول**» [3] أن الأولين كانوا متفوقين، وراثياً، في حين كان الآخرون أدنياء.

ويدلي كارل ماركس بالملاحظة التالية: «في حوليات التاريخ الحقيقي،فإن الغزو والاستعباد وسيادة القوة الوحشية هي التي انتصرت دائماً»[4]. ومن أجل دراسة هذه الفترة التي افتتحت بالاكتشافات البحرية الكبرى، سوف نستعين بمصدرين أساسيين: الأول قديم،وهو المصدر الذي يوفره **رأس المال** لكارل ماركس في معالجته لموضوع «التراكم الأولي» (الكتاب الأول، القسم السابع)[5]، والآخر أحدث وأغنى بالمعلومات بالتأكيد، وأكثر جدة يقدمه كتاب فرنان برودويل الكبير: **الحضارة المادية، الاقتصاد والرأسمالية بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر**[6].

إن وجهة نظر برودويل، كمثيلتها عند ماركس، توجه انتباهاً خاصاً للبنية التحتية

الاجتماعية ـ الاقتصادية للتاريخ، ولكنها تختلف عنها من حيث أنها لا تعطي مكانة مركزية لانقسام المجتمع إلى طبقات متعارضة. وكان يمكن للمقارنة بين وجهتي النظر أن تكون شيقة: ولكنها، لسوء الحظ غائبة عن مؤلف برودويل الذي يظهر أنه لم يقرأ ماركس (ولم يقرأ، على الأقل، هذا القسم من رأس المال الذي غطى الموضوع نفسه)[7].

السوق وأشكال رأس المال «قبل الطوفانية»

اتصفت المجتمعات الطبقية التي سبقت الرأسمالية بعلاقة شخصية بين السيد والمسود (العبد، التابع، القن الخ...)

كان المسود، بالتأكيد، مستَغَلاً، وغالباً بأشد الطرق وحشية، ولكن الاستغلال كان «مبرراً»، أيديولوجياً على الأقل، بنوع من التبادل: واجب الحماية، بل والمساعدة، تحت قناع بطريركي غالباً. أما مع الرأسمالية، فقد اتخذت العلاقات الاجتماعية طابعاً من التجريد والغفلية وفقدت، بذلك، إنسانيتها.

لقد نمت الرأسمالية على أساس الإنتاج السلعي الذي يفترض التعميم. وخلافاً لأنماط الإنتاج السابقة، القائمة، بدرجات متفاوتة، على اقتصاد اكتفاء ذاتي، اتجه الإنتاج الرأسمالي، فوراً، إلى السوق: فالرأسمالي ينتج ليبيع. والعلاقة بين الرأسمالي والأجير، تتبدى هي ذاتها على صورة تبادل سلعي: فالرأسمالي يتقدم كمشتر لقوة العمل، والأجير يتقدم كبائع لها.

ظهرت السوق والسلعة والإنتاج منذ وقت مبكر جداً في أكثر المجتمعات تنوعاً دون أن تكون، من أجل ذلك، الأشكال الحصرية، ولا الأولية، للتبادل: فالمجتمعات القديمة تبرز أشكالاً غير سلعية للتبادل ألقي عليها الضوء منذ دوركهايم وكان لكارل بولاني فضل التشديد على خصوصيتها بالنسبة للتبادل السلعي[8].

في الإنتاج السلعي «البسيط»، لا يعود الفلاح أو الحرفي ينتج، جزئياً أو كلياً، لتغطية حاجاته الخاصة مباشرة، بل ليبيع منتجاته في سوق يجري فيها تبادل المنتجات بواسطة معادلات نقدية ويتخصص، فيها، المنتجون بموجب تقسيم اجتماعي للعمل.

ومع الرأسمالية الإنتاجية، «يشتري» الرأسمالي، مالك وسائل الإنتاج (أراض. آلات، مواد أولية الخ...)، من العامل قوة عمله بأجر يقابل، إجمالاً، المبلغ الضروري من أجل استمرار قوة العمل هذه وإعادة إنتاجها: مبلغ هو أدنى من قيمة ذاك المُنْتَج الذي ظهر بتشغيل هذه القوة. والزيادة المحققة على هذه الصورة («فضل القيمة» أو «القيمة الزائدة» بحسب ماركس) تعود إلى الرأسمالي. وهكذا، فإن رأس المال الذي يسلفه الرأسمالي ويشغله في الإنتاج يعاد إنتاجه في نهاية الدورة ويزيد باضافة يمكن للرأسمالي أن يستخدمها لغايات الاستهلاك الشخصي ولكنه يستطيع، أيضاً، «مراكمتها» لزيادة كتلة رأس ماله. وهذه هي إعادة الإنتاج «الموسعة».

وكان ناتج الاستغلال (استغلال العبد أو الخاضع أو التابع الإقطاعي ـ القن أو الفلاح)، في المجتمعات السابقة يُستهلك، بصورة رئيسية من قبل الطبقات المتميزة ولا «يَستثمر» إلا قليلاً نسبياً. وكانت الدورة تتكرر، إلى حد ما، على النطاق نفسه. وكانت «التنمية»، بقدر ما كانت موجودة، هي بطيئة جداً وتكاد لا تَدرك.

أما في الرأسمالية المعاصرة (الإنتاجية) التي ما فتئت تترنح بصورة متزايدة بفضل الثورة الصناعية، فإن ضروب تقدم إنتاجية العمل سوف تسمح، مع الاستعمال المعمم للطاقة الآلية، بـ«إعادة إنتاج موسعة» على نطاق متزايد السعة أي، باختصار، بـ«التنمية».

لقد ظهرت هذه الرأسمالية الإنتاجية، منذ القرون الوسطى، على صورة جنينية، في المدن الإيطالية، على صورة «المشغل» («مصنع» يمارس، في مكان واحد، التقسيم اليدوي للعمل أو العمل في البيت، فيقدم الرأسمالي المادة الأولية، الخيط للحائك مثلاً، ويشتري منه النتاج المصنوع).

ولكن رأس المال كان يتبدى، أساساً، حتى نهاية القرن الثامن عشر، بأشكال يسميها ماركس «قبل طوفانية»، رأس مال تجاري أو رأس مال مالي (ربوي)، وهما شكلان ظهرا منذ العصور القديمة.

ويوجد في هذين الشكلين، أيضاً، تراكم، ولكن من دون خلق ثروات: فرأس المال يكتفي، هنا، باقتطاع إتاوة من الإنتاج الموجود.

ومع حلول الرأسمالية الإنتاجية، الصناعية جوهرياً، كان لا بد أن تتوفر فوق الشروط التقنية السالفة الذكر، شروطٌ اقتصادية واجتماعية.

«تحرير» اليد العاملة: إملاق الطبقة الفلاحية واستغلالها

الشرط الأول هو وجود يد عاملة «حرة»، أي متحررة من الالتزامات والعبوديات الإقطاعية أو النبيلة: ولكنها محرومة، أيضاً، من كل وسيلة عيش مستقلة (وخاصة الأرض). وقد جرى هذا «التحرير» في إنكلترا منذ نهاية القرن الرابع عشر وأنجز خلال الثورة الأولى، ثورة كرومويل في القرن السابع عشر. وسوف يجري، في فرنسا، مع ثورة 1789، وفيما بعد في باقي أوروبا تحت التأثير المباشر أو غير المباشر للفتوحات الثورية والنابوليونية.

وهذا «التحرير» غير قابل للفصل عن إملاق كثيف وعن انتزاع ملكية الطبقة الفلاحية الصغيرة. وهذه الظاهرة بدأت، في إنكلترا، في عهد أسرة تودور واتسعت في القرن الثامن عشر، في حين كانت أبطأ وأكثر محدودية في أوربا. وهكذا، شكل الفلاحون «المحررون» والمنزوعو الملكية كتلة متنامية من المتشردين والبؤساء الذين كانوا خاضعين، في إنكلترا، للتشريع الشرس حول الفقراء («قوانين الفقراء»)، وهي عبارة عن يد عاملة جاهزة، عندما يحين الوقت،

للمشروع الصناعي الرأسمالي. وسوف تغذي الهجرة الريفية، في القرن التاسع عشر، التنمية المدينية والصناعية والهجرة إلى أمريكا أو إلى المستعمرات «المعتدلة».

فلنعد إلى المثال الإنكليزي الذي درسه كارل ماركس. فقد زالت، القنانة في إنكلترا منذ نهاية القرن الرابع عشر. وكان القسم الأكبر من السكان الفلاحين مؤلفاً فيها، آنذاك، من مكترين صغار ومستقلين، ميسورين نسبياً. وترافقت نهاية حرب «الوردتين» (حرب أهلية بين عشائر إقطاعية) ومجيء سلالة التودور بظاهرتين: فتسريح «الحواشي» الإقطاعية التي كان النبلاء (المخلوعون أو المفلسون) يعيلونها ألقى على الطرقات بكتلة أولى من أناس دون نار ولا مأوى. ومن جهة أخرى، شرع محدثو النعمة الذين أخذوا مكان النبالة القديمة المفلسة أو المنطفئة في تحسين أملاكهم بطرد كثيف للفلاحين المكترين لأراضيهم لتحويلها إلى مراع للخراف: فقد كان نهوض المشغل الصوفي في فلاندرة الذي كانت إنكلترا تقدم له، منذ أمد طويل، المادة الأولية وارتفاع سعر الصوف الناجم عن ذلك يحثان على هذه المضاربة.

وعبثاً منعت قوانين هنري السابع (1489) وهنري الثامن هدم المنازل الفلاحية وحاولت الحد من اتساع المراعي.

و أدى الإصلاح الديني ومصادرة أملاك الكهنوت ـ وخاصة أملاك الرهبانيات الملغاة ـ وكانت تتراوح بين ربع أراضي المملكة وثلثها، التي وزعها هنري الثامن على محظيين، إلى تسارع للظاهرة: فقد تابع كل محدثي النعمة هؤلاء الذين أصبحوا «نبلاء» التنافس في طرد الفلاحين. وقدم صغار الفلاحين ومتوسطوهم القسم الأعظم من قوات ثورة كرومويل الإنكليزية. ولكن التطور كان قد انتهى حوالي عام 1750: فقد زالت الطبقة الفلاحية الإنكليزية، عملياً، لمصلحة «سادة الأرض»، كبار الملاكين العقاريين واستبدل بهم مزارعون رأسماليون أو، في أيرلندا، مكترون عابرون يطردون عندما يراد ذلك.

«إن خلق بروليتاريا دون نار ولا مأوى ـ المطرودين من قبل كبار السادة الإقطاعيين والمزارعين وضحايا عمليات نزع الملكية العنيفة والمتكررة ـ كان يمضي، بالضرورة بصورة أسرع من عملية امتصاصها في المشاغل الوليدة... فخرجت من هذه البروليتاريا، إذن، كتلة من المتسولين واللصوص والمتشردين[9]».

ومن هنا فقد جاء، اعتباراً من نهاية القرن الخامس عشر، تشريع شرس ضد الفقراء.

فقد نص قانون لهنري الثامن على أن المتشردين الأقوياء سوف يحكمون بالجلد. سيربطون وراء عربة ويجلدون إلى أن تسيل الدماء على أجسادهم. ثم يسجنون بعد ذلك. وزاد قانون تال للملك نفسه العقوبات ببنود إضافية: ففي حالة التكرار، يجب أن يجلد المتشرد من جديد وأن يقطع نصف أذنه. وفي حالة التكرار الثاني، سوف يشنق.

وفي عام 1572، جددت الملكة اليزابيث هذا التشريع: «ففي العهد شبه الأمومي لـ«الملكة

بيس»، شنق المتشردون جماعات، علقوا في صفوف طويلة. ولم تكن تمضي سنة حتى يكون هناك ثلاثمائة أو أربعمائة معلقون على المشنقة في هذا المكان أو ذاك، كما يقول ستيرب في حولياته. فقد كان هناك، على حد قوله، في السمرشاير، وحدها، أربعون شخصاً أعدموا وخمسة وثلاثون دمغوا بالحديد المحمى وسبعة وثلاثون مجلوداً ومائة وثلاثة وأربعون ـ «أوغاد غير قابلين للإصلاح» ـ أطلق سراحهم... «بفضل قلة اكتراث قضاة الصلح والعطف الأحمق للشعب»، كما يضيف كاتب الحوليات»[10].

كما وضع «قانون الفقراء»، للملكة نفسها (1597)، المعوزين على عاتق الأبرشيات.

وكانت معونة الأبرشيات تقوم على حبس المعوزين في ملاجئ أو «بيوت عمل»، وهي سجون حقيقية يخضعون فيها، لعمل منهك ويكادون لا يطعمون. ولم يُلغَ قانون الفقراء إلا عام 1834... لأن البورجوازية الإنكليزية وجدت وجوب دفعها رسوماً لإعالة «كسالى» أمراً لا يطاق، الأمر الذي أدى إلى استمرار إرسال المعوزين إلى ملاجئ يعملون فيها، كحد أدنى 18 ساعة يومياً ويجري، فيها، الحرص على عدم تقديم كساء وغذاء لهم إلا بمستوى أدنى من مستوى أسوأ العمال أجراً.

الاستعمار الرقي والمركنتيلي

كان هناك شرط آخر مسبق لحلول الرأسمالية هو اتساع العلاقات التجارية وتعممها.

وقد تحقق هذا الشرط اعتباراً من القرن السادس عشر مع امتداد التجارة البحرية الأوروبية إلى العالم أجمع مع ظهور سوق عالمية حقيقية لأول مرة في التاريخ.

فقد أدى اكتشاف كولومبوس لأمريكا (1492) لمصلحة تاج أسبانيا إلى غزو القارة. وجرى على التوالي، في عامي 1519 و1532، تدمير الدولتين الرئيستين فيها، إمبراطورية الأزتيك في المكسيك وإمبراطورية الإنكا في البيرو.

وكان الغزاة الذين خيل إليهم، أول الأمرً، أنهم وجدوا الهند، يبحثون عن البهارات (لم يجدوها) وعن الذهب، وقد وجدوا شيئاً منه، ولكن ذلك كان بكمية صغيرة. فبعد نهب الكنوز المحلية، لم يعط البحث عن الذهب إلا القليل، وسوف تنضب موارده قبل عام 1550.

إلا أنه سرعان ما اكتشف الأسبان مناجم فضة غنية جداً في المكسيك (أسبانيا الجديدة) وفي البيرو (البيرو وبوليفيا الحاليتين).

كانت التجارة مع أمريكا احتكاراً ملكياً. وقد التزمتها شركة تجار متميزين كان مقرها إشبيلية. وكانت تجري بواسطة أسطول من السفن الحربية المتجمعة لأسباب أمنية (غالباً ما كان يهاجمها وينهبها قراصنة إنكليز، بوجه خاص)، وهو أسطول ينطلق، كل عام، من إشبيلية، ثم من قادش إلى هافانا، وكانت موقعاً حصيناً يستخدم كأول محطة للتوقف، ثم إلى الفيرا كروز

(لخدمة أسبانيا الجديدة) أو إلى مضيق بنما حيث ينزل الرجال والمنتجات على الضفة الشرقية للمحيط الهادي ثم يقودها أسطول إلى كالاو لخدمة البيرو والبلدان الأندية. وكانت بعض السفن تذهب إلى ميناء قرطاجة لخدمة غرناطة الجديدة (كولومبيا وفنزويلا الحاليتين). وكان هذا الأسطول يحمل من أسبانيا المنتجات المصنعة والمؤن. وكان كل استيراد من جانب متدخلين آخرين يعتبر تهريباً (تجارة التهريب). وكانت أسبانيا تتصل، عبر أمريكا، بالبلد الوحيد الذي كانت تمتلكه في آسيا، جزر الفيليبين: ففي كل عام، كانت سفينة تنطلق من أكابولكو، على ساحل المحيط الهادي في المكسيك إلى مانيلا: تحمل إليها فضة وتأخذ، بالمقابل، منتجات الصين.

لم تكن أمريكا تصدر سوى القليل عدا الفضة.

كان المستعمرون الاسبان المشغولون بالإثراء السريع مع عيشهم حياة «النبلاء» (دون العمل بأيديهم) يخضعون السكان الأمريكيين ـ الهنود لاستغلال ضار مصحوب بمعاملة بربرية (إعدامات، بتر أطراف من الجسد) كي ينشروا الإرهاب. وقد أبيد شعب الأنتيل، المقيم في أولى الأراضي التي وصلت إليها الاكتشافات، لأنه لم يستطع تحمل الرق وأعمال السخرة وعبوديته الجديدة، حيث وصل الأمر، أحياناً، إلى انتحارات جماعية، بالإضافة إلى الأمراض التي أدخلها الأوروبيون والتي لم يكن محصناً ضدها. فعدد سكان هيسبانيولا (هاييتي) الذي قدر بنصف مليون، عام 1492، اختزل إلى 30 ألفاً عام 1514 وأبيد، عملياً، خلال القرن السادس عشر. وبصورة عامة، سوف يكون شعب الأنتيل موضع إبادة كاملة: ففي القرن التاسع عشر، نفي آخر الكاريبيين (بضع عشرات) إلى جزيرة الدومينيك حيث سيفقدون ممارسة تقاليدهم ولغتهم.

لم تجرإبادة الشعب الأمريكي ـ الهندي كلياً في القارة، ولكنه سحق بصورة مخيفة للأسباب نفسها: ففي أسبانيا الجديدة (المكسيك)، هبط عدد السكان الذي قدر بـ25 مليوناً، عام 1520، إلى 7 ملايين، عام 1548، ثم هبط إلى مليون ونصف المليون بين 1595 و1605، أي بنقص يبلغ 95٪ من الشعب خلال ثلاثة أرباع القرن. وفي البيرو، كان العمل في مناجم فضة بوتوزي يتم عن طريق «الميتا»، السخرة، وهي مؤسسة جرى اقتباسها عن طريق إمبراطورية الإنكا السابقة، ولكنها أدت، منذ ذلك الحين، إلى نفي السكان بعيداً، وإلى ارتفاعات زادت عن 3000 متر فوق سطح البحر، للعمل تحت الأرض. وكانت شروط العمل من القسوة بحيث لم يكن يعود إلا القليل: فقد كان الهنود المصادرون يدعون، قبل الرحيل، إلى حضور قداس الموتى... وربما كان الانهيار الديموغرافي أقل في البيرو منه في أسبانيا الجديدة، ولكنه تراوح بين 20 و30٪ بين 1530 و1660.

وفي المجموع، فإن شعب أمريكا الأسبانية الذي كان يبلغ حوالي 50 مليوناً، في نهاية القرن الخامس عشر، هبط إلى 4 أو 5 ملايين في منتصف القرن السابع عشر. وكان لا بد من انتظار

نهاية القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر للوصول إلى صعود ديموغرافي في بطيء.

وفي أمريكا الشمالية، أرض الاستعمار المعتدلة، كان إبعاد الهنود أو إبادتهم، منذ البداية، شرط الإقامة الأوروبية: فقد خصص بيوريتانيو إنكلترا الجديدة عام 1703، بمرسوم، مكافأة قدرها 40 جنيهاً إسترلينياً مقابل فروة رأس هندي أو مقابل كل هندي أحمر يتم أسره: وفي عام 1720، رفعت المكافأة إلى مائة جنيه.

تجارة السود[11]

تمكن الأسقف برتولوميو دولاس كازاس الحانق من المعاملة التي كان يتعرض لها الأمريكيون - الهنود والتي هاجمها، خاصة في رسالته حول «تدمير الهنود»، عام 1542، من الحصول على قرار بمنع استعباد الهنود (وهو ما لن يغير كثيراً من وضعهم) واقترح استبدالهم، من أجل العمل، بعبيد أفريقيا، وهو ما سوف يندم عليه فيما بعد. وبالفعل، كان استخدام العبيد السود المستوردين من أفريقيا قد بدأ فعلاً.

كان البرتغاليون، خلال القرن الخامس عشر، قد استكشفوا، تدريجياً، سواحل أفريقيا في غرب القارة. ولم يجدوا، فيها، سوى القليل من الذهب (ذهب كان يصدر، سابقاً، بالطرق الصحراوية، في اتجاه العالم العربي). وسوف يعودون منها، أيضاً، بعبيد. ولكن هذا التصدير لن يأخذ كل أبعاده إلا عندما سيوجه إلى أمريكا.

وبالفعل، لن يحل السود محل الهنود إلا في المناطق التي كانوا قد أبيدوا، فيها، عملياً، أي في السهول الساحلية لخليج المكسيك، وجزر الأنتيل، وخاصة في الشمال الشرقي البرازيلي الذي استعمره البرتغاليون. وسوف يرتبط نمو الرق ارتباطاً وثيقاً بالزراعة السكرية.

دخلت زراعة قصب السكر ومعالجته اللتان جاءتا من الهند، في نهاية القرون الوسطى، إلى جزر المتوسط التي استعمرتها البندقية وجنوه (شيو، قبرص، كريت) ثم إلى صقلية والأندلس. وفي نهاية القرن الخامس عشر، دخلت إلى جزر الأطلسي: مادير، الكاناري، سان توميه.

وكان إنتاج سكر القصب، منذ البداية، صناعة زراعية حقيقية: إذ يتم زرع القصب وقطعه، وسحقه في مطاحن السكر،ثم تنقية السكر وتركيزه في مراحل، ثم البلورة والتصفية التي تترك، كنتاج ثانوي، الثفل الذي يستهلك، مباشرة، بهذه الصفة أو يقطر لإنتاج الكحول (الروم والتافياس). وهو عمل لا يمكن أن يناسب الإنتاج الحرفي: فهو يقتضي أعداداً كبيرة من العاملين وانضباطاً صارماً في العمل يمكن للرق، وحده، توفيرها في ذلك العهد.

وكان العبيد هم الذين يستخدمون في المزارع المتوسطية. وفي بداية القرن السادس عشر، دخل قصب السكر إلى جزر الأنتيل الأسبانية، ولكن نموه كان محدوداً بسبب نقص اليد العاملة.

كانت البرازيل البرتغالية هي أول من استورد عبيداً أفارقة على نطاق واسع: وأصبحت،

حوالي 1580، أول منتج لقصب السكر.

وفي جزر الأنتيل الصغيرة التي تخلى عنها الأسبان، جزئياً، واستعمرها الإنكليز والفرنسيون والهولنديون، كان الاستعمار، في البداية، من صنع أوروبيين استخدموا يداً عاملة لأشخاص «متطوعين». وكان هؤلاء الأخيرون يدفعون ثمن رحلتهم بـ«تطوع» للعمل فترة تتراوح بين 3 و7 سنوات لمصلحة الذين جندوهم. ولكن هذا النظام عمل بصورة سيئة. فالعبودية، حتى المؤقت منها، كانت قد زالت من العادات الأوروبية. ولم يكن لدى المتطوعين المأخوذين من بين الهامشيين قابلية للزراعة، وللزراعة المدارية خاصة. وسوف يحل محلهم، خلال القرن السابع عشر، عبيد سود، وسوف تهمش الزراعات الممارسة (التبغ، النيلة) لمصلحة الزراعة السكرية. ولدى احتلال الهولنديين المؤقت للبرازيل، تعلموا الصناعة الزراعية السكرية: وسوف يدخلون، وقد طردوا من البرازيل بعد إعادة الغزو البرتغالية، زراعة قصب السكر إلى جزر الأنتيل الصغيرة. وخلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، أصبح السكان العبيد أغلبية: وهكذا فإن البيض كانوا ما يزالون أغلبية في الباربادوس (البريطانية) عام 1645 (ثلاثة أرباع السكان). وفي عام 1667، انقلبت النسبة: فلم يعد البيض يمثلون سوى عشر السكان.

كانت زراعة السكر، منذ البداية، مشروعاً رأسمالياً: فهي تقتضي استثمارات ضخمة للإعداد وللأجهزة الصناعية (مطاحن، مراجل الخ...) وشراء عبيد. وبسبب طول الرحلات، كانت عودة الأموال التي يجري إنفاقها طويلة الأجل. والرأسمالي، هنا، هو التاجر (وغالباً مجهز سفن أيضاً) سواء استثمر مباشرة في المزارع أم مول المزارعين بسلف.

كان اقتصاد المزرعة في تبعية كاملة للتجارة الخارجية: فكل ما تنتجه المزارع تقريباً (سكر بالدرجة الأولى أو التبغ والنيلة والبن بنحو ثانوي) مكرس للتصدير إلى أوروبا. وكل ما تستهلكه، من أدوات وملابس، وحتى الغذاء، مستورد. أما قطع الأرض المتروكة للعبيد ليقوموا، فيها، بزراعة غذائية وكان يترك لهم، من أجلها، يوم في الأسبوع كحد أعلى فلم تكن تكفي. فكان الدقيق وخمور أوروبا وسمك المورة المجفف أو المملح من أمريكا الشمالية تستورد جميعها.

وقد سبب طلب أمريكا للعبيد المرتبط بنمو اقتصاد المزارع نشاطاً في تجارة العبيد. واتخذت هذه التجارة، جزئياً، شكل تجارة «مثلثية»: ففي فترة أولى، كانت سفينة العبيد تحمل إلى ساحل أفريقيا «سلع التجارة» (منسوجات، خردوات، طرف، كحول، ثم بارود وأسلحة نارية)، وكلها منتجات مكرسة لاستهلاك الطبقات المتميزة في المجتمع الأفريقي، المنظمة لتجارة العبيد والمستفيدة منها. ثم تغادر سفينة العبيد ساحل أفريقيا مع حمولة من العبيد إلى أمريكا وتبادل، فيها، عبيدها أخيراً بمنتجات استعمارية (سكر، تبغ، بن الخ...). ولكن، بما أن سعر حمولة سفينة من العبيد كان يعادل حمولة أربع سفن من المنتجات الاستعمارية، فإن قسماً كبيراً من التجارة كان يجري مباشرة، أدوات وسلع أوروبية مقابل منتجات استعمارية. وكان هناك استثناء

واحد: فقد كانت البرازيل البرتغالية تبادل، مباشرة، عبيدها المستوردين مقابل تبغ وروم.

وهكذا فإن تجارة العبيد التي نمت، بسرعة، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أصبحت الشكل السائد للتجارة بين أوروبا وأفريقيا في الربع الأول من القرن التاسع عشر.

وقد تخلى الأوروبيون، بسرعة، عن المضي إلى داخل أفريقيا: فقد تخصصت الدول الساحلية في دور الوساطة مقدمة لهم السلعة البشرية ومدافعة عن احتكارها المثمر ضد الأوروبيين وضد سكان الداخل الأفارقة معاً. ولن تبدأ الاستكشافات في داخل القارة إلا في نهاية القرن الثامن عشر، بقصد وصول مباشر إلى السوق الأفريقية.

البزل البشري لتجارة الرق ومعاملة العبيد

كم عدد الإفريقيين الذين نقلوا إلى ما وراء الأطلسي منذ بداية القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر (استمرت تجارة الرقيق عدة عقود بعد منعها، عام 1815، في شمال خط الاستواء، وعام 1842 في جنوب الأطلسي)؟

تقدم أحدث التقديرات رقماً للمنقولين يتراوح بين 10 و15 مليوناً. إلا أنه يجب أن نضيف إلى هذا النزف الديموغرافي كل الضحايا البشرية الناجمة عن صيد العبيد ونقلهم.

كان صيد العبيد قد أصبح، بالنسبة للطبقات الحاكمة في الدول الأفريقية، أكثر الأنشطة ربحية: كم من قتيل وقع، خلال الغزوات على القرى، مقابل كل شخص يقع في الأسر؟ ثم كم من ميت خلال الطريق في القوافل التي تقود الأسرى نحو الساحل، على مسافة تبلغ مئات الكيلومترات أحياناً؟ كم من ميت في «مستودعات» الساحل؟ وكم من ميت في البحر خلال النقل (كانوا، غالباً، عديدين، وعلى الأخص عندما يندلع وباء على السفينة من جراء التكديس والشروط الصحية والغذائية خلال رحلة تدوم عدة أسابيع). ويجب أن نضيف إلى هذه النتائج، في أفريقيا نفسها، نتائج الانعدام الدائم للأمن الناجم عن صيد العبيد: سكان أحاطت بهم المجاعة نتيجة لتدمير قراهم ومحاصيلهم واضطروا للّجوء إلى مناطق يصعب الوصول إليها، ولكنها محرومة من الموارد.

والواقع أنه من أجل تقدير عدد الضحايا ينبغي، ضرب عدد المنقولين بمعامل مؤلف من عدة وحدات يستحيل تحديدها: 50 مليوناً؟ 100 مليون؟

في أمريكا نفسها، كان التطور الديموغرافي للسكان العبيد، حتى نهاية القرن الثامن عشر سالباً. ففي القسم الفرنسي من سان دومينغو (جمهورية هاييتي اليوم)، لم يبق، عام 1789، من 2.2 مليوناً من العبيد المستوردين خلال خمسين عاماً، سوى 500.000 فقط.

ويبدي فينيلون، حاكم المارتينيك، في رسالة إلى الوزير، في 11 نيسان 1764، دهشته من هذا التطور السالب ويبرز أسباب هذا التناقص في السكان الذي يدفع، دائماً، إلى استيراد عبيد دون

انقطاع: بالتغذية السيئة، والإفراط في العمل المفروض حتى على النساء الحبالى، وأمراض الأطفال المتكررة.

ويعترف تاجر العبيد دوغرانبريه الذي يستشهد به الأب ديودونيه رانشون بما يلي: «كنا نراهن على إفراطهم في العمل، ولم نكن نخشى أن نميتهم من التعب إذا كان الثمن الذي نحصل عليه من عرقهم يساوي سعر شرائهم[12].

ويكتب هيليار دوبرتوي (مجيباً على أسئلة غاستون مارتان[13]) والذي أقام اثنتي عشرة سنة في سان دومينغو قائلاً (عام 1776): «إن ثلث عبيد غينيا يموتون، عادة، في السنوات الثلاثة الأولى من نقلهم، ولا يمكن تقدير الحياة العاملة لعبد اعتاد على البلد بأكثر من خمس عشرة سنة».

إن تعبير «يعمل كزنجي» باق في اللغة الفرنسية. ولا بد من الانتظار حتى نهاية القرن الثامن عشر من أجل أن يستقر عدد السكان العبيد ويبدؤون في التزايد بصورة طبيعية. وقاد إلى ذلك عدة عوامل: ارتفاع كلفة العبيد، توقف تجارة الرقيق خلال الحروب النابوليونية، الخوف الكبير الذي أثارته لدى أنصار الرق ثورة سان دومينغو (هاييتي). وكذلك فإن مالكي العبيد أصبحوا معنيين بالإبقاء على أيديهم العاملة وبتناسلها.

كان ينبغي لمالكي العبيد، من أجل الحفاظ على انضباط عبيدهم، أن يفرضوا نظام تمييز وإرهاب.

وقد حددت«مجموعة القوانين السوداء» التي نشرت عام 1685، في عهد لويس الرابع عشر، وهي مجموعة نظم تتناول الحكومة وإدارة العدالة والبوليس والانضباط وتجارة العبيد في المستعمرات الفرنسية[14]، المعمول بها حتى عام 1848 (باستثناء المستعمرات التي طبق فيها، بين 1794 و1802، إلغاء الرق الذي قرره مجلس الكونفنسيون)، حددت قواعد الرق الرسمية. فهي تعاقب بالإعدام كل اعتداء من عبد على سيده أو على أشخاص بيض، وكذلك كل سرقة لخيول أو ثيران: ويعاقب العبد الذي يهرب لأكثر من شهر بقطع أذنيه وبدمغ زهرة زنبق على كتفه بواسطة الحديد المحمى. وإذا عاود ذلك، قطع عرقوبه ودمغت كتفه الأخرى بزهرة الزنبق. أما المرة الثالثة، فيعاقب عليها بالإعدام. ولن يلغى التعذيب (الدمغ والتشويه) إلا عام 1833.

وكان يحق للسادة تقييد عبيدهم وجلدهم «عندما يعتقدون أنهم يستحقون ذلك». وكان من الممنوع، مبدئياً، على السادة، خارج الحالات المنصوص عنها، تعذيب عبيدهم أو قتلهم. ولكن الواقع هو أن السادة لم يكونوا يعاقبون مهما فعلوا: فقد كان مبدأ المحاكم التي كانت بين أيدي المستعمرين هو أنه لا يجوز أن يحكم على سيد بناء على شكوى مقدمة من عبد خشية تعريض نظام الرق للخطر.

ويلاحظ غاران، في تقريره حول «اضطرابات سان دومينغو»، أنه ليس ثمة مثال واحد على

سيد أحيل إلى القضاء لأنه قتل عبداً أو شوهه، وأن قراراً، في عام 1784، كان يحدد بخمسين عدد الجلدات التي كان يستطيع سيد أن ينزلها بعبده، جرى إقراره بكثير من الصعوبات ولم ينفذ أبداً[15].

وكان الزواج والعلاقات الجنسية بين المستعمرين والعبيد ممنوعة من حيث المبدأ: والواقع أن المستعمرين اتخذوا خليلات من النساء العبيد وتشكلت، سريعاً جداً، طبقة من الهجناء مرتبة تسلسلياً بموجب نسبة الدم «الأبيض» في عروقهم. وفي عام 1789، أحصي في القسم الفرنسي من سان دومينغو (جمهورية هاييتي اليوم) 35.440 أبيض و509.642 عبداً و26.666 محرراً و«ملوناً». وكان يمكن للمحررين والأحرار الملونين أن يكونوا ملاكي مزارع وعبيد، ولكنهم كانوا خاضعين لتمييز صارم: فقد رفض المعمرون، عام 1789، منحهم الحقوق السياسية.

في كراس صدر عام 1814،يعدد فاستاي، سكرتير الملك كريستوف (هنري الأول الذي خلدته مسرحية إيميه سيزير) ضروب التعذيب التي أنزلها المعمرون بعبيدهم، وخاصة لدى ثورتهم: عبيد أحرقوا أحياء أو تمت خوزقتهم، أطراف مبتورة بالمنشار، لسان، أذنان، أسنان وشفاه مقطوعة أو مقتلعة، مشنوقون ورؤوسهم إلى الأسفل، غرقى، مصلوبون على ألواح، مدفونون أحياء، مربوطون على منامل، ملقى بهم أحياء في مراجل سكر، مدفوعون على منحدرات في براميل برزت مسامير في داخلها وملقى بهم، أحياء، أخيراً، لتلتهمهم كلاب مدربة لهذا الغرض[16]. وقد قام روشامبو الابن، قائد الحملة التي أرسلها بونابرت لاسترجاع سان دومينغو وإعادة الرق إليها، بعد موت الجنرال لوكليرك، بشراء كلاب مدربة لهذه الغاية من كوبا.

ولا حاجة إلى أن نقول هنا بأن المثال المذكور هنا عن المستعمرات الفرنسية، فيما يتعلق بمعاملة العبيد، يمكن أن يمتد إلى جملة المستعمرات الأخرى.

تجارة الرقيق والعبودية في القرن التاسع عشر

لم يطبق قرارمنع تجارة الرقيق، على الرغم من قمع الدوريات البريطانية لها. ولم تنته هذه التجارة إلا حوالي 1860.

فبعد «الخوف الكبير» لأنصار الرق الناجم عن ثورة العبيد في القسم الفرنسي من سان دومينغو التي أدت، عام 1804، إلى استقلال جزيرة هاييتي السوداء، عرف النصف الأول من القرن التاسع عشر تصاعداً جديداً لزراعة الرق الأمريكية، وذلك ليس بعد، في إطار المركنتلية، بل في إطار السوق التي تسيطر عليها الرأسمالية الصناعية الحديثة:فقد تصاعدت في جنوب الولايات المتحدة زراعة القطن التي استخدم فيها الأرقاء لتموين المصانع الإنكليزية في مانشستر ومنطقتها بالمادة الأولية، كما تصاعد الرق في كوبا (لإنتاج السكر) وفي البرازيل (للسكر والكاكاو) للاستهلاك الأوروبي. ولم يلغَ الرق إلا عام 1833 في المستعمرات الإنكليزية، وعام 1848 في

المستعمرات الفرنسية، وعام 1866 في الولايات المتحدة (بعد هزيمة الجنوبيين في حرب الانفصال)، وعام 1886 في كوبا (المستعمرة الأسبانية) وعام 1888 في البرازيل.

ولكن تجارة الرقيق التي منعت في الأطلسي عرفت نمواً جديداً في القرن التاسع عشر في أفريقيا الشرقية، وخاصة في السودان (التابع لمصر) وسلطنة زنجبار التي أسسها عرب عُمان والتي كانت، انطلاقاً من جزيرتي زنجبار وبيمبا، تسيطر على كل ساحل المحيط الهندي، من الصومال إلى موزمبيق.

وغالباً ما سلطت الأضواء على تجارة الرقيق في هذه المنطقة لمحاولة إيجاد «العذر» لتجارة الرقيق الأوروبية تحت ذريعة «لم نكن الوحيدين». والمشكلة هي أن محرك تجارة الرقيق هذه كان طلب سوق الرأسمالية الأوروبية.

وبالفعل،فقد كان الهدف الرئيسي لهذه التجارة هو البحث عن العاج: بذبح الفيلة، وعلى الأخص، نهب «كنوز» أنياب الفيلة التي راكمتها مقاطعات أفريقيا الوسطى. وكانت حملات النهب المنطلقة من النيل أو من زنجبار تهدم القرى وتذبح السكان أو تستعبدهم، وتستخدم الأسرى كحمالين لنقل العاج: وإذكان الرق يشكل، نوعاً ما، «إنتاجاً ثانوياً» لعمليات نهب العاج، فكان العبيد الذين يبقون على قيد الحياة يباعون في الشرق الأوسط حيث كان الرق المنزلي ما زال سارياً أو يستخدمون في مزارع القرنفل في زنجبار، التي كانت المورد الأول للسوق العالمية للقرنفل التي يتحكم فيها البريطانيون.

وكانت السوق الأوروبية تطلب، فعلاً، العاج من أجل استهلاك الطبقات الميسورة: كرات البلياردو، أصابع مفاتيح البيانو، مقابض المدى لصناعة السكاكين في شيفيلد، ويمكن تقدير عدد العبيد المصدرين إلى آسيا، عن طريق المحيط الهندي، في القرن التاسع عشر، بأربعين ألفاً[18]، وعددهم الناتج عن تجارة الرقيق في السودان بـ750 ألفاً (تقدر نسبة «الخسارة» أثناء النقل بـ10 ـ 30٪ بينما لا يمكن تقدير الخسائر أثناء عمليات الاصطياد)[19].

طريق الهند والاستعمار الآسيوي

بينما كان الأسبان يستعمرون أمريكا بعد أن خيل إليهم أنهم بلغوا الهند من الغرب، كان البرتغاليون يستكشفون ويفتحون في الوقت نفسه، تقريباً، طريق الشرق ملتفين، من الجنوب حول القارة الأفريقية. وقد وصل فاسكو دو غاما إلى الهند (الحقيقية) عام 1498.

سيكون الاستعمار الشرقي، في البداية، من صنع البرتغاليين، طبقاً لمبدأ الاحتكار الملكي، ثم الهولنديين والإنكليز والفرنسيين الذين أتوا في أعقابهم.

وكانت الممتلكات الإقليمية للمستعمرين تقتصر، ما عدا بعض الاستثناءات، وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر على الأقل، على وكالات تجارية ساحلية. وكان الأوروبيون يأتون

إلى الهند، وبصورة ثانوية إلى أندونيسيا والصين واليابان بحثاً عن منتجات ترفية: بهارات (الفلفل، القرفة، جوزة الطيب الخ...) ومنتجات الحرفية الشرقية: (منسوجات فاخرة: الموسلين، الكشمير، المنسوجات الهندية ـ أقمشة قطنية ملونة ـ حرائر، أصبغة نباتية وخزفيات صينية).

وكان من المستحيل، بالمقابل، اقتراح أصناف مصنعة أوروبية: فقد كان الآسيويون يصنعون الأفضل والأرخص ـ فكان ينبغي التسليم بتسديد ثمن المشتريات فضة. وكانت الفضة الأمريكية هي التي تسدد ثمن المشتريات الآسيوية. وبين القرنين السادس عشر والثامن عشر، امتصت الصين ثلث الفضة التي توفرها أمريكا، بل وربما نصفها[20]. وكانت الصين تراقب مداخلها مراقبة لصيقة والبرتغاليون هم، وحدهم، الذين استطاعوا أن يقيموا، فيها، وكالة تجارية في ماكاو. أما اليابان، فقد انغلقت، عام 1638، على التجارة الأوروبية باستثناء دخول محدود ومراقب إلى ميناء ناغازاكي احتفظ به الهولنديون وحدهم.

إلا أن الهولنديين سيطروا، منذ القرن الثامن عشر، لضمان احتكار البهارات، مباشرة أو عن طريق ملوك محليين، على جزر الملوك، ثم على جاوة حيث أقاموا عاصمة إمبراطوريتهم التجارية، باتافيا (جاكارتا اليوم).

وخلال القرن الثامن عشر، شرع الفرنسيون والإنكليز في توطيد وكالاتهم عبرسيطرة إقليمية. وقد جرى التخلي عن محاولة دوبلكس الفرنسية التي اعتبرتها شركة الهند الشرقية الفرنسية مبادرة شخصية واستنكرتها، وذلك بعد هزيمة فرنسا في حرب السبع سنوات (1763). ثم حلت شركة الهند الشرقية الإنكليزية مكانهم. وأدى انتصار بلاساي (1757) إلى سيطرة الشركة على البنغال. وقد تغير أسلوب الاستعمار والعلاقات التجارية، منذ ذلك الحين، جذرياً. ففي التجارة، أضافت الشركة مصدراً للأرباح هو الاستغلال الضريبي للأقاليم المفتوحة. ويبدأ حينئذ «ترحيل» الفضة والثروات الأخرى المتراكمة في الهند. وعند منعطف القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ابتدأت الحركة التي سوف تحول الهند من مورّد لمنتجات مصنعة وترفية إلى مورد لمواد أولية للصناعة الإنكليزية (القطن، الخيش) ومشتر لمنتجات مصنعة للصناعة الإنكليزية، وهو ما أدى إلى دمار الحرف التقليدية.

أما بالنسبة للصين، فقد جرى انقلاب الأمور بصورة أكثر تأخراً، كان ذلك في بداية القرن التاسع عشر: فمن أجل تسديد ثمن المنتجات الصينية (حرائر، شاي)، حل، تدريجياً، محل الفضة الأفيون الذي كانت تستورده إلى الصين شركة الهند. وكان عام 1820، على وجه التقريب، العهد الذي انقلب فيه الميزان ضد مصلحة الصين. وقد فرضت «حرب الأفيون» (1839 ـ 1842) على الصين فتح خمسة مرافئ والتخلي عن هونغ كونغ، وعلى الأخص استيراد الأفيون الذي كانت الحكومة الصينية قد حاولت منعه. وكي نستعير كلمة برودويل نقول: «هاهي الصين تقبض دخاناً، ويا له من دخان»[21].

ما هي النتائج بالنسبة للشعوب؟

بالنسبة إلى الهند الهولندية (أندونيسيا)، فإن تاريخ الإدارة الاستعمارية الهولندية «يعرض لوحة من جرائم القتل والخيانات والفساد ولوحة حقارات لن يعادلها شيء قط»[22]. جرى هذا الكلام على لسان الحاكم الذي عينه الإنكليز فيها، لدى احتلالهم أندونيسيا إبان الحروب النابوليونية. فكل الوسائل، النهب، الاسترقاق، الابتزاز، صالحة لتؤمن أرباحاً قياسية لشركة الهند الشرقية الهولندية التي استغلت أندونيسيا حتى نهاية القرن الثامن عشر. وسوف تفعل الدولة، في القرن التاسع عشر، ما هو أشد وأدهى أيضاً: فمنذ 1830، أقام الحاكم فان دن بوش «النظام» الذي يحمل اسمه: زراعات إجبارية، عمل إجباري. فقد فرض على الفلاحين أن يقدموا خُمسَ أفضل أراضيهم وخُمسَ زمن عملهم ليوفروا، مجاناً، منتجات للتصدير. وسوف تتجاوز الزراعات الإجبارية والعمل الإجباري، غالباً، الحدود الرسمية: وسوف تمضي السلطة إلى حد طلب ثلث الأراضي، بل ونصفها، ومن 66 إلى 240 يوماً، فيما يتعلق بزمن العمل، سنوياً[23]. وبصورة موازية لذلك، تضاعفت الضريبة العقارية. وقد أدت إقامة مزارع (للتبغ والمطاط وزيت النخيل الخ...) إلى تجنيد يد عاملة «تعاقدية»، كانت، بالفعل، عمالاً يعاملون أسوأ من العبيد.

وسيجد الإنكليز في الهند دعم بعض الطبقات الاجتماعية ـ من التجار والمصرفيين خاصة ـ التي ستجعل من نفسها وسيطة للتجارة الإنكليزية. ففي عام 1793، جعلت إدارة شركة الهند من «الزاميندار» الذين كانوا متعهدي ضرائب في عهد الإمبراطورية المغولية ملاكين عقاريين كباراً، «سادة أرض» على النمط البريطاني، في أقاليم كانوا مكلفين بجباية الضريبة فيها، وتم اختزال الفلاحين إلى وضع مكترين مؤقتين.

كما جرى التنازل عن احتكارات الملح والأفيون وورق التبغ ومنتجات أخرى لبعض من كبار موظفي الشركة الذين اغتنوا سريعاً.

ولكن ما هو أسوأ جاء مع تدمير الحرفة: ذلك أن التوازن الاقتصادي للهند كان يقوم على الترابط بين الزراعة والحرفية (النسيجية خاصة).

فقد انخفض استيراد الأقمشة «الهندية» إلى إنكلترا، بين 1814 و1845، بمعدل ثلاثة أرباعها. وفي الاتجاه المعاكس،تضاعفت واردات القطنيات الإنكليزية إلى الهند خمسين ضعفاً!

وكان على الحرفيين المفلسين أن يغادروا حرفهم ويرتدوا إلى عمل الأرض الذي كان مشحوناً إلى ما فوق طاقته من قبل. وأمكن لحاكم عام للهند أن يقول أن عظام الحائكين كانت تجعل سهول الهند بيضاء.

غدت المجاعات الدورية من خصائص الهند: فقد قتلت 18 مجاعة، بين 1875 و1900، 26 مليوناً[24]، كما حدثت مجاعات أخرى في القرن العشرين (قتلت مجاعة البنغال، عام 1943، ما

يتراوح بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين شخص).

أما بالنسبة للصين، فقد تلت حرب الأفيون تدخلات عسكرية أوروبية أخرى مكرسة لفرض مشيئة الدول الرأسمالية الكبرى التي ستحصل على «امتيازات» مرفئية. وقد فرضت على الصين، منذ 1842، أن تحد الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية المستوردة بخمسة بالمائة. وسوف نشهد تفكك دارات اقتصادية تقليدية وتفاقماً للبؤس سيؤدي إلى ثورات فلاحية كانت أهمها ثورة التاي ـ ينغ (1851 ـ 1864).

ويمكن أن نلخص، كل ذلك على النحو الذي ذكره ماركس، كما يلي: «اكتشاف قارات أمريكا الفضية والذهبية، واسترقاق السكان الأصليين، وحبسهم في المناجم أو إبادتهم، وبداية الغزو والنهب في الهند الشرقية، وتحويل أفريقيا إلى نوع من أرض قنص تجارية لصيد أصحاب البشرة السوداء، تلكم هي الطرائق المثالية للتراكم الأولي التي تشير إلى العصر الرأسمالي عند فجره[25]».

أوروبا الشرقية و «القنانة الثانية»

إن إلحاق آسيا وأفريقيا واستغلالهما عن طريق سوق أمريكا العالمية، قد امتد إلى الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية أيضاً. فقد دخلت التجارة الغربية الإمبراطورية العثمانية تدريجياً، ومنذ القرن السادس عشر، أفاد الفرنسيون، تلاهم الإنكليز، لوكالاتهم التجارية التي سميت، «سلالم الشرق»، من عدم شمولها بالقوانين العثمانية.

أما في أوروبا الشرقية (على وجه الإجمال شرقي نهر الإلب)، فإن الأرستقراطية المحلية، من أجل حصولها على منتجات الترف من أوروبا الغربية (ملابس، أثاث، خمور الخ...)،زادت من وطأة استغلالها للطبقة الفلاحية بنسبتها ملكية الأرض إلى نفسها وبتعميم القنانة.

ذلك ما يسميه المؤرخون «القنانة الثانية» التي نمت في أوروبا الشرقية (روسيا، بولونيا، بروسيا) في البرهة نفسها التي كانت، فيها، القنانة تزول من أوروبا الغربية وسوف تعرف ذروتها في روسيا في نهاية القرن الثامن عشر، في عهد كاترين الثانية وتتخذ أشكالاً قريبة من الرق الخالص. وسوف تجعل في الإمكان نشر هذا الإعلان الصغير في إحدى صحف سان بطرسبرغ: «للبيع، حلاق وبقرة من جنس جيد». وقد سمح هذا الاستغلال المشدد للطبقة الفلاحية لكبار الملاكين بكسب المال عن طريق تصدير منتجات غذائية ومواد أولية إلى أوروبا الغربية: حبوب، كتان، خشب الخ... وسوف تكون مدن الهانس (الألمانية والبلطيقية) البحرية وسيطة هذه التجارة والمستفيدة منها.

رأس المال التجاري ورأس المال المالي (الربوي). من المركنتيلية إلى الليبرالية

استند النظام تلذي ساد خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر وحتى الثامن عشر إلى الاحتكار: الاحتكار الملكي في البداية، بالنسبة لأسبانيا والبرتغال، ثم احتكار شركات ذات امتيازات كشركات الهند الشرقية المتنوعة (الهولندية، الإنكليزية والفرنسية).

كانت العقيدة السائدة في موضوع التجارة الخارجية هي المركنتيلية التي نادى بها كولبير: فقد اعتبر إثراء الملك (والمملكة) مرتبطاً بالحصول على الحد الأعلى من الأنواع النقدية، ومن أجل ذلك كان يتوجب استيراد الحد الأدنى وتصدير الحد الأعلى. ومن هنا قامت السياسة الحمائية.

وقد اتخذت المنافسة بين الأمم التجارية في الغالب طابعاً عنيفاً: قرصنة (حرب «سباق») واغتصابات من كل الأنواع. وغالباً ما أدت إلى حروب: فإلى جانب خصومات الأسر الملكية، اتخذت الدوافع الاقتصادية مكاناً متنامي الأهمية في حروب القرنين السابع عشر والثامن عشر: وعلى هذا النحو كان الأمر في الحرب التي شنتها هولندا («المقاطعات المتحدة») الثائرة ضد أسبانيا، وفي الحروب الإنكليزية - الهولندية والفرنسية - الهولندية في القرن السابع عشر، وحرب خلافة أسبانيا، وفي حرب السبع سنوات، وفي النزاع الإنكليزي - الفرنسي في عهد الثورة والإمبراطورية.

وترافق صعود الرأسمالية مع شيوع الأيديولوجية «الليبرالية». فقد تنازعت الرأسمالية مع المؤسسات السابقة: فشنت حملة انتقاد للاحتكارات والأنظمة النقابية و«الحصر» الاستعماري (وهي قاعدة كانت تحرم على المستعمرات المتاجرة مع الأمم الأجنبية بالإضافة إلى إنتاج أصناف مصنعة يجب أن يحتفظ بتوريدها للمتروبول)، وانتقاد السياسة الحمائية وتجارة الرقيق والرق.

إلا أن هذه الأيديولوجية الليبرالية كانت متعددة المستويات: فقد انتصرت في إنكلترا في القرن التاسع عشر مع الإلغاء الذي أصاب قوانين حماية الحبوب التي كانت تلبي مصالح سادة الأراضي، ولكنها تعيق الصناعيين بسبب رفعها سعر الخبز ومستوى الأجور. ولكن إنكلترا نفسها فرضت على الهند، بصورة مناقضة لمبادئ التبادل الحر، سياسة جمركية تمييزية تعاقب فيها الصادرات الهندية من السلع المصنعة وتشجع استيراد المنتجات الصناعية البريطانية. وقد حاربت انكلترا تجارة الرقيق بأسطولها الذي كان يراقب الأطلسي، ولكنها دعمت، خلال حرب الانفصال الأمريكية، الجنوبيين الاسترقاقيين الذين كانوا يوردون لها القطن... وقد حققت الولايات المتحدة وألمانيا تصنيعهما في ظل سياسة حمائية، وشهدت نهاية القرن التاسع عشر انتصار الحماية الإمبراطورية، بما في ذلك في إنكلترا أيضاً.

غذت التجارة الاستعمارية، بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، رأس المال المالي (الربوي): فلم يكن المصرف يمارس، فعلاً، في تلك الفترة التوظيفات الإنتاجية، بل كان يقرض الدول والملوك، في حين أن الذين كانوا يدفعون هم الرعايا الخاضعون للالتزامات الضريبية، أي الفلاحون، على الأخص.

كان المركز المالي، في البداية، هو جنوة التي كانت تبدل فضة ملك أسبانيا بقطع ذهبية لازمة لدفع أجور مرتزقته، ولكنها انهارت وغدت ضحية إفلاس الدولة الأسبانية. ثم تمركزت تجارة المنتجات الاستعمارية في أنفرس التي كانت، حتى 1575، المركز المالي الأول في أوروبا: وسوف تدمرها ثورة الهولنديين ضد ملك أسبانيا وتنقل مركز التجارة الكبرى والمال إلى أمستردام. وفي القرن الثامن عشر، انتقلت هذه الوظيفة إلى لندن.

وكانت الدول الملكية، والدول البورجوازية، كهولندا، بالتأكيد، مرتبطة،فيما يتعلق بالتجارة الاستعمارية، بالبورجوازية التجارية والمالية. فقد كانت السياسة الاستعمارية تدار بوسائل الدولة.

كما تجلى هذا الترابط، الصراعي أحياناً، في نمو الدين العام والضريبة اللذين كانا يسهمان إسهاماً قوياً في استغلال الطبقة الفلاحية وإملاقها ويشكلان إحدى روافع التراكم الأولي.

فقد كان الملوك يلزّمون تحصيل بعض الضرائب لرجال مال، حسب ممارسة تعود إلى العصور القديمة، من أجل الحصول مباشرة على المال الذي يحتاجون إليه وليوفروا على أنفسهم مهل تحصيل الرسوم وأعباءها. وهذا ما سوف يفعله، في فرنسا، «المتعهدون العامون» الذين كانوا يقدمون، مباشرة، إلى الملك المال الذي يحتاج إليه ويحصلون على مكافأتهم بتحصيل بعض الرسوم بهامش ربح بلغ، أحياناً، 100٪ ولم ينخفض، أبداً، عن 30٪ (هامش ربوي واضح). ومن جهة أخرى،فقد كانت الدول تقترض من المصارف، أولاً، ثم من الجمهور.

أطلق فرانسوا الأول، عام 1522، أول قرض بطلبه إلى بورجوازيي باريس إقراضه 200 ألف ليرة مقابل فائدة. وكانت تلك أولى «ضروب الريع على البلدية» مضمونة بمداخيل بعض الضرائب البلدية. وقد عمل الدين العام بوصفه أحد أقوى العوامل في التراكم الأولي[26]. وهذه الطريقة في نهب مداخيل الدولة لمصلحة الأغنياء تزدهر اليوم أكثر من أي وقت مضى (تقدم قروض بيناي وجيسكار الأمثلة المعاصرة عليها).

وقد هيأ النظام الاستعماري والاستلابات الضريبية وإملاق الفلاحين وتجريدهم من ملكيتهم، بأشكال متنوعة، مجيء الرأسمالية الصناعية.

إلا أن كل هذه الوسائل لم تكن كافية، في البداية، لتوفير اليد العاملة التي كانت تحتاج إليها الرأسمالية الصناعية الوليدة. وسوف يجري توفيرها، في إنكلترا، باللجوء إلى أطفال «بيوت العمل».

فقد كانت اللانكشاير في حاجة، من أجل مغازلها ومناسجها، إلى «أصابع صغيرة ورشيقة».

«وسرعان ما ولدت عادة الحصول على «متدربين» مزعومين من بيوت العمل المنتمية إلى مختلف أبرشيات لندن وبرمنغهام وغيرهما. وهكذا أرسلت ألوف من هؤلاء الصغار المساكين المهجورين الذين تتراوح أعمارهم بين سبع سنوات وأربع عشرة سنة إلى الشمال. وكان المعلم (سارق الأطفال) يتكفل بكساء متدربيه وتغذيتهم وإسكانهم في بيت «خاص» قريب من المصنع. وكانوا، خلال العمل، تحت أبصار المراقبين. وكانت من مصلحة حراس السجون المؤيدة هؤلاء أن يجعلوا أولئك الأطفال يكدون بشكل مبالغ فيه لأن أجورهم الخاصة كانت تنقص أو تزيد بحسب المنتجات التي كانوا يعرفون كيف يحصلون عليها منهم. وكانت المعاملات السيئة هي النتيجة الطبيعية... وقد أخضعت هذه الكائنات البريئة والتي لم يكن لديها دعم أو سند، والتي سلمت إلى سادة المصانع في كثير من المقاطعات المشغلية، وبصورة رئيسية في اللانكشاير، لأبشع أنواع التعذيب. فقد كانت، وقد أنهكها التعب، تجلد وتقيد بالسلاسل وتعذب بأكثر الوسائل بشاعة. وعندما كان يعتصرها أقوى أنواع الجوع، كان السوط في الغالب هو الذي يبقيها في العمل»[27].

لقد امتدت «الليبرالية» المعاصرة بهذه الممارسات إلى عشرات ملايين الأطفال في البرازيل وباكستان وتايلاند وغيرها.

وهكذا وصل إلى العالم رأس المال المنتصر «ينضح بالدم والوحل من كل مساماته»[28].

جان سوريه - كانال

الهوامش

1-رأس المال، الكتاب الأول، الجزء الثالث.

2- المرجع السابق.

3-الدكتور ألكسيس كارليل: الإنسان، ذلك المجهول، 1935.

4- كارل ماركس: المرجع السابق.

5- المرجع السابق.

6- باريس، أرمان كولان، 3 مجلدات.

7- سوريه ـ كانال: برودويل مرثياً من بيير ديكس، العدد 3 من مجلة «الفكر» 1996

8- كارل بولانيي: التراكم الأولي، الاقتصاد القديم والحديث، 1968.

9- كارل ماركس: المرجع السابق.

10- المرجع السابق.

11- سيرج داجيه: تجارة السود، 1990.

12- الأب ديودونيه رانشون: تجارة الرقيق واسترقاق الأوروبيين للكونغوليين، 1929.

13- غاستون ـ مارتان: تاريخ الرق في المستعمرات الفرنسية، 1949.

14- المجموعة السوداء، 1980.

15- تقرير غاران ـ كولون.

16- ملاحظات إلى السيد البارون مالونيه، وزير البحرية والمستعمرات، 1814.

17- عبد الشريف، العبيد، البهارات والعاج في زنجبار، 1978.

18- فرانسوا رينو: مسائل البحث حول تجارة الرقيق جنوب الصحراوية والشرقية في أفريقيا.

19- جيرار برونيه، تجارة الرقيق السودان

20- ف.برودويل: المرجع السابق.

21- المرجع السابق.

22- ترماس ستانفورد رافلز: تاريخ جاوة وملحقاتها، 1818، استشهد به ماركس.

23- شارل روبكان: العالم الماليزي.، 1946.

24- ج.شيسنو: آسيا الشرقية في القرنين التاسع عشر والعشرين، 1966.

25- كارل ماركس: المرجع السابق.

26- المرجع السابق.

27- جون فيلدن: نظام المشغل، 1836.

28- كارل ماركس: المرجع السابق.

اقتصاد الرق والرأسمالية:
موازنة قابلة للصياغة الكمية

يلاحظ مونتسكيو، عام 1721، في ثامن «**الرسائل الفارسية**»، أنه كان ينبغي لسواحل أفريقيا «أن تُفرغ من سكانها منذ مائتي سنة، كان فيها صغار الملوك أو زعماء القرى يبيعون رعاياهم لأمراء أوروبا لنقلهم إلى مستعمراتهم في أمريكا». وفي كتاب تال، «**روح الشرائع**» (1748)، يسخر مونتسكيو من كسل شعوب أوروبا التي «كان عليها، بعد أن أبادت شعوب أمريكا، أن تسترق شعوب أفريقيا لاستخدامها في استصلاح الكثير من الأراضي». ويلفت، في الموضع نفسه، الانتباه إلى البعد الاقتصادي للمسألة: «كان من شأن السكر أن يكون أغلى مما ينبغي لولا تشغيل العبيد في النبتة التي تنتجه». وبعد إحدى عشرة سنة، يشرح فولتير، في «**كانديد**» (الفصل 15)، على لسان عبد مشوه الجسم: «هذا هو الثمن الذي تأكلون، به، السكر في أوروبا»...

كل شيء قد قيل بالقليل من الكلمات: لقد بنيت ثروة أوروبا الغازية، مهد الرأسمالية، على استغلال وإبادة الهنود - الأمريكيين الذين هبط عددهم، في ثلاثة قرون، من 40 إلى 20 مليوناً (مع انطفاء تام، في بعض الحالات، كما في الباهاما وجزر الأنتيل الكبيرة والساحل الشرقي لأمريكا الشمالية) وعلى إبادة الشعوب الساحلية لأفريقيا الغربية التي خسرت عشرين مليون شخص (عشرة ملايين من القتلى وعشرة ملايين من المرحلين) في ثلاثة قرون من تجارة الرقيق، أي بين 1510 و1850 تقريباً. فقد كلفنت مداخيل اقتصاد الرق، التي كانت تمثل، بالنسبة للدول الأوروبية الكبرى، ما يزيد عن نصف أرباح التصدير عام 1800، حياة أكثر من ثلاثين مليون كائن بشري حياتهم.

كان في أمريكا، في برهة الغزو الأوروبي، أربعون مليون نسمة: أكثر من خمسة ملايين منهم في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) والباقي موزع، بالتساوي، على أمريكا الوسطى (وبصورة رئيسية في المكسيك) وأمريكا الجنوبية، في المناطق الأندية والغابات المدارية والسهول الجنوبية العشبية.

ويبقى المرء مذهولاً أمام أحدث الإحصاءات: ففي الولايات المتحدة اليوم أقل من مليوني هندي! ولو أمكن للديموغرافيا أن تقوم بدورها (كما في أوروبا خلال القرون الثلاثة الماضية مثلاً) لكان يجب على الهنود - الأمريكيين في الولايات المتحدة أن يبلغوا حوالي ثلاثين مليوناً على الأقل. ماذا جرى في البيرو وكولومبيا، في تشيلي أو الأرجنتين حيث الهنود، كما في المكسيك تماماً، أغلبية فقط، في حين كان ينبغي أن يشكلوا لولا الإبادة 90٪ من عدد السكان العام؟ وذلك

بصورة مستقلة عن التهجينات وطرق «التمثل» الأخرى في هذه البلدان ذالتي يخيل إلى بعضهم أنه يستطيع استعمالها للتشويش على الأرقام.

تتلخص حالة الهنود ـ الأمريكيين إذن، في محاسبة مشؤومة: فقد ضحي بحوالي العشرين مليوناً لإله الريح بصورة مباشرة، بالذبح والبؤس والنفي والنهب. وتتقصنا التفاصيل،ولكن اللوحة العامة، مع ذلك، تُلقي الكثير من الضوء. فالهنود ـ الأمريكيين الذين كانوا حرونين، عنيدين، متحسسين بصورة شيطانية إزاء العمل الإجباري الذي كان المعمرون يفرضونه عليهم، جرى إعلانهم كغرباء على أرضهم الخاصة وألقى المهاجرون الأوروبيون بهم إلى العدم. وضحي بأفريقيا، بدورها، ولسوء حظها، على مذبح «الرسالة التمدينية» للرأسمالية الأوروبية من أجل «استصلاح هذا القدر الكبير من الأراضي».

1 ـ انهيار أفريقيا

لم تكن لمونتسكيو ولا لفولتير القدرة على إجراء التعداد، ولكننا، نحن، أصبحنا قادرين على إجرائه ووضعه في الخانة السلبية لنظام قائم على تحويل فضل القيمة المستلب من عمال مجبرين، أي العبيد، إلى رأس مال. فبعد مائتين وخمسين سنة مضت على غياب إنساني قرن الأنوار، توفر لدينا كل ما ينبغي لقياس بربرية الرأسمالية الوليدة: دفاتر رحلات مجهزي السفن، تقارير القباطنة، روايات المسافرين، مقادير مبالغ وثائق التأمين البحري، مخططات السفن وعددها، حسابات تجار العبيد المغتنين، كتب المحررين، تصفيات الإرث، قيمة النقد، الموازنات الختامية المرقمة للتجارة الثلاثية، تقارير أطباء السفن، المكافآت المدفوعة لصيادي العبيد الهاربين، قصص السحل، ضبوط المحاكمات وحساب الإعدامات.

لم يعد ثمة مؤرخ رصين يعارض هذا الترقيم. وما من باحث، في أياسنا، يسعى إلى التقليل من سعة الكارثة التي مثلها، بالنسبة لأفريقيا، لقاؤها برأسمالية متروبولات أوروبا المبتدئة التي لم تستطع بلوغ نضجها إلا بفضل أرباح خارقة ولدها غزو قارة (أمريكا) وضاعفتها شعوب مرتبطة بقارة أخرى، أفريقيا.

وبالأرقام الخالصة فقد وصل عشرة ملايين مبعد أفريقي إلى العالم الجديد بين 1510 و1860. وكان قد مات مليونان أثناء الرحلة. واختفى ثمانية ملايين بين أماكن اقتناصهم في أفريقيا والوكالات الساحلية التي رحل منها الذين ظلوا على قيد الحياة من ضحايا الغزوات. وهكذا نصل إلى حد أدنى قدره عشرون مليون شخص سحبوا من الديموغرافيا الأفريقية.

وفي عصر تجارة الرقيق الكبير، بين 1650 و1850، كان الترحيل من نصيب مائة ألف أفريقي سنوياً. وكان الإيقاع قبل ذلك أبطأ: بين 15000 و40000 شخص شحنوا سنوياً: ولكن أشد الفترات هولاً بالنسبة لأفريقيا تتطابق مع ازدهار زراعة القطن في الولايات المتحدة. فبين 1800

و1850، وصل إلى 120000 شخص، بدون انقطاع وعلى هذا النحو سنوياً.

من البديهي أنه لا يمكن استنزاف قارة، دون انقطاع، على هذا النحو دون نتائج مأساوية: فعلى صعيد «نقص الكسب» الديموغرافي في الإحصائي الخالص، ينبغي أن نلاحظ التراجع المنتظم لوزن أفريقيا في سكان العالم: فقد كانت تمثل، عام 1600، 30٪ من مجموع سكان الأرض، وهبط الرقم إلى 20٪ عام 1800. واستمر الهبوط حتى عام 1900، وهو التاريخ الذي وصل فيه تناقص سكان أفريقيا، ليشكلوا 10٪من سكان العالم. وكان الساحل الغربي، من السنغال إلى أنغولا أكثر المناطق تضرراً بالضرورة. فقد مشطت الغابات الساحلية وسهول السافانا من قبل ملوك أفارقة صغار اقتنصوا، بواسطة جيوشهم، الأسرى وسيروهم نحو مناطق التبادل. وتراجعت نسبة الذكور في هذه المناطق: فقد رحّل بين موريتانيا والسنغال، 20٪ من كامل السكان في ثلاثة قرون، وبلغ العجز الديموغرافي في سواحل غينيا وخليج بينين والكاميرون وأنغولا درجة تم الوصول، معها، في معظم مناطق الساحل وحتى غابات الكونغو، إلى اختلالات توازن رهيبة: فكاد أن لا يكون هناك 50 رجلاً لمائة امرأة في بينين و70 مقابل 100 في بيافرا وأقل من 50 رجلاً لمائة امرأة في الكونغو وشاب وأنغولا. وفي مناطق أبعد شمالاً، بين أفريقيا الوسطى ومالي، وفي ساحل العاج وحتى غامبيا، كاد أن لا يوجد ستة رجال لعشر نساء. ويفسر التراجع المستمر لسكان أفريقيا الغربية خلال هذه الفترة باستنزاف سنوي (طيلة ثلاثة قرون) بلغ 3 من ألف شخص سنوياً في المتوسط. وقد يبدو ذلك زهيداً، إلا أنه يجب أن نقول أن هذا يمثل 3٪ في عشر سنوات و30٪ في مائة عام! ونظراً للتحولات الإقليمية والتذبذبات في الزمن، يتفق الخبراء على حد أدنى يبلغ 15٪ من السكان تم ترحيلهم بين أعوام 1700 و1850.

ومن أجل هذا، يتعذر، خلال الفترة نفسها، تسجيل أي تقدم في سكان أفريقيا (في حين كانت الديموغرافيا الأوروبية تصدر، في الوقت نفسه، فائضها إلى العالم الجديد وتستعد لإشغال العالم بأسره).

وبلغ التأثير الاقتصادي درجة هائلة من العنف: فقد ردت ممالك كانت تصك نقداً إلى المرحلة القبلية، وتفككت اتحادات قبائل إلى جماعات تائهة، وتفتت إمبراطوريات متكونة، وهجرت المدن وتركت الأراضي بوراً لعدم وجود مزارعين وأعاق انعدام الأمن العام التجارة وتقلصت المبادلات بين القارات إلى المستوى الإقليمي. وصاحب الهبوط الديموغرافي في ركود اقتصادي كبير.

وقد أدى هذا الإقتصاد القائم على اللصوصية والغزوات إلى تراجع الميل إلى العمل. وأصبح من الأسهل على المرء الاغتناء، أو مجرد البقاء على قيد الحياة، بأن يخطف ابن الجار بدلاً من زراعة الحقل. وبصورة موازية لذلك، تفاقمت النتائج الأيديولوجية والسياسية بركود القارة: فقد فرض الملوك، تجار العبيد، بالعنف، ديكتاتوريات شخصية معادية للديمقراطية الفلاحية

التقليدية. وحل النزاع محل الولاء ودفع الجزية على شكل أسرى محل الديبلوماسية. ووسط هذا الانحطاط الكلي، تدهور وضع النساء (اللواتي أدى ترحيل الرجال إلى جعلهن زائدات العدد) بوجه خاص: فقد لوحظ تكون طوائف عملاقة من الحريم تشكلت من نساء مبتاعات وأرامل وبنات صغيرات مباعات، غير قابلات للزواج وغير مفيدات. وكان الأسرى الأكثر هزالاً من أن يشتريهم الأوروبيون والشيوخ الفائضو العدد يغذون قطيعاً وفيراً مكرساً للأضاحي البشرية للآلهة التي عرفت ممارستها صعوداً سهمياً مشؤوماً اعتباراً من القرن السابع عشر.

وبشكل بطيء، غاصت القارة حقاً في بربرية لم تعرفها، في الواقع، أبداً: إذ لم تكن تجارة العبيد في القرون الوسطى الأفريقية، قط، سوى ظاهرة استثنائية، بل وهامشية. ولم يكن تعدد الزوجات منتشراً في الساحل. وكانت الأضاحي البشرية نادرة وقاصرة على مناسبات محددة بدقة.

وفي الوقت نفسه، عرفت «السوق الأفريقية» انقلاباً بنيوياً حقيقياً: فقد كانت أفريقيا السوداء تعيش، قبل وصول الأوروبيين، حول ما كان يسمى «البحر الصحراوي» الصحراء الوسطى التي كانت تعبرها القبائل كسفن تمضي من مرفأ إلى آخرمستخدمة كقطب اقتصادي: التبادل بين الساحل الغربي وشرق السودان، والتجارة مع حضارات المغرب الإسلامية. وبالمقابل، كان المحيط الذي تحف به غابات كثيفة يستخدم كحد فاصل وليست له أدنى أهمية اقتصادية حقيقية.

وعلى حين غرة، فإن إنشاء الدول الأوروبية لوكالات تجارية قلب الاقتصاد الأفريقي، كما يُقلَب جُرابٌ على قفاه. وفي أقل من قرن، أصبحت سهوب السافانا المشجرة المزدهرة مستودعاً للعبيد وتفوقت دول الغابات الساحلية المحاربة وخلقت إمبراطوريات حقيقية لـ«اقتصاد عبيد» كانت فعاليتها الوحيدة تنحصر في دخول المناطق المسالمة واقتناص وتسيير الأسرى وبيعهم.

ولم يستطع الازدهار النسبي الناجم عن الإقلاع الاقتصادي لغرب أفريقيا (المحسوس منذ القرن الثاني عشر) أن ينجو من مثل هذه الصدمات. وفي عام 1800، كانت القارة قد تراجعت ألف سنة.

2 ـ نصيب اقتصاد الرق في «التراكم الأولي»

يبدو غريباً على التصور أن يُنْتَزع عشرون مليوناً من الرجال والنساء والأطفال من بيوتهم وأراضيهم استجابة لمسألة إنتاجية: فبالنظر إلى أخطار التجارة عبر الأطلسي، كان ينبغي رد كتلة الأجور إلى الصفر للحصول على ربح مقبول. وهكذا، فإن حساب كلفة البن والكاكاو والسكر والقطن كان من المستحيل أن يكون إيجابياً إلا بإلغاء الأجور لاستلاب حد أعلى من فضل القيمة. وعلى هذا النحو، كان العبد الذي اقتصرت كلفته الكلية على سعر شرائه وعلى

الغذاء اللازم، بالضبط، يشكل نوعاً من مورد الثراء الحي: فالعبد الذي ينتج ما يتراوح بين خمسة إلى عشرة أضعاف فضل قيمة أجير أوروبي كان يسهم في اغتناء المستعمرين البيض والنخاسين وتجار المتروبول.

في حين كان عدد العبيد في الولايات المتحدة في نهاية القرن السابع عشر معادلاً لعدد المهاجرين البيض،فقد كانوا ينتجون 80٪ من الناتج القومي الإجمالي للمستعمرة الأمريكية. فنحن نرى، إذن، أنهم أسهموا، على هذا النحو في الثروة الاجتماعية (على اعتبار أنهم لم يكونوا يقبضون أي ربح) بصورة ساحقة إلى درجة كان البيض، معها، عندما بلغ عدد العبيد ثلثي العدد الكلي للسكان، حوالي عام 1800، قد تخلوا، عملياً، عن كل دور إنتاجي ليقتصروا على مهمات التجارة المربحة جداً في اتجاه أوروبا . ولم يحدث إلا في نهاية القرن أن فاض المهاجرون البيض، بموجات متعاقبة، على السكان الأفريقيي الأصول وأمنوا، للمرة الأولى، نصيباً ذا دلالة من الناتج القومي الإجمالي، ثم أغلبيته (دون أن تكون لهم، على كل حال، الأغلبية في توزع الناتج المحلي الإجمالي بسبب الاستغلال الأجري الذي كان هؤلاء الوافدون الجدد، الألمان والروس والإيطاليون والأيرلنديون، ضحاياه).

لم يكن النخاسون، الذين كانوا مجرد وجهاء ومغامرين يفتقدون أي هاجس أخلاقي في بداية القرن السادس عشر، قادرين إلا على نقل عشرة آلاف أسير، سنوياً، في اتجاه مستعمرة الشمال البريطانية وجزر الأنتيل الفرنسية والأسبانية وإلى البرازيل التي كان يحتلها البرتغاليون. كذلك فإن تجارة الخطف هذه، المربحة بالتأكيد والتي بقيت هامشية حتى عام 1650، لم تكن تشكل، بعد، مصدر دخل هام. فالعبيد الذين كان يمكن شراؤهم بسهولة بسعر زهيد جداً (بين 5 و10 ليرات كوحدة حسابية بسعر عام 1650 مقابل رجل بصحة جيدة يتراوح عمره بين 15 و30 سنة) كانوا يموتون بسرعة ويجري إبدالهم بسرعة مماثلة: أجل متوسط يبلغ سنة واحدة في البرازيل والأنتيل، وما يكاد يبلغ سنتين في لويزيانا الفرنسية. وكانت الليرات الخمس تمثل، عام 1650، ربع الدخل السنوي لحرفي أمريكي على الساحل الشرقي. وعلى سبيل المثال، كان العبد نفسه يبادل، بعد قرن، ببندقية مستعملة وأربعة براميل من البارود. وليس في هذا، حقاً، ما يحقق الثراء.

ولكي يصبح الرق العمود الرئيسي للرأسمالية الأوروبية الوليدة وليس، بعد، مجرد مناسبة لمداخيل إضافية للاقتصادات الإقطاعية الواردة من القرون الوسطى، كان لا بد من توافر عدة عناصر:

1- خلق حاجات من العدم تقوم على طلب منتجات تعتبر نادرة وتباع غالياً على الرغم من رخص كلفة انتاجها.

2- إقامة تداول نقدي حقيقي حول تجارة النخاسة عبر الأطلسية وتعقيل المواصلات لهذا

الفرض.

3- الضبط المتلازم لسعر العبيد وكلفة إعالتهم.

4- وضع أسعار متفق عليها لمنتجات عمل العبد وتنظيم عودة القسم الأعظم من أرباح الاستثمار إلى أوروبا، دون الإعاقة المترتبة على معاودة حقن الاقتصادات الاستعمارية، على المستوى المحلي، بالحد الأدنى اللازم بغية تجنب الاكتنازات غير الإنتاجية.

هذه العناصر الضرورية لاستلاب أعلى لفضل القيمة الذي كان ينتجه عمال العالم الجديد من العبيد لم تتجمع، كلها، إلا حوالي عام 1800. وكانت الهبة الاقتصادية التي تلت ذلك على درجة يمكن، معها، القول دون تردد بأن الرأسمالية الأوروبية لم تكن لتعرف نموها الخارق في القرن التاسع عشر لولا الإسهام الحاسم لعمل اليد العاملة المستعبدة في العالم الجديد.

هكذا أصبحت موضة «الفطور الفرنسي» (قهوة بالحليب أو كاكاو بسكر القصب) التي ظهرت في عهد لويس الرابع عشر ظاهرة عامة في كل أوروبا اعتباراً من عام 1750. فقد جرى التخلي، فجأة، عن الزهورات المحلاة بالعسل لصالح الفطور الجديد، وحتى في أدنى طبقات الشعب، وحتى في الأرياف.

وبلغ الطلب حداً ضاعف، معه، العالم الجديد، عشرة أضعاف، استيراده للعبيد وتحول إلى الزراعات الجديدة المكرسة لإمداد أوروبا بالمشروبات المدارية الرائجة: فقد تركت الأنتيل الفرنسية، مثلاً، زراعة البهارات واندفعت، حوالي 1700، إلى الإنتاج السكري، في حين تحولت البرازيل إلى البن وجرى، في كل مكان، العمل على تكييف الكاكاو والتبغ الذي روجه، هو أيضاً، البلاط الفرنسي. وبعد أن ظهرت هذه السوق الأولى إلى الوجود، تلتها سوق أخرى عندما وجد مهندس أمريكي، بعد عام 1800 بقليل، وسيلة لحلج القطن وغزله ونسجه. ودفعة واحدة، انصب كل جنوب الولايات المتحدة على هذه الزراعة. وعرف طلب العبيد صعوداً سهمياً في كل مناطق الإنتاج: فقد استوردت كوبا، بين 1800 و1850، أكثر من سبعمائة ألف عبد إضافي ارتبطوا بزراعة القصب، واستقدم جنوب الولايات المتحدة أكثر من 150 ألف عبد، سنوياً، بين 1810 و1830، إلى «منطقة القطن». وبعيداً عن حرتقات البداية، ولد «اقتصاد رأسمالي».

وكانت مداخيل إعادة بيع منتجات البن والسكر الواردين من أمريكا تمثل 50٪ من مداخيل صادرات فرنسا عام 1750.

وفيما يتعلق بالتداول النقدي وتحويل مضاعفات فضل القيمة المنتجة بتعقيل نقل العبيد إلى رأس مال، تشير دلائل عديدة إلى الطابع الخارق، تماماً، للأرباح المتولدة من عمل العبيد: فهبة المدن المرفئية التي تعاطت هذه التجارة، والازدهار الموازي للشركات المصرفية التي كانت تعيش من تجارة الرقيق، وتخصص بعض مجهزي السفن تشكل علامة ملموسة على رسملة أرباح الأفارقة المرحلين إلى العالم الجديد في أوروبا. وأصبح شائعاً أن يقال أن بوردو أو نانت، أو حتى

لشبونة تدين بأجمل أحيائها، وبأجمل معالمها لرؤوس الأموال العائدة. ولكن، ماذا نقول عن ليفربول وأمستردام، دون أن ننسى كوبنهاغن وستوكهولم؟ ذلك أنه إذا صح أن إنكلترا، وحدها، قامت بنقل نصف المرحلين (توقفت عن تجارة الرقيق عام 1812)، وأن البرتغال نقلت ربعهم، فإن بلداناً صغيرة، كهولندا والسويد، تدين لفورة النخاسة بإقلاعها الاقتصادي (كان الدخل الفردي من أرباح تجارة الرقيق أعلى بعشر مرات في البلدان الشمالية منه في فرنسا مثلاً). وكان الهولنديون قد جعلوا من نقل المأسورين، مثلهم مثل الدانمركيين والسويديين، تخصصاً مربحاً: فتكييف كوى التهوية وغسيل الأحواض والدشات المنتظمة للسجناء والجرايات الغذائية الأفضل والسفن الأسرع خفضت من نسبة وفيات المأسورين المنقولين إلى أقل من 10٪، في حين كان يمكن أن تصل، في سفن المغامرين الفرنسيين والبرتغاليين والإنكليز القذرة، إلى 50٪ وبوجه عام 30٪ من الوفيات.

ليس ثمة ضرورة في طرح مسألة معرفة ما إذا كانت الرأسمالية الوليدة هي التي يجب أن تعزى إليها عشرة ملايين من موتى تجارة الرقيق عبر الأطلسية ذلك أن هذه التجارة اتخذت، منذ الأصل، شكل سوق منظمة إلى درجة كافية، مهيكلة باتفاقات إقليمية، بل ودولية، حاولت أن تلبي، بأفضل ما يمكن، طلبات المزارعين ومستوردي المواد المدارية الأوروبيين المتذبذبة.

لم تكن هناك، قط، «بورصة عبيد»، بل جملة ممارسات تجارية مقننة تماماً يمكن أن نعرفها، اليوم، من خلال وثائق حسابية عديدة جداً. فالعبيد الذين كانوا يشترون، في أفريقيا، بموجب نظام مقايضة قبل رأسمالي (عبد مقابل عشرين لتر من الكحول، عام 1770، أو قصعتي نسيج أو قبعتين وعقد أصداف)، أعني نظاماً غير عقلاني وعشوائي، هؤلاء العبيد كان لهم سعر ثابت، منذ وصولهم إلى أمريكا، حسب الجنس والعمر والصحة والحاجات المحلية. وإن تحويل الأرباح إلى استثمارات وتحويل فضل القيمة إلى أوروبا أو إلى المدن الاستعمارية الكبرى والمساعدات الحكومية لمجهزي السفن النخاسين (ريشيليو عام 1635) والرسوم الإنكليزية (منذ 1661) وتقنين العقوبات المنزلة بالعبيد من أجل تفادي نسبة وفيات تتناقص مع الربحية (كولبير 1685)، كل هذا يدل على أن اقتصاد رق العالم الجديد كان يشكل، منذ القرن السابع عشر، عموداً للتراكم الأولي تعادل أهميته أهمية حركة التسييجات أو تأسيس المصارف اللومباردية قبل بضعة قرون.

أعطى ملك أسبانيا الضوء الأخضر لمراكب النخاسين بمرسوم صادر في 12 كانون الثاني 1510. وتم إنزال أوائل المأسورين الأفارقة في هسبانيولا بعد سنة، عام 1511. وبعد قرن من الحرتقات أنشئت خلاله عناصر رأسمالية الرق، أخذت دوريات أسعار بورصات رسمية ذا صلة بالمواد المدارية المستوردة إلى أوروبا تعكس حالة «الأسواق». وبما أن أكثر من مائة وكالة مشتريات على الشواطئ الأفريقية قد اتفقت على سعر أدنى لـ«خشب الأبنوس»، فقد كان بند «اقتناء

العبيد » يقتصر على تكاليف النقل. وبما أن المرافئ الخمسة عشر التي كانت تؤمن، بين ريو دولا بلاتا وخليج نيويورك، الاستعدادات الأساسية لاستقبال المأسورين قد اتفقت، هي أيضاً، فيما بينها، فإن سعر المبيع المتوسط لعبد راشد في صحة جيدة تراوح (بالليرات الثابتة) بين خمس وحدات وعشرين وحدة حسابية لعام 1800، أي بين سعر حيوان جر، حصان أو ثور، وضعف هذا السعر. أما ما تبقى فهو تنظيم أسعار المواد.

ونظراً للخدمات التي يقدمها العبد، فإنه كان، خلال ثلاثة قرون، صفقة ممتازة لربحية الاستثمارات في الأمريكيتين: فمن جهة أولى، يمكن لأهمية أرباح عمل الرق أن تقاس بنسبة الإنتاجية الخاصة التي تميزه: فبما أن الكتلة الأجرية تميل إلى الصفر، فإن النسبة بين الإنتاج (مهما كان) وهذه الكتلة تعطي قيمة لا متناهية، صورة رياضية للحد الأعلى الممكن من استلاب فضل القيمة المنتج. ومن جهة أخرى، فقد أمن وضع الاحتكار المترابط مع سوق أسيرة أرباحاً أتاحت لأوروبا أن تقيم أسس رأسمالية قبل صناعية سمحت لها بالانتقال إلى مرحلة أعلى، خلال القرن التاسع عشر، مرحلة غزو العالم. فبعد أن فرض اقتصاد الرق (الذي كان مشكلاً من نظام مصارف ومجهزي سفن في أوروبا وملوك أفريقيا النخاسين والشاحنين ومزارعي أمريكا ومصدريها) «الفطور الباريسي» قام بترويج موضة القطن. وبعد أن خلق الحاجة (بعد نجاحه في إبطال موضة العسل والزهورات والكتان والحرير) فقد لباها، أولاً، بصورة مركنتيلية بسيطة مع رسوم وحواجز حماية، ثم بصورة أكثر رأسمالية بالمعنى الحديث، بإعفاءات واتفاقات وشركات مساهمة وبالمنافسة. وبعد قرن، أدى توازن الأسعار الذي تم بلوغه بضبط العرض والطلب، إلى إقلاع الرأسمالية الأوروبية بالمعنى الكامل للكلمة.

سوف نذكر هنا بالكلفة الإنسانية الباهظة لهذا الازدهار: ما يتراوح بين سبعة ملايين وثمانية ملايين من الأفارقة قتلوا خلال الغزوات أو ماتوا أثناء تسييرهم نحو وكالات أفريقيا النخاسية، مليونان من الأموات خلال الرحلة، مليونان آخران ماتوا من الإنهاك خلال السنة الأولى من العمل في المزارع، عدد يستحيل تحديده بدقة من الوفيات التي تعود إلى المعاملة السيئة والانتحارات والثورات والاضطهادات وضروب السحل والمذابح بكل بساطة.

وقد جر كل ذلك، بالنسبة لأفريقيا، نكوصاً تاريخياً وثقافياً لا مثيل له ووهناً ديموغرافياً كافياً لركود سكاني أفريقي وكراهيات نهائية وتفككاً اقتصادياً وإلغاء للنمو وتأخراً لن يؤدي الغزو الاستعماري إلا إلى مفاقمتها

وعلى الرغم من المؤرخين المتحيزين الذين ينسبون إلى الإقطاعيات الأفريقية مبادرة تجارة الرقيق، وعلى الرغم من المتملقين لليبرالية، الذين يرفضون ترقيم أرباح اقتصاد الرق وربطها بإنقاذ الاقتصادات الأوروبية ثم إقلاعها، يجب أن نقول وأن نكرر دون خشية أن جملة وقائع لا تدحض تبين ان الرأسمالية الوليدة لم تستنزف دم شعوب أوروبا وحدها. فقد بنت صعودها

على ركام بشري، دموي فعلاً، لم يعرف التاريخ مثيلاً له قط: عشرون مليوناً من الهنود الأمريكيين أبيدوا في ثلاثة قرون واثنا عشر مليون أفريقي قتلوا في العمل، في الفترة نفسها .جرت التضحية بقارتين كاملتين لإقامة نظام إجرامي لا أخلاق له وليس لديه قانون خلاف قانون الربح. لقد قتلت الرأسمالية ثلاثين مليون كائن بشري بصورة مباشرة ولا تقبل المناقشة.

فيليب بارير

(مؤلف: «سود أمريكا، تاريخ نبذ»، هاشيت 1993)

أطلقوا النار، ليسوا سوى عمال

في الأيام والأشهر التي تلت الاستيلاء على الباستيل، في آب على وجه الخصوص، هز تحرك عمالي فعال جداً، أهم وأكثر تصميماً مما يمكن تخيله بعد مضي قرنين، نقابات متنوعة وبدأ، على نحو مبهم أحياناً، بالتأكيد، برسم الوجه الحقيقي لصراع طبقي حديث. ومن قبل، ثارت في نيسان فتنة موجهة ضد مشغل صانع الورق المشهور جان باتيست ريفييون بينت، حقاً، أن بعضاً من سكان باريس، حيث كان الحرمان يواجه الترف، كانوا متوتري الأعصاب. وكان المشغل يستخدم 400 عامل (ربعهم من الأطفال) ولا نعلم ما إذا كانوا من بين الثائرين العديدين. والأمر الأساسي، وفيه مفارقة، يقع في مكان آخر، وأولاً في الشائعة التي انتشرت، في قليل من الزمن، في ضاحية سان أنطوان: فقد قيل أن ريفييون تلفظ بكلام غير لائق بحق الذين كانت أجورهم متدنية، فعلاً، وكانوا مهددين بأن تصبح أدنى أيضاً. أكان هذا صحيحاً؟ أم غير صحيح؟ البؤس أعطى الجواب بنزوله إلى الشارع، ثم دفع ثمن ذلك بسقوط قتلى على إثر قمع رهيب، في حين شنق متظاهرون آخرون، في الغد، وضرب آخرون بعنف وسجن آخرون. ولم يكن هذا، كما قلنا، إلا في نيسان: فقد كانت الريح تهب ضد الفقراء. وكان قد تكون لديهم، بعد 14 تموز، الانطباع بأنها ستتحول باتجاههم.

كان ما هو جدير بالملاحظة في الاستيلاء على الباستيل، في نظر جوريس، هو أنه أعطى الشعب أول شعور بقوته. وبالفعل، فإن هذا الشعور نما بسرعة مذهلة، باندفاعة غير منقطعة هي خاصة من خواص الثورات الحقيقية، إن لم تكن هي الثورة نفسها في نظر كثير من المستغلين، من فائقي الخضوع للاستغلال، وليس، فقط، في نظر الحذائين والحلاقين مثلاً ـ على اعتبار أنهم، كما يبدو، كانوا الأسرع ـ ، بل، أيضاً، لدى بعض من كن يسمين «نساء الهال». وبعد هذا، فإن أبرز الأعمال وأشدها رمزية كان، بالتأكيد، عمل صناع الخياطة الأجراء.

ماذا كانوا يريدون؟ أولاً، أجراً أفضل، وعلى كل حال أربعين سنتيماً في أي فصل، ثم أن لا يسمح لتجار الملابس المستعملة بصنع ملابس جديدة.

وينبغي، التساؤل بداهة حول هذه النقطة الأخيرة: فمثل هذا الطلب يلتقي، إلى حد كبير، مع مطلب معلمي الخياطة المهتمين بإلغاء المنافسة من أجل أن لا يبدو حيادهم النسبي حيال أجرائهم مشبوهاً بعض الشيء. وينكشف، هنا، الابتزاز: آه! بإبعاد تجار الملابس المستعملة من المنافسة نستطيع أن ندفع لكم أجراً أفضل. ولكن ما أهمية ذلك: فوجود تشابك مصالح، في هذا الجانب، لا ينقص شيئاً من نوعية المبادرة، من الشكل الملموس للطلب الأجري ومن إرادة التنظيم التي كانت، حقاً، لدى العمال. ولكن ما العمل؟ الاجتماع والمناقشة؟ لقد اختاروا فسحة المروج

أمام اللوفر، وسرعان ما شعروا بالقلق: ما العمل لمنع غير المرغوب فيهم من اجتياز السور؟ بغية التأكد من كونهم أبناء مهنة واحدة، حصراً، وبعدد يبلغ ثلاثة آلاف على اعتبار أنه قد جرى بلوغ هذا الرقم فعلاً؟

لم يكن موضع بحث أن يطلب من كل شخص إبراز بطاقة انتساب لم يكن قد جرى، فضلاً عن ذلك، التفكير فيها، بعد، في هذه النقابية المحمومة، البدائية، الجنينية. عند ذلك انبثقت فكرة. كان الأمر بسيطاً جداً: كان العمل اليدوي أساساً، العمل اليومي بصورة شاقة، يتلف الجلد، يغرز فيه، غرزاً عميقاً، يرسم نقطاً، بتأثير غرز الإبر طوال سنوات إلى حد يكفي، معه، للدخول أن يعرض المرء أصابعه المشوهة.

هنا لا يمكن لأحد أن يخدع، لا أحد يستطيع أن يغش: فقد كان المراقبون يعرفون ماذا عليهم أن يفعلوا. فهذا الدليل الجسدي كان، إذن، أول بطاقة. كانت الجراح تشهد للعمال، وضد هؤلاء العمال تفاقمت الجرائم.

لن نضع لذلك حصيلة ختامية، ولن نجري، كآخرين في أمكنة أخرى، محاسبة جنائزية ومهووسة. سيكون هذا إساءة إلى ذكريات تعلمنا أن نحترمها كثيراً لأنها جزء من ذواتنا، ولكننا سنحاول الكشف عن الجانب الأساسي، على الأقل عبر وقائع مؤلمة، لا تنسى تشكل كتاب شهداء الطبقة العاملة الفرنسية، الضحية المثلى للرأسمالية.

نعلم أن المالكين أسرعوا في نصب الحواجز على صورة قوانين وأنظمة ومراقبات. فبذريعة بارعة جداً، وباسم الحرية طبعاً، ذريعة إزالة نقابية حكمنا عليها بأنها مكبلة، لمصلحة أرباب العمل كما لمصلحة المستخدمين، ضرب قانون لوشابولييه، لعام 1791، الذي منع التكتلات وحق الإضراب، ضرب في الواقع، أولئك الذين ليس لديهم ما يعرضونه، كي يعيشوا، سوى هذه الأيدي البائسة التي جعل منها الخياطون بطاقة هوية. وبعد أن أدى التحذير عمله، تمثلته البورجوازية، وهي تبني نفسها، ولكن ذلك لم يكن كافياً. لأن قانون لوشابولييه لم يكن يستطيع، على الرغم من المظاهر، أن يقدم حماية مضمونة باستمرار. فقد كان هذا التدبير العام يستهدف أحداثاً قوية، خطرة، ولكنها موسمية. لم يكن يحمل ما يؤكد الحفاظ على النظام الموصوف، إن صح هذا القول، في سجل مهماته. وهذا ما عالجته، عام 1803، مؤسسة الدفتر العمالي. ومن غير المفيد أن نتوسع كثيراً هنا: فنحن نتخيل بسهولة ما يمكن أن تعنيه للعامل التقديرات السلبية لرب عمله والتي يسجلها في دفتر لا يمكن أن يأخذه العامل، فضلاً عن ذلك، إلا من البوليس. ومن المستحيل، دون موافقة رب العمل، ترك العمل. فهل يستغني العامل، إذن، عن الدفتر؟ إنه سيوصف، في هذه الحالة، بأنه متشرد: ستة أشهر سجن. وهكذا وضعت، في المجتمع الفرنسي، طبقة واحدة، كيان اجتماعي واسع جداً وسيتزايد توسعا وضعتْ تحت رقابة رسمية. لقد تبين الاتجاه، والسلطة تقول للعمال: أنا أراكم. ومن طرف البندقية. وهذا لن

يتوقف. أيها السيدات والسادة الإنسانيون الأكفاء، قدامى التلاميذ الليني العريكة لنظام نقل إليكم عادات الغضب الاصطفائي، أنتم الذين تعطون درساً لأنكم تعلمتم، بصورة أفضل مما ينبغي، درسكم، أنتم ترددون، طواعية، ملمحين إلى الأمل الاجتماعي القديم الذي ما تزال هذه البنادق مسددة إليه والذي يبقى عنيداً فينا، واضحاً كندبة: انتبهوا، أنتم الورثة! فلنسلم بهذا! ولكن سلموا أنتم، أيضاً، به.

ولهذا السبب، وبما أنكم تحبون الحسابات، فلنا الحق في أن نطلب منكم حساباً. لماذا لم تجدوا، حين جرى الإعلان عن 1830، شيئاً آخر ترسلونه سوى طلقات الرصاص نحو هؤلاء البنائين الكروزيين الذين كانوا يقتلون أنفسهم في العمل، في العاصمة التي اشتهروا فيها، من أجل كسرة خبز، عند الظهر، وطبق حساء في المساء، وفراش متعفن - إن وجدوا فراشاً - لدى مؤجرين جشعين؟ لم يعد هؤلاء المعماريون الصغار يطيقون ذلك، فتركوا ورشاتهم. نار! عجيب كم يحمل هذا المقطع القصير، وهو صورة بقدر ما هو كلمة، كم يحمل لكم من فتنة تلقائية: فتنة الشعر الغريزي الذي يبرر إمرتكم. النار في باريس، النار في الريكاماري، النار في فورمي، النار في الهافر، والنار، النار، النار! ولماذا صوبتم عام 1834، في زقاق ترانسنونان، النار، مباشرة، على الأقبية من الكوة؟ لماذا؟ يمكن، هنا، أن نعطيكم الجواب إذا كنتم لا تعرفونه: لأنه غالباً ما كانت تعيش، في تلك الأقبية، أسر عمالية. وبسبب انتفاضة عمالية مبهمة وبضعة حواجز في حي سان ميري، وجدت السلطات العسكرية من المفيد أن تنتقل، دون تأخير، إلى الأعمال الانتقامية. وكان زقاق ترانسنونان القريب جداً يقدم التسهيلات التي أتينا على الإشارة إليها. وهكذا مات دون أية إمكانية للهرب، ودون إمكانية دفاع أدنى أيضاً، نساء وأطفال وشيوخ بين جدران أقبيتهم الراشحة. وقد رسم دوميه، بصورة مؤثرة، هذا الإنجاز الجميل للكتيبة الحادية والثلاثين بإمرة جنرال سينتشر اسمه، فيما بعد، في أمكنة أخرى: الجنرال بوجو.

ومهما كانت حواجز سان ميري ضعيفة، فقد سببت مضايقة جدية لأن عمال الحرير الليونيين العنيدين كانوا يؤكدون، من جديد، حقوقهم. فبعد ثلاث سنوات من ثورتهم، عام 1831، كان هذا الغضب الجديد محيراً، لا سيما أنه لم يكن، كما في باريس، يخلو من علاقة مع جمعية حقوق الإنسان، التي هي موضع كراهية الحكومة وأرباب العمل. وكان عمال الحرير يقفون هذه المرة ضد قرار مجحف يحرمهم من مساعدات غوث ومن تعاونياتهم.

نار! كم قتيل؟ يعتقد البعض أنهم كانوا مائتين. وقيل أنه كان هناك ستمائة قتيل عام 1831، وأعيد تكوين هذه السنة، بالنسبة للبعض بصفة أرقام خرافية. وقع خوف كبير! لم يكن الثوار الذين أصبحوا سادة المدينة بعد انسحاب السلطات المدنية والعسكرية (استباق لكومونة 1871) وأقاموا، في القصر البلدي، مجلساً من ستة عشر عامل حرير لم يكونوا، مع ذلك، قد حددوا مثل هذه الأهداف لقتاليتهم الحقيقية. فبعيداً عن ذلك، كانوا يريدون، فقط، تعرفة دنيا

وحصلوا عليها، فضلاً عن ذلك. وثالثة الأثافي هي أن الاتجاه العمالي الأول في هذا النزاع كان اتجاه تعاون طبقي. من الذي فككه إذن؟ كان الجميع قد وقعوا اتفاقاً، بما في ذلك الصناع وقضاة العمل وممثلي غرفة التجارة المفوضين بالطريقة المناسبة والمحافظ نفسه. ثم تسرب، موارية أولاً، ثم صراحة، أن هؤلاء الموقعين أجبروا على الانصياع للضغوط غير المقبولة لجماهير فائقة الاستثارة. ورفض أرباب عمل، وآخرون أيضاً، والوجهاء الاتفاق دون تحفظ مدعومين، في نهاية المطاف، من المحافظ الذي مضى إلى التفوه بهذه الأقوال غير العاقلة: لا يدور الأمر إلا حول اتفاق شرف غير ملزم،وأضاف بأن التنفيذ يتوقف، ونحن نعرف الأغنية (المتكررة دائماً) على إرادة كل فرد.

وكان لعمال الحرير، أيضاً، حسهم بالشرف، الحس الحقيقي. ففي حين أضرب رؤساء الورشات عن العمل ليقدموا مثالاًعلى ذلك، فقد فهموا ما جرى تعليمهم إياه: أن كلمة معطاة لأجير لا تساوي شيئاً. ومن الصعب أن يمضي الازدراء إلى هذا الحد. وكان الانفجار. وتدخلت الصحافة في ذلك مبدية حماسة عدوانية. فقد كتبت «لوتان» تقول أن حركات العمال معدية، وطالبت بقمع سريع. وهنأ النائب العام في ليون نفسه، بشيء من الصلف، ناسياً كرامته كقاض، لتأكده من أن العدالة تلقى، الآن، دعم القوة المسلحة: فهي تستطيع الآن أن تعمل. وأخيراً، هاجم رئيس الوزراء، كازيمير بيريه، بعنف، مثيري الاضطرابات: فليعلم العمال جيداً أنه لا دواء لديهم سوى الصبر والتسليم.

تلكما كلمتان لم تشيخا. ففي هذا الزمن، زمن البطالة الكثيفة والمتشردين و«داء الضواحي» وأصحاب الأجور الدنيا والمعتادين على المطاعم الخيرية والشباب الذين لا يجدون عملاً ولا منظور عمل حتى مع شهادات في جيوبهم، أية لغة تستعمل، ، لأن التضليل الكبير رائج؟ الصبر، التسليم. يجب أن لا ننخدع. فرأسمالية النصف الأول من القرن التاسع عشر تتكلم لغة فجة. ورأسمالية النصف الثاني من القرن العشرين تمارس ما لا يقال. وفي هذه الأثناء، فقد سمح المثقفون المرهفون بنجاح هذا التحول.

وفي هذه الأثناء، أيضاً، ولأن الأمر أصبح طبيعياً، يستمر وضع جنود هنا، ورجال شرطة هناك، والفئتان معاً بصورة متزايدة. نار! النار على بروليتاريي حزيران 1848 الذين من المفروض عدم تذكر كونهم، أيضاً، ثوار شباط، وليسوا أقلهم عدداً وأدناهم شجاعة. وبعد، فهل من الضروري النظر إلى الأمر بهذه الدرجة من التقرب؟ هل من الضروري الإبقاء على الورشات الوطنية عندما يمكن إبدالها، ولو سطحياً، ببعض الانشغالات التي سيجري، عند الضرورة، التفكير في كيفية تحديدها بصورة أفضل فيما بعد؟ ولكن البروليتاريين الطيبين ملوا من دور المخدوعين: إنهم يفكرون، يلاحظون، ينتقدون. وبكلمة موجزة، يبدون قادرين على تحليل المواقف بمزيد من الدقة السياسية التي لم تكن متاحة لهم حتى ذلك الحين. إنهم يلخصون،

ينشئون تركيبات. ماذا يقترح عليهم فعلاً؟ التطوع في الجيش (ليطلقوا النار على إخوتهم؟) أو انتقالات عابرة، مدمرة للحياة العائلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه التعويضات المشبوهة لم تكن مضمونة حقاً: فبعد إخلاصهم في شباط، ينتظر الحرمان في حزيران معظمهم. فكيف، ضمن أية شروط، يمكن أن لا يبدو الشارع والمتاريس، مرة أخرى، هما الملاذ الوحيد؟ نار! ويمكن أن يتكون لدى المرء الانطباع المؤلم، بالتأكيد، بأن الثورة تتحول ضد نفسها. ولكن هذا ليس سوى ذهن متوجه نحو رؤى رومنطيقية: وبصورة أبسط بكثير، يدور الأمر حول توطيد الحكم المطلق للطبقة المسيطرة وإرساء الريح، بصورة أفضل، على البؤس إن لزم الأمر، لا سيما وأنه من الصعب جداً التصرف خلاف ذلك في تنظيم اجتماعي وثقافي في أساسه، الظلم. فعندما عرض على لويس بلان، لقاء ما لا ندري أية وزارة للتقدم ذات حدود غير ثابتة، حينما عرض عليه مبلغ تافه إلى درجة لا تصدق، هب قائلاً: أنتم تطلبون إلي أن أقدم إلى جائعين درساً في الجوع. ولم تكن هناك ضرورة لذلك فعلاً. فمن الأسرع والأنجع إزالة الجائعين بكل بساطة، لا سيما عندما يكونون سقيمي الذوق إلى درجة يتعكر مزاجهم. يستحيل معرفة الأرقام الحقيقية أبداً. أربعة آلاف قتيل؟ خمسة آلاف؟ لقد لوحق ثائرون إلى مونمارتر، حتى المقالع الكبيرة حيث اصطدموا بالأعمدة البارزة فأصبحوا هدفاً كاملاً: وزخة بعد زخة سقطوا. لم يبق واحد على قيد الحياة. فكروا، إذن، في المقالع! إنه نعمة هذا النوع من زقاق ترانسنونان ذي السماء المكشوفة. على كل حال، فإن للأقبية سحراً يعود إلى لغزها الطبيعي ويجب أن نصدق أنه بقي ثمة حنين: ففي مكان آخر، حبس بؤساء آخرون في قبو لم يعرف أحد، أبداً، كم دام احتضارهم. فقد بدت هذه التفاصيل الطبيعية ثانوية، وبعد ثلاث سنوات، نجح بادينغيه ـ بونابرت في انقلابه.

بقي عليه أن يجعل من نفسه إمبراطوراً، وهو شيء في تقاليد الأسرة، وأن يعيد إلى ذوق العصر، وقد جرى الاعتراف بنسبه المظفر، إعلان مبادئ: ألم يكن يحب الشعب، ألم يكن صديق البسطاء، ألم تكن لديه هموم من طبيعة غيرية وإحسانية، ألم يؤيد إخماد الإملاق، حتى ولو كان الناس يهزؤون متحدثين عن «إخماد الإملاق بعد العاشرة مساء»؟ ولسوء الحظ، لا يبدو أن زوجته المتعجرفة شاركته آراءه. فعندما أمر الضابط، قائد الفصيل، بإطلاق النار دون سابق إنذار على الجماهير في الريكارماري، في 6 حزيران 1869، بغية إيقاف عمال المناجم المضربين، كان الانفعال، أمام الثلاثة عشر قتيلاً والجرحى العديدين، من القوة بحيث توجه أشخاص من سانت إيتيين، القريبة من الريكارماري، ومن نواحيها أيضاً، باحترام إلى الإمبراطورة أوجيني. لم يكونوا يطلبون إليها، دون إطلاق أي حكم، سوى نجدة الضحايا، وإجمالاً بصورة مسيحية جداً. وهذا هو الجواب الذي أرسلت به، إذن، إمبراطورة الفرنسيين المسيحية جداً: إن إغاثة أسر لم تتورع عن استعمال الإهانة ضد جنود شجعان لم يفعلوا سوى أداء واجبهم سيكون أسوأ مثال في

عيون شعب سانت إيتيين الرديء هذا.

وهذا ما أعفى، سلفاً، شعباً رديئاً آخر، شعب أوبان في الأفيرون الذي عانى بالطريقة نفسها، وبقتيل زائد، بعد بضعة أشهر من أن يقدم إلى جلالتها التماساً مستكملاً الشكليات.

ومثل هذه المساعي غالباً ما كان يبررها، أولياً على الأقل، المصير الفاجع الذي أصاب اليتامى. وكانت الصدقة الخاصة تحاول أن تفرض نفسها حيث لم يحسن النظام الرسمي التصرف. لم يكن يراد ذلك. فهناك ميادين أخرى كثيرة يجب مراقبتها، اعتبارات إنسانية أخرى ينبغي أن تراعى، ولأنه من الصعب، فعلاً، إلى درجة كبيرة، أن يتم التحكم بالأعمار والأمكنة والمواقيت والإحصائيات فيما يتعلق بعمل الأطفال. وسوف يسعى النظام، بصورة متعاقبة، إلى أن يبرهن، عبر السنين، أو بالأصح، عبر العقود، على تفهم تذمر لم يكن تصلب أرباب العمل يفهمه. إلا أنه كان يجب مراعاة أرباب العمل هؤلاء، أنفسهم. لا عمل قبل سن الثامنة، هل يرضيكم هذا؟ عشر سنوات من العمر، أو اثنتا عشرة سنة في المناجم، ثلاث عشرة للأعمال الليلية مثلاً؟ كانت اليد العاملة الطفلية، كاليد العاملة النسائية تماماً، كلتاهما كانتا متدنيتي الأجور، تسهم، بصورة ناجعة جداً، في ازدهار العالم المصنعي المتنامي. وعندما ظهر مفتشو العمل، بوجل أولاً بعد عام 1874، ثم مدعوماً أكثر من ذلك بقليل في بداية الثمانينات، جهزت المشروعات التي كانوا يستخدمون، فيها، بصورة غير مشروعة لعبة استخفاء على اعتبار أنه لم يكن من الممكن أن تمارس في المدرسة. انتبهوا، يوجد مفتش هنا! وكانت السيقان الصغيرة تجري نحو شيء مألوف جداً سلفاً هو، في الغالب، أكداس من الأكياس يلقي بها الطفل فوقه. ماذا كان يمكن أن نقول لهؤلاء الأميين الهزيلين؟ كانوا يجعلون من أنفسهم شركاء للذين يستغلونهم ضد من كانوا يحمونهم كي لا يجوعوا أكثر مما ينبغي. كانوا يأكلون على الأقل.

الأطفال؟ لقد جعلتم منهم، لزمن طويل، شهداء، وشهداء حقيقيين، بالمعنى المتشدد الذي يعطيه مؤلفوكم المتميزون للكلمة. فخلال أسبوع أيار 1871، في حين كانت الكومونة، المهيبة والتي تجاوزت الحدود، تدلي، وهي تنطفئ، برسالتها، جرت في بعض الأحياء، مطاردة حقيقية لم تقتصر على «مشعلات الحرائق» الشهيرات جداً، بل تناولت، أيضاً، أطفالاً. ذلك أنهم كانوا متأكدين من أن جماعة الأطفال الماكرة هذه، البارعة، طبعاً، في التسلل إلى أي مكان كانت قد أشعلت الكثير من الحرائق.

كانت فرساي قد قررت أن لا توفر أحداً. يروي المؤرخ الرجعي موريس دومانجيه أن دوبان حاول، عبثاً، في شارع السلام، أن ينتزع من الموت بنتاً صغيرة في الخامسة من عمرها. وقد أعدم أربعة أطفال مع أمهم التي كانت قادمة للحصول على نفط للإنارة. وروى شاهد، صديق لكاميل بيلوتان، فيما بعد، لهذا الأخير كيف اقتيد أطفال آخرون، يبدو عليهم أنهم كانوا فقراء جداً، إلى ثكنة ليقتلوا، فيها، رمياً بالرصاص. ولاحظ أحد الناس، وكان ينتحب، كان ينتعل،

عاري القدمين، قبقاباً خشبياً. وبعد أن أعيد إغلاق الأبواب الثقيلة في حين راح يهتف متوجهاً إلى المارة: «قتل الأطفال عار!»، ولكن أناساً طيبين كانوا، على العكس من ذلك، يزمجرون حوله قائلين: «بلى، بلى، فليخلصونا منهم، إنهم بذرة أوغاد!».

بذرة أوغاد! أكان ينتمي، أيضاً، إلى هذه الفئة المخيفة، البالغة الانحطاط، الصغير إميل كورناي الذي أصابه ما يشبه اختلاجة طويلة أمام خمارة «الخاتم الذهبي» التي كان يحاول اللجوء إليها، في الأول من أيار 1891، في فورمي، في الشمال وقد اخترق جسمه الرصاص؟

كان في العاشرة من عمره وكان يحمل معه ذلك السلاح الغامض الذي وجدوه في جيبه لحظة دفنه: خذروف.

لقد اتخذ إطلاق نار فورمي في التاريخ طابعاً استثنائياً، في حين كانت هناك مرات أخرى مشابهة، بل وأكثر إجراماً أيضاً. وربما كان ذلك لأنه حدث في برهة وضمن شروط كان تصور مثل هذه الفظاعات أقل سهولة. وبعد كل شيء، كان هناك إشعاع «جمهورية الجمهوريين» الشهيرة وقوانين الثمانينات الكبيرة والسماح، أخيراً، للعمال بتشكيل نقاباتهم الخاصة، بل وأن تدعي أمام القضاء بهذه الصفة الخ... إلا أنه كان هناك، أيضا، قبل سنة، ذلك اليوم الأول من أيار 1890 الذي سبب، بإعلانه عن نفسه، درجة من الخوف للبورجوازية وضعت، معها، باريس في حالة طوارئ. فقد جاءت عدة ألوية كاملة التجهيز بسرعة كبيرة إلى باريس، واستقدمت من فرساي ـ فرساي دائماً! ـ بطاريات مدفعية مرعبة ووضعت كل مراكز البوليس، من أصغرها إلى أكبرها، في حالة تأهب دائم. وكان ذلك مبالغاً فيه إلى درجة أبدت، معه صحافة اليمين نفسها بعض الضيق. وكتب معلقون أنه كان يبدو على فرنسا أنها جندت، عام 1890، ضد عمالها، أكثر مما جندته، عام 1870، ضد البروسيين.

ذلك، إذن، أن بلانكي لم يكن مخطئاً حين قال أن شعار عدد كبير من البورجوازيين كان: «ملك بروسيا ولا الجمهورية»، وهو استباق طريف لعبارة: «هتلر ولا الجبهة الشعبية» المعروفة جيداً عام 1936. وفضلاً عن ذلك، فإن أسراً ميسورة كانت في عام 1890، قد غادرت باريس إلى الريف كما فعلت أكثر من أسرة، عام 1936، لدى عمليات احتلال الورشات والمستودعات ومختلف صالات الآلات. وفي نهاية المطاف، مر أول أيار هذا على الرغم من اصطدامات متفاوتة القسوة، دون مواجهة خطيرة جداً، بوجه الاجمال بل وإن وفداً كان جول غيد من أعضائه استقبل بروتوكولياً في مجلس النواب.

لماذا فورمي إذن؟ لم يجر الانتهاء، أيضاً، من التساؤل، من هذه الناحية، حول عدم تناسب شاذ. يمكن أن ندع جانباً الحلقة المضحكة، حلقة المفوض المحلي الذي كان يتخبط والمسدس في يده جاعلاً، بالأحرى، عمال المصانع يتلوون ضحكاً، ولكن كيف لا يطرح المرء على نفسه أسئلة جدية حول الحضور الكثيف لكل هؤلاء الجنود، لكل هؤلاء الضباط وضباط الصف، حول

الطريقة التي ظهر، بها، نوع من التنظيم الحربي ضد المضربين المحتملين - لم يكن للعمدة أوغست بيرنييه ورئيس الجمعية الصناعية شارل بيلان أي شأن في ذلك - ، حول هياج مدير المنطقة، حول الحضور السريع لوكيل النيابة، وهكذا دواليك؟ أطلقوا النار! قبل ذلك، في الصباح، جرى تجمع أمام مصنع «سان باراي» للغزل لحث من كانوا فيه على الانضمام إلى الحركة، فبدت المجموعة المسلحة، بإمرة ملازم، أكثر حماسة مما ينبغي دون شك، اعتقل عدة رجال ثم صدر، أمام احتجاجات زوجاتهم أو أصدقائهم، تأكيد بأنهم سوف يطلقون ظهراً. ولم يحدث شيء من ذلك. وبدأ الغضب يزمجر. وهنا أيضاً، كما بالنسبة لعمال الحرير قبل ستين سنة، فإن وعداً أعطي إلى عمال لم يكن يساوي شيئاً. وبالطبع، لم يكن من الممكن لعرض بعد الظهر إلا أن يعبر عن هذا الحنق، ولكنه لم يكن كثيفاً جداً ولم يكن يشي بالتهديد. بل كان هناك شيء من الفرح. ولكن الفرح، أيضاً، لم يكن مقبولاً. نار! فتاة في العشرين من عمرها، ماريا بلوندو، كانت تسير في مقدمة الموكب وغصن زعرور في يدها. نار! ماريا التي أصيبت في وجهها انسلخت فروة رأسها تماماً، وطار شعرها الأصهب مع الزعرور في ضوء الشمال الشمسي الجميل و- هيا، هل تريدون هذا التحديد الدقيق- لم يستطع أحد أن يجد شعرها أبداً. لم يجدوا سوى أجزاء من مخ وعظام في زاوية الأرصفة.

سوف تقولون، أنتم أصحاب النفوس الرقيقة الذين تعرفون، جيداً جداً، كيف تصلّون من أجل الصعود إلى السماء وارتفاع أسعار البورصة، كفى! كفى! ولكن ماذا تظنون؟ هذه التفاصيل تنفرنا كما تنفركم. لمن ندين بها؟ لقد وقع تسعة قتلى. أسماؤهم مسجلة على نصب في فورمي: لويز هوبير، عشرين عاماً. شارل لوروا، واحد وعشرون عاماً. غوستاف بيستيو، ستة عشر عاماً. إميل سيغو، ثلاثون عاماً. فيليسي تونولييه، سبعة عشر عاماً. ماريا بلوندو، عشرون عاماً. إميل كورناي، عشرة أعوام. ماؤيا ديو، سبعة عشر عاماً. كليبير جيلوتو، تسعة عشر عاماً.

جيلوتو، الذي جنّد في تلك السنة، نصب علماً مثلث الألوان يخفق فوق رأسه. نار!

ماريا بلوندو وزعرورها دخلا الأسطورة. أما بالنسبة للرائد شابو الذي أعطى، مرتين، الأمر بإطلاق النار، فقد نال، فيما بعد، وساماً من الجنرال غاليفيه، وهو أحد العارفين. ذلك أنه ما من تحقيق قد فتح وما من مسؤول بحث عنه، وما من أحد لوحق، أخيراً، سوى لافارغ الذي كانت قد خطرت له فكرة جيدة في أن يكون من خطباء اجتماع نيسان، والنقابي الفورميزي كولين الذي كان، أثناء المظاهرة، يكتب مقالاً على طاولة في مقهى. يبقى أن الفضل كان كبيراً: لقد اكتشفوا المسؤولين، وليس أي مسؤولين. فمن جهة أولى، كان مديرو مشروعات الشمال يكرهون كولين، ومن جهة أخرى، فقد اتفق أن كان بول لافارغ، ممثل الاشتراكية الكبير في فرنسا، صهراً لكارل ماركس أيضاً. وحُكّم الأول بالسجن مدة ست سنوات، والثاني بسنة حبس. فقد أدلى هذان المحرضان، كما ذكرت حيثيات الحكم، بأقوال لم يكن من الممكن أن لا تؤدي إلى

تخريب خطير. فالحق أن الدعاية، لا الرصاص، هي التي قتلت الفورميزيين التسعة. وفي المجلس كان من نصيب النائب إرنست روش، الذي عرض على البرلمانيين قميصاً ملوثاً بالدم، طرد مؤقت من المجلس.

وفورمي هي التي جربت، فيها، على أهداف بشرية، بنادق بيل التي حلت محل بنادق 1870 الثقيلة. وقد استخدمت في أوائل أيار بنادق أخرى، ثم كانت هناك بنادق أخرى ورجال آخرون وراء البنادق، ورجال آخرون أيضاً وراء الرجال، بعضهم في مرتفعات سياسية، مرتفعات براقة أحياناً. فالراديكالي كليمنصو قبل حرب 1914 ـ 1918، والاشتراكي جول موك بعد حرب 1939 ـ 1945، كانا قمعيين. ولكن، هل ينبغي التعداد؟ كان هناك قتلى في الهافر في العشرينات، وفي باريس، في 9 شباط 1934، ولكن ذلك كان بين مناضلين ضد الفاشية. في التذكير شيء من الهلوسة مع مضي الوقت. أينبغي أن لا نلح؟ ربما. إلا أنه يجب، أيضاً، أن لا نفقد شيئاً من الرعشة الفاجعة التي يرددها في ذاكراتنا صدى كراهية جدي: أطلقوا النار، فليسوا سوى عمال.

روجيه بوردييه

روجيه بوردييه: كاتب وباحث. من بين ما كتبه: الأقماح، جائزة رينودو. عصر ذهبي، برج المدينة، اجتماع، الحياة الكبيرة، حسناء أيار. أحدث كتاب له: وقائع المدينة المرحة.

1744 ـ 1849

قرن ليوني:
مالكو الحرير في مواجهة مفترسي الربح

في وقت مبكر جداً، في القرن السادس عشر، بدأت ليون تصبح مركزاً ينتج أقمشة ثمينة تصدر إلى كل أنحاء أوروبا، و حتى إلى العالم الجديد بفضل جهاز مصرفي وتجاري متطور أدخله معالجو المال الإيطاليون منذ عصر النهضة.

كانت المدينة الرودانية، إذن، في وقت مبكر، قطب تراكم أولي لرأس المال أفادت من ظرف خاص. وقد سهل إعادة الإنتاج الموسعة نظام كان يلقي على الحرفيين الذين تحولوا إلى أجراء بأعباء المبلغ الضروري لتزايد رأس المال الثابت (أدوات، تجهيزات، منشآت).

وكان على «رئيس الورشة» الأجير من أجل عيشه أن يتقاسم، مع «صناعه» القسم المأجور من العمل الجماعي مع التأمين، «بصورة مستقلة» (1) تكاليف تجهيز أنواله وصيانتها وتحديثها.

تقسيم العمل والاستغلال في ليون في القرن الثامن عشر

ذلك هو السبب الذي من أجله فرضت «قضية الأجور» لتسيطر على كل العلاقات الاجتماعية في هذه المدينة التي كان أكثر من ثلث سكانها يعيشون، منذ القرن الثامن عشر، بتقتير، من إنتاج أقمشة رفيعة المكانة بقدر ما هي مكلفة.

وقد قام النائب الراديكالي الاشتراكي جوستان غودار الذي كان، على التوالي، وزيراً للعمل ثم مقاوماً وعمدة مؤقتاً لمدينة ليون عام 1944، في كتابه: عامل الحرير، مونوغرافيا الحائك الليوني[1] بتسليط الضوء على، دور نظام 1744 الذي يكرس البنية النهائية لمصنع الحرائر الليوني. وهو يقدر أن ذلك النظام يحدد «حالة المعلم عامل التفصيل وحالة المعلم التاجر الصانع أو الذي يوصي بالصنع». وهو يضيف قائلاً: «سوف يكون كل تاريخ المشغل حكاية صراع بين (الحائكين) والمعلمين ـ التجار. وما يستنتج من دراسة الأنظمة هو استعباد الأولين. فلم تكن حرية العمل سوى كلمة، ولم يكن عمل التجار سوى نهب».

نظام 1744 هذا الذي ظهر في تموز أثار، فعلاً، فتنة عمالية في المدن في السادس والسابع من آب كانت من الأهمية بحيث أرجئ تطبيق النظام... ولكنه أعيد في بداية عام 1745، بعد أن وصلت إلى ليون قوات بقيادة الكونت دولوتريك. وفي 30 آذار 1745، شنق وخنق في ميدان تيرو

العامل إيتيين ماريشانديه الذي حكم بعد أن أقر بالذنب وعلقت عليه لافتة تحمل عبارة «عامل في الحرير متمرد». ووزعت أحكام أخرى أنزلت بالمذنبين عقوبة الأشغال بين 4 سنوات ومدى الحياة، وذلك بعد أن دمغ المحكومون بالحديد المحمى.

وعشية الثورة، في آب 1786، انبثق، خلال نزاع أجري، أول مناضل عمالي كبير في التاريخ الليوني: دنيس مونيه، ملهم «ثورة السنتيمين» (زيادة سنتيمين لكل أون منسوج). فقد اندلع إضراب منظم بصورة ملفتة للنظر جمع بين الحائكين وصانعي القبعات في 6 آب. وفي 8 آب، هاجم الدرك المتظاهرين بالسيوف: وكانت الحصيلة قتيلان وحوالي عشرة جرحى. ومن بين القوات التي جمعت لمقاتلة هذا التمرد فوج من لافير لم يكن برتبة ملازم فيه سوى الفتى نابليون بونابرت. إلا أن الهيئة القنصلية للمدينة وافقت، لتهدئة اللعبة، على منح الزيادة. ولكن مرسوماً ملكياً نقض، في 3 أيلول 1786، هذا القرار. وكانت تلك إشارة قمع جديد: فقد شنق صانعا قبعات وحائك، وفتحت جمهرة من الملاحقات كانت بينها ملاحقة دنيس مونيه الذي اعتقل وسجن.

ولكن الثورة لاحت في الأفق. واستأنف دنيس مونيه الذي حرر، مؤقتاً، عام 1787 النضال وتوجه، عام 1789، إلى مجلس الطبقات العامة وإلى الملك بمذكرة مدهشة تعلن أسس النضال النقابي الحديث. وتهاجم ممارسات التجار ـ الصناع الذين فرضوا، بعد 1786، العودة إلى «العقد بالتراضي» بين مقدم العمل والعامل.

«لا يمكن لهذه الحرية التي يقيمها هذا النظام إلا أن تكون ذات مزايا بين قوم متساوين في الوسائل وفي السلطة والذين لا يمكن، لهذا السبب، أن يتحكموا ببعضهم بعضاً. أما بالنسبة لعمال الحرير المحرومين من كل الوسائل، والذين تتوقف معيشتهم، كاملة، على عملهم اليومي، فإن هذه الحرية تضعهم، كلياً، تحت رحمة الصانع الذي يستطيع، دون أن يضر بنفسه، أن يعلق صنعه ويرغم، بذلك، العامل على قبول الأجر الذي يحلو له تعيينه وهو يعلم، جيداً، أن هذا الأخير سرعان ما سيكون، مقسوراً بقانون الحاجة الملح، مجبراً على الخضوع للقانون الذي يريد فرضه عليه»[2].

سوف يتوصل مونيه وأصدقاؤه، بين 1789 و1793، بفضل الثورة، من أن يفرضوا عن طريق البلديات المنتخبة تفاوضاً متكافئاً مع التجار ـ الصناع لتحديد تعرفة بالقطعة، وهي حد أدنى لأجر حقيقي مضمون قابل للمراجعة كل سنة بموجب تكلفة المعيشة، يمثل استباقاً لسلم متحرك للأجور. وفي عام 1792 ـ 1793، وبدعم من عرائض وقعت في الأندية الشعبية، تم تطبيق النظام.

ولكن ثورة 1789 هي ثورة عصر معين سيطرت عليه بورجوازية مُعينة معنية بتعيين حدوداً للمطالب العمالية. كانت بورجوازية ليون فريدة في جرأتها على صعيد التجديدات الاجتماعية.

فقد تخلصت من أنصار برتران وشالييه «الرعناء» الذين كانوا يهددون النظام الاجتماعي ويهددون سيادتها. وتحالفت، عام 1793، مع خصومها بالأمس في إحداث انفصال قمعته القوات الجمهورية بقسوة.

وبعد استعادة ليون، في 9 تشرين الأول 1793، رفض السيدان فوشيه وكولو ديربوا فكرة الاعتدال الانتقائي لدى كوتون وأرسلا إلى المقصلة. في 27 تشرين الثاني 1793، بدنيس مونيه «المذنب» بعدم تخليه عن وظائفه الرسمية في حيه.

وفي ما وراء الشخصية المقلقة لفوشيه، خادم كل الأنظمة، إبهام بسلطة استمرت، في 17 آذار 1795 (27 فنتوز، السنة الثالثة)، عبر تعليمات موجهة إلى سلطات محافظة الرون،مستخدمة «لغة اجتماعية»: «كان من شأن الثورة أن تكون مسخاً سياسياً واجتماعياً لو كان هدفها ضمان رغد العيش لبضع مئات من الأفراد وتوطيد بؤس 24 مليوناً من المواطنين (...). وقد كان من شأن الأرستقراطية البورجوازية، لو وجدت، أن تنتج، سريعاً، الأرستقراطية النبيلة لأن الرجل الغني لا يلبث أن يرى نفسه من طينة مختلفة عن البشر الآخرين»[3].

أهي موارية لفظية أم تحذير ضد الخيانات الممكنة لثورة من جانب من يعلنون أنفسهم مرشدين لها؟

وما تبقى هو الاتجاه الذي سيسهل انتصار رأس المال. وعلى الصعيد السياسي، ساد تفكير اقتصادي أرسى قواعده تورغو وفيزيوقراطيوه وآدم سميث وريكاردو: قواعد ليبرالية قدرية تدين كل تدخل تنظيمي من جانب الدول بوصفه خطأ أساسياً، بانتظار المتفائلين الذين سيولون، كجون ستيورات ميل وج.ب ساي، ثقة مطلقة لـ «يد السوق غير المرئية» كي تحل وسط الآلام - شريطة التعقل الكافي - المآسي الاجتماعية للنمو الرأسمالي، وذلك بمساعدة العقل الوعظي والضروري، على غرار ذلك الخطاب للأب الليوني ماير الذي ألقي عام 1786، في أوج «أزمة السنتيمين»:

«من الضروري، من أجل الحفاظ على ازدهار مشاغلنا، أن لا يغتني العامل أبداً، أن لا يكون له، على وجه الدقة، إلا ما ينبغي له ليتغذى ويكتسي جيداً... إن أكثر مما ينبغي من اليسر، لدى طبقة معينة من الشعب،يضع الصناعة في السبات ويولد الكسل وكل العيوب التي تتصل به. فبقدر ما يغتني العامل يصبح صعباً فيما يتعلق باختيار العمل وأجره.

لا أحد يجهل أن رخص اليد العاملة هو، بصورة رئيسية، ما تدين له مصانع ليون بازدهارها المدهش، وإذا توقفت ضرورة قسر العامل على أن يتلقى من عمله أي أجر يحصل عليه، وإذا توصل إلى التحرر من هذا النوع من العبودية، وإذا فاضت الأرباح عن الحاجات إلى درجة يستطيع، معها، العيش لبعض الوقت دون الاعتماد على يديه، فسوف يستخدم هذا الوقت لتشكيل رابطة. ولما كان يعلم أن التاجر لا يستطيع أن يستغني عنه إلى الأبد، فسوف يتجرأ،

بدوره، أن يملي عليه قوانين لا يستطيع، معها، الصمود لكل منافسة مع المشاغل الأجنبية، وسوف يأتي الدمار الكلي للمصنع من هذا الانقلاب الذي يكون رخاء العامل قد أدى إليه. فمن المهم جداً، إذن، لصناع ليون أن يحتفظوا بالعامل محتاجاً لعمل متصل، أن لا ينسوا أن أسعار اليد العاملة المتدنية ليست مفيدة لها فقط، بل إنها تصبح كذلك، أيضاً، بجعلها العامل أكثر اجتهاداً، أكثر ضبطاً في أخلاقه، أكثر خضوعاً لإرادتهم».

هذا نص كاشف، إن وجد مثل هذا النص، يفسر ما كتبه المؤرخ موريس غاردن في أطروحته: «ليون والليونيين في القرن الثامن عشر»: «كلما زادت قوة النظريات الليبرالية في البلد، زاد تأكد سيادة قانوني العرض والطلب الاقتصاديين. وهما قانونان يدفعان، أكثر مما تدفع الأنظمة نفسها، إلى استعباد العمال للذين يقدمون لهم عملاً ويدفعون لهم أجراً»[5].

وقد رأى جوريس النتيجة جيداً: طبقة المعلمين ـ العمال الليونية متقدمة، من حيث روح المقاومة والتنظيم، بل وحتى بجلاء بعض الصيغ الاجتماعية، على طبقة القرن الثامن عشر العاملة[6].

1831: الحائكون في وجه الرأسمالية

كانت ثورة «الحائكين»، في تشرين الثاني 1831، ابرز الثورات في خطوطها الكبرى بسبب صداها الوطني والدولي. وكانت، فضلاً عن ذلك، موضوع مؤلفات عديدة[7].

فلنلخص سماتها الكبرى: ففي ليون، كما في باريس في تموز 1830 (حيث دعا تيير إلى الإضراب السياسي لعمال الطباعة!)، كان عمل عالم العمل حاسماً، في المواجهة النهائية بين البورجوازية الصاعدة والأرستقراطية التي أعادها عهد الإصلاح إلى الحكم.

كانت «مسألة الأجور» مطروحة، دائماً، في المدينة الرودانية، يحييها التناوب بين الأزمات (الفترات «الميتة») والانتعاشات (فترات «الضغط»). أدت هجرة الأنوال إلى هضبة الكروا روس وهي كومونة مستقلة (خارج منطقة جمرك ليون، حيث الحياة كانت أرخص) إلى زيادة قوة التضامن بين الحائكين. وزادهم جرأة تملق الصحافة التي كانت تحيي دور «عمالنا الطيبين، المتازين». وسمح تليين قانون الصحافة لهم، في تشرين الأول 1831، بإطلاق جريدة عمالية، «صدى المصنع». وخلقت رابطة للمعلمين ـ العمال ولدت عام 1828،تحت اسم «الواجب التضامني»، وقسمت ببراعة، إلى أقسام يضم كل منها 20 عضواً بغية عدم مخالفة القانون، خلقت هذه الرابطة الشروط لإنضاج مطالب سوف تستطيع الجريدة الأسبوعية الترويج لها.

وكان موقف المحافظ بوفييه دومولار الذي كان يعتقد، مدعوماً بالخدمات التي أداها لأسرة رئيس مجلس الوزراء بيربيه خلال عهد الإصلاح، أنه يستطيع التصرف بهامش من قرارات مستقلة ويدعي تقديم نفسه بوصفه «أباً للعمال»، فتح إمكانيات تحكيم مناسبة للحائكين فيما

يتعلق بمطالبتهم برفع معدل الأجور.

أضف إلى ذلك أن حائكي 1831 لم ينسوا نصوص دنيس مونيه وتجاربه: يثبت ذلك اكتشاف جرى عام 1973، في أحد مستودعات الكروا روس، لمفكرة لماسون ـ سيبو، أحد قادة «الواجب التضامني». و قد احتوت هذه الوثيقة على مقتطفات واسعة من مذكرة 1789 تروي صراع 1786 للمطالبة بتعرفة للأجور. هكذا انتقلت تجربة وتفكير كانا ملهمين لخطوات 1831.

وسوف تكفي، على الصعيد الحدثي، بضع علامات. ففي بداية تشرين الأول 1831، صدرت نشرة «صدى المصنع» ظهر، فيها، الإعلان عن تشكيل لجنة لرؤساء الورشات مكرسة لصياغة تعرفة للأجور مطروحة للمناقشة، بإشراف المحافظ، مع التجار ـ الصناع.

وفي 12 تشرين الأول، لم ينفع لقاء أول استكشافي في القصر البلدي، برئاسة المعاون تيرم، إلا في الكشف عن التحفظات العميقة لدى أصحاب المصانع.

وفي 21 تشرين الأول، ولدى الخروج من اجتماع حاول، فيه، المحافظ إقناع التجار، هوجم ممثلو هؤلاء الأخيرين من جانب متظاهرين عماليين. وفي الساعة العاشرة من يوم 25، نجح المحافظ، أخيراً، في جمع المفاوضين المنتخبين من الطرفين. واصطدمت المناقشة طويلاً برفض الصناع حتى اللحظة التي اكتسحت، فيها، مظاهرة ضخمة، حدود المحافظة. وتقول رواية لأحد الصناع أن ألوفاً من الحائكين كانت حاضرة دون صرخة، دون استفزاز: «كان مثيراً للشفقة أن ترى هذه الوجنات الهزيلة وألوان البشرة الباهتة والبنية المريضة والهزيلة لمعظم هؤلاء البؤساء. لم يكونوا يوحون، فردياً، بشعور طبيعي من الرأفة، وبدت الطاقة وكأنها تهرب من هذه الأجساد الضعيفة، القليلة النمو إلى هذا الحد، ولكن هؤلاء الأفراد كانوا موحدين، كانوا منظمين، كانوا يشكلون جسماً كثيفاً، وللجماهير إحساس غريزي بقوتها، قوة إرادة لا تتلاشى حين تنتشر»[8]. عندما أعلن أنه لم يعد في الإمكان احتواء التجمعات، كان يجب إنهاء كل شيء أو قبول كل شيء»[9].

وفي المساء تدفقت موجة تفاؤل على هضبة الكروا روس التي أضاءتها حفلات رقص مرتجلة.

وكان ذلك يعني إعطاء مندوبي الطرف الخصم أكثر مما ينبغي من الثقة. وفي المدينة، تنقلت بين أيدي معلمي مصانع الحرير عريضة ضد التعرفة، التدبير اللاشرعي الذي يعتبرونه مساً بالصحة الاقتصادية للبلاد. وساندهم وزير التجارة والأشغال العامة، دراغو، في رسالة طويلة إلى المحافظ، مؤرخة في 3 تشرين الثاني. وقد محا بضربة قلم ذرائع دومولار الذي كان يذكر بسوابق 1789 و1793 و1811، وهو التاريخ الذي كان نابوليون قد وافق، فيه، على تعرفة للأجور لمصانع الحرير. فقد دعا المحافظ إلى «تنوير العمال» بإفهامهم أن ما هو لاشرعي لا يمكن أن يكون مفيداً» وينصحه قائلاً: «إهمال التعرفة أفضل من تأجيلها بصورة صريحة. وإعطاؤك

الوقت للوصول إلى هذه النتيجة ولعدم عرقلة جهودك هو الذي أكتفي، من أجله، على ان أعبر لك عن أسفي لكل ما جرى حتى الآن وتوصيتك بأن لا تضيف إليه ما يضخم أو يؤكد تدابير لا تستطيع السلطة المحلية دعمها ولا تستطيع السلطة العليا الاعتراف بها»[10].

ضمن هذه الشروط، كانت صدمة المواجهة متوقعة. ففي 20 تشرين الثاني، رقي قائد الحرس الوطني، الجنرال دوردونو، خلال عرض عسكري كبير في ميدان بيلكور. وقد استرعى فوج الكروا روس من الحرس الوطني الذي ظهر، فيه، رؤساء ورشات ميسورين نسبياً استرعى الانتباه بوضعه غير المنضبط. ذلك أن هؤلاء كانوا يسمعون، لدى بحثهم عن عمل، وكلاء التجار يقولون لهم أنهم لن يحصلوا على عمل إلا بأسعار أدنى من التعرفة. بل إن صانعاً يدعى أوليفييه استقبل باحثاً عن عمل بإشهار مسدس في وجهه.

وفي 20 تشرين الثاني امتد، بدافع من العمال المتدربين، إضراب إلى كل الكروا روس. ومنذ الصباح، استقبلت قوات من الحرس الوطني وجنود أرسلوا إلى متاريس الكروا روس بوابل من الحجارة.

وفي الصبيحة، قرر الحائكون تجديد المظاهرة التي كانت قد نجحت في 25 تشرين الأول.

ونزلوا، ألوفاً، إلى المدينة سالكين طلعة الساحل الكبير. وكان سلاحهم الوحيد ذلك العلم الأسود الذي كتب عليه الشعار الذي وجده أحد العمال، جان كلود رومان: العيش عاملين أو الموت مقاتلين.

وفي أسفل الطلعة، تمركز فوج الحرس الوطني الأول المشكل، في أساسه، من تجار - صناع كانت مكاتبه منتشرة في الحي. وأطلق أصحاب المصانع الرصاص على صدور العمال الذين ارتدوا إلى الهضبة حاملين قتلاهم: واندلع العصيان.

وعبثاً حاول المحافظ مولار والجنرال أوردونو، بعد الظهر، إجراء مفاوضات. وخلال هذه الأخيرة، شن الجنرال روغيه هجوماً على منحدرات الكروا روس. وعند ذلك احتجز المتمردون المندوبين المطلقي الصلاحية حتى الفجر، في حين كانت القوات التي أخذت مكان الحرس الوطني المتخاذل تتقدم في اتجاه الهضبة وتبني دفاعاتها. وأطلق الجنرال روغيه من القصر البلدي الذي كان يقيم فيه نداء متفائلاً حول انتصار محتوم. وجهز المدفعية تجاه جسر موران والبروتو لتجنب مفاجأة من جانب العمال الذين كانوا يطلقون النار انطلاقاً من الضفة اليسرى للرون.

إلا أن الليل كان حاسماً. فخارج الكروا روس، اتخذت الأحياء العمالية موقفا حازماً. فقد تشكلت فصائل عمالية مقاتلة جاءت، ملتفة حول المدينة، لدعم المدافعين عن الهضبة. وتجمع مقاتلون جدد متضامنون مع الحائكين في الغيوتيير وفي ليون القديمة، على الضفة اليسرى للسون. وبالتدريج، تشكلت دائرة نارية حول المركز وشبه الجزيرة. وأصبح المحاصَرون

محاصرين. ومنذ هذه البرهة، وكما أوضح جان باتيست مونفالكون، كاتب حوليات المدينة والكاريكاتور المثالي للبورجوازي اللويس فيليبي، «أصبحت للعدوان العمالي (كذا!) اليد الطولى (...) وحسم التمرد العام للعمال من كل الطبقات، في أحياء ليون، مصير المعركة»[11].

وفي ليل 22 ـ 23، انتقل الحائكون، منذ الفجر، إلى الهجوم مجبرين الجنود على انسحاب عاجل، ولكن ذلك لم يجر (كما روى الجندي غيون) قبل أن يجهزوا، بين الخصوم الجرحى، على فتى صغير قد يكون في العاشرة من عمره، وكانت رصاصة قد كسرت ذراعه...[12]. كان عمر الفتى يزيد، دون شك، عن العاشرة، ولكن شروط حياة الحائكين كانت تجعل من قاماتهم بحسب، شهادة لجان التجنيد الطبية، دون المستوى الطبيعي بشكل واضح. ولم يترك هذا الانسحاب لـ«قوى النظام» سوى مضلع رباعي في حالة دفاع في شبه الجزيرة، حول القصر البلدي.

ولم تكن الحالة المعنوية للقوات والتخاذل الكلي للحرس الوطني والزيادة المستمرة للعصيان تترك سوى مخرج واحد ممكن: الجلاء عن ليون. وفي صباح 23، احتل العمال الثكنات الأخيرة بعد الانسحاب غير المنظم، الصعب والمكلف للجيش، على طول الضفة اليسرى للرون، في اتجاه الشمال.

عند ذلك، حدث شيء أذهل المراقبين الشرفاء في تلك الفترة: فبالتعاون مع المحافظ مولار الذي بقي في المدينة واستند إلى دعم رؤساء الورشات المنتمين إلى «الواجب التضامني»، حافظ المنتصرون على النظام. فلم يحدث نهب ولا اغتصاب، وهو ما كان أغنياء شبه الجزيرة يتخوفون منه. والأفضل من ذلك هو أن لصين ضبطا متلبسين أعدما رمياً بالرصاص من جانب الثوار الذين تكفلوا بضمان أمن الأشخاص والممتلكات في المدينة (باستثناء بيت واحد،هو بيت الصانع أوريول الذي حوله الجنود إلى معتقل).

وفي هذه الأثناء، في باريس، أطلقت الحكومة ضد المدينة أربعة ألوية مشاة ولوائي خيالة وثلاث بطاريات مدفعية بالإضافة إلى القوات المطرودة من ليون. ووضعت كل هذه القوات تحت قيادة المارشال سو مع دعم من الدوق دورليان، ابن الملك (سوف يقال: قبضة حديدية في قفاز من المخمل). وحدد كازيمير بيرييه، بوضوح، أهداف الحملة: حل كل «هيئة عمالية» ومنعها، نزع السلاح، إلغاء التعرفة واستبدالها بجدول أجور أسبوعي يبين الأجور على أساس القطع المنفذة: «لا تستطيع الحكومة أن تتدخل وتزج سلطتها لإعطاء مصداقية وتثبيت لنصوص لا يقتصر الأمر على أنه يجب أن تتخذ أكثر الصفات طوعية وحرية، بل ولا يمكن لها أن تكون إلا متغيرة كما هو الوضع في الصناعة»[13]. إن هذا المديح لـ«المرونة الأجرية» لا يعتبر ـ للأسف ـ ، عام 1998 ابتذالاً وقحاً! بل إن هذه هي، في نظر فقهاء «الفكر الوحيد»، وصفة السعادة كما تقدمها الرأسمالية...

وفي 3 كانون الأول 1831، دخلت القوات المعبأة ضد الحائكين مدينة ليون، قادمة من الشمال والجنوب، لإعادة النظام!

وبين 5 و22 حزيران 1832، مثل أمام المحكمة، في دعوى ريوم التي أقيمت على عينة من «المسؤولين» اختيرت بعناية، 22 متهماً بينهم 13 عاملاً اتهموا بالعصيان والتمرد والدعوة إلى القتل والنهب وأعمال العنف، وكان بينهم «الزنجي» أنطوان ستانيسلاس الذي وصف مونفالكون «عينه النارية وفمه المزبد وذراعيه الداميتين (...) وهو يطلق صرخة بربرية في كل مرة تصيب، فيها، إحدى رصاصاته جندياً على جسر موران». وكانت تنقص هؤلاء المتهمون أنطوانيت باسكال التي منعت محاكمتها والتي صنفها هذا الكاتب نفسه بين «نساء العمال الشريرات الحقيقيات اللواتي عذبن الخيالة الجرحى»[14]. فلم يكن الكاتب الرسمي للسلطة البلدية البورجوازية، فقط، وبل كان جراحاً وأميناً لمكتبة البلدية معاً، يتردد في ترجمة أوهام طبقته إلى رؤية «تاريخية»! وأضيف إلى هؤلاء المتهمين الثلاثة عشر تسعة مواطنين محترمين (منهم المحامي ميشيل ـ آنج بيريه وبضعة حرفيين) اتهموا بالدعوة إلى الثورة ومحاولة إقامة الجمهورية.

ما يشرف محلفي ريوم وقضاتها هو أن المحاكمة انتهت إلى إفحام من صنعوا الاتهامات: فقد برئ المتهمون جميعاً باستثناء رومان الذي حكم من أجل جنحة سرقة صغيرة سابقة على الأحداث. وأنب مونفالكون العذب «تساهل القضاة» و«رخاوة النيابة العامة التي لا تصدق» و«الإعلان العام عن عقائد لا تتوافق مع الحفاظ على أي نظام عام» و«قرار محكمة جنايات ريوم المؤسف». واختتم رجلنا كلامه قائلاً: «عندما يصيب مثل هذا الدوار محلفين، من نخبة البلد، اختيروا من بين أكثر الناس تنوراً وأكثرهم اهتماماً بالنظام، فلا يبقى سوى أن يستر المرء جبينه وينتظر، باستسلام، آخر الضربات المنزلة بالنظام العام»[15].

نحن نجهل العدد الحقيقي لضحايا أيام الفتنة هذه. ويتحدث تقدير للمؤرخ ستيرت، وهو محافظ غير ميال إلى المبالغة في الخسائر العمالية، عن 29 قتيلاً في الجيش والحرس الوطني و60 لدى الحائكين، و150 جريحاً من قوات القمع و100 لدى الثائرين. وهذه أرقام غير صحيحة بالتأكيد، خاصة فيما يتعلق بالرقمين الأخيرين: فلم يكن من الحكمة، في مناخ القمع، أن يتقدم المرء إلى طبيب أو إلى مستشفى لأن البوليس كان ساهراً. ويجب أن ننسب الأرقام، على كل حال، إلى أعداد القوى الموجودة والفاعلية المحدودة لتسلح الطرفين.

وقد صاحب تطهير اجتماعي حقيقي أعمال العنف هذه (التي يجب أن لا ننسى أن نيران فصيل التجار ـ الصناع في الفوج الأول للحرس الوطني هي التي أثارتها). فسوف يستخدم دفتر العامل الذي فرضته الإمبراطورية في تطهير عالم الحائكين. وهذه الوثيقة التي كان العامل يعتبر، دونها، متشرداً والتي تحتوي، فضلاً عن معطيات الوضع المدني، قائمة مخدوميه وشهاداتهم التي

تصادق على وفائه لالتزامات استخدامه كانت تجدد من جانب مفوضي شرطة الأحياء التي يقيم، فيها، المعنيون. وكان رفض التجديد يضرب أولئك الذين تم تمييزهم والذين يجبرون على مغادرة المدينة. وعلى وجه الإجمال، كانت تلك عملية «تطهير اجتماعي».

1833 ـ 1834: استراتيجية العنكبوت

غداة ثورة الحائكين، اكتشفت السلطات كل صداها الوطني والدولي. ففي مناطق جوانيي وأوكسير وشالون ـ سور ـ سون وماكون، كانت قوات القمع تثير لدى مرورها مظاهرات تضامن مع الثائرين. وكان الحدث، في حد ذاته، غريباً: فقد سقطت ثاني أكبر مدينة فرنسية، خلال 12 يوماً، بين أيدي عمالها. وفي ليل 25 ـ 26 تشرين الثاني، علقت نداءات في ضواحي باريس للاقتداء بالحائكين الليونيين. وقد صرح مترنيخ، ملهم الرجعية المطلقة في أوروبا، : «إنني أنظر إلى قضية ليون بوصفها قضية خطيرة جداً».

وقد كان، حقاً، حدثاً تاريخياً بالمعنى الذي حدده المؤرخ بيير فيلار: علامة، علامة على الدخول في عصر جديد، ونتاجاً، نتاج حضانة زاد عمرها على الأربعين عاماً مرتبطاً بالنتائج الاجتماعية لتطور مركز اقتصادي نام، وعامل تصاعد أوروبي للتناقضات الاجتماعية. وهو، أخيراً، البرهة التي عدل، فيها، التأثير البنيوي السياق ببروزه، بإنتاجه، باندماجه في «تحرك» تاريخي ذو دلالة. وفي 13 كانون الأول 1831، أعلنت «جريدة المناقشات»، بقلم سان مارك دوجيراردان، عن نضج وضع جديد: «البرابرة الذين يهددون المجتمع، ليسوا، أبداً، في سهوب التتار، إنهم في ضواحي مدننا المشغلية (...). الديمقراطية البروليتارية والجمهورية أمران مختلفان جداً. وإني أتصور أنه لا يوجد، بالنسبة لجمهوريي الطبقة الوسطى وملكييها، مهما كان تنوع الآراء حول أفضل شكل للحكومة، سوى رأي واحد، فيما يتعلق بالحفاظ على المجتمع. إلا أنه من قبيل المضي ضد الحفاظ على المجتمع أن تعطى حقوق سياسية وأسلحة وطنية لمن ليس لهم شيء يدافعون عنه ولهم كل شيء يريدون أخذه».

وفي 4 آذار 1832، رسم كازيمير بيرييه الذي ستمحوه الكوليرا من عالم الأحياء بعد ثلاثة أشهر لغاسباران مهمته المقبلة: «يبقى لديك روابط ينبغي أن تحلها، ولكنك ستفضل، عن صواب، أن تعمل تفصيلياً بدلاً من ضرب الجماهير وإثارة الاستياء والمقاومة. وهذه المسيرة الحكيمة تعد بنتائج طيبة»[16].

تلك هي استراتيجية العنكبوت الذي يطلق خيوطه على فريسته، يشلها في نسيجه قبل أن يوجه إليها ضربة الموت.

وبعد وفاة بيرييه، أصبح أدولف تيير المراسل المباشر والمواظب لغاسباران كما تدل على ذلك الوثائق الغنية المودعة في أرشيفات ليون البلدية.

كانت أموال الإفساد السرية تسيل غنية في اتجاه المحافظة الرودانية[17]. واقترح المحافظ،

لتنشيط حمية البوليس السياسي، دفع مكافآت للمفوضين تتناسب مع حجم العمال في الأحياء التي تقع فيها مراكزهم. وجرى التجسس على المشتركين في التمرد في كل تنقلاتهم وروقبوا في كل علاقاتهم. وفشلت المناورات لاستمالة أشخاص مثل ميشيل ـ آنج بيرييه أو لاشابيل أو لاكومب، ولكن بيير شارنييه لم يستطع المقاومة وانتهى إلى الدخول في البوليس السري.

واستخدمت طرائق أخرى بعد أن شكل العمال ، إلى جانب «الواجب التضامني» لرؤساء الورشات المراقبين بعناية، في يوم الأحد الثاني من شباط 1832، منظمتهم الخاصة: الرفاق الفيرانديون في «الواجب» الذين كانوا يغطون بثوب الرفاقية الكلاسيكية، تجمعاً مطلبياً حالف «الواجب التضامني».

وأخذ المحافظ، منذ ذلك الحين، يساعد الصناع ويكشف لهم عن التهديدات الناجمة عن اتحاد الأجراء، خاصة فيما يتعلق بقضايا أول مجلس تحكيم في فرنسا أقيم في ليون. ولم يكن «رجال صندوق الذهب» ـ كما سمتهم جريدة «صدى المصنع» التي بقيت حية بعد العاصفة ـ يولون ما يكفي من الاهتمام لذلك «المجلس العائلي» الذي أقامه، في ليون، نابوليون الأول في 18 آذار 1806. فقد كان هدف الإمبراطور، في هذه المدينة وفي مصنع الحرير هذا حيث النزاعات دورية، خلق جهاز توفيق ـ يبقى فيه «التجار ـ الصناع» أغلبية ويمسكون بالرئاسة. إلا أن لويس فيليب كان قد وَقَّع أمراً يعيد تنظيم هذه المحاكم العمالية في 15 كانون الثاني 1832، وتظاهر بأخذ رغبات الحائكين بعين الاعتبار فرفع عدد المنتخبين إلى 9 صناع و8 رؤساء ورشات مع حذف التمييز بين أصلاء واحتياطيين. وقد اغتنم الحائكون الفرصة ليقترحوا، في «صدى المصنع»، أن يقبل في المناقشات محام أو وكيل مؤهل (مستعيدين طلباً قدم منذ 1830 مدعوماً بعريضة حملت 5031 توقيعاً).

وفي الوقت نفسه كانت الأسئلة المطروحة على المجلس غالباً ما تتحول إلى تفسير لجدول الأجور الأسبوعي الذي كان ممثلو العمال يريدون، على الأقل، تحويله إلى سلم إلزامي. كانت هذه الاقتراحات البارعة واستغلال غياب أصحاب المصانع تهدد، بقوة، بتحويل الطابع الأولي لهذا المجلس وبأن تؤول الرئاسة إلى معلم ـ عامل. وهذا ما كان يقلق تيير الذي رقي إلى وزير للتجارة والأشغال العامة وأصبح، من جديد، الوصي على المحافظ غاسباران.

وفي 11 كانون الثاني 1833، أطلعه على مخاوفه[18]: «لقد جعلت منه الظروف كياناً متماسكاً بدلاً من أن يكون محكمة عمالية، وأنت تعرف خيراً مني ما أرادت الروح الفئوية أن تصنع منه. أنت تعلم أنهم يطالبون، الآن، بإلغاء الصوت الزائد المعطى للصناع، وبالتالي الرئاسة المحتفظ بها لهم، وأنهم يريدون تشويه مؤسسة التوفيق الأخوي بإدخال محامين فيها وأن يجري الاحتفاظ بالتعرفة تحت اسم جدول أجور وأن هذا هو، على الأقل، رأي العمال والطموح الذي يربطونه به (...). لقد رأيت، فضلاً عن ذلك، في الاجتماعات الفوضوية التي سجلت محاضرها، أكثر

الخطابات عدائية من أفواه الخطباء، رؤساء الورشات، الذين لا ينسون أن يتباهوا، فيها، بلقب عضو المجلس التحكيمي».

وبالاتفاق مع غاسباران، رفع تيير الأمر إلى مجلس الدولة مكلفاً وكيلاً (مدير وزارته) بتولي الأمر. وقد قام هذا الأخير بعمله. فمنذ 24 أيار، أعلم الوزير بأن مجلس الدولة وافق على «تسهيل تمتع الصناع بالأغلبية (...) وبأن تعديلاً قد اقترح للمحافظة على هذه الميزة مهما حدث: فسوف يعوض، قانوناً، عن المحكم الغائب باحتياطي من طبقته عندما لا يكون حضور هذا العضو الاحتياطي ضرورياً لاستكمال نصاب الثلثين في المجلس». وفي 30 أيار، وفي الدقائق التي تلت قرار المجلس، خربش الوكيل معلومة موجهة إلى تيير موجزة بقدر ما هي مباهاة بالانتصار: «ربحنا القضية في مجلس الدولة». هو ذا ما يبين جيداً حقيقة الاستغلال المشرق لهذه المؤسسة...

وفي 21 حزيران 1833، صدر قرار جديد وقعه لويس فيليب في نويي يحدد أن المنتخبين لمجالس التحكيم سيقسمون إلى أصيلين واحتياطيين (المادتان الأولى والثانية) و«أنه، في حال غياب محكم أصيل أو وجود ما يعطله، سيدعى، دائماً، عضو احتياطي من المصنع نفسه أو الطبقة نفسها لحضور الجلسة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين».

ولكن، ها هي «الروح السيئة» تبعث فيما وراء هذه الأحداث القضائية - الإدارية. ففي شباط 1833، نشرت «الرائد» نصاً وصفه المحافظ بأنه «بيان لمعلمي الورشات حول التكتلات العمالية»، واتفق تيير مع غاسباران على وصفه بأنه «نظام يمليه أعداء صناعتنا وبلادنا. وفي هذا الصدد (وفي الوقت الحاضر)، كما يرى الوزير، يجب «عدم القيام بأي دور فعال في المناقشات القائمة لتجنب أي لوم، هذا ما يبدو لي أنه دور الإدارة». ولكن إنقاذ المظاهر لا يعني السكون. «يجب أن نمنع، قدر الإمكان، الصناع من الانصياع للتكتل لأن ذلك سيكون ضعفاً لا حذراً لتجنب إراقة الدم». ويستخدم تيير لهجة مطمئنة: «لا يملك التكتل من الوحدة ما يكفي لبقائه ثمانية أيام. فللعمال سواعدهم ولأصحاب المشروعات رؤوس أموالهم. وإذا أساء العمال استعمال قوتهم (كذا!)، فإنهم يعطون أصحاب المشروعات الحق في استخدام قوتهم، أي في الاحتفاظ بمالهم ورفض إعاشة الذين يرفضون العمل. فصاحب المشروع يستطيع أن ينتظر لأن لديه رؤوس الأموال»[19].

يجب، إذن، ترك الآخرين يتعفنون من خلال السيطرة على الموقف.

هذا موقف يصعب اتخاذه لأن حركة إضراب كامنة، بعد مناوشات شباط، هبت في تموز! وقلق تيير، هذه المرة، من «ضعف الصناع الذي أدى إلى انتصار مطامع العمال أو، بالأحرى، دسائس الذين يدفعونهم (كذا)»، وخلص إلى أنه يجب إعطاء الصناع «الشجاعة للانتظار»: «الحكومة هي التي يتوجب عليها، الآن، إعطاءهم وسيلة لذلك فواجبها هو حماية كل الذين لا

يعرفون كيف يحمون أنفسهم لأنها قامت لحماية الضعفاء». وباختصار، احتاجت «قوة» رؤوس الأموال، بين شباط وتموز 1833 كان هناك (ما يتراوح بين 800 و1000 نول قد توقف)، إلى مساعدة جهاز الدولة!... لا سيما وأن المعارضة الجمهورية بدت متزايدة القوة في المدينة وأطلقت الجمعيات الديمقراطية عرائض لصالح حرية الصحافة التي هاجمها «الوسط المضبوط» في السلطة.

جرى اجتياز خطوة جديدة في رسالة لتيير مؤرخة في 6 آب 1833. وما يوصي به في هذه الوثيقة التي كتبها، مباشرة، في بيته دون المرور بكتبة الوزارة هو، بالتحديد، «توجيههم وحفزهم كي يقاوموا، باتحاد حكيم، طغيان التكتلات. ولكن الوسيلة غير الموثوقة، أبداً، هي نفسها لا تبدو لي، بقدر ما تبدو لكم، الوسيلة الوحيدة التي يجب أن تستخدم. يجب، أيضاً، المضي أبعد من ذلك: «أطلب، هنا، كل حميتكم، كل انتباهكم. إن بوليساً يقظاً يستطيع أن يدرك وقائع كثيرة اعتبرت غير محتملة الحدوث. ألم تجعلكم مصادفة سعيدة تصادفون تضامنيين كانوا سيوقفون أنوالاً وتقبضون عليهم؟[20] (...) أعتقد أنه يجب الاعتماد كثيراً على الوقت الذي سيقسم الدساسين ويشتت انتباههم كثيراً أيضاً، ولكنه لا ينبغي، إطلاقاً، التخلي عن الطرق الشرعية، ويجب السهر، بنشاط كبير، على البحث عن وقائع يمكن تقديمها إلى المحاكم، إلا أنه يجب استخدامها بالحذر اللازم!».

والهدف محدد بوضوح: «أن يكون في متناول اليد بضعة سجناء مذنبين بصورة جلية جداً» لتقديمهم، معاً، إلى محاكمة كبرى يمثلون، فيها، بصفة متمردين. «آمل أن لا نلزم بهذه الضرورة، وآمل في أن لا نتعرض لها أبداً!».

والبند الأخير أسلوبي! فالانخراط في هذا الاتجاه يعني اتخاذه فعلاً.

وفي 12 شباط 1833، استشار اجتماع لرؤساء الورشات التضامنيين القاعدة حول الإضراب. وقد اختارت الأغلبية النضال، وأطلق القرار بوقف العمل في 14. وفي هذا التاريخ، توقف عشرون ألف نول. وسوف يوفر دفن حائك الفرصة لتظاهرة قوة لمنظمات المعلمين ـ العمال والرفاق وتصاعد التوتر خلال ثمانية أيام مراقباً، بعناية، من جانب البوليس الذي اعتقل ستة تضامنيين بتهمة كونهم «قادة التكتل». وهاهم «العمال المذنبون بصورة جلية جداً» الذين تمناهم تيير. وحددت محاكمتهم بيوم 5 نيسان.

وهناك تفصيل هام يبين إلى أي حد كان الوضع في ليون يؤثر في سلوك الملكية البورجوازية: فالمحافظ غاسباران المهووس بالمؤامرة الجمهورية والعمالية هو الذي اقترح، في 2 أيار 1833، منع كل الروابط حتى ولو كانت مكونة من أقل من عشرين عضواً (وهي الحال التي كان عليها «الواجب التضامني»)[21].

وفي بضعة أيام، جمع 2557 توقيعاً على عريضة تنتهي كما يلي: «يحتج التضامنيون ضد

القانون القاتل لحرية الروابط ويصرحون بأنهم لن يحنوا رؤوسهم، أبداً، لنير مفسد، وأن اجتماعاتهم لن تتوقف، أبداً، وبأنهم سوف يعرفون، مستندين إلى أشد القوانين استعصاء على الانتهاك، ألا هو قانون العيش بالعمل، كيف يقاومون، بالقوة التي تميز الرجال الأحرار، كل محاولة وحشية، وبأنهم لن يتراجعوا أمام أية تضحية للدفاع عن حق لا تستطيع قوة أن تسلبهم إياه». كان ذلك عام 1834، أي قبل قانون 1884 الذي أعطى الشرعية للمنظمات النقابية بخمسين سنة تنقص شهراً! وهذا تذكير يبين قيمة الحكم الحقود الذي صاغه، بهذا الصدد، مداح البورجوازية المنتصرة الذي لا يستغنى عنه، ج.ب.مونفالكون: «عمال لم يستعملوا قدراتهم إلا لكي يدفعوا، بشكل متعادل، مكوكهم من اليسار إلى اليمين، ومن اليمين إلى اليسار، كانوا يناقشون ويفترون على عمل السلطات الثلاث ويعلنون التمرد (...) لن تستطيع النتائج المخيفة لضلال العمال العقلي أن تحملنا على عدم معرفة الجانب المضحك في حيثيات احتجاجهم»[22].

إن هذه العدوانية المبغضة تشكل وثيقة حقيقية حول الجو الذي كان يخيم، آنذاك، على الدوائر المتميزة! وهو جو يمكن أن يقال عنه أنه مغذى ومبني...

أثار افتتاح المحاكمة، يوم السبت في 5 نيسان، ازدحاماً عظيماً حول محكمة الصلح. و انطبع بعدة حوادث عندما اتخذ القرار بتأجيل النظر في الدعوى إلى يوم الأربعاء التالي الواقع في 9 نيسان وإجراء محاكمة سرية.

وفي يوم الأحد في 6 نيسان، سار في جنازة رئيس ورشة تضامني 8000 معلم ـ عامل تضامني ورفيق فيراندي. و جرت الجنازة مصحوبة بصرخات ضد «الوسط المضبوط» و«الطغاة».

ولم يحدث أن كانت هناك مواجهة متوقعة ومحضرة إلى هذا الحد.

وفي 9 نيسان، حزم عدد كبير من الصناع سلعهم وغادروا المدينة[23]. وتم حشد ألف وخمسمائة رجل في 15 فوجاً وسريتي مشاة يدعمهم فصيلا خيالة ولواء مدفعية مزود بعشر بطاريات. ووزعت كل هذه القوة، بجعب مليئة وأكياس على الظهور ومؤن ليومين، على نقاط المدينة الاستراتيجية تاركة منافذ المحكمة التي وصلت إليها مظاهرة عمالية حرة. وقرر الجمهور الذي خشي الاستفزاز إخلاء ميدان سان جان المكشوف كلياً وارتد إلى الأزقة المجاورة مرتجلاً ليحمي نفسه، بمتاريس من ألواح الشوح ومواد أخرى أخذت من المكان نفسه.

كانت الساعة قد بلغت حوالي العاشرة عندما وقع حادث. فقد بدأ رجال درك وفصيل من لواء الخيالة الخفيفة السابع في إخلاء شارع سان جان، وارتد العمال إلى ما وراء تحصيناتهم. وفجأة خرج طلق ناري. ومونفالكون، نفسه، يذكره كما يلي: «حمل رجل بوليس اسمه، فيفر، أصابه جندي بجرح مميت في اللحظة التي كان يندفع، فيها، باتجاه المتاريس إلى بواب فندق شوفونيير»[24].

وهذا نصف اعتراف بالاستفزاز أكده مصدران. الأول هو رواية ج.ل.فيليب، كاتب حوليات رابطة الرفاق الفيرانديين، وهي وثيقة يمكن أن تراجع في «بيت الحائكين» في شارع إيفري: «أطلق عميل استفزازي عياراً من مسدس. وفتحت أبواب سان جان وخرجت منها زخة. وبتدبير إلهي، قتل رجل. من؟ العميل المستفز! ووقعت المعركة في كل نقاط المدينة وضواحيها». والشهادة الثانية هي ما أسر به وكيل النيابة شيغاري لجوزيف بينوا، مؤلف «اعترافات بروليتاري»[25]. وقد أكد الأول الذي انتخب، كالثاني، للجمعية التأسيسية، للثاني هذه الواقعة في غمار نشوة «ربيع الشعوب» القصير لتلك السنة!

استمرت المعركة من الأربعاء في 9 نيسان إلى الاثنين في 14 منه على ضفة السون اليمنى، في شبه الجزيرة والغيوتيير والكروا روس. وتميز قسم من القوات كان عائداً من الجزائر بشراسته في كل قطاعات ليون الشعبية التي وقعت في هذا الشرك. وكانت ذروة العنف في يوم السبت في 12 نيسان، في شارع بروجوتيه في فيز. وقدم مونفالكون الذي كان، مع ذلك، مراعياً جداً حيال قوى «النظام» وصفاً لذلك: «انطلقوا إلى البيوت وحطموا أبوابها ونهبوا كل ما وقع تحت أيديهم (...) وقد أعدم كل من عثر عليه وقد اسودت يداه وشفتاه بالبارود. وتشهد سبع وأربعون جثة على الانتقام: 26 جثة لثوار قبض عليهم متلبسين، 21 جثة (كم الحرب الأهلية مخيفة!) لا تنتمي إلى الجانب الذي قاتل: نرى بينها أطفالاً وشيوخاً عجزة أصابتهم الطلقات في منازلهم»[26].

لم يكن عنف هذا القمع المهيأ بعناية يهدف، فقط، إلى ضرب عالم العمل (الحائكين، وكذلك عمال المصانع الأخرى)، بل يرمي، أيضاً، إلى اعتراض التحالف الخطر بين الجمهوريين وأجراء الصناعة والحرفية المعقود ضد القانون الذي يمنع الروابط.

هل يجب أن نعطي دليلاً آخر؟ فبعد مذبحة فيز بثلاثة أيام، في 15 نيسان، حدثت في زقاق ترانسونان، في باريس، مذبحة ضد العمال الجمهوريين الذين كانوا يناضلون في سبيل القضية نفسها وقد خلدها دومييه بنقش مؤثر ورمزي!

وعندما أرسل تيير إلى غاسباران ببرقية موافقة طالباً إليه توضيحات، كتب له: «الدم الفرنسي قد سال، كان ذلك محتوماً».

أكان محتوماً أم مبرمجاً؟ كتب مونفالكون يقول: «أخرج من المعركة ستمائة رجل، من الطرفين، وقد مات من هذا العدد ما يقرب من 300 في ميدان القتال أو في سرير الألم». وطرح ستييرت تقديراً يذكر 57 قتيلاً عسكرياً و220 مدنياً، و267 جريحاً عسكرياً و180 مدنياً. وهذه الأرقام تحمل المرء على التفكير: إنها توحي بأنه كان لدى أحد المعسكرين (سيحزره القارئ بسهولة) نزوع معين إلى الإجهاز على الجرحى... ولكن كلود لاتا[27] أحصى 131 قتيلاً في القتال و192 جريحاً، و190 قتيلاً بين السكان و122 جريحاً. وهو يذكر شهادة للأب بايف، خوري

كنيسة سان ـ بونافنتور، وهي كنيسة واقعة في وسط شبه الجزيرة: فتى في السادسة عشرة من عمره مصاب بثمان رصاصات «اختبأ تحت جثة ثائر كانت تغطيه كاملاً (...) واكتشف آخران في الثامنة عشرة والعشرين من العمر مختبئين وراء حجرة الاعتراف في كنيسة سان لوك (...). ألححنا على الرؤساء وناشدناهم أن يوقفوا، بداعي الرأفة، إعدام هذين البائسين! ولكن كل شيء كان دون جدوى: «لقد أمسك بهما والسلاح في أيديهما، يجب أن تأخذ العدالة مجراها هيا انسحب»، وأصابتهما عشر طلقات نارية وجهاً لوجه تقريباً. وقد غرقت حجرة الاعتراف بدمائهما»... وفي حزيران 1834، أنهى مونفالكون، فنان التاريخ، روايته بهذه الكلمات: «سوف تكون ثورة ليون، دائماً، إحدى الحلقات الأكثر أصالة في ثورتنا الطويلة البالغة الغنى بالأحداث الخارقة، وسوف تشغل، بعد الآن، بضعاً من أجمل صفحات حوليات مدينتنا وتاريخ فرنسيي القرن التاسع عشر البالغ الروعة».

لكنه كان على خطأ. فالأمر لم ينته. وسوف يحمل إليه حزيران 1849 مسرات أخرى...

1849 ـ 1851: النظام يخيم، أخيراً، على ليون

كثير من الدم المسفوك، بالإضافة إلى محاكمة كبرى في مجلس الشيوخ الذي انعقد بصفته محكمة عليا، كان هذا هو الدواء الذي أعطي لشعب مدينة ليون والمملكة. وعلى الرغم من احتجاج الليونيين الذي عبر عنه أوجين بون، الأستاذ الجمهوري في مدرسة التجارة، فقد تم فصل حالة 60 ليونياً عن المتهمين المائة والثلاثة والستين على الصعيد الوطني. وفي 13 آب 1835، وزع الحكم العقوبات كما يلي: النفي مدى الحياة لسبعة، الاعتقال في قلعة (دولان) لمدة عشرين عاماً لاثنين، ولخمسة عشر عاماً لثلاثة، ولعشرة أعوام لتسعة، ولسبعة أعوام لأربعة، وخمس سنوات سجن لتسعة عشر، وثلاث سنوات سجن لأربعة، وسنة سجن لواحد والبراءة لتسعة. وقد مات متهم أثناء المحاكمة. أي أنه كانت هناك 312 سنة سجن أو اعتقال (بمتوسط يزيد عن تسعة سنوات)، وذلك دون أن نحسب مدة النفي. إلا أن عفواً أعلن بعد ثلاث سنوات بمناسبة زواج الدوق دورليان: فقد كان لويس فيليب يحاول القيام بعملية اجتذاب الفرنسيين إلى النظام.

كان الأمر يدور، هذه المرة، حول ثورة عمالية وجمهورية أوضح، أيضاً، من ثورة 1834، وعلى أمل تقسيم هذه الجبهة المشتركة، ضرب أعضاء جمعية حقوق الإنسان بصورة أقسى من ضرب أعضاء منظمات مصانع الحرير العمالية.

ومرة أخرى كان هناك خطأ في المحاكمة: فلم يكن أوجين بون مخطئاً حين هتف بقضاته، في 10 تموز 1835، قائلاً: «هل تعتقدون أن المعركة التي جرت هي الأخيرة؟ إن وجودنا أمامكم لا يفعل شيئاً سوى الشهادة على هزيمة طليعة».

والواقع هو أن النظام كان قد كسب 14 سنة طمأنينة نسبية أوهمت غيزو بخلود الاقتراع

المشروط بحد أدنى من الضريبة المدفوعة، وهو الذي كان واجه كل إصلاح يطالب بخفض عتبة المداخيل اللازمة للوصول إلى صندوق الاقتراع «الديمقراطي» بشعار العصر السحري: «اغتنوا!».

وفي عام 1848، وصلت البلاد إلى وضع انفجاري بفعل حدوث أزمة اقتصادية زراعية ومصرفية وصناعية، معاً، وظهور فضائح مست دوائر المجتمع العليا وشيوع دعاية إصلاحية انتشرت، على الصعيد السياسي، في كل البلاد. وفي تلك الفترة كان وزن العالم العمالي حاسماً على صعيد الأحداث.

ففي باريس، نجح الظهور البروليتاري في أن يحول إلى ثورة ما لم يكن سوى مظاهرات «عاقلة» سهلة الاحتواء.

وفي ليون، أدى ظهور جمعيات الكروا روس السرية، في 25 شباط، حول القصر البلدي وداخله وسط مساومات لبقة بين جمهوريي «الأمس» وجمهوريي «الغد»، أدى هذا الظهور إلى وضع حد للخطابات المهدئة. وكما يذكر الحائك البابوي الجديد جوزيف بينوا، «لقد أحبط طابور قوي نزل من الكروا روس كل مشاريعهم وأقنعهم بعدم جدوى المقاومة. وفي المساء، كان الشعب يتولى الإمرة، سيداً، في القصر البلدي وينظم لجنته الثورية»[28].

ودون انتظار. فكرت جمعية «النهمين» السرية (التي كانت تتخفى تحت شكل جماعة من الشاربين الأحرار) أن تقوم بتدمير القلاع المبنية على الهضبة، منذ 1831، في المواقع التي زارها سو بعد استعادة المدينة بقليل والتي كانت كواتها مسلطة على الضاحية الثائرة. واستقبل مفوض الجمهورية إيمانويل أراغو الذي وصل إلى ليون في 28 شباط استقبالاً فاتراً عندما اقترح وقف عمليتهم: وأرغم بعد ظهر 5 آذار على قبول فكرة هدم «هذه الأسوار المحصنة التي بنتها الملكية بين ليون والكروا روس في الفترة التي كانت، فيها، الملكية تدبر إبادة العمال الجمهوريين»[29].

هذه المدينة التي لا يتردد المؤرخ ج.بيرو عن وصفها، في تلك البرهة، بأنها «أول مدينة جمهورية في فرنسا»[30]، وجدت عودة الجمهورية في الطليعة المناضلين البابوفيين الجدد في ليون الذين كانت جمعيتهم، «جمعية الزهور» السرية المرتبطة بجمعية الأسر الباريسية السابقة التي أصبحت «جمعية العادلين»[31] تحلم بإقامة مشاعية الخيرات في الوقت نفسه الذي تقوم، فيه، الجمهورية.

وقدمت مظاهرات ربيع 1848 الليونية نغمة جديدة. فقد اتخذت عمليات زرع أشجار الحرية المتعددة طقوسية أصيلة. فبعد الاحتفال. كان موكب يعيد الفتيات المكللات بالزهور اللواتي افتتحن المسيرة إلى بيوتهن. يسير إلى جانبهن «رجل من الشعب» يعتمر طاقية حمراء، يحمل بندقية ذخيرة جالساً فوق محفة يحملها أربعة رجال يمثل «تأليه الثورة» كما يلاحظ مونفالكون بمرارة.

وفي 9 نيسان، جرى احتفال جنائزي تكفيري على شرف ضحايا القمع المعادي للجمهورية.

كما جرى في مركز المدينة، حلبة معارك 1834 الحامية. واشترك، فيه، خمسة آلاف شخص ورأى مونفالكون في ذلك «التذكير البشع بعام 1793».

وفي 16، نظمت تظاهرة أخرى. ولم تعد تنظمها السلطات، بل الأندية «الجبلية». وكانت ترمي إلى أن تقيم في بيراش، ميدان الحرية، تمثالاً للشعب السيد نحته ج.ب.لوبان. يمثل عاملاً مكشوف الصدر، واقفاً على متراس وفي يده بندقية. وعلى الفور، سماه الصوت الشعبي «رجل الشعب». وقد جرى التجول به، متبوعاً بموكب طويل من الجماهير حول كامل محيط شبه الجزيرة، مقر إقامة البورجوازية والأرستقراطية المحليتين. وطرح اكتتاب لتقديم نسخة برونزية عنه لـ«الإخوة في باريس عربون إعجاب ووحدة».

إلا أن ليون لم تتحرك في حزيران 1848. وفكرت الحكومة في تجنب الضربة. فأوصت على طلبية ضخمة من الأعلام الحريرية شغلت الأنوال. وفي حين كانت تسحق تمرد عمال الورشات الوطنية الباريسية، نشرت في ليون تدابير أمنية هائلة سرت «قلوب رجال صندوق الذهب» وطمأنتهم.

يلاحظ مارتان برنار، عشية المأساة الباريسية، أن «العنصر البورجوازي والعنصر الشعبي موجودان باستمرار»، هنا، «بفرق وحيد هو أن غرائز الشعب المخلصة تتجه، دائماً، إلى مبادئ الثورة، في حين أن حسابات البورجوازية الضيقة، الأنانية تبعدها عنها دائماً»[32].

ولم تنل هزيمة الباريسيين من تصميم عمال ليون، بل جرى العكس!

ففي انتخابات أيار 1848 التشريعية، بعد نزع سلاح الكروا روس ثم كل الحرس الوطني في المدينة، تأكد صمود العمال بصورة باهرة: فقد فاز مرشحو «القائمة الحمراء» الأحد عشر بأصوات تراوحت بين 72569 و69323 صوتاً، متقدمين على المرشحين المعتدلين (50343 صوتاً).

وأرسلت الحكومة التي تراجعت بعد حزيران 1848 قائداً للموقع العسكري، المارشال بوجو الذي كان قد حصل، في الجزائر، من قبل!، على شهرته كخبير في «إخماد الفتن». وقد عبر، بلغة عسكري جلف، في رسالة إلى تيير، عن غيظه: «يا لهم من حيوانات متوحشة ومفترسة! كيف يمكن، بحق الله، للأمهات إنجاب أمثالهم! آه! هؤلاء هم الأعداء الحقيقيون وليس الروس والنمساويون»[33].

ودون أن توقفه تساؤلاته اللاهوتية، سارع إلى تحضير إعادة جيدة وحاسمة لرشد هذا الشعب المتمرد إليه. ولم يكن هو الذي نفذ الخطة المرسومة. فعن طريق الكوليرا، استدعى «الله» إليه توماس روبير بوجو، مركيز البيكونري ودوق إيسلي (الجزائر) في 10 حزيران 1849.

وأمام سلوك السلطة المدنية والعسكرية الاستفزازي، هددت جريدة «الجمهوري» في 4 حزيران 1849. كتبت تقول أن الحل «هو ديكتاتورية البروليتاريا التي تدمر البورجوازية مثلما

طردت البورجوازية الأرستقراطية، ومثلما دفنت الملكية الإقطاعية».

... وهكذا، فلا ماركس ولا لينين من أدخل مدلول «ديكتاتورية البروليتاريا»، بل إنه، حقاً، الإرهاب العسكري للبورجوازية التي ترفض الديمقراطية الاجتماعية!

وبين 15 و16 حزيران 1849، نفذ الجنرال جيمو الضربة المميتة التي كان بوجو يبيتها. ففي 14، حزيران راج في المدينة خبر خاطئ عن انتفاضة باريسية مظفرة، في حين أن المظاهرة التي نفذها نواب الجبل انتهت، في الواقع، بسرعة. وكما بين كارل ماركس: «كانت ليون، وحدها، هي التي وصل، فيها، الأمر إلى نزاع مستميت، دموي. ففي هذه المدينة التي كانت البورجوازية والبروليتاريا الصناعية تتواجهان مباشرة، لم تكن الحركة العمالية، كما في باريس، مشمولة ومحددة بالحركة العامة»[34].

وجرت الأمور كما في التدريب ضد حائكي الكروا روس الذين عزلوا سريعاً عن باقي المدينة الواقعة تحت الرقابة. وفي ثمان وأربعين ساعة، وباللجوء إلى المدافع، خنقت آخر انتفاضة لهضبة الحرير. فقد جرى اكتساح متاريس المنحدرات ثم متاريس «الشارع الكبير» وشارع ماي. وأحصي، رسمياً 150 جثة لثوار. وأغلقت المقاهي وألغيت صحف المعارضة والتجول لبيع المطبوعات، وأدى 1500 اعتقال إلى 200 إحالة عالجتها المجالس العرفية.

وكانت حالة طوارئ مقدمة لمناورات أدت إلى شق الطريق للديكتاتورية الإمبريالية.

لنرجع إلى اعترافات ج.ب مونفالكون الطيب، محرر الحوليات التاريخية الرسمية للمدينة.

فقد كتب معلقاً على الحولية التي كتبت لسنة 1852 (قبل انقلاب 2 كانون الأول 1851، وهو النص الذي كان جاهزاً سلفاً)، بصدد (1849)[35]: «مما لا شك فيه أنه لو حدثت الفتنة لكانت قد تلقت نجدات قوية من اشتراكيي الجوار، والعقبات المتنوعة الطبيعة التي كانت تلاقيها القوات المتقدمة نحو ليون دليل على روح السكان المجاورين. وكانت ليون قد اختيرت، بديهياً، لتكون مركز ثورة اشتراكية، وكيف نحسب فرصها في حال وجود الحرس الوطني؟ لقد كان من شأنه أن يقدم عشرة آلاف رجل للانتفاضة».

ومن البديهي أن نجد، هنا، صدى لحملة التهويل التي هيأت للانقلاب ورمت إلى تقديم سنة 1852، سنة الانتخابات التشريعية كفزاعة تحمل التهديد ضد حق الملكية.

لنأخذ، بعد ذلك، حولية 1853 عندما قبلت البورجوازية «فقدان تاجها لتنقذ محفظتها» (ماركس). فمونفالكون «يبارك ثورة جاءت، هذه المرة، من أعلى وليس من قاع الشوارع ككل الثورات الأخرى»، ذلك أنه، دون الانقلاب، «كانت القسمة جاهزة، سلفاً، لكل قدراته، لكل قدرة حسب أعمالها، لهذا الوزارة الفلانية، ولذاك الآخر هذا الصندوق، للخدم لباس سيدهم، للفاعل البيت الذي بناه، وللفلاح المزرعة التي يستثمرها، للفاجر المرأة الشريفة (...)، وللجاهل التعليم العام، للملحد العبادات، وللقاتل العدالة»[36].

لمونتالكون، دون شك، ريشة الوصف القيامي! في حين أن الأحداث لا تؤكد هذا الوصف وكانت كتابات دعاية العصر تتجاوز بعضها بعضاً. ونحن نعلم أن الإمبراطورية الثانية كانت علامة «عيد الأرباح» الذي يفتتح قفزة الرأسمالية الفرنسية النشيطة.

ماذا بقي في المدينة التي يجوب فيها السائح اليوم من هذه الفواجع، فواجع المائة سنة الأولى لولادة الرأسمالية الفرنسية؟

سوف تعرض عليه، طواعية، في متحف المنسوجات، الأقمشة الرائعة التي أنتجتها نخبة من اليد العاملة: «المفصل» الذي يتطلب علماً وحسن تدبير. أما المكان الوحيد الذي يسعى إلى عرض الناس الذين صنعوا غنى المصنع، كويتيس، بيت الحائكين في شارع إيفري، فلم يحصل، حتى اليوم، على المساعدة العامة التي من الطبيعي أن يفيد منها.

يعطي الإعلان عن الحائكين صورة ملفقة صنعها فولكلور مشوه استبعدت منها المعارك طويلاً. فليس كل شيء سوى أغنيات راقصة، كلمات طيبة ووصفات طهي فقراء ارتوى بنبيذ البوجوليه! كان يجب الانتظار حتى الخمسينات من أجل أن يتخذ شريان من الكروا روس ذي تسمية ليونية حقاً، «إكسبريس واي» اسم شارع الحائكين، وأن يصل المؤرخ فرنان رود إلى إدارة المحافظة كي توضع على بلدية الدائرة لوحة تذكر بمعارك 1831 و1834.

وما عدا ذلك، فإن شوارع المدينة صامتة حول هذا الماضي وماضي ثورة 1789 حينما يدور حول مناضلين عماليين أو ثوريين: فلا أثر لدنيس مونيه، ولا لبرتران، العمدة اليعقوبي، ولا لجوزيف شالييه. وبالمقابل، فإن أعداء الحائكين الصريحين يحتلون مرتبة الشرف: برونيل، النائب - العمدة (1831 - 1835) الذي أعلن مسؤولية السان سيمونيين عن ثورة 1831، والنائب فولشيرون، القبيح - البدين في نظر الحائكين الذين وصفهم بالرخاء، وكريبستوف مارتان غير المرئي، 1835 ـــ 1840، وتيرم، 1840 ـــ 1847 الذي تابع الخطاب نفسه، وبوجو المحتوم، وغاسباران الذي يطل شارعه على مركز ميدان بيلكور... الذي كان، وهذا طبيعي، ميدان السلاح. وبالمقابل، فإن شارع بوفييه دومولار مجهول بسبب تسامحه المبالغ فيه، ولكنه معوض عنه بفاييس، محافظ الإمبراطورية ذي القبضة الحديدية وهوسمان، الليوني، صديق المصرفيين. وكل هذا مرتبط بإحدى وثمانين تسمية لشوارع تحمل أسماء قديسين أو قديسات.

أما لوحات الشوارع فتحتفل بالنظام الذي استعيد، أخيراً، بالنار والدم في مدينة الحرائر الرائعة.

موريس مواسونييه - مؤرخ

هوامش

1- جوستان غودار، 1899، ليون ـ باريس، القسم الأول من 92 ـ 93.

2- التماسات المعلمين والعمال الموجهة إلى الملك وإلى الأمة مجتمعة، عرض ف.رود، 1976، ص 695

3- باتريك كييل: البروليتاريا الفرنسية قبل ماركس، الجزء الأول، ص 480.

4- الأب ف.مابيه: مذكرة حول مشاغل ليون، 1786.

5- موريس غالان: ليون والليونيون في القرن الثامن عشر، 1975، ص 331.

6- ج.جوريس: التاريخ الاشتراكي للثورة، 1939، ص 111.

7- راجع ف.رود: ثورات الحائكين (تشرين الثاني 1831 ـ نيسان 1834)، 1982 وموريس غاردن: الحائكون، العيش عاملاً أو الموت مقاتلاً، 1988.

8- الرائد، 26 تشرين الأول 1831.

9- صدى المصنع، 13 تشرين الثاني 1831.

10- أرشيفات الإيزير حول المحافظات.

11- تاريخ انتفاضات ليون، ص 79 ـ 80.

12- م.مواسونييه: تاريخ الحائكين، ص 188.

13- الأرشيفات القومية.

14- مونفالكون، مرجع سابق، ص 82.

15- المرجع السابق، ص 118 ـ 122.

16- أرشيفات ليون البلدية، وثائق غاسباران، الجزء الثاني.

17- م.مواسونييه: المرجع السابق، ص 130.

18- وثائق غاسباران، الجزء الأول.

19- المرجع السابق، 27 شباط 1833.

20- المرجع السابق، من تيير إلى غاسباران، 1833.

21- الأرشيفات القومية، المشروع المقدم في 24 شباط والذي أقر في 25 آذار التالي.

22- مونفالكون: مرجع سابق، ص 211 ـ 212.

23- في رواية مونفالكون، ص 221 ـ 223.

24- المرجع السابق، ص 229 ـ 230.

25- عرض م.مواسونييه، 1968، ص 54.

26- مونفالكون، ص 261.

27- القمع والسجون السياسية في فرنسا وأوروبا في القرن التاسع عشر، جمعية تاريخ ثورة 1848 وثورات القرن التاسع عشر، عرض ب.هـ.فيجييه.

28- اعترافات بروليتاري، مرجع سابق.

29- مذكرات بورجوازي من ليون لعام 1848، عرض جوستان غودار، 1924، ص 41.

30- الدعاية الجمهورية في بداية ملكية تموز، 1930، ص 99.

31- مع باربيس، مارتان برنار وبلانكي.

32- مجلة تاريخ ليون، 1913، ص 179.

33- المارشال بوجو، رسائل غير منشورة، ليون، 1849.

34- ك.ماركس: صراع الطبقات في فرنسا، 1850.

35- ص 87 ـ 88، مودعة في مكتبة ليون البلدية.

36- المرجع السابق، ص93 ـ 94.

1871: الخيانة الطبقية والأسبوع الدامي

العلامة الكاشفة الأولى: إنهيار الفرق القائدة السياسية والعسكرية. ففي 19 تموز 1870، أعلنت الإمبراطورية الثانية الحرب على بروسيا، بقلب مرتاح زاد في ارتياحه أنه لم يكن ينقص الجيش «زر طماق». وبعد ستة أسابيع، استسلم نابليون الثالث استسلاماً مزرياً في سيدان، وفي 4 أيلول، أعلنت الجمهورية. وتألفت الحكومة الجديدة المسماة حكومة «الدفاع الوطني»، وهي حكومة «الاندحار الوطني» في الواقع، تألفت من جمهوريين معتدلين لكن «متشددين إلى أقصى حد في مسألة النظام والملكية»[1]. وترأس هذه الحكومة، الحاكم العسكري لباريس، الجنرال تروشو، اسم الفاعل من فعل سقط أكثر مما ينبغي* كما قال فيكتور هوغو ساخراً.

وعلى الرغم من كل أهوال الحصار الشديدة، كانت باريس التي حاصرها البروسيون منذ 19 أيلول «قد قررت المقاومة إلى أبعد حد (ليساغراي). وأخذت باريس الشعبية المسلحة (حتى بالمدافع التي اشتريت باكتتاب شعبي) تنظم نفسها.

ومنذ ذلك الحين، عاد الخوف من «الطبقات الخطرة» إلى الظهور بصورة أقوى من أي وقت مضى. فمنذ 19 أيلول 1870، لاحظ فرانسيسك سارساي ـ وهو صحفي رجعي جداً ـ، بوقاحة ووضوح: «كانت البورجوازية ترى نفسها، دون أن يخلو الأمر من شيء من الكآبة، بين البروسيين الذين كانوا يضعون أقدامهم على عنقها و بين أولئك الذين كانت تدعوهم الحمر ولا تراهم سوى مسلحين بمدى. ولا أعرف من كان أشد إخافة لها: فقد كانت أكثر كراهية للأجنبي، ولكنها كانت تخاف سكان بيلفيل أكثر مما كانت تخاف الأجنبي»...

وفي 19 أيلول نفسه، التقى جول فافر بسمارك سراً في فيريير للاستفسار عن شروط هدنة... ولكن «الحرس الوطني لن يوافق على الصلح ما لم يفقد عشرة آلاف رجل»[2]، كما أسر تروشو لصديقه، الكاتب المحافظ مكسيم دوكان. وهذا أمر يسهل تحققه: فهجوم بوزنفال، في 19 كانون الثاني 1871، انتهى إلى مقتل 4000 جندي وضابط.

هذا الخوف وتلك الفوبيا أديا، متراكبين، إلى الخيانة. فسرعان ما تم الاختيار بين البروسيين وأهالي بيلفيل. وقد كتب غوستاف فلوبير إلى جورج سان في 30 نيسان 1871: «آه! حمداً لله، البروسيون هنا» هو الهتاف العام للبورجوازيين. وهذا قول أكده فرانسيسك سارساي: «لن تستطيع أن تتصور الصورة التي نطقت بها كلمة يا، هذه... يبدو أن هذه الـ«يا» التي هي أعمق

* يدور الأمر حول لعبة لفظية إذ يمكن أن يكتب اسم الجنرال **Trrochu** بطريقة أخرى أي **Trop chu** فينطق بالصورة ذاتها ولكنه يعني ساقط أكثر مما ينبغي. (المعرب)

من كوب ألماني كانت تقول: «نعم أيها الفرنسي المسكين، نحن هنا، لا تخش، بعد، شيئاً... أنت مولود في بلد حر، يا، على أرض صديقة، يا، تحت حماية الحراب البافارية، يا، يا» ... لم أستطع أن أمتنع عن أن أكرر، بدوري، هذه الـ«يا» محاولاً التقاط النغمة»[3]. وأعطت الهدنة التي وقعت في 28 كانون الثاني الألزاس وقسماً من اللورين لبروسيا.

ومنذ 3 نيسان 1871، أطلقت «الفيغارو» صيحة الحرب على الحمر: «جيش الخير ضد جيش الشر، النظام ضد الفوضى، المعركة لن تكون طويلة ولا صعبة! ستكون رحلة صيد أكثر منها معركة... حملة صليبية للحضارة ضد البربرية». وفي 18 آذار، انصاع تيير: فقد أرسل، عند الفجر، الجيش للاستيلاء على مدافع الحرس الوطني. وهذه الشرارة الاستفزازية فجرت برميل البارود. وأعلنت اللجنة المركزية للحرس الوطني، في 21 آذار ما يلي: «لقد فهم بروليتاريو العاصمة، وسط إخفاقات الطبقات الحاكمة وخياناتها، أن الساعة قد حانت بالنسبة إليهم، لإنقاذ الوضع بتوليهم إدارة الشؤون العامة. أفلا تفهم البورجوازية، أختهم الكبرى التي أنجزت تحريرها منذ أكثر من ثلاثة أرباع القرن، والتي سبقتهم على طريق الثورة، أن دور تحرير البروليتاريا قد حان؟».

لقد اقترفت الكومونة، أول ثورة عمالية عالمية، بولادتها، وبعمرها القصير (72 يوماً)، وخاصة بعملها الغزير، اقترفت جريمة قدح بالذات الملكية، بالرأسمالية، بالنظام الأخلاقي: حكومة للشعب، من الشعب ومن أجل الشعب، نواب بتفويض إلزامي وقابلين للخلع، تعبئة مواطنية حقيقية، مقدمات الإدارة الذاتية (إعادة تشغيل العمال المتشاركين للورشات التي هجرها أرباب عملهم)، الخطوات الأولى نحو تحرير المرأة، دور الأجانب (مهاجر مجري وهو، ليو فرانكيل وزيراً للعمل).

وخلال الأسبوع الدامي (21 ـ 28 أيار 1871)، ترك جيش فرساي على هواه. وكان هذا الجيش، وخاصة كبار ضباطه، قد استخدم خلال غزو الجزائر (مذابح مغارة ضهرة عام 1845) وفي المكسيك («بيض» غاليفييه) وضد المضربين (47 قتيلاً في أوبان والريكاماري). وكان الجنرال فينوا، الذي قاد هذا الجيش طويلاً، يُعّرف نفسه بوصفه «رجلاً اعتبر النظام، دائماً، أول واجب لكل مجتمع»[4]. وقد ضخم هذا الجيش من قبل بسمارك الذي حرر أسرى الحرب: أممية طبقية.

وبقدر الكراهية والخوف، تحولت باريس إلى مسالخ. وبين الشهود العديدين هنري دونان مؤسس الصليب الأحمر: «هذا القمع الشرس انتهى بمشاهد ذبح جعلت من باريس مسلخاً بشرياً حقيقياً. كانوا يقتلون للقتل... حرب إبادة حقيقية بكل أهوالها، فلننقل ذلك حقاً، لأنها الحقيقة، والذين رتبوها يتباهون بها ويمتدحون أنفسهم عليها: كانوا يظنون أنهم ينجزون واجباً مقدساً. كل الذين كانوا ينتمون إلى الكومونة أو يتعاطفون معها يجب أن يرموا بالرصاص».

الإعدامات دون محاكمة لا تحصى: امتلأت الثكنات والسجون (1900 إعدام بالرصاص في الروكيت في 28 أيار) والحدائق والميادين (اللوكسمبورغ، حديقة مونسو، حديقة النباتات) والمقابر (الأب لاشيز، مونبارناس) بأكوام من اللحم البشري. واستخدمت معاقل التحصينات أفراناً لحرق الجثث. وكان أوج القسوة دفن رجال من الكومونة أحياء، لا سيما في حديقة سان جاك. وتقول جريدة «إيفننغ ستاندارد» البريطانية: «من المشكوك فيه، قط، إمكانية معرفة الرقم المضبوط لهذه المجزرة التي تطاولت. ولابد أن يكون مستحيلاً، تماماً، حتى على مرتكبي هذه الإعدامات أنفسهم أن يقولوا كم جثة صنعوا»: ما يتراوح بين 20 و30 ألفاً.

هذه الفظاعات أثارت تصفيقات متحمسة. فقد كتبت جريدة «لو غالوا» في عدد 31 أيار: «إن مجانين من هذا النوع وبهذا العدد الكبير متفقين كلهم، معاً، يشكلون على المجتمع الذي ينتمون إليه خطراً من الهول بحيث لم تعد هناك من عقوبة ممكنة سوى محو جذري». وبعد بضعة أيام، زايدت «الفيغارو» قائلة: «تبقى أمام السيد تيير مهمة هامة: مهمة تطهير باريس... فلن تسنح، قط، مثل هذه الفرصة لشفاء باريس من الغرغرينة الأخلاقية التي تقرضها منذ عشرين سنة... التسامح، اليوم، جنون... ما هو الجمهوري؟ حيوان مفترس... هيا أيها الشرفاء! قدموا مساندة للخلاص من هذه الجرثومة الديمقراطية والاجتماعية». وتسافل ألكسندر دوماس، مؤلف «غادة الكاميليا»، إلى درجة أنه كتب ما يلي: «ولن نقول شيئاً عن أناثهم احتراماً منا لكل النساء اللواتي يشبهنهن عندما يمتن».

وأوقف الخوف من الأوبئة المجزرة. واقترح مؤلف مسرحيات ناجحة،إميل دو جيراردان، أن تجري عمليات الدفن الكثيفة في الضواحي: «هناك، لا شيء يخشى مما ينبعث من الجثث، وإن دماً غير نقي سوف يروي سكة الفلاح مخصباً إياها». وجاء الإرهاب الأبيض ـ «التنظيف البارد» كما تقول لويز ميشيل ـ بعد حمام الدم. فقد اقتيد 43522 سجيناً إلى أقبية قصر فرساي ومعسكر ساتوري أو اقتيدوا، كالمحكومين بالأشغال الشاقة، إلى جسور المرافئ (بريست، شيربورغ...). وقد وصف الصحفي الفرسايي ليونس دوبون مسيرتهم الطويلة كما يلي: «مر أمام أنظارنا قطيع بشري هزيل، رث الثياب، يرتدي أفراده أسمالاً، خليط من رجال أقوياء وشيوخ ما يزالون صامدين وبؤساء مساكين مقوسي الظهور يجرون أقدامهم بألم، متكئين على جيرانهم. كان بعضهم ينتعلون أحذية وآخرون نعالاً، وكان آخرون حفاة... ولم يكن الجمهور الذي كانوا يمرون أمامه يعرف الاعتدال أبداً... كان يريد الانقضاض عليهم وتمزيقهم. رأيت سيدات ذوات مظهر لطيف حقاً ينسين أنفسهن، في ذروة الغيظ، إلى درجة ضرب بؤساء مساكين بمظلاتهن»[5]. إنهن نساء راقيات ونصف راقيات. ويقدم المصور والكاتب الكبير نادار رواية مماثلة[6].

وقد انعقدت المجالس العرفية خمس سنوات. وأصدرت «عدالة» فرساي 13440 حكماً (منها

3313 حكماً غيابياً): عقوبات موت (9323 منفذة)، نفي، سجن. وأرسل عدد من رجال الكومونة إلى كاليدونيا الجديدة. ويصف أحدهم، جان ألمان، قسوة الاستقبال ثم الانضباط اللاإنساني والعقوبات الجسدية المنفذة بسادية والجوع والعزلة واليأس والانتحارات[7].

وبعد هذا النزيف الرهيب، راح تيير يمارس دور المتنبئين: «لم يعودوا يتحدثون عن الاشتراكية، وحسناً جداً فعلوا». وهي نبوءة سرعان ما كذبت. وكما غنى بوتييه*:

قتلوها بطلقات بندقية

بطلقات رشاش

ولفت في علمها

في الأرض الطينية

وكان تراب الجلادين البدينين

يظن نفسه الأقوى

كل ذلك لا يمنع

يا نيكولا

أن الكومونة لم تمت

كلود ويلار

هوامش

1- ج.ب.أزيماوم.وينكوك: رجال الكومونة، 1970، ص 22.

2- مكسيم دوكان: اختلاجات باريس، 1878.

3- في الجريدة المسماة ـ لسخرية التاريخ ـ العلم المثلث الألوان، 20 أيار 1870.

4- مذكرة جان كلود فرايموث في المحافظة على النظام والبوليس، 1987، ص 41 ـ 59.

5- ليونس دوبون: ذكريات فرساي أثناء الكومونة، 1881.

6- نادار، 1871: تحقيق حول الكومونة، باريس.

7- جان ألمان: مذكرات رجل من الكومونة، من المتاريس إلى المنفى، باريس 1910.

* شاعر الكومونة وصاحب نشيد الأممية

عمليات القمع المعادية للنقابية

«السجن والأشغال الشاقة هي الحل الوحيد للقضية الاجتماعية. يجب أن نأمل في أن استخدامها سيصبح عاماً»

شيكاغو تايمز (أيار 1886)

منذ أن شرعت حرية تشكيل النقابات، عام 1884، بدأ القمع ضد فعاليتها! وكان وحشياً غالباً وغادراً أحياناً.

من المؤكد أن القمع ضد العمال كان موجوداً دائماً، عندما كان هؤلاء يتمردون ضد الشروط التي فرضها عليهم من يعيشون من عملهم. وخاض رفاق الماضي معارك ملحمية وعانوا قمع «قوى النظام» الملكية، الإمبراطورية أو الجمهورية، بمباركة من الكنيسة غالباً. فلنذكر، فقط، إضراب عمال الطباعة الكبير في ليون عام 1539. ولكن كان هناك إضرابات أخرى كثيرة خلال القرون!

وفيما بعد، عانى الاضطهاد أعضاء الرابطة الدولية للعمال (الأممية الأولى) أيضاً. ثم نظم العمال المحرومون من حق الاجتماع وتشكيل منظمات دفاع الروابط المسموح بها وحدها: جمعيات الغوث التضامنية التي تحولت إلى جمعيات مقاومة، لاشرعية بالتأكيد. والجمعيات التضامنية هي التي حضرت وشنت، تحت غطائها، تحضير وشن إضرابات كبرى وعصيانات، عام 1830، في نانت، وعام 1831، في باريس وليموج، وكذلك ثورات الحائكين التي قمعت بشراسة في ليون، عامي 1831 و1834.

بدايات النقابية

«كان خصمي، ويبقى وسيبقى خصم طبقتي، الذي يجوعها ثم، عندما تصرخ، يرميها بالرصاص...»

بانابييت إيستراتي، نحو اللهيب الآخر.

في عام 1884، إذن، هو الذي سمحت، فيه، الجمهورية الفرنسية الفتية، المسماة ثالثة، بخلق نقابات. وبسرعة كافية، جرت تقاربات بين المنظمات التي تشكلت. وأبصر اتحاد النقابات واتحاد بورصات العمل النور. وقد اجتمعا عام 1895 مولدين، على هذا النحو، الاتحاد العام للعمل. وتنظمت الحركة العمالية ونمت: وتأهبت لخوض معارك كبيرة ليست مطلبية، فقط، بل وأيضاً، في سبيل إلغاء العمل المأجور لبناء مجتمع يلغى، فيه، استغلال الإنسان للإنسان وتسوده

العدالة الاجتماعية.

وتنظمت الرأسمالية بدورها. ورد أرباب العمل ـ بمساعدة الحكومات ـ بضربات قاسية جداً لطموحات العمال إلى رفض حياتهم البائسة. وسوف يدفع النقابيون، العمال غالباً، من حريتهم وحياتهم أحياناً، ثمن انخراطهم في معارك ضد الاستغلال الذي كانوا ضحاياه.

وفي عام 1885، تحولت لجنة المسابك العتيدة إلى نقابة (لأرباب العمل) مهنية. وتشكلت اللجنة الفحمية عام 1886، ثم تحولت غرف التعدين، وهي لأرباب العمل، إلى اتحاد الصناعات التعدينية والمنجمية، للإنشاءات الميكانيكية والكهربائية والصناعات المرتبطة بها. وكانت تلك آلة حرب رهيبة ضد العمال الذين كانوا ما يزالون مشتتين في عدة منظمات نقابية. وغالباً ما لوحظ، للأسف، أن أرباب العمل كانوا يتكتلون ضد العمال بصورة أسرع بكثير من تكتل هؤلاء ضد أرباب عملهم.

سوف يتابع الاتحاد العام للعمل، إذن، معركة ضحايا الاستغلال ضد مستغليهم. وسيعرف النقابيون، خلال سنوات، انتصارات وكثيراً من الهزائم أيضاً غير ناجمة عن أعدائهم «الطبيعيين»، أرباب العمل والحكومة فقط، بل، أحياناً أيضاً، لسوء الحظ، عن انقساماتهم الخاصة. ولم يكن ممكناً منع حرب 1914 ـ 1918، الحرب الكبرى، المجزرة الرأسمالية، من الحدوث على الرغم من انخراط المنظمات العمالية والأحزاب الاشتراكية الأوروبية. فلم يكن ممكناً شن الإضراب العام المقرر. وانصاع شعار: «ليس للبروليتاريين وطن» أمام الاتحاد المقدس.

إضرابات

عام 1900، حدث إضراب في سان إيتيين في كانون الثاني، وفي المارتينيك في شباط (قتل 9 عمال وجرح 14). وفي حزيران، قتل ثلاثة عمال في شالون ـ سور ـ سون. ويمكن أن نكتب الخ... إذا كنا لا نخشى التقليل من مدى الأحداث.

وقد أجبر ارتفاع كلفة المعيشة وغلاء الإيجارات العمال على سكن الأكواخ. وأثارت الأجور المنخفضة وطرائق تكثيف العمل في المصانع حركات إضراب قوية بين 1902 و1913. واشترك فيها عمال التعدين والمناجم والمرافئ وعمال البناء والنسيج، والعمال الزراعيون وسائقو سيارات الأجرة.

وكان القمع عنيفاً إلى أقصى الحدود. وكان كليمنصو وبريان (مدافعان قويان سابقان عن الطبقة العاملة أصبحا وزيرين) على رأس الرجعية المعادية للعمال. ففي درافيل، أطلق رجال الدرك، في 2 حزيران 1908، النار على المتظاهرين: قتيلان وتسعة جرحى. وفي 30 تموز، قتل الجيش، في فيلنوف ـ سان جورج، سبعة عمال وجرح 200 آخرين. واعتقل القادة النقابيون. وانتشر الجيش، في كل مكان، لملاحقة المضربين الذين اعتقل عدد كبير منهم أو سرحها أرباب

عملها وافتروا عليها. وهكذا حكم على سكرتير نقابة فحميات الهافر، جول دوران، بالإعدام لاشتراك معنوي في إضراب! وخفف الحكم إلى السجن لمدة سبع سنوات، ثم أطلق سراحه بعد حملة قوية في البلاد، قبل مراجعة قضيته. ولكن المحن كانت أقوى مما ينبغي على دوران الذي فقد عقله. وقد برئ عام 1918!

والواقع هو أن دوران قد اتهم بجريمة على أثر مكيدة دبرها كبار أرباب العمل ورجال السياسة. وهكذا لم يتردد بريان الحزين في التصريح بما يلي: «لو لم يكن لدي الأسلحة المناسبة، للمحافظة على الأمن، ولواقتضى الأمر اللجوء إلى اللاشرعية فما كنت لأتردد». ولم يتردد... وكثيرون هم رجال السياسة والشرطة والموظفون الذين لم يترددوا، كذلك، في تلفيق دسائس ضد المناضلين النقابيين الذين تعدى نشاطهم الحد، وهذا في كل البلدان، وفي ظل كل الأنظمة.

لقد رفضت الحكومة منح عمال الخطوط الحديدية حق التنظيم النقابي، فدخلوا المعركة بدورهم. وقد اعتقلت لجنة الإضراب وتلقى خمسة عشر ألف عامل في الخطوط الحديدية أمراً بالتعبئة العامة للالتحاق بالجيش، وهو ما حمل جان جوريس على أن يقول: «لقد حولوا التوقف عن العمل إلى جناية عسكرية».

وقبل ذلك، كان سعاة البريد قد توقفوا، عام 1900، عن العمل. وأمطرت السماء مضايقات وعقوبات وتسريحات على المضربين. واقترح مرتد آخر عن الاشتراكية، هو وزير العمل فيفياني، على الحكومة حل الاتحاد العام للعمل. ولم يصل الأمر إلى هذا الحد، ولكن بورصة عمل باريس أغلقت.

وقاد الاتحاد العام المعارك ودعم المضربين. وقد انخرط مع كل النقابات التي كان يتكون منها، تقريباً، في المطالبة بالساعات الثماني: ثمان ساعات للعمل، ثمان ساعات للراحة وثمان ساعات للترويح عن النفس. ولن يتحقق المطلب الذي أطلق عام 1906 إلا عام 1919. وفي الوقت نفسه، شن الاتحاد دعاية قوية مناهضة للعسكريتاريا، ونادى بفكرة شن إضراب عام في حالة الحرب.

أيام أول أيار

«أول أيار فعل لا ينبغي أن ينحط إلى حد يصبح فيه محاكاة للاحتفالات البورجوازية أو إلى يوم 11 تشرين الثاني* مشمس»

جورج دومولان (أيار 1937)

---

* ذكرى توقيع الهدنة عام 1918.

عام 1905 هو العام الذي نظم فيه الاتحاد العام للعمل، إضرابات وعروض الأول من أيار. وكان الدافع هو الحصول على يوم عمل من ثمان ساعات. وكان الشعار: «اعتباراً من أول أيار 1906، لن يعمل العمال أكثر من ثمان ساعات!».

وفي أول أيار 1905 هذا، أعلنت حالة الطوارئ في باريس. وكانت المشاجرات عديدة، وأحصي أكثر من اعتقال 800 بالإضافة إلى مئات من الجرحى في المستشفيات وقتيلان. وعرفت البورجوازية الذعر. وفي المحافظات، جرت، أيضاً، توقفات عن العمل ومظاهرات وحوادث، خاصة في نيس وغرونوبل ومونبيليه وسانت إيتيين وليون وروشفور...

وقد انطلقت فكرة جعل يوم أول أيار يوماً لمطالب العمال من الولايات المتحدة. ففي شيكاغو، جرى إضراب كبير في أول أيار 1886 وامتد إلى يومي 3 و4 أيار. وانتهت هذه الأيام بمأساة. فقد أطلق البوليس النار على الجماهير موقعاً خمسة قتلى وعدة جرحى، ثم انفجرت قنبلة بين رجال البوليس ألقى بها مستفزون بوجه الاحتفال. واعتقل عمال فوضويون وحكموا دون أي دليل وأعدموا.

واعتبرت هذه الساعات الثمان «دفعة من البورجوازية على حساب الدين الهائل الذي كانت تدين به للطبقة العاملة» كما كتبت كلارا زتكين. وهو ما يفسر قوة هذا المطلب.

كانت بعض أيام أول أيار بارزة، سواء أكان ذلك من حيث عدد المضربين والمتظاهرين أم من حيث ضروب العنف التي مارستها القوى المسماة قوى النظام، أم من حيث ما كانت ترمز إليه. وهكذا كان أول أيار 1919، الذي تلا الحرب عظيماً ومطبوعاً بحوادث عنيفة في فرنسا والولايات المتحدة والأرجنتين... وكان أول أيار 1920 أهمها من حيث عدد المشتركين في فرنسا. وفي عام 1934، كان ذلك اليوم هبة ضد الفاشية، وكان، عام 1936، يوم التوحيد النقابي، ومقدمة لإضرابات حزيران الكبرى.

وفي أسبانيا، شوهدت تظاهرة قوى شعبية هائلة. ولكنها لن تقابل بقمع عادي، إذا تجرأنا على هذا القول، بل بحرب أهلية شنها ضد الجبهة الشعبية كل ما كانت تضمه أسبانيا من عسكريين متعطشين إلى السلطة وفاشيين وكاثوليك أصوليين، وبالطبع من ملاكين كبار وسادة للاقتصاد. وكان الاتحادان العماليان: الاتحاد العام للعمل، الاشتراكي الصبغة، والاتحاد الوطني للعمل، الفوضوي - النقابي، في طليعة المعركة، وعلى الأخص الأخير الذي أرسى، عبر معركته ضد الفاشية، في كل مكان استطاع ذلك، أسس مجتمع جديد.

وسقطت الجمهورية الأسبانية التي تخلت عنها الديمقراطيتان، بريطانيا وفرنسا، تحت ضربات الفرنكيين الذين دعمتهم، إيطاليا الفاشية وألمانيا الهتلرية بمباركة من البابا. واستقبلت الحكومة الفرنسية، من جانبها، المقاتلين الجمهوريين الذين استطاعوا اللجوء إليها، عام 1939، كأشرار، بل كأعداء.

فقد أول أيار الذي أصبح عيداً للعمل، شيئاً فشيئاً، باستثناء ما يتعلق ببضع هبات،فقد رمزه كصراع طبقي. وكان قد انحط، فعلاً، في البلدان الديكتاتورية، إلى عروض عسكرية. وأصبح، في أمكنة أخرى، عيداً للزنبق. وسوف يلزم، بالتأكيد، زمن ليعود، مرة أخرى، يوماً مطلبياً دولياً.

القمع يستمر..

كان عام 1936 عام النصر العمالي الكبير. فقد سخر احتلال المصانع ـ مؤقتاً ـ من حق الملكية المقدس، كما اعترف بحق العمال في الراحة المأجورة، وكذلك بحق التمثيل النقابي. ولم يحصل أي انتصار للمكاسب على هذا القدر من الجوهرية في يوم من الأيام.

إلا أن القمع بدأ منذ عام 1937. وغالباً ما كان أرباب العمل هم الذين يثيرون، بتصرفاتهم، الإضرابات. وخلقوا منظمات نقابية «صفراء»، كالنقابات المهنية الفرنسية. وفي آذار، أطلق البوليس النار على عمال في كليشي. وكانت الحصيلة الختامية: 5 قتلى ومئات من الجرحى. وفي عام 1938، دعا الاتحاد العام للعمل إلى إضراب ضد المراسيم الاشتراعية، في 30 تشرين الثاني، لأن هذه المراسيم تعرقل تطبيق قسم كبير من مكاسب 1936. وكان الإضراب سيئ التحضير. وقاد أرباب العمل والحكومة، بالتنسيق، الرد على الإضراب: فقد اعتقل مناضلون وتقرر إغلاق مصانع. واحتل البوليس المراكز «الحساسة» وألقي القبض على عمال الخطوط الحديدية ومستخدمي الخدمات العامة. وفي جو الحرب الأهلية هذا، فشل الإضراب (ما عدا في نانت وسان نازير وتولوز وكليرمون ـ فيران). وكان القمع واسعاً جداً: فقد حكم على 500 مناضل بعقوبات سجن وتلقى 350 ألف موظف عقوبات تأديبية.

وعاشت الجبهة الشعبية...

القمع الوحشي والقمع الغادر

من أجل تحطيم إضراب أو نضال عمالي، يمكن للقمع أن يكون دموياً. ومن أجل إضعاف منظمة نقابية قوية، يمكن أن يكون غادراً، وناجعاً بعد أجل متوسط. والانشقاق هو إحدى الوسائل. ولنلاحظ، أيضاً، أن الانشقاقات لا تثار، حتماً، من قبل القوى المعادية للنقابية، بل هي، أحياناً، وأكثر مما ينبغي، من صنع النقابات ذاتها.

ففي 9 تشرين الثاني 1940، حلت حكومة فيشي الاتحاد العام للعمل، ومنعت النقابات. فانضم منشقون عن هذا الاتحاد، من أمثال بيلان ودومولان وميليون وفروادوفال الخ...، إلى «التجمع الشعبي» وإلى ميثاق العمل البيتاني الذي ينص على خلق منظمات مهنية وحرفية، كما في إيطاليا الفاشية، تجمع أرباب العمل والعمال مع بعضهما. وهذا هو التعاون الطبقي المنظم.

وكان الإضراب ممنوعاً.

وعاد الاتحاد العام للعمل إلى التشكل وسط المقاومة. وسوف يلقى مناضلوه مصير المقاومين عندما يعتقلهم المحتل أو البوليس أو الميليشيا الفيشية. ووضع الاتحاد،الذي كان عضواً في «المجلس الوطني للمقاومة» برنامجه لما بعد الحرب.

وفي انتظار ذلك، اندلعت إضرابات وجرت مظاهرات الأول من أيار 1943 و1944، إضرابات في المصانع والمناجم في غرونوبل وليون ومرسيليا وفي مناجم شمال «با دو كاليه» ولدى عمال الخطوط الحديدية... وساهم الاتحاد العام للعمل، بعد الحرب، في إعادة بناء البلاد، وعمل على إعادة قوانين 1936 الاجتماعية وناضل من أجل رفع القدرة الشرائية للعمال. ولم يستطع أرباب العمل، نظراً لسلوكهم «المتعاون» مع العدو المحتل، الرد بكفاية. إلا أنهم استأنفوا، منذ 1941، الأعمال العدائية. فقد خَفّض التضخم المتسارع مستوى معيشة الأجراء الذي كان، فعلاً، أدنى مما كان عليه عام 1938. واندلعت إضرابات قوية: لدى رينو والخطوط الحديدية والصحافة. وتدخل البوليس بصورة متكررة، و باختصار، فإن الدارة الاعتيادية قد استؤنفت. كان الاتحاد العام للعمل، بالنسبة لكثيرين، أقوى مما ينبغي، فينبغي إضعافه. وبمساعدة الحرب الباردة، سوف تثير مؤامرة متغايرة الأطراف انشقاقاً مدعوماً من اتحاد العمل الأمريكي. وكانت التربة جاهزة، ورأت «القوة العمالية» النور.

وقد وجدت أربعة اتحادات نقابية: الاتحاد العام للعمال، القوة العمالية، الاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين، اتحاد التربية الوطنية. وسوف يضاف إليها، بعد قليل، الاتحاد العام للنقابات المستقلة.

وفي هذه الأثناء، قوى أرباب العمل أنفسهم بخلق المجلس الوطني لأرباب العمل الفرنسيين. وكان عام 1948 سنة حركات إضراب قوية، وسنة أعمال قمع خطيرة بالتالي. وكانت الإضرابات طويلة وقاسية. ففي مناجم الشمال، أرسل وزير اشتراكي، جول موك، سرايا درك سَيّارة ومدرعات وأعلن حالة الطوارئ في المنطقة. وكانت النتيجة: 4 قتلى من عمال المناجم و2000 معتقل ومئات الجرحى.

وقد أحصي في تلك المنطقة 6.561.176 مضرباً و3.133.313 يوم إضراب.

وفي حين كان يجب إعادة إعمار فرنسا، لم تتردد حكومات الجمهورية الرابعة التي تعاقبت بإيقاع متسارع في الانخراط في حرب استعمارية مدمرة ودامية في فيتنام وفي ممارسة عمليات قمع عنيفة في مدغشقر والجزائر. وفي عام 1953، مثلت النفقات العسكرية 40٪ من موازنة فرنسا وكان افقار الطبقة العاملة يمضي بسرعة، وأرباح المشروعات تعرف أرقاماً قياسية.

وخاضت النقابات المعركة على كل الجبهات، ضد الحرب في فيتنام ومن أجل تحسين القدرة الشرائية للأجراء. وضرب القمع في كل مكان طالته يداه: عمال قتلهم البوليس أو قطاع طرق

جندهم تجمع الشعب الفرنسي الديغولي، تسريحات تعسفية. وتبين، في المؤتمر الثامن والعشرين للاتحاد العام للعمل، عام 1951، أن 3500 عامل كانوا ملاحقين أمام المحاكم، وأن 1200 حكموا بعقوبات سجن، وأن ألوفاً من مناضلي القاعدة ومندوبي المستخدمين قد سرحوا...

وفي حزيران ـ تموز 1953، ادعت حكومة لانييل اتخاذ تدابير تستهدف حقوق العمال: الضمان الاجتماعي، زيادة الإيجارات، تخفيض سن المعاش بالنسبة للموظفين الخ... وفي بداية آب، أطلقت حركة إضرابات هائلة شارك فيها، استجابة لنداء الاتحاد العام للعمل، أعضاء عديدون من «القوة العمالية» و«الاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين» وعمال غير نقابيين وشل البريد والخطوط الحديدية والخدمات العامة وإنتاج الغاز والكهرباء والنقليات الباريسية. وأضربت، أيضاً، المصارف وعمال المرافئ وضباط البحرية وعمال البناء والتعدين. وبلغ عدد المضربين أربعة ملايين. وبقيت أوامر المصادرة دون مفعول.

ولم يكن ممكناً لقمع قاس أن يمارس أمام سعة مثل هذه الحركة. وكانت طرائق التقسيم هي التي أضعفت بها هذه الحركة عبر استخدام قادة «القوة العمالية» و«الاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين» الذين دعوا إلى استئناف العمل على أثر صفقات سرية مع الحكومة.

وسوف تقرع حرب الجزائر الأجراس بالنسبة للجمهورية الرابعة. وكانت البلاد قريبة جداً من الحرب الأهلية. وقد ناضل الاتحاد العام للعمل ضد الحرب. واستمتع عمال الفحم والحديد بصد ديغول الذي كان قد صادرهم. فسواء أكان جنرالاً أم لا، فإنهم لم يكونوا مستعدين للامتثال للإصبع الصغيرة.

وجاء أيار 1968: «عشر سنوات، هذا يكفي!» ولكن عشرة ملايين من المضربين لم يحصلوا على نتائج جديرة بالملاحظة على الصعيد الاجتماعي...

مستمرون على الرغم من كل شيء!

«من هو المنتج؟ لا شيء.

ماذا يجب أن يكون؟ كل شيء.

من هو الرأسمالي؟ كل شيء.

ماذا يجب أن يكون؟ لا شيء».

بيير جوزيف برودون

كان العمل النقابي وقمعه الوجهين الثابتين لنضال العمال ضد استغلالهم. وقد رأينا ذلك من هذا الملخص عن معاركهم. ونحن لم نتحدث هنا، أيضاً، بصورة رئيسية، سوى عن بلادنا. وفي غيرها، غالباً ما كان الوضع، للأسف، أسوأ أيضاً.

ومع ذلك، إذا قارنا شروط حياة العمال، في فرنسا، حتى عهد قريب بما كانت عليه شروط أسلافهم في القرن التاسع عشر، فإننا نتبين أن أعمالهم لم تكن عقيمة.

لم نذكر في هذا الملخص الناقص جداً عن المعارك العمالية وقمعها سوى تواريخ وأحداث على سبيل المثال. ونستطيع أن نذكر أن قمع الحكومات وأرباب العمل كان، دائماً، قاسياً، بل شرساً، ضد الشعب: حزيران 1830، 1848 والكومونة إذا اقتصرنا على أشهر الجرائم. إلا أن الأعمال ضد الظلم الاجتماعي تعد بعشرات الألوف. ففي كل الأيام يقاتل عمال ومستخدمون وأجراء، وفي كل الأيام يقمعون في المشروعات والمكاتب. إنه عمل مغمور، مستميت لا مجد فيه، ولكن كم هو ضروري وشجاع!

وقد استطاعت الرأسمالية الليبرالية، الليبرالية المتطرفة الشمولية، مستندة إلى ضروب التقدم السريعة في الوسائل التقنية للإنتاج، والبرمجة المعلوماتية الخارقة للاتصال، أن تخلق بطالة واسعة إلى حد تستطيع، معه، أن تسمح لنفسها أن تستعيد، دون صعوبات كبيرة، المكاسب الاجتماعية التي حققها العمال بمشقة كبيرة. وتقدم الرأسمالية وخدمها المتحمسون عولمة الاقتصاد بوصفها المرحلة العليا في التاريخ، أي بوصفها التفوق الذي لا رجوع عنه لهذا النظام على كل الأنظمة الممكنة الأخرى.

وقد دخلت هذه الفكرة إلى عقول كثيرة، وحتى إلى عقول بعض ممن كانت عقيدتهم الدفاع عن الطبقة العاملة. فيما الحركة النقابية مفتتة، وكل الاتحادات امتحنت بانشقاقات، وعدد المنظمات يزيد بانتظام على الرغم من أن عدد النقابيين لا يتوقف عن التناقص!

لقد تلقت الحركة النقابية ضربات قاسية، وهجنت وشوهت أيضاً، ولكنها لم تمت. ومن أجل أن تعيد بناء ذاتها يجب أن يكون في ذهنها ما كان بيير جوزيف برودون يقوله، في «فلسفة البؤس»: «من يلجأ إلى السلطة ورأس المال لينظم العمال فقد كذب، لأن تنظيم العمل يجب أن يكون سقوط رأس المال والسلطة».

دوفرياند

أندريه دو فرياند: مدير نشر «العالم الحر». وقد شغل مناصب نقابية عديدة (سكرتير نقابة المصححين المنتمية إلى الاتحاد العام للعمل، عضو المجلس الوطني لاتحاد متقاعدي الكتاب والصناعات الورقية وسكرتير عام للتعاونية الوطنية للصحافة والكتاب الخ...)

العصابات المسلحة
لرأس المال في فرنسا الجمهورية

الرأسمالية سوداء، بطبيعتها، وكذاك الفحم الذي أسهم في إثراء شركات القرن التاسع عشر الفحمية، إنها سوداء، كالبؤس الذي نظمه في الفترة نفسها أصحاب المسابك. فمن المستحيل أن ننسى أن الأنظمة الرأسمالية - القومية آنذاك - كانت تتخذ، فعلاً، تدابيرها من أجل توسيع النطاق العالمي، من خلال الاستعمار. إنها الفترة التي كان كبار أرباب العمل يشرحون، خلالها أن اقتصاديات البلدان المصنعة ستعرف أكبر الأخطار لو منع عمل الأطفال الذين لم يبلغوا الثانية عشرة ولو اشتغل العمال أقل من ستين ساعة في الأسبوع، بأجور زهيدة بالطبع.

أبناء الطبقة العاملة أفضل شرطيي المالكين

لم يكن هذا المجتمع الرأسمالي الوليد يستطيع أن يتخلى عن الاعتماد على الرجال السود اللباس المكلفين بحمايته. والواقع أن البوليس لم يستخدم إلا نادراً، منذ أكثر من مائة وخمسين عاماً، من أجل «حماية الأشخاص والممتلكات»، والتي هي مهمته الأساسية، ولكنه استخدم، أكثر من ذلك بكثير، لضمان أمن رأس المال. ولا يمكن إغفال السلسلة الطويلة من الأعمال القمعية الدموية التي قامت بها هذه العصابات المسلحة المجندة من أبناء الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية الفقيرة.

فبعد سقوط الملكية، وفشل الورشات الوطنية، كانت البورجوازية الحاكمة تحث العمال الشباب على التطوع في الحرس السيار الذي خلق حديثاً للمحافظة على النظام في باريس - بأجر أعلى من أجورهم بخمسة أضعاف. وبعد بضعة أسابيع، ولدى انتفاضة العمال الباريسيين في حزيران 1848، كان أبناء الطبقة العاملة هؤلاء هم الذين أطلقوا النار ضد الثائرين إلى جانب ألوية عائدة من حرب الغزو في الجزائر. ولن يقصر هؤلاء الشرطيون من النوع الجديد في أداء واجبهم، كما قيل: « .. وقعت مجازر وحشية من جانب حرس الجيش السيار أو من جانب الحرس الوطني... (26 حزيران). وكان الناس يرمون بالرصاص في محرس القصر البلدي. وبعد ثمان وأربعين ساعة من الانتصار كانوا يرمون بالرصاص الأسرى الجرحى، العزل من السلاح... شيء فظيع، فظيع، فظيع[1] ».

وسرعان ما سوف ترد، بعد خمسة أيام من القمع الذي لا رأفة فيه، معلومات أكثر دقة: «علمنا أن البورجوازية قد عوضت نفسها عن أنواع رعبها المميتة بقسوة غريبة وذبحت أكثر من

3000 سجين[2]». وهذا رقم من المناسب أن نضيف إليه مئات القتلى على المتاريس، دون أن ننسى 2000 عامل معتقل «نقل» معظمهم إلى الجزائر أو أرسل إلى المنفى. والواقع هو أن حكومة الجمهورية الثانية كانت تعامل الباريسيين بالطريقة نفسها التي كانت تعامل بها الجزائريين الذين كانوا يرفضون قبول النير الاستعماري[3].

وبعد بضعة أشهر، كان في إمكان الجنرال شانغارنييه، مهندس هذا القمع، مع جنرالات آخرين جاؤوا من أفريقيا، مثل الجنرال لاموريسيير، بإمرة الجنرال ذي الشهرة المشؤومة كافينياك، رئيس السلطة التنفيذية، كان في إمكانه أن يصرح، في منتهى الوقاحة، قائلاً: «ليست وظيفة الجيوش الحديثة الصراع ضد أعداء الخارج بقدر ما هي الدفاع عن النظام ضد مثيري الفتن». وسوف يحمل هؤلاء الجمهوريون الكبار، بسرعة، لويس نابليون بونابرت إلى الحكم لدى انتخابات كانون الأول 1848 الرئاسية.

وفي عام 1849 صدر كتاب، «التقاسميون» لشخص يدعى هنري فالون، وهو مؤرخ في خدمة هذه البورجوازية الدموية، يصف العامل، «الأحمر»، بوصفه العدو الوراثي ويقول: «... الأحمر ليس إنساناً، إنه أحمر... إنه كائن ساقط ومنحط... له هيئة مخبولة... عينان كامدتان، مائلتان كعيني الخنزير... فمه غير ذي دلالة وأبكم كفم الحمار...[4]».

ولم يكن ثوار حزيران 1848، مثلهم كمثل ثوار تموز 1830، سوى أشخاص يحنون إلى مثل 1789 العليا. وفيما بعد، حملت ضرورة الدفاع الجماعي عن النفس، ثم محاولة التصدي للمجتمع الصناعي الذي كان ينمو قامعاً الطبقة العاملة، حملت هذه الضرورة أصفاهم ذهناً إلى تشكيل الأممية الأولى، عام 1864. ومع ذلك، كان واضحاً أن القمع سيكون أقسى، أيضاً، لأن البورجوازية، القوة الاقتصادية التي لم يعد في الإمكان، بعد ذلك الحين، تجاهلها، لم تكن تستطيع أن تقبل خاتمة هذا «البيان الشيوعي» الذي كتبه ماركس وإنغلز عام 1847: «فلترتعد الطبقات الحاكمة من فكرة ثورة شيوعية! فليس للبروليتاريين ما يخسرونه سوى قيودهم. وأمامهم عالم يكسبونه!».

مذبحة رجال الكومونة

نتيجة لرد العمال الباريسيين العنيف في حزيران 1848، سوف تعمل البورجوازية القلقة على تحسين وسائلها القمعية، أثناء سحق كومونة باريس في أيار 1871. ومرة أخرى، قام الدليل على صدق إرادة الشرطيين الجمهوريين في ضمان طمأنينة العملاء الاقتصاديين حتى ولو كان ثمن ذلك قتل أولئك العمال الذين يؤمنون الازدهار الرأسمالي. إن الجيش والشرطة اللذين اجتهدا في قتل كومونة باريس كانا يحاربان، فعلاً، الباريسيين (هذه الحرب التي لم يكونا يرغبان كثيراً في خوضها ضد البروسيين). وكان الجنون التدميري يزداد إجراماً في الأيام الأخيرة حتى حين

سقطت آخر المتاريس: «...كانوا يعدمون رمياً بالرصاص في كل مكان، في زوايا الطرق، في مماشي البيوت، في ورش الهدم، في كل مكان يجدون، فيه، جداراً يدفعون بالضحايا إليه. وكانت أرصفة السين المنخفضة شاهدة على مذابح شرسة. ففي أسفل البون ـ نوف، استمرت عمليات الإعدام أكثر من ثمانية أيام[5]».

لقد كان يكمن خلف الانتصار المحقق فعلاً، ما وراء انتصار تحقق، فعلاً، لتيير والفيرسايين، إرادة القتل، ذلك أنه إذا كان الأسرى لا يعدمون في الحرب، فإن الأمر ليس كذلك مع عدو الداخل الذي ليس ثمة رحمة فيما يتعلق به، كما يروي مكسيم فيّوم. «كان الفيرساييون ينشئون، بقدر ما كانوا يتقدمون، من مكان إلى آخر، تلك المحاكم العسكرية المشؤومة التي كانت كل مهمتها القتل ـ فلم يكن للمحاكمة أي اعتبار[6]». ولا تتخلف لويز ميشيل في هذا الصدد، وهي تصف، في مذكراتها، دخول رجال فرساي إلى باريس كأيام كابوس: «كانوا يذبحون في سيارات الإسعاف. وكانت الرشاشات تفرغ رصاصاتها في الثكنات. كانوا يقتلون كما في الصيد. إنها مذبحة غير إنسانية. وكان الذين لم يقتلوا جيداً ويظلون واقفين أو يركضون ملتصقين بالجدران، يقتلون للترويح[7]».

وفي حين كانت المحاكم العسكرية تنعقد دون توقف (أكثر من عشرة آلاف محكوم بالنفي)، كانوا مستمرين في القتل من أجل القتل دون أي تبرير آخر وهذا ما يعبر عنه جيداً مؤرخ الكومونة، تاليس: «كان لا بد من الذبح ليبقوا مطمئنين طويلاً[8]». وهذا الثأر من باريس الثائرة احتفل به كما يجب، وجريدة المناقشات أعلنت فيما هي تذكر بهزائم نابوليون الثالث الحديثة، عن رضاها: «يا له من مجد! لقد انتقم جيشنا من كوارثه بانتصار لا يقدر بثمن!»، أو، أيضاً: «يعيش النظام، يعيش الجيش الذي هو سنده الوحيد[9]». لقد اختارت قيادة هذا الجيش قمعاً دون حدود: «أولئك الذين أطلقوا قوة الإرهاب العمياء على باريس حرصوا على أن تكون المجزرة أكبر ما في الإمكان[10]». ولم يكن التفنن في القتل غائباً عن المشاغل الأولى، وهو ما شهد عليه تقدم الجيش البطيء: «كان يراد أن يدوم ذلك من أجل القتل زمناً أطول[11]».

وفي 15 حزيران 1871، جرت إعدامات بالرصاص في غابة بولونيا: «لم يكفوا عن القتل إلا حين خافوا أن تسممهم الجثث[12]». وأعدم في كنيسة المادلين 300 من المتحدين، وأعدم، في ميدان البانتيون، ما يتراوح بين 700 و800 الخ...ورويت، بعد أسابيع كثيرة، حادثة السافواريين الصغار، منظفي مداخن باريس الذين أعدموا لأن أيديهم كانت سوداء فقد افترض أنها سوداء من البارود. ووجدت، أيضاً، هذه الأسطورة العنيدة عن النفطيات اللواتي أشعلن الحرائق في باريس: «منذ ذلك الحين، فتشت كل امرأة مشبوهة، والويل لتلك التي يكتشف معها جرذ كهف أو أعواد كبريت أو إذا ما كانت تحمل زجاجة: وأصبح زيت الزيتون وماء جافيل نفطاً. وكان الجمهور يطارد النفطية، بالصياح والاعتداء وتعدم كالنساء اللواتي اعتقلن وهن يحملن السلاح.

وهكذا قتلت مئات النساء[13]».

وسط هذا القمع المقرر ببرودة، كان للخوف من الغريب مكانة مختارة: «كانوا يعدمون الجمهوريين لأن الكومونة كانت جمهورية. وكانت كوزموبوليتية فذبحوا أجانب. وسببت شهرة دومبروفسكي[14] موت كثير من البولونيين... وكل الذين كانوا إيطاليين أو بولونيين أو هولنديين أو ألماناً أعدموا كما قال ضابط لعب دوراً فعالاً في القمع[15]».

والذين قرؤوا الصحافة البريطانية في ذلك العهد، مثل ب.ليساغراي[16]، استطاعوا أن يتبينوا تفاصيل نسيها الصحفيون الفرنسيون. هكذا، يتوجه الجنرال غاليفيه، القائد العام لفريق الإعدام، في 18 أيار، إلى مجموعة من رجال الكومونة الأسرى: فليخرج من الصفوف كل من له شعر أشيب. لقد رأيتم حزيران 1848، فأنتم أكثر ذنباً من الآخرين! وأمر بدحرجة الجثث إلى حفر التحصينات[17]. وبعد انتهاء المجزرة، أبرق أدولف تيير، رئيس السلطة التنفيذية إلى المحافظين بما يلي: «الأرض مغطاة بالجثث، وهذا المنظر البشع سيكون درساً[18]».

والحصيلة الختامية التي وضعها ليساغراي، في «تاريخ الكومونة»، هي من أدق الحسابات: 20 ألف باريسي قتلوا خلال المعركة، بمن فيهم نساء وأطفال، 3000 قتيل في المستودعات وجسور السفن وسجون كاليدونيا الجديدة والمنفى، 13.700 حكم بعقوبات سجن، 70 ألف امرأة وطفل وعجوز حرموا من سندهم الطبيعي. ووقعت، إثر الأسبوع الدامي، 400 ألف وشاية. ويلاحظ جاك روجري الذي استطاع أن يجرد أرشيفات قلعة فانسين، من جهته، أن أكثر من ثلثي 36.909 معتقلاً كومونياً كانوا عمالاً يدويين، ولكن هل يمكن فصلهم عن المستخدمين والخدم الذين واجهوا الفيرسايين؟[19].

ساد النظام في عهد كليمنصو!

بعد عشرين سنة من الكومونة، سوف يسيل دم العمال في فورمي (الشمال). ففي الأول من أيار 1891، أطلقت شرطة ودرك وجنود من لواء المشاة 145، جنباً إلى جنب، النار على الجمهور. فوقع عشرة قتلى، بينهم عدة أطفال، وجرحى كثيرون. وسوف تجري أيام الأول من أيار اللاحقة لزمن طويل، على الرغم من أنها كانت أقل دموية، تحت علامة القمع: هجمات عنيفة للدرك في المحافظات وللشرطة في باريس، كما في عام 1893. وتبرهن الاعتقالات والتسريحات الكثيرة التي تلت هذه الأيام على أن قوى الأمن وأرباب العمل كانوا متواطئين[20].

لقد نسب جورج كليمنصو، منذ أن أصبح وزيراً للداخلية، فوراً، إلى نفسه لقب «أول شرطي في فرنسا». وفي الأول من أيار 1906، أعلن حالة الطوارئ في باريس بعد أن ركز فيها حوالي خمسين ألف جندي منذ منتصف نيسان. وعند الفجر، كانت قد نفذت مئات الاعتقالات الوقائية. وكان الخيالة المدرعون يلاصقون رجال الشرطة بملابسهم المدنية في ميدان

الجمهورية. وسرعان ما أدت استفزازت رجال الشرطة والجنود عملها سريعاً، ونصبت متاريس في هذا الحي الشعبي. وكما لو أن قوى النظام لم تكن تنتظر سوى هذه الإشارة، فقد أخذ رجال الشرطة والجنود يضربون بصورة عشوائية مستهدفين المارة أيضاً وانتهى اليوم بثمانمائة اعتقال ثبت تجريم 173 منها. وازدحم الجرحى في المستشفيات بأعداد كبيرة. وقيل أنه وقع قتيلان أيضاً. «اتجه المحررون من شاتو دو، مساء، نحو المَخْرَج محنيي الظهور تحت ضربات رجال الشرطة الذين «شكلوا سياجاً»[21]».

وكان يكفي في تلك الأوقات التي سماها بعضهم «العصر الجميل» أن يخبر رئيس مشروع مفوض شرطة الحي بأن عماله مضربون أو يعارضون، ببساطة، سلطته حتى تصل زمرة من العمرات على الفور وترفع عصيها. وكان اعتراض العامل على رب عمله يعتبر، بالفعل، تهديداً للنظام العام. ويحتوي حساب كليمنصو، من بين حوادث دامية أخرى، على عمليات إطلاق نار كثيرة ضد العمال:

- في 19 حزيران 1907، أطلق الجيش النار على عمال زراعة الكرمة المتمردين في ناربون. ووقع خمسة قتلى وحوالي عشرين جريحاً.

- في 26 تموز 1907، وجد عمال النسيج المضربون في روان ليتاب، في الفوج، أنفسهم في مواجهة الجيش: ثلاثة قتلى وحوالي ثلاثين جريحاً.

- في 2 حزيران 1908، في درافيل (محافظة السين والواز)، رأى العمال المضربون الذين كانوا يقذفون بالحجارة الدرك الذين جاؤوا لإخراجهم اثنين من رفاقهم يسقطان قتيلين وعشرة آخرين مصابين بجروح بليغة.

- في 30 تموز 1908، أطلق الجيش، في فيلنوف - سان - جورج، زخات من الرصاص على مضربين ومارة، في حين هاجمهم خيالة بحراب مجردة: أربعة قتلى وجرحى عديدون.

والمفارقة هي أن دستور 1875 الجمهوري ومدرسة جول فيري العلمانية وقوانين الصحافة وحق الاجتماع وفصل الكنيسة عن الدولة لم تخفف شيئاً من شراسة المنتقمين في السلطة. ويكفي أن نذكر كيف أطلقت الحكومة الجمهورية شرطتها، بعد أن سحقت الفتنة الفاشية في 6 شباط 1934 أمام مجلس النواب في باريس، ضد العمال الذين كانوا يتظاهرون، في 9 شباط، دعماً للمؤسسات الديمقراطية: ستة قتلى أطلقت النار عليهم من مسافة قريبة(22).

من اللا المعقول إلى الذي لا يسمى

من المستحيل أن ندخل في باب الأرباح والخسائر الدور الذي لعبته الشرطة والدرك كحرس سجون ضد الجمهوريين الأسبان ومقاتلي الألوية الدولية، منذ شباط 1939، بعد انتصار فرانكو. كما لا ينبغي أن ننسى المصير المرصود لأعداء الفاشية واليهود الألمان الذين هربوا من

النازية والذين سيجمعون، في تشرين الأول 1939 وفي أيار 1940، في 110 معسكرات اعتقال تحت الحراسة الساهرة لخدام النظام أنفسهم الذين كانوا، كما في معسكر ميل، يشرحون للمعتقلين، لدى اندحار الجيوش الفرنسية، أنهم سيسلمون إلى النازيين بإشرافهم[23].

وسوف تلي، سريعاً، أبشع حلقة فيما يتعلق بقوى النظام الفرنسية: دورهم في ظل الاحتلال النازي، في منطقة الشمال وفي فرنسا فيشي، في المنطقة المسماة «حرة». فخلال أربع سنوات، بادر رجال شرطة ودرك وحرس سيار جمهوري، ورجال جمارك في بعض الظروف، إلى وضع أنفسهم، بصورة غير مشروطة، في خدمة الغستابو. فهؤلاء الذين بلغ عددهم حوالي 200 ألف رجل والمجندون، غالباً، في عهد الجبهة الشعبية، سوف ينطلقون، بصرف النظر عن المهمة المطلوب منهم أداؤها، ودون وازع من ضمير، إلى صيد اليهود والديغوليين والشيوعيين الخ... ولم يكن مهماً معرفة من يعطي أمر المهمة، فالأساس هو إنجاز المهمة بالحد الأعلى من الحمية. وعندما جاء التحرير، لم تطرح، أبداً، مسألة محاسبة هؤلاء الرجال أو المؤسسات على فعاليات إجرامية بين صيف 1940 وصيف 1944. والصحيح هو أن الجنرال ديغول العائد إلى فرنسا كان يفضل استخدام هؤلاء الرجال على استخدام القوى التي ولدتها المقاومة وحرب الأنصار. وكان الحساب متماسكاً: فقد كان ديغول رجل لندن يعرف أن ولاء هؤلاء الرجال له، كما بالنسبة للقضاة وإدارة المحافظات والوظيفة العامة العليا تماماً، سيزيد من حيث أنهم زلوا بصورة بشعة خلال السنوات الأربع الماضية[24].

وليس من غير المجدي أن نلاحظ أنه إذا كان حوالي 4000 شرطي قد «أبعدوا» مؤقتاً عام 1945 ـ على اعتبار أن هؤلاء كانوا أكثر تعاوناً مع العدو من الآخرين ـ ، فقد أعادهم مدير الشرطة بايلو إلى الخدمة في بداية الخمسينات. وبما أن هؤلاء الرجال قد خسروا بضع سنوات، فقد حسب لهم استدراك وفير للأجر، في حين سرعان ما وضعتهم ترقيات سريعة ـ أسرع من ترقيات زملائهم ـ في الدوائر القيادية العليا للبوليس الباريسي.

البوليس الجمهوري؟ أمنية ورعة!

لم تفلت الجمهورية الرابعة الناجمة عن المقاومة من الإغراء القمعي على الرغم من أن ذلك كان على نطاق مختلف تماماً. فمنذ 1945، تشكلت سرايا الأمن الجمهورية هذه التي سوف تشتهر بصورة مشؤومة جداً. وهذه السرايا المفصلة بمزيج عجيب من بين هذا الحرس السيار الجمهوري الذي خدم الغستابو وفيشي ومقاتلين من قوات فرنسا الحرة والأنصار القادمين من قتال العصابات أو من المقاومين في المدينة، هذه السرايا كانت المثال الكامل لهذه الذاكرة القصيرة التي كانت تميز فرنسا العميقة بقدر ما كانت تميز السلطات الجديدة. فمنذ نهاية 1947، أي بعد ثلاث سنوات على تحرير فرنسا من النير النازي ومن نظام فيشي، لن تتردد سرايا الأمن

الجمهورية، جنود النظام الجدد، في إطلاق النار على عمال مضربين. وسوف يقع ثلاثة قتلى في فالانس وقتيل في مرسيليا، وكذلك جرحى عديدون.

وأمام أول موجة إضرابات بعد التحرير، عملت الحكومة التي كانت ما تزال مؤلفة من سياسيين جاؤوا من المقاومة على إقرار قانون في الجمعية الوطنية سمي قانون «الدفاع الجمهوري». وهو ينص على أن توضع تحت تصرف وزير الداخلية جول موك قوة مؤلفة من ثمانين ألف رجل مكلفين بفرض «احترام حرية العمل[26]». وفي الوقت نفسه، صوتت جمعية برلمانية مؤلفة، هي أيضاً، من أغلبية من قدامى المقاومين، على نصوص كانت تظهر، فيها، إرادة وضع حق الإضراب (المعترف به في دستور 1946) والحق النقابي والحريات الفردية وحرية الصحافة موضع بحث. (فقد كانت النزاعات الطبقية تستعيد قوتها، وكان البوليس هو الحكم في مثل هذه الظروف).

وفي تشرين الأول 1948، أطلق عمال المناجم حركة إضراب هامة سرعان ما امتدت من حوض الشمال بادوكاليه إلى حوضي اللوار والجنوب الشرقي. وعلى الفور، أرسلت السلطة الجمهورية الجيش والدرك السيار والشرطة بأعداد كبيرة إلى ساحات عمل المناجم ومساكن العمال. وبلغ المجموع عدة ألوف من الرجال أُطلقوا ضد عمال المناجم هؤلاء الذين اعتبروا، قبل ذلك بسنتين، أبطال عمل. وكان هذا الجيش الحقيقي الذي أطلق ضد «الوجوه السود» مجهزاً بمدرعات هجومية وسيارات مجهزة برشاشات ودبابات صغيرة وسيارات لاسلكي وطائرات نقل واستطلاع. وكانت تلك هي الحرب. وكان على رأس هذه القوة جول موك يعاونه الفتى ريمون مارسلان[27].

ونتيجة للمعارك المنظمة التي ما لبثت أن وقعت، سقط ثلاثة قتلى والعديد من الجرحى وألوف الاعتقالات. وأمام هذا القمع الشرس، قال القائد النقابي الأمريكي لعمال المناجم، جون لويس: «تفضل الحكومة الفرنسية إرسال رصاصات أمريكية إلى أجسادهم (أجساد عمال المناجم) على وضع خبز في معِدهم المنكمشة[28]». وفي 12 تشرين الثاني، اعتقل أكثر من ألف عامل منجم لاعتدائهم على حرية العمل وحكم على ثلاثمائة منهم بعقوبات سجن. وسوف يسرح 1800 عامل في حوض الشمال - بادوكاليه المنجمي وحده.

كانت ذكرى سنوات الاحتلال الرهيبة ما تزال ماثلة، ولكن لم يكن ممكناً للحوار الاجتماعي أن يتم إلا في ظل عصي سرايا الأمن وأسلحتها. من المؤكد أنه ليس ممكناً أن يقارن هذا القمع بذاك الذي عرفه رجال 1848 والكومونيون. ومع ذلك، فكما جرى في حزيران 1848 ونوعاً ما في أيار 1871، كانت أغلبية قوى النظام خارجة من صفوف الطبقات الكادحة وكان بعضهم، فوق ذلك، مقاتلين في المقاومة...

لقد كان مضربو 1947 و1948، حيال البلد العميق الغور، وحيدين حقاً. فقد كان النظام

مُحصناً، إذن، ضد الكثير من الهزات. فسكان هذا البلد الذين تحرروا من ثقل الاحتلال النازي عادوا إلى سلوكهم اللامبالي المألوف، بل الأناني. فمن الذي تجرأ على الصراخ غضباً، بعد 8 أيار 1945، عندما ضربت البحرية الفرنسية مدينة صطيف ويضع مدن من الشرق الجزائري، عندما كان الجيش والبوليس، مصحوباً بالمستعمرين، يرمون بالرصاص المناضلين الجزائريين في الشوارع؟ من الذي كان يريد أن يعرف بسقوط عشرات الألوف من القتلى الجزائريين على أرض كانت ما تزال تعد فرنسية، في حين كان المواطنون الطيبون يفرحون، في اليوم نفسه، بهزيمة ألمانيا النازية وسيتابعون بعد ذلك ضرب الهند الصينية تحدوهم الرغبة بإفهام الفيتناميين أن الحريات الديمقراطية لم تكن ـ أحياناً ـ إلا لفرنسيي فرنسا، ثم قمعاً رهيباً في مدغشقر عام 1947.

لم يكن البوليس، بعد أن فتح النار على عمال فرنسيين عامي 1947 و1948، يحس بأية صعوبة في إطلاق النار على عمال جزائريين اقترفوا وقاحة الانضمام إلى عرض 14 تموز 1953 وسط الباريسيين: «ليست هذه، بالتأكيد، المرة الأولى التي قتل، فيها، جزائريون في مظاهرات، ولكن ذلك لم يحدث، قط، بهذه الصراحة، في قلب باريس[29]». وبسرعة، وبما أن زوبعة الحروب الاستعمارية لم تعد تصدم شعباً لم يكن يفكر إلا برخائه الخاص، أمكن أن يشار إلى الصراع الجزائري، منذ خريف 1954، بحياء، باسم عمليه الحفاظ على الأمن مع مئات الألوف من القتلى، مفتتحة انهيار الجمهورية الرابعة التي ولدت من النضال ضد نظام فيشي والمحتل النازي.

الجمهورية الخامسة، مجتمع بوليسي

منذ 13 أيار 1953، بدا واضحاً أن البوليس كان في تواصل روحي مع مدبري حركة مدينة الجزائر الذين سيأتون بديغول إلى الحكم. ولم يعد جول موك الذي أصبح، من جديد، وزيراً للداخلية معبود رجال الشرطة الذين كانت عيونهم مثبتة على أحداث الجزائر: «البوليس؟ انه يعرف، منذ 13 أيار، أن جول موك لا يعتمد عليه. لقد رأى، هذا المساء، وهو خارج من قصر البوربون، المفتشين ورجال الشرطة يسيرون في عرض صاخب يهتف ضد النواب. فقد انضم رجال شرطة باريس العشرين ألفاً إلى حركة المفوض ديد من أجل نظام سلطوي[31]».

وبسرعة، بعد عودة ديغول إلى «الشؤون»، لم يكن محموداً أن يذكر المرء حقوق الإنسان، خاصة حقوق الجزائريين. ومنذ 1960، قمعت أولى المظاهرات الكبرى من أجل استقلال الجزائر بوحشية. وزاد في سهولة ذلك أن مئات الألوف من الشباب الفرنسيين أصبحوا، منذ ذلك الحين، يؤدون خدمتهم العسكرية في الأوراس حيث يعلمهم ضباطهم «تحطيم جذوع التين هذه» غير المتحسسة للحضارة.

ومن أجل قمع عزيمة جزائريي فرنسا بصورة أفضل، قرر مدير البوليس بابون فرض منع تجول ظالم، منذ 5 تشرين الأول 1961، إنه يعاقب شعباً كان قد أصبح هشاً من قبل. وكان هذا استفزازاً مدروساً جيداً. وبالفعل كان أكثر من 450 جزائرياً قد قتلوا بين الأول من كانون الثاني و31 آب 1961، أي أنهم اغتيلوا، في الواقع، بكل برودة. وضمن هذا المناخ، لم يكن ممكناً لتطبيق منع التجول إلا أن يثير رداً. ففي 17 تشرين الأول 1961، دعا فرع جبهة التحرير الوطنية الجزائرية الجزائريين إلى مظاهرة سلمية في باريس. وخلال هذه السهرة، اندفع البوليس بوحشية إجرامية في وجه عشرات الألوف من الجزائريين الذين ارتدوا ثياب أيام العطلة وجاؤوا ليحتجوا «بوقار» على قرار أثيم. وقد اعتقل اثنا عشر ألف شخص كدسوا في حديقة بوابة فرساي الرياضية وضمن أسوار قصر المعارض ومركز فرز فانسين، بل وفي باحة مديرية الشرطة حيث كان يمارس القتل تحت بصر مدير البوليس بابون. ودارت عمليات بحث في شوارع باريس وألقي، من فوق الجسور، بعشرات الجزائريين إلى السين في برد الليل الجليدي[32]. وهذه المجزرة التي أنكر وقوعها مدير البوليس بابون ووزير الداخلية روجيه فراي جلية للعيان.

وقام جهاز تفتيش البوليس بالتحقيق ولَمّح، خفية، إلى أنه يمكن أن يكون قد وقع 140 قتيلاً. بينما أحصى فرع فرنسا لجبهة التحرير الوطنية أكثر من 250 قتيلاً وحوالي 400 مفقود. ولم يعرف الشعب الباريسي بهذا القمع لأن عدداً من وسائل الإعلام كان، على الأقل، متحفظاً. وكان الشهود الذين تجرؤوا على ذكر الحادث نادرين. ولحسن الحظ أن مصوراً شجاعاً، إيلي كاغان، جاب باريس خلال هذه الليلة الجهنمية مقدماً، فيما بعد، وثائق دامغة لن تستعملها الصحافة باستثناء جرائد ليبيراسيون والأومانيتيه وفرانس أوبزرفاتوار وتيموانياج كريتيان[33]. وفعل النسيان الباقي، ولن يذكر الرأي العام سوى موت ثمانية مناضلين شيوعيين ماتوا مقتولين في مظاهرة 8 شباط 1962 عند مترو شارون وكلهم فرنسيون حقاً.

وقد طور المجتمع البوليسي، أي الجمهورية الخامسة، بصورة طبيعية، هيئات بوليسية عاشر فيها اللصوص رجال الشبكات الديغولية. وسوف نرى، في قضية بن بركة المشؤومة، عام 1965، عملاء المخابرات النشيطين يعملون متعاونين مع رجال الأوساط الإجرامية كما لو أن الأمر كان يدور حول عادة قديمة[34]. ونجد، في ظل هؤلاء اللصوص، أعضاء قدامى في «الحجرة» (غستابو فرنسي كان يوجد، فيه، بعض رجال الشرطة في صحبة مجرمين) وكان المدير بابون نفسه، كآخرين، «يغطي» هذه العملية البغيضة.

إن حزيران وتموز 1968 هما، حقاً، اللذان سيعرض، خلالهما، البوليس والدرك الفرنسيان مدى مواهبهما. فمنذ 3 أيار 1968، بعد دخول سرايا الأمن الجمهورية السوربون، اندفعت قوات النظام إلى مهاجمة الطلاب كما لو كانوا أعداء حقيقيين. وخلال ستة أسابيع، ومع مضي المظاهرات، ضرب ألوف الباريسيين ـ ووقع الشيء ذاته في عدد من مدن المحافظات ـ، دون

رحمة، بالعصي وهوجموا بالغاز. ومن الذي يستطيع معرفة عدد الذين عانوا، منهم، من الآثار بحيث لم يستعيدوا عافيتهم أبداً. لقد كان البوليس يضرب في الشوارع وينهال بالعصي على الفتيان والبنات الذين يقعون أرضاً، ثم يضربون ويعذبون، أحياناً، في مراكز البوليس. لقد كانت تلك حرباً[35].

وبين حزيران 1968 وآذار 1974، وتحت إدارة ريمون مارسولان العليا، كانت فرنسا في حالة طوارئ شبه دائمة. وخلال هذه الفترة، كان مركز السلطة الحقيقي موجوداً في وزارة الداخلية. وكل ما كان يشكل القوى الحية لفرنسا حقوق الإنسان كان مشبوهاً ويقمع، بالضرورة، بالقدر الأكبر من الصرامة. فلم يعد في الإمكان الكتابة والتعبير عن النفس علناً والنشر وإخراج أفلام وتحقيق قطع مسرحية وحتى الرسم، أحياناً، إلا بإشراف ريمون مارسولان الساهر. وكانت الشرطة التي وضعت العدالة في خدمتها، تنتبه إلى أدنى حفيف في الثانويات، كما في الجامعة[36].

إن فرنسا، المجتمع البوليسي، مهددة جداً بالانحراف. فالدولة البوليسية ترقبنا حتى عندما يتغير معسكر الأغلبية. وفرنسا هي إحدى الديمقراطيات التي تملك أكبر عدد من قوى النظام. فتحت تصرفنا:

– أكثر من 20 ألف شرطي (وزارة الداخلية) بينهم 18 ألفاً من سرايا الأمن الجمهورية.

– 95 ألف دركي منهم حوالي 15 ألف دركي سيار (وزارة الجيوش).

– 20 ألف جمركي (وزارة المالية) يتصرفون، عند اللزوم، كسرايا الأمن الجمهورية أو الدرك السيار.

ويجب أن نضيف إلى قوى النظام الكلاسيكية هذه حوالي 22 ألف شرطي بلدي. وفي المدن الكبيرة، كباريس، فإن مراقبي النقليات العامة القمعيين جداً يتلقون المساعدة من رجال مجموعة حماية الشبكة وأمنها المزودين بالعصي والغازات المسيلة للدموع. ولا ينبغي أن ننسى، أيضاً، شركات الحراسة الخاصة المتصلة، غالباً، بالبوليس وحراس البنايات والمرشدين العديدين، المأجورين أو المتطوعين الذين لا يمكن تقدير عددهم. وبعد بضع سنوات، ومع زوال التجنيد، سوف يكون للسلطة جيش محترف يبلغ تعداده 250 ألف رجل مستعد لتنفيذ كل مهمات القمع. وعند ذلك، ومرة أخرى، ليست فرنسا دولة بوليسية، ليست كذلك بعد، ولكن مجتمعنا أكثر حساسية للأيديولوجيا الأمنية منه للاعتداءات العديدة على حقوق الإنسان.

ودون أن تساورنا الأوهام حول قدرات البوليس القمعية، علينا أن نتبين، قبل كل شيء، المفارقات في موضوع تعيين موظفي البوليس وتأهيلهم. وكذلك، فإن معايير الانتقاء المعمول بها هي، كذلك، موضع نظر. وبعد، فمن المؤكد أن المرء يختار، منذ حوالي خمسة عشر سنة، أن يقمع معاصريه من أجل أن لا يقع في البطالة. وحتى حوالي 1950، كان تأهيل رجال الشرطة يدوم أقل من شهر، وكان مستوى التعيين يقع في مستوى الشهادة الابتدائية. ولم يكن البوليس

أخشن مما ينبغي خارج مهماته القمعية. أما في أيامنا، فإن مدرسة البوليس تدوم أكثر من سنة، ورجال الشرطة الجدد، وكلهم في مستوى الشهادة الثانوية، أو الشهادة الثانوية أو سنتين جامعيتين، لم يكونوا، قط، على هذا القدر من التمييز العنصري والجنسي ومن العنف. فقد تحول الشرطي إلى مقتص، وهذه ليست وظيفته، ولكن العدالة أم طيبة مع رجال الشرطة المنحرفين...

موريس راجفو

موريس راجفو : مؤلف 22 كتاباً مكرسة، بصورة أساسية، للأنظمة القمعية. أحدث كتبه، أيار 1968، تحت البلاط، القمع (1998) وكتاب جملة وتفصيلاً، لوبين في الحياة اليومية (1998). وهو يرأس مرصد الحريات العامة الذي يصدر نشرة شهرية ماذا يفعل البوليس؟

هوامش

1- في دفاتر برودون، استشهد به إدوار دوليان في كتابه تاريخ الحركة العمالية (1967)، الجزء الأول، ص 241.
2- كارل ماركس: صراع الطبقات في فرنسا، 1946، ص 89.
3- الرجوع، حول ثورة حزيران 1848، بشكل خاص، إلى كتاب موريس أغلولون. رجال 1848، 1992.
4- ذكره رونيه أرنو في 2 كانون الأول: التاريخ بالصور، 1967، ص 22 و26.
5- مكسيم فويوم. الأسبوع الدامي، 1964، ص 249.
6- المرجع السابق.
7- لويز ميشيل: الكومونة، 1970، الجزء الثاني، ص 58.
8- تاليس: كومونة 1871، 1971، ص 120.
9- ذكره جان بيير أزيما وميشيل وينوك في: رجال الكومونة، 1964، ص 165.
10- تاليس: كومونة 1871، ص 130.
11- المرجع السابق، ص 142.
12- المرجع السابق.
13- المرجع السابق، ص 145.
14- أحد القادة العسكريين للكومونة، مثل الأخوين سيبرياني الإيطاليين أو البولوني فوبلونسكي.
15- تاليس، كومونة 1871، ص 145.
16- مؤلف تاريخ كومونة باريس، 1967.
17- إدوار دوليان، تاريخ الحركة العمالية، الجزء الأول، ص 386.
18- المرجع السابق.
19- جاك روجري: باريس مدينة حرة، 1971، ص 259 ـ 261.

20- الرجوع إلى موريس دومانجيه: تاريخ الأول من أيار، 1953، ص136 ـ 154.

21- المرجع السابق، ص 221.

22- الرجوع، حول هذه السهرة، إلى صفحات التقرير المنشور في الأومانيتيه في شباط 1934.

23- حول الحلقات غير المجيدة للدرك الفرنسي، يرجع، بصورة أساسية، إلى حثالة الأرض لأرثر كوستلر، 1947، والمعسكرات في بروفانس، مؤلف جماعي، 1984، والشيطان في فرنسا لليون فوشتفانجيه، 1985، ومناطق الظل، مؤلف جماعي، 1990 ومنفيون في فرنسا، مؤلف جماعي 1982 ومنفيو هتلر، مؤلف جماعي، 1982 ومعسكر غور لكلود لاهاري، 1985 والعيش في غور، لجنة شرام وبربارة فورماير، 1979.

24- الرجوع إلى بوليس فيشي لموريس راجسفو، 1995.

25- أوغست لوكور: مقاتل الأنصار، 1963.

26- المرجع السابق، ص 234.

27- المرجع السابق، ص 238.

28- المرجع السابق، ص 238 و239.

29- كلود أنجيلي وبول جيبه: البوليس في السياسة، 1967.

30- جان ديد، مفوض شرطة مسرح عام 1954 ثم انضم إلى الحركة البوجادية، مسؤول سابق عن دائرة اليهود في مديرية شرطة باريس بين 1942 و1944.

31- سيرج وميري برومبيرجيه: مؤامرات 13 أيار الثلاث عشر، 1959، ص 82.

32- العودة إلى الشهادات التي ذكرها جان لوك إينودي في معركة باريس، 1991.

33- جمعت الصور التي أخذها إيلي كاغان في ذلك المساء في منشورات آن ـ ماري ميتابيه وكذلك في صمت النهر لآن تريستان، باسم الذاكرة، 1991.

34- الرجوع، حول قضية بن بركة، إلى كتاب دانيال غيران، بن بركة وقتلته، 1981.

35- الرجوع إلى البوليس خارج القانون، لموريس راجسفو، 1996.

36- الرجوع إلى أيار 1968، لموريس راجسفو، 1998.

الحرب الكبرى:

11.500 قتيل و113.000 جريح يومياً خلال ثلاث سنوات ونصف السنة

«إنه تانغو العسكريين الفرحين
المنتصرين المرحين من كل مكان ومن غيره.
إنه تانغو هواة الحرب العتيدين.
إنه تانغو كل حفاري القبور»

بوريس فيان

«ما أود خوضه، سيدي العقيد، هو حرب 14 ـ 18»

جورج براسنز ـ سلمونا وارحلوا»

مجهول

كوموناتان فرنسيتان تفردتا: الأولى هي الوحيدة التي لم تشيد، في ميدان كبير، نصباً لقتلى حرب 1914 ـ 1918 لأن مجنديها الخمسة عشر عادوا، جميعهم، أحياء من الجبهة، والأخرى، جينيتو في منطقة الكروز، وهي تملك نصباً للقتلى لم يدشن، قط، رسمياً لأنه، في الواقع، يمثل تلميذاً يشير، بإصبعه، إلى عبارة «ملعونة هي الحرب!»، وكل الكومونات الأخرى تملك أنصاباً للموتى أكثر كشفاً من جفاف الأرقام عن سعة المذبحة. وفي هذا الخصوص، تحمل اللوحة المكرسة لقتلى حرب 1914 ـ 1918، في باحة عمدية بوزون عبارة «الحرب ضد الحرب والكراهية ضد الكراهية». فلم تفلت، إذن، سوى كومونة واحدة من المجزرة الهائلة التي خلفت وراءها من بين 7 و8 مليوناً من المجندين خلال أربع سنوات، أي ما يقرب من ثلث سكان فرنسا العاملين، في ميادين المعركة مليوناً وأربعمائة ألف قتيل وأعادت أكثر من مليون معاق إلى بيوتهم.

نفوذ اللوبي العسكري ـ الصناعي، كارتل البارود الدولي

اعتباراً من 1904، برزت المنازعات واحتدمت العواطف الوطنية وتضاعفت الأزمات وتفاقمت، سواء أكان ذلك بصدد مراكش أم بصدد البلقان، حتى 1914 حين أطلق اعتداء ساراييفو الكارثة المرهوبة، الحرب الأوروبية.

وقد طرأ تعديل في الوضع العام وفي توازن القوى في أوروبا، لا بسبب الاتفاق

الفرنسي ـ الإنكليزي وحده، بل، أيضاً، بسبب هزائم روسيا في الشرق الأقصى في تلك الفترة (1904 ـ 1905). وحاول غليوم ومستشاره بولوف الإفادة من ضعف روسيا لِيَنقضا الاتفاق الودي.

مسألة مراكش تثير نزاعاً فرنسياً ـ ألمانياً عنيفاً (1905 ـ 1906)

على الرغم من نمو القوة الألمانية المستمر، كان غليوم الثاني، كبسمارك، مسكوناً بالخوف من التطويق. وبدا له اتفاق فرنسا وإنكلترا الذي ازدوج بتحالف مع روسيا واتفاقيات مع إيطاليا وأسبانيا مهدداً لمشاريع التوسع الألماني. فشرع، مدفوعاً من مستشاريه، بولوف وهولشتاين، في هجوم ديبلوماسي كبير يستهدف فرنسا وروسيا معاً.

وقد مارس على فرنسا عملاً شرساً ذا لون قتالي مطلقاً ما يشبه الفيتو على سياستها المراكشية. وأحدث خطاب القيصر في طنجة، ثم استقالة ديلكاسيه، في فرنسا، تأثير فاشودا جديد، تأثير شعور بمهانة وطنية. وبالمقابل، كان غليوم الثاني يغدق الأقوال الودية على القيصر الروسي الذي كان يحس بمرارة الهزيمة والثورة. وهكذا جره إلى مقابلة بيوركو حيث وقع ميثاق تحالف سري ألماني ـ روسي كان مقدمة لرابطة أوروبية كبيرة على رأسها ألمانيا.

لم تنتج هذه السياسة النتائج المرجوة. فقد بقي تحالف بيوركو غير المتوافق مع الحلف الفرنسي نصاً ميتاً. كما أن مؤتمر الجزيرة (1906) الذي انعقد بناء على طلب ألمانيا لتسوية القضية المراكشية رفض معظم الاقتراحات الألمانية وعهد إلى فرنسا وأسبانيا بشرطة المرافئ المراكشية. وبدلاً من أن يتحطم الاتفاق الودي، فقد ازداد قوة. والأكثر من ذلك هو أنه تحول إلى اتفاق ثلاثي بعد أن سوت إنكلترا وروسيا، باتفاق 1907، كل خلافاتهما الآسيوية. وفي ألمانيا، كبر هاجس الحصار. وأصبح الجو الأوروبي عاصفاً. ولم ينجح مؤتمر ثان للصلح في إيقاف السباق إلى التسلح البري والبحري.

تفاقم النزاع النمساوي ـ الروسي في البلقان (1908 ـ 1909)

كانت القضايا السياسية والقومية المطروحة في البلقان أو في أوروبا الوسطى، أيضاً، إحدى الخلافات الاستعمارية لأنها كانت تهدد وجود الإمبراطورية التركية والنمسا ـ المجر نفسها، وبالتالي، التوازن الأوروبي.

أخطر هذه القضايا قضية مقدونيا التي كانت ولاية ما تزال تركية ولكن سكانها خليط، وكانت تقع فيها بلغاريا واليونان وصربيا ثم قضية البوسنة، وكانت مقاطعة يحكمها النمساويون، ولكن سكانها صرب وبدأت المشاعر القومية تنتشر فيها وقضية المضيقين ـ

البوسفور والدردنيل - اللذين كانت روسيا المحبوسة في البحر الأسود تريد فتحهما لأسطولها الحربي. وقد عادت السياسة الروسية، بعد ضروب فشلها في الشرق الأقصى، إلى أهدافها في البلقان.

في عام 1908، اندلعت أزمة بلقانية أثارتها الثورة التركية. فقد استولى حزب تركيا الفتاة الوطني على السلطة وأرغم عبد الحميد على قبول دستور (حاول السلطان استعادة السلطة فخلع بعد سنة). ولإنهاء الحركات اليوغسلافية، قررت النمسا التي كان يقودها وزير جريء، هو دارنتال، ضم البوسنة والهرسك. وأفادت بلغاريا، أيضاً، من الأزمة لتعلن استقلالها. أما بالنسبة لإيسفولسكي، فإنه لم يستطع، على الرغم من جهوده، أن يحصل من الدول على فتح المضيقين.

لقد ولد ضم البوسنة - وهو خرق للوضع الذي أقيم في برلين عام 1878 - أزمة أوروبية. وكادت الحرب تندلع بين النمسا وصربيا التي كانت مطامحها القومية تستهدف المقاطعتين المضمومتين.ودعمت روسيا المستاءة من فشلها الصرب إلى أن أرغمها التدخل الألماني المهدد، كما أرغم صربيا، على الانصياع والاعتراف بالأمر الواقع (1909). هكذا لم يكن يبدو أن شيئاً ما كان قادراً على مقاومة القوة الألمانية.

فرنسا تتخلى عن قسم من الكونغو للاحتفاظ بمراكش

في مراكش، وبعد حوادث جديدة (بصدد ألمان هاربين من الفرقة الأجنبية)، عقدت ألمانيا مع فرنسا اتفاقاً اقتصادياً (1909). ولكن هذا الاتفاق عمل بصورة سيئة. فعندما دخلت القوات الفرنسية مدينة فاس (1911) لتفك الحصار على السلطان وعن الأوروبيين الذين حاصرهم بعض الثوار، أعلنت ألمانيا أن اتفاق الجزيرة قد انتهك، وللحصول على تعويضات، أرسلت سفينة حربية إلى أغادير (ساحل مراكش الجنوبي).

اصطدمت ألمانيا، هذه المرة، بمقاومات عنيفة. فقد وضعت إنكلترا، بدورها، الفيتو على كل وجود لألمانيا في مراكش. ولكن الحكومة الفرنسية (كايو) كانت من أنصار حل سلمي: وأدت المفاوضات الفرنسية - الألمانية، على الرغم من تقطعها بأصوات حربية، إلى اتفاق: فمقابل حرية العمل في مراكش، تخلت فرنسا لألمانيا عن قسم من الكونغو الفرنسي (1911).

وبدلاً من أن ينتج هذا الاتفاق تهدئة، فإنه لم يزد العواطف والنزاع الفرنسي - الألماني إلا احتداماً. فقد زادت ألمانيا من تسلحها لترهب خصومها. ولم يعودوا، في فرنسا، بعد هذا العدد من الإنذارات، يريدون معاناة ترهيب: وزاد الوزير بوانكاريه، وكان نصيراً لسياسة الحزم، من قوة العلاقات مع إنكلترا وروسيا باتفاقيات جديدة (1912).

الأزمة تمتد من مراكش إلى طرابلس الغرب ثم إلى البلقان (1911 ـ 1913)

بين 1911 و1914، تعاقبت الأزمات، وسارت أوروبا، بصورة عمياء، نحو الكارثة كما كانت قد علقت في دوامة قاتلة.

وفي موازاة الاحتلال الفرنسي ـ الأسباني لمراكش حدث احتلال إيطاليا لطرابلس الغرب (1911). ولكن حملة طرابلس ولدت حرباً إيطالية ـ تركية (1911 ـ 1912) احتل الإيطاليون، خلالها، رودوس وجزر الدوديكانيز.

وولدت الحرب الإيطالية ـ التركية، بدورها، حرباً في البلقان. فقد تشكلت جامعة بلقانية مؤلفة من صربيا وبلغاريا واليونان والجبل الأسود، برعاية روسيا. وهاجم التكتل تركيا التي نالها الضعف وهزمها في كل مكان. ولم يتوقف البلغار إلا على مسافة 30 كيلومتراً من إستانبول، أمام خطوط شنق قلعة (1912).

وأحيا انهيار تركيا، أخيراً، كل الخصومات الأوروبية والبلقانية. فلم تكن النمسا، سيدة البوسنة، ترغب، بأي ثمن، بصربيا كبرى ستجتذب رعاياها الصرب حتماً. ولإبعاد صربيا عن البحر الأدرياتيكي، خلقت إمارة ألبانيا. ومن جهة أخرى، أدى تقسيم مقدونيا إلى حرب بلقانية ثانية (1913): فقد حاول البلغار، بهجوم مباغت، سحق الصرب. وقد فشلوا في ذلك وهزموا، هم أنفسهم، على يد تكتل صربيا ـ اليونان ـ رومانيا. وأعطت معاهدة بوخارست سيليستريا لرومانيا وتسالونيكي لليونان وموناستير وقسماً كبيراً من مقدونيا للصرب. ولم يبق للأتراك في أوروبا سوى استانبول وأدرنة.

لم تكن هذه التهدئة قابلة للدوام. فلم يكن هناك أي اتفاق ممكن بين السياسة النمساوية والمطالب القومية الصربية. ولم تكف علاقات روسيا مع النمسا وألمانيا عن التدهور. وكانت كل الدول القلقة تكثف تسلحها (قوانين 1913 العسكرية في ألمانيا وفرنسا). حتى وصل الأمر إلى نقطة كانت، معها، كل واحدة من المجموعتين المتنازعتين الواثقتين من قواهما، مصممة على عدم التراجع أمام الأخرى.

بعد اعتداء سارايفو، الحرب النمساوية ـ الصربية تجر التدخل الروسي والحرب العامة

في 28 حزيران 1914، وفي مدينة ساراييفو، قتل الأرشيدوق وريث عرش النمسا وزوجته. وكان القاتل بوسنياً ولكن المؤامرة دبرت في بلغراد. (علم، فيما بعد، أنه كان على رأس المؤامرة ضابط من رئاسة الأركان الصربية، الكولونيل ديمتريفتش، رئيس جمعية سرية قوية تدعى: اليد

السوداء).

كانت النمسا فارغة الصبر، منذ أمد طويل، لمهاجمة صربيا تمنعها من ذلك ألمانيا. وفي هذه المرة، حصلت على المساندة. ففي محادثات سرية في بوتسدام، (5 ـ 6 تموز) وفي مجلس في فيينا (7 تموز)، جرى تقدير خطر الحرب وتقبله. والصحيح هو أن غليوم الثاني كان يقدر أن الحرب ضعيفة الاحتمال (لن يساعد القيصر قتلة الملوك) وكان يتوقع حياد إنكلترا التي كان على أهبة أن يعقد اتفاقاً عاماً معها.

وفجأة، في 23 تموز، قدمت النمسا إلى صربيا إنذاراً كانت مطالبه، قصداً، غير مقبولة. وعلى الرغم من جواب مساير جداً ودعوة إلى التحكيم، قطعت العلاقات بين النمسا وصربيا في 25 تموز وأعلنت الحرب على صربيا في يوم 28 منه.

ولكن تحديد رقعة النزاع الذي كانت تريده ألمانيا بدا، من قبل، مستحيلاً. فروسيا المصممة على عدم ترك صربيا تسحق بدأت استعداداتها العسكرية. وعبثاً ضاعفت الحكومة الإنكليزية، المسالمة جداً، عروض التوسط. فقد رفضتها ألمانيا أولاً ولم تؤيدها، بعد ذلك، إلا عندما بدأ الحياد الإنكليزي يبدو لها مشكوكاً فيه (29 ـ 30 تموز). ولكن ذلك جاء بعد فوات الأوان. فقد كان التشدد النمساوي يلعب لعبة هيئات الأركان المتلهفة إلى التصرف. وأعلنت روسيا، في 29 تموز، التعبئة الجزئية وفي 30 تموز التعبئة العامة. وردت ألمانيا، في 31 تموز، بإنذار مزدوج إلى إنكلترا وفرنسا تلاه، في الأول من آب، إعلان حرب على روسيا ثم، في 3 آب، إعلان حرب على فرنسا.

وما كاد النزاع يبدأ حتى تفكك التحالف الثلاثي، في حين تأكد الاتفاق الثلاثي. فقد تذرعت إيطاليا بالطابع الدفاعي الصرف للتحالف الثلاثي لتبقى على الحياد. ولم تلتزم الحكومة الإنكليزية التي كانت منقسمة جداً ومترددة، أولاً، سوى بالدفاع عن سواحل المانش الفرنسية (2 آب). وجعلها انتهاك القوات الألمانية لحياد بلجيكا تقرر قطع العلاقات مع ألمانيا والانخراط الكامل. «لا لشيء إلا من أجل قطعة ورق» كما هتف المستشار الألماني بيتمان ـ هولفيغ (ملمحاً إلى المعاهدات التي كانت تضمن حياد بلجيكا).

وبصورة موازية للمناورات الكبيرة السياسية ـ العسكرية، لم يفت الصناعة الكبرى الأوروبية أن تنظم نفسها لتجعل الحكومات والشعوب تتحمل وزن توسعها. وهنا، لم تعد القومية والوطنية رائجتين، والصندوق، وحده، هو الشيء الهام. وهكذا نظمت أممية حقيقية مدت تفرعاتها إلى كل البلدان المحاربة المقبلة.

ويكفينا مثالان:

المنظمة الدولية لصانعي البارود والمتفجرات والذخائر

ـ تروست نوبل (بريطانيا)

فروعها:

إنكلترا 7

ألمانيا 5

اليابان 1

- راين - سيغنر (ألمانيا) 3 مصانع.
- مصنع بارود كولون - هوتفايلر (ألمانيا)
- مصانع المانية متنوعة للسلاح والذخائر.
- الشركة العامة للديناميت (فرنسا)
- الشركة العامة لصنع الديناميت (فرنسا)
- الشركة الفرنسية - الروسية للديناميت (فرنسا)

صناعة الفولاذ

- شركة هارفي ستيل المتحدة (شركة للفولاذ متعددة القوميات)
- فيكرز وأرمسترونغ (بريطانيا)
- كروب وشتوم (ألمانيا)
- شنايدر - لوكروزو (فرنسا)
- إسهامات عن طريق كروب وشنايدر
- سكودا وبيلسن (النمسا)
- بوتيلوف (روسيا) (مكمل لفوس)

اتفاقات تجارية للحد من المنافسة

لوكروزو - كروب

أرمسترونغ - كروب

وهي، بالطبع، ذات صلات مع صانعي الأسلحة، خاصة:

مصانع السلاح والذخائر الألمانية في برلين

مصنع السلاح

ورشات دولينغن

فروع:

1- ألمانيا:

موزر: 1.985.000 مارك.

دورين للتعدين: 1.000.000 مارك.

2- بلجيكا:

مصنع هيرستال للأسلحة الحربية 3.000.000 سهم.

3- فرنسا:

الشركة الفرنسية لصنع مدارج الكريات.

الوضع المالي للمتحاربين الرئيسيين عام 1914

	ألمانيا	فرنسا
السكان	67 مليوناً	39.6 مليوناً
الثروة القومية	400 مليار	325 مليار
المداخيل القومية	52.5 مليار	36.5 مليار
الثروة القومية للفرد	5970 فرنك	8207 فرنك
الدخل القومي للفرد	783 فرنك	946 فرنك

الإنتاج (بملايين الأطنان) عام 1914

	الفحم الحجري	الفولاذ	حديد الصب
ألمانيا	191	18	12
النمسا ـ المجر	15	5	4
فرنسا	41	4	9
روسيا	35	4	5
بريطانيا	292	9	11

وبفضل هاتين الأمميتين ـ وهما أوضح مثال ـ اللتين لم يتأخر موردو الأرزاق وصناع العربات وصناع الملابس الخ... عن تقليدهما سوف تتكشف الحرب عن كونها صفقة ممتازة للصناعة الدولية التي سوف تستخدم نفوذها كي تدوم أطول مدة ممكنة بإشعالها جذوة العواطف القومية بفضل صحافة تمولها صراحة أو بصورة سرية.

المجزرة الكبرى

اتخذت الحرب الأوروبية أبعاد كارثة هائلة. فقد امتدت إلى العالم أجمع، ولكن فرنسا هي التي بلغت، فيها، الحد الأعلى من القوة وسببت، فيها، أكبر قدر من التخريب. وفرنسا هي التي توجب على القوة الألمانية أن تستسلم، عند النهاية، أمامها.

كان تكتل الإمبراطوريتين المركزيتين (الذي دعم تركيا في تشرين الأول 1914) يبدو أدنى بكثير من تكتل كان يضم فرنسا والإمبراطوريتين الروسية والبريطانية وبلجيكا وصربيا (وحتى

اليابان). إلا أنه لم يكن لدى بريطانيا سوى جيش صغير، وكان الجيش الروسي العديد جداً ضعيف التنظيم، فكان كل شيء يتوقف على مقاومة فرنسا للجيش الألماني القوي.

ألمانيا تحاول رد فرنسا وبدت على وشك النجاح

كانت خطة ألمانيا الانقضاض على فرنسا بكل قواتها، تقريباً، وإخراجها سريعاً من المعركة، ثم الالتفات إلى روسيا. ولم تكن، دون شك، تملك، كما في عام 1870، تفوقاً عددياً كبيراً، ولكنها كانت تعتمد على تفوق تحضيرها التقني وتشكيلاتها الاحتياطية ومدفعية الميدان الثقيلة ومدفعية الحصار (مدافع 420)، وأخيراً على تأثير المفاجأة التي كان يجب أن تحدثها مناورتها عبر بلجيكا. وكان الجيش الفرنسي يملك عتاداً متفوقاً في المدفعية الخفيفة، مدفع 57، ولكنه كان يفتقر، كلياً تقريباً، إلى المدفعية الثقيلة. وكان مشاته يشكلون، بسراويلهم الحمراء، هدفاً: فقد دربوا على تكتيك هجوم إبادة جريء بالحراب.

وحدثت المعركة الأولى، التي سميت معركة الحدود بين 20 و23 آب. وكان الخصمان قد شرعا في الهجوم. وكانت الأركان الألمانية، بقيادة مولتكه، تريد الالتفاف على تحصينات الشرق وتجاوز الجناح الأيسر للجيش الفرنسي: ولهذا الغرض اقتحمت معسكر لييج المحصن وألقت بخمسة جيوش من سبعة في بلجيكا. وكانت الأركان الفرنسية، بقيادة جوفر، تريد شل المناورة المعادية بهجوم ساحق في اللورين والأردين. ولكن الهجوم الفرنسي الذي غامر في أراض صعبة تحطم في مورهانج في اللورين (20 آب) وفي الأردين (2 آب). وهوجم الجناح الأيسر الفرنسي ـ الإنكليزي في شارلروا ومونز وهدد بالتطويق ولكنه نجح في الإفلات والقتال متراجعاً (23 آب).

وكانت نتيجة الانتصار الألماني خسارة بلجيكا وغزو فرنسا. واتخذ الألمان الذين كان هاجسهم الخوف من القناصة تدابير قمعية رهيبة (جيب لوفان ودينان).

الخطة الألمانية تفشل على المارن ثم على الإيزير

إلا أن الهدف المرجو، أي إبادة القوات الفرنسية لم يتحقق. فقد بذل الألمان جهدهم، بتقدم سريع، لتطويق جناحي العدو أو لدفعه نحو الحدود السويسرية. ولكنهم فشلوا، في اللورين، منذ 29 آب. فقد انسحبت الجيوش الفرنسية الأخرى بانتظام حتى اليوم الذي أتاح، فيه، تقدم الألماني فون كلوك، للجريء حاكم باريس، غالييني، فرصة هجوم على الجيش (5 أيلول).

وبناء على نداء جوفر، استأنفت كل الجيوش الفرنسية والإنكليزية، عند ذلك، الهجوم. وبعد عدة أيام من القتال، بدأ الألمان المهددون برؤية جناحهم الأيمن يقطع إلى نصفين بالتراجع حتى الإيزن حيث تخندقوا. ولم يؤد انتصار المارن إلى تراجع الألمان فحسب، بل إلى انهيار خطتهم الأولية أيضاً. وكان لهذا الانتصار صدى معنوي كبير ورَدّ إلى فرنسا ثقتها بنفسها.

وقد انتهى الخصمان، بعد أن سعى كل منهما إلى تجاوز الآخر، إلى تمديد خطوطهما إلى البحر. وبعد احتلال أنفرس (9 تشرين الأول)، حاول الألمان، من جديد، إنزال ضربة حاسمة بالاستيلاء على كاليه. ولكن هجماتهم صدت أمام الإيير والإيزير من جانب القوات الحليفة التي وضعت تحت قيادة فوش (تشرين الأول ـ تشرين الثاني). وهكذا انتهت حملة 1914 في الغرب، خلافاً للتوقعات، دون نتيجة حاسمة.

وكان الأمر على المنوال نفسه على كل الجبهات. ففي الشرق حلت بالروس الذين كانوا قد غزوا بروسيا الشرقية ليخففوا عن الفرنسيين كارثة في تانبرغ (29 آب)، ولكنهم هزموا النمساويين في لينبرغ في غاليسيا (أيلول). وجرت معارك دموية دون نتيجة في بولونيا، حول وارسو (تشرين الثاني ـ كانون الأول). وفي البحر، لم يجرؤ الألمان على المجازفة بمعارك بحرية كبيرة واقتصروا على حرب سباق، ثم على حرب الغواصات وأخيراً. فإذا كانوا لم يستطيعوا منع الحلفاء من غزو مستعمراتهم، فقد سمح لهم الحلفاء مع تركيا بالكمون في المضائق وتهديدهم.

حرب الخنادق تعقب حرب الحركة

تجمدت الجيوش المتساوية في إنهاكها، وجهاً لوجه، في خنادق مرتجلة شكلت خطاً متصلاً ـ 780 كيلومتراً من بحر الشمال إلى الحدود السويسرية. وهكذا تحولت الحرب إلى حرب خنادق.

وعمل الجانبان على تقوية التنظيمات الدفاعية ـ شبكات من الأسلاك الشائكة، ملاجئ محفورة تحت الأرض أو مبنية بالإسمنت، تعاقب خطوط في العمق، رشات مانعة، هجمات جناحية بالرشاشات. وأعيدت إلى الاستعمال أسلحة كانت تناسب القتال القريب، من قنابل يدوية وراميات قنابل بالإضافة إلى الأسلحة الدفاعية المهجورة منذ القرون الوسطى والخوذات الفولاذية. ولكن الطرفين كانا يعملان على تحسين الأسلحة الهجومية لاختراق خطوط العدو: فقد تطورت المدفعية الثقيلة والطيران بنسب عملاقة. وجرى التفنن لإيجاد مقذوفات جديدة قادرة على تأثير مفاجأة صاعقة: فقد استعمل الألمان، عام 1915، سوائل محرقة وغازات خانقة وصنع الفرنسيون والإنكليز، اعتباراً من 1916، مصفحات هجومية أو دبابات تركب على جنازير فولاذية. واقتضى صنع هذا العتاد الحربي الهائل مضاعفة الصناعات الحربية: فقد اتخذت الحرب باطراد طابعاً علمياً وصناعياً.

وفيما بعد، أصبحت الحرب، حرباً اقتصادية. وسدت إنكلترا، سيدة البحار، المرافئ الألمانية وأعاقت تموين ألمانيا (خاصة بالمواد الغذائية).

وردت ألمانيا بتدشينها الحصار بالغواصات (نسف الباخرة الإنكليزية لويزيانا، في 7 أيار 1915،مما أدى إلى أكثر من 1100 ضحية).

تطاول الحرب في عامي 1915 و1916 دون نتيجة حاسمة

من سنة إلى أخرى، طالت الحرب وامتدت دون الوصول إلى نتائج أكثر حسماً من نتائج 1914. كان الحلفاء متفوقين في عدد السكان ولكنهم، بسبب نقص التحضير والمنهج، وخاصة بسبب عدم وجود قيادة موحدة، لم يعرفوا الإفادة من ذلك في البداية (لم تنشئ إنكلترا الخدمة الإلزامية حتى عام 1916).

وانطبعت سنة 1915 بدخول إيطاليا الحرب ضد النمسا، وبلغاريا ضد صربيا والحلفاء. وكانت، على الأخص، سنة نكسات شرقية. ففي حين فشلت محاولات الحلفاء لاقتحام الدردنيل بحراً وبراً، نجح النمساويون والألمان في اختراق جبهة غاليسيا الروسية واحتلال بولونيا وليتوانيا والكورلاند،، ثم سحقوا، مدعومين بالبلغار، الجيش الصربي واحتلوا صربيا (تشرين الأول - كانون الأول). ونزلت حملة نجدة حليفة بعد فوات الأوان في تسالونيكي، ولكنها بقيت فيها على الرغم من معارضة الملك قسطنطين والتحقت ببقايا الجيش الصربي. وعلى الجبهة الغربية، لم تؤد الهجمات الفرنسية المتعددة (فوكوا، الإيبارج، معارك شمبانيا والأرتوا) إلا إلى إبادة القوات (400 ألف قتيل أو أسير). وتجمد الجيش الإيطالي في خطوط تريزونزو على طريق تريستا.

وتميزت سنة 1916 بدخول رومانيا والبرتغال الحرب إلى جانب الحلفاء. وكانت، على الأخص، سنة فردان، أكبر معركة في الحرب في مدتها وشراستها: فقد أراد الألمان، راجعين إلى خطتهم لعام 1914 (فالكنهاين)، إنزال ضربة حاسمة بعدوهم الرئيسي: فهاجموا جبهة فردان (21 شباط)، ولكن جهودهم العنيفة التي امتدت خمسة أشهر تحطمت أمام المقاومة المستميتة للفرنسيين بقيادة الجنرال بيتان. وبدا التفوق العسكري على أهبة الانتقال إلى الحلفاء الذين شنوا، بدورهم، هجوماً في السوم وغاليسيا. وعهدت ألمانيا التي كانت في حالة ضيق بالقيادة العليا إلى قاهري الروس، هندنبورغ ومعاونه لودندورف. ونجح هذان الأخيران في وقف الهجوم الحليف واحتلال كل رومانيا تقريباً.

وفي البحر، تصادم الأسطولان الإنكليزي والألماني في معركة جوتلاند الكبيرة، ولكن دون نتائج حاسمة (31 أيار 1916).

عام 1917، حرب الغواصات والثورة الروسية تهددان موقف الحلفاء

أنهك الحصار ألمانيا على الرغم من فتوحاتها. ولكي تفرض الصلح على الحلفاء، لجأت إلى وسائل يائسة، كحرب الغواصات العنيفة (كانون الثاني 1917). وكان لحرب الغواصات الجديدة التي حرمت الحياديين حق الملاحة الحرة نتيجة فورية تقريباً: دخول الولايات المتحدة الحرب ضد ألمانيا بناء على نداء الرئيس ويلسون (6 نيسان 1917). إلا أنه لم يكن للولايات المتحدة سوى جيش صغير وكان تدخلها في أوروبا يبدو صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

وفضلاً عن ذلك، خيل إلى ألمانيا أن الثورة الروسية أنقذتها. فالإدارة السيئة للحرب كانت قد أدت إلى فقدان القيصرية مكانتها. وفجأة، اندلعت الثورة في 11 آذار 1917، وأجبر نيكولا الثاني على النزول عن العرش (15 آذار). وسرعان ما اتخذت الثورة الروسية طابع ثورة اجتماعية. فقد استولى البلشفيان لينين وتروتسكي، بدعم من مجالس السوفيات ولجان مندوبي العمال والجنود، على السلطة واحتفظا بها (7 تشرين الثاني). وغرقت كل أوروبا الشرقية في الفوضى. وعقد البلاشفة، بعد أن اقترحوا عبثاً هدنة عامة، مع ألمانيا هدنة بريست ـ ليتوفسك (كانون الأول) وشرعوا في مفاوضات الصلح. وبدا أن ألمانيا ربحت الجولة في الشرق.

وفي الغرب، أعاد هندنبورغ الجيش الألماني الذي التزم في البدء، بحذر، موقفاً دفاعياً، إلى مواقع حصينة تحطم عليها هجوم فرنسي جديد، أجرا أيضاً من السابق (معركة الإيزن، 16 نيسان). واستطاع النمساويون والألمان، بجيوش أعيدت من الشرق اختراق الجبهة الإيطالية في كابوريتو (تشرين الأول) واكتساح فينيسيا حتى بيافا.

وظهرت علامات تعب لدى كل المتحاربين (مباحثات سرية، عمليات تمرد، انهزامية). ولكن وصول كليمنصو إلى الحكم، في فرنسا، أنعش الطاقات ووضع حداً لكل سياسة تسوية. واستطاع قائد الجيش الجديد، بيتان، أن يوحي له بالثقة ويجنبه المجازر غير المجدية.

عام 1918، معركة فرنسا الكبرى تنتهي بهزيمة ألمانيا

في آذار 1918، فرضت ألمانيا معاهدتي بريست ـ ليتوفسك على روسيا وبوخارست على رومانيا. ثم قررت، للمرة الثالثة، تركيز كل قواها الحية في الغرب وإنزال ضربة حاسمة بالحلفاء قبل دخول الأمريكيين على الخط.

تواصل الهجوم الألماني الذي بدأ في 21 آذار حتى 18 تموز. وتوصل، بقيادة، لودندورف، إلى نجاحات تكتيكية كبيرة ولكنه لم يتوصل إلى انتصار حاسم. وكان لودندورف قد حل مسألة الاختراق بفضل طريقة جديدة ـ سرية مطلقة في التحضيرات، تمهيد مدفعي قصير كثيف وقصير، استعمال قنابل سامة. وبهجومات ثلاث في بيكارديا (21 آذار)، الفلاندر (9 نيسان) وعلى الإيزن (27 أيار)، تمكن من اختراق الجبهتان الإنكليزية والفرنسية. واقترب الألمان من أميان وكاليه وباريس التي كانوا يقصفونها، دون انقطاع، بالطائرات والمدافع البعيدة المدى (120 كيلومتراً).

كان الوضع حرجاً بالنسبة للحلفاء. وقرروا، أخيراً، تسليم القيادة الموحدة للجنرال الفرنسي فوش (26 آذار). وعجلت الولايات المتحدة بإرسال قوات (ما يقرب من عشرة آلاف رجل، يومياً، في حزيران). وجهز بيتان طرائق هجومية ودفاعية جديدة (هجوم دون تمهيد مدفعي، استخدام

كثيف للدبابات الهجومية الخفيفة والطائرات). ومنذ حزيران، أوقف بسرعة هجوم ألماني رابع على كومبيانا.

وجرى انقلاب في المعركة بين 15 و18 حزيران: وكان هذا هو انتصار المارن الثاني، الحدث الحاسم في الحرب. فالألمان الذين أوقف هجومهم تماماً في شمبانيا ثم هوجموا، فجأة، من الجنب، اضطروا، كما في عام 1914، للانسحاب من المارن على الإيزن. وسجل انتصار المارن بداية هجوم حليف كبير. ولم يدع فوش للعدو المبلبل الوقت ليتمالك نفسه ويعيد تشكيل احتياطياته. وبتوسيع منهجي للمعركة، ضاعف هجماته على كل نقاط الجبهة. وأجبر الألمان، باستمرار، على الانسحاب تحت تهديد التطويق. وعلى التعاقب، وجرى اقتحام كل مواقعهم الدفاعية، بما فيها خط هندنبورغ العظيم نفسه (أيلول ـ تشرين الأول). وعاد الحلفاء إلى سان كوانتان ولاون وليل.

وفي البرهة نفسها، كان انتصاران حاسمان، في مقدونيا (15 أيلول) وفلسطين (18 أيلول)، قد أرغما بلغاريا (20 أيلول) وتركيا (30 تشرين الأول) على إلقاء الأسلحة. وتفككت النمسا ـ المجر التي هزمها الإيطاليون في فيتوريو ـ فينيتو (27 ـ 30 تشرين الأول) وتخلت عن القتال (3 تشرين الثاني). ولتجنب كارثة عامة، قبلت ألمانيا، وهي في ذروة الثورة، كل الشروط التي فرضت عليها للهدنة في 11 تشرين الثاني. ومنذ يوم 9 تشرين، هرب غليوم الثاني إلى هولندا.

لم يكن هذا سوى القسم المرئي من العمليات، وكانت لشهية الغزو والتعطش إلى الربح وأهداف الحرب السرية ومناورات الكواليس خصائصها. إلا أنه كان يتوارى، تحت الاندفاعات الوطنية الكبرى، واقع أكثر دناءة، واقع الدفاع المستميت عن المصالح الخاصة.

ويسمح مثال واحد، من بين أمثلة أخرى، بالدلالة على الواقع الدنيء: مصير حوض بريي ـ تيونفيل.

معبد لرأس المال الدولي: حوض بريي ـ تيونفيل

كان تجار المدافع، والرئيسيان منهم، شنيدر، في فرنسا، وكروب، في ألمانيا، متحدين اتحاداً وثيقاً في نوع من تروست دولي هدفه السري زيادة ثروات أعضائه الهائلة بزيادة الإنتاج الحربي على جانبي الحدود. وكانوا يملكون، من أجل ذلك، وسائل قوية لزرع الهلع بين سكان البلدين لإقناع كل منهما بأنه لم يكن للآخر سوى هدف واحد: مهاجمته. وكان صحفيون عديدون وبرلمانيون يكافؤون بسخاء للقيام بهذا الدور. وفضلاً عن ذلك، كان لصانع ذخائر فرنسي هام، يدعى دو فندل، وهو نائب فوق ذلك، ابن عم هو صانع ذخائر ألماني آخر، يدعى فون فندل، وهو نائب في الرايخستاغ. وقد كانا في المواقع الأولى في كلا البلدين لشراء الضمائر وإسماع صرخات إنذارهم الوطنية.

كل هذا العالم الجميل ـ تجار المدافع، الصحفيون، البرلمانيون ـ توصل، بسهولة، إلى إطلاق الشعبين في سباق تسلح مجنون لم يوقفه شيء حتى الحرب.

وشجعهما على ذلك قادتهما بدلاً من إيقافهما. وكان ذلك، خاصة، موقف رئيس جمهوريتنا، ريمون بوانكاريه، وهو لوريني ربي على فكرة الانتقام وكان مستعداً لأية أكذوبة، لأي إثم لاسترجاع الألزاس واللورين.

ولهذه الأسباب المختلفة كان الجنود الألمان والفرنسيون يتذابحون.

لقد علموهم كيف يتبادلون الكراهية، في حين كان تجار الذخائر وضباط الأركان، المتحدون أخوياً، يتابعون، بسرور، في المؤخرة، مجريات المأساة التي أطلقوها معاً.

ومن أجل التعمق في الكشف عن هذه الخديعة الهائلة وبيان أن الوطنية والدفاع عن الأرض ليسا سوى لفظين أجوفين يستخدمان لتغطية أبشع الدسائس، ينبغي أن نروي قصة حوض برِيي لأنها مميزة، ويجب أن تجعل، هي وحدها، الشعوب تشمئز من حمل السلاح.

كانت مناجم حديد بريي ـ تيونفيل تقع على جانبي الحدود بين اللوكسمبورغ وفرنسا وألمانيا وكانت تملكها أسرة فندل الفرنسية ـ الألمانية.

وكان هذا الحوض عظيم الأهمية في مجريات الحرب. وسوف يقول السيد أنجوران، في خطبة ألقاها في مجلس النواب، بعد الحرب، في 31 كانون الثاني 1919، ما يلي:

«في عام 1914، كانت منطقة بريي تقدم 90٪ من كل إنتاجنا لمعدن الحديد».

وكان بوانكاريه، نفسه، قد كتب في السابق: «لن يكون احتلال الألمان لحوض بريي شيئاً أقل من كارثة لأنه سوف يضع في أيديهم ثروات معدنية ومنجمية لا مثيل لها ربما ستكون فائدتها هائلة لمن سوف يملكونها من بين المتحاربين».

إلا أن واقعة خارقة حدثت. فمنذ 6 آب 1914، احتل الألمان الحوض دون أية مقاومة.

والأغرب أيضاً هو أن جنرال الجيش المكلف بالدفاع عن المنطقة، الجنرال فيرو، كشف، فيما بعد، عن أن التعليمات المعطاة له (المحتواة في مغلف يفتح في حالة التعبئة) كانت تأمره، بشكل قاطع، بالتخلي عن بريي دون قتال.

والحقيقة التي عرفت بعد زمن طويل كانت التالية: لقد عقد اتفاق بين أعضاء من هيئة الأركان وتجار ذخائر فرنسيين لترك الحوض بين أيدي الألمان لتطول الحرب (لم يكن الألمان ليستطيعوا مواصلة الحرب دون معدن الحديد) وتتنامى أرباح تجار الذخائر.

فليعش الدفاع المشروع الذي كان الجنود يمزقون بعضهم بعضاً، باسمه، في كل مكان تقريباً في ميادين القتال.

ولكن هذه القصة ـ وكم هي عظيمة الدلالة ـ لم تنته.

فخلال كل النزاع، لم يقع هجوم فرنسي واحد على بريي! ولم يكن هذا، مع ذلك، بسبب

انعدام التحذيرات.

وبالفعل، أرسل مدير المناجم، في أوج الحرب، المذكرة التالية إلى السناتور بيرنجيه: «لو احتلت قواتنا منطقة تيونفيل (بريي) لاقتصرت ألمانيا على سبعة ملايين طن من المعادن الفقيرة التي تستخرجها من بروسيا ومن دول مختلفة أخرى: وسوف تتوقف كل مصنوعاتها. فيبدو، إذن، أنه يمكن أن نؤكد أن احتلال منطقة تيونفيل سينهي الحرب فوراً لأنه سوف يحرم ألمانيا مما يقرب من كلية المعدن الضروري لتسلحها».

وقد جرى تنبيه الأركان الفرنسية ورئيس الجمهورية كثيراً إلى هذه الوقائع. بل إن ملفات كاملة حول هذه القضية قدمت إلى بوانكاريه من جانب النائب أنجوران.

ورفض بوانكاريه التدخل. ورفضت الأركان العامة الفرنسية أي هجوم في اتجاه بريي.

وفي حال عدم الهجوم واستعادة الأرض، كان يمكن قصف بريي لجعل المنشآت غير قابلة للاستخدام. ولكن على العكس من ذلك، عقدت اتفاقات سرية بين هيئتي الأركان الفرنسية والألمانية من أجل أن لا تقصف القطارات المليئة بالمعدن والمتجهة إلى ألمانيا في أي حال من الأحوال.

ولنقل، بصورة عابرة، أن هاتين الهيئتين كانتا قد قررتا، بالطبع، أيضاً، عدم تدمير مقرات قيادة كل منهما... فهاتان العصابتان من قطاع الطرق كانتا «مستقيمتين».

إلا أن طيارين فرنسيين عصوا الأوامر المعطاة وألقوا بضع قنابل على منشآت بريي. وقد عوقبوا بقسوة.

بأية واسطة أعطيت الأوامر بعدم القصف؟ بواسطة ملازم يدعى لوجون ـ كان قوياً جداً على الرغم من كونه مجرد ملازم ـ كان، في الحياة المدنية قبل الحرب، مهندساً مفرزاً إلى مناجم جوف وموظفاً لدى السيد فندل.

غالتييه ـ بواسيير:

«من أجل عدم الإضرار بالمصالح الخاصة القوية جداً ولتجنب انتهاك الاتفاقيات السرية المعقودة بين المعدنين الفرنسيين والألمان، جرى التضحية، في عمليات عسكرية غير ناجعة، بمئات الألوف من البشر، إلا في نقطة واحدة: بريي ـ تيونفيل حيث استخرجت ألمانيا، بكل طمأنينة، خلال أربع سنوات، وسائل متابعة القتال». ولكن أسرة فندل الفرنسية ـ الألمانية جنت أرباحاً!

إن هذا مجرد مثال، من أمثلة كثيرة، على تواطؤ صانعي الذخائر وحكومات البلدان المتحاربة.

ومع ذلك، كانت الحصيلة البشرية ثقيلة جداً:

الميزان البشري لحرب 14 ـ 18

المجندون	62.110.000
القتلى	8.345.000
الجرحى	20.000.000
القتلى المدنيون	10.000.000

	المجندون	القتلى
روسيا	12.000.000	1.700.000
فرنسا	8.400.000	1.350.000
بريطانيا	8.900.000	900.000
إيطاليا	5.600.000	650.000
الولايات المتحدة	4.350.000	115.000

هذه الأرقام لا تحتاج إلى تعليق. إنها تمثل ما يزيد عن 5000 قتيل، يومياً، على كل الجبهات، طيلة مدة الحرب.

بعد الحرب

ألمانيا المهزومة توقع معاهدة فرساي

كانت هدنة 11 تشرين الثاني بمثابة استسلام من قبل ألمانيا: فقد أرغمتها على تسليم أسطولها وقسم من عتادها الحربي والجلاء عن الضفة اليسرى للرين التي احتلها الحلفاء. ولقي الفرنسيون في الألزاس واللورين استقبالاً حماسياً.

وسوي الصلح في مؤتمر الحلفاء في باريس الذي افتتح في 18 كانون الثاني 1919 برئاسة كليمنصو. وقد مثلت، فيه، 27 دولة. والواقع هو أن كل القرارات الهامة اتخذت في لجنة صغيرة من جانب رئيس الولايات المتحدة ويلسون ورئيس الوزراء البريطاني لويد جورج وكليمنصو. فمنذ 8 كانون الثاني 1918، كان الرئيس ويلسون قد صاغ، في 14 نقطة، برنامجه للسلام. وكان هذا البرنامج الذي استخدم أساساً لأعمال المؤتمر يرمي إلى إقامة نظام دولي جديد قائم على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وتنظيم جمعية عامة للأمم. إلا أنه إذا كانت الشعوب قد تحمست لهذا البرنامج، فإن الحكام والديبلوماسيين كانوا مرتابين فيه. فالمسألة الأساسية، بالنسبة لكليمنصو، كانت تحطيم القوة الألمانية.

وبعد مفاوضات صعبة جرى التوقيع على معاهدة فرساي التي فرضت على ألمانيا في 28 حزيران 1919. وأنشأت المعاهدة عصبة للأمم مفتوحة، أولاً، للحلفاء والمحايدين ومكلفة بتسوية النزاعات بالتحكيم. وتوجب على ألمانيا إعادة الألزاس واللورين إلى فرنسا وبوزانيا إلى بولونيا (مع ممر يوصل إلى البلطيق) وقبول تقرير مصير شليسفيغ وبروسيا البولونية وسيليزيا العليا باستفتاء. وفضلاً عن ذلك، تخلت عن كل مستعمراتها. وتعهدت بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بفرنسا وحلفائها. وتلقت فرنسا التي دمرت أراضيها، كتعويض عن مناجم الشمال المدمرة، ملكية مناجم السار (الإقليم نفسه وضع تحت رقابة دولية لمدة خمسة عشر عاماً). وحصلت، كضمانات ضد ألمانيا على:

1 ـ تخفيض الجيش الألماني إلى مائة ألف رجل.

2 ـ الاحتلال المؤقت للضفة اليسرى من الرين من جانب قوات حليفة لفترة تتراوح بين 5 و15 سنة.

3 ـ وعداً بمساعدة إنكليزية ـ أمريكية في حالة العدوان (وهو وعد ألغي نتيجة لمعارضة الكونغرس الأمريكي).

وبالفعل، لم يستطيع الرئيس ويلسون الحصول على موافقة الكونغرس على إبرام المعاهدة بعد عودته إلى الولايات المتحدة. ورفضت الولايات المتحدة الانضمام إلى عصبة الأمم وعقدت مع ألمانيا معاهدة منفردة (1921).

تقسيم النمسا ـ المجر والإمبراطورية التركية

استكملت معاهدة فرساي بمعاهدات سان جرمان، مع النمسا، ونويي، مع بلغاريا، وتريانون، مع المجر، وسيفر، مع تركيا. وكرست هذه المعاهدات تقسيم النمسا ـ المجر والإمبراطورية التركية وعدلت تعديلاً عظيماً الوضع الإقليمي لأوروبا الوسطى والمشرق.

وأصبحت النمسا والمجر المفصولتان عن بعضهما دولتين صغيرتين، إحداهما مقتصرة على مقاطعاتها الألمانية، والأخرى على الأقاليم المجرية السكان. ووزعت مقاطعاتهما السلافية بين بولونيا المبعوثة إلى الحياة ودولة تشيكوسلوفاكيا الجديدة وصربيا التي تحولت إلى مملكة متحدة للصرب والكروات والسلوفينيين ـ أو يوغسلافيا. وأعطيت ترانسلفانيا إلى رومانيا التي أصبحت دولة كبيرة مساحتها نصف مليون كيلومتر مربع. وتلقت إيطاليا إيستريا وترييستا والترانتان وتنازعت مع يوغسلافيا على ملكية فيوم والساحل الدالماسي.

وفقدت بلغاريا كل منفذ على البحر. وتلقت اليونان تراقيا مع أدرنة ومرفأ سميرنا في آسيا. ووجدت تركيا نفسها مقتصرة على إقليم استانبول في أوروبا، وعلى آسيا الصغرى أو الأناضول في آسيا. وانتقلت المضائق إلى الرقابة الدولية، ووضعت مصر تحت الحماية الإنكليزية. وأصبحت مقاطعات آسيا التركية الأخرى دولاً حرة ووضعت، مؤقتاً، تحت وصاية دولة منتدبة من عصبة الأمم.

وكان تطبيق كل هذه المعاهدات صعباً، خاصة فيما يتعلق برسم الحدود الجديدة. وكان يمكن توقع أن تكون التهدئة طويلة الأمد، شاقة، مقطوعة بأزمات جديدة. ولكن العالم كان يعلق أمله على عصبة الأمم ونحن نعلم ما الذي آلت إليه.

جان بيير فليشار

بعض المؤلفات للمراجعة

1- بول آلار: خلفيات الحرب كما كشفت عنها اللجان السرية، باريس، 1932.

2- فرنسيس دوليزي: وطنية الرقاع المصفحة، نيم، 1913.

3- مارك فيرو: الحرب الكبرى، باريس، 1968.

4- سوير غامبيه: تاريخ الحرب العالمية الأولى، باريس، 1968.

5- راوول جيرارديه: المجتمع العسكري في فرنسا المعاصرة، باريس، 1953.

6- برتران جولي: أرشيفات أسرة فندل.

7- أ.ماير: السياسة وديبلوماسية صنع السلام، الاحتواء والثورة المضادة في فرساي، نيويورك، 1967.

8- ماير، دوكاس وبيرو: حياة الفرنسيين وموتهم، باريس، 1959.

9- ج. أولف ـ غايار: التاريخ المالي والاقتصادي لحرب 1914 ـ 1918، باريس، 1925.

10- بيير رونوفان: الأزمة الأوروبية والحرب العالمية الأولى، باريس، 1962.

11- بيير رونوفان: الحرب العالمية الأولى، باريس، 1965.

12- تانري: المالية والدفاع الوطني، مجلة قضايا الدفاع الوطني، أيار 1939.

13- ج.توتان: قضية حوض بريي، مجتزأ من مجلة العون الأخلاقي، دون تاريخ، (1916؟)

14- فالوي، دوفوركو: الحرب العالمية الأولى، باريس، 1968.

الثورة المضادة
والتدخلات الأجنبية في روسيا
(1917 ـ 1921)

في 31 أيار، ذهب مارسيل كاشان، مصحوباً بفروسار، إلى روسيا. وبقي فيها واحداً وسبعين يوماً قاطعاً ألوف الكيلومترات عبر المدن والأرياف. وكان يسكنه هاجس أهوال السنة الثانية للثورة الفرنسية. وسوف يكتب:

«منذ ثلاث سنوات، كان العمال والفلاحون سادة البلاد. وكان غرضهم، غداة استيلائهم على السلطة، أن يكرسوا أنفسهم لإعادة الإعمار. ولكنهم منعوا من ذلك بسبب الثورة المضادة والحروب الأهلية والأجنبية التي كانت الدول المتحالفة تغذيها على الأرض الروسية منذ 1917.

وأضيف خراب سنوات الحرب الأهلية الثلاث التي فرضت على الأمة الثورية خراب الحرب الإمبريالية نفسها. وكان من السهل تخيل الحاجة التي كان، فيها، اقتصاد الأمة بعد ست سنوات من المعارك[1]».

ويتحدث مارسيل كاشان، فضلاً عن ذلك، عن الجنود المتطوعين الذين رآهم وتحدث إليهم: «كانوا، حقاً، أبناء وأشقاء جنود السنة الثانية، جنود فالمي والمارسييز[1]». لا شك في أن من التعسف، دائماً، المقارنة بين وضعين يبتعد كل منهما عن الآخر جداً بالجغرافية والتاريخ، ومع ذلك يبقى أن الثوريين الروس قد عرفوا بواقع مثل كوبلانس وفانديه وكان عليهم أن يواجهوا دولاً وقفت ضد النظام الجديد الذي كانوا يريدون إقامته، هذا إذا لم تكن المواجهة مع ملوك متكتلين. وردوا بالإرهاب الأحمر على الإرهاب الأبيض الذي أطلق ضدهم. وفعلوا ذلك في بلد كان لينين يقول عنه أنه لا يوجد، على الصعيد الأوروبي، في أي مكان، ما يشبهه من حيث الإفلاس الثقافي. وهذا التخلف يجب أن يؤخذ في الحسبان بالطبع.

كانت الحرب العالمية الأولى قد كلفت روسيا مليونين ونصف المليون من القتلى. وسببت الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي مليوناً ونصف المليون من الضحايا الإضافيين. كما قتل تسعة ملايين شخص أو جرحوا أو تواروا بفعل المجاعة والأوبئة. وكان الإنتاج الصناعي يساوي، عام 1921، 15٪ من إنتاج 1913. وكان انتاج القمح يعادل نصف ما كان ينتج عشية الحرب.

ترى خطيئة من هذه إن لم تكن خطيئة الرأسمالية؟

كان لينين يؤمن بنمو سلمي للثورة. وكان على خطأ. فبعد عدة أيام من الاستيلاء على قصر

الشتاء، في 9 تشرين الأول 1917، صرح قائلاً: «سوف يستطيع السوفيات في الحاضر أيضاً ـ وهذه فرصتهم الأخيرة بوجه الاحتمال ـ ، منذ أن تصبح السلطة في أيديهم، أن يؤمنوا النمو السلمي للثورة، الانتخاب السلمي لنواب الشعب، الصراع السلمي للأحزاب داخل مجالس السوفيات، اختبار برامج الأحزاب المختلفة عملياً، الانتقال السلمي للسلطة من حزب إلى الآخر[2]».

ولم يقع في الاستيلاء على قصر الشتاء سوى ستة قتلى ورشقات الطراد أورور أطلقت في الهواء. ومنذ 26 تشرين الأول (8 تشرين الثاني)، ألغى مؤتمر السوفيات الثاني عقوبة الإعدام. وأطلق سراح الطلاب المتورطين في الاستيلاء على المركز الهاتفي بغية سلبه من الثوريين مقابل تعهدهم بالتزام السكينة. ولم يلتزموا بذلك، ومضوا للانضمام إلى الثوار البيض في جنوب البلاد. وأقسم الجنرال كراسنوف على أنه لن يعود إلى القتال ضد البلاشفة. ولكنه سوف يقود، فيما بعد، جيشاً قوزاقياً معادياً للثورة. وفي نهاية تشرين الثاني، كانت السلطة الثورية قد قامت في كل مكان تقريباً وقبلت عموماً. وحوالي منتصف شباط 1918، كان في مقدور الثورة أن تنتقل إلى ما سوف يسميه مارسيل كاشان «عمل إعادة الإعمار». ولكن ذلك كان مع إغفال المقاومة المستميتة للطبقات المنزوعة الملكية والدعم الذي ستلقاه من الخارج.

ويروي جون ريد، في كتابه «عشرة أيام هزت العالم»، ما كان قد قاله له «روكفلر» الروسي رودزيانكو: «الثورة مرض. وعاجلاً أم آجلاً يجب أن تتدخل الدول الأجنبية كما يتدخل المرء لشفاء طفل مريض وتعليمه المشي». وكان ملياردير روسي آخر، ريابوشنسكي، يؤكد أن الحل الوحيد كان «اعتقال أصدقاء الشعب المريض، للسوفيات وللجان الديمقراطية وشنقهم». ونادى رئيس الاستخبارات الإنكليزية، السير صاموئيل هور، الذي كان قد عاد إلى لندن حتى قبل الاستيلاء على قصر الشتاء، بإقامة ديكتاتورية عسكرية في روسيا سواء أكان ذلك بقيادة الأميرال كولتشاك أم الجنرال كورنيلوف. ووقع اختيار لندن على الأخير، ووافقت باريس. وفي 8 أيلول، مشى كورنيلوف في اتجاه بطرسبرغ، ولكنه هزم وانتصر البلاشفة لأن الشعب في جملته كان يدعمهم.

إن مجرد تتابع الأحداث التي ستتعاقب سيبين، جيداً، أن الأمر كان يدور في أصل ما سماه البلاشفة أنفسهم الإرهاب الأحمر (بالصفة نفسها التي كان ثوريو نهاية القرن الثامن عشر الفرنسيون يتحدثون، بها، عن الإرهاب)، حول ترابط وقائع كان أصلها الثورة المضادة المدعومة من الخارج.

1918

في 11 آذار، أقامت الحكومة السوفياتية في موسكو. وفي البرهة نفسها، نزلت القوات الأنكلو

- فرانكو - أمريكية في الشمال. وفي 4 نيسان، نزلت قوات يابانية في فلاديفوستوك في حين قاد أيتمان سيميونوف عصياناً في الترانسبايكاليا. وفي 29 نيسان، أقام الألمان في أوكرانيا ديكتاتورية سكوروبانسكي. وفي أيار، كان الجيش التشيكوسلوفاكي هو الذي أعلن العصيان على طول الخط السيبيري. وعلى الفولغا وفي الأورال وسيبيريا ومنطقة الدون، أطلق دينيكين وكورنيلوف وألكسييف انتفاضات إرهابية في حين تهيأ الإنكليز في إيران لمهاجمة باكو مع قوات من القوزاق البيض. وهددت تركيا في المنطقة ذاتها. وفي نهاية أيار، كانت ثلاثة أرباع الأراضي السوفياتية بين أيدي الثورة المضادة والمتدخلين.

وفي 3 آب، نزلت قوات بريطانية جديدة في فلاديفوستوك في الوقت نفسه الذي نزلت، فيه، تعزيزات يابانية. وفي 3 آب، أصيب لينين بجرح بليغ نتيجة للاعتداء الذي نفذته ف.كابلان. وفي 2 أيلول، أعلنت اللجنة التنفيذية المركزية لمجالس السوفيات الإرهاب الأحمر ضد الثورة المضادة. وفي آب وأيلول بدأ الهجوم المعاكس السوفياتي على كل الجبهات. وفي 20 أيلول أعدم البيض العاملون تحت أوامر الإنكليز مفوضي باكو الستة والعشرين. وفي تشرين الأول تزود الثوريون بجيش حقيقي.

1919

2 آذار: قُتلَتْ الثورية الفرنسية جان لابورب في أوديسا على أيدي المتدخلين الفرنسيين والبيض. وفي 28 نيسان، بدأ الهجوم ضد الأميرال كولتشاك في الأورال. وفي اليوم نفسه، أنهى الفرنسيون جلاءهم عن أوديسا، ولكنهم عادوا إليها، في 23 آب، لدعم دينيكين. وفي الشهر نفسه، هُزم كولتشاك نهائياً. وفي 24 تشرين الأول، هُزم دينيكين في فورونيج وتساريتسين (ستالينغراد).

1920

بين كانون الثاني وآذار، انتصرت القوات السوفياتية في كل مكان. وهُزم كولتشاك في سيبيريا وهرب ثم اعتقل في إيركوسك وأعدم رمياً بالرصاص. وأُرغم دينيكين على الجلاء عن أوديسا حيث توقف التدخل الفرنسي. وحُرر ميناء امورمانسك وأركانغلسك.

وخيل لسلطة السوفيات التي أتت على وضع خطة غولرو لكهربة روسيا أن في مقدورها أن تتنفس أخيراً. ولكن البولونيين تساعدهم جيوش الجنرال رانجيل التي تدعمها فرنسا خاصة انقضوا، في 25 نيسان، على الجيش الأحمر. وانتقل جيش خيالة الجنرال بوديوني الأول إلى الهجوم المعاكس في 5 حزيران وانتصر في تشرين الثاني. وهزم رانجيل الذي حصر في القرم نهائياً. وانتقلت أرمينيا وجورجيا وأذربيجان إلى سلطة الثوريين. ولم يبق هناك من قتال إلا في

الشرق الأقصى ضد عصابات سيميونوف والبارون فون أونجرن المدعومة من اليابانيين. إلا أنه لا بد من انتظار تشرين الأول 1922 كي لا يعود هناك متدخلون أجانب على أرض ما أصبح يسمى، في 30 كانون الأول، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

ليس من السيئ، دون شك، تذكر هذه الوقائع التاريخية التي لا تُذكر عندما يراد الحديث عن جرائم في هذا القسم من العالم، في تلك الفترة.

بيير دوران

بيير دوران : رئيس لجنة معتقلي بوخنفالد - دورا وصحفي ومؤرخ مختص بالحرب العالمية الثانية. وهو مؤلف عراة طرف العالم، 1917 - 1921، الثورة المضادة والتدخل الأجنبي في روسيا، 1977 وصغار على الحرية: لويز ميشيل وجوزيف ورجال الظل.

هوامش:

1- مارسيل كاشان: كتابات وصور، 1964.

2- لينين: المؤلفات، المجلد الأول.

الحرب العالمية الثانية

وضعت الحرب العالمية الأولى الرأسمالية موضع اتهام في نظر كثير من الناس، سواء أكان ذلك من حيث دور المصالح المالية في نشوء الصراع أم من حيث تعجل الصناعة في تقديم وسائل متنامية أسياً للجريمة. وكانت المعارضة الجذرية للرأسمالية المعروفة باسم الشيوعية هي، فضلاً عن ذلك، إحدى الثمار الرئيسية لهذه الجريمة. فقد تغذت، إلى حد بعيد، لدى انطلاقها، من الرعب الذي أثارته تلك المواجهة.

عندما يدور الأمر حول الحرب العالمية الثانية، فإن اللوحة، ظاهرياً، أشد تعقيداً. فبدلاً من مواجهة نظام اقتصادي ـ سياسي تدور بين كتلتين من الدول، نجد، في أصل الكارثة، بلداً معتدياً، هوألمانيا. فنظامها النازي رأسمالي، بالتأكيد، ولكنه من نموذج خاص جداً. إنه قريب من أنظمة أخرى اتحد معها، في الحرب، في بعض الأوقات على الأقل، أنظمة إيطاليا واليابان والمجر وأسبانيا. ويصنف المجموع، طواعية، تحت اسم الفاشية. إلا أن هذه البلدان كانت تشترك في عداء أصيل للشيوعية التي نمت، لديها، بذور هامة أحياناً كما تواجه، في الحرب، قواتها المسلحة، سواء أكان ذلك في الاتحاد السوفياتي أم في الصين، وذلك دون الكلام عن المقاومات الوطنية التي غالباً ما حركتها الأحزاب الشيوعية في البلدان المحتلة. ولكن الفاشية لا تقل عن ذلك معارضة، نظرياً، للديمقراطية الليبرالية، أي للرأسمالية غير الفاشية. إلا أن هذه الأخيرة تبدو المنتصر الرئيسي على الفاشية بسعة الأراضي الفاشية سابقاً والتي كانت محتلة عام 1944 ـ 1945 وغنى تلك الأراضي. فتبدو الرأسمالية، إذن، وكأنها كفرت عن خطايا الحرب العالمية الأولى وتبدو هذه الأخيرة مجرد حادث طارئ في الطريق. وربما لم تكن الحرب الثانية إلا من صنع متطرفين هائجين جرى تركهم وقتاً أطول مما ينبغي أحراراً في تحركاتهم. وللشيوعية، فيها، نصيب من المسؤولية على اعتبار أنها سبقت الفاشية إلى الوجود وبعثتها كدفاع ذاتي من جانب البلدان التي كانت ترى نفسها مهددة من الاتحاد السوفياتي أو من أفكاره. ويجري الاسترسال، أيضاً، حول «القرابة» بين النظامين وحول التواطؤ الذي ربط بينهما، جزئياً، في إطار الميثاق الألماني ـ السوفياتي بين 23 آب 1939 و22 حزيران 1941. ألم يكن كلاهما يحلمان، في الصميم، بغزو العالم بالحرب، ألم يتصورا، لزمن طويل، وعلى نحو جدي، بتوحيد مصائرهما في هذا الجهد؟

إن الدراسة التالية تركب بين اعتبارات كلاسيكية حول نقض معاهدات 1919 وأبحاث حديثة تتصل بالنازية والحرب العالمية الثانية. وهي تبين أن هتلر رسم، بين 1933 و1940، دربه بذكاء بإيهامه كل دولة أن ألمانيا ستقوي نفسها دون الإضرار بمصالحها. فنحن، إذن، بعيدون

عن العدل حين نتهم الديمقراطيات الليبرالية بالسذاجة أو بالجبن، وظالمون جداً إذا نسبنا إلى الاتحاد السوفياتي، وحده، الميل إلى استعمال العدوانية الألمانية ضد خصومه. وحين نسلم بأن الرأسمالية أظهرت، عام 1914، حدود قدرتها بإطلاقها الشعوب ضد بعضها، فإنه يصبح من الصعب أن نعتقد أن هذا الشكل من التنظيم الاقتصادي قد أسهم، ما بين الحربين، بكل بساطة، في السلام بين الأمم.

1919 ـ 1929: رفض أمن جماعي

بموجب قواعد القرن التاسع عشر وأعرافه، كان يجب أن يستفيد من انتصار 1918 دولتان، فرنسا وإنكلترا. فقد قامرتا بمصيرهما على إزالة المنافس الألماني من المسرح العالمي وتقاسمتا، بصورة منطقية جداً، بقاياه الاستعمارية. ولكن القرن العشرين كان يحمل شيئاً جديداً تماماً: الطلاق بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية. فلم تكن جوارب الصوف الإنكليزية والفرنسية تكفي لقهر ألمانيا، وكانت أمريكا الفتية، الهامشية على المسرح الدولي حتى ذلك الحين، قد وضعت كل وزنها في تمويل الحرب، لقد أصبحت دائنة للدولتين الأوروبيتين الغربيتين، فكانت، إذن، منزعجة من سلوكهما الجشع في مؤتمر السلام عارفة، جيداً، أن توسع إمبراطوريتيهما الاستعماريتين الواسعتين أصلاً على حساب ألمانيا وحليفها التركي سيضع عقبات جديدة أمام تجارة الولايات المتحدة. وفوق ذلك، كان هذا الأمر مفهوماً جيداً من ألمانيا التي كانت قد وقعت، في 11 تشرين الثاني 1918، الهدنة على أساس «النقاط الأربع عشرة» التي وضعها الرئيس ويلسون: وكانت هذه الأخيرة التي تذكر التبادل الحر وحق الشعوب، تشبه بياناً للضعفاء أمام متطلبات الغيلان الفرنسية ـ الإنكليزية. ولم يكن في مقدور ألمانيا إلا أن توافق عليها، عند نقطة اليأس. وهكذا كان يرتسم، فعلاً، التواطؤ بينها وبين الولايات المتحدة. فقد حدّت هذه الأخيرة من الاقتطاعات الإقليمية من المغلوب وسمحت له، خاصة، بالاحتفاظ برينانيا التي كانت فرنسا اقتطعتها لأسباب أمنية.

وظهر التواطؤ الألماني ـ الأمريكي بصورة أفضل، أيضاً، حين أُستقبل الرئيس ويلسونُ، الذي كان فخوراً بأنه حد من الانتصار الفرنسي ـ الإنكليزي استقبالاً سيئاً من مواطنيه وحين رفضت الولايات المتحدة المعاهدات. وكانت بخذلانها رئيسها وحزبه الديمقراطي، تنكر شرعية دخولها الحرب عام 1917، وهو ما دعا الرأي العام، إلى الإلقاء بمسؤوليته على «تجار المدافع». وبما أن التدخل الأمريكي هو الذي رجح كفة الميزان، فأي تشجيع أفضل من هذا يمكن أن يؤمل به لروح الانتقام الألمانية؟

إلا أنه إذا كان الخوف من عودة العصا الألمانية، بالنسبة لفرنسا، مبرراً جداً، فإن أبحاثاً قد أكدت شراهة أرباب عملها الذين سعوا، حقاً، إلى الإفادة من الظروف ليسيطروا على خصومهم

الألمان في السوق الأوروبية في موضوع صناعة الفولاذ خاصة[1].

أما عصبة الأمم التي كان ويلسون رسولها الرئيسي والتي كان من شأنها أن تكون ذات وزن، فعلاً، لمصلحة السلام لو كانت قد ضمت كل الأمم المذكورة، فقد تحولت بالرفض الأمريكي لمعاهدة فرساي، كما بالثورة التي أدت إلى نبذ روسيا، إلى ناد فرنسي ـ إنكليزي. وتنازعت عليها لندن وباريس اللتان لم تكونا متفقتين على كل شيء، وهو ما أدى إلى شللهما. وظلت المسائل الكبرى تُسوى، كما في القرون الماضية، في مؤتمرات مختصة تتخذ، في بضعة أيام، قرارات لم يكن أي جهاز دائم يراقب تطبيقها.

1929 ـ 1933: «كل واحد لذاته» أمام الأزمة

ليس من المؤكد أن تساعد الأزمة الاقتصادية الحالية للرأسمالية في فهم تلك المسماة «أزمة 1929» التي عاثت فساداً في بداية الثلاثينات. والنقطة الرئيسية المشتركة بينهما هي البطالة. ولكن المبادلات الدولية لا تتوقف، اليوم، عن النمو، في حين أنها تدنت، عام 1933، بنسبة الثلثين عن عام 1929. وكانت البلدان التي تملك إمبراطوريات استعمارية تبدو محظية جداً لأنها كانت تستطيع المحافظة على أسواقها بمزيد من السهولة. وكان في ألمانيا والولايات المتحدة أكبر معدلات البطالة. وربما لم يكن ذلك يعود، بصورة رئيسية، إلى عدم وجود مستعمرات لهما، ولكن الرأي العام فيهما صدق ذلك على كل حال. ومن هنا نشأت ضغينة متزايدة ضد فرنسا وإنكلترا ما وراء الأطلسي. ولم يكن لفرانكلين روزفلت الذي انتخب ليحاول إنهاء الأزمة موقف آخر. فهو لم يفعل شيئاً أبداً حين كان مساعداً لوزير البحرية أثناء رئاسة ويلسون، ليحارب الفكرة التي كان أسلافه الجمهوريون يكررون ذكرها والتي تقول أن اشتراك البلاد في الحرب الكبرى كان غلطة. وردت الولايات المتحدة التي طلبت منها لندن وباريس الانخراط في سياسة اقتصادية ومالية مشتركة حيال الأزمة برفض جاف في مؤتمر لندن في تموز 1933.

1933 ـ 1939: سراب الضعف الهتلري

تسلم هتلر، في 30 كانون الثاني 1933، بلداً ضعف اقتصاده وانعدمت المساندة الخارجية له. ولم يكن من شأن برنامجه الذي تحدث عنه في «كفاحي» قبل ثمان سنوات، أن يساعده على إيجاد حلفاء لكثرة ما كان حوله من أعداء أقوياء ومتنوعين: الماركسية، ومعها المحبة المسيحية، الشيوعية وكذلك الرأسمالية، الفرنسيون والروس، الحريات من أية طبيعة كانت، واليهود المسؤولون عن كل الشرور معاً. إلا أنه سوف يستخدم وصفة ناجعة نجعاً غريباً تقوم على مبدأين: الإفادة من ضروب ضعفه والمواجهة بين خصومه. وكبداية، لم ينفرد بالسلطة، بل كان داخل حكومة يسيطر عليها، عددياً، اليمين المحافظ. وبدا أبرز رؤسائها، فرانز فون بابن، خلال

سنة ونصف السنة، قادراً على إبعاده في أية لحظة حتى «ليلة المدى الطويلة» هذه (30 حزيران 1934) حين قَتَل الفوهرر، دون عقاب، أقرب معاوني بابن إليه. ولكن الجيش بدا المنتصر الحقيقي في الحادث، إذ ذاك، بذريعة أنه قتل، أيضاً، بضعة رؤساء من الصاعقة كانوا، كما قيل، يهددون الجيش. وهكذا فإن هتلر سينمي، حتى أوج الحرب، مظهر ديكتاتور مع وقف التنفيذ كانت تضعفه معارضات داخلية قوية، كما يضعفه انقسام محيطه ـ وهو ما يجب أن يكون قد أطلق بضع ضحكات مجنونة من مساعديه الذين كان يوزع عليهم الأدوار.

هذه اللعبة لم يجر ادراكها بصورة صحيحة. فما زال المؤرخ هانز مومسن، حتى اليوم، ينجح في أن يؤخذ على محمل الجد، وإن لم يحصل على الإجماع، حين يتحدث عن «ديكتاتور ضعيف». ولكن الحقيقة تتقدم وتطرح سؤالاً: لماذا لم يفترض أحد، تقريباً، في تلك الفترة، أنه ربما كان هتلر استراتيجياً بارعاً؟ الجواب يَردُنا إلى موضوع هذا الكتاب: لأنه لم تكن لأحد مصلحة في ذلك، من الزاوية التي كان هتلر يجعله يرى مصلحته منها على الأقل. كان كثيرون يظنون أنفسهم أنهم يتلاعبون به (في حين كان هو يتلاعب بهم، جميعاً). فقد كانوا، إذن، يحتاجون إلى الاعتقاد بأن الرجل هش وأنهم سوف يستطيعون، بعد أن يكون قد حقق لهم غرضهم، أن يحذفوه إذا أصبح مزعجاً.

وإذا كان هناك بلد، في نظر الرأي العام، وحتى أيامنا هذه، قد أدى دوره بثمن بخس، خلال الثلاثينات، فهذا البلد هو إنكلترا حقاً. ومع ذلك، فقد كان دوره من أشد الأدوار إضراراً بالسلام والديمقراطية. والذي كان، منذ 1933، أحد الملهمين الأساسيين لسياستها، سياسة التهدئة حيال هتلر، واعتباراً من 1937، صارالمسؤول الأول عنها، نيفيل تشمبرلين يعد رجلاً طيباً تجاوزته قسوة العالم السياسي، في حين أنه كان يعرف ماذا يريد، ألم يكن في ذلك شيء ملائكي؟ فقد كان يريد، قبل كل شيء، منع فرنسا من أن تأخذ مبادرات مستلهمة من موقفها العدائي لألمانيا ونجح في ذلك بصورة مدهشة. ولم تكن له مع هتلر سوى علاقات مهذبة، ولكنه كان يُنمي، عن طريق وزارة الخارجية، شيئاً من الحميمية مع المحافظين الألمان. فلم يكن ما يريده، إذن،هو ذلك التوزيع المرسوم في «كفاحي» ـ لإنكلترا البحار ولألمانيا شرق أوروبا بما في ذلك أوكرانيا، بل كان يريد صفقة عادلة مع رأس المال الألماني يلبي أعقل طموحاته في الشرق، ومن هنا جاء شعوره بالانتصار في برهة ميونيخ ـ فقد ظن أنه، بالتضحية بالسوديت، فقد وجه الطموحات الشرقية لألمانيا بمساعدة جنرالاتها الذين لم يكونوا يخفون خشيتهم من حرب ضد إنكلترا. ومن هنا، أيضاً، فإن صرخته الصادرة عن القلب غداة الغزو الألماني لتشيكوسلوفاكيا في 15 آذار 1939، في خرق لاتفاقيات ميونيخ: «السيد هتلر ليس بجنتلمان» لا تعني أنه كان يظنه كذلك، ولكنه يعتقد بأنه لَطُف منه بالمعاهدة البافارية[2].

وربما لم يُصِب تشمبرلن، قط، ذبابة بأذى. فجريمته، قبل كل شيء، عقلية: كان يعتقد أنه

أوقع هتلر في الفخ وحد من طموحات ألمانيا، وراح يتصرف كما لو أن ذلك كان مؤكداً، في حين لم يتوقف غرضه هذا عن الإفلات منه. وفي هذه الأثناء، ضاعت فرص لوقف النازية وألفى حلفاء محتملون أنفسهم وقد امتصهم الرايخ أو ابتعدوا.

من المسؤول عن الميثاق الألماني ـ السوفياتي؟

من الغريب أن نقرأ، أحياناً، أن ستالين تمنى، قبل 1939، الاتفاق مع هتلر. من المؤكد، كما سيتبين، فيما بعد، أن الهواجس الأيديولوجية لم تكن تثقل على ستالين في هذا الموضوع أكثر من غيره. ولكن الزواج يفترض اثنين، ولم يكن موقف هتلر يشي بالكثير من الآمال. وليس ذلك لأنه كان عدوانياً: فحتى نهاية 1938، كان ينمي صورته كرجل سلام لا يسعى إلا إلى عظمة ألمانيا في حدودها الحالية مع استعداده لأن يضم إليها، من وقت إلى آخر، بعض الأراضي الجرمانية السكان. إلا أنه إذا كان قد ترك روسيا وشأنها، فإنه لم يفوت، من جهة أولى، فرصة لمهاجمة الشيوعية، وكان يرسم، من جهة أخرى، بلمسات صغيرة، درباً نحو الشرق كان يمكن أن يقلق أي وريث للقياصرة.

كل شيء بدأ، إذن، في كانون الثاني 1939، عندما صافح هتلر، بحرارة ظاهرة، سفير السوفيات. وتلت ذلك مفاوضات تجارية بعيداً عن الأنظار. إلا أن ستالين الذي سعى بإخلاص إلى صداقة الغربيين، لعدم وجود خيار آخر، لا يترك الفريسة من أجل الظل. لقد تضايق، بالتأكيد، من اتفاقيات ميونيخ. ولكنه استعاد، منذ أن أفقدها غزو تشيكوسلوفاكيا قيمتها، المبادرة واقترح «ملفاً كبيراً» دفاعياً ضد ألمانيا على البلدان المحيطة بها. وسوف ترد بريطانيا ببرود وتمنع فرنسا من أن ترد عليها .وعقّد عامل جغرافي المفاوضات. فليست لألمانيا حدود مشتركة مع الاتحاد السوفياتي ويجب على هذا الأخير، كي يشارك في حرب ضدها، أن يمر بليتوانيا وبولونيا أو رومانيا، وأراد ليتفينوف، مفوض الشعب للشؤون الخارجية، ثم مولوتوف الذي خلفه في 3 أيار، أن تتضمن المعاهدة، من هذه الناحية، ترتيبات دقيقة. وسوف تكون إطالة المناقشات، بالنسبة للدبلوماسية البريطانية، لعبة كما سوف يكون لعبة، بالنسبة للدعاية الفرنسية ـ الإنكليزية، أن تقول، فيما بعد، أن السوفيات كانوا يقدمون، بعد كل نقطة اتفاق «مطالب جديدة» ـ وهو ما يعني أنهم كانوا، منذ زمن طويل، قد اختاروا الاتفاق مع هتلر. وهكذا وصلنا إلى شهر آب. وألح مولوتوف، لإجبار كل طرف على كشف أوراقه، على مناقشة أمر اتفاق عسكري يحدد لكل طرف ماذا يفعل، وبأية قوات، وحصل على ذلك أخيراً. فجاء، إذن، إلى موسكو عسكريون غربيون واصطدموا، دون تعليمات من حكوماتهم، بالشرط المسبق للرئيس العسكري السوفياتي، فوروشيلوف: فبما أن بولونيا مهددة بهجوم ألماني، فإن الروس يطلبون أن يتخذوا، وقائياً، مواقع على جزء من حدودها مع ألمانيا.

وترك ستالين، أيضاً، الوقت للوفدين العسكريين الفرنسي والبريطاني للاتصال بحكومتيهما، ولهاتين الأخيرتين للاتفاق مع حكومة وارسو. ولكن فرنسا، وحدها، أفادت من هذه المهلة ولم يفعل رئيس وزرائها دالادييه، وسفيرها في وارسو، ليون نويل، أي شيء من أجل إرغام البولونيين الذين كانوا لا يريدون استعداء الجيش الأحمر إلا بعد أن يتم غزوهم أن يحسبوا حساب الضرورات الاستراتيجية بصورة أفضل. أما المفاوض الفرنسي في موسكو، الجنرال دومنك، وهو الوحيد الذي اتخذ مبادرات لحلحلة الأمور: فقد مضى إلى درجة إرسال أحد أعضاء بعثته إلى وارسو. وسوف يمضي دالادييه، من جهته، إلى درجة تصحيح أرشيفاته الخاصة بعد انتهاء الحرب، عام 1946، ليوهم السوفيات بأنه هدد السفير البولوني، عندما استقبله في 21 آب عام 1939، بـ«إعادة النظر في الحلف» إذا لم تقبل بلاده الطلب السوفياتي: والواقع هو أن ذلك كان يوم 23 آب، وحتى في ذلك اليوم لم يصدر أي تهديد[3].

ذلك أن برقية وردت يوم 21 آب تقول أن معاهدة للتجارة قد وقعت بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي، وخاصة أن وزير الخارجية الألماني ريبنتروب، سيذهب إلى موسكو لتوقيع ميثاق عدم الاعتداء.

ويبدو أن الوثائق المعروفة، اليوم، تشير إلى أن ألمانيا كانت قلقة جداً لهذه المفاوضات في موسكو وحثت الاتحاد السوفياتي لتوقيع اتفاق، مضاعفة التنازلات. ولم يتأكد قبول ستالين، أو لم يظهر جلياً على الأقل، إلا قبل التوقيع ببضعة أيام. فدون اتفاق مع ألمانيا، كان من شأن الاتحاد السوفياتي أن يتلقى صدمة فرقها المدرعة إبان غزوها لبولونيا، وجمود «الحرب المضحكة» يسمح بتوقع القليل مما سيفعله الغربيون ليثبتوا قوات ألمانيا من جهتهم. ومن هو الذي يدعي، عن نية حسنة، أنه لم يكن لستالين ما يخشاه من حكومتي باريس ولندن المعاديتين للسوفيات اللتين لم تتغيرا منذ ميونيخ، أو أنه كان من قبل جنون الاضطهاد، من جانبه، أن يخشى صلحاً يجري التفاوض عليه من وراء ظهره بعد حرب صورية؟

كانت مسؤولية تشمبرلن كاملة، ولم تكن مسؤولية دالادييه أقل، عن هذه البداية لصراع سوف يقتل خمسين مليون شخص وعن هذه الميزة الأولية التي ستفيد ألمانيا منها بفضل هذا الميثاق الألماني ـ السوفياتي. كذلك، فإن مسؤولية ستالين ليست معدومة.

يمكن طرح المسألة على طريقة تروتسكي: فربما يكون ستالين قد أضعف الحدة الثورية التي كانت، وحدها، تستطيع حمل الفاشية على التراجع بجعله من روسيا دولة حسنة المعشر ولجمه، في كل مكان، المعارك، ولا سيما في فرنسا الجبهة الشعبية. وكان يمكن، على كل حال، التوصل إلى ذلك باتفاق كلاسيكي بين الدول يحاصر المعتدي المحتمل ويحبطه. وهذا ما كان يرمي إليه تشرشل، ولا يمكن أن تنكر عليه الحصافة، في هذا الصدد. ومن الجلي أن الشيوعيين الفرنسيين مدوا، دون كلل، يداً مخملية حتى نهاية آب 1939 وردوا بأنعم ما يمكن متحدين

ناخبيهم بالذات عندما امتدت يد دالادييه إلى مكتسبات الجبهة الشعبية من أجل أن لا يعيقوا التعبئة الوطنية والجهود الديبلوماسية للأخ السوفياتي الكبير.

أما مسؤولية ستالين، فإني أحددها في الستالينية. فالتطهيرات الكبرى، وخاصة تطهير 1937 ضد ملاكات الجيش شككت الغرب في أن الاتحاد السوفياتي قد بقي عاملاً عسكرياً هاماً. وكانت المناقشة حامية في الجيش الفرنسي، منذ 1933، حول التحالف مع السوفيات، وكان عدد كبير من الضباط الذين كانوا يردون بصورة مهنية أكثر مماهي سياسية يميلون إلى السعي وراء التحالف معه. إلا أن الاعتبارات السياسية كانت قد رجحت عندما خلف غاملان، عام 1935، ويغان على اعتبار أن غاملان كان، حول هذه المسألة، قريباً جداً من الرجل المعادي للسوفيات دالادييه (الذي يجب أن نذكر أنه كان، قبل أن يصبح رئيساً للوزراء، عام 1938، وزيراً للحربية وظل كذلك، دون انقطاع، منذ حزيران 1936 حتى أيار 1940). وقد أعطى قتل توخاتشيفسكي وعدة مئات من الجنرالات، عام 1937، الأرجحية للضباط الفرنسيين الميالين إلى دالادييه أو إلى الفاشية والذين كانوا يرفضون، من حيث المبدأ، عملاً مشتركاً مع الاتحاد السوفياتي وكانوا، قبل ذلك، أقلية. وكان الرأي العام في فرنسا، كما في إنكلترا، غير ميال، كذلك، بعد تطهير 1937، إلى تمني النجدة السوفياتية في وجه التحدي الهتلري. وعلى الرغم من كل شيء، تبين رواية الجنرال دومنك أن دالادييه برر له مهمته، حين شرحها له، بتوقع الرأي العام الذي لم يكن ليفهم أن لا تسير دروب الاتفاق مع الاتحاد السوفياتي حتى النهاية. وقد تحدث، أيضاً، عن مظاهرات كانت تؤكد، لدى سفر البعثة، هذا التوقع. وأية قوة كان يمكن أن تتخذها لو لم تكن التطهيرات قد شوهت صورة الاتحاد السوفياتي!

وعلى وجه الإجمال، فإذا أردنا أن نعرف ما إذا كان أوائل قتلى الحرب العالمية الثانية، في الأول من أيلول 1939، وكل الذين سيقتلون بسبب القوة التي تركت ألمانيا تكتسبها هم «قتلى الرأسمالية» أم لا، يجب أن نأخذ في حسابنا، قبل كل شيء، عداء الشيوعية والطريقة التي عرفت بها النازية كيف تفيد منه. فهي، بتلميحها إلى أن كل طموحاتها كانت موجهة نحو أوروبا الشرقية وأن تلبية هذه الطموحات ستحرر العالم من نظام غير مرغوب فيه اجتذبت كثيراً من التعاطف في الأوساط الحاكمة للدول الغربية الكبرى. إلا أنها لم تكن لتفتح، بهذه السهولة، درباً لتوسع المنافس الألماني لو لم يكن هذا الأخير قد نجح في إقناعها بأنه كان ضعيفاً، منقسماً على نفسه وغير قادر على استخلاص ربح كبير من انتصار على إمبراطورية الشر. فالميدان الذي تركته هذه الدول لألمانيا والنمو الغريب لقوتها بين 1939 و1941 لم يكونا، إذن، نتاجين خالصين لكراهية أرباب العمل للحركة العمالية وحسب. ولكنهما، أيضاً، نتيجة للسذاجة أمام إخراج موهوب على نحو خاص ترك قادة الدول الرأسمالية الكبرى، من دون ألمانيا، يمضون إلى الإيمان بما تريد لهم مصالحهم الطبقية أن يؤمنوا به، ولو كان ضد كل بديهية، الإيمان بان هتلر لم يكن

سياسياً من عيار كبير، بل مقاتلاً مشوش الذهن يلقى به بعد استعماله.

الحرب المهزلة، تسمية جيدة

إذا كانت الكتب حول ميونيخ غزيرة، نسبياً، وجيدة النوعية، فإن الحرب المهزلة تبقى القريب الفقير لتاريخ القرن العشرين، ولم يكن، هناك، مع ذلك، فترة أكثر حسماً منها . ولكن الشيء الخاص هو أن من يهتم بميونيخ لا بد أن تشوقه الحرب المهزلة التي شهدت الديمقراطيات الليبرالية الكبرى وهي تمزق مبادئها تماماً ، عندما باعت السوديت للألمان مقابل طبق من العدس. ولكن هاهي الحرب يجري الإعلان عنها حالياً، ويفضل أن يقال بأنها شنت بصورة سيئة (بتغذية أوهام حول نجوع حصار ألمانيا وإمكانية الانتصار عليها بالاستنزاف) على الاعتراف بأن ما جرى هو عكس الحرب، أي السلام، أو أنه جرى السعي إليه باستمرار.

هنا دخلت الولايات المتحدة مسرح الأحداث. ذلك أنها كانت السمسار الرئيسي لهذا السلام، حتى ولو أخفت ذلك جيداً فيما بعد. من المؤكد أن روزفلت أوضح، حين أعلن حياد بلاده، بصورة مفهومة أن «الأفكار ليست محايدة»، وهو ما يشكل حداً أدنى من إدانة المعتدي الألماني. واتضح هذا في تشرين الثاني بتعديل «ادفع واحمل» لقانون الحياد الذي أقره الكونغرس قبل بضع سنوات بمباركة من الرئيس: فخلافاً لهذا القانون الذي يمنع بيع عتاد حربي لمتحاربين، سوف يمكن بيعه للذين سيودون، حقاً، دفع ثمنه ونقله، وهم على الأرجح خصوم ألمانيا، سادة البحار. أكان ذلك عداء للنازية؟ ربما كان كذلك، ولكنه كان، بالتأكيد، رأسمالية. فالصناعة الأمريكية التي مستها البطالة من جديد لا تستطيع، على كل حال، حرمان نفسها من البيع لأناس يريدون أن يشتروا، ولا تستطيع الإمبريالية الأمريكية إفلات فرصة جديدة لإضعاف خصومها مالياً.

ولكن مبعوثين غريبين كانوا، في الوقت نفسه، يذرعون آوروبا. فقد كان جوزف كينيدي، والد جون فيتزجيرالد كينيدي الذي كان، فضلاً عن ذلك، يرافقه، سفير أمريكا في لندن ويزور، طواعية، القارة. وكان معجباً صريحاً بالنجع الألماني. وأمضى سومنر ويلز، مساعد وزير الخارجية الأمريكي والمقرب من الرئيس، عدة أسابيع في رحلات مكوكية بين باريس وروما ولندن وبرلين. وقد جرى ذكر اتصالات أخرى قام بها أرباب عمل مع الجنرال موتورز خاصة[4].

وبدأت مهمة ويلز في وقت استعرت، فيه، نار الحرب، منذ 30 تشرين الثاني 1939، ضد المعتدي السوفياتي وضحيته الفنلندية. و قد اعتبرت القسوة الستالينية التي لم تكن تمارس، بعد، إلا في إطار الحدود القديمة للإمبراطورية القيصرية وهم لم ترد، في البداية سوى أخذ رهينة حدودية، اعتبرت هذه القسوة، بسهولة على أنها، شهية غير محدودة للغزو لدى ستالين قريبة من تلك التي كانت تنسب إلى هتلر. وغذيت، في كل مكان، في صحف عديدة، الفكرة

القائلة أن مساعدة فنلندا عسكرياً تعادل محاربة ألمانيا. ولو كان ويلز قد أعاد السلام والوفاق، أو لو كانت نتائج مهمته قد سمحت بمبادرة مسرحية من جانب الرئيس، لكان ذلك علامة سيئة جداً للاتحاد السوفياتي، الدولة الوحيدة التي لم يزرها مساعد وزير الخارجية. فالحق هو أن الرئيس لم يكن، أمام الحرب السوفياتية ـ الفنلندية، محايداً، حتى بالكلام.

وهذا ما يقودنا إلى المذبحة التي ارتكبها السوفيات بحق النخب البولونية التي وقعت تحت سلطتهم والمشار إليها، في معظم الأحيان، باسم المدفن الذي اكتشف فيه، عام 1943، قسم من الضحايا، مدفن كاتين. والأمر الصادر عن ستالين بقتل 20 ألف بولوني، كانوا ضباطاً بصورة رئيسية، والذي كشف عنه يلتسين عام 1992 يعود إلى 5 آذار 1940 ـ في حين كان هؤلاء الأشخاص قد اعتقلوا منذ أيلول السابق. وبما أن أحداً لم يحدد التاريخ ويحاول تفسيره، رأيت من واجبي أن أفعل ذلك، بصورة عابرة، في كتاب صادر عام 1993، وليس في علمي أن شيئاً آخر قد اقترح[5]. ففي 5 آذار، كانت فنلندا قد بادرت إلى طلب الصلح، وكان ستالين يتأهب لاستقبال مفاوضيها. من المناسب، إذن، أن نتساءل ما إذا لم يكن ستالين يخشى بسبب هذا الصلح حدوث نتائج يصبح، معها، أسراه البولونيون خطرين. كان هذا ممكناً لو أن هذا الصلح السوفياتي ـ الفنلندي قد أدى إلى تصالح بين الدول الرأسمالية، أي إلى صلح بين ألمانيا وجيرانها. فسوف ينبغي، إذ ذاك، على هتلر، ليحفظ ماء وجهه، أن يسمح ببعث قطعة من الدولة البولونية التي جرى توازعها، في أيلول 1939، بينه وبين ستالين. وسوف تكون إحدى البوادر الأولى لهذه الدولة المجتزأة، احتمالاً، المطالبة بأسراها. وسوف يكون قتلهم، إذ ذاك، صعباً، وتحريرهم مستحيلاً لأن بولونيا الجديدة سوف يغريها، بعد استعادة أراضيها التي تحتلها ألمانيا، بمحاولة ذلك في الجانب السوفياتي، وعن طريق الحرب عند الحاجة. ولنضف إلى ذلك أن سومنر ويلز كان في برلين بين 1 و16 آذار: فقد كان فيها، إذن، في الساعة التي وقّع، فيها، ستالين هذا الأمر المشؤوم وأن ويلز تأخر فيها بصورة مقلقة جداً، للحكومة السوفياتية بوجه الاحتمال.

واليوم، وبعد أبحاث جديدة انصبت، خاصة، على مقدمات الاصطدام الألماني السوفياتي عام 1941، أطرح سؤالاً جديداً: ألم تكن هذه المذبحة السوفياتية في بولونيا، إذا افترضنا أنها كشفت لهتلر أو كان يراد ذلك، مكرسة لإقناعه بان السوفيات كانوا، نهائياً، إلى جانبه وأنهم قطعوا كل الجسور مع الغربيين بحيث يرتدع عن التصالح معهم؟ وفي هذه الحالة، فإن هذه البادرة الإجرامية لم تكن ترمي إلى تقوية دفاع بلد السوفيات في منظور حرب بولونية ـ سوفياتية يؤدي إليها صلح بولوني ـ ألماني بقدر ما كانت ترمي إلى الإفلات، مهما كلف الأمر، من هذا الوضع الخطر بربط مصير هذا البلد، نهائياً، بمصير النازية[6]. تبقى هناك، حتى لو تبين أن هذه الاعتبارات غير مضبوطة، ملاحظة مزدوجة: الأولى هي أن الهلع أصاب ستالين (فقد كان في إمكانه نقل هؤلاء الأسرى نحو الشرق بانتظار ما تؤول إليه الأحداث:ولكنه فقط

ظن، خطأ، أنه لم يكن لديه الوقت لذلك). ومن جهة أخرى، يدور الأمر، حقاً، حول جريمة ضد الإنسانية. لقد جرى توفير حياة النساء والأطفال والفقراء. ولكن مذبحة كهذه ترتكب ضد أمة من خلال نخبها، تكتسي طابع إبادة حقاً.

من ناحية رسمية، كانت اتصالات المبعوثين الأمريكيين في أوروبا، خلال الحرب المهزلة، استكشافية. فلم تمارس الولايات المتحدة أية سمسرة، بل كانت تستعلم، فقط، عن نوايا الطرفين. ولكن، أليس هذا ما يقال حين تفشل السمسرة؟ وبالمناسبة، كانت برلين هي التي لقي فيها ويلز أسوأ استقبال. ذلك ان هتلر قد اختار: فهو لم يعد يريد السلام ويتمسك بشن هجومه في الغرب لينزل ضربة حاسمة بمعنويات خصومه، وكذلك بالجيش الفرنسي ومكانته.

وهكذا، ففي هذه الحرب المزعومة المهزلة بوجه خاص لأنها غصت بالمبادرات السلمية من كل نوع، أصبح التهوين من طاقات هتلر إجرامياً على نحو خاص. فقد أعمى هذا التهوين عن الصاعقة التي تراكمت ببطء، والتي حسبت نتائجها بالمليمتر وانقضت فجأة في 10 أيار[7].

سقوط فرنسا والانهزامية العامة

في الساعة التي تحركت، فيها، الجيوش الألمانية نحو الغرب، في ذلك الفجر الربيعي، كان رئيس الوزراء الإنكليزي يدعى تشمبرلن. وقبل ذلك بأربعة أيام، أعلم غورنغ دالروس، وهو ديبلوماسي سويدي شبه رسمي كانت له صلاته مع لندن، أن ألمانيا ستقدم، قريباً، عرض صلح «رسمياً» عندما «تصل قواتها إلى كاليه». وتصرف دالروس، إذ ذاك، بتنسيق وثيق مع قنصل السويد في باريس ذي العلاقات الجيدة مع الأوساط الحكومية الفرنسية، راول نوردلينغ. ويجب أن يكون وزيرا الخارجية الإنكليزية والفرنسية، هاليفاكس ورينو ـ هذا الأخير كان، أيضاً، رئيساً للحكومة ـ، عندما علما باقتراح غورنغ، قد عداه، أولاً، تبجحاً، بل واحدة من علامات الضعف التي لا تحصى والتي بدا أن ألمانيا النازية قد أظهرتها منذ البداية: الألمان أمام كاليه احتمال مؤسف، دون شك، ولكنه ليس كارثياً أبداً. فهذا قد يعني، فقط، أن الجيوش الحليفة التي دخلت بلجيكا سوف لن تنجح في وقفهم وستنسحب بانتظام جيد نحو الحدود الفرنسية: وهذا ليس سبباً للإسراع بتوقيع الصلح بالشروط الألمانية.

إلا أنه تبين، بعد ثلاثة أيام، أن المحور الرئيسي للهجوم لم يكن في سهول بلجيكا، بل في فرنسا، في قطاع سيدان حيث سحق القسم الأعظم من فرق الدفاع المدرعة. وتبين، سريعاً جداً، أن الأراضي الفرنسية كانت مفتوحة للغزو، ثم تبين أن باريس قد تم توفيرها مؤقتاً وأن الهجوم ظل محصوراً في شمال السوم. وبدا، أخيراً، أن كاليه كانت مستهدفة، حقاً، ولكن من الجنوب، لا من الشمال، وذلك بمحاصرة كل الجيش المحترف الفرنسي والإنكليزي أثناء ذلك.

وسريعاً جداً اختار اللورد غورت الذي كان يقود حملة صاحب الجلالة البريطانية انسحاباً

نحو المرافئ متبوعاً بإبحار السفن، ووجد في لندن آذاناً صاغية، خاصة لدى هاليفاكس. ولكن رئيس الوزراء كان قد تغير منذ يوم العاشر من الشهر، وكان يدعى الرئيس الجديد ونستون تشرشل. وسرعان ما سيطر على هذا الأخير فكرة واحدة: الإبقاء على حالة الحرب بأية وسيلة. وكي يبدأ عمله، رفض السماح لغورت بالانسحاب الذي كان سيبدو، أكثر مما ينبغي، مقدمة لهدنة وهو ما كان الفرنسيون يرفضون قبوله. فقد كانوا يريدون القتال... أو توقيع الهدنة، ولكنهم لا يريدون الإبحار بحال من الأحوال. فعاشوا، إذن، على وهم التباسات «خطة ويغان» ـ كان هذا الأخير قد استعاد قيادة الجيش من غاملان الذي أقيل ـ والتي تقوم على محاولة اختراق الطابور المدرع الألماني من الجنوب والشمال... والتي تقوم، خاصة، على عدم تقرير شيء.

ثم وقف هتلر، بين 24 و27 أيار، على أبواب دنكرك، آخر مرفأ متوفر للإبحار. وكان ذلك لغزاً زائفاً. ويكفي لحله أن يؤخذ تنبؤ السويدي غورنغ على محمل الجد: فهتلر توقف لأنه يريد صلحه «السخي» تاركاً لفرنسا وإنكلترا أراضيهما ومستعمراتهما ودون أن ينتزع منهما سوى أسلحتهما الحديثة التي تم الاستيلاء عليها في بلجيكا، وسوى روحهما القتالية وسمعتهما: ومن المفهوم أن يحتاج اتخاذ القرار إلى بعض الوقت، لذلك فقد جرى التوقف للسماح للندن وباريس بجمع مراجعهما المسؤولة. وفي باريس، لم تكن لجنة الحرب تتصور مخرجاً آخر خلاف هدنة متبوعة بمعاهدة صلح. ولكن رينو لم يكشف أمام هذا الجمع العديد والمتنوع إلى درجة كافية العرض الذي نقله نوردلينغ. وكان أهم قرار لهذه اللجنة إرسال رينو، منذ الغد، إلى لندن من أجل أن «يشرح صعوباتنا» كما قال المحضر بحياء. وهو ما ترجمه تشرشل، منذ افتتاح جلسة حكومة الحرب، صباح يوم السادس والعشرين، بقوله: «جاء ليعلمنا أن فرنسا ستستسلم».

ولكن، دعونا لا نستبق الأمور. ففي إنكلترا، أيضاً، كانت الانهزامية في ذروتها. فمنذ 25 أيار، قدم هاليفاكس إلى الحكومة الإنكليزية تقريراً عن محادثات جارية بين ديبلوماسيين إنكليز وإيطاليين من الصف الثاني حول تنازلات يمكن أن تردع إيطاليا عن خوض الحرب. وحصل على الإذن بمتابعة هذه الاتصالات. وبعد الظهر، استقبل هو نفسه، متجاوزاً هذا التفويض إلى أقصى حد، السفير باستيانيني، أحد المقربين إلى موسوليني، وطلب منه أن يتدخل الدوتشي من أجل «تسوية عامة أوروبية تؤدي إلى سلام دائم». وجرى كل شيء باسم الحكومة، أي باسم تشرشل دون ذكر اسم هذا الأخير أبداً. وكان هذا استباقاً أكثر منه أكذوبة: فهاليفاكس المقتنع بأن ونستون تشرشل ليس أكثر من مهرج أفلست روح المغامرة لديه، اعتبره كمية مهملة وتصرف، فعلاً، كرئيس للوزراء.

وأدعى الأمور إلى العجب هو أنه قدم، منذ الغد، إلى الحكومة تقريراً عن المحادثات صادقاً أو صادقاً تقريباً (فقد نسب إلى باستيانيني الانفتاح المتصل بـ«تسوية عامة»)، وأن تشرشل لم

يعترض. وعندما رأى هذا الأخير رينو، على انفراد، تحدث، أولاً، عن إيطاليا ثم سأله، فجأة، عما إذا كان قد تلقى عروض صلح. ونفى رينو ذلك، ولكنه قال أن الفرنسيين «يعلمون أنهم يستطيعون تلقي عرض صلح لو رغبوا في ذلك». ولكن تشرشل توصل، إذ ذاك، إلى تحويل وجهة المحادثة وزيارة رينو ووجه المناقشة إلى التحضير لإبحار في دنكرك. فقد كان، فعلاً، قد انحاز إلى هذا الحل عشية المحادثات، وكانت تلك فرصة ممتازة، على الرغم من أن الفرنسيين لم يكونوا موافقين دائماً، للحديث عن عمل ومعركة أكثر مما عن وقف لإطلاق النار ومفاوضات.

وبما أن الصلح لم يحدث في دنكرك، فقد استأنف هتلر القتال دون كثير من الحزن. كان من شأنه أن يحب كثيراً هذا الصلح الفوري وغير الدامي الذي كان سيسمح له بأن يطالب ستالين، بعد قليل، بأوكرانيا، ولكنه كان قد تصور الفشل في ذلك وقلب، دون أسف، ترتيب البرنامج: فبما أن فرنسا التي أيدت، بجنون، العناد التشرشلي، تعرض نفسها، دون دفاع، لضرباته، فإنه سيفيد من ذلك في سحقها. ولم يكن يتصور، بالتأكيد، انه سيحملها على توقيع هدنة بسيطة واحتلالها مدة أربع سنوات. فقد كان حسابه، دون شك، هو أن هذا السحق سيستكمل إنضاج الإحباط ما وراء المانش ويعجل في سقوط تشرشل. وعلى كل حال، سوف يعيد، في نهاية حزيران وبداية تموز، إطلاق عروض صلح مغرية عن طريق كل أنواع القنوات، وسوف يكون هاليفاكس، من جديد، قريباً جداً من فقدان السلطة[8].

الارتداد النازي ضد الاتحاد السوفياتي

لم تتوقف الحماقة الإجرامية، حماقة التقليل من شأن هتلر، مع الأسف، بعد انتصاراته الفاقعة في ربيع 1940. ومن وجهة النظر هذه، لم تكن دعامات الرأسمالية الفرنسية وبطلها الجديد، بيتان، مسؤولة، فقط، عن تسهيلها، سلفاً، بتجميع اليهود عبر النظام الذي أبرم في 18 تشرين الأول[9]. ولكن هؤلاء الناس فوتوا، مرة أخرى، فرصة تحليل النازية كسم يعطيه، على دفعات صغيرة، مجنون عبقري بعملها، منذ توليها وظائفها، بمهارة جديرة بقضية أفضل، وأجبروا على نسبة الهزيمة إلى مضربي 1936 الذين كانوا يفكرون في «الاستمتاع» أكثر منهم بإنجاب أبناء والذين كانوا قد وصلوا بخيانتهم إلى حد منحهم أنفسهم أسبوعين من الراحة السنوية. وعلى العكس من ذلك، كانوا يطيعون إشارة إصبع هذا المجنون أو نظرته قبل فترة طويلة من كتابتهم بأحرف ضخمة، في الخريف، كلمة «تعاون» على واجهة سياستهم. وقد قبلت الهزيمة بسرعة، كما قبلت هزيمة الديمقراطية وحقوق الإنسان التي جرت مماهاتها بـ«تسيب مضطرب»[10]. ولم يتنكر رجال نظام مزعومين لهذا النظام الذي عززته الجمهورية بعد انتفاضات القرن التاسع عشر والذي سمح لشخص مثل بيتان، وكان ابن فلاحين صغار، بأن يصبح مارشالاً، وحسب، بل عميت أبصارهم، أيضاً، عن الفوضى التي لا بد أن يولدها وجود

أجنبي، نازي فوق ذلك، ولم يكونوا يرون في هتلر سوى مهووس بالديكتاتورية سوف يعتدل إذا نسخوا نظامه. ولم يتساءلوا، أبداً، حول أهدافه. ولم تكن سياستهم تقوم على تحليل، بل على رهان خاسر سلفاً. فمنذ الاعتداء الإنكليزي على المرسى الكبير (3 تموز)، اقترحوا تعاوناً عسكرياً، وإذا كان لم يتجسد، فالسبب كان في برلين وليس في فيشي.

ولكن الذين نازعوهم على الميدان كانوا قلة، لولا ديغول وحفنة من أنصاره الأولين. وعاد الشيوعيون الفرنسيون إلى الوقوع في ضلالات رفاقهم الألمان لعام 1933 الذين كانوا يرون في النازية، خاصة، تدميراً مناسباً لأشكال السيطرة القديمة. فمارسوا سياسة ترقب كان يمكن أن تمضي، خاصة في البداية، إلى السعي وراء تعايش سلمي مع المحتل ـ يمكن الحديث عن ظلال تعاون لو لم تكن الكلمة ملغومة إلى هذا الحد، ولو لو لم تكن تذكّر، بصورة لا تقاوم، بمطاردة اليهود والمقاومين التي مارستها، فيما بعد، فيشي. ولم يمض الحزب الشيوعي الفرنسي إلى ما وراء المطالبة بعودة جريدة «الأومانيتيه» إلى الصدور وعودة المنتخبين إلى الظهور، بصورة متهورة جداً، في بلديات المنطقة المحتلة والتي أدت، في الخريف، إلى اعتقالات بلهاء.

لقد عارض الشيوعيون، بالتأكيد، بيتان منذ البداية، وهو ما سوف يسمح لهم، بغربلة الأرشيفات، وبعث الحياة في شواهد قتالية. ولكنهم بدوا، حقاً، بتفضيلهم مهاجمة العبد الفرنسي على مهاجمة السيد الألماني، وكأنهم يعرضون خدماتهم على هذا الأخير. وفضلاً عن تدنيهم إلى المستوى الأخلاقي نفسه، فإنهم لم يبرهنوا عن تفوق عقلي. ولعبوا، مثل الآخرين، لعبة هتلر الذي لم يكن يريد أياً من أنواع التعاون المقترحة أو الموحى بها: فلم يكن يسعى إلا إلى تقسيم الفرنسيين إلى فئات متنازعة وجعل كل منها في حالة انتظار عن طريق بذل وعود.

ومن المناسب أن ندقق، على ضوء الأبحاث الأخيرة[11] في أنه إذا كان الموقف المترقب، من جانب الشيوعيين الفرنسيين، قد دام عدة أشهر، فإن ظلال الاتفاق لم تدم سوى بضعة أسابيع، فقد كانت ناجمة، بقدر ما نستطيع أن نحكم على ذلك، عن مبادرات من جانب جاك دوكلو. وقد أعلن رئيسه، موريس توريز من موسكو، منذ أن استطاع ذلك، عن عدم موافقته وعدم موافقة الكومنترن. ومن جهة أخرى، كان الشيوعيون الموجودون في فرنسا بعيدين عن الإجماع، ولا ينكر أحد أعمال المقاومة الفورية التي قام بها، باسم الحزب، شخص مثل شارل تييون. ولكن دوكلو هو الذي كان يقود، حقاً، وأنه إذا كان قد أوقف، منذ شهر آب، كل تفاوض مع المحتل، فيجب أن نرى في الاتصالات السابقة نتيجة لانتهازية ستالينية بعيدة عن كل موقف صارم معاد للفاشية أو وطني، تولدت لدى قائد من المستوى الأول يحفل تاريخ حياته بسمات وطنية، وذلك نتيجة للتوجيهات الواردة من موسكو في أيلول 1939: أي اعتبار الحرب، على غرار السابقة، «حرباً إمبريالية» ليس للشيوعيين أن يشتركوا فيها.

إن سنة هتلر الكبيرة، إذا تأملنا فيها، هي تلك التي تمضي من 22 حزيران 1940، تاريخ

الهدنة مع فرنسا، إلى 22 حزيران 1941، تاريخ غزو الاتحاد السوفياتي. وقد أعطى عناد تشرشل، الذي كسب، في الوقت نفسه، رهان الإبقاء على بلده، وحده بين الدول الكبرى، في حالة حرب مع ألمانيا التي حيدت كل الدول الأخرى، أعطى هذا العناد البطل الألماني، رغم إرباكه خططه، الفرصة كي يظهر موهبته. لقد خدع فرنسا، بصورة ناجحة، بإيهامها أنه كان يريد غزو بلجيكا وحدها. وهو، حالياً، يخدع العالم، بسخاء، بالتظاهر بمهاجمة إنكلترا، ثم بمناوشتها في المتوسط والبلقان، في حين أن ذلك لم يكن سوى حركة التفاف تسمح له بأن يظهر، مسلحاً حتى أسنانه، على الألوف الثلاثة من الكيلومترات التي تشكل الحدود السوفياتية.

وهنا يجب أن نفحص مسؤولية ستالين لأن دفاع بلده فوجئ تماماً، ومن هنا وقع قتلى عديدون في المعركة كان من شأن القليل من اليقظة أن يوفر أرواحهم ويوفر، خاصة، ملايين الأسرى المنذورين للموت بسوء التغذية: فقد كان هتلر عنصرياً، ومعادياً للسلافية، من بين صفات أخرى، ولم يكن هناك شيء غير متوقع في ارتفاع الوفيات، بصورة لا متناهية، بين أسراه الروس والصرب والبولونيين قياساً مع الأسرى الإنكليز أو الفرنسيين. وقد شهدنا، مؤخراً، ظهور أطروحة ظريفة تقول أن ستالين قد أضعف دفاعه، كما يفعل لاعب «بيبي فوت» ليهاجم بصورة أفضل. فخططه كانت هجومية خالصة ولكن هتلر سبقه[12]. فلندع هذا التكرار للتبريرات النازية في تلك الفترة، ولننظر إلى الوقائع.

في تشرين الأول 1940، شحن هتلر أكبر هجوم ديبلوماسي له مكرس، بوجه الاحتمال إلى الناخبين الأمريكيين المدعوين إلى صناديق الاقتراع في 5 تشرين الثاني: وكان الأمر يدور حول أن يبين لهم أن الفوهرر يمسك بالوضع، جيداً، بين يديه وأن التصويت لويكلي خير من التصويت لروزفلت الذي يسعى، بدعمه لتشرشل، إلى خصومة خاسرة تماماً مع المنتصر الذي لا ينازع في الحرب الأوروبية. والتقى بيتان وفرانكو وموسوليني. واتفق أن مولوتوف كان مدعواً إلى برلين في الفترة نفسها ولم يصل، وفيما هو يجر خطاه، إلا في 12 تشرين الثاني مفسداً، جزئياً، تظاهرات القائد الألماني: ومن يدري ما الذي كان سيحدث، ليس في الشوط الأمريكي وحده، بل في المباراة المستمرة بين تشرشل والسلميين الإنكليز أيضاً، لو أن هتلر قد استطاع، بعد لقاءاته في مونتوار وهنداي وفلورنسا، أن يعرض ستالين وراء عربة انتصاره؟

اقترح هتلر على الاتحاد السوفياتي حلفاً ضد إنكلترا ومنطقة توسع في الهند، فرفض مولوتوف. ومحاضر المحادثات قاسية على الديكتاتوريين الرأسماليين: فقد بدا مفوض الشعب أشد احتراماً لنفسه، بصورة لا متناهية، من بيتان وفرانكو. إلا أن احترام الذات ليس ضمانة ضد جرائم القتل الناجمة عن حماقة. هل فهم مولوتوف بصورة أفضل من الآخرين؟ لا! والدليل هو ما باح به، في شيخوخته، إلى فيليكس تشويف. فقد صدق أن هتلر كان يريد، حقاً، غزو إنكلترا وأن الاتحاد السوفياتي كان، إذن، برفضه التحالف معه، يكسب الوقت، في الوقت نفسه

الذي كان يعطي، فيه، أوراقاً رابحة لغازيه: فسوف يستطيع هتلر دائماً، لتبرير العدوان، أن يقول أنه عرض اتفاقاً وأن عرضه رفض. ولكن الفخ كان، على كل حال، كاملاً: فلو قبل ستالين معاهدة مع هتلر،لكان عزز فقدان الثقة الذي جره الميثاق الألماني ـ السوفياتي على بلاده وأربك من يمكن أن يريد مساعدته لدى الهجوم المحتوم[13].

وفي النصف الأول من 1941، استمرت القطة في ملاعبة الفئران. كان ستالين قد فهم، جيداً، أن الهجوم عليه قد تقرر. وعندما أهمل تحذيرات تشرشل حول هذه النقطة، كما أهمل تحذيرات سورج، لم يكن ذلك عن حماقة. ذلك أنه حدد لنفسه هدفاً متواضعاً جداً: أن لا يحدث الهجوم في تلك السنة: فسوف يلعب، إذن، لعبة «من يخسر يربح» وسوف يظهر انعدام التحضير على حدوده ليبين جيداً لهتلر أنه لا يجازف بشيء إذا دفع بقواته ضد إنكلترا. وسوف يقوي، يوماً بعد يوم[14]، هذا السلوك وحتى بداية الهجوم. وكان غوبلز قد أطلق، ليخدع الجميع بصورة أفضل، منذ بداية حزيران، في وقت واحد، شائعة عن إنزال ألماني كبير في إنكلترا وشائعة زيارة قريبة لستالين إلى برلين كذبتها وكالة تاس. وهاهو ستالين يعلم برلين، فجأة، في مساء يوم 21، بأنه يقبل المجيء! وفي الغد، أيضاً، عندما بدأ الغزو، أصدر أوامره بعدم اعتراضه آملاً، دون شك، في أن يكون ذلك مبادرات من جنرالات ألمان لحث حكومتهم على الفعل: ففي ذلك الوقت، كان هو، في غمرة يأسه، يؤيد نظرية «هتلر، الديكتاتور الضعيف»[15].

ولا يستطيع بعض الشيوعيين أن يجدوا في ذلك سوى عزاء واحد هو أن كون الاتحاد السوفياتي قد تلقى الصدمة وبقي واقفاً يدين بكل شيء لردود فعل الجماهير ولا يدين بشيء لقادتها.

اللعبة الأمريكية

أعطت الولايات المتحدة لنفسها بعد أن فوجئت بسقوط فرنسا، في وقت قياسي، وسائل لمواجهة مسؤوليات جديدة، عالمية ورأسمالية معاً. لقد آن الأوان كي تتوقف هذه المشاجرة التافهة التي يقول بعضهم، في سياقها، أن الاتحاد السوفياتي قام بالعمل الأساسي ضد هتلر، في حين يقول الآخرون أنه لم يصمد إلا بفضل التوريدات الأمريكية. وبالفعل، استحق الكبيران، جيداً، تسميتهما، بصفات متكاملة: فالتعبئة البشرية والاقتصادية لشعب يناضل في سبيل بقائه تحت سوط حديدي، من جهة، والديناميكية الغازية لأمة في طور التشكل، في طليعة التقنية، من الجهة الأخرى، قد سحقا هتلر الذي كان قد قلل من تقدير كلتا الظاهرتين، دون أن يفاجئه ذلك تماماً، ووضع أمله، خاصة، في أن يستطيع تصفية الواحدة قبل مواجهة الثانية بصورة كاملة.

وأود، الآن، بعد أن ركزت على وزن العداء للشيوعية، في القرارات التي تركت المجال حراً، كل هذا الوقت، لهتلر، أن أبين أن المنتصرين الغربيين قلبوا الاتجاه بالتخلي، دون أن يخلو ذلك من

فضل، عن نفورهم حيال الاتحاد السوفياتي.

وهذا جلي ومعروف بصورة كافية، في حالة تشرشل. فالذي كان لينين قد قلده لقب «أكبر خصوم الثورة الروسية» صب الماء في خمره منذ 1935 بابتدائه بالقول أن الخطر الهتلري أكثر تهديداً، الآن، من المجازفة الشيوعية ودفع بلده، منذ 1938، إلى السعي للتحالف مع موسكو ـ وهو أمل لم يجعله أي تواطؤ ألماني ـ سوفياتي يتخلى عنه. فهو، إذن، قد كتب، في يوم 22 حزيران، وقرأ، في مساء اليوم نفسه، دونما قسر لطبيعته، خطاباً رائعاً استقبل، فيه، دون أن يتنكر لاحتياطاته الماضية بذراعين مفتوحتين، في المعركة، الحليف الذي قدمه له هتلر على طبق.

ولكن الظاهرة كانت أكثر تحفظاً لدى روزفلت. فهو يسكت، على العكس من ذلك، في يوم 22 والأيام التالية. فهذا البراغماتي كان يعرف، دون شك، أن التشجيعات لن تغير شيئاً في الحال من مصير القتال، وأنه إذا انهار الاتحاد السوفياتي كقصر من أوراق اللعب، فسوف يكون التورط بالكلام من أجله أمراً مؤسفاً.

إلا أنه كان يتصرف، وبما أن قليلاً من الأمريكيين وقليلاً من السوفيات قد سعدوا بهذا العمل، بسبب ظنون أيديولوجية متبادلة بوجه الاحتمال، فقد حان وقت وضعه في النور.

بقيت، عدا الولايات المتحدة، دولة كبرى خارج الحرب: اليابان. والذكي جداً من كان يعرف ما إذا كانت ستدخلها أم لا ... لأنها، هي نفسها، لم تكن تعرف، ولم تكن، بوجه خاص تعرف ضد من تدخلها. وكان النظام الياباني أكثر من فاشي، نظاماً إمبريالياً يترك مكاناً واسعاً للجيش. وبعد أن صنعت نهضتها، في سنوات 1890، بعد الولايات المتحدة بقليل، وصلت، في كل مكان تقريباً متأخرة قليلاً عن هذه الأخيرة، كما في الفيليبين وهاواي. وكان عليها أن تذعن أمام الولايات المتحدة عدة مرات بغضب. إلا أن قادتها كانوا أكثر اطلاعاً بكثير من أن يعتقدوا أن ساعة صدمة مباشرة قد دقت. فقد كانوا يفضلون استهداف خصوم أصغر، وخاصة بين الدول الأوروبية التي هزمتها ألمانيا كفرنسا الهشة في الهند الصينية وهولندا التي كانت تجد مشقة كبيرة في الدفاع عن الجزر الهولندية. وكانوا يتصورون، أيضاً، أن ينالوا، أيضاً، من بريطانيا التي أضعفت دفاعاتها في هونغ كونغ وسنغافورة من أجل أن تعيد تركيز قواتها ضد الرايخ. وكان هناك خيار آخر ممكن: التوسع في سيبيريا على حساب الاتحاد السوفياتي. وكانت سيبيريا تتمتع بحظوة كبيرة جداً في الثلاثينات تسمح بإسباغ التماسك على العمليات اليابانية ضد الولايات الشرقية للصين كي توقف، فيها، رسمياً، تقدم الشيوعية. وجاء الحمام البارد من الميثاق الألماني ـ السوفياتي الذي عقد في البرهة الدقيقة التي كانت الجيوش اليابانية والسوفياتية، فيها، تمتحن بعضها بعضاً في معارك حدودية. ووصلت طوكيو التي خيبت برلين أملها إلى حد أنها وقعت، هي نفسها، ميثاق عدم اعتداء مع موسكو في نيسان 1941. وكان هتلر

الذي كان يحضر، في هذه المرة عدوانه على الاتحاد السوفياتي قد حاول كل شيء لردع اليابانيين عن هذه المبادرة: والتي عن طريقها، كانت اليابان تأمل، جيداً، فوق الانتقام من النازيين لإهمالهم مصالحها عام 1939، في أن تحولهم نحو الغرب وتحمل هتلر على تصفية حربه ضد إنكلترا قبل مباشرة حرب جديدة. ومن المحتمل أن ماتسووكا، وزير الخارجية الياباني الذي كان يزور، في نيسان 1941، موسكو وبرلين وروما معاً، قد ظن نفسه ذكياً إلى درجة يدفع، معها، هتلر إلى غزو بريطانيا، وهو ما كان من شأنه أن يسمح لليابان باحتلال مستعمراتها الآسيوية دون كثير من المشقة.

بقي على ماتسووكا إقناع الولايات المتحدة من خلال اللعب على عدم ميلها إلى الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية. كان النجاح مشكوكاً فيه، وكان ماتسووكا يعلم ذلك. وهكذا تبين له، منذ 22 حزيران 1941، دمار جهوده وقرر اختيار هتلر على نحو لا رجوع عنه للتوسع على حساب الاتحاد السوفياتي[16] وغير موقفه ودافع، داخل وزارته، من أجل الهجوم على سيبيريا.

وهنا تدخل روزفلت. فقد أعلم الحكومة اليابانية، في 4 تموز، أن الولايات المتحدة ستستاء كثيراً لو هاجمت اليابان الاتحاد السوفياتي. وكانت تملك وسائل ضغط كبيرة. فقد انطلقت منذ سنتين، ضد تعديات اليابان الآسيوية، في سياسة عقوبات اقتصادية متدرجة لم تكن قد مست النفط بعد. أكان رئيس الوزراء الياباني يخشى حظراً لهذه المادة الاستراتيجية؟ ما حدث هو أن رئيس الوزراء الياباني ضحى بماتسووكا وبكل فكرة العدوان على الاتحاد السوفياتي في 16 تموز. وسمح الهدوء على الحدود السيبيرية والذي كانت رسائل سورج تؤيده دائماً سمح لستالين باستدعاء جوكوف، الجنرال الذي اكتشفته معارك 1939 الحدودية، مع أحسن ألويته. وأصبحت قيد العمل في منطقة موسكو في الوقت نفسه الذي وصل، إليها، الألمان لتنازعهم على الأرض بصورة مظفرة في كانون الأول التالي. فروزفلت كان قد أسهم إسهاماً قوياً في إنقاذ ستالين، وبذلك جلب الصاعقة عليه. ذلك أن كونوي رئيس وزراء اليابان أرغم، من أجل إرضاء المتشددين في وزارته، على اتخاذ مبادرة كانت أن يغزو، في نهاية تموز، جنوب الهند الصينية، وهو ما أدى إلى حظر للنفط، وبالتالي إلى إرغام اليابان على التصرف بسرعة، إذا كانت تريد التصرف. وكان بيرل هاربور.

بيرل هاربور: لماذا وكيف؟

انهال، في 7 كانون الأول 1941، طوفان من القنابل والطوربيدات على قاعدة نائمة أدى، فوراً، إلى أكثر من ألفي ضحية، ثم أشعل، في المحيط الهادي، حريقاً سبب ملايين القتلى وانتهى بنار نووية مزدوجة.

إذا التزمنا رؤية تقليدية، فإن هؤلاء القتلى كانوا نتيجة للإقطاعية، بل لوحشية بدائية، أكثر منها للرأسمالية. فيابان الساموراي التي لا تستخدم الصناعة الحديثة إلا كوسيلة في خدمة شهية سيطرة مزمنة هي التي هاجمت بيرل هاربور بصورة غادرة[17].

إن تحليلاً أعمق للظاهرة يدفعنا، كما أشرنا إلى ذلك منذ قليل، للعودة إلى ولادة الإمبريالية اليابانية في القرن التاسع عشر وإلى دخولها المتأخر في لعبة الدول. فالتلميذ الموهوب لم يتمثل الدروس التقنية للرأسمالية، فقط، بل تمثل، أيضاً، وبالسرعة نفسها، دروسها الجغرافية السياسية. وحاولت أن تبني لنفسها ميداناً استعمارياً، على حساب الصين، أولاً، مستفيدة من ابتعاد الدول الأوروبية ولاعبة على خصوماتها.

وكانت أوساطها القيادية منقسمة منذ البداية حول المعايرة التي يجب التزامها بين الحداثة والتقليد. ولكن الانقسام كان، أيضاً، في الرؤوس. فمثل كل القادة غير الأوروبيين الذين لبسوا خلائق خالصة للغرب، كانت النخب اليابانية تتساءل، باستمرار وقلق، عن موقع الحدود بين استيراد القيم الغربية الضروري للنمو كما للحياة، وبين المحافظة على الخصائص القومية. ومن هنا جاء انقسام غير واضح الحدود بين بورجوازيين حداثيين مهتمين بالحفاظ على السلام مع الدول الكبرى، وخاصة مع الولايات المتحدة، وبورجوازيين آخرين ينمون قومية معادية للأجنبي.

كان رئيس الوزراء كونوي، الأقرب إلى العدوانية عام 1937، ولكنه تعقل في عام 1941 وحاول أن يبقي بلاده خارج الحرب العالمية. وبما أن اليابان كانت منخرطة، من قبل، في حرب محلية، في الصين، فيجب أن يصفي هذه الحرب بأسرع ما يمكن بتسوية تضم الولايات المتحدة. واصطدم كونوي، داخل وزارته نفسها، باتجاه حربي يميل إلى حل عسكري بحرمان الصين من مسانداتها الخارجية التي تأتي من سيبيريا السوفياتية وبورما البريطانية معاً - ومن هنا تأتي، كما كان يرى هؤلاء المحاربون، ضرورة حرب ضد إحدى الدولتين على الأقل روسيا وبريطانيا، مع تمنيهم، وكانت تلك أمنية عامة، أن لا تتدخل الولايات المتحدة. وكان الانقسام السياسي يقابل انقساماً بين العسكريين: فقد كان الجيش ينفر من فكرة الجلاء عن الأراضي الصينية، في حين كانت البحرية الأكثر اطلاعاً على الوضع الذهني لأمريكا الشمالية كما على مواردها تشك في إمكانية حرب ضد إنكلترا أو روسيا دون تدخل من جانب الولايات المتحدة.

ولكن لعبة بوكر غير عادية كانت قد انطلقت في بداية تلك السنة، سنة 1941. فأكبر الأميرالات مكانة، ياموموتو، أوضح أن من المستحيل إبقاء الولايات المتحدة خارج الحرب وأنه إذا كانت مصالح اليابان تقتضي حرباً، فيجب أن تبدأ بهجوم مفاجئ ضد ميناء بيرل هاربور الذي كان تدميره، وحده، يستطيع أن يدع المجال حراً أمام هجوم ياباني. وربما يكون قد دهش حين تلقى الأمر بدراسة خطط مثل هذا الهجوم. وهذا أمر نعرفه منذ زمن طويل. إلا أن ياموموتو يجري تقديمه بوصفه رجلاً ممزقاً بين قناعاته السلمية وشغفه بالقتال. وتلمح وثائق يابانية نشرت مؤخراً إلى

أنه لم يقبل بقيادة العملية إلا ليخربها. وتشهد على ذلك الأوامر الأخيرة التي نقلت إلى أسطول هذا الهجوم. فقد كان على هذا الأسطول، الأقوى في التاريخ البحري، أن يشرع في العودة، حتى دون استشارة هيئة الأركان، إذا كشف أمره أثناء رحلة الأحد عشر يوماً بين الكوريل وهاواي، قبل الهجوم بأربع وعشرين ساعة، والقتال في الحالة المعاكسة. إلا أنه كان من الصعب أن يتخيل المرء أن أي استطلاع جوي لن يشير خلال عشرة أيام، إلى هذه الأرمادا، دون الحديث عن لقاءات مصادفة مع سفن أو طائرات. وقد قبل أنصار الحرب هذه الخديعة، وقبل أنصار السلم لعبة لا مجازفة فيها ظاهراً.

هل كان على الولايات المتحدة نصيب من المسؤولية في قصور الاستطلاع الجوي المذهل اعتباراً من هاواي، أم يجب اتهام سوء الحظ؟ الجواب أقل بساطة مما يظن بعض خصوم روزفلت الذين كانوا يرون أن الرئيس كان يتابع تقدم السفن المعادية وتركها تتصرف ليخضع رأيه العام والذي كان ما يزال سلمياً لصدمة كهربائية. والحقيقة هي عكس ذلك تقريباً. فقد كان من شأن روزفلت أن يعطي كل شيء لمعرفة حقيقة ما كان يجري. فاكتشاف قوة هجوم تسافر سراً في حين كانت تستمر، في واشنطن، مهمة نومورا وكوروزو، الوزيرين فوق العادة، كان من شأنه أن يسمح له بتشديد لهجته حيال اليابان والحصول على تشكيل حكومة سلمية حقاً، في طوكيو: لقد كان هدفه، في الصميم، هو هدف ياموموتو نفسه.

لقد وضع القائد الأعلى للجيوش، الجنرال مارشال، قاعدة بيرل هاربور، ككل قواعد الولايات المتحدة في المحيط الهادي، في حالة إنذار، ولكن ذلك لم يكن في الوقت المناسب: حدث ذلك في تشرين الأول، غداة استقالة كونوي وحلول الجنرال توجو مكانه، ثم في 27 تشرين الثاني غداة وقف بدا أنه نهائي، للمباحثات مع نومورا. إلا أن شيئاً لم يحدث في الحالتين. ففي المرة الأولى، عاد اليابانيون إلى مائدة المفاوضات باقتراحات جديدة. فاستعاد روزفلت، إذن، الأمل في بداية كانون الأول، بعد أن خشي من هجوم في نهاية تشرين الثاني، بل وأعاد، هو نفسه، عقد بعض الاتصالات. وما كان يجهله هو، على وجه الدقة، أن اليابان التي كانت، في المرة الثانية، مصممة، حقاً، على الهجوم أكثر منها أن تجعل البحرية تلعب على طريق هاواي لعبة الحظ التي جرى الحديث عنها عندما كانت تحتاج إلى مهلة أحد عشر يوماً لتوصل قواتها. وفضلاً عن ذلك، فلم يكن أحد يتصور، في فترة على هذا القدر من قوة التوتر الدولي، هجوماً مفاجئاً ضد هدف بعيد عن اليابان بعد هاواي، بوسائل كبيرة على الأقل. كان هذا متوقعاً، بالأحرى، في الفيليبين. وعلى وجه الدقة، كان الجيش الأمريكي يقوم بنقل عتاد من أرخبيل إلى آخر... وهو ما يفسر تركيز وسائل الاستطلاع الجوي المتمركزة في هاواي بين الارخبيلات.

يمكن، إذن، للمسؤولية الأمريكية عن ضربة بيرل هاربور أن تتلخص في كلمة واحدة: العنصرية. من المؤكد أن القادة الأمريكيين لم يكونوا يحسون بها حيال نظرائهم اليابانيين على

طريقة هتلر حيال اليهود. بل كان الأمر يدور حول مجرد شعور بتفوق معنوي بقدر ما هو عقلي وتقني. فلم يكن البيت البيض يتصور أن هذا البلد الذي تطور متأخراً يمتلك هذا المقدار من الجرأة والبراعة. وكان روزفلت ومارشال يعتقدان أنهما يسيطران عليه ويتحكمان به ديبلوماسياً وعسكرياً. وكان حل شيفرة أكثر المراسلات سرية بين توجو ونومورا، عن طريق آلة «بوربل» يزيد في الشعور بالتفوق ... والأمن[18].

الخاتمة

إن نشوب الحرب العالمية الثانية وتشكل المعسكرات خلال عاميها الأولين يبينان، في وقت واحد، أن الرأسمالية لم تكن قد خسرت، بصورة عجائبية، عام 1919، طاقاتها الحربية وأنها كانت تحتفظ بما يكفي من الموارد لتصحيح ذاتها وكانت تخفي، بمساعدة نفيها السوفياتي، صورتها النازية البشعة. وقد دمرت خصومات بين دول كبرى مثقلة بخلفيات اقتصادية، أولاً، المثل الأعلى للأمن الجماعي قبل أن يحرك هتلر الشيوعية بمنديل مصارع الثيران في البرهة نفسها التي لم يعد، فيها، الاتحاد السوفياتي الذي تعقل ديبلوماسياً وانشغل بقمع داخلي رهيب يبدو على هذا القدر من التهديد. فلم يكن هناك، إذن، أي شك في العدوانية الألمانية، ولم تكن تستطيع أن تتذرع، في الثلاثينات، بأدنى نوايا توسعية للاتحاد السوفياتي في أوروبا.

إلا أن هتلر عرف، باستغلاله كراهية البورجوازيات لهذا البلد ثم بالتقرب منه، كيف يمنع التقاء أعدائه المحتملين ليهاجمهم منفصلين. وفي برهة أيار ـ حزيران 1940 الحرجة، كان كل شيء بين يدي فرد، هو تشرشل. فقد استطاع، وهو الذي وصل إلى السلطة حديثاً بإفادته من الخصومات في قيادة الحزب المحافظ، كيف يعاكس، بمزيج من الإرادة والدهاء، منطق الرأسمالية البريطانية الذي كان يقود إلى التسليم بانتصار هتلر وتحويل فعاليات السوق المالية بموجبه. وعرف تشرشل، أيضاً، كيف يزرع الثقة، شيئاً فشيئاً، في روزفلت ويقوده إلى وضع موارد قارة كانت في حالة نقاهة منذ أزمة 1929 وتنشطت بالأرباح التي ولدتها المواجهة في خدمة المعركة ضد النازية.

ونحن نفهم هنا كم من الخطأ أن ننسب ضحايا صراع ما لأحد الأنظمة القائمة، وأن بعض الوفيات مفضلة على حياة خضوع. فلولا تشرشل لكان عدد القتلى بين 1940 و1945 أقل مما كان عليه، واقعاً، بكثير لأن هتلر كان سيوطد سلطته لزمن طويل ويدمر، دون شك، الشيوعية في صورتها الستالينية قبل 1991 بكثير (وربما كان ذلك قد جرى دون حرب لأنه كان يمكن أن يذعن ستالين ويتخلى عن أوكرانيا بموجب موازين القوى كما كان لينين قد فعل في بريست ـ ليتوفسك). بل وربما لم يكن ليبيد، في هذه البرهة، ما أباده من اليهود لأنه لم يقرر «حله النهائي»، كما بينت دراسات حديثة[19]، إلا بسبب بطء تقدمه في الاتحاد السوفياتي عام 1941 الذي جعله يتبين

إمكانية هزيمته. فقد كان من شأن ألمانيا منتصرة وحصلت على تسليم الدول الأخرى أمام توسع مريح لحدودها أن تدع سلافييها المستعبدين يعيشون وأن تنجز طرد اليهود من «فضائها» ـ بقسوة مميتة دون شك، ولكن دون إبادة منتظمة.

لقد أعطى قادة الدول الرأسمالية الكبرى الذين أعمتهم الدوافع المعادية للشيوعية المجال حراً لمشروع عنصري من أشد المشاريع إجراماً. أما بالنسبة للشيوعية الستالينية، فهي لم تعرف، سوى أن تحاول، بصورة خرقاء، صيانة مصالح الحركة العمالية المماهاة بمصالح الدولة السوفياتية الساذجة جداً، هي نفسها، في بعض الأوقات، فيما يتعلق بنوايا هتلر حيالها. إن استمرار الحرب المستوطن منذ 1945 في أطراف العالم المتطور، بعد زوال الاتحاد السوفياتي كما كان قبله، يبين أن الدرس لم يفد إلا جزئياً. فإذا كان قد أمكن تجنب الصراعات بين الدول الكبرى، فإن مهزومي الحرب العالمية الثانية هم، وحدهم، الذين امتنعوا عن استعمال القوة في علاقاتهم مع البلدان المتخلفة. فمن الهند الصينية إلى الشيشان، مروراً بالسويس وأفغانستان وجزر المالوين والعراق، عمل «الأربعة الكبار»، المنتصرون على المحور، بفرح، على جعل البارود يتكلم... مع نعتهم بالنازية، طواعية في دعايتهم، القادة الخصوم عندما ينتمون إلى أعراق لم يكن مؤلف «كفاحي» يقدرها كثيراً. في الأمس عبد الناصر، واليوم صدام، هتلران جديدان ينبغي للاتفاق معهما أن يكون ميونيخياً... الرئيس كلينتون يزمر بسهولة، في هذا البوق، وإذا كان شركاؤه في مجلس الأمن قد ردوه، مؤخراً، إلى الصواب، فقد كان ذلك بموجب الحرب التي كان يريد شنها، وليس بموجب المبدأ القائل أن كل دولة، مهما كانت قوية، يجب أن تخضع لقاعدة عامة. ففي نهاية هذا القرن، ما زالت الرأسمالية تجهد لتقيم، على صعيد العلاقات بين الأمم، النظام السلمي الذي فرضته على دولها.

فرانسوا ديلبلا

فرانسوا ديلبلا : مؤرخ، مختص في الحرب العالمية الثانية، مؤلف عدة كتب، وخاصة أوبراك، الوقائع والنميمة، 1997.

هوامش

1- راجع جاك باريتي: العلاقات الفرنسية ـ الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى، 1977.

2- راجع ف ديلبلا، تشرشل والفرنسيون، الفصل الأول، 1993.

3- المرجع السابق، ص 141 ـ 153 (مع الرجوع إلى أرشيفات دالاديه المصححة)، للمؤلف نفسه: أوراق الجنرال دومنك السرية، 1992.

4- بقيت بعثة ويلز غير معروفة جداً، ومذكرات المسافر التي نشرت في نيويورك، 1944، بعنوان وقت القرار تذرعت بحالة الحرب لتروي المباحثات بصورة انتقائية. إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية نشرت، منذ عام 1959،

بصورة تعرض على أنها كاملة، تقارير ويلز لحكومته: أوراق ديبلوماسية، 1940، الجزء الأول، استخدام جزئي جداً لهذه الوثائق في تشرشل والفرنسيون. حول المحادثات الأخرى لمبعوثين أمريكيين، راجع جون كوستيلو: الأيام العشرة التي أنقذت الغرب، 1991.

5- تشرشل والفرنسيون، مرجع سابق. يذكر نيكولا فيرت في الكتاب الأسود للشيوعية نصاً آخر مؤرخاً في 5 آذار، أكثر تفصيلاً بتوقيع بيريا ورد ضمن مقطع عام جداً حول الفظائع الشيوعية في البلدان التي احتلها الاتحاد السوفياتي عام 1939 ـ 1940 دون أي تأمل في التاريخ وأية مناقشة لمحاولتي تفسير الحدث عام 1993.

6- كانت ألمانيا قد منعت في القسم الذي احتلته من بولونيا كل تعليم غير التعليم الابتدائي وضايقت النخب، لا سيما الدينية منها، بكل الوسائل.

7- حول التحضيرات العسكرية الألمانية أثناء الحرب المهزلة، راجع ف ديلبلا: الدهاء النازي، دنكرك، 1997.

8- فترة درسها كوستيلو، مرجع سابق. استمر تعتيم غريب مدة ثمان سنوات بعد كشف الفيغارو، في 13 تموز 1990، عن أعمال لجنة من العلماء السارتيين، مدعومة من فيليب كوزان وجان كريستوف آفيري، حول تحولات نص النداء الذي وجهه الجنرال ديغول في 18 حزيران. وهي ترد، احتمالاً، إلى الصراع بين تشرشل وهاليفاكس حول استمرار الحرب.

9- وليس في 3 كما ورد في كل مكان.

10- راجع مارك أوليفييه باروك: خدمة الدولة الفرنسية، 1997.

11- ملخصة جيداً في كتاب أوجين فريو لآني كريغل وستفان كورتو، 1997.

12- فيكتور سوفوروف: كاسحة الجليد، 1989. هذا الكتاب الذي يعد من آخر معالم الحرب الباردة (المؤلف هرب إلى الغرب في بداية الثمانينات وتلقفته المخابرات البريطانية) لا يخلو، مع ذلك، من فائدة. فهو يدعو إلى دراسة دقيقة، غير موجودة حتى ذلك الحين، لترتيب القتال السوفياتي تسمح بأن لا نشتم لدى ستالين إرادة انتحارية لمهاجمة هتلر في ذروة قوته، فقط، بل بعض المشاريع المستقبلية، راجع بول كوجاك، باربا روسا: الجيش الأحمر مُعْتَد، أم معتدى عليه؟

13- حول كل لقاءات خريف 1940 هذه، راجع ف ديلبلا، مونتوار، مرجع سابق.

14- باستثناء واحد: في 5 أيار، قال علناً ليبين، دون شك، لهتلر أنه يستطيع، هو أيضاً، أن يهاجم إذا اعتدى عليه، وربما كي لا يدع معنويات قواته تنهار، بأن «من المناسب الانتقال إلى الهجوم».

15- راجع: الدهاء النازي.

16- راجع: السلام والحرب، السياسة الخارجية للولايات المتحدة بين 1931 و1941، 1943.

17- راجع ف ديلبلا: أسرار بيرل هاربور الجديدة، غير منشور، مقتطفات على الإنترنت:.http://www.amgot.org/fr.hist.htm

18- لنضف، من أجل أقل العقول تشيعاً، أن السلبية الأمريكية في الأيام التي سبقت الهجوم، بل وبعد بدايته أيضاً، في الفيليبين كما في هاواي، تشبه سلبية ستالين في حزيران السابق ويمكن، حقاً، أن يكون لها الدافع نفسه: فمن أجل تشجيع الاتجاهات السلمية لدى المعتدي، يظهر المرء أنه، هو نفسه، مسالم.

19- راجع فيليب بوران: هتلر واليهود، 1989.

حول أصل الحروب وشكل نوبي للرأسمالية

يجري النسيان طواعية، في أيامنا، الاستشهاد بجان جوريس الذي كان يؤكد أن الرأسمالية تحمل الحرب في ذاتها كما تحمل السحابة العاصفة. ويمكن أن نضيف أن هذه الحقيقة أشد افتضاحاً، أيضاً، عندما اتخذت الرأسمالية شكل الفاشية السياسي. وكي نبقى عند الحرب العالمية الثانية وأعراضها، فإن ما لا ينكر هو أن الرأسمالية الفاشية كانت منشأ هذه الحرب. فموسوليني هاجم إثيوبيا وألبانيا وهتلر استولى على النمسا وتشيكوسلوفاكيا، واليابان العسكرية تعرضت للصين والاتحاد السوفياتي، وأقام فرنكو، بمساعدة من ألمانيا وإيطاليا سلطته ضد الجمهورية، وأطلق هتلر، أخيراً، الحرب العالمية باعتدائه على بولونيا.

ولن نعرف، دون شك، بدقة رياضية، كم من القتلى قد سقطوا في هذه المذبحة العالمية وهم يقعون، دون شك، ضمن حدود الخمسين مليوناً من آسيا وأوروبا وأفريقيا، وحوالي عشرين مليوناً منهم ينتمون، مدنيين وعسكريين، إلى الاتحاد السوفياتي الذي يصعب، في هذا الصدد، تحميله مسؤولية ذلك.

وهذه الحرب العالمية هي التي ظهر، في إطارها العام، أشد أشكال الاستغلال الذي كانت تخضع له اليد العاملة المعتقلة في المعسكرات النازية. وكان هدف معسكرات الاعتقال الهتلرية، في الأصل، أن يقصي عن بقية الشعب الألماني خصوم سياسيون كانوا يعاملون بدرجة من القسوة مات، معها، عدد كبير جداً من بينهم ما بين 1933 و1940، وفيما بعد، استخدمت قوات الصاعقة التي كان حراس المعسكرات منها سجناءها لكسب بعض المال بتشغيلهم في مشروعات تخص الحراس، وفي المقالع خاصة.

واعتباراً من عام 1942، ألحت التروستات الألمانية للصناعات الحربية على أن يتم التعويض عن التعبئة المفرطة لقوى العمل التقليدية باستخدام كثيف لليد العاملة المعتقلة. وظهرت، داخل المعسكرات نفسها، مصانع أسلحة متنوعة، وفي الخارج، في «مهمات» لم تكن، فيها، أنماط الحياة والموت تقل في شيء عنها داخل مستعمرات الاعتقال التي تتبعها ـ كان الأمر، أحياناً، أسوأ أيضاً — المشاريع العائدة إلى كل فروع الصناعة الكبرى: الطيران، المنتجات الكيميائية، التعدين، استخراج المعادن الخ ... وكان السجناء يعملون، فيها، ليل نهار. وكانوا عبيداً يسخرون بقدر ما يراد. وكانت حياتهم تخص قوات الصاعقة دون تضييق أو حد.

إلا أنه، كما كتب مؤرخ، «لا ينبغي أن نقع في الفخ. فمعسكرات الاعتقال النازية و«مهماتها» لم تبعث الاقتصاد القديم: فصانعو صواريخ ف2 والبنادق والطائرات الذين كانوا يستخدمون المعتقلين بمئات الألوف، لم يكونوا ينتمون إلى عالم غريب عن حركات رؤوس الأموال في بورصة

للسندات والموازنات الختامية الموطدة[1]»:

كان سيد الاستغلال الصناعي لسجناء معسكرات الاعتقال مساعداً مباشراً لهملر، هو رئيس الصاعقة وكل أنواع البوليس، جنرال الصاعقة أوزفالد بول، رئيس مكتب الصاعقة الأعلى للإدارة الاقتصادية الذي خلقه في أول شباط 1942. وانطلاقاً من توجيهات بول، سوف ينظم ما سوف يسميه وزير عدل هتلر، أوتوتييراك «الإبادة بالعمل».

ومبدؤه بسيط نسبياً، فيجب أن تقدم اليد العاملة المعتقلة فضل قيمة يغطي نفقات إعالتها من جانب الصاعقة ويؤمن أكبر قدر ممكن من الأرباح للشركات المستغلة التي تمضي من أكبرها (كروب، سيمنز، أ.ج. فارين للصناعة، مسر شميدت الخ ...) إلى أصغرها ـ حتى إلى النموذج الحرفي. ولتلبية مطالب الصناعة فقد أجرتها الصاعقة سجناء بثمن ـ أجر أدنى بكثير من أجر اليد العاملة الحرة. وليبقى للصاعقة، نفسها، بعض الربح، كان عليها، إذن، أن تخفض إلى الحد الأقصى من نفقات إعالة السجناء (الغذاء، الملابس، السكن). وشغل بول خبراءه. فاكتشفوا أن عتبة المردودية تقابل، حد حياة متوسط للسجناء يبلغ ثمانية أشهر تقريباً. ويكفي، بعد ذلك، إبدالهم بأحياء لا ينقص عددهم من البلدان المحتلة بذرائع عديدة[2].

ومن الطريف أن نقارن هذه الحسابات النظرية بالواقع، فسوف نلاحظ، إذ ذاك، أن أجل الحياة المتوسط لسجناء معسكرات الاعتقال كان، بين 1942 و1945 ـ وهي فترة قصيرة نسبياً ـ ما يتراوح بين 8 و9 أشهر تقريباً[3].

ولن نتوقف عند مسألة الذهب النازي المسروق الذي عبر إلى أوروبا، وخاصة إلى سويسرا، من أجل أن «يبيض» ويستخدم لشراء العتاد الحربي للفيرماخت. وهنا، أيضاً، يدور الأمر حول تجارة جرت بموجب أضبط القواعد الرأسمالية.

والمعروف، بمقدار أقل، هو إسهام بيوتات اعتبرت محترمة في الاقتصاد الألماني أثناء الحرب. فقد نشرت جريدة **الغارديان** البريطانية، في كانون الأول 1977، دراسة لباحث مختص بإبادة اليهود يدعى ديفيد سيزاراني. وصل في دراسته لما جرى في المجر إلى ذكر اسم فالنبرغ. ومن المعروف أن راول فالنبرغ قد توصل إلى إنقاذ يهود مجريين عديدين وأنه اختفى، بصورة غامضة، في الاتحاد السوفياتي بعد الحرب، على ما يبدو.

ورجع سيزاراني إلى مؤلفات مجموعة من الباحثين الهولنديين اهتموا بحالة فالنبرغ. وقد توصلوا إلى كشوف هامة. فقد كان الأخوان فالنبرغ مصرفيين سويديين كانا قد أسسا، بين الحربين، مع صناعيين ألمان، كارتل كان يتحكم بـ80٪ من السوق الأوروبية لمدارج الكريات التي تقدمها شركة س.ك.ف. وكان مصرف الأخوين جاكوب وكارلوس فالنبرغ، إنسكيلدا بنك، في ستوكهولم يعمل في اتصال وثيق مع شركة س.ك.ف التي استمرت في المتاجرة مع ألمانيا النازية خلال كل مدة الحرب. بل إن هذه الشركة زادت، عام 1943، صادراتها إلى ألمانيا بمعدل 300٪.

وفي عام 1944، كانت تقدم 70٪ من كل المدارج الضرورية لصناعة الرايخ الحربية. وكان الجنرال سباتز، المسؤول الأمريكي عن الغارات، يشكو مؤكداً أن «كل عملنا الجوي (ضد المصانع الألمانية) قد أصبح غير مجد».

ويقال أن المصارف السويدية قد «بيضت»، في الوقت نفسه، ما يعادل 26 مليون دولار من الذهب الذي نهبه الألمان. وربما يكون مصرف إنسكيلدا قد اشترى من ألمانيا ما يتراوح بين 300 و500 مليون غيلدر من السندات المسروقة من هولنديين. وقد كشف هذا التعاون مع ألمانيا الهتلرية غداة الحرب، وشهد الأخوان فالنبرغ أملاكهما تُجمد في الولايات المتحدة. والتفتت شركة س.ك.ف. التي ما زالت مرتبطة بالأخوين فالنبرغ، إذ ذاك، نحو الاتحاد السوفياتي الذي كان في حاجة كبيرة إلى مدارج كريات ومنحته قروضاً هامة. وتطورت «الحرب الباردة»، فأوقفت الولايات المتحدة كل مساعدة للسوفيات وهددت بالكشف العلني عن تعاون المصارف والصناعة السويدية مع النازيين. واستنتج سيزاراني من ذلك أن راول فالنبرغ كان، دون شك، ضحية هذه الدسائس الغامضة التي أسالت الدماء بين 1939 و1945 بتقديمها العتاد الاستراتيجي إلى هتلر.

بيير دوران

بيير دوران: مقاوم سابق اعتقل في بوخنفالد، وهو مختص بالنفي، ومن أهم مؤلفاته مقاومة الفرنسيين في بوخنفالد ودورا، الطبعة الثانية منشورة عام 1991.

هوامش

1- دومينيك دوسيز: عبودية المعتقلين، 1079.

2- ألقيت الأضواء على نشاط بول ومكاتبه في محاكمات نورمبرغ.

3- إبادة اليهود والغجر في غرف الغاز كان يتعلق بمنطق آخر. إلا أنه يجب، على كل حال، أن نلاحظ أن عدداً معيناً من أفراد هاتين الفئتين قد استخدموا في أوشفيتز ومعسكرات أخرى اعتباراً من 1942.

إمبرياليات، الصهيونية وفلسطين*

في التاريخ المعاصر، يمثل مصير الشعب الفلسطيني مفارقة تاريخية في عصر حصلت، فيه، كل الشعوب، تقريباً، على استقلالها.

ولا بد، لفهم هذا الوضع،من معرفة عدد من المعطيات الجغرافية ـ التاريخية ـ السياسية الأساسية لمنطقة الشرق الأدنى.

وسوف نقوم هنا، بصورة أساسية، بتحليل دور الإمبرياليات الغربية والروسية ـ السوفياتية، ودور الصهيونية قبل إنشاء دولة إسرائيل في الإطار المحدود لهذا المقال.

نهاية الإمبراطورية العثمانية

في آب 1914، اندلعت الحرب العالمية الأولى. وكانت الإمبراطورية العثمانية، من قبل، مريضة جداً. فقد تحرر القسم الأكبر من ممتلكاتها الأوروبية، واستعمرت الدول الغربية شمال أفريقيا، وظلت سلامة أراضيها، منذ أربعة قرون، في الشرق الأدنى، محفوظة واقعاً، من جانب المصالح الاستراتيجية لإنكلترا. فهذه الدولة التي سادت في قناة السويس ومصر نفسها منذ 1882 كانت ترفض أن ترى أية دولة إمبريالية أخرى تنازعها على الطريق البرية للهند.

وفي تشرين الأول 1914، دخلت تركيا السلطان الحرب إلى جانب الإمبراطوريتين المركزيتين. وسوف يكون هذا آخر عمل لها!

وخشيت إنكلترا اندفاعاً تركياً ـ ألمانياً نحو قناة السويس... فغيرت اتجاهها وتصورت، في مرحلة أولى، حلاً «عربياً» تحت إشراف إنكلترا التي سوف تحل محل السيطرة العثمانية.

الوعود المبذولة للعرب

بين تموز 1915 وبداية 1916، تابعت إنكلترا مع الشريف حسين، حاكم الديار المقدسة الإسلامية، محادثات سرية عرفت، فيما بعد، باسم «محادثات حسين ـ ماكماهون» ـ المقيم البريطاني الجديد في القاهرة. ولقاء وعد بـ«مملكة عربية» حرة، اقترح الشريف حسين انتفاضة القبائل العربية ضد المحتل التركي.

وهذا الأمل باستقلال «الهلال الخصيب» الذي لم يكن، آنذاك، سوى ولاية تركية واحدة ـ

---

* ما من شك في أن المعلومات التي يقدمها الكاتب في هذا المقال عن القضية الفلسطينية يعد سطحياً بالقياس مع ما يعرفه المواطن العربي عن المعاناة خاصة. إلا أنه يجب أن نتذكر أنه يكتب لجمهور حجبت عنه الحقائق ولفقت الدعاية الصهيونية وحلفاؤها المعلومات المقدمة إليه. ومن هنا يكون مجرد تقديم الحقائق البسيطة إسهاماً يذكر بالتقدير لمن يقوم به. (المعرب)

سورية ـ لم يكن جديداً.

فقد ظهرت القومية العربية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر من خلال بعث اللغة والثقافة العربيتين، النهضة ـ نتاج شخصيات مسلمة ومسيحية من مصر وسورية ولبنان وفلسطين، في صراع ضد الإمبريالية الثقافية، والسياسية للتركي العثماني.

التقاسم الإمبريالي الإنكليزي ـ الفرنسي

ولكن إنكلترا لم تكن وحدها في حرب ضد تركيا، حليفة الدول المركزية. فقد كانت فرنسا وروسيا القياصرة يحاربانها كذلك. وسوف يطلب هذان البلدان، وفرنسا بالدرجة الأولى، نصيبهما من قطعة الحلوى. أفلم يكن نفوذها راجحاً في الأرض المقدسة منذ قرون؟ ألم تحصل من السلطان على اعتراف بها حامية لكل مسيحيي الإمبراطورية العثمانية عام 1863؟ ألم تتدخل، عام 1860، لإنقاذ الموارنة اللبنانيين؟

ومنذ 1916، بدأت محادثات سرية، في لندن، بين الديبلوماسيين، السيد سايكس والسيد بيكو. وتوصلت إلى «بروتوكول اتفاق» على تقسيم المنطقة إلى منطقتي نفوذ للدولتين الإمبرياليتين ـ في تجاهل كلي للطموحات العربية وللوعود التي بذلها الإنكليز للعرب!

فقد أعطيت أراضي سورية ولبنان، منقوصة لفرنسا. وأعطي لإنكلترا ما بين النهرين (العراق) وجنوب شرق سورية وقسم من فلسطين (عكا). وكان الأمر يدور، بالنسبة إليها، حول المحافظة، لصالحها، على طريق الهند، من قناة السويس إلى الخليج العربي.

واحتفظ بقسم كبير من فلسطين لـ«إدارة دولية سوف يقرر شكلها بعد مشاورة مع روسيا ...».

ولنلاحظ أن هذا القرار المكرس للتوفيق بين المطالب المتنافسة الإنكليزية ــ الفرنسية ــ الروسية التي تتذرع بالأماكن المقدسة المسيحية ليست له أدنى علاقة بطموحات الصهاينة الذين تقدموا ببيادقهم فضلاً عن ذلك...

تحالف الإمبريالية البريطانية والصهيونية

إن عام 1917، الدراماتيكي على الجبهة الغربية، سوف يعدل، بعض الشيء، الخطط الإنكليزية ـ الفرنسية في الشرق الأدنى. ويجب أن نلح على ثلاثة أحداث رئيسية على هذا المنعطف للقرن:

- دخول الولايات المتحدة للحرب في نيسان، مع تأثير مقرر، منذ ذلك الحين، لهذا البلد في نتيجة الحرب كما في نمو المذاهب الليبرالية ـ الرأسمالية في العالم.
- الثورة الروسية المتبوعة باستيلاء البلاشفة وذوي الأيديولوجية الماركسية ـ اللينينية على الحكم في تشرين الأول.

– «تصريح بلفور»، في تشرين الثاني، واعتراف الحكومة البريطانية الرسمي بالطموحات الصهيونية.

وبالفعل، فإن آب 1897 هو تاريخ الميثاق التأسيسي للحركة الصهيونية الذي أعلن لدى انعقاد أول مؤتمر صهيوني عالمي في بال. وقد كان صحفي نمساوي، اندمج، مع ذلك، بصورة كاملة في المجتمع النمساوي، تيودور هرتزل، هو روح هذه القومية الجديدة المولودة من أفكار العصر في كل أوروبا.

وبوجه خاص كل أوروبا، من ملاحظة مذابح اليهود في روسيا وبولونيا وانطلاق لا سامية محمومة في فرنسا، عام 1894، مع قضية درايفوس.

وقد صيغ برنامجها على النحو التالي:

«هدف الصهيونية هو خلق وطن لليهود في فلسطين يضمنه الحق العام».

يجب أن نلاحظ أن اليهود وأصدقاءهم لن يذكروا، أبداً، من مؤتمر بال إلى مؤتمر بلتيمور في نيويورك عام 1942، كلمة «دولة». وكان ذلك مجرد تلميح لتجنب معارضة أقوى مما ينبغي في بعض الأوساط الغربية، بما فيها معارضة اليهود المندمجين الذين كانوا الأكثر عداء، آنذاك، للفكرة.

ألم يكتب هرتزل، عام 1896، مؤلفاً سوف يكون علامة في التاريخ، *الدولة اليهودية*؟ وفضلاً عن ذلك، فقد سجل، هو نفسه، في مذكراته، في ختام مؤتمر بال: «لقد أسست الدولة اليهودية. ولو خطر في بالي أن أعلنها اليوم لسخر الجميع مني. وربما كان ذلك بعد خمس سنوات، وسيكون بالتأكيد بعد خمسين سنة، ولن يفوت أحد، بعد، أن يلاحظ ذلك».

ويا له من نذير!

مات هرتزل عام 1905. وتسلم الشعلة يهودي روسي حصل على الجنسية الإنكليزية منذ قليل. وخلافاً لهرتزل، لم يكن يمكن لشاوم وايزمن، تصور «الوطن اليهودي» خارج فلسطين. وقد ساعد، وكان باحثاً علمياً لامعاً، مساعدة جدية، في المجهود الحربي الإنكليزي بنجاحه في تركيب الأسيتون. وفتح له هذا أبواباً عديدة، وخاصة باب لويد جورج، رئيس الوزراء المقبل. وكان، من قبل، صديقاً لأرثر بلفور، وزير الخارجية المقبل. وقد اقترح عليهما إنشاء دولة يهودية حاجزة في فلسطين تحت الحماية البريطانية بوصفها أفضل وسيلة للدفاع عن قناة السويس.

وزاد في اقتناع الإنكليز بالفكرة لخوفهم من أن يسبقهم يهود ألمانيا المؤيدين لهذا البلد كراهية منهم للروس ولأنها أن تسمح لهم، أيضاً، بتجنب تدويل فلسطين.

ولم يجعلهم دخول أمريكا الحرب والثورة الروسية والضمانات التي يجب إعطاؤها لليهود الأمريكيين للمساهمة في المجهود الحربي ولليهود الثوريين الروس العديدين، لم يجعلهم كل هذا يظلون على ترددهم. وطلب بلفور من وايزمن واللورد روتشيلد ـ أحد النبلاء اليهود النادرين الذين

ساروا على درب الصهيونية - أن يقترحا عليه مشروع تصريح يتعلق بفلسطين. وسوف يكون هذا المشروع، بعد تعديله، أساس الكتاب الذي وجهه وزير الخارجية إلى اللورد و. روتشيلد، في تشرين الثاني 1917 والذي يقول: «إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وسوف تبذل كل جهودها لتسهيل تحقيق هذا الهدف...».

انتهاك الوعود المبذولة للعرب

منذ نهاية 1917، عرف القادة العرب، عن طريق الحكومة البلشفية، بوجود «اتفاقيات سايكس ـ بيكو». وعرفوا، بعد بضعة أشهر، بتصريح بلفور، أي بإنشاء على الأرض، فيما يتجاوز المستعمرات الموجودة فعلاً، منذ ثلاثين عاماً، لإمبريالية جديدة حليفة للإمبريالية البريطانية!

ومن أجل تهدئة قلقهم، جددت الحكومتان الإنكليزية والفرنسية ـ اللتان أقرتا، كالحكومة الأمريكية «التصريح» ـ جددتا وعودهما. وعشية هدنة 11 تشرين الثاني 1918 نفسها، اعترفتا للشعوب المحررة من الحكم العثماني بـ«حق تقرير المصير» العزيز على قلب الرئيس الأمريكي ويلسون.

وكانت «ثورة الصحراء»، فعلاً، مفيدة جداً للحلفاء. فبعد تحرير الحجاز، استولت القبائل البدوية بقيادة الأمير فيصل، ابن الشريف حسين، على العقبة وصعدت، شرق عمان، وضمت إليها كل العشائر حتى الفرات. وإذا كان جيش اللنبي البريطاني قد احتل القدس في 9 كانون الأول 1917، فإن فيصل، صديق الكولونيل لورنس العتيد، واللنبي دخلا دمشق معاً، في الأول من تشرين الأول 1918.

وفي تموز 1919، انعقد مؤتمر عام للقوميين العرب في دمشق. وصوت على عدة قرارات أدانت المشاريع الغربية، وخاصة إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين.

ولم يزعج هذا الأمر، أبداً، اجتماع المجلس الأعلى للحلفاء في 25 نيسان 1920، في سان ريمو: فقد قسمت الأراضي العربية الممتدة بين الخليج العربي والمتوسط إلى محميات إنكليزية وفرنسية سوف تثبتها، على صورة «انتدابات»، عصبة الأمم الجديدة، عام 1922.

وقد قسمت سورية الكبرى إلى أربع قطع: لإنكلترا، فلسطين والإقليم الواقع شرق الأردن ـ والذي أصبح «شرق الأردن» عام 1921، ولفرنسا لبنان وسورية. وكانت ثالثة الأثافي بالنسبة للعرب هي أن تصريح بلفور قد دمج في نصوص الانتداب البريطاني!

و«نسيت» الوعود المعطاة للعرب كلياً، بل إن مبادئ ميثاق عصبة الأمم، نفسها، قد انتهكت! ومنذ ذلك الحين، سيبقى عام 1920 منقوشاً إلى الأبد في النصوص العربية باسم «عام النكبة».

الردود العربية سياسة بريطانية جديدة

منذ ربيع 1920، اندلعت مظاهرات دامية في فلسطين. وتجددت عام 1929 لتتفاقم، عام

1936، مع أول ثورة عامة ضد القوات البريطانية وحلفائها الصهاينة ـ الذين نظموا جيشاً سرياً، الهاغاناه. وكان القمع الإنكليزي قاسياً جداً: أكثر من 5000 قتيل.

ولكن الحرب كانت تقترب، وخاف الإنكليز، هذه المرة، من اتفاق بين ألمانيا والبلاد العربية. فنشروا، إذ ذاك، في ربيع 1939، كتاباً أبيض يؤكد أنهم لا ينوون، أبداً، إنشاء دولة يهودية. ويجب أن تحصل فلسطين على استقلالها خلال عشر سنوات وتصبح دولة مزدوجة القومية. وجرى الحد من الهجرة اليهودية.

وكان القادة الصهاينة يقيمون، إذ ذاك، في الولايات المتحدة ولم يعودوا يترددون، في مؤتمر بلتيمور (1942) في المطالبة بخلق دولة يهودية في فلسطين، على كل أراضي الانتداب!

وأمام المعارضة البريطانية، أطلقت أصلب المنظمات الصهيونية حملة إرهاب كبيرة ضد «المحتل الإنكليزي» كما كانوا يقولون.

أما في الولايات المتحدة، فقد كان الرئيس روزفلت أميل إلى القادة العرب. ولكن موته المفاجئ ارتفع بنجم نائب الرئيس ترومان الذي كان يحتاج، من جانبه، لانتخابه عام 1948، إلى الناخبين اليهود. فطلب إلى الحكومة الإنكليزية أن تسمح، فوراً، بدخول مائة ألف لاجئ يهودي نجوا من المحرقة إلى فلسطين. وكان الجواب الرفض.

وتضاعفت أعمال الإرهاب، وفي 22 تموز 1946، نسف مقر القيادة البريطاني في فندق الملك داود. وكانت الحصيلة أكثر من 90 قتيلاً وعشرات من الجرحى!

وفي شباط 1947، وأمام الوضع الذي لا يواجه، قررت الحكومة الإنكليزية عرض القضية الفلسطينية على منظمة الأمم المتحدة.

إمبرياليتان جديدتان تدخلان اللعبة

منذ آذار 1947، أعلن الرئيس ترومان أن الولايات المتحدة تستعيد، لحسابها، الالتزامات الإنكليزية في شرق المتوسط والشرق الأدنى. وهي لن تتركها قط.

وسلم ممثل الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة السيد غروميكو،بدوره، بضرورة «تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين»! وكانت تلك خيبة للقوميين العرب. وجرى الحديث، آنذاك، عن «تصريح بلفور سوفياتي».

وعينت الأمم المتحدة لجنة تحقيق خاصة. وقد أوصى تقريرها المنشور في آب 1947 بتقسيم البلد إلى ثلاث مناطق مستقلة: دولة يهودية، دولة عربية، ونظام دولي للأماكن المقدسة المسيحية في القدس وبيت لحم.

وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الاقتراح في 29 تشرين الثاني 1947. وقد وافق على الاقتراح 33 بلداً (بينها الدول الاشتراكية التي ستساعد القوات اليهودية كثيراً في الحرب

الإسرائيلية ـ العربية الأولى التي سوف تلي عام 1948 ـ 1949).

وقد حصل اليهود الذين لم يكونوا يمثلون سوى ثلث عدد سكان البلاد (600 ألف من مليون وثمانمائة ألف) على 55٪ من أراضي الانتداب البريطاني.

والبقية... كل إنسان يعرفها.

موريس بوتان

موريس بوتان :محام ورئيس جمعية فرنسا ـ فلسطين.

الحرب والقمع: المجزرة الفيتنامية

إذا كنا نعرف، بدرجة كافية من العمق، أبرز أحداث حرب فيتنام الاستعمارية، بين 1965 و1975، فإن الجمهور الكبير ما يزال يجهل، إلى حد بعيد، شروط حياة سكان الجنوب أثناء تلك الفترة تحت نير المحتل، أولاً، ثم في الفترة المسماة فترة «الفتنمة» التي افتتحها نيكسون عام 1969، بواسطة دميته تيو الذي سوف يتكشف، مدعوماً باللوجستية الأمريكية، عن كونه واحدا من أشد السجانين دموية في هذه المنطقة من العالم التي لم تبخل بهم، و الذي سوف سيهرب، بعد استقالة نيكسون عام 1974، في نيسان من ذلك العام أمام التقدم الحاسم والمظفر لجبهة التحرير الوطنية.

العمليات في الميدان

في عام 1963، أخذ تيو، مدعوماً من أيزنهاور، مكان دييم على رأس جنوب فيتنام إثر انقلاب عسكري. وولدت جبهة التحرير الوطني، مدعومة من شمال هو شي منيه، في البرهة نفسها، وزجت الولايات المتحدة، مع كينيدي ثم مع جونسون، ببلادها بكثافة في الحرب. وتلقى تيو الدعم أخيراً، من نيكسون الذي انتخب عام 1968 للرئاسة. وسوف يحل محل جونسون في بداية 1969.

إن تقدم الالتزام الأمريكي في الصراع، على صعيد الرجال كما على صعيد العتاد، ذو دلالة: في تموز 1965: 125 ألف رجل في الميدان،في كانون الأول من السنة نفسها: 185 ألفاً، وفي كانون الأول 1966: 390 ألفاً (مع 64 ألف حليف أسترالي وكوري وتايلندي)، وفي كانون الأول 1968: 580 ألفاً.

تضاف إلى هذه القوات 700 ألف جندي نظامي و200 ألف من ميليشيا الجنوب.

كان عدد المروحيات الأمريكية، آنذاك، 3500 مروحية. أما بالنسبة للغارات شمال خط العرض 17، فقد بدأت عام 1965 بصورة كثيفة انطلاقاً من مطارات تايلند وغوام. وسيكون الأمريكيون قد ألقوا، خلال ثلاث سنوات من القصف، من شباط 1965 إلى نيسان 1968، خمسمائة ألف طن من القنابل على الشمال ومائتي ألف طن على الجنوب. وفي ستة أشهر (1972) تم الوصول إلى المجموع الهائل لأربعمائة ألف طن من القنابل الملقاة. ولم تكن عمليات «التطهير» على الأرض أقل إجراماً وتخللتها أحداث دامية على نحو خاص، كمذبحة 500 فلاح في ماي لاي عام 1971 التي لم تكن، فيها، فصيلة الملازم كالاي المكلفة بمصالح العم سام، أقل شهرة، في المنطقة نفسها، مما فعلته فرقة الرايخ، في 10 حزيران 1944، في أورادور.

وبعد فصل إحلال أبرامز محل وستمورلاند، افتتح مؤتمر باريس في كانون الثاني 1969. فقد التزم نيكسون، الذي كان يلقى معارضة قوية في الداخل، بسياسة «فتمنة» تقوم على سحب القوات

البرية الأمريكية مع تكثيف العمليات الجوية ودعم الوحدات الفيتامية الجنوبية بالعتاد والدعم اللوجستي والبوليسي من أجل أن تنقل إليها أخطر العلميات.

وهكذا ارتفع عديد جيش الجنوب، عام 1972، إلى مليون ومائتي ألف جندي نظامي و600 ألف من رجال الميليشيا الذين جندوا، غالباً، بالضغط، كما سوف نرى. أما بالنسبة للقوات الجوية، فقد ارتفعت إلى أكثر من 2000 طائرة.

وبذريعة السيطرة على طرق تموين جبهة التحرير الوطني، تدخل الأمريكيون والفيتناميون الجنوبيون في كمبوديا عام 1970. أما بالنسبة للغارات على الشمال، فقد استؤنفت بكثافة منذ 1972، وخاصة على هايبونغ (مرفأ وصول السفن القادمة من الصين والاتحاد السوفياتي). ووقعت اتفاقيات باريس، أخيراً، في كانون الثاني 1973. واعتباراً من استقالة نيكسون (1974) وأمام الاحتجاج المتصاعد للرأي العام الأمريكي ضد الحرب، تخلت الولايات المتحدة عن تيو، جزار شعبه، الذي لم يعد يستطيع الاعتماد على نفسه. وقد هرب في 21 نيسان 1975 ليستمتع بتقاعد ذهبي لدى حماته. وفي 30 نيسان دخلت جبهة التحرير الوطني إلى سايغون.

القمع الداخلي

تذكر حصيلة رسمية أمريكية، خفض، فيها، التقدير كثيراً، حوالي 500 ألف مدني و200 ألف عسكري فيتنامي جنوبي قتلوا بين 1964 و1973، و55 ألف قتيل أمريكي. وهذه الأرقام التي تتعلق بالعمليات الحربية في الميدان لا تأخذ في اعتبارها عدداً أكبر بكثير من الجرحى والمقعدين مدى الحياة في المعسكرين، وبالطبع في شمال فيتنام. وقد بلغ عدد القتلى في صفوف الفيتكونغ في شمال فيتنام، على الأقل، 725 ألفاً بين 1964 و1973. وفضلاً عن ذلك، لا تذكر التقارير الأمريكية شيئاً عن ضحايا القمع الداخلي والإعدامات التعسفية في الجنوب. وكان هذا القمع، تحت نير تيو المدعوم باللوجستية الأمريكية، شرساً ودموياً على نحو خاص. فيجب، إذن، أن نضيف إلى القنابل والنابالم والفوسفور، كل المجموعة الإجرامية للسجون والتعذيب وسوء المعاملة وتدابير الضغط النفسي. وهذا الجهاز القمعي وطرائقه هو ما يدور الأمر، هنا، على ذكره بمزيد من الدقة.

في عام 1969، عدل نيكسون عن استعادة المناطق الريفية والجبلية المحررة. فأمر بالقصف المنتظم والمستمر لهذه المناطق مرغماً ملايين الفلاحين على الارتداد نحو المدن. وقد بسط نيكسون وتيو على هؤلاء السكان المجمعين بالقوة، لتسهيل تعبئة المرتزقة خاصة، نظام إرهاب.

كان الأمر يدور حول شل كل نشاط وطني بتصفية المناضلين والمشبوهين، باعتقال كل معارض حقيقي أو مفترض وإرهاب السكان وإجبارهم على قبول الإدارة التي تفرضها عليهم واشنطن. بل إن الضغط الجسدي والنفسي كان يرمي، كما هو المألوف في الأنظمة الديكتاتورية، إلى إرغام

الوطنيين والمقاومين على التنكر لقناعاتهم لينتقلوا إلى خدمة المحتل.

ولهذا الغرض، أنشئ جهاز قمع كامل. فقد أنشئت شبكة كاملة من السجون ومعسكرات الاعتقال ونظام كامل للتعذيب الجسدي والمعنوي «حدث» هذا على أيدي خبراء وبمساعدة مالية وتقنية كثيفة من واشنطن. وقد استفيد من التجربة الاستعمارية الفرنسية والإنكليزية ـ خاصة مع روبرت تومبسون الذي رقي إلى مستشار أعلى لنيكسون ـ وجرى تحسينها من جانب الدوائر الأمريكية المتخصصة.

الأدوات

تشكلت شبكة بوليسية قمعية ومكتسحة تعمل على كل مستويات المجتمع الفيتنامي الجنوبي. وقد سمح لأكثر من دستة من الدوائر العسكرية والمدنية بإجراء اعتقالات. وفي عام 1971، فُصل البوليس عن الهيئات المدنية ليشكل قيادة عسكرية مستقلة. وكان رئيسه، الضابط في الجيش، يرتبط بالرئيس تيو مباشرة. وهذا التركيب بين البوليس المدني ووظائف عسكرية يعكس آراء روبرت تومبسون، أعلى مستشاري الرئيس نيكسون لقمع الانتفاضات.

وقد ارتفع عدد أفراد البوليس من 16000 رجل، عام 1963، إلى 120 ألفاً في نهاية 1972. وامتدت صلاحياته من تشكيل ملفات للأشخاص الذين تجاوزوا سن الخامسة عشرة إلى استجواب الأشخاص المعتقلين. وكان لديه فرع شبه عسكري ضد الفيتكونغ (دبابات ومدفعية) يضم 25 ألف فرد.

وكان البوليس الخاص، وهو فرع من السابق، مكلفاً بإبادة ملاكات جبهة التحرير الوطني وقمع الحركات السلمية والحيادية. وكان يمارس تعذيب المعتقلين بصورة شائعة. وتسجل لحسابه موجة اعتقالات كثيفة عام 1972.

كان البوليس يتلقى أوامره مباشرة من الرئاسة ووكالة الاستخبارات المركزية ورؤساء أركان جيش سايغون والقوات الأمريكية الخاصة. وكانت تحت أمرته 20 إدارة محلية تستخدم ما يتراوح بين 80 و120 شخصاً وتشغل 300 مكتب وجيشاً من المخبرين.

وخصص مكتب للأمن العسكري في كل وحدة للجيش تمتد دائرة تدخله إلى محيط المنشآت العسكرية.

وقد ارتبطت الدوائر السرية، مباشرة، بالرئيس تيو. وكانت تقوم بالاعتقالات، وتنفذ إعدامات سرية ضد أشخاص المعارضة البارزين مستخدمة، في الغالب، قتلة مأجورين.

ولم يكن البوليس، وحده، الذي يقوم بمهمة المراقبة والقمع، فكل السلطات اللامركزية كانت مدعوة إلى التعاون، طوعاً أو كرهاً. وكان الأمر كذلك بالنسبة للسلطات القروية لأن كل الإدارة، حتى مستوى البلدية، كانت معينة من سايغون. وفي المدن، كانت تجند ميليشيا شعبية بأسلحة

أوتوماتيكية وبصورة رئيسية، من الأطفال العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و16 سنة وكانت مهمة هذه الميليشيات الرئيسية قمع مظاهرات الطلاب والتجمعات.

أما بالنسبة للجيش، فقد كانت له كل الحقوق، خاصة خارج المدن. فكان يمكن لكل جندي أن يعتقل ويستجوب من يشاء. وكانت تمارس كل الضغوط لحمل الفلاحين على الاعتراف بأنهم ينتمون إلى جبهة التحرير الوطني أو بأنهم يجمعون لها الأموال. واعتقل عدد كبير من المواطنين العاديين في «مراكز إسكان» خلال عمليات «البحث والهدم» التي كان يجريها الجيش الأمريكي والجيش الحكومي خلال حملات إخماد الفتن المسماة «فينيكس» أو «البجعة»، بوصفهم مشبوهين بالتعاطف مع جبهة التحرير الوطني.

وكان الحرس الوطني (فان دي) مؤلفاً من متطوعين أشد إرهاباً من الجنود. وبما أن أجورهم كانت ضئيلة (نصف أجر الجندي)، فقد كانوا يعيشون على استغلال سكان الأرياف ونهبهم. وكانوا يعملون تحت أمرة رئيس المقاطعة (عسكري) وكانت لهم سجونهم وقاعات التعذيب الخاصة بهم.

الإطار القانوني

لم تكن القوانين التي يفترض فيها أن تنظم إجراءات القمع سوى غطاء قانوني ظاهري للتعسف. فقد كان الإرهاب بالنسبة للسكان هو القاعدة اليومية.

وهكذا، تقول المادة الأولى من قانون العقوبات الجديد: «يوضع خارج القانون كل فرد أو حزب أو رابطة أو جمعية مدانة بأي عمل من أي شكل كان ينزع، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى تشجيع الحياد الشيوعي أو القريب من الشيوعي».

وتقول، أيضاً، المادة 17 من قانون الاعتقال الإداري: «يعاقب بالأشغال الشاقة كل فرد يقترف أي عمل يرمي إلى تقويض الروح المعادية للشيوعية لدى الأمة و إلى الإضرار بنضال الشعب وبقواته المسلحة».

وللتعويض عن انعدام الأدلة، يسمح مرسوم اشتراعي، باسم «الاعتقال الإداري» بالسجن دون محاكمة ودون استئناف. وتنص المادة 17 من هذا المرسوم (66/004) على أن كل شخص «يعد خطراً على الدفاع الوطني والأمن العام» يمكن أن يعتقل لفترة تصل إلى سنتين. وهذا القرار قابل للتجديد .وكان دوانغ دو نها، المستشار الشخصي للرئيس تيو، يستطيع أن يمتدح، مفتخراً، في 9 تشرين الثاني 1972، فعالية بوليسه المزود بهذه القوانين الاستثنائية،والقادر على أن يوقف، في أسبوعين، أكثر من 40 ألف شخص.

وفي حزيران 1972، اعتقل ألوف الأشخاص واقتيدوا إلى جزيرة كون سون ـ وهو اسم جديد لبولو كوندور، المنفى السيئ الذكر. ولم يكن الأمر يدور، في معظم الحالات، إلا حول آباء وزوجات مشبوهين سياسيين، كما ذكرت عدة صحف أمريكية (*بوسطن غلوب*، 24 حزيران 1972،

نيويورك بوست، 28 حزيران 1972).

وفي الوقت نفسه، كان الضغط يمارس على المثقفين. ففي عام 1972، أوقفت معظم قيادات جامعتي هويه وسايغون (*التايم*، 10 تموز 1972).

وبصورة موازية لمعارك ربيع 1972 العنيفة على طول طريق هو شي مينه، جرت موجة اعتقالات لا سابق لها بين المدنيين: اعتقالات في أوساط الطلبة، أخذ رهائن من أسر المناضلين السياسيين المعروفين، توقيف مجموعات وطنية أو دينية معادية للحرب والاحتلال الأمريكي. وكانت ذريعة هذه الاعتقالات هي نفسها، دائماً، «التعاطف مع الشيوعيين»، ويجري تفسيرها بأوسع صورة.

السجن قبل الحكم

لم يكن الاعتقال سوى بداية مسار غالباً ما كان يقود إلى الموت. فكان يمكن لسجين أن يمضي سنوات في السجن في انتظار المحاكمة، لمجرد أن ملفه قد ضاع. وكانت هناك احتمالات كبيرة في أن يقاد السجين، قبل المحاكمة، إلى مركز استجواب سينتزع منه، هناك، بأسوأ الوسائل، إن لزم الأمر، الاعترافات الموقعة، اللازمة لإدانته. وكانت الطريقة مجربة.

وهكذا تشهد امرأة على سجنها في مركز اعتقال، لبوليس سايغون:

« كان يمكنك، أثناء استجوابك، أن تسمع الصرخات الثاقبة للذين كانوا يعذبونهم. وفي بعض الأحيان، يجعلونك تحضر عمليات التعذيب لإرهابك وإرغامك على الاعتراف بما كانوا يريدون.

وكانت امرأتان في زنزانتي حاملين. وقد ضربت إحداهما بعنف وتلقت الأخرى ضربات على ركبتيها اللتين أصيبتا بالإنتان.

وقد حاولت طالبة الانتحار بتحطيم قبضتيها على صنبور معدني في مغسل الثياب. ولكنها فشلت. وعذبت، إذ ذاك، بلف عصابة كثيفة من المطاط حول رأسها لضغطه. وكانت عيناها خارجتين من محجريها وتعاني آلام رأس فظيعة..» (*نيويورك تايمز* - 72/8/13).

« إذا قالوا لا، اضربوهم إلى أن يقولوا نعم». تلك كانت القاعدة المعروفة لدى بوليس سايغون.

العدالة

لم تكن المحاكمات أقل تحيزاً من الإجراءات التي تسبقها. فقد كان المتهم بجنحة سياسية دون دفاع (وفوق ذلك دون محام) أمام كل القوة الحكومية وإدانته كانت شبه مؤكدة. وكان يمكن للمعتقل، ونتيجة الاستجوابات ومحتوى تقارير إدارة الاستخبارات، أن يقدم إلى محكمة عسكرية أو أن يرسل إلى لجنة أمن في المحافظات.

وكانت الأحكام بالأشغال الشاقة والسجن مدى الحياة والإعدام هي أغلب الأحكام الصادرة.

وكانت القرارات سريعة وغير قابلة للاستئناف.

وكانت لجان المحافظات الأمنية تتميز بالتعسف. فإذا بدا لها «واضحاً» أن «المشبوه يشكل تهديداً على الأمن الوطني» بموجب إدراكها للموقف وموازين القوى، فإنها تستطيع أن تفرض توقيفه، إدارياً دون أن يكون عليها تبرير ذلك قانونياً.

كتب خبيران أمريكيان:

الشكل القانوني الذي نادراً ما جرى الالتزام به في فترة جنوب فيتنام الحديثة جرى التخلي عنه منذ بداية هجوم العدو. وعلى الرغم من أن الحكومة لم تعلن شيئاً، فإن القوانين الطبيعية التي تنظم حقوق المتهم، قد علقت (هولمز براون ودون لوس: *رهائن حرب*، 1972).

مراكز الاستجواب

كان سجناء فينيكس يرسلون إلى مراكز الاستجواب في المحافظات. وكان التعذيب، في هذه المراكز، يطبق بالصورة «الإدارية» نفسها التي كان عليها «السؤال» في السجون الملكية الفرنسية.

وقد تسربت روايات حتى إلى الصحافة الأمريكية، مثل الروايات المجتزأة التالية:

«ضربت نغوين تي ين حتى الإغماء بحطبة. وعندما استعادت وعيها، أرغمت على البقاء واقفة، عارية، أمام عشرة جلادين أحرقوا ثدييها بالسجائر».

«فو تي باخ ضربت وعلقت من قدميها تحت نور باهر. ثم حبست في زنزانة ضيقة نصف مغمورة بالمياه، وكانت الفئران والحشرات تتسلق جسدها» (*نيويورك تايمز*، 13 آب 1973).

وهاتان شهادتان أكدتهما شهادات أخرى. فعلى حد قول عدد 6 تموز 1972 من جريدة *ديسباتش نيوز سيرفيس إنترناشيونال*، «عانى أكثر من 90٪ من المعتقلين استجوابات عنيفة شملت الضرب بالعصي وشحنات كهربائية واقتلاع أظافر وحقن بماء صابون».

وشهد طبيب أمريكي أمام اللجنة الفرعية للكونغرس، في 17 تموز 1970، بأنه فحص سجناء جرى تعذيبهم. فقد أصيب رئيس الرابطة الوطنية لطلاب جنوب فيتنام، هوين تان مام بالشلل، وأصبح أصم وأعمى إثر التعذيب الذي عاناه. وكذلك، فقد رئيس رابطة التعليم الثانوي، لو فان نوي، القدرة على استعمال ساقيه إثر عدة جلسات ضرب بالعصي.

واشترك أمريكيون في الأنشطة «المضادة للتخريب» لمراكز استجواب المحافظات. ويقول الصحفي تيودور جاكني أن لمراكز استجواب المحافظات صلات مع نظيراتها في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وغالباً مع مستشاري بوليس المساعدة (*مساعدة تيو*، 1972).

السجون

زادت سياسة الإرهاب المنظم التي مارستها الحكومة الفيتنامية الجنوبية وحليفها الأمريكي

عنفاً لكونها لم تفلح في كسب دعم السكان ولا حتى في حيادهم. وكان السلاح الكبير المستعمل هو النفي الجماعي. وكان حظر الإقامة وحصر السكان يمارس من جانب نظام تيو. وكانت سفن مزدحمة بركابها تنقل نساء وأطفالاً وشيوخاً، إلى جزيرة كون سون دون محاكمة. وبلغ عددهم 1500 خلال شهر نيسان 1972 وحده (على حد قول جريدة *لوموند* في 19 كانون الثاني 1973). وتبعهم مثقفون وبوذيون وطلاب من هويه.

ولا يعرف، بوجه عام، شيئ عن الأشخاص المختفين. فلم يظهر على أية «دائرة» أنها صالحة لتقديم معلومات. والواقع هو أن السر كان القاعدة وكان يغطي نظام إبعاد وإلغاء للمعارضين ونظام قمعهم.

وهكذا، وبعيداً عن استيهامات فيلم «القيامة الآن» الرومانسية ـ العدمية، كانت آلة سحق تعمل في الظل ولا تخلو من التذكير، من عدة جوانب، بصناعة الموت النازية.

ففي عام 1970، وبموجب ما يذكره مصدر رسمي أمريكي، كان هناك ما يقرب من 100 ألف سجين في سجون جنوب فيتنام (دورة الكونغرس، تموز ـ آب 1970). وخلال السنة نفسها، كما تقول جريدة *لوموند* (10 تشرين الثاني 1971)، كان هناك 153 ألف اعتقال.

وتسمح مضاعفة الموازنة الأمريكية المخصصة للسجون، عام 1972، باستنتاج كون عدد السجون قد تضاعف، هو أيضاً. وفي عام 1973، انضم ألوف من السجناء الجدد إلى سجون تيو. وتبدو الأرقام الأمريكية أقل من الواقع بكثير. فقد أعلنت الصحافة، عام 1973، أنه كان هناك حوالي 400 ألف سجين في جملة نظام السجون الفيتنامية الجنوبية. أما بالنسبة لمنظمة العفو الدولية، فقد كانوا «200 ألفاً على الأقل» (تشرين الثاني 1972).

وكان هناك أكثر من ألف اعتقال رسمي وسري في جنوب فيتنام. وكان يوجد منها في كل المدن وفي كل المحافظات وفي كل المقاطعات. وأشهرها كون سون أو كون داو (بولو كوندور سابقاً) وشي هوا في ضاحية سايغون وتودوك وتان هييب وكاي دوا (على جزيرة فوكوك، بالقرب من الحدود الكمبودية).

أما الطريقة التي كان يعامل بها المساجين والمعروفة من الأمريكيين ـ ولا سيما أن ضباطاً من الجيش كانوا يعملون في السجون في تعاون وثيق مع الفيتناميين الجنوبيين ـ فهي تذكر بالطرائق النازية. كان السجناء يعانون سوء التغذية والازدحام والتدهور الجسدي والمعنوي المنتظم.

أقفاص النمور

يقع «مركز كون سون الوطني للإصلاح» كما كانت تسميه، إيجابياً، السلطات الفيتنامية الجنوبية، على جزيرة فردوسية في بحر الصين، على بعد حوالي 200 كيلومتر من سايغون. وقد بناه الفرنسيون عام 1862 ليكون مستعمرة عقابية. وهو معروف، منذ زمن طويل، باسم «جزيرة

الشيطان». وكانت «أقفاص النمور»، في المعسكر رقم 4، إحدى زهراتها. وقد أنكرت السلطات الأمريكية والفيتنامية الجنوبية، على حد سواء، لزمن طويل، وجودها، ولكننا ندين بوصف نموذجي لها للصحافي الأمريكي دون لوس الذي أشرنا إليه سابقاً والذي نشر ريبورتاجه في عدة صحف أمريكية.

ففي قطاع معزول من المعسكر، مخفي عن الزوار الرسميين، توجد زنزانات صغيرة دون سقوف يراقبها الحراس من فوق، عبر فتحة محمية بشباك. وفي كل واحدة من هذه الحجيرات الحجرية التي لا تكاد تبلغ مترين ونصف المتر، طولاً، ومتراً ونصف المتر عرضاً، كان يتكدس ثلاثة أو أربعة سجناء. وكان هناك دلو صحي خشبي يفرغ مرة في اليوم. وكان السجناء يحملون آثار ضربات وجروح وقد فقدوا بضعة أصابع، وكانوا في حالة إنهاك تمنعهم من الوقوف.

وكان دلو مملوء بالكلس فوق كل زنزانة يسمح للحراس بـ«تهدئة» احتجاجات السجناء الذين يطلبون أن يأكلوا، فيرشونهم بالكلس الحامي الذي يغطي الأرض أيضاً. وبمثل هذه المعاملة، كان السجناء يبصقون الدم ويصابون بالسل وأمراض العيون والجلد.

وكان مبنى مجاور يؤوي أقفاص نمور مماثلة من أجل النساء. وكان عددهن خمساً في كل حجيرة. وكانت أصغر السجينات سناً في الخامسة عشرة من عمرها، وأكبرهن سناً كانت عمياء في السبعين.

وكان الحراس ينشرون الإرهاب ويتكالبون على الأضعف لدى أدنى شكوى. وكان السجناء يبقون، خارج الزيارات الرسمية، مقيدين بقضبان تجتاز الجدران، 24 ساعة على 24، حتى خلال وجبات الطعام والنوم والاغتسال مع منع الجلوس. وكان سقف القرميد البالي يدع الماء يمر عندما تمطر، وكانت الأقذار تتكدس على الأرضية غير المسواة.

وكان الحديد المستعمل في كون سون مصنوعاً في شركة سميث وويسون من سبنغفلد، ماساتشوستس. ولم تكن القضبان محكمة الصنع وملساء (كما هي قضبان الاستعمار الفرنسي)، بل كانت مصنوعة من حديد ف 8، وهو مادة بناء. وكانت تبرز منها نتوءات حادة تخترق لحم الأقدام وتسبب عذاباً حقيقياً.

وقد تعفن حوالي 500 سجين وسجينة، خلال شهور طويلة، وسنوات طويلة، في أقفاص النمور. وكانوا، في جملة المعسكر، أكثر من عشرة آلاف.

وكان السجناء، عندما لا يكونون في أقفاص النمور، يستمتعون بضيافة «أقفاص الثيران» المرتبة في إسطبلات قديمة للإدارة الفرنسية. وهي لا تختلف إلا بحجمها وعدد المقيمين فيها الذين يتكدسون، فيها، أي حوالي عشرين خاضعين للنظام السابق نفسه.

وتضاف إلى النظام العام، وهو لا يطاق في حد ذاته، ممارسات أخرى لمنع السجناء من التغذي: فقد كان لهم ثلاث دقائق للأكل، وكانت حصى صغيرة تمزج بالرز، وكان السمك فاسداً. وكانت

هناك ندرة كاملة في الخضار. وبلغت المجاعة حداً كان السجناء يتغذون، معه، بالحشرات والديدان والبعوض التي كانت، فضلاً عن ذلك، المصدر الوحيد للبروتين.

ومن ناحية السجانين ـ عددهم أكثر من 100 في بولو كوندور ـ ، فقد كانت الإدارة متساهلة تسمح بأن ينتشر بينهم إدمان الأفيون والفسق (كانت الإدارة تستقدم، بانتظام، قوافل مومسات من الساحل) والقمار والاغتصاب والقتل التي كانت تمارس بحرية. ومن البديهي أن السجناء كانوا يجردون من مالهم في الوقت نفسه الذي تنزع عنهم، ملابسهم لدى وصولهم. وكان بعض الحراس يقومون بتصفيات حساب داخل المعسكر لتملك المال المتراكم بهذه الطريقة، وجمع بعضهم ثروات تتراوح بين 400 ألف و500 ألف قرش. وكما في المعسكرات النازية، كان سجناء الحق العام يستخدمون، طواعية، كجلادين مساعدين.

ولم تكن الحال في شي هوا، قرب سايغون، أفضل. ففي 16 تموز 1968، حين كان مديره نغوين فان أمر رئيس «اختصاصيي» إدارة السجون، لو فان كوونغ (أو شي كوونغ) بنقل 120 سجيناً مريضاً، مسلولين أو مشلولين أو قطعت أطرافهم في «أقفاص الجواميس». وسوف تحمل منطقة أقفاص الجواميس، منذ ذلك الحين، اسم «معسكر النقاهة». وقد حشر السجناء المائة والعشرون الذين لم يعالجوا كما كانوا يأملون في زنزانات طول الواحدة منها 12 متراً وعرضها 8 أمتار. وكان للواحد منهم أقل من متر مربع واحد للاستلقاء. ولم يعد للسجناء، بعد أن رفضوا الأشغال الشاقة، ما يأكلونه سوى الرز والنووك مام (صلصة حامضة). وخلال شهرين أصيب 50٪ من السجناء بالهزال الناجم عن نقص الفيتامينات نتيجة لنقص الخضار الطازجة (ديبري ومانرا، *ناجون من سجون سايغون*).

وكان في تودوك سجن للنساء، وكن يكهربن ويعذبن بالماء ويضربن حتى الموت من قبل وحوش مخمورة. وكانت الضحية تعلق من قبضتيها بعمود، ثم تضرب بهراوة حتى الإغماء على أيدي ستة أو سبعة من رجال البوليس (كان هذا يسمى «السفر بالطائرة»). وقد فقدت الكثيرات منهن القدرة على استعمال سيقانهن بعد هذه المعاملة. وكانوا يستبيحون بصورة خاصة الطالبات والفتيات اللواتي كن موضوعاً لاغتصاب جماعي (مدرسة سايغون العليا للتربية، 4 تموز 1970).

وفي تان هييب، جمع حوالي 1500 من السجناء الدائمين الذين... لا شيء يؤخذ عليهم، عدا كونهم قد اعتقلوا من قبل القوات الأمريكية خلال عملية. وكان الأمر يدور، بصورة أساسية، حول فلاحين تعفنوا في سجونهم لسنوات، أحياناً، دون محاكمة، ينتقلون من سجن إلى آخر جاهلين، دائماً، كل شيء عن أسباب اعتقالهم. وغالباً ما قطع رجال الشرطة أصابع السجناء وآذانهم بضربات ساطور. وقد عذب الدكتور تران ترونغ تشو، في كاي دوا، بالأقطاب الكهربائية حتى فقد الوعي. «كنت محبوساً في زنزانة تكاد مساحتها لا تبلغ ثلاثة أمتار مربعة. وكنت آكل وأقضي حاجتي فيها. وعندما كانت الأمطار تهطل غزيرة، كان الماء يتسرب فيضاً، وكانت فضلاتي تعوم

فوقه في كل مكان. وكان علي أن أبقى واقفاً وظهري إلى الجدار دون أن أستطيع التمدد للنوم». (1971).

ويصعب تقدير الرقم الكبير للذين ماتوا ضحايا لنظام تيو والأمريكيين في جنوب فيتنام. وقد تسربت بعض الأرقام. ففي عام 1971، مات 147 سجيناً في معسكر فو كوك نتيجة للمعاملة السيئة، ومات، كذلك، 125، بين كانون الثاني وأيار 1972، نتيجة لانعدام العناية الطبية. واعتباراً من 15 أيلول 1971، سمحت أوامر خاصة للشرطة العسكرية بإطلاق النار على السجناء دون سابق إنذار. وسرعان ما نجم عن ذلك 200 قتيل وجريح. وقد انتحر عدة سجناء بفتح بطونهم (*أخبار فيتنام*، الأول من آذار 1973، كندا).

وحوالي نهاية 1972، قام نظام تيو، نظراً لضروب تقدم مؤتمر باريس، بحملة إبادة في المعسكرات. فإذا كان يريد فعلاً أن يأمل في البقاء سياسياً بعد وقف إطلاق النار، فيجب أن يزيل كل الذين عاشوا في سجونه والذين سيستطيعون أن يرووا ما رأوه. وأعاق توقيع اتفاق باريس، في كانون الثاني 1973، هذه المشاريع جزئياً. ومع ذلك، فقد أزالت إدارة سايغون ألوف السجناء في كون داو. وغالباً ما كان يقال عنهم أنهم قد «حرروا». ومصيرهم مجهول، بديهياً، تماماً. «كان مصير حوالي 200 ألف سجين في سجون تيو يتقرر في هذه البرهة (نغوين دين تيه، باريس، 21 آذار 1973).

وقد احتلت مساعدة الولايات المتحدة للبوليس مكانة أولية. في الترتيبات الأمريكية في جنوب فيتنام. وكانت تقوم على تمويل جهاز القمع لنظام سايغون دون حساب، وإعالة جهازه المتخصص وإجراء علميات بواسطة هيئة من «المستشارين» الدائمي الحضور.

وكما هو مألوف، يفوض الاستعمار أشد عناصر البلد المحتل فساداً بالمهمات الحقيرة مفضلاً أن يبقى في الظل ليحرك الخيوط ولا يجلب عليه الاستياء المباشر إلى درجة أعلى مما ينبغي للمدافعين عن حقوق الإنسان.

ومع ذلك، فإن الأدلة على تورط الأمريكيين في أبشع حملات التعذيب والاعتقال والإبادة غزيرة. فهم لم يكتفوا بقصف شمال فيتنام لسنوات، وبوضع أغلبية جنوب فيتنام في النار والدم، وبحرق عشرات الألوف من الأبرياء بالنابالم، وبإيقاع المجاعة لدى ملايين الفلاحين خلال حرب المساحة، بل إن الاستعمار الأمريكي الجدي شن حرباً أخرى ماكرة ودموية ضد المقاومة الوطنية والسياسية لشعب كامل مضطهد.

وكما اعترف ناطق باسم وكالة التنمية الدولية: «دعمت الوكالة برنامج الأمن العام في جنوب فيتنام اعتباراً من 1955. وكانت مهمة الوكالة تقوم على مساعدة البوليس الوطني في تجنيد قوة لحفظ القانون والنظام وتدريبها وتنظيمها. وفي المجموع، عمل أكثر من 7000 أمريكي في جنوب فيتنام». (استماع حول المساعدة الأمريكية).

وقد أنفق بين 1968 و1971، أكثر من 100 مليون دولار موزعة بين وكالة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع ووكالة التنمية الدولية. وقد تم بواسطتها تجديد النظام البوليسي الفيتنامي كلياً في بضع سنوات. ومن 300 ألف فيتنامي كانوا يتولون «حفظ النظام» عام 1972، كان 122 ألفاً، فقط، يتقاضون رواتبهم من خزينة سايغون. وكان الآخرون يتقاضون رواتبهم من العم سام. وكان هناك، أيضاً، عدد كبير من العملاء السريين للبوليس السياسي المرتبط، مباشرة، بوكالة المخابرات المركزية.

وقد حددت وكالة التنمية الدولية، لدى طلبها اعتماداً بثلاثة وثلاثين مليون دولار للسنة المالية 1972، لمصلحة البوليس الوطني (بما فيها 22 مليوناً من موازنة البنتاغون)، عام 1971، قائلة: «البوليس الوطني الفيتنامي، وهو أحد وجوه الفتنمة، مدعو إلى أن يتولى، تدريجياً، مهمة أثقل.ألا وهو تقاسم عبء النضال المعادي للثوريين مع القوات المسلحة الفيتنامية الجنوبية والسهر على السلام والنظام اليوميين في المدن والأرياف. وسوف يرفع عدده الحالي (100 ألف) إلى 120 ألف رجل خلال السنة الحالية للسماح له بتولي مسؤولية أكبر في المستقبل. كما أن مساعدة أمريكية مناسبة أمر متوقع» (مايكل ت.كلير، *حرب لا نهاية لها*، 1972).

وعلى الرغم من هذه الوقائع الرقمية، لم تتوقف الحكومة الأمريكية عن الادعاء بأن معاملة السجناء كان شأناً داخلياً لجنوب فيتنام. ومع ذلك، وكما كتب الصحفيان هولمز براون ودون لوس: «لقد خلقنا حكومة دييم وخلعناها. لقد قصفنا، دون إذن، بلادهم و«كشطنا جلدها»، إلا أننا، احتراماً منا لاستقلالهم، نسمح لهم بإساءة معاملة سجنائهم».

وبعد أن كشف مراقبان أمريكيان عن وجود «أقفاص النمور»، شرعت حكومة سايغون في بناء زنزانات انفرادية جديدة. وكان على السجناء أن يكونوا اليد العاملة الإجبارية. وأمام رفضهم، أرغمت وكالة التنمية الدولية على توقيع عقد بأربعمائة ألف دولار مع شركة أمريكية (استماع حول المساعدة الأمريكية).

والأمريكيون، ويجب أن نعترف بذلك، معلمون في فن الاستجواب والتعذيب. «فمراكز الاستجواب التي يديرها أمريكيون مشهورة بطريقتها «المرهفة» في التعذيب» (نغو كون دوك، *لوموند*، 3 كانون الثاني 1973).

وبعد اتفاقات باريس، سوف يتابع الأمريكيون تمويل بوليس تيو. وقد طلبت وكالة التنمية الدولية إلى الكونغرس 18 مليون دولار ومن وزارة الدفاع الضعف تقريباً (*واشنطن بوست*، شباط 1973). إن «المساعدة الأمريكية بالرجال والدولارات هي، وحدها، التي تسمح لتيو بمواصلة الاعتقالات والسجن وتعذيب السجناء السياسيين وذبحهم» (*سجناء سايغون*، الولايات المتحدة، 1973). وقد اعترفت الصحافة الأمريكية ببقاء 20 ألف «مستشار مدني» بعد انسحاب القوات النظامية إثر توقيع الاتفاقيات كما وأن «عملية فينيكس ـ التي سرعان ما حل محلها «برنامج ف

26» لمتابعة الأهداف نفسها ـ برنامج رعته وكالة المخابرات المركزية لمحو خصوم تيو والمشبوهين، كانت ما تزال في أوجها».

ولندع الخاتمة لصحفي أمريكي، مايكل كلير (*أثناء مراقبة الإمبراطورية المثلثة القارات*، العدد 1، 1972): إن «المساعدة وإدارة قسم الأمن العام ناميتان إلى درجة يمكن معها، في الواقع، جيداً جداً، للبوليس الوطني أن يعد قوة مرتزقة للولايات المتحدة أكثر منه مؤسسة محلية».

فرانسوا دوريفري

فرانسوا دويرفري : رسام، مؤلف عدة مقالات في علم الجمال والنقد، السكرتير العام لمجلة دفاتر علم الجمال (1988 ـ 1997). وهو، حالياً، مساعد رئيس تحرير مجلة إنترفنسيون.

مذابح وقمع في إيران

(إلى أصدقائي - أين هم اليوم؟ - في حزب توده)

إيران - فارس - بلد سلفيّ، إنه مهد الإنسانية الذي يقع تاريخه الألفي وحضارته العالية على كتفيك، بالإضافة إلى الحرارة الخانقة، منذ أن تضع قدمك على تارماك مطار مهرياد، في طهران.

في ربيع 1975، كانت تلزم أنصاف ساعات طويلة لاجتياز مختلف المناخل المحشوة بجواسيس السافاك والجنود المسلحين للوصول إلى المخرج. وكان الأجانب يعاملون بصورة أفضل بكثير من معاملة المواطنين الذين كانوا يُراقبون بدقة وعلى نحو خاص جداً.

قبل ذلك، تيسر وقت طويل لكل واحد كي يتأمل طائرات النقل العسكرية الأمريكية الضخمة المطلية باللون الكاكي والتي لم تكن تبالي، أبداً، بالاختباء متوقفة في قطاع خاص في المطار. ولم يكن يفوته أن يلاحظ، أيضاً، بعد قليل وفي هذا السجل، مصنع الكوكاكولا في صميم مركز المدينة.

وكان الانطباع المتكون، فوراً، هو انطباع عن بلد في حالة حصار، وانطباع عن غليان حياة متعددة الأشكال غير ملاحظ جيداً من جانب بوليس دائم الحضور مع ذلك.

وعلى الرغم من الريبة والمراقبة المارستين على كل المحادثات (يمضي الإيرانيون إلى درجة القول - في الأحاديث الخاصة - بأن واحداً من خمسة أشخاص يصادفون في الأماكن العامة، وواحداً من ثلاثة يصادفون في الجامعات مرتبط من قريب أو من بعيد، بالسافاك)، وعلى الرغم من أن بعض الأسماء محرمة، فإن أحداً لم ينس انقلاب 1953 الذي نفذته وكالة المخابرات المركزية والذي أنهى حكومة الاستقلال الوطني، حكومة الدكتور مصدق وأعادت البلاد إلى سيطرة شركات النفط الإنكليزية - الأمريكية.

ولإيران، فضلاً عن موقعها الاستراتيجي الرئيسي على حدود الاتحاد السوفياتي («أول خط دفاعي عن العالم الغربي») أهمية جوهرية تتمثل في نفطها.

وتعود بدايات الحرب من أجل النفط إلى عام 1870. فقد كانت البلاد واقعة، منذ زمن بعيد، تحت النفوذ الأجنبي، وخاصة الإنكليزي والروسي. وكانت شركة النفط الإنكليزية - الفارسية تمنح إيران 16٪ من عائدات النفط. وسوف تحتل روسيا (شركة النفط الجورجية) ثم الاتحاد السوفياتي، لفترة طويلة، شمال غرب البلاد عسكرياً.

وإذا كانت الحضارة الفارسية أليفة ومرهفة، فتاريخها لا يخلو، بالتأكيد، من أحداث دامية. فهو سلسلة طويلة من الحروب وجرائم القتل والقمع والعنف. وغالباً ما كانت التصفية الجسدية تبدو، في هذا البلد الذي حكمه، دائماً تقريباً، طغاة غير مهتمين بحقوق الإنسان، أبسط الوسائل

وأسرعها في تسوية الخلافات، لا سيما السياسية منها.

إن تشابك هذين العاملين: تراث من العنف السلفي على أساس الاستبداد وحرب النفط التي سعرتها مؤامرات الرأسمالية الأنكلوسكسونية وتدخلاتها سوف يلد نظام الشاه، آلة مشؤومة للقمع والقتل واستغلال كامل للشعوب. ولم يقل عن ستة عدد الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين الذين سهروا على مصير العاهل بقدر ما سهروا على المردودية الجيدة لاستثماراتهم التي كانت تقوم على كتفي فرد مزاجي أصبح ديكتاتوراً مصاباً بجنون العظمة، وذلك قبل أن تدله الثورة الإسلامية، عام 1979، كما دلت أصدقاءه، على طريق الخروج.

وقد كان لمحمد رضا بهلوي من أخذ الدروس عن والده الملقب حديثاً بـ«الكبير»، كان قد خلع آخر ملوك أسرة قادجار بانقلاب عسكري على رأس لواء من القوزاق. وأعلن نفسه ملكاً في كانون الأول 1925، وتوجته قواته في 24 نيسان 1926، وأسس سلالة البهلوي. وقد ولد في حي فقير في جنوب طهران، وكان عسكرياً مزدوجاً برعونة، وكان قادراً على أن يلقي من النافذة بوزير عنيد، بيديه، خلال اجتماع لمجلس الوزراء. ولم يتردد، لتدعيم سلطته، في إرسال حملات تأديبية ضد أقليات نشطة ذبحها دون رأفة: بخاريون، أكراد، قاشقاي.

وحصل عام 1973 على إعادة التفاوض على الاتفاقيات النفطية مع الشركة الإنكليزية ـ الفارسية التي أصبحت «الإنكليزية ـ الإيرانية» وارتفع نصيب إيران من مداخيل النفط إلى 25٪.

وهو لم يخف، في بداية الحرب العالمية الثانية، تعاطفه مع الألمان على غرار أتاتورك، نموذجه. وافتتح مركز دعاية ألماني في طهران عام 1940. وعند ذلك، احتل الحلفاء البلاد للحد من النفوذ الألماني ولإنشاء خط تموين بالنفط انطلاقاً من الخليج إلى الاتحاد السوفياتي. وأجبروا رضا شاه الذي أذعن، في 16 أيلول 1941، على التنازل عن العرش لابنه محمد رضا.

ولن يخرج الأمريكيون أبداً. فقد اتخذ روزفلت هذا القرار منذ نهاية 1942.

ولدى مؤتمر طهران، عام 1943 كانت الأسلحة والمستشارون هو ما أرسل تحت غطاء إعادة إعمار البلاد.

ووقعت الصعوبات الأولى للنظام منذ نهاية 1944 مع عصيان أذربيجان الشيوعي بدعم من الاتحاد السوفياتي. وكان القمع شرساً وأوقع 200 قتيل يومياً. وقمعت مظاهرات الدعم الضخمة التي جرت في أصفهان وأمام البرلمان، في طهران، بمبادرة من حزب توده الشيوعي، بما لا يقل عن ذلك وحشية.

وفي عام 1946، جرت محاولات انفصال في عدة مناطق في «القطاع الروسي»، على ساحل بحر قزوين: غيلان، خراسان، مزندران و بالإضافة إلى محاولة جمهورية مستقلة في كردستان. واستمر حمام الدم وتوافد الأمريكيون عام 1947. وقد سمحت هذه الصراعات للولايات المتحدة بالحصول على ما سعت عليه منذ زمن طويل: انسحاب الاتحاد السوفياتي من إيران.

وفي حزيران 1947، منحت قرضاً بـ 26 مليون دولار كمساعدة للقوات الإيرانية. وكان جورج ألن، سفير الولايات المتحدة الجديد. وعيّن الجنرال فرنون إيفانز رئيساً للبعثة العسكرية. وانتدب الجنرال شوارتزكوف لإعادة تأهيل الدرك.

وفي هذا العام نفسه، عام 1947، خلق ترومان وكالة المخابرات المركزية.

في 2 شباط 1949، كان الشاه هدفاً لمحاولة اغتيال في طهران. وسوف يطبع هذا الحدث ذهن الشاه بطابعه، لا سيما حيال من سوف يعده، دائماً عدوه الرئيسي ومن سوف سيشن ضده حرباً دون رأفة: حزب توده الإيراني الماركسي ـ اللينيني. وعلى الرغم من أن مسؤولية توده لم تثبت بوضوح ـ خاصة بسبب السحل الفوري للمعتدي، المصور الفوتوغرافي فخر آراي ـ ، فإن الشاه لن يتخلى، أبداً، عن اقتناعه الحميم. كذلك،فقد كانت الأيديولوجية الشيوعية تشكل إدانة مستمرة لحياة البذخ التي كان يعيشها إزاء البؤس الجلي جداً للشعب. وكادت البورجوازية أن لا تكون موجودة، بعد، في إيران. ولن تعرف صعودها إلا في السبعينات، مع الوصول الكثيف للعائدات النفطية. ولكن الشاه كان من أنصار الأحكام السريعة والطرائق المتعجلة. وقد أثبت ذلك في شباط 1948 بتدبير اغتيال الصحفي مسعود، مدير مجلة *رجل اليوم* بطلقات مسدس على باب مجلته. وكانت هذه المجلة تهدد بتقديم كشوف عن نمط الحياة الملكية. وكانت تروج، من قبل، في المدينة، شائعة مفادها أن الشاه ينفق على جيش من المرتزقة لتصفية للمعارضين الأكثر تحركاً.

وفي بداية 1951، أثارت التدخلات الأجنبية وسيطرة الشركات النفطية الإنكليزية ـ الأمريكية يقظة قومية وأمنت النجاح الشعبي لحزب الجبهة الوطنية، حزب الدكتور مصدق.

وقد ولد محمد حيدر، الملقب بالمصدق عام 1881. وكان سياسياً بارعاً درس في باريس وكان مفتشاً للمالية مدة 15 سنة. وعندما اغتال خالد طهاراسبي (في 7 آذار 1951)، في بازار طهران، رئيس وزراء الشاه رازمارا (الذي اتهم بسلق سجناء أحياء)، دعم آية الله كاشاني، علناً، ترشيح مصدق. ومع ذلك، عين الشاه في المنصب حسين علاء، سفيره في واشنطن. وأدى ذلك إلى احتجاج شعبي جماعي. وثار البازار على الشاه. وفي 13 آذار أرغم على الإذعان وعلى تعيين مصدق رئيساً للوزراء.

وسرعان ما انتهج سياسة معادية، بتصميم، لبريطانيا، وحصل من البرلمان، في 30 آذار 1951، على قانون بتأميم النفط الإيراني يسحب من الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية حقول النفط الشاسعة التي كانت تملك امتيازها.

وساد ذهول شديد بورصتي لندن ونيويورك. وعبر الجانبان عن «صدمتهما». وأكدا أن مصدق «مجنون». ويجب أن نقول أن الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية كانت ترشو قسماً كبيراً من النواب كما ينبغي...

وفي 10 حزيران 1951، رفرف العلم الإيراني فوق مقر الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية في

خرمشهر. وكان ذلك انتصاراً شعبياً في وقت كانت الانتصارات، فيه، نادرة. وبما أن سفير الولايات المتحدة، هاريمان، قد ساند الإنكليز، بأكثر مما ينبغي من الصراحة، فقد أوقف متظاهرون سيارته.

وكان الشعب ساخطاً على تواطؤ الشاه مع الأنكلوسكسون وعدائه لمصدق. وأعيد انتخاب مصدق عام 1952. وفي 26 شباط 1953، قرر الشاه، المغلوب ظاهراً، أن يذهب إلى المنفى، سراً، مختبئاً، في اتجاه روما، في طائرة خاصة صغيرة. وسوف تعطي وقفته المأساوية - المضحكة في بغداد الفرصة لثريا لتكشف عن فقدانها الإحساس وطيشها: فهي لم تكن مهتمة إلا بحقائبها ومجوهراتها. وهذه خاصة ثابتة في سلوكها.

إن تدخل وكالة المخابرات المركزية هو الذي سوف ينقذ الشاه ويجنب إيران السخط الدولي على حكومة يسارية. وسوف يقود العملية شريكان: الأمريكي - كيم روزفلت، مبعوث وكالة المخابرات المركزية الذي قدم الدعم اللوجستي، والمرتد زاهدي، أحد أنصار مصدق السابقين الذي سيعرف الإنكليز كيف «يحولونه» إثر اختطاف وهمي. وسوف يحصل، في آب 1953، على دعم القوات التي بقيت موالية للشاه ليطيح بمصدق.

لم يكن زاهدي يخفي، خلال الحرب العالمية الثانية عواطفه النازية. وكان شخصية مشبوهة أفسدها القمار ومهووساً جنسياً (كان يتباهى بامتلاكه عناوين كل مومسات أصفهان). وهو الذي سيخلف، مكافأة على خيانته، مصدق في منصب رئيس الوزراء.

وفي 13 آب 1953، أقال الشاه العائد من المنفى مصدق بموجب «فرمان» حمله إليه ناصري، رئيس السافاك المقبل.

وفي 19 آب، هرب مصدق. وسوف يقبض عليه، محاصراً في بيت قرميدي في طهران ويسجن ويحاكم في 8 تشرين الثاني 1953 ويحكم عليه بالإعدام ثم يعفو عنه الشاه (الذي لم يكن يريد أن يجعل منه شهيداً) ويحكم عليه، نهائياً، بالسجن ثلاث سنوات.

وقد قدمت الأموال اللازمة للانقلاب من الولايات المتحدة بمعدل 400 ألف دولار ومن مصرف مللي إيران. وفضلاً عن المدبرين الرئيسيين، اشتركت شخصيات أخرى في المؤامرة، كالجنرال ناصري. ولكن ألن دالاس هو الذي أشرف على العملية وحرك الخيوط مع مساعده ريتشارد هيلمز الذي سيصبح، عام 1974، سفير الولايات المتحدة في طهران.

ولم يقع في انقلاب 19 آب 1953 سوى 200 قتيل، وهذا حدث استثنائي في تاريخ إيران.

وسرعان ما عادت الشركات النفطية.

فمنذ 5 آب 1954، جرى توقيع اتفاق مع كونسورتيوم نفطي دولي يضم إنكليزاً وفرنسيين وهولنديين وأمريكيين. وخلقت الشركة الوطنية للنفط الإيراني. وسوف يعيد الكونسورتيوم جزءاً من 260 ألف كيلومتر مربع من الحقول النفطية التي كانت تسيطر عليها.

وخلال هذا الوقت، كان فرد متآمر ومشبوه يتابع طريقه نحو السلطة: الجنرال تيمور بختيار حاكم طهران. وكان، في البدء، من أنصار مصدق ولكنه خانه ليتابع لعبته الخاصة. وقد أمر بذبح أفراد توده ـ 800 معتقل ـ في باحة سجن غرز. وهكذا «أزال»، بمساعدة المدعي العام أزموده المكلف الذي أعطى هذه التطهيرات غطاء قانونياً، أكثر من 3000 من أنصار مصدق في إعدامات من دون محاكمة (*لوموند*، 13 ـ 14 تشرين الثاني 1955).

هذا الجلاد هو الذي خلق السافاك، بوليس الشاه السياسي السيئ السمعة، وشكل دولة بوليسية داخل دولة، عام 1956، بالمساعدة التقنية والمالية للولايات المتحدة والموساد الإسرائيلي. وسوف يكون طموح بختيار غير المتزن سبباً في ضياعه. فسوف يغتاله عملاء الشاه في العراق (1959) بعد أن حاول منافسة هذا الأخير.

وقد أدت هذه الأحداث المتنوعة إلى توطيد سلطة الشاه الذي أصبح مستبداً مطلقا وركز كل السلطات بين يديه، في حين كان الأمريكيون الذين وطدوا مواقعهم يستخدمون إيران في سياسة محاصرة الاتحاد السوفياتي عبر زيادة تسلح السنتو،وهو الميثاق الموالي لأمريكا الذي كان يجمع بين إيران وتركيا وباكستان. وعملت إيران المعسكرة التي جرى تكليفها بدور دركي المنطقة، في شمال الخليج كما في جنوبه، في صلة وثيقة مع القوات والإمداد الأمريكيين.

وبدأ مال النفط يصل متدفقاً. وتضخمت ثروة الشاه ومحيطه. ورددت الصحف الغربية الحريصة على المجاملة أصداء بذخ قصر غوستان أو نيافاران على مرتفعات المدينة ومجون أشرف، شقيقة الشاه التي كانت قادرة على إنفاق ملايين الدولارات في ليلة واحدة، في مونت كارلو. ذلك أن كل البلاط كان يسافر للمتعة. ولكنه كان يسافر، أيضاً، لإجراء صفقات مجزية وتوقيع عقود باذخة مع شركات دولية ضخمة سلمت البلاد لها. وانتشر الفساد، ولكن الصحف كانت مكممة وكل معارضة مقموعة. ولم تكن الصحف الأوروبية تتحدث إلا عن المغامرات النسائية العديدة للشاه ـ «هاوي المجموعات» الجنسية ـ وعلى قلق فرح ديبا. وكان الشاه يقضي الشتاء في سان موريتز ويسافر إلى المكسيك ويستقبل من قبل جيسكار ديستان وملكة إنكلترا وكل الغوتا. وكان يستشير كيسنجر بانتظام. وقبل ذلك، وفي قمة رمزية لتلك الفترة من الأبهة والنجاح الإعلامي، كان الشاه قد حرص على أن يتوج نفسه بنفسه في جو من الترف، لدى الاحتفال بمرور 2500 عام على قيام الإمبراطورية الفارسية، أمام جمهور من رؤساء الدول والرؤوس المتوجة التي شرفها بدعوته إياها (26 تشرين الأول 1967)[1].

ومع ذلك، وبينما كانت أشرف تبني قصراً مورقاً بالذهب وذا مظهر حداثي، محاطاً بالأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة، في قلب الصحراء، وصل بؤس الشعب إلى درجة لم يعرفها من قبل. ولكن الدخل الفردي، الذي كان، في السابق، واحداً من أفقر مداخيل العالم، وصل، عام 1972، مع ارتفاع أسعار النفط، إلى 870 دولاراً (ثمانية أضعاف ما هو عليه في باكستان). ولكن القسم الأكبر من

الجماهير الإيرانية لم يكن يرى من هذا المال شيئاً غير التضخم المستمر وغلاء المعيشة الذي لا يحتمل. وكانت هذه الجماهير تتظاهر بانتظام، مدفوعة بالجوع والحاجة، بقدرما تستطيع، وكانت تذبح، بالانتظام نفسه، في الشارع ـ لأن البوليس والجيش لم يكونا يتعاملان بالمفرق. فبين 1960 و1979، سقط ألوف القتلى، على هذا النحو، خلال حركات الاحتجاج الجماهيرية العديدة.

ففي عام 1961، مثلاً، وقع إضراب عمال الآجر، وكانوا ثلاثين ألفاً من ضحايا استغلال شرس. فقد كان يدفع لهم 35 ريالاً لصنع ألف قرميدة تعطي المتعهد 3.500 ريال. وقد اقترف البوليس مذبحة. وكرر ذلك بقمعه مظاهرة طلاب، في كانون الثاني 1961 (1.000 قتيل). وفي 4 نيسان 1963، اعتقل آية الله الخميني الذي انتقد الشاه، علناً، في قم. وخلال المظاهرة الضخمة التي تلت ذلك، قتل أكثر من 1.000 شخص (*لوموند*، 20 شباط 1964).

السافاك[2]

نحن نرى جيداً أنه كان هناك سوابق لإطلاق النار على الجماهير والمذابح اليومية التي طبعت بطبعها نهاية نظام الشاه عام 1979، فلم يكن الشاه يمارس على الجماهير، وعلى الرغم من المبادرات الدعائية («الثورة البيضاء»، عام 1963) والتصريحات الرنانة («اتحاده مع شعبه»)، سوى سياسة قمع منتظم، بإراقة الدم، لكل نقد وكل معارضة. ولم يكن الأمر يدور، بالنسبة إليه، حول أن يحكم دون شريك، حكماً استبدادياً مطلقاً وحسب، بل كان يدور، أيضاً، حول التحكم بالبلد بصورة مطابقة للاتفاقيات الاستراتيجية والسياسية مع الحليف والوصي الأمريكي الذي كان يحرك، من وراء الكواليس، دميته الدموية دون وازع من ضمير في إيران أكثر مما في أي مكان آخر. وعلى كل حال، ربما يكون الشاه، على حد قول الصحفي الأمريكي (جاك أندرسون الذي فجر قضية ووترغيت) قد أعان، على سبيل التبادل، بمساعدة ريتشارد هيلمز، مستشاره من وكالة المخابرات المركزية، نيكسون على إعادة انتخابه بفضل هدية مكونة من عدة ملايين من الدولارات مرت عبر المكسيك كي «تبيض» بالصورة المناسبة.

ومن الصعب الحديث عن السافاك، البوليس السياسي، دون تذكير تاريخي، يحدد مجال ظهوره وميدان نشاطه. فليس السافاك سوى أرهب عنصر في جهاز معقد. وهو، أيضاً، الأساس والقاعدة في حكم الشاه الشخصي، كما في تنظيم هذا الحكم ونجعه. فالسافاك هو، في كل النقاط، انعكاس للشاه. وقد جعل منه أداته الشخصية منذ أن نجح في التخلص من مؤسسه بختيار. وسوف يؤمن إدارته، بعد ذلك، الجنرال باكراوان، عام 1961، ثم الجنرال ناصري عام 1966. («مثقف تحول إلى رجل حازم»).

وكان هناك «سافاك أعلى» يراقب التنظيم هو منظمة التفتيش الإمبراطورية التي كان يديرها الجنرال يازدانباناه ثم حسين فردوس. وكان هذا الجهاز يضم 200 ضابط كبير. وأخيراً، كان هناك

مكتب خاص مكون من حوالي خمسة عشر ضابطاً جرى اختيارهم بدقة. وكان يتوج جملة البناء ويراقب بحزم فعاليات جملة النظام. ولم يكن عليه تأدية الحساب إلا للشاه.

وهذا البوليس السري، الذي كان جهاز تسلل وإنشاء نوى ومراقبة للشعب عن كثب، كان موجوداً في كل مكان. فكان كل إيراني يحس نفسه موضع تجسس عليه كل لحظة وكان، نتيجة لذلك، يراقب كلامه. ولا يدين هذا الذهان الدائم بأي شيء للخيال. فلم يكن في إيران حرية تعبير. وكل نقد للنظام، وأكثر من ذلك لشخص الشاه أو لأسرته، كان جريمة يعاقب عليها بالسجن الفوري. وكان اسم التنظيم السري محرماً، هو أيضاً. وكان يجب تعليق صورة الشاه أو ابنه، بصورة إلزامية في كل بيت. ومنذ أن يقترب مجهول في الشارع، ينخفض الصوت وتتوقف المحادثة. كم من المارة الأبرياء، أو من الوطنيين الحقيقيين جرى الاشتباه بهم، خطأ، بانتمائهم إلى البوليس السري المرهوب، وكن هم أولئك الذين كذلك حقاً؟ وكانت الأماكن العامة والمساجد والبازار (الذي سيبقى مع الجامعات البؤرة الرئيسية للمقاومة الشعبية) وكذلك المصانع والمخازن، وبالتأكيد الفنادق الدولية (الإنتركونتيننتال وهيلتون طهران الملكية) التي غالباً ما كان مستخدموها عملاء مخابرات للمراقبة باستمرار. وكان يجري التجسس على كل شيء. فالمراسلات الخاصة، ولا سيما الرسائل الموجهة إلى الخارج، كانت تفتح. وكان رجال سياسيون ومناضلون وطلاب مقيمون في أوروبا والولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي تحت رقابة دائمة ـ كان هنالك، بالطبع، أيضاً، عملاء السافاك الذين كانوا يحاولون التسلل إلى أوساط المعارضة في الخارج ـ، وكانت أسماء أسرهم وأصدقائهم ماثلة في سجلات مفيدة لكل الغايات وكانوا يعتقلون أحياناً.

ولم يكن المؤلفون والسياسيون في منجاة من الشبهة، فكل شخصية من النظام كانت تزدوج بعميل من الأمن. وكانت مكاتب السافاك عديدة في طهران، ومقرها العام يقع قرب شيميران في ميدان سعد أباد. وكانت مقر «اللجنة» المرهوبة بحق، مبنى ضخماً سميك الجدران، محاطاً بهوائيات. وكان الأفراد المشتبه بهم في جنحة ـ يمكن لها أن تمضي من مجرد جنحة رأي إلى الاشتباه بالانتماء إلى منظمة سياسية سرية مثل توده ـ حقيقية أو مفترضة يعتقلون ويساقون إلى مراكز الاستجواب أو إلى السجون. وهذه بداية مغامرة غير مأمونة العواقب، وبداية الرعب أحياناً، لأن التعذيب كان يمارس بانتظام. وكانت شروط الاعتقال محنة، وكان الابتزاز وسجن الأقارب وتعذيبهم يمارس، كذلك، بتحريض من خبراء أمريكيين وإسرائيليين مطلعين على آخر تطورات «التعذيب السيكولوجي». وفضلاً عن الأحكام السرية الصادرة عن محكمة عسكرية لا تبرر قراراتها أبداً والإعدامات دون محاكمة والموت تحت التعذيب، كانت هناك ممارسات أخرى مألوفة تزيد من حيث الدناءة كتلك البرامج المتلفزة يومياً، تقريباً، عن اعترافات ونقد ذاتي من سجناء يعرف كل واحد أنه تم الحصول عليها بالتعذيب والابتزاز، فمهما أتقن ماكياج «التائبين» لهذه المناسبة، فإن جروحهم لا تخفى جيداً.

لقد مر مثقفون وفنانون عديدون بسجون الشاه، ومات كثيرون منهم فيها. فعلى هامش احتفالات بيرسي بوليس (البوليس الفارسي) الباذخة، بدا أن النظام أراد، بتصميم، أن يحرم الشعب من نخبه الديمقراطية. وقد انتهت الصحافة الغربية والأجهزة الدولية بإعطاء أصداء خجولة عن هذه الاعتداءات الدائمة على حقوق الإنسان. إلا أن صحفياً تجرأ على سؤال الشاه ـ الذي أنكر التعذيب دائماً ـ عن رأيه في ذلك وحصل على الجواب التالي: «منظمة العفو الدولية؟ ماذا تعني بذلك؟ نحن لا نعرفها!». (*أكتويل 2*، 24 حزيران 1974).

وفي عام 1971، جرت محاكمة «مجموعة الثمانية عشر» في طهران. وقد اعترفوا، تحت التعذيب، بأنهم شيوعيون ثم تراجعوا عن اعترافاتهم. وروى مراقب فرنسي، الأستاذ مينيون الذي استطاع حضور جلستين للمحكمة (كان عسكريون يتولون الادعاء و«الدفاع»)، أن عدة معتقلين كشفوا عن ندوب وآثار تعذيب. وأكد أحد المتهمين، شكر الله باكنيجاد، قائلاً: «لقد ساقوني، بعد اعتقالي، إلى أحد أقبية السافاك في خرمشهر حيث جردت من ثيابي تحت اللكمات. لقد ضربت خلال عشرين ساعة من الاستجواب. ثم قضيت أسبوعاً في مراحيض سجن عبادان دون ملابس. ثم نقلت إلى إفين (سجن شمال طهران) حيث عذبت وجلدت وضربت من جديد. ثم طبقوا علي القيود ذات الأثقال (تقيد يدا السجين وراء عنقه وتعلق عليهما أوزان متزايدة الثقل) وضربت».وسوف يقول سجين آخر، ناصر كاخسار، كيف شاهد المهندس نيكادفودي يموت تحت التعذيب في سجن غيزيل ـ غاليه نتيجة لإصابة في النخاع الشوكي. وكانت تهمته «قراءة كتب». وقد مات آية الله سعيدي في سجن غيزيل ـ كاليه أيضاً.

وقد حضر المحاميان نوري البالا وليبرتاليس، من الاتحاد الدولي للحقوقيين الديمقراطيين، هما أيضاً، بعض محاكمات معارضين إيرانيين سجنوا في إفين. فبين 28 كانون الثاني و6 شباط 1972، حكم على ستة متهمين بالإعدام. واتهم آخرون بمهاجمة معارض ومراكز بوليس... وعلى الرغم من القانون، جرت المحاكمات سراً. وعذب السجناء أثناء احتجازات غير محدودة المدة. وتكلم بعضهم. فقد ضرب صادق بمقبض مسدس على رأسه مما أدى إلى نزيف داخلي ثم إلى غيبوبة. وربط بعضهم على طاولة معدنية سخنت حتى درجة البياض. ويكون التنكيل، عادة، في أعلى درجات الشدة في برهة الاعتقال. «يمر الوافد بين أيدي اختصاصيين في الكاراتيه والجودو، ويقع، إذ ذاك، في الغيبوبة. وتحطم اليدان أو القدمان أو الأنف بصورة عامة. ويجب على السجين، عند استيقاظه، أن يوقع على اعترافات ذاكراً أنه لم يتعرض لأي تعذيب».

«لقد أرغم عملاء السافاك السيد أشقر باديزديجان على الجلوس على كرسي كهربائي ليحرقوه خلال أربع ساعات. وسقط في الغيبوبة. وكان الحرق قد وصل إلى العمود الفقري وكان ينشر رائحة لم يكن، معها، أحد يقترب من زنزانتنا. ولم يمت، إلا أن الأمر اقتضى، بالنسبة إليه، ثلاث عمليات جراحية. وينبغي عليه، اليوم، أن يستعين بيديه للمشي».

أما بالنسبة لمهدي سافالاني، «فهو لم يعد يستطيع أن يمشي، فقد حطمت ساقاه. والتعذيب بالصدمات الكهربائية هو الأكثر شيوعاً، لأنه لا يترك أثراً، ولكنه ينتج شللاً عاماً. وكان السجناء يحقنون، أيضاً، بأدوية مثل الكارديازول الذي يبعث الجنون في إيقاع القلب، وتقتلع الأظافر ويخضع السجناء لاهتزازات صوتية سريعة ولصدمات على الرأس». «لقد رأيت، أيضاً، سجيناً غير قادر على التبول لأنهم علقوا أثقالاً بقضيبه».

وصف لسجن إفين: «زنزاناته مظلمة ورطبة إلى درجة يذوب، معها، السكر فيها، من تلقاء ذاته، ويبلغ عرض الواحدة منها متراً وعشرين سنتيمتراً، وطولها وارتفاعها مترين، مع كوة بقضبان طول ضلعها 40 سنتيمتراً. ولا وجود لضوء آخر. وقد عشنا، هناك، ثلاثة في زنزانة».

وخلال السنوات الأخيرة لنظام الشاه، وأكثرها دموية، اجتمعت ندوات ومجالس في كل مكان تقريباً، في أمريكا كما في أوروبا، وخاصة في الجامعات، للتنديد بالتعذيب والمطالبة بحرية التعبير في إيران. وقد أهين الشاه في سويسرا، ولكن السافاك كان يمتلك مواقع قوية في الجامعات (قدر عدد العملاء في الخارج، عام 1975، بأربعة آلاف عميل) إلى درجة التدخل جسدياً لاعتراض توده وتخريب أجنحته لدى قيام تظاهرات مساندة (مدينة باريس الجامعية، 1977). إنها الحرب: حرب المعارضين للحصول على سقوط الديكتاتور، وحرب النظام من أجل بقائه. أما في إيران، فقد كانت هناك المذبحة اليومية لشعب ثائر.

أما بالنسبة للصحافة، فقد نشرت صحف مثل *لوموند*، وكذلك *الصنداي تايمز*، وحتى *الفايننشل تايمز* ريبورتاجات حول حالات التعذيب في إيران. وفي عام 1975، حقق المحامي الباريسي إيف بودلو في إيران حول اختفاء ثلاثة سجناء سياسيين، الدكتورة سيمين صالحي ولطف الله ميسامي وحسين جاوري. وصرح الجنرال عزيزي، مدير إدارة السجون، بأنه لا يعرف شيئاً عن هؤلاء السجناء الذين كانوا، بموجب شهادات، قد عذبوا حقاً. وسوف تكون منظمة العفو الدولية هي التي تكشف عن كون صالحي قد ماتت تحت التعذيب، وهي في الشهر الثامن من حملها. وكان السجانون يرون، كما يقول بودلو، أن شروط الاعتقال «مناسبة للاعترافات»، وهي اعترافات يرفض السجناء الإدلاء بها ما استطاعوا ذلك. ويقول المحامي أن تعذيب أقرباء من الأسرة كان يمارس بصورة اعتيادية. فكانت تغتصب امرأة أمام زوجها ويعذب أبناؤه، وحتى الصغار منهم، لحمله على الاعتراف.

وقد نشرت *الصنداي تايمز*، في عدد 19 كانون الثاني 1975، شهادة للصحفي فيليب جاكوبسون. وهو يؤكد أن تحقيقات جريدته تثبت، دون أي اعتراض ممكن، حقيقة التعذيب في إيران. ويقول أن السجناء المعذبين ينتمون إلى ثلاث فئات: الذين يشتبه بانتمائهم إلى منظمات سرية يسارية أو بأنهم شاركوا في أعمال فدائية، رجال الدين المعادون للشاه ومثقفو الطبقة الوسطى ورجال الشعب الذين انتقدوا، بصورة ما، النظام علناً. وبينت عدة شهادات جمعت من

هنا وهناك وجود رئيس السافاك، نعمة الله ناصري، في غرف التعذيب. ويضيف جاكوبسون قائلاً: «حضر بعض السجناء لإعدامهم بضروب تعذيب سيكولوجية متقنة».

وكان السافاك يستخدم، بصورة شائعة، أساليب جديدة في موضوع التعذيب، مشتقةً من الكرسي الكهربائي الذي يحبه العم سام: «الطاولة الحامية» أو أيضاً، «المحمصة» أو «لوحة الشي». ويصف جاكوبسون هذه الأداة بوصفها «وشيعة حديدية تشبه عتبة يسري، فيها، تيار كهربائي كما في مشواة. ويربط المعذبون على هذه الأداة إلى أن يبدأ شيهم». أما بالنسبة للنساء، فقد كان يفضل ضربهن بوحشية بعد اغتصابهن.

وقدمت، في الولايات المتحدة خاصة، انطلاقاً من جامعة بيركلي، عام 1975، عرائض للحصول على معلومات حول مصير مختفين مثل الفقيه الدكتور علي شريعتي والسيدة حاجبي تبريزي والدكتور غلام حسين ساعدي وس.سلطانبور الكاتبين... وقد استقبل مقدمو العرائض (أكثر من 2000) على درج السفارة من جانب موظف رفض ذكر اسمه دعاهم إلى إرسال رسالة بالبريد إلى طهران. وشارك في هذه الأنشطة مؤلفون وفنانون أمريكيون مثل نعوم شومسكي ولورنس فيرلينغيتي وكاي بويل وجون باز.

ويمكن أن نقدر أن 137000 سجين قد مروا، عام 1975، بلجنة السافاك ـ المقر العام المفضوح على نحو خاص. ويجب أن نضيف إلى ذلك عدداً مساوياً من الأشخاص الذين سيقوا إلى غاشر أو إفين والذين عذبوا، مراراً، فيها. وقد نجا، في المتوسط، من التعذيب شخص واحد من سبعة معتقلين. وقدرت رابطة الشبيبة والطلاب الديمقراطيين الإيرانيين (توده)، عام 1977، عدد الأشخاص، رجالاً ونساء، الذين عذبوا في سجون السافاك، خلال عشرين سنة من وجوده، بحوالي 300 ألف شخص.

وكانت مجموعة أدوات التعذيب معلقة على الحائط، كما في الكهوف السادية ـ المازوشية الرائجة اليوم التي تعبر، فيها، الخيالات البورجوازية عن نفسها، فيها، بعنف متمدن. ولكن ما يلي، هنا، من حيث نتائجه المشؤومة، مختلف تماماً، إذ أن التعذيب يمكن أن يؤدي إلى الموت. وكانت السياط المعدنية تتدلى من مسامير، والعصي الكهربائية مصفوفة على مناضد، وملقط انتزاع الأظافر معروض بوضوح، وذلك دون الحديث عن منصات الشي. ولكن أنواعاً أخرى من التعذيب كانت تمارس، مثل إدخال الماء المغلي في الأمعاء عن طريق الحقنة الشرجية وكهربة الأعضاء التناسلية اللذين كانا «يجعلان الضحايا، رجالاً ونساء، تنبح كالذئاب» أو إدخال قطع حديد حامية في أفواه الضحايا (*رسائل كيفي الإخبارية*، نيويورك، آذار 1975).

ولن ننتهي إذا أردنا التفصيل في قائمة الضحايا. فالمجموع والطرائق دامغة، وذلك ليس للشاه وحده، وهو مهووس، مجنون بالعظمة لم يكن ليصبح سوى مستبد فاشل لولا الدعم الذي قدمته له وكالة المخابرات المركزية، عام 1953، لاسترداد عرشه المفقود عندما أطاح بمصدق. ويبقى

مصدق بطل إيران القومي بالنسبة لكل إيراني على الرغم من السحر الذي لا ينكر للخميني الذي تابع، على طريقته، معركته. ومهما قيل في الغرب (حيث تسود الدعاية الأمريكية)، فليست إيران بلداً كبيراً ـ كانت كذلك دائماً ـ ، فقط، بل هي، أيضاً، بلد حديث ومتطور تحققت فيه، منذ سقوط الشاه، ضروب هائلة من التقدم في الميدان الاجتماعي.

وبالمقابل، فإن انقلاب وكالة المخابرات المركزية عام 1953 وسياسة الهيمنة الأمريكية التي تلته، وكذلك الدعم الغير المشروط الذي منح لمرزبان من عصر آخر، رضا بهلوي، قد حكمت على إيران بخمس وعشرين سنة من الجمود مؤدية، فضلاً عن ذلك، إلى مرحلة من بضعة ملايين من القتلى ومجموع لا سابق له من العذابات.

ويمكن أن نقول، أيضاً، أن الولايات المتحدة كانت، بتسللها غير المقبول إلى الشؤون الداخلية لبلد آخر، مسؤولة عن فشل محاولة حكومة علمانية وديمقراطية في إيران. وكانت، كذلك، مسؤولة عن قيام جمهورية إسلامية أقل ما يقال فيها هو أنه ليست لديها أية ذرة مصداقية تجاه الولايات المتحدة. وفوق ذلك، لم تغفر الولايات المتحدة لإيران كونها أزاحتها على اعتبار أنها تخضعها، على غرار كوبا وليبيا، والعراق اليوم، لحصار قاس يمضي إلى درجة تهديد أي بلد يتاجر معها بتدابير زجرية. فالحرية الرأسمالية تحافظ على منطقها.

فرانسوا دوريفري

الهامشان

1 ـ فوض ديغول بها بومبيدو.

2 ـ سازمان وطلعت كشفار: منظمات الإعلام والأمن في البلاد.

إبادة الشيوعيين في أندونيسيا

كانت أندونيسيا المؤلفة من حوالي ثلاثة آلاف جزيرة تعد، عام 1998، مائتي مليون من السكان، وهو ما يجعلها أكثر بلدان جنوب شرق آسيا سكاناً. وتضم عاصمتها، جاكرتا، حوالي عشرة ملايين نسمة.

أهم جزرها جاوة وسومطرة وكاليمنتان (أو بورنيو) وأرخبيلي سيليب والملوك، وأخيراً القسم الغربي من غينيا الجديدة المسماة إيريان.

واسم إندونيسا حديث، نسبياً، ويعود إلى عشية الحرب العالمية الأولى. والواقع هو أن الاستعمار الهولندي احتل ونهب مجمل هذا الإقليم الذي يشكل الفلاحون 90٪ من سكانه منذ بداية القرن السابع عشر. فمنذ 1602، كانت هولندا قد أسست شركة تجارية باسم «فيرينيغده أوستينديشه» أصبحت، خلال نصف القرن السابع عشر، «الشركة الهولندية» التي مارست احتكاراً على كل المنتجات الزراعية المحلية: الرز، الذرة، الشاي، البن، القرفة الخ...

وفي عام 1779، أحلت الحكومة الهولندية نفسها محل الشركة بإنشائها «الهند الهولندية». واستولت، مباشرة، على إدارتها الاستعمارية مدافعة عن المصالح الهولندية ضد مستعمرين آخرين.

وقد سبقت مصانع التبغ، بقليل، استثمار آبار النفط.

اعتنقت أكثرية سكان هذه الجزر المنتمين إلى أعراق عديدة ديانة الإسلام، في حين اعتنقت أقلية منهم المسيحية. وقد خضعوا، خلال ثلاثة قرون، لاستغلال استعماري من نوع تقليدي يتضمن فترات غزو وقمع إجرامي. ففي عام 1740، مثلاً، أغرقت ثورة عامة للسكان الصينيين في هذه الجزر بالدم، موقعة ألوف الضحايا التي لم يعد أحد يتحدث عنها اليوم.

وقد قدر الفائض الاستعماري، بين 1830 و1877 بـ800 مليون فلورين. واعتباراً من 1900 وحتى 1910، جرى الحديث، رسمياً، عن الإمبراطورية الاستعمارية الهولندية. وكان العالم موزعاً، آنذاك، بين الإمبراطوريات الكبيرة التي تسيطر عليها الدول الغربية المتنافسة فيما بينها، كإمبراطوريتي فرنسا وبريطانيا، والتي كانت تعرف كيف تتحد عند الضرورة على حساب شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية المستعبدة والمنهوبة.

وقد ظهرت القومية الإندونيسية عام 1908 ونمت خلال العقود التالية.

وفي الوقت نفسه، تجلت الأفكار الشيوعية اعتباراً من تأسيس أول حزب شيوعي آسيوي، عام 1920، حزب أندونيسيا الشيوعي، حتى قبل ولادة الحزب الشيوعي الصيني أو حزب عمال فيتنام. ولكن انشقاقاً كرس، خلال السنة التالية، 1921، القطيعة بين المناضلين المسلمين وبين

العلمانيين. ثم منعته السلطات الاستعمارية عام 1927، إثر انتفاضة في جاوة وسومطرة. ونفي ألوف الأشخاص إلى جبال إيريان القاحلة واعتقل القادة الشيوعيون، جميعاً، في معسكرات خاصة.

ونما التيار الوطني المعادي للاستعمار بصورة أبطأ. وقد عملت منظمة «برهيمبونان أندونيسيا» التي انضم إليها كثير من المثقفين على زيادة أندية التفكير. وظهر في نادي باندونغ مهندس شاب ذو بلاغة شعبية استثنائية كان يحلم بأن يوحد بين القومية والإسلام والشيوعية. وهذا المناضل القومي الذي ولد عام 1901 لأب معلم، ثم درس في باندونغ لم يكن سوى «أبي الاستقلال الإندونيسي» المقبل، أحمد سوكارنو. وقد أسس، عام 1927، «الحزب الوطني الإندونيسي» وصاغ، في تشرين الأول 1928، الشعار الأساسي لـ«قسم الشبيبة»: «وطن، أمة، لغة». ولكن المستعمرين الهولنديين عمدوا إلى اعتقاله عام 1929. وأمام المحكمة التي قدم إليها، أطلق شعار «أندونيسيا تتهم». وقد جرى حل الحزب الوطني الإندونيسي في الوقت نفسه.

وكانت لأزمة 1929 الاقتصادية نتائج قاسية في أندونيسيا.

فقد ولد انهيار الأسعار العالمية لمنتجات التصدير زيادة عظيمة في البطالة وسبب بؤساً مروعاً بين أقل الطبقات الشعبية حظاً.

وعرف النمو المزامن للحركة القومية والحركة الشيوعية، المتوافق أحياناً، والمتخالف أحياناً أخرى تقلبات عديدة مطبوعة بقمع قاس جداً، بسجن وإعدامات. وكان الخلاف الأساسي بين أفكار سوكارنو وأفكار الشيوعيين ينصب على مبدأ «صراع الطبقات».

وقد حل محل الحزب الوطني الإندونيسي الممنوع حزب البارتندو. واعتقل قائده، سوكارنو، مرة أخرى، عام 1933.

وعند ذلك، أبصرت النور، عام 1937، منظمة معادية للفاشية أكثر منها للاستعمار، هي منظمة الجيرِندو، وتأسس، عام 1939، التجمع القومي المعادي للفاشية. وقد تبنى هذا الأخير مطالب وحدوية، كاللغة الإندونيسية والعلم الأحمر والأبيض والنشيد القومي. وخلق، عام 1941، مجلساً وطنياً للشعب الإندونيسي. ولكن الحكومة الهولندية رفضت كل هذه المبادرات على الرغم من كونها لجأت إلى لندن بعد احتلال الألمان لبلدها. وكانت الملكة فيلهلماينه ترغب في متابعة الحرب ضد ألمانيا النازية بالاعتماد على ما كانت تسميه «الهند الهولندية».وهذا موقف رأسمالية مشتبكة في صراع مع النازيين راغبة في الاستناد إلى استعمارها الخاص.

وقد اضطرب الوضع في أندونيسيا بعد نزول قوات يابانية فيها، عام 1942، وبعد الاحتلال الذي فرضته بديلاً للاستعمار الهولندي. وانهارت السلطة الهولندية التي عاشت ثلاثمائة سنة، وهو ما لم يحدث دون خلق بعض الأوهام لدى السكان الإندونيسيين حيال اليابانيين، خاصة لدى أقل الطبقات حظوة، ولدى بورجوازية كومبرادورية تأسست حديثاً بعد أن كانت عاملة من قبل.

وسعى المحتلون الجدد إلى كسب دعم سوكارنو وأصدقائه القوميين الذين قبلوا أن «يلعبوا اللعبة» مؤقتاً على الأقل. ولكن أحدهم، واسمه سيياهرير، وكان مناضلاً في الحزب الاشتراكي، نظم، مع ذلك، شبكات مقاومة. وقد اعتقل قائد آخر، أنشط أيضاً، وهو أمير سياريفودين، وعذب، مع عديد من رفاقه، على أيدي الدوائر اليابانية.

وهكذا، فإن الإمبريالية اليابانية التي أعقبت الاستعمار الهولندي والقائمة مثله على النظام الرأسمالي، لجأت إلى طرائق العنف والجرائم التي استعملها سلفه الهولندي ضد الشعب الإندونيسي.

وعندما هدم موقف المحتلين الجدد القاسي الأوهام، تأسست قوة سياسية جديدة في جاوة، هي البوتيرا أو «مركز قوى الشعب» الذي كان مؤسسوه وناشطوه، أيضاً، سوكارنو وأصدقاءه هتا وكي حجار وديواندرو. وقد تسامح معه اليابانيون محاولين، عبثاً، السيطرة عليه. وكان موقفهم ناجماً عن قلقهم فيما يتعلق بمصيرهم الخاص.

وهكذا مضت سلطات الاحتلال إلى درجة قبولها، عام 1943، تأسيس البيتار «متطوعو الدفاع عن الوطن»، الذي سيصبح جيش أندونيسيا المقبل. وبدأ عدة ضباط كبار وجنرالات إندونيسيون فترة خدمتهم الأولى إلى جانب عسكريين يابانيين في هذا التشكيل. وكانت تلك حالة سوهارتو، الديكتاتور الفاشي المقبل.

وفي أيلول 1944، في برهة كان فيها، قادة طوكيو يحسون باقتراب هزيمتهم مع نهاية الحرب العالمية الثانية، انتهت حكومتهم إلى وعد الإندونيسيين بالاستقلال.

ومنذ ذلك الحين، استطاع سوكارنو أن يتدخل بمزيد من النجع، وفي الأول من حزيران 1945، صاغ «البانتيا سيلا» أو المبادئ الخمسة وهي: القومية، الأممية، الديمقراطية، العدالة الاجتماعية والإيمان بالله. واستند إلى «الفوتونغ رويونغ»، أو الوفاق المتبادل. وبعد يومين من انهيار اليابان، أعلن سوكارنو وهتا مدعومين من النشطاء الإندونيسيين الشباب، استقلال الجمهورية الإندونيسية في 7 آب 1945. وعبرت سيادة الجزر التي كانت ما تزال خاضعة لضغوط غربية عن نفسها باسم «الولايات الإندونيسية المتحدة».

ولكن ذلك لم يحل دون الصعوبات الاجتماعية للشعب وتزايدت مرارة الاستياء في المدن والأرياف معاً.

هل حاول الشيوعيون القيام بانتفاضة في ماديون أم هل اتهموا، خطأ، بأنهم أرادوا الاستيلاء على السلطة في أيلول 1948؟ إنها نقطة تاريخية تبقى مبهمة. المهم هو أن فرقة سيليفانغي، بقيادة الكولونيل ناسوسيون، رئيس أركان الجيش الإندونيسي طاردتهم وسحقتهم بسرعة. وقد قتل ثلاثون ألفاً منهم، كما قتل قائداهم الرئيسيان، أمير سيارف الدين وموسو الذي كان قد عاد، حديثاً، من الاتحاد السوفياتي، في شهر آب. ويمكن أن يقال أن هذا الحدث كان نذيراً بالمجازر

الأوسع بكثير التي ستحدث بعد سبع عشرة سنة.

وقد أراد المستعمرون الهولنديون الإفادة من هذا الموقف وأعتقلوا، بالمفاجأة، سوكارنو وحكومته. إلا أن الولايات المتحدة التي طمأنها نجاح العمل العسكري المعادي للشيوعية والتي أقلقها، من جهة أخرى، وصول ماوتسي تونغ إلى السلطة في الصين، فرضت على هولندا اتفاقيات الطاولة المستديرة التي وقعت في لاهاي، في تشرين الثاني 1949. فلم يكن ينبغي، خاصة، بالنسبة للإمبرياليين الأمريكيين، أن يجري شيء يمكن أن يلقي بالإندونيسيين في معسكر الشيوعيين. وكانت نظرية الدومينو، التهديد الملموس لكل آسيا يرد ذكرها علنًا من الجانب الرأسمالي.

وفي ذلك الوقت، كانت «الولايات الإندونيسية المتحدة» تخلي مكانها لـ«جمهورية أندونيسيا المتحدة» التي كان رئيسها أحمد سوكارنو. فأقيم نظام برلماني، على الرغم من أن الرئيس كان من أنصار حزب واحد. وقد استهلك هذا النظام الصاخب ستة حكومات خلال سبع سنوات.

وخلال هذه الفترة، منحت أندونيسيا احتكارات أنكلو ـ أمريكية امتيازات استثمار آبار نفط إندونيسية. وقد أدارت شركات شل وستاندارد أويل وكالتيكس، لحساب الاقتصادات الإمبريالية الغربية، الأمريكية والبريطانية بصورة رئيسية مناجم المستعمرة الهولندية السابقة الغنية. وعرفت البورجوازية الكومبرادورية والعناصر البيروقراطية الإندونيسية، آنذاك، نمواً جامحاً على أساس فساد دولي.

وكان كبار ضباط الجيش يمثلون هذه الفئات الاجتماعية المتميزة، في حين كان الشيوعيون يعتمدون على أفقر الطبقات في المدن، وفي الأرياف بمقدار أدنى. وبقي سوكارنو الرمز الحي للاستقلال، وكان يحاول تسوية التناقضات بين أولئك وهؤلاء.

وفي 17 تشرين الأول 1950، حاول الكولونيل ناسوسيون، رئيس أركان الجيش الإندونيسي، الاستيلاء على الحكم بحركة مسلحة. ولكن الرئيس الذي كان مدعوماً، آنذاك، من جانب قسم من ضباط الجيش كان ما يزال متمتعاً بماضيه الوطني نجح في صد المحاولة. وقد أقال ناسوسيون ولكنه لم يتخذ أية عقوبة قاسية بحقه. وحظي سوكارنو بدعم فعال من الحزب الذي كان قد أسسه، الحزب الوطني الإندونيسي، الذي كان يمثل، خاصة، البورجوازية الوطنية المعادية للإمبريالية، وأيده الشيوعيون بدورهم.

ووقعت محاولات عسكرية جديدة، خاصة في 17 تشرين الأول 1952، بهدف إرغام الرئيس على حل البرلمان، ولكن الانقلابيين المختلفين فيما بينهم فشلوا في كل مرة.

ومنذ تلك الفترة، تحول سوكارنو بسياسته الخارجية عبر توطيد علاقاته الودية مع الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية. وكان قد فهم أن الولايات المتحدة تساند الجيش الإندونيسي ضد أغلبية الشعب. وبين تموز 1953 وتموز 1955، جسد رئيس الوزراء، ساستروواميدجوجو، التقارب مع البلدين الاشتراكيين.

وفي نيسان 1955، جرى إقرار نظام يتعلق بالصينيين الذين يقيمون في أندونيسيا. وامتاز هذا الإجراء بمواجهته لعنصرية قديمة فعلاً، ولكنه لم يتوصل، أبداً، إلى محوها. فقد كانت البورجوازية الكومبرادوية تعاني من المزاحمة التجارية من بعض الصينيين الأغنياء جداً الذين كانوا، هم أنفسهم، على علاقات عمل مع البلدان الغربية، ومن هنا نبعت خصومة كانت تتحول، بسهولة، إلى عنصرية.

ثم انعقد، خلال الفترة نفسها، مؤتمر باندونغ الأفرو ـ آسيوي الشهير الذي كان صداه العالمي شهيراً: فقد اشتركت فيه 29 دولة أفرو ـ آسيوية مؤكدة يقظة العالم الثالث. واحتلت فيه شخصيات ذات شهرة دولية، كنهرو أو رئيس الوزراء الصيني شوان لاي،مواقع هامة. وربح الرئيس سوكارنو، فيه، مكانة لدى بلدان أفريقيا وآسيا. ولكن نجاح هذا التجمع العالمي أقلق، في وقت واحد، الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي الذي لم يكن قد لعب أي دور في هذه المناسبة.

وقام الرئيس الإندونيسي، في تشرين الثاني 1956، بجولة طويلة إلى الاتحاد السوفياتي، أولاً، ثم إلى الصين الشعبية.

وعاد بعض الجنرالات إلى أعمال التمرد. وقبل سوكارنو بإعادة الجنرال ناسوسيون إلى وظيفة رئيس أركان الجيش البري. وقد تمت السيطرة على الحرب الأهلية التي كانت تهدد بالاندلاع بفضل هذا الضابط الذي ظل وفياً لسوكارنو، في حين كان العسكريون المتمردون مدعومين، بصراحة تقريباً، من الأمريكيين.

ومنذ شباط 1957، قرر رئيس الدولة التخلي عن الطريق الغربية للديمقراطية كي يحل محلها تصوراً كان قد غذاه، دائماً، «الديمقراطية الموجهة»، وهي تجل ملموس لتيار شعباني واسع. وكان ذلك، في الواقع، نتيجة تقارب مؤقت بينه وبين رئيس الأركان، الجنرال ناسوسيون. ولكنه لم يقر نهائياً، إلا عام 1959، حل الجمعية التأسيسية القائمة منذ 1956. ولم تكن مسألة معرفة ما إذا كانت أندونيسيا دولة قائمة على الإسلام أم على مبادئ «البانتيا سيلا» قد سويت بعد.

كان سوكارنو، بهذا التصرف، قد استعاد زمام المبادرة السياسية. فمنع الأحزاب السياسية التي كانت قد ساندت التمرد العسكري. ونادى، إذ ذاك، بالنازاكوم،أو اتحاد التيارات الأيديولوجية الكبرى الثلاثة الموجودة بين الطبقات الشعبية: القومية، الدين والشيوعية.

ومنذ 1961، أصبح الحزب الشيوعي الإندونيسي، بثلاثة ملايين عضو، قوة عظيمة أكثر نفوذاً من الجيش، سياسياً، ولكنه لم يكن يملك أي سلاح في وجه جيش رجعي زادت قوته كثيراً بشحنات الأسلحة السوفياتية. وفضلاً عن ذلك، فقد استبدل سوكارنو، في هذه الفترة، بالجنرال ناسوسيون ضابطاً آخر،هو الجنرال ياني.

وعندما قررت أندونيسيا استعادة إقليم إيريان الغربية الذي كان المستعمرون الهولنديون ما

يزالون يحتلونه، أيدها الاتحاد السوفياتي. وعند ذلك، وخوفاً من ميلها إلى المعسكر الاشتراكي، فرضت الولايات المتحدة على هولندا حلاً تفاوضياً. ووقعت اتفاقيات في شهر آب 1962. وفي الوقت نفسه، عرض بعدها الإمبرياليون الأمريكيون معونة اقتصادية على أندونيسيا.

ولكن الموقف في ماليزيا، في كانون الأول 1962، زعزع، من جديد، الاستقرار في كل منطقة الكاليمنتان. فقد أيدت إنكلترا والولايات المتحدة، من جهة، وأندونيسيا، من جهة أخرى، معسكرين متعارضين. فقد ساند سوكارنو والجيش الإندونيسي، على الرغم من تسلل العملاء الأمريكيين إليه فعلاً، المعارك الوطنية لشعوب بورنيو الشمالية. وأخيراً، رأى الأمريكيون المنخرطون في عمليات فيتنام، أن من الأكثر حكمة أن ينسحبوا من العملية الماليزية.

ومنذ عام 1964، هاجم سوكارنو واشنطن بإعلانه، دون مواربة: «فلتذهب معونتكم إلى الشيطان!».

وتسارع خطه السياسي، خط «الاشتراكية على الطريقة الإندونيسية»، وتقارب مع الصين الشعبية. بل إنه وصل إلى حد سحب أندونيسيا من الأمم المتحدة واقتراح إحلال منظمة للقوى الجديدة الصاعدة مكانها. وبطبيعة الحال، أيدت الصين الشعبية التي لم يكن لديها مقعد في الأمم المتحدة، دون تحفظ، اقتراح سوكارنو.

واتخذ الحزب الشيوعي الإندونيسي، من جهته، موقفاً مؤيداً للحزب الشيوعي الصيني في الخلاف الأيديولوجي والسياسي بينه وبين الحزب الشيوعي السوفياتي. وأطلق، في الوقت نفسه، حملة دعاية ضد الرأسماليين البيروقراطيين الإندونيسيين.

ولكن الوضع الداخلي للبلاد عرف تجدداً للتوتر. فقد نشبت معارك عنيفة بين الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً والملاكين العقاريين، خاصة في جزيرة جاوة. وكانت رابطة النازاكوم الوحدوية التي أسسها سوكارنو على شفا التفكك، إذ واجه الشيوعيون مالكي الأراضي وفئات كاملة من الحزب الوطني الإندونيسي المؤيد من الجيش.

وعندما وجد الحزب الشيوعي الإندونيسي نفسه في وضع غير مريح، قرر وقف نشاط الفلاحين الفقراء مع حصوله من رئيس الدولة على منع الحركات المعادية، صراحة، للشيوعية مثل المانيكبو والموريا. واستمر التعاون بين سوكارنو والشيوعيين دون أي خلاف ملحوظ. وحافظ الرئيس على موقف يرمي إلى مصالحة كل القوى الاجتماعية مع الجيش. والواقع أن ذلك كان حلماً لا يمكن تفسيره إلا برغبته المحمومة في إنكار مبدأ صراع الطبقات. وهذا يعادل القول بأنه كان يؤمن بتربيع الدائرة.

وهكذا افتتحت سنة 1962 بتوترات متعددة وحامية جداً. ولم يكن الموقف من ماليزيا على الرغم من الانسحاب الظاهر مخيفاً على الأقل، للأمريكيين. وأرسل الجيش الذي عاد الجنرال ناسوسيون، من جديد، إلى قيادته قوات كوماندوس مظلية إلى هذه المنطقة. ورفض ضباط

الأركان رفضاً قاطعاً اقتراح الحزب الشيوعي الإندونيسي بتسليح العمال والفلاحين لتشكيل قوة إضافية.

وكانت نشاطات الفلاحين الذين لا يملكون أراض قد أسهمت في التقارب بين كل القوى المعادية للشيوعية القلقة من صعود أسهم الحزب الشيوعي وسياسة سوكارنو الخارجية.

رأت الولايات المتحدة أن علاقات سوكارنو الذي لم تكن تجهل مكانته مع الصين الشعبية أمر يبعث على القلق.

كان الديبلوماسيون يتحدثون في الأوساط الدولية، الآن، عن محور جاكرتا ـ بكين مستند إلى بيونغ يانغ وهانوي وبنوم بنه.

وانتهى ما كان يدبره، منذ سنوات، الجنرالات الرجعيون إلى الحدوث حوالي نهاية السنة.

ففي ليل 3 أيلول 1965، قام كولونيل يدعى أونتونغ باعتقال وإعدام ستة جنرالات من قيادة القوات البرية العليا. وكان بين هؤلاء رئيس الأركان السابق، الجنرال أحمد ياني. أما الجنرال ناسوسيون فقد نجح، من جهته، في الإفلات في آخر لحظة.

والصيغة الإعلامية المقبولة في الأيام التالية نسبت هذه المؤامرات الإجرامية إلى منظمة سميت «حركة 30 أيلول» المحركة من «ضباط تقدميين» قيل انهم من القوات الجوية. وقيل أن هؤلاء قد نجحوا في الاستيلاء على بضع نقاط رئيسية في العاصمة لإنقاذ الرئيس سوكارنو بإحباط انقلاب حضره جنرالات مدعومون من الأمريكيين وعلى صلة بوكالة المخابرات المركزية.

وذكر أن الحزب الشيوعي الذي فوجئ أصدر، مع ذلك، بيان تأييد لصالحهم مع الحرص على التأكيد بأن الأمر كان يدور حول «عمل داخلي في الجيش». وأنكر أدنى إسهام أو مسؤولية في العملية. أما بالنسبة لسوكارنو نفسه، فقد حرص على أن لا يعبر عن دعمه للجنرالات الذين زعموا مساندته ضد مؤامرة عسكرية كانت على وشك الاندلاع.

وضمن هذه الظروف، استعاد زمام الموقف، بسرعة كبيرة، جنرال قائد من الاحتياطي الاستراتيجي، هو الجنرال سوهارتو المولود عام 1921 في أسرة تجار ولأب كان رجل دين مسلماً. وأعلن نفسه، ضد إرادة الرئيس، قائداً للجيش وضمن، في أربع وعشرين ساعة، السيطرة على العاصمة، ثم على القاعدة الجوية التي اعتصم بها ضباط «حركة 30 أيلول».

وعلى الفور، اتهم الجيش الذي استولى على السلطة الشيوعيين بأنهم كانوا مسؤولين عن محاولة الانقلاب التي كلفت ستة جنرالات حياتهم.

وامتد قمع أعمى إجرامي إلى كل أندونيسيا ضد الشيوعيين. وسهلت العنصرية المعادية للصينيين، كذلك، مذابح تناولت عدداً لا يحصى من الأسر الكاملة التي لم يكن لها، في وقت من الأوقات، أية علاقة بالشيوعيين، ولا حتى بالتقدميين على الإطلاق.

وتقول المصادر أن عدد ضحايا المذابح التي أمر بها الجنرال سوهارتو يتراوح بين خمسمائة ألف

ومليون (راجع موسوعة يونيفرساليس، طبعة 1988، ص 1049). وقد أعدم كل قادة الحزب الشيوعي الإندونيسي الذين كانوا في البلاد دون محاكمة، وأبيدت مئات الألوف من الأسر المشبوهة بالتعاطف مع الشيوعية بواسطة أسلحة كلاسيكية، أو بالحرائق التي أشعلها العسكريون في بيوتها.

وألقي بمئات الألوف من المواطنين الإندونيسيين الآخرين في السجون ومعسكرات الاعتقال. وقد قدمت منظمة العفو الدولية، في تقريرها لعام 1971، رقم مائتي ألف سجين ما زالوا معتقلين.

وقد سمحت الأيام والسنوات التي تلت حدث 3 أيلول 1965، في نظر التاريخ، بتحديد القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أفادت من استيلاء الجنرال سوهارتو والجيش الفاشي على السلطة. وهنا يسهم *الكتاب الأسود للرأسمالية* في الكشف، بصورة لا تقبل الشك، عن الوزن الفاجع للجرائم المرتكبة في عهد النظام المعني.

واتفق أنه كان يجب أن يفتتح، في برهة هذا الانقلاب، مؤتمر دولي دعا إليه سوكارنو وأن تنعقد جلساته في جاكرتا. وأصبح مندوبون أجانب مدعوون لهذه المناسبة، مباشرة، شهوداً لا إراديين على الإرهاب الذي شنه الجيش.

فقد وصل فرنسيان إلى جاكرتا في يوم الانقلاب الفاشي نفسه لحضور المؤتمر الذي دعا إليه الرئيس سوكارنو. كان ريجيس بيرجورون صحفياً معروفاً اشترك في تحرير *الآداب الفرنسية* كسكرتير تحرير وتولى مسؤولية الصفحة الأدبية في جريدة *الأومانيتيه* قبل أن يذهب إلى الصين الشعبية كأستاذ للغة الفرنسية ومدقق لمجلة *الآداب الصينية*. وكان كريستيان مابيه رساماً ملتزماً ناضل في شبابه في صفوف الحزب الشيوعي المراكشي ثم، بعد أن قاتل في المقاومة الفرنسية، انتمى إلى الحزب الشيوعي الفرنسي حتى عام 1964. وكان مؤيداً للأطروحات الصينية ضد الأطروحات السوفياتية. وهاهي شهادة أحد هذين الشيوعيين الفرنسيين المجربين على انقلاب سوهارتو الفاشي. يتذكر كريستيان مابيه كما يلي:

وصلنا إلى مطار جاكرتا حوالي الساعة العاشرة من صباح الأول من تشرين الأول 1965. كنا مندوبين إلى «المؤتمر الدولي لتصفية القواعد الإمبريالية في العالم» الذي دعي إلى انعقاده في جاكرتا.

ومنذ وصولنا لمسنا أن الجيش كان يمسك بزمام الأمور جيداً. وكان المدرج مطوقاً بدبابات هجومية ومصفحات وعربات عسكرية أخرى مجهزة، جيداً، بالرجال والعتاد الحربي.

تولى الجيش، فوراً، أمرنا وقادنا إلى فندق واقع في شمال شرق جاكرتا. كان لنا، أثناء النهار، الحق في التجول في المدينة: كانت الطرقات خالية تقريباً، وكانت المخازن مفتوحة، في جملتها، ولكن دون مشترين، تقريباً. كان الجيش يحتل كل النقاط الاستراتيجية والأبنية الإدارية. وفي المساء، كان منع التجول يحظر الخروج من الأبنية. كنا نصعد، إذ ذاك، إلى الشرفة التي كانت تتيح

لنا رؤية بانورامية لكل المدينة. كنا نستطيع أن نرى العربات العسكرية تدور، ببطء، في خط مستقيم، مضاءة المصابيح على الرغم من كون الطرقات منارة كما في قلب النهار، يفصل بين الواحدة والأخرى حوالي عشرين متراً. كانت رشقات من أسلحة أوتوماتيكية تسمع من كل نقاط المدينة، وكانت حرائق ترتفع من كل أحياء جاكرتا.

لقد استطعنا سماع الرشقات ورؤية الحرائق لمدة ثلاث ليال... اقتادنا الجيش، بعدها، إلى فندق «أندونيسيا»، وهو فندق كبير فخم واقع في وسط جاكرتا جمع، فيه، كل مندوبي المؤتمر. وأعلمنا العسكريون أنه لا ينبغي أن نخرج من الفندق «من أجل أمننا»! فلم يعد في إمكاننا معرفة ما كان يجري في المدينة.

وكانت شاحنات عسكرية مليئة بإندونيسيين بثياب مدنية لفت جبهاتهم بعصابات كتبت عليها شعارات غير مقروءة تقف طويلاً، عدة مرات، في اليوم، أمام الفندق... وكان الإندونيسيون المكدسون في الشاحنات يهتفون، دون كلل، صارخين «الشيوعيون غانتونغ!»، وهو ما يعني، على حد قول عمال الفندق، «إنه يجب شنق الشيوعيين!». وكان هذا مكرساً للتأثير في المندوبين.

وكان الفندق يحتوي على باحة داخلية كنا نمضي إليها للإفلات من جو الأبنية المحبوس والمكيف، وكي نتناقش، فيما بيننا، بمزيد من الحرية لأنه كان جلياً أننا كنا محاطين بآذان فضولية. وكان أشخاص عدائيون يقذفوننا بزجاجات الجعة الفارغة من نوافذ الطوابق العليا. وقد توقفت هذه الاعتداءات بعد أن احتججنا بحزم لدى إدارة الفندق. وقد اعترف لنا أن هذه الزجاجات كانت تأتي من غرف كان يشغلها أمريكيون!

في تلك البرهة، كان هدف العسكريين مقصوراً على الشيوعيين وحدهم. وكان يمكن للمؤتمر الدولي أن ينعقد بعد القضاء على الشيوعيين الإندونيسيين وأنصارهم.

ومن أجل حمل المندوبين على الصبر، أخذونا بطائرة عسكرية إلى جزيرة بالي. وقد استقبلنا حاكم الجزيرة، محاطاً بالسلطات، بحرارة. ونظم حفل استقبال رسمي في قصر الحاكم. وقد علمنا بعد بضعة أيام، في بكين، أن العسكريين الإندونيسيين قد حبسوا كل هؤلاء المسؤولين الإداريين أو السياسيين وأسرهم في القصر وأحرقوه! كانوا جميعاً متهمين بكونهم شيوعيين، وأبيدوا جميعاً.

أما ريجيس بيرجيرون، فقد نشر، من جانبه، عام 1975، كراساً بعنوان *من أجل أندونيسيا حرة وديمقراطية* نشر فيه، بالفرنسية، خطاباً ليوسف أديتوروب، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإندونيسي الذي كان موجوداً في الخارج، في برهة الانقلاب، وهو أحد النادرين الذين ظلوا أحياء من قيادة الحزب. ونكتشف لدى قراءة هذه المقدمة، أن القمع الإجرامي الفاشي لم يكن قد توقف بعد عشر سنوات.

« ... أبيدت القيادة (قيادة الحزب الشيوعي الإندونيسي)، بكاملها، تقريباً، للمرة الثالثة في

تاريخها بعد 1926 و1948 . وما زال القمع يضرب الحزب اليوم،ففي 28 آب 1975 ، مثلاً، حكم بالإعدام أسيب سوريامان الذي كان قد اعتقل في باندونغ عام 1971 . وأعضاء الحزب يسقطون في المعركة أيضاً، كسعيد أحمد سفيان، السكرتير الأول للحزب في كاليمانتان الغربية (بورنيو سابقاً) الذي اغتيل خلال عملية تمشيط في 12 كانون الثاني 1974 .

لم يعد الحزب يحصي عدد قتلاه ولا أسراه. فقد غدت أندونيسيا معسكر اعتقال واسعاً ما زال، بموجب أحدث التقديرات، حوالي مائتي ألف سجين سياسي، فيه، يعانون وضمن شروط متفاقمة، كما يبدو، سواء أكان ذلك في سجن ساليمبا (جاكرتا) حيث مات عدد منهم جوعاً عام 1974 أم في جزيرة بورو المشؤومة وفي أماكن تعذيب وموت أخرى، مابارواوا، كاليزوتوك، كوبلن الخ...

«لا أحد يشك، اليوم، في عدم تورط الحزب الشيوعي الإندونيسي في «الضربة» التي تذرع بها الجنرالات الفاشيون للاستيلاء على السلطة...

« ... لقد تبين أن استيلاء العسكريين على السلطة قد تم بالتواطؤ مع وكالة المخابرات المركزية، هذا الجهاز الذي يصلح لعمل أي شيء لدى الإمبريالية الأمريكية التي لن تتأخر عن العودة بقوة إلى أندونيسيا ...

« ... وقد نددت أرملة سوكارنو، في تشرين الأول 1974، بالدور الذي لعبته اليابان، فيما بعد، في توطيد سلطة الجنرالات. فعندما منحت جائزة نوبل للسلام لرئيس الوزراء الياباني السابق، إيزاكو ساتو، كشفت عن أن هذا الأخير كان قد «لعب دوراً رئيسياً لمساعدة العسكريين والطلاب المحترفين الذين قاموا، بعد انقلاب 1966 (أي بعد إزاحة سوكارنو نهائياً)، بذبح مليون شخص اتهموا بالشيوعية، ولكنهم لم يكونوا سوى أنصار لسوكارنو».

والإمبريالية تسيطر، اليوم، على الاقتصاد الإندونيسي وتسيطر، بذلك، على سياسة أندونيسيا .

ويستمد «النظام الجديد» مجده من كونه قد فتح أبواب البلاد واسعة أمام الاستثمارات الأجنبية... فالمال يتدفق إلى صناديق سوهارتو على صورة قروض ومعونات الخ... تمنحه إياها أجهزة دولية (أمريكية ويابانية)...

ولنضف إلى دلالات بيرجيرون الدقيقة تلك التي نشرتها، عام 1975، لجنة أندونيسيا ـ فرنسا تحت عنوان *أندونيسيا الجنرالات... عشر سنوات من الفاشية*:

« ... يقسم السجناء إلى أربع فئات: آ، ب، ج، د . تدّعي الحكومة، بالنسبة للفئة آ، أن لديها أدلة قاطعة على اشتراكهم في انقلاب تشرين الأول 1965 (عددهم خمسة آلاف). والفئة ب لن يحاكم أفرادها ، أبداً، نظراً لانعدام الأدلة، بموجب التصريحات الرسمية، ولكنهم يشكلون خطراً على البلاد لكونهم «شيوعيين خالصين». أما الفئة ج، فتصنفهم الحكومة بأنهم، الذين اعتقلوا «بصورة

شرعية»، ولكنهم سيطلقون لاحقاً، عندما سيسمح الموقف بذلك. فليس هناك أي دليل ضدهم...

... وقد طلبت منظمة العفو الدولية (في جنيف) من الحكومة الإندونيسية تقريراً حول الأشغال الشاقة المفروضة على السجناء السياسيين (المشار إليهم باسم «تابول»، حسب اختصار لكلمتي «تاهنان بوليتيك»، بالإندونيسية). وقد صرحوا، في جاكرتا، بهذا الصدد، بانه لم يكن أي «تابول» يقوم، منذ 1973، بأعمال شاقة... (وهو ما كان يشكل، على الأقل، اعترافاً بأن مثل هذه الأشغال الشاقة قد مورست حتى 1973، أي ثمان سنوات بعد الانقلاب)...».

في 11 آذار 1966، استولى الفاشي سوهارتو على كامل السلطات التي كان يتولاها، فضلاً عن ذلك، واقعاً، منذ اليوم الأول لانقلابه. وعلى الفور، أصدر قراراً بمنع الحزب الشيوعي الإندونيسي الذي كان سوهارتو قد أباد، من قبل، ما يقرب جميع قواه الحية. واعتقل خمسة عشر وزيراً متهمين بكونهم شيوعيين ونجهل ما إذا كانوا كذلك فعلاً ونظن أنهم لم يكونوا على الأرجح سوى أصدقاء لسوكارنو. ثم جمع سوهارتو، تعسفياً، الأحزاب السياسية في قوتين متمايزتين، ولكن كلتيهما كانتا خاضعتين لقراراته. ونظم انتخابات جديدة شكلية وسمى نفسه رئيساً للوزراء في آذار 1968. ولم يستطع سوكارنو، ولم يرد، القيام بأي شيء حاسم لاعتراض المناورات الماكرة والعنيفة لهذا الجنرال الذي أبعده، تدريجياً، عن أي نشاط سياسي. وانتهى «أبو الاستقلال الإندونيسي»، المسجون في بيته، بالوفاة في حزيران 1970. وكان «النظام الجديد» الفاشي قد توطد. وكان رئيس الدولة الجديد يتصرف، دون تحفظ، بتجمع سياسي تأسس بمبادرة منه: الغولكار.

وفي حزيران 1974، قمعت مظاهرات طلبة بوحشية، ووقعت، من جديد، مئات التوقيفات والاعتقالات ومنعت عشر صحف. وتكررت أحداث مماثلة في عام 1978.

ولم تتوقف العلاقات بين الحكام الأمريكيين وسوهارتو عن التوطد. فقد زار الرئيسان الأمريكيان نيكسون وفورد أندونيسيا عام 1969 ثم في عام 1975. ولنلاحظ، بصورة عابرة، أن الجيش الإندونيسي قد شن، بعد اثنتي عشرة ساعة من هذه الزيارة الأخيرة، أحد أكثر ضروب العدوان إجراماً على دولة تيمور الشرقية المستقلة.

وفي الاتجاه المعاكس، ذهب سوهارتو إلى الولايات المتحدة أعوام 1970 و1975 و1982.

وأصبحت الإمبريالية الأمريكية، منذ ذلك الحين، واثقة من شريكها أو عميلها الإندونيسي. ويكفي ذكر المقادير المتعاقبة للمعونة العسكرية الأمريكية لأندونيسيا لنتبين ذلك. فرقم الـ34 مليون دولار الممنوح عام 1979 ارتفع، عام 1983، إلى 53 مليوناً (بزيادة قدرها 64٪). ولنشر، فضلاً عن ذلك، بصورة عابرة، إلى المعلومة التي قدمها كراس لجنة أندونيسيا ـ فرنسا الذي سبقت الإشارة إليه:

« ... زار أندونيسيا، في تشرين الثاني 1973، السيد بوناكن الوزير الهولندي الذي كان رئيساً

للكونسورتيوم الدولي لمساعدة أندونيسيا الذي كانت فرنسا عضواً فيه منذ إنشائه. وقد أفضى للسلطات الإندونيسية التي كان يناقش معها مقدار مساعدة الكونسورتيوم لأندونيسيا، لعام 1974، وأبدى قلق حكومته بشأن السجناء السياسيين الإندونيسيين ووضعت المسألة على جدول أعمال الكونسورتيوم في أمستردام، في أيار 1974 محدثة ارتباكاً كبيراً لوفد جاكرتا، وهو ما لم يمنع من حصول أندونيسيا على 850 مليون دولار سنوياً ...».

وبطبيعة الحال، من السهل أن نضيف إلى هذه العناصر الموصوفة موسوعة حقيقية لجرائم وأعمال بربرية أخرى للفاشية الإندونيسية التي دعم الرأسماليون الغربيون إقامتها. إلا أنه غدا واضحاً، بعد الآن، أن الجنرال سوهارتو قد نفذ إبادة شيوعيي بلاده دون أن يوفر، فضلاً عن ذلك، كل اللواتي والذين كانوا تقدميين أو، ببساطة وطنيين معادين للإمبريالية، والذين أصبحوا ضحايا لافتراسه.

لقد كان دعم الإمبريالية الأمريكية وبلدان الغرب الرأسمالية واليابان الفعال هو الذي استطاع، بواسطته، فرض نظامه، «النظام الجديد»، النظام الفاشي الذي استمر إلى أيامنا.

وقد أعاد الغولكار، حزب السلطة في أندونيسيا، في بداية كانون الثاني 1998، تأكيد كونه ثابتاً على ترشيح جلاد شعبه هذا لخلافة نفسه في رئاسة الجمهورية. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية التي قادت هذا البلد إلى الإفلاس وخلق ستة ملايين عاطل عن العمل، فإن صندوق النقد الدولي وقع، في 15 كانون الثاني 1998، اتفاقاً مع الجنرال - الرئيس سوهارتو الذي لم يخف سروره ولا سرور أسرته المتعددة المليارات.

وهكذا أقام الدليل، حقاً، على أن الرأسمالية لا تتردد لحظة واحدة، عندما يدور الأمر حول مصالحها، عن دعم مجرم حرب ضد الإنسانية.

جاك بوركيه

جاك بوركيه: كاتب معاد للاستعمار، مناضل شيوعي منذ المقاومة. وقد التقى مراراً، بعد انقلاب سوهارتو الفاشي، في بكين كما في أوروبا، قادة من الحزب الشيوعي الإندونيسي الذين نجوا من الموت.

أفريقيا السوداء في عهد الاستعمار الفرنسي

خلال القرن التاسع عشر، زال نظام الاستعمار الاسترقاقي المركنتيلي القديم شيئاً فشيئاً مفسحاً المجال للاستعمار «الحديث»، الاستعمار الذي ساد منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى أواسط القرن العشرين.

وهذا الاستعمار «الحديث» مطبوع بالعودة إلى نظام الحماية ضمن إطار «إمبراطوري»: فكل دولة كبرى تحتفظ لنفسها بأسواق مستعمراتها ومناطق نفوذها التي أصبحت تغطي العالم أجمع.

أما فرنسا التي شرعت اعتباراً من عام 1830 في غزو الجزائر، فقد أكملت «مستعمراتها القديمة» الموروثة عن النظام القديم والمستكملة عام 1815 بمقتنيات جديدة في عهد ملكية تموز وفي ظل الإمبراطورية الثانية.

ولكن الجمهورية الثالثة هي التي حققت، بين 1876 و1903 تكوين إمبراطورية واسعة كانت أهم عناصرها، من الناحية الاقتصادية، أفريقيا السوداء والهند الصينية، ولكن أوسع قسم منها يقع في أفريقيا المدارية مع أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية التي أضيف إليها عام 1918، القسم الأكبر من مستعمرتي الكاميرون وتوغو الألمانيتين السابقتين. وشكلت، كلها معاً، عبر الصحراء، قطعة واحدة مع الممتلكات الفرنسية في شمال أفريقيا تكملها، في المحيط الهندي، مدغشقر وإقليم جيبوتي.

في الاستعمار «على الطريقة الجديدة»، تتقاسم الأسواق المجموعات المالية الناجمة عن اندماج، مركز، بين مشروعات صناعية ومصرفية مستبدلة الاحتكار بالمنافسة الحرة ومعطية المكان الأول لتصدير رؤوس الأموال على حساب تصدير السلع واستيراد المواد الأولية من المستعمرات. ومن هذه الناحية، كانت أفريقيا الفرنسية استثناء. فقد بقي الاستغلال فيها تجارياً في أساسه، يحتكره عدد محدود من البيوتات المرسيلية والبوردوية التي اندمجت متأخرة في رأس المال المالي وقصرت استثماراتها على الحد الأدنى ومارست مبادلة منتجات القطاف أو الزراعة التي تقدمها الطبقة الفلاحية التقليدية بسلع مستوردة (أنسجة، خرداوات، أدوات بسيطة).

الغزو الاستعماري

جرى تقاسم القارة الأفريقية، انطلاقاً من الوكالات الساحلية الموروثة عن تجارة العبيد، بين أعوام 1876 و1900 جملة.

وأدى ذلك إلى مواجهة بين فرنسا وبريطانيا، وعلى الأخص، في خصومة بلغت ذروتها عام

1898، في «حادث» فاشودا عندما اصطدمت بعثة مارشان التي كانت تحاول إقامة اتصال بين أفريقيا الوسطى وجيبوتي بقوات كتشنر الإنكليزية في النيل الأعلى. وكان على فرنسا أن تتخلى عن طموحاتها في هذا الميدان. ولكن إنجاز الجانب الأساسي من الاقتسام، «الاتفاق الودي» المعقود عام 1904 أنهى الصراع الفرنسي ـ البريطاني.

وقد جرى تغطية الغزو الاستعماري بذرائع إنسانية: فالأمر يدور حسب زعمهم حول وضع حد لتجارة العبيد والرق وإبعاد «الملوك الدمويين الصغار» الذين أغرقوا أفريقيا بالنار والدم وفتح أفريقيا للتجارة، وبالتالي للمدنية. وكان المبشر الكاثوليكي، بصورة أساسية، في الممتلكات الفرنسية، شريكاً، فيما يتعلق بغزو النفوس، للضابط والمدير.

وفي عام 1884 ـ 1885، أكد مؤتمر برلين الأفريقي الذي جمع الدول الأوروبية الرئيسية والولايات المتحدة، باسم هذه المبادئ، حق الدول الأوروبية في اقتسام أفريقيا.

وسوف تبتعد الممارسات الاستعمارية، كما سوف نرى، قليلاً عن المبادئ المعلنة.

كان غزو أفريقيا، بالنسبة للعسكريين الفرنسيين، غداة هزيمة 1871 وفقدان الألزاس واللورين، طريقة لاستعادة المجد المفقود وكسب الوجاهة والرتب في مغامرة غالباً ما كانت مميتة.

وكان العسكريون والتجار ينقسمون، أحياناً، عندما كانت السلطة السياسية تريد، مثلاً، موقعة الضرر بالتجار، أن تمنع استيراد الأسلحة النارية والذخائر. ولكن السيطرة الاستعمارية كانت، جملة، تخدم مصالح التجارة الأوروبية التي تستبعد منافسة التجار الأفارقة وتقيم، من الساحل إلى الداخل، شبكة من الوكالات التجارية تجري فيها مبادلة المنتجات الخام بالسلع المستوردة.

وقد جرى تحطيم مقاومات رؤساء الدول الأفريقية، لات ديور في السنغال، أحمدو في السودان (مالي حالياً)، ساموري في غينيا العليا، بيهانزين في داهومي (بينين حالياً) الخ... بسبب تفوق الغزاة في السلاح (بنادق سريعة الطلقات، مدفعية). واقتضى التغلب على مقاومة الشعوب التي لم تكن لها دول والتي كانت تعيش في جماعات قبلية أو قروية مستقلة اقتضى وقتاً أطول وامتد كثيراً في القرن العشرين (إخضاع ساحل العاج الغابي بين 1908 و1916، ثورة الغبايا في أفريقيا الاستوائية بين 1928 و1931). ولم تخضع تخوم موريتانيا ومراكش الصحراوية إلا عام 1936.

وقد اختزلت «المعاهدات» المعقودة مع الملوك الأفارقة التي كانت تشكل أساس «حقوق» فرنسا حيال منافسيها الاستعماريين، بصورة مهينة، إلى قصاصات ورقية منذ أن وجدت السلطات الاستعمارية في ذلك مصلحة لها: وهكذا، فإن مجرد مرسوم صادر في 23 تشرين الأول 1904 ضم، إلى أفريقيا الغربية الفرنسية، بكل بساطة، الأقاليم التي كانت تحت «الحماية».

الطرائق الحربية

كانت الطرائق الغربية سريعة ولا رأفة فيها. ولما كان من غير الممكن لأعداد الأوروبيين إلا أن

تكون منخفضة، فقد تم اللجوء إلى التجنيد المحلي. والجنود الأفارقة هم، بصورة أساسية، من غزوا أفريقيا لحساب فرنسا.

وكان فيديرب، حاكم السنغال في عهد الإمبراطورية الثانية، هو الذي أسس الوحدات الأولى من «القناصة السنغاليين» التي ستحافظ على هذا الاسم على الرغم من أن التجنيد الفرنسي لها قد تم، بصورة رئيسية، بعد ذلك، من خارج السنغال.

وقد استطاعت المكافآت والرواتب أن تجتذب الجنود المقبلين: ولكنه غالباً ما كان الأمر يجري بصورة مختلفة في غزو السودان. فكلما ظهرت الحاجة إلى جنود، كانت تفتتح في «المواقع» (الحاميات) سجلات «تطوع». وكان تجار العبيد الذين يخطرون بالأمر يجلبون «بضائعهم»: وكان «الأسير» الذي كانت تتوفر فيه، شروط الخدمة يشترى، عامة (في السنوات 1895 ـ 1900)، بأقل من 300 فرنك. وكان يفترض في الأسير الذي يباع لقاء إيصال وتوقيع «وثيقة» أنه تطوع، بعد «تحريره» «طوعاً».

وتم، في الحملات الكبيرة، اللجوء، إلى جانب القوات النظامية، بصورة واسعة، إلى «مساعدين» يجندون دون أن تدفع لهم رواتب مقابل وعد بالاشتراك في أعمال النهب، وخاصة في تقاسم المغلوبين الذين يجري استعبادهم. ويصف ضابط فرنسي اشترك في الاستيلاء على سيكاسو (مالي)، عام 1898، «نهب» المدينة كما يلي:

بعد الحصار، جاء الهجوم... وأعطي الأمر بالنهب. والكل أسر أو قتل. وجمع كل الأسرى، وهم حوالي 4000، في قطيع.

وبدأ العقيد في التوزيع. كان يكتب، هو نفسه، على دفتر صغير، ثم عدل عن ذلك قائلاً: «اقتسموا هذا». وجرى الاقتسام بمشاجرات وضرب. ثم سرنا! وقد تلقى كل أوروبي امرأة اختارها... واجتزنا، في العودة، مراحل طول كل منها 40 كيلومتراً مع هؤلاء الأسرى. وقد قتل الأطفال وكل الذين تعبوا بضربات أخمص البنادق أوبطعنات الحراب...

«وكانت الجثث تترك على جوانب الطريق... وفي هذه المراحل نفسها، ظل الرجال الذين صودروا، في الطريق، لحمل الذرة خمسة أيام دون جرايات. وكانوا يتلقون 50 جلدة سوط إذا أخذوا قبضة من الذرة التي يحملونها»[1].

ويدقق مؤلف آخر في الصورة فيقول: «لم تكن المشاهد التي صاحبت، في السنة الماضية، الاستيلاء على سيكاسو سوى مستنسخات عن تلك التي كانت قد تلت نهب سيغو ونيورو وسائر القرى المستولى عليها بسلاحنا... كانت صفوفنا التي لا تنقطع تزيد بالمئات، بالألوف، ويزيد معها عدد العبيد...[2]».

وعندما ندد فينييه دوكتون، في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 30 تشرين الثاني 1900، بفظائع غزو السودان، رد عليه لومير دوفيلير، وكان استعمارياً متشدداً، قائلاً: «إن زميلنا المحترم

يهاجم عملاء تنفيذ المهمات. أما أنا، فإني أتهم الحكومات. فهي لا تستطيع أن تجهل أنها عندما ترسل قوات إلى ما يبعد عدة آلاف من الكيلومترات عن قاعدة عملياتها دون وسائل نقل، دون أرزاق، دون سلع مبادلة، فإن هذه القوات ستضطر إلى العيش على حساب السكان وعلى مصادرة حمالين لا يحصون يزرعون الدروب بجثثهم...»[3].

كان تواضع الأسلحة المستخدمة يحد من نتائج حروب القرن التاسع عشر الأفريقية، فلم تخرب سوى بعض المناطق. وعلى العكس من ذلك، فإن حروب الغزو الاستعماري عاثت فساداً في كل مكان، فلم توفر القرى «الصديقة» التي نجت من التخريب ولكنها تعرضت للدمار بالقدر نفسه تقريباً، بفعل مصادرات الحبوب والماشية والحمالين.

وتم بلوغ قمة في الهول عام 1899 من جانب «بعثة فوليه ـ شانوان» (من اسمي النقيبين اللذين كانا يقودانها). وكان هذان الضابطان قد «اشتهرا»، من قبل، في بلاد موسي (روكينا فاسو حالياً) بطرائقهما «البروسية».

كان عليهما، بعد أن انطلقا من السودان، أن يلتقيا، على بحيرة تشاد، ببعثتين الأولى بعثة فورو ـ لامي التي انطلقت من الجزائر و الثانية بعثة جنتيل التي انطلقت من الكونغو لتأمين امتلاك فرنسا للضفة الشمالية من تشاد وتحقيق الاتصال بين الممتلكات الفرنسية في القارة الأفريقية. وكانت البعثة أثقل مما ينبغي وعليها أن تجتاز منطقة تفتقر إلى الموارد الغذائية والماء، فضاعفت الفظائع التي سوف يكشف عنها، في فرنسا، أحد أعضاء البعثة الذي طرد نتيجة خلافات. ولن نذكر، هنا، سوى مثال واحد: في ليل 8 ـ 9 كانون الثاني 1899 صدرت أوامر بإجراء استطلاعات:

«كان على بعض الدوريات أن تقترب من القرى وأن تستولي عليها بالسلاح الأبيض وتقتل كل من يقاوم وتجلب السكان أسرى وتصادر المواشي. وفي صباح التاسع، عاد الاستطلاع إلى المعسكر ومعه 250 ثوراً و500 خروفاً و28 حصاناً و80 أسيراً. وقد جرح بعض القناصة. ومن أجل «إعطاء درس»، أخذ النقيب فوليه عشرين امرأة ـ أماً لهن أطفال في أعمار صغيرة وأطفال رضع وأمر بقتلهن بالحراب على مسافة بضع مئات من الأمتار عن المعسكر. وقد عثر قائد موقع ساي، بعد ذلك، على الجثث»[4].

وفي قرية أخرى، طلبت البعثة حمالين، فهرب كل الرجال الأصحاء إلى الأدغال. «وقد بقي الشيوخ والنساء والأطفال وحدهم. وقد أخرجوا، وبعد وضعهم في صف، أردتهم رشقات رصاص حتى آخرهم»[5]. وقد أحصيت 111 جثة بعد هذا «الحادث» وحده.

وقلقت سلطات السودان من جراء تأخر البعثة عن البرنامج الزمني المقرر لها، وليس من جراء الطرائق المستعملة التي كشفت عنها الصحافة، فأرسلت المقدم كلوب والملازم مينييه للبحث عن البعثة واستعادة زمامها. وبعد خمسين سنة، وصف مينييه الذي أصبح لواء آثار البعثة كما يلي:

دعسات واسعة في الأعشاب وعلى الدروب، أشياء كثيرة مهجورة الخ...، مبعثرة... (في بيرني

نكوني) استطعنا أن نقرأ على الأرض، وبين خرائب المدينة الصغيرة مختلف أطوار الهجوم والحريق والمجزرة... وكانت الحفر قد ردمت في بعض المواقع لتشكل قبوراً جماعية. ورأينا، هنا وهناك، ظهور بقايا بشرية كان ينصب عليها جوع كلاب كبيرة هزيلة. وكلما تقدم الطابور أصبحت هذه المشاهد الجنائزية أكثر تكراراً وهولاً. وكانت هناك، حول قرية تيبيري الكبيرة، جثث عشرات النساء المشنوقات في الأجمات المجاورة. وكنا نكتشف عند ملتقى طريقين جثة دليل ما اشتبه في أنه أراد تضليل البعثة... ونجمت أشد الانطباعات إيلاماً عن مصادفتنا جثتي بنتين صغيرتين (9 و10 سنوات) معلقتين على غصن شجرة ضخم عند طرف قرية كوران ـ كالغو الصغيرة.

«... كانت الآبار في القرى المصادفة ممتلئة أو ملوثة، في كل مكان تقريباً، بأكوام من جثث صعب علينا أن نميز ما إذا كانت لحيوانات أم لكائنات بشرية...»[6].

وعندما لحق الضابطان بفوليه وشانوان، غضب هذان الأخيران لتجريدهما من «بعثتهما»، فأطلقا عليهما النار: وقد قتل كلوب وجرح مينييه. إلا أنه عندما أعلم فوليه وشانوان القناصة بأنهما سيخلقان معهم إمبراطورية مستقلة في أماكن غزواتهما، وبأنهم لن يعودوا إلى بيوتهم مع غنائمهم من الأسرى، تمرد هؤلاء الأخيرون وقتلوا فوليه وشانوان. وسوف ينسب «الحادث» إلى نوبة جنون، وستسهر رقابة يقظة خلال نصف قرن على أن لا يعود الحديث عن هذه القضية المؤسفة.

النظام الاستعماري

كيف تبدى النظام الاستعماري الأفريقي عندما استقر في بداية القرن العشرين وكما سيبقى حتى الخمسينات من هذا القرن؟

لقد تركت المستعمرات الجديدة (غير تلك الموروثة عن النظام القديم)، حتى تطبيق دستور 1946، للتحكم من قبل رئيس الدولة الكيفي. فقد ترك قرار مجلس الشيوخ الصادر في 3 أيار 1845 (في عهد الإمبراطورية الثانية) إدارة هذه المستعمرات لتقدير رئيس الدولة الإمبراطور. وقد أبقت الجمهورية الثالثة على هذا الوضع لصالح رئيس الجمهورية. وكان هذا الأخير يفوض بسلطاته، فعلاً، الحكومة ووزير المستعمرات عملياً. ولم تكن القوانين التي يقرها البرلمان قابلة، ما لم توجد نصوص صريحة، للتطبيق على المستعمرات (كالقوانين حول حرية الصحافة أو حول حرية تشكيل الجمعيات). وكان الوزير يشرع بمراسيم ممتداً، إذا شاء، خلال تشريع المتروبول إلى بعض المستعمرات أو واضعاً من أجلها ترتيبات خاصة.

كان المستعمرون «رعايا» فرنسيين، ولكنهم لم يكونوا مواطنين. فلم يكونوا يقترعون، وكانوا خاضعين لسلطة الحكام العامين أو الحكام أو المديرين الأوروبيين الكيفية. وكانت قرارات محلية تنظم وضع هؤلاء «الرعايا» المعروف باسم «التبعية الأهلية». وكانت الإدارة الأوروبية تستطيع،

بواسطة هذه النصوص، وبدون محاكمة، أن تنزل عقوبات سجن وغرامات، بمجرد قرار إداري، لأسباب متنوعة تنوع «التقصير عن دفع الضريبة» و«عصيان رؤساء القرية أو المنطقة» والشكاوي «غير المستندة إلى أساس» أو، أيضاً ، «المس بالاحترام الواجب للسلطة الفرنسية ». وكان الحكام والحكام العامون يستطيعون، بهذه الصفة، إنزال عقوبات النفي. وقد أبدى حاكم ساحل العاج، أنغولفان، عام 1916، أسفه لأنه لم ينص على عقوبة الإعدام. ولكنه يلاحظ أن النفي كان يؤدي، إذا نظرنا، إلى الإحصائيات، إلى النتيجة نفسها[7]. وبالفعل، كان إرسال المنفيين من مناطق الغابات في بور إتيين إلى موريتانيا، في قلب الصحراء، لايدع للمعنيين بالأمر سوى أجل متوسط قصير، وكان «الوجهاء» المحكومون بهذه العقوبة ينصحون، فضلاً عن ذلك، بكتابة وصيتهم قبل الرحيل.

و«المساس بالاحترام الواجب للسلطة الفرنسية» هو، مثلاً، نسيان واحد من السكان الأصليين الكشف عن رأسه أو أداء التحية العسكرية لدى مرور رئيس أبيض (وكل البيض رؤساء بدرجات متفاوتة). وعندما يكون الرئيس شهماً «يكتفي بمصادرة قبعة الجانح من جانب أحد الحراس مع الأمر بالمجيء لاستردادها إلى المكتب» حيث ترد له مقابل بضع ضربات «مانيغولو»، وهو سوط مصنوع من جلد فرس النهر كان شعاراً إلزامياً للحارس، على الرغم من عدم النص عليه في التشريع.

وهذا المساس بالاحترام، من باب أولى، هو، بالطبع، كل نقد أو مطلب ضد السلطة.

كان الرعايا يخضعون لضريبة تسمى ضريبة شخصية أو ضريبة أعناق يدفعها الجميع، رجالاً ونساء، بين السادسة عشرة والستين. والمقدار اتفاقي ويساوي بين الغني (كان، هناك، القليل جداً من الأغنياء) والفقير مع تعرفة تختلف باختلاف المناطق. وبالمقابل، كان المعمرون (الذين يجب اجتذابهم عن طريق «مزايا») يعفون من معظم الضرائب المفروضة في المتروبول.

وكان الرعايا يخضعون للعمل الإجباري: بضعة أيام من «الأداء العيني» سنوياً من حيث المبدأ. إلا أنه كان يجري، عند الحاجة، تجاوز عدد الأيام المنصوص عنه دون رادع من ضمير، وفي بعض الأحيان، كان «المصادرون» يرسلون، إلى مواقع تبعد مئات الكيلومترات. وكان العمل الإجباري يؤمن بناء الأبنية الإدارية والدروب والطرقات والخطوط الحديدية وصيانتها .

وبين عامي 1921 و1934، أدى بناء خط حديد الكونغو ـ المحيط، من الرأس الأسود إلى برازافيل، إلى مجزرة حقيقية فضحها في حينها، الصحفي ألبير لوندر[8]. فلما كان المصادرون المحليون غير كافين، فقد استقدم عمال من مناطق تبعد ثلاثة آلاف كيلومتر أو أكثر، من أوبانغوي ـ شاري (أفريقيا الوسطى اليوم) وتشاد. جاء قسم منهم سيراً على الأقدام، وجاء قسم آخر بالطريق النهرية من أوبانغوي والكونغو. وقد أدى إنهاك الرحلة والأوبئة الناجمة عن التكديس في القوارب دون غذاء، تقريباً، وضمن شروط صحية لا يمكن تصورها وانتقال هؤلاء الناس القادمين من السهول إلى مناخ رطب ونظام غذائي مختلف إلى موت المصادرين كالذباب. وكان على الباقين على

قيد الحياة أن يعملوا في ظل سياط المراقبين في شق الصخر بالمعاول والمخول.

وفي عام 1929 (وفي حين كان ما يزال هناك ثلاثمائة كيلومتر ينبغي مدها)، قدر ألبير لوندر عدد الموتى بسبعة عشر ألفاً. إلا أنه يشير إلى «تحسن» على اعتبار أن نسبة الوفيات هبطت، حسب الإحصاءات الرسمية، من 45.20٪ عام 1927، إلى 17.34٪ عام 1929[9].

وكانت هناك ورشة كبيرة أخرى مسؤولة عن المجازر: مصلحة النيجر. فنهر النيجر يبطئ جريانه في القسم الأوسط منه، في مالي الحالية وينتشر في بحيرات وشعب عديدة. وقد جرى تصور فكرة ترتيب هذه المنطقة إلى خطوط دائرية مروية من أجل أن يصنع منها مصر جديدة توفر لفرنسا تموينها القومي بالقطن. وقد عهد بالعملية إلى مديرين ومهندسي أشغال عامة يجهلون جهلاً كاملاً الأراضي واستجابتها للري وطرائق الزراعة. وبينت الممارسة أن الري كان يؤدي، بعد أن أعطى مردودات ضعيفة، إلى إنهاك التربة. وجرى التخلي عن القطن لصالح الرز.

ومن أجل «تثمير» ترتيبات النيجر، نقل، بكثافة، سكان من بلاد موسي (بوركينا فاسو الحالية) رتبت إقامتهم في قرى استعمار خاضعة لانضباط عسكري، مع عمل إجباري من الفجر حتى الغسق ومنع تجول وأتاوة تدفع لقاء استخدام التسهيلات والماء.

وكانت هناك أشكال أخرى للعمل الإجباري.

فقد كانت زراعات التصدير تشجع بوسائل متنوعة أبسطها الإلزام بدفع الضريبة. وكانت الوسيلة الوحيدة للحصول على المال لدفع الضريبة، في المناطق التي لم يعمم، فيها، استعمال النقد، هي إنتاج منتجات مطلوبة من الشركات التجارية وبيعها، وهي منتجات زراعية كزيت الفستق والقطن والقهوة، أو منتجات قطاف، مثل «مطاط الأعشاب» (الذي تقدمه نبتة متسلقة في السهول) الذي كان مطلوباً جداً في بداية القرن وزيت النخل والكابوك. وكان المزارعون ملزمين بتموين الأسواق الموضوعة تحت رقابة الإدارة والتي كان التجار الأوروبيين أو عملاؤهم يشترون منها بأسعار «التسعيرات الأسبوعية الإدارية»، وهي أسعار غالباً ما كانت تحدد تحت القيمة الحقيقية للسلعة بكثير. وفضلاً عن ذلك، فغالباً ما تعرض المزارعون للاختلاس (موازين مغشوشة، سلع لا يدفع ثمنها بحجة «النوعية الرديئة» ولكنها تُسوَّق، مع ذلك، فيما بعد ...).

والابتزاز أوضح في المناطق (خاصة مناطق أفريقيا الاستوائية) التي تكون تحت نظام الزراعات الإجبارية.

كانت هذه هي الحال مع أوبنغوي - شاري (أفريقيا الوسطى حالياً) وتشاد فيما يتعلق بزراعة القطن اعتباراً من 1929.

فكل دافع للضرائب ملزم، في المناطق القطنية، بزراعة القطن في قطعة أرض تحدد أبعادها وبتسليم إنتاجها إلى «شركات ذات امتياز» حصلت على احتكار شراء القطن ومعالجته. وكان على الفلاح، تحت رقابة الإدارة وعملاء الشركات وتحت طائلة الغرامات، أن يسلم محصوله، عند

الأوان، إلى «مشتري» الشركة القطن المطلوب. وكان السعر المحدد ضئيلاً. وكان أقصى ما يسمح به هو دفع الضريبة[10].

ولكن هذا النظام ليس شيئاً بالقياس مع النظام الذي خضعت له هذه الشعوب نفسها في بداية القرن.

فقد كان «الكونغو الفرنسي» الذي أصبح، عام 1910، أفريقيا الاستوائية الفرنسية، موزعاً، عام 1899، بكامله تقريباً، على 40 «شركة ذات امتياز». وكانت هذه الأخيرة تحتكر استثمار الموارد المحلية على إقليمها، كما تحتكر التجارة واقعياً[11].

ولكنها لم تقم بأي استثمار تقريباً، وأفلس عدد كبير منها بعد أن نتفت ريش بعض السذج في البورصة. وكانت تلك التي كان لها نشاط تستثمر مطاط القطاف ولا تدفع أجر العمل الإجباري إلا بوصفه «عمل قطاف» إذ ادعت الشركات أن المطاط المقطوف، وهو نتاج الأرض، يعود إليها بموجب امتيازها.

ولدينا على ما حدث شهادة مبشر، الأب المحترم ديغر الذي كان، مع ذلك، استعمارياً متشدداً:

«ردت معظم القرى على أوامر قطاف المطاط بالرفض، ومن أجل دعم الإدارة، أرسلت طوابير حرس طيارة إلى البلد ....». وقد استخدم القسر. «احتل كل قرية أو كل مجموعة من القرى، آنذاك، حراس أو مجموعة من الحرس يساعدهم عدد من المعاونين، وبدأ استثمار المطاط... وفي نهاية الشهر، نقل المحصول إلى مركز المنطقة حيث جرى بيعه بسعر خمسة عشر فلساً للكيلوغرام. وكانت الإدارة تقوم بالوزن ويدفع المشتري الذي يتسلم السلعة نقداً، لا للقطافين، بل للموظف الذي كان يدفع المبلغ لضريبة القرية. وهكذا كانت الجماهير تعمل تسعة أشهر متوالية دون أن تحصل على أي أجر».

ويبين المبشر أن السكان استطاعوا، خلال العامين الأولين، أن يعيشوا بفضل مزارع المانيوك. القديمة. ولكن الموارد نضبت، شيئاً فشيئاً. وكان على «القطافين» أن يعملوا في مناطق متزايدة البعد عن قراهم إذ أصبحت نبتات المطاط نادرة في جوار القرى. «وحوالي نهاية الشهر، كانوا يمنحون، حقاً، يومين أو ثلاثة يذهبون، خلالها، إلى القرى ليتمونوا، ولكنهم كانوا يعودون، في معظم الأوقات، منها فارغي الأيدي على اعتبار أن الزراعات لم تجدد ... وكان المرضى وصغار الأطفال (الذين ظلوا في القرية) يموتون، فيها، جوعاً. لقد زرت مرات عديدة منطقة كان سكانها الأقل مرضاً يُجهزون على الأشد إصابة ليأكلوهم. وقد رأيت، فيها، قبوراً مفتوحة انتزعت منها الجثث لتؤكل. وكان أطفال هزيلون ينقبون في أكوام الفضلات ليبحثوا، فيها، عن نمل وحشرات أخرى كانوا يأكلونها نيئة. وكانت جماجم وعظام سيقان تملأ جوار القرى»[12].

ممارسة «السلطة الفرنسية»

كان يتولى السلطة كاملة، كما رأينا، تسلسل من الموظفين الأوروبيين: حاكم عام (على رأس «مجموعات أقاليم» في أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية والمستعمرات الكبرى كمدغشقر. وكانت الكاميرون، الإقليم الموضوع تحت انتداب عصبة الأمم، تحت سلطة حاكم عام يحمل لقب «المندوب السامي»)، وحاكم ومدير (قائد دائرة أو شعبة ـ وكانت الدائرة تضم، أحياناً، بضع شعب موضوعة تحت سلطة مدير من مرتبة دنيا تابع لقائد الدائرة).

وكانت مهمة قائد الإدارة: تحصيل الضرائب، وتقديم الشركات المطلوبة من الشركات التجارية وتسويقها، وتجنيد المصادرين للعمل الإجباري والتجنيد العسكري (تشكيل قوة من المجندين لخدمة عسكرية تدوم ثلاث سنوات) اعتباراً من الحرب العالمية الأولى.

وللقيام بهذه المهام، كان المدير في حاجة إلى معاونين من الأهالي. وهم، أولاً، موظفون (كتبة، مترجمون) يملؤون مكاتبه. ولكنهم كانوا، بوجه خاص «الرؤساء التقليديين». وكان هؤلاء الرؤساء، أحياناً، من سلالات أسر مالكة سابقة من عهود ما قبل الاستعمار. وكان المعاون، أحياناً، انتهازياً، قناصاً سابقاً، وخادماً أو طاهياً لحاكم أراد هذا الأخير أن يكافئه أحياناً أخرى.

ولم يكن رئيس المنطقة، ورؤساء القرى من باب أولى، يتمتع بأية شرعية، بأي استقرار. وقد كتب الحاكم العام فان فولنهوفن، في بلاغ، ما يلي: «ليس لرئيس المنطقة، حتى ولو كان من سلالة ملك تعاملنا معه، أية سلطة خاصة. فهو معين من قبلنا بعد اختيار تقديري مبدئياً، إنه أداتنا فقط»[13].

وكان يمكن، في كل برهة، عزل الرئيس وحبسه إذا لم ينجز التزاماته بالصورة المرغوبة.

ومهماته عديدة، فهو مكلف، مع رؤساء القرى الذين يعينون باقتراح منه، بجباية الضريبة التي يحصل منها على نسبة متواضعة. وكان يضيف لحسابه «أتاوات عرفية» وأعمال سخرة تغمض السلطة عيونها عنها. وتحصل الضريبة من كل رئيس أسرة بموجب عدد أفرادها. ولكن المقدار المحسوب لكل منطقة وقرية بموجب «تعداد» تقريبي كان تقديرياً. فإذا كان عدد الخاضعين للضريبة أصغر من رقم التعداد، ارتفع مقدار الضريبة بالنسبة نفسها.. فالحاضرون يدفعون عن المعدودين الوهميين والهاربين والموتى.

ومن أجل جباية الضريبة ـ ومواجهة الالتزامات التي سنراها ـ، كان الرئيس يعيل، على نفقته، جيشاً صغيراً من الأعوان.

ورداً على أحد المدراء هوالعالم الإثنولوجي جيلبير فيايار الذي كان يلوم «وجهاءه» على إحاطتهم أنفسهم بـ«أوغاد حقيقيين»، كان هؤلاء يقولون: «أتريد أم لا تريد أن نُحصّل الضريبة وأن نُقدم عمال سخرة ومجندين؟ إننا لن نتوصل إلى ذلك باللطف والإقناع: فإذا لم يكن الناس يخشون أن يُربطوا ويُضربوا، فإنهم يسخرون منا»[14].

لقد رأينا، هنا، إشارة إلى التزامين آخرين للرئيس: تقديم المجندين للعمل الإجباري للتجنيد، منذ حرب 1914 ـ 1918 (قوة ثابتة لكل منطقة، خدمة عسكرية لمدة ثلاث سنوات).

والاختيار اعتباطي: فبطبيعة الحال، كان أصدقاء الرئيس ومحميوه يتمتعون، بقدر الإمكان، بالإعفاء. وكان عبء المصادرات والتجنيد يقع، أولياً، على عاتق البسطاء، وعلى العبيد السابقين بالدرجة الأولى.

وإذا لم يستطع أعوان الرئيس إنجاز هذه الأهداف، كان يجري اللجوء إلى قوة حرس الدائرة المسلحة، وكان تحصيل الضريبة، كتجنيد عمال السخرة والمجندين، مماثلاً للغزوة: قرى محاصرة بغتة، أملاك محجوزة تباع بالمزاد العلني، مجندون مربوطون بحبال يقادون إلى أماكن تجنيدهم.

وكان الرئيس، أيضاً، ملزماً باستقبال وإعاشة المدير الذي يقوم بجولة، هو وحاشيته، وحرس الدائرة ومختلف الموظفين الذين يمرون به. وكان يسيطر على الحياة اليومية الخوف الناجم عن التعسف: تعسف الرؤساء وأعوانهم، تعسف الرؤساء البيض.

ولم تكن هناك من علاقات بين البيض والسود سوى العلاقات بين «سيد» وتابع. وكان من غير المقبول الرضى عن أي تآلف، بما في ذلك (وربما خاصة)، مع أولئك الذين كانوا يسمون، بتسامح مزدر «المتطورين»، أولئك الذين تعلموا وأصبحوا موظفين أو معلمين أو أطباء، وكان من المحتمل أن يعاقب على هذا التآلف . وتشهد على ذلك هذه الإشارة في سجل موظف أوروبي: «يعاشر الأهالي، بل ويستقبل بعضهم على مائدته بأنه ليس مخلوقاً للحياة الاستعمارية».

وفي الأدغال، عندما كانت زوجة أبيض تستاء من خادمها أو طاهيها، سواء أكان ذلك لأنه كسر إبريق الشاي أم لأنه أفسد الصلصة، كانت ترسله إلى «المكتب» (مكتب قائد الدائرة) مع بطاقة تحدد عدد ضربات العصا التي يجب أن ينزلها به الحراس.

وفي عام 1944 بالذات، قام الاشتراكي ألبير غازييه، عضو مجلس مدينة الجزائر الاستشاري المؤقت، بجولة في مستعمرات فرنسا الأفريقية وطرح على حوالي أربعين أوروبياً السؤال التالي: «هل يتفق لك أن تضرب خادمك؟» ويقول: «لم أتلق أي جواب بالنفي»[15] .

من الأسطورة الاستعمارية إلى الواقع

كان يقال للفتيان الفرنسيين، من خلال الكتب المدرسية، ومن خلال دعاية كاملة (دعاية «الرابطة البحرية والاستعمارية» خاصة)، أن فرنسا حملت إلى هذه الشعوب المستعمرة الطرق والمستشفيات، وباختصار، التقدم والمدنية، وبالتالي تحسيناً لشروط حياتها.

ما الذي كان عليه الأمر في الواقع؟

في بداية القرن، كان الاستعمار قد أقام شبكة خطوط حديدية بقيت غير مكتملة: بضعة خطوط دخول من الساحل إلى الداخل لم يتحقق الربط بينها أبداً . وكانت هذه الخطوط الحديدية

ذات السكة الضيقة (المسافة بين القضيبين المتوازيين متراً مقابل 1.44 متراً في الخطوط الحديدية الطبيعية) ضعيفة الطاقة. فقد جرى تصورها، في الأصل، لنقل القوات ـ تسيير سريع للقوات المسلحة إلى حيث تدعو الحاجة. وفيما بعد، استخدمت لشحن المنتجات الخام إلى المرافئ والبضائع المستوردة في الاتجاه المعاكس.

وقد أنشئت هذه الخطوط الحديدية، كطرق العربات فيما بعد، وجرت صيانتها بواسطة العمل الإجباري.

وماذا بشأن المدارس؟ لقد جرى تصورها بهدف توفير الجهاز المساعد الذي يحتاج إليه الاستعمار لتخريج كتبة إدارة، مترجمين، ومعلمين وأطباء في أعلى المستويات. وكانت المهنتان الأخيرتان أعلى ما يمكن أن يصل إليه «مواطن أصلي»، ولكن ذلك في موقع تابع للمعلمين والأطباء الفرنسيين. فشهاداتهم كانت، فعلاً، محلية ولا توصل إلا إلى وظائف إدارية محلية مقابلة. ولم تكن صالحة في فرنسا، وكان انعدام وجود منافذ توصل إلى الشهادات الفرنسية (الكفاءة العليا والبكالوريا) تستبعد إمكانية وصولهم إلى التعليم العالي. وكان في كل مستعمرة (وفي برازافيل بالنسبة لأفريقيا الاستوائية الفرنسية) مدرسة ابتدائية عليا. وكان ألمع تلاميذها يدخلون «دار معلمي وليم بونتي» التي كانت تعد المعلمين والأطباء «الوطنيين». وعام 1946، فقط، هو الذي قبل، فيه، بعض حملة شهادات بونتي في ثانوية داكار ليُحضّروا، فيها، قُسمّي البكالوريا ليستطيعوا القيام بدراسات عليا في فرنسا. أما الأفارقة الذين استطاعوا متابعة دراسات عليا في فرنسا، بفضل ظروف خاصة، كالأستاذ لامين غوي المحامي أو ليوبولد سيدار سينغور الذي حصل على درجة الأغريجيه في القواعد، فكانوا يعدون على أصابع اليد.

وفي عام 1945، لم يكن معدل الدخول في المدارس الابتدائية في أفريقيا الغربية الفرنسية يتجاوز 5٪. ولم يكن، فيها، سوى ثانويتين، في سان لويس في السنغال وفي داكار، احتفظ بهما، أولياً، للأوروبين. ولم تؤسس جامعة داكار إلا عشية استقلالات 1957.

وكانت الحال أسوأ، أيضاً، في أفريقيا الاستوائية الفرنسية: فقد كان يجب الانتظار حتى 1937 من أجل أن تخلق إدارة للتعليم في برازافيل. ففي السابق، كانت المدارس النادرة مرتبطة بدائرة «الشؤون السياسية والإدارية». وكانت هناك مدرسة ابتدائية عليا واحدة في برازافيل.

ولننتقل إلى الصحة العامة: فقد كانت «إدارة الصحة الاستعمارية» المعسكرة (وسوف تبقى كذلك حتى الاستقلالات)، في الأصل، مخصصةً للأوروبيين، وبصورة ثانوية للموظفين الوطنيين.

وكانت البعثات التبشيرية، من جانبها، قد خلقت عيادات ومستوصفات. ولم تخلق «المعونة الصحية الوطنية» الموجهة نحو طب الجماهير بشبكة من مستشفيات «وطنية» (3 في عام 1910) ومستوصفات في أفريقيا الغربية الفرنسية إلا في عام 1905. وفي عام 1908، ذكرت الإحصائيات 150 ألف مريض معالج من 12 مليوناً من السكان.

وأضاف الاستعمار إلى الأمراض المستوطنة (الملاريا، الحمى الصفراء الخ...) أمراضاً مستوردة زاد في هولها أن الأفارقة لم يكونوا ملقحين ضدها وأنها كانت تتخذ أشكالاً قاسية قسوة خاصة (السفلس، السل). وكان نقل السكان والمصادرات الكثيفة لليد العاملة ونمو العلاقات التجارية يسهم في انتشار الأوبئة.

وقد أمكن لمدير صحة الكاميرون أن يكتب عام 1945 ما يلي:

«إذا كانت الأمراض تلعب دوراً كبيراً جداً في انحطاط السكان المحليين، فإنها ليست الوحيدة المسؤولة عن ذلك وهناك أسباب أخرى يجب اتهامها تجعلها فتاكة وأهميتها كبيرة ولكنها تخرج عن اختصاص دائرة الصحة مثل: سوء التغذية، والنقص العام، تقريباً، في الأغذية الآزوتية وسياسة اقتصادية عديمة التبصر في بعض المناطق دفعت إلى تنمية الزراعات الغنية (زراعات التصدير) على حساب زراعات الأغذية الضرورية لمعيشة السكان واختلال التوازن بين مكاسب الوطنيين وأسعار أشد المواد أهمية»[16].

ولهذا السبب، كانت معدلات الوفيات، الطفلية خاصة، مرتفعة جداً.

والعشرينات هي، فقط، التي ساهمت فيها حملات التلقيح، اعتباراً منها، بدور ناجع في تقهقر معدل الوفيات.

ويجب أن نذكر من بين أشد الأمراض هولاً والتي كانت موضع وقاية كثيفة مرض النوم.

ومن أجل مواجهته، خلقت الإدارة الاستعمارية إدارات متخصصة جوالة. ولكن الفرق الجوالة كانت تستعمل، لجمع السكان وتعدادهم والقيام بالكشف عن المرضى،عبر طرائق مشابهة جداً لتلك المستعملة في التجنيد العسكري أو تحصيل الضرائب وتماثل صيد البشر. وانعدام تحمس السكان للعناية المقدمة يمكن تفسيره بسهولة: فقد كانت فرق الممرضين الجوالة وحاشيتها تعيش، ضمن التقليد الاستعماري القوي، على حساب البلد وتطلب، دون حياء، أرزاقاً ونساء الخ... وكانت عمليات البزل القطني الضرورية للفحوص الجرثومية تجري على أيدي ممرضين لم يكونوا، على الدوام، مهرة وضمن شروط صحية مبتسرة، وكانت تؤدي، أحياناً، إلى حوادث خطيرة. ومن جهة أخرى، لم تكن المعالجات الممارسة تخلو من الخطر وكان يمكن أن تؤدي، في حال المعايرة السيئة، إلى إصابات خطيرة في الجهاز العصبي (التهابات كلى، عمى الخ...).

وكان يجب انتظار الخمسينات من أجل أن يصبح النظام الطبي والوقائي ناجعاً حقاً وكي نشهد «انقلاباً» للاتجاهات الديمغرافية من التقهقر أو الجمود إلى النمو، وإلى الانفجار اعتباراً من 1955 تقريباً.

وهذه كلمة أخرى حول أحد «الأهداف» المذكورة للاستعمار: محاربة الرق.

لقد رأينا أن الرق عرف، في فترة أولى، فترة الغزو، نمواً واضحاً بدلاً من أن يتقهقر. وفيما بعد، لم يطبق قانون منع تجارة العبيد (الذي صدر في أفريقيا الغربية الفرنسية عام 1905 فقط)،

ويعده إلغاء الرق إلا بصورة متدرجة جداً.

وقد طبق تحرير العبيد، بصورة شائعة، على السكان المتمردين أو المشاكسين كعقوبة. إلا أن الرق بقي دون أن يُمَس حيث كان التقدير بأن دعم الطبقات الحاكمة التقليدية ضروري من الناحية السياسية، كما في فوتا ـ دجالون (غينيا) أو في المناطق الصحراوية ـ الساحلية، وصادقت الإدارة على ممارسة «حق الملاحقة» (البحث عن العبيد الهاربين وأسرهم وإعادتهم إلى أسيادهم) أو انها «غطت» هذه الممارسة. وأول تعداد، بالسبر، جرى عام 1954 ـ 1955 أحصى «عدد المأسورين»، على حدة، في فوتا ـ دجالون، وقد فضح استمرار الرق في موريتانيا، بدعم من الإدارة، المعلم الداهومي لويس هونكارنين المحكوم بعشر سنوات نفي في موريتانيا. وقد فضح ممارسته في كراس نجح في إيصال نسخة منه إلى فرنسا ونشرته شعبة محلية لرابطة حقوق الإنسان[17]. وقد استمر هذا الوضع بعد الاستقلال ونعلم أن مناضلين موريتانيين في ميدان حقوق الإنسان قد اعتقلوا وسجنوا وحوكموا، حديثاً جداً، لأنهم فضحوا هذه المخلفات.

المعطيات الديموغرافية

كانت تجارة العبيد، بين القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، قد أضعفت، أفريقيا ديموغرافياً قبل ذلك. وقد أنزلت بها صدمة الغزو ضربة أخرى ربما كانت أقسى على الرغم من أنها كانت أقصر زمناً. فقد زادت المعارك ثم المبالغات في العتالة ومصادرات الرجال والأرزاق والماشية وزادت الوفيات. وقد تُركت شعوباً ضعيفة، حساسة للأوبئة والطوارئ الأخرى ـ بسبب الجفاف مثلاً.

«كان أدنى طارئ ـ جفاف استثنائي ـ غزو الجراد ـ يتحول إلى مأساة بالاقتطاع الاستعماري المتزامن للأرزاق والعمل دون أن تكون الإدارة قد أعدت وسائل التدخل الضروري»[18].

وكانت فترة 1880 ـ 1920 هي أهم فترة تراجع ديموغرافي يستحيل، مع ذلك، تقديره رقمياً نظراً لضحالة المعلومات الإحصائية. ففي داهومي (بنين حالياً)، وهي إحدى أكثف المستعمرات سكاناً وهادئة نسبياً، سجل تراجع بنسبة 9٪ بين 1900 و1920 [19]. وكان التقهقر أوضح، بالتأكيد، في مناطق ذات موارد أدنى وضربتها مصادرات للرجال والماشية والأرزاق كثيفة بالقياس مع مواردها مثل النيجر[20] أو موريتانيا.

أما مناطق أفريقيا الاستوائية الفرنسية، القليلة السكان من قبل، والتي دمرتها ضربات النظام الاحتكاري (أفريقيا الوسطى) أو استخراج الأخشاب (الغابون: رجال «صودروا» بموجب عقود لمدة عامين للعمل في الحقول الغابية، حيث لم يبق في القرى سوى النساء والأطفال والشيوخ، الذين كانوا يدفعون «ضريبة» المانيوك من أجل تموين الحقول) فإن السقوط كان أعظم أيضاً (من 30 إلى 50٪).

وفي المناطق السودانية ـ الساحلية، سبب جفافا 1913 ـ 1914 و1930 ـ 1933 الكبيران، اللذان تفاقمت نتائجهما بالسياق السياسي ـ الاقتصادي (حرب 1914 ـ 1918، أزمة وجمود سنوات الثلاثينات) وأخيراً جفاف سنة 1972 وما تلاها، سببا المحل والمجاعة.

ولم تظهر النتائج الأولى لطب الجماهير إلا في سنوات الثلاثينات. وانتقلت أفريقيا الاستقلال من التراجع الديموغرافي إلى الانفجار السكاني، ولكن نتائج نظام اقتصادي موروث من الاستعمار أبقى فيها، حتى يومنا هذا، الفقر وسوء التغذية اللذين فاقمتهما الصراعات الداخلية. ولكن تلك قصة أخرى.

جان سوريه ـ كانال

المعطيات التي استعملت هنا اقتطفت، بصورة واسعة، من كتبنا التالية: أفريقيا السوداء الغربية: الجغرافيا، الحضارات، التاريخ، باريس 1968 وأفريقيا السوداء ـ العصر الاستعماري (1900 ـ 1945)، باريس، 1982.

الهوامش

1- ذكره الأب فينييه دوكتان، *مجد السيف*، باريس 1900، ص 131 وما يليها (ملاحظات شاهد على السنيلاء على سيكاسو).

2- جان رود، *نظرة على السودان*، 1899.

3- مجلس النواب، جلسة 30 تشرين الثاني 1900 (*حوليات مجلس النواب*، 1900، ص 580).

4- الأب فينييه دوكتان، مرجع سابق، ص 40 ـ 41.

5- شهادات الرقيب تورو، في الأب فينييه دوكتان، مرجع سابق، ص 142 ـ 143.

6- الجنرال مينييه، *بعثة جوالان ـ مينييه*، باريس 1947، ص 39 ـ 40.

7- ج.أنغولفان، *بسط السلام في ساحل العاج*، باريس 1916.

8- ألبير لوندر، *أرض الأبنوس*، باريس، 1929.

9- ر.سوسيه، *الحقيقة حول الكاميرون وأفريقيا الاستوائية الفرنسية*، باريس، 1934.

10- راجع جان كابو، *ثقافة القطن في تشاد*، الحوليات الجغرافية، 1957، ص 499 ـ 508.

11- ج.كوكري ـ فيدروفيتش، الكونغو في زمن الشركات الاحتكارية الكبرى (1898 ـ 1930)، باريس 1972.

12- الأب ديفر، *أوبنغوي ـ شاري، شهادة حول تطورها (1900 ـ 1940)*، إيسودون، 1947، ص 113 ـ 116.

13- ذكره ر.كورنوفان، *تطور الرئاسات في أفريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية*، مجموعة بونان، العدد 687، حزيران ـ آب 1961، ص 380.

14- جيلبير فيايار، *ملاحظات حول فوتا ـ دجالون*، مجلة المؤسسة الفرنسية لأفريقيا السوداء، داكار، العدد الأول، ص 171.

15- شهادة في ندوة معهد تاريخ الزمن الحاضر، نشرت عام 1986 بعنوان: *دروب تحرر الإمبراطورية*

الفرنسية من الاستعمار (1936 ـ 1956).

16- الطبيب العقيد فارينو، تقرير طبي 1945، ذكر في *أفريقيا السوداء: العهد الاستعماري*، مرجع سابق.

17- جان سوريه ـ كانال: *رائد مجهول للحركة الديمقراطية في أفريقيا*، لويس هونكانران دراسات داهومية، السلسلة الجديدة، العدد 3، بورتو نوفو، كانون الأول 1964، ص 5 ـ 30.

18- ج.كوكري فيدروفيتش: *أفريقيا السوداء*، باريس 1985، ص 52.

19- المرجع السابق، ص 52.

20- راجع إدريسة كيمبا، *تشكل مستعمرة النيجر، 1880 ـ 1920*، أطروحة دكتوراه، جامعة باريس السابعة، 1983.

21- ج.كوكري فيدروفيتش، مرجع سابق، ص 56.

الجزائر 1830 ـ 1998: من بدايات الرأسمالية إلى عملية إعادة الاستعمار «المعولمة» الاحتكارية

إذا كانت الرأسمالية لم تشارك إلا بنصيب قليل في قرار غزو الجزائر، فإنها تدخلت حتى اليوم في إجراءاته باستثناء عقدين أعقبا الاستقلال: فقد لعبت، حتى عام 1962، دور نموذج رأسمالية استعمارية منذ بداياتها المركنتيلية حتى ضروب تثبيتها النفطية، وتلعب اليوم، في إطار العولمة، دور نموذج «إعادة استعمار» احتكاري.

من المؤكد أنه لم يكن للرأسمالية، بعد، في فرنسا، 1830، سوى سلطة ضعيفة. ولكن مدة تطورها الكاملة هي التي هيمنت، فيها، في الجزائر، على بنينة التشريع والاقتصاد الاستعماري وفي الإبقاء عليهما في وجه المقاومات التي ظهرت فيها، حتى ضروب العنف الختامية التي حاولت، فيها، تجنب إزاحتها. وقد لعبت، بعد الاستقلال، على الهشاشة والتبعية للاقتصاد «اللا رأسمالي» الذي جرى تمهيده من أجل أن يبنى فيها وعلى توطد النزاع بين الطبقات الاجتماعية الذي طورته تناقضات هذا الاقتصاد من أجل إثارة الأزمة فيه. وقد وفرت هذه الأخيرة فرصة عودة الضغوط التي تفاقمت وما تزال تتفاقم إلى الدخول فيها مثبتتة ضروب العنف التي رزحت تحت عبئها البلاد والمستخدمة، بدورها، من أجل إعادة هذه البلاد إلى مكانها في «النظام العالمي الجديد».

وإذا كان النظام الرأسمالي غريباً عن قرار حملة 1930 (المولودة من رفض الملكية الفرنسية الاعتراف بدين)، فإنه حدد، بالمقابل، السنوات الأربعين من الحرب وضروب العنف التي لزمته ليسيطر على البلاد (1830 ـ 1871) والسنوات الخمس والسبعين التالية التي استطاع، خلالها، استغلالها دون عنف «لا شرعي» كثيف (1871 ـ 1945) إضافة إلى السنوات السبع عشرة (1945 ـ 1962) التي مضت من مجزرة صطيف ـ غلمة حتى الاستقلال. يبقى أن نقيس الدور الذي لعبته على النطاق «الأوروبي»، بل «المعولم» وليس، بعد، على النطاق الفرنسي، في تفكيك وتدمير اقتصاد الجزائر المستقلة ومجتمعها، وفي استئناف عنف (العنف الإسلامي) الثمانينات وحتى اليوم.

الرأسمالية الوليدة والغزو الاستعماري

1 ـ نصيب رأس المال في قرار حملة الجزائر

تكمن المفارقة في أن حملة الجزائر التي وقعت، في فرنسا، أو الانتقال من المركنتيلية إلى الثورة الصناعية جرت ضد إرادة أنصار الليبرالية الاقتصادية وممثلي المشغل. وقد عارض هؤلاء نفقات عامة حيث لم يكونوا يرون منظور ربح. وخلافاً لعمليات الغزو الاستعماري اللاحقة، كغزو إنكلترا لمصر، فإن هذه الحملة لم تتذرع بديون في ذمة البلد المعرض للغزو، وذلك لسبب واضح: فقد تولد النزاع من تلكؤ فرنسا، في عهد الإمبراطورية ثم في عهد عودة الملكية،عن دفع ثمن توريدات حبوب لحكومة «الإدارة» الذي بلغ 7942992 فرنكاً منها 350 ألفاً تعود للداي. وأصبح يمثل، عام 1827، مع الفوائد المتراكمة، حوالي 24 مليوناً منها مليون وربع المليون للداي.

ولم تكن أوساط مرفأ مرسيليا المركنتيلية أقل تسميماً للنزاع، خاصة من خلال الدور الغامض الذي لعبه القنصل دوفال. فهذا الأخير الذي لم يسلم مبلغ 478891 فرنكاً ذهبياً (حوالي ستة ملايين من الفرنكات الحالية) خصصها لويس الثامن عشر، قام، بالمقابل، باحتلال وكالة الكال المرهونة لدى الجزائر عسكرياً وجعل شارل العاشر يعلن، فضلاً عن حصوله على امتيازها دون مقابل، سلطانه على السهل المحيط بها، من بون إلى الحدود التونسية. ولعبت المنافسة الاستعمارية دورها. فقد اقترح وزير الحربية كليرمون ـ تونير، منذ 4 تشرين الأول 1827، «الإفادة من ارتباك إنكلترا لاحتلال دولة الجزائر». وكتب عالم الاقتصاد سيسموندي الذي كان مناهضاً للتبادل الحر، منذ أيار 1830،أي قبل الإنزال بثلاثة أشهر[1]، ما يلي: «مملكة الجزائر (..) هذه ستكون مستعمرة (..)، بلداً جديداً يمكن أن ينتشر فيه فائض السكان والفعالية الفرنسي». لقد كان هناك، حقاً، مقصد استغلال رأسمالي ما يزال في بدايته حتى ولو كان أنصار مصالح معارضة الغزو يحاربون الحملة،والتي ستكون منبع نفقات في الرجال والثروات متذرعين باحترام الحق الدولي. وهكذا رفض ألكسندر لابرود[2]، الاستيلاء على الجزائر «دون التمكن من الاحتفاظ بها (ودون) أن تستطيع هذه النفقات أن تعطي أرباحاً»: فـ«هذه الكتلة من الرجال الكادحين (..) الذين سيشهدون صرف (..) مبالغ ضخمة لا يفهمون سببها ولا هدفها» هي التي ندد، باسمها، بـ«الصفقات الأخيرة... التي مرت دون اعتماد مفتوح» من أجل حرب «لا يخشى أبداً من أن يقول... أنها غير عادلة»، على الأقل طالما لم يتحقق احتلال الجزائر. والأمر هو نفسه بالنسبة لشخص يدعى بينيون، كان نائباً عن الأور (وعن منسوجات إيفرو)، فقد صرح في 10 تموز 1829 [3] بأن «أسباب القطيعة لم تكن تستحق عشر التضحيات التي كلفتها ..فعلاً».

واستمر الاتجاهان، بعد 1830: الليبرالية التي نادت باستعمال رؤوس الأموال المنفقة على الجزائر في تجهيز فرنسا من جهة، ومن جهة أخرى، عدد صغير من الاحتكاريين» الذين كانوا

يضاربون على الأرض «المشتراة وهماً وبثمن بخس (لإعادة) بيعها بسعر أعلى بكثير». وقد هاجم هؤلاء الاحتكاريون، في 20 أيار 1835، ديجوبير، نائب دائرة السين البحرية التي كانت تصنع الجوخ هي أيضاً[4]. فدوافعهم تبقى مصلحية[5]: «النتيجة الوحيدة» لغزو الجزائر تبقى، عام 1835، هي إنه «نقل إلى مرسيليا الأعمال (..) التي كانت، في السابق، منشورة على كل فرنسا». ولن يستطيع، عام 1839، أن «يمنح (الغزو) رجلاً واحداً ولا فلساً واحداً». ورفض الكونت دوساد، مذكراً، عام 1835، بأن «الأراضي غير متوفرة[6]»، وعلينا «إبادة السكان الأصليين قبل تجريدهم من ممتلكاتهم». ودعا هيبوليت باسي، وزير نابوليون الثالث القادم، عام 1837 [7]، أيضاً، إلى «منع مقتنيات الأرض... أو الحد منها على الأقل» واقترح، في الاتجاه نفسه، «التعامل مع القوى الجاهزة في هذا البلد» و«جعله... في حالة نستطيع، معها، أن نقيم معه علاقات ودية وأن نتاجر، فيه، دون خوف... ونسحب حبوباً منه لتموين مقاطعاتنا الجنوبية».

وكان الآخرون، كالمارشال جيرار منذ 12 تشرين الثاني 1830، يرون، فيه، على غرار سيسموندي، «منفذاً واسعاً للفائض من سكاننا و... لتصريف منتجات معاملنا»[8]. وفي 21 آذار 1832، وبعد أن تبجح، في العشرين منه، المارشال كلوزيل، المعني هو نفسه، في ميتيديا، بعدة شركات (اثنتين من باريس برأسمال قدره مليونان وثلاثة ملايين فرنك (ذهباً)، واثنتين من مرسيليا تساويان خمسة ملايين وستة ملايين، وعدة شركات إنكليزية) بأن «الجزائر تستقبل من البواخر أكثر مما كانت تستقبل منها، في السابق، في ثلاث سنوات». بعد هذا، ذكر نائب مرسيليا رينار شركة قيد الإنشاء «من أجل بناء سفن بخارية (من أجل) الملاحة».

لقد كانت حرب الغزو على هذا النحو، حقاً، حرب «أسراب من المضاربين انقضت على الجزائر ساعية لأن تشتري، بثمن منخفض، أبنية المدينة... والأرياف»[10] لإعادة بيعها، خالقة للحكومة «التزامات صريحة حيال المزارعين والصناعيين والرأسماليين الذين تركتهم يقيمون»[11]. وقد كان الاتجاه السائد لدى الرأسمالية الصاعدة، حقاً، منذ الأصل، تحمل المجازفة من خلال الحرب، بالمجازر، وهي مجازفة قبلت بها، في 7 تموز 1833، لجنة أفريقيا. وقد اقترحت هذه الأخيرة، بعد أن تبينت «تناقض مسيرة الاحتلال»، «التوسع في الاستعمار تحت الحماية العسكرية» من أجل عدم اختزال «ثمرة كثير من الجهود»[12]. وسوف يؤدي احتلال قسنطينة، عام 1837 إلى كسب تأييد الليبراليين، باستثناء آخر نيران ديجوبير، لـ«فكر واحد» للرأسمالية الفرنسية.

2 ـ الحرب ضد الشعب، سياسة مقصودة (1830 ـ 1871)

كانت الحرب، وهي إرادة الغزو، تجري منذ البداية، باقتراف فظائع. وكانت لجنة أفريقيا تعرف ذلك وقالت، قبل أن تقرر متابعتها: «لقد أرسلنا إلى الموت، لمجرد الشبهة، ودون محاكمة، بأناس ظلت إدانتهم، منذ ذلك الحين، أكثر من مشكوك فيها (..). لقد ذبحنا أناساً يحملون

جوازات مرور، وذبحنا، لمجرد الاشتباه، أقواماً كاملة تبين، فيما بعد، أنها بريئة... وحاكمنا أشخاصاً اشتهروا بأنهم قديسون (على درجة كافية من الشجاعة) لتدخلهم لصالح مواطنيهم البؤساء (..) والذين توفر قضاة كي... يحكموهم ورجال متمدنون كي يعدموهم»[13].

كان «الازدراء تجاه تسليم رسمي بأكثر حقوق الشعوب طبيعية» المعترف بها، على هذا النحو، من خلال القرار نفسه الذي كان ينتهكها يطبع بطابعه، عام 1833 إرادة متابعة هذه الحرب لبسط الاحتلال على كامل البلد. وعلى المنوال نفسه، خرق فوارول، منذ 1834، في منطقة مدينة الجزائر، ثم تريزيل، عام 1835، في منطقة وهران، معاهدة ديميشيل المعقودة في 6 كانون الثاني 1834، مع عبد القادر الجزائري، من أجل أن تطلق لهما الحرية ضد باي قسنطينة. والأمر هو نفسه، بعد الاستيلاء على هذه المدينة، الخرق المتعمد، عام 1839، لمعاهدة تافنة المعقودة للغاية نفسها، مع الشريك نفسه، في 30 أيار 1837، وذلك بالمرور المتعمد لقوات بمنطقة متنازع عليها بفعل الالتباس بين النص العربي وترجمته الفرنسية، وقد أثار ذلك رداً هجومياً من جانب الأمير. ألم يصرح بوجو في المجلس، في 8 حزيران 1838، قائلاً: «لم تربط المعاهدات الأمم، أبداً، إلا عندما تكون مطابقة لمصالحها؟»[14].

1 - المجازر

في عام 1833، كانت المجازر قد حدثت من قبل، مثل المجزرة التي حلت بقبيلة العوفية في ميتيدجه، عام 1832، والتي رواها ضابط في مذكراته[15] «فاجأت قطعة عسكرية..... القبيلة نائمة... وذبحت المساكين... دون أن يحاول واحد منهم أن يدافع عن نفسه (...). ولم يجر أي تمييز، لا من حيث العمر، ولا من حيث الجنس. ولدى عودة هذه الحملة المخجلة، كان فرساننا يرفعون رؤوس الضحايا على سيوفهم. وقد بيعت كل الماشية (...) باقي الغنيمة وهو بقايا دامية في سوق... باب الزون (...) سوارات نسائية مازالت على معاصم مقطوعة، أقراط تدلت من قطع لحم. وقد جرى تقاسمها وأعلن أمر يومي، بتاريخ 8 نيسان، رضى الجنرال العظيم».

وفي كتاب يكاد أن لا يكون أحدث زمناً[16]، صوّر جغرافي في حملة روزيه، ضرورة «إبادة كل بربر جبال بني منار وشنوه إلخ...» من أجل استعمار ميتيدجه. وبعد قليل، أسف الجنرال كافينياك لأنه لم يصادف، قط، تركياً يذهب «كي يقدم رايته في القبائل مع 300 أو400 تركي ليقطعوا مايتراوح بين ألف وألفي رأس إنساناً ويجعل ولاية ترتعش ويعود محملاً بالغنيمة» وقدر، في الوقت نفسه، أنه «ينبغي أن لا يكون الجزائريون قد رأوا في النظام الفرنسي سوى العنف التركي بين أيدي المسيحيين[17]». وسوف يرى بوبو، بعد نقض المعاهدة مع عبد القادر، أن أسلافه أذنبوا عن ضعف. وقد صرح، في المجلس، في 14 أيار 1840، قائلاً: «يلزم غزو كبير حيث يشبه ما كان يفعله الفرنكيون، ما كان يفعله الغوطيون».

وسوف تطبق هذه المبادىء منهجياً في الحرب ضد عبد القادر اعتباراً من 1840. فيروي العقيد مونتانياك، في 17 كانون الثاني 1842، أنه انتزع من «العدو» (كذا) في منطقة مسكرة «نساء وأطفالاً وماشية وقمحاً وشعيراً»، وفي 11 شباط فإن الجنرال كماييدو «انتزع، بالقوة، نساء وأطفالاً وماشية» من «قبيلة في جوار شليف[18]». وكان قد أطنب، في 19 تشرين الثاني السابق، في امتداح رئيسه لاموريسيير على «عثوره على العرب» وانتزاعه «نساء وأطفالاً وقطعاناً» منهم. وفي عام 1845، كانت «التقنية» التي أوصى بها بوجو هي تقنية التدخينات التي أدخل استعمالها كافينياك ضد الصبيرة في الأوراس. وقد استخدم هذه التقنية نفسها سانت آرنو، في 2 آب، ضد بني معدون في تينيس موقعاً، بذلك، 500 قتيل. و«تعويضاً» عن هزيمة سيدي ابراهيم، فقد دخن بيليسييه في 19 حزيران، أولاد رياح، في الغرب، موقعاً 760 قتيلاً ولم يدع سوى حوالي الأربعين على قيد الحياة. وقد وصف جدول المؤسسات الفرنسية[19] هذه المذابح بأنها «تدبير لا بد منه».

ولم يضع استسلام عبد القادر، أبداً، حداً للمذابح التي استؤنفت في كل عملية للغزو ولدى كل قمع، خلال الجمهورية الثانية كما خلال الإمبراطورية الثانية. وهكذا، فإن جباية ضريبة العشور، وحدها، أوقعت 40 قتيلاً و29 امرأة أسيرة من بني سنوس قرب تلمسان، في 27 أيلول 1848 [20]. وبعد استعمال هذه الطرائق في البيبان، في قرى بني عباس وزواوة «المدمرة» عام 1847، جاءت غارات الإبادة، غارات سانت آرنو في الغرغور والبابور والوادي الكبير عام 1851 [21]. وفي عام 1857، ولدى احتلال منطقة القبائل، «بلغ سعر الآذان، لزمن طويل، 10 فرنكات للزوج وبقيت نساؤهم، مثلهم، طريدة كاملة» على حد قول الكونت ديريسون[23]، وكان الأمر كذلك في الجنوب حيث اعترف بأنه جلب منها، في طابور لم تطلق، فيه، رصاصة واحدة، «ما يملىء برميلاً».

2 ـ عمليات نهب وتدمير

كانت عمليات النهب قد بدأت منذ الاستيلاء على مدينة الجزائر بسرقة «كنز القصبة» الذي قدر بثلاثين مليوناً من القروش القوية (أي أكثر من مليار ونصف المليار اليوم) و«سلب منه ثلثاه وكل الأحجار الكريمة»[24] بخرق لاتفاق الاستسلام وتجاهل لمطالبات الداي. وبعد الاستيلاء على 51.7 مليوناً من الفرنكات وجدت في الخزينة الجزائرية (أكثر من 600 مليون من الفرنكات الحالية)، لم تتوقف هذه العمليات عن التفاقم، «متخذة صفة رسمية» وممتزجة مع جبايات الضرائب والعقوبات والغرامات ونفقات الحرب أو الحجز. وقد ساهمت، على هذا النحو، في تقهقر البلاد الاقتصادي.

ومنذ 8 أيلول 1830، وعلى الرغم من اتفاقية الاستسلام الموقعة في 5 تموز والتي ضمنت لـ« أفراد كل الطبقات دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم»، صادر مُوقِّع هذه الاتفاقية بورمون أملاك الجزائريين الأتراك وأملاك المؤسسات الإسلامية والأوقاف المكرسة للعبادة وتعليم القرآن:

فقد ماهى بينها وبين الأموال الحكومية لدولة الغيت ولكن الاتفاقية لم تحل شيئاً محلها. وقد ترافق النهب مع مذبحة العوفية وكل المذابح التي تلتها. وفي عام 1836، وعلى حد قول كافيناك نفسه، كان العربي القادم إلى سوق تلمسان «على التنازل عن ربع أو نصف مبيعاته». وفي عام 1837، تلا الاستيلاء على قسنطينة نهب المدينة كما سيلي الاستيلاء على كل مدينة اعتباراً من الحرب ضد دولة عبد القادر، كما جرى في ميليانة، عام 1839، وفي ميديا عام 1840 إلخ... وحتى 1872. وسوف تحتوي موازنة الجزائر باباً بعنوان «مستولى عليه من العدو» يغطي نتاج المبيعات العامة للأملاك المنقولة المصادرة والمحاصيل والماشية المستولى عليها.

وهكذا، فمنذ آذار 1839، تم الاستيلاء على «2.500 خروف و800 ثور» ثم، بعد سنة، على «كمية كبيرة من الماشية» من جماعة من «الحركة» (في منطقة قسنطينة) أثر مقتل شيخ عوقب عليه، قبل ذلك، بإعدام ستة محكومين[25]. ويمكن أن نذكر، من هذه القائمة الطويلة لهذه الحالات، الاستيلاء على «1.500 جحش و 300 فرس أو بغل و 15.000 أو 16.000 رأس ماشية... أتي بها»، بالإضافة إلى 3.000 أسير من قبيلة بني مناصر، غرب مدينة الجزائر عام 1842 [26]، والاستيلاء على 3000 رأس ماشية من قبيلة أولاد دفلتن (في الأوراس) في أيار 1845، والاستيلاء، في حزيران، بذريعة «العصيان»، على 20 ألف خروف و800 ثور و500 جمل من النميمشة وعلى 500 خروف و350 ثوراً و250 جملاً من المؤيدة (جنوب ميديا)، وعلى 700 ثم على 1.000 ثور، و2.000 ثم 15.000 خروف و300 دابة ركوب و30 جملاً من لاجئين من منطقة تلمسان إلى مراكش. وفي عام 1846، جرى الاستيلاء «يومياً» على قطعان كبيرة..« من جماعة من ولاد نايل» وعلى 33 ألف خروف و500 جمل، وخيول وخيام من قبيلة الهيمان في 13 كانون الثاني 1847 [27].

وكان يمكن لهذه السرقات أن تجري تحت غطاء مساهمات في الحرب، كما حدث في جبل عمور حيث جرى الاستيلاء «في ثلاثة أيام، فقط، على 3.000 ثوراً و7.000 خروفاً»، في أيار 1846 [28]. وكان يمكن أن تحل محلها أو أن تضاف إليها ضرائب على شكل جبايات عينية، مثل الفرنكات الذهبية الثمانية والخمسين ألفاً التي جرت جبايتها، في عشرة أيام، في بيلزمة عام 1844. وفي عام 1845، فرضت، قرب فينيس، غرامة «كبيرة إلى حد كبير» على قبيلتي بني هيجة وبني مكرون، طلبت من الأخيرة قبل أن تدخن بقليل، و12.000 فرنك طلبت من بني شعران. وفي عام 1846، أخذ من بني عبدي 20 ألف فرنك بعد حرق قريتهم، وطلب ما يتراوح بين 200 و 300 فرنك على كل فرد من حرار الشرقي (أي الدخل المتوسط لسنتين). وفرض أيضاً، خلال تلك السنة، 20 ألف فرنك من العموشة (بابور)، و30 ألفاً، خلال ثلاثة أيام، على قبيلة أولاد يحيى، قرب تبيسة و55 ألفاً على جوار فيليب فيل، و50 ألف فرنك في 10 كانون الثاني 1847 على قبيلة بني جلال. وفي كانون الثاني 1948، شهد الهميان الذين سبق أن حرموا من قطعانهم، 100 ألف فرنك تفرض عليهم والاستيلاء على عشرة دوارات لأنها لم تدفع. وكانت هناك غرامات تعاقب من يرفض دفع

الغرامات الحربية أو الضرائب (أو العجز عن ذلك): وتلك كانت الحال، عام 1848، بالنسبة للغرامات التي كان على أولاد دقلتن، في الأوراس، الذين حرموا من قطعانهم قبل ذلك بسنتين أن يدفعوها لرفضهم دفع الضرائب وعلى بني زقزوق في ريفا وعلى بني منار قرب ميليانة وعلى بني حسن من الطيطري. ومثلها عام 1849، الغرامة المتوجبة على بوسعدة بسبب المتاريس التي نصبت في المدينة، والعشرة آلاف فرنك المفروضة على أولاد فرج المجاورين، والغرامات المفروضة على أولاد سيلم في الأوراس، وعلى أولاد يونس في الضهرة، وكذلك تلك التي فرضت، عام 1850، على الحركة بعد إحدى عشرة سنة من مصادرة ماشيتهم وعلى السنية في الهدنة[29].

وقد أضيف إلى تدمير الموارد الباقية للسكان، وتدمير زراعاتهم ومزارعهم قبل كل شيء، تحويل محاصيل ومداخيل نقدية لشاغلي هذه الأخيرة من أجل إفقار الأفقر لمصلحة الأغنى ووضعه، على هذا النحو، تحت التبعية وكانت هذه التدميرات فعلاً، كما كان تدمير البشر أنفسهم، سلاحاً رئيسياً للقمع. فمنذ السنة الأولى، يصف روزيه[30] قبائل جوار بليدة بوصفها «تلك التي نهبناها مع الجنرال برتيزين، في أيار 1831». وهو يحدد رقم استهلاك الفواكه التي استولى عليها الجيش، في الهكتارات الأربعمائة من بيارات برتقال بليدة بـ 400 ألف، في حين «أن ذلك لم يكن يلاحظ». ويشير إلى أن «معسكراتنا قد فتحت بعض الثغرات» بين كروم ميتيدجا، وأن هذا السهل لم يزرع، حوالي بيرتوتة وبوفريق، إلا «عندما مررنا به للمرة الأولى».

ولم يكن الأمر يدور هناك، بعد، إلا حول عيش الجيش على حساب البلد. واقتصر الأمر، بعد ذلك، على صيرورة التدمير نظاماً. فلنذكر بأن مونتانياك[31] كان يرى أن «كل السكان الذين لا يقبلون شروطنا يجب أن يبادوا، وكل شيء يجب أن يؤخذ ويسلب دون تمييز في العمر أو في الجنس». وسوف تنشر الجريدة الرسمية، *المرشد الجزائري*، في 14 نيسان 1844، تهديد بوجو لقبائل إيسر، وهو التهديد بـ«حرق القرى (قراها) وأشجارها،... إذا لم تطرد بن سالم». وخلال الحرب ضد دولة عبد القادر، بدأت السلسلة كي تتسارع بقدر ما كانت المقاومة الجزائرية تضعف. ومنها تهديم دوارات حجوت في غرب ميتيدجا منذ 12 و 13 آذار 1840، وفي 27 و28 آب و«العقاب القاسي» الثاني لقبائل مزية وبني صلاح في أطلس بليدة ثم «تدمير» قبيلة الريفة في جنوب صطيف لانضمامها إلى الأمير[32]. وفي عام 1842، وفي مناطق بني مناصر، قال سانت آرنو[33] أنه «أطلق القليل من طلقات البنادق» ولكنه أحرق «كل الدوارات، كل المدن، كل الأكواخ، وأكد ذلك، قائلاً: «نخرب، نحرق، ننهب، ندمر البيوت، والأشجار». وفي تشرين الأول 1844، كتب أن «أولاد بن سالم وبلقاسم (في منطقة القبائل) قد أحرقت» و«قطعت أشجار البرتقال» فيها، وذلك كمجرد تنفيذ لتهديدات بوجو التي أشرنا إليها قبل قليل، بعد أن «دمرت كلياً، تقريباً مساكن 19 بطناً من الفليسة[34] وأحرقت كل محاصيلها». وهنا، أيضاً، ظلت هذه الطرائق مستخدمة بعد استسلام عبد القادر، لدى غزو منطقة القبائل وحتى قمع انتفاضة 1871. ففي عام 1845، شهد

أولاد عبدي، قبل الغرامة، «قراهم الرئيسية وهي تحرق[35]». وفي كانون الثاني 1847، لقي أولاد يونس المعاملة نفسها، وكذلك الأمر بالنسبة لسبعة دوارات لأولاد نايل، من أجل «منع أية محاولة[36]». ولنذكر، بين تدميرات 1848، تدمير تمكساليت قرب تلمسان، والتدميرات التي جرت لدى الزواغة وأولاد سيدي الشيخ والزواغة، وتدمير قرى مزية قرب بيجاية وتخريب قرى بني عباس ومحاصيلهم وتدمير قرى طيفرة سيباو، عام 1850، وإحراق قرى بني ايمل في غرغور. وفي عام 1851، كرر سانت آرنو فعلته: فقد أحرق، في 10 نيسان، في وادي الساحل، سلوم وسكانها، وفي 12 أيار قرى أولاد ميمون وأولاد عسكر، وفي 19 «أكثر من خمسين قرية محاطة بحقول وحدائق»، وفي 26 و27 قرى بني فغال، وفي 9 حزيران ثلاث قرى لبني عيسى، وفي تموز، وقرب كولو، ثلاثة أخرى لقبيلة الجبلة. وأخرى، أيضاً، قبل أن تحرق، في تموز، قرى ومحاصيل، في منطقة أبعد إلى الغرب، في الغرغور والصمام، لدى أوزالاغن وبني عيدل وبني إيمل[37]». وكتب هو نفسه من منطقة القبائل الصغرى، قائلاً: «كل القرى، وهي حوالي المائتين، قد أحرقت، وكل الحدائق ضربت، وكل أشجار الزيتون قد قطعت[38]». وبين 1854 و1857، لم تستسلم المقاومة في منطقة القبائل الكبرى إلا أمام الإحراق المنتظم للقرى والمحاصيل الذي مورس، أحياناً، حتى لدى رفض الخضوع للأتاوات[39].

وقد مست تدميرات المدن معظم مدن الجزائر غير الصحراوية، حتى أنها مست، جزئياً، تلك التي لم تشهد قتالاً. ومن بين هذه الأخيرة، وخاصة من بين المدن المستولى عليها من الدولة التركية قبل أي حرب شعبية، شهدت مدينة الجزائر منذ 1831، وعلى حد قول روزيه،تدمير ضاحيتها، «ضاحية باب الواد الصغيرة» لقد دمرت جزئياً وثقبت أقنيتها «لتشرب خيولنا»، ونهبت بليدة. أما فيما يتعلق بـ«منازل وهران الجميلة، فإن جنودنا قد دمروها كلها، تقريباً، للحصول على خشب الأرضيات للطهي[40]». وفي المدن التي استسلمت، بعد 1840، دون قتال (تلمسان، ندرومة)، خربت إزالة المتاريس وشق طرق سالكة بيوتاً كثيرة (بالمئات في مدينة الجزائر). ولم تلق المدن التي قاومت دمار الحصار والهجوم (ثلث قسنطينة عام 1837)، فقط، بل عانت، أيضاً، التخريب بعد احتلالها. وقد نهب كلوزيل مسكرة، عاصمة الأمير، وأحرقها، بين 6 و 9 كانون الأول 1835، بحيث كانت ضاحيتها، عرقوب اسماعيل، عام 1838، «مدمرة وخالية من السكان، وكان سكان بابا علي يعيشون في أكواخ... على أنقاض بيوتهم[41]». وضاعفت الحرب التي تعممت اعتباراً من 1840 تخريبات المدن. ففي تلك السنة، أحرقت مسكرة وميديا من جديد. وفي ميليانة، «أضيفت إلى تخريبات الحريق تشويهات محتومة نتيجة لهجر المدينة (...) وضرورات الاحتلال العسكري الأول[42]». وفي عام 1841، أدى احتلال المدن التي أسسها الأمير إلى التدمير النهائي لعاصمته (قرب تياريه). وأدت، أيضاً، إلى تدمير سكايدة وسبدو وبوغار وتعزة، في الوقت نفسه الذي عوقبت

محاولاته لاستعادة المدن التي خسرها من قبل بتدميرات جديدة في ميليانة وميديا ومسكرة، وفي عام 1842 في تلمسان، وفي عام 1843 في تينيس ولغوة وبيسكرة.

كل هذه التدميرات ترافقت بهرب السكان: هربهم كلهم، مسلمين ويهوداً، من ميليانة، وكل سكان ميديا ومسكرة وشرشل وتينيس أيضاً وما يتراوح بين 7.000 و10.000 وهراني، وأكثر من ثلث سكان قسنطينة الخمسة والثلاثين ألفاً، والتلمسانيين الإثني عشر ألفاً وما يتراوح بين 30.000 و40.000 ألفاً من سكان مدينة الجزائر ونجم عن ذلك، كما لوحظ بصدد قسنطينة، «تأثير مؤسف على حركة المدينة الصناعية والتجارية[43]»، وهو تأثير ذكر، أيضاً، بصدد مدينة الجزائر ومسكرة وتلمسان (ارتفاع الأسعار والإيجارات، افتقار المشترين وندرتهم، القطيعة مع الريف إلخ ....) ولم تعوض عنه «التجارة» حول الحاميات «في المراكز الجديدة».

2 ـ 3 ـ الاقتطاع من الأملاك والأراضي

كان الاقتطاع من الأملاك والأراضي، منذ الأصل، المحصلة المقصودة من هذه الابتزازات. فقد صرح بوجو: «كل مكان تكون، فيه، حياة جيدة وأراض خصيبة هو ذاك الذي يجب وضع المستعمرين فيه دون الاستعلام عمن يملك هذه الأراضي (...) و توزيعها إلى ملكيات صغيرة[44]».

وفي المدن تم حجز ممتلكات الأسر التي لجأت إلى مناطق ريفية، وخاصة إلى الجبل، لإحلال سكان استعماريين محل سكان المدن الجزائريين المبعدين على هذا النحو عن مدينتهم. وهذه الظاهرة ولدت فقداناً مستمراً للصفة المدينية لدى الجزائريين المسلمين. وهكذا حجزت وأعيد توزيعها وبيعها، عامة، لـ«أوروبيين». 812 بناية في مسكرة و1033 في تلمسان و400 في ميليانة، والمقدار نفسه في ميديا، تقريباً، و60 في جيجل الخ... ولم تستعد الجزائر، حتى مع الإسهام الاستعماري، عدد سكانها الكلي لعام 1830 إلا عام 1861. واستعادته قسنطينة عام 1871، ومسكرة عام 1876، وتلمسان عام 1886. أما بالنسبة للتركيبة المسلمة، فإن هذه المدن لن تستردها إلا، على التوالي، في أعوام 1906 و1911 و1901 و1891. ولم تستردها وهران وكوليا وشرشل التي كانت، مع ذلك،قد سلمت، قبل 1872 [45]. ولا يدور الأمر، في هذا الاسترداد، إلا حول شعب ريفي أو مريَّف خلال جيل على الأقل دفعه إملاقه في الريف إلى العودة أو الهجرة، وأقام في مساكن بالية أو هامشية.

وقد انطلق «نزع ملكية الفلاحين» منذ 1830 مع مصادرة أراضي الدولة السابقة (البايية) ووجهائها ـ «أحواشهم» في ميتيدجه ـ، ثم في سهلي بون ووهران، وبعد 1837، أراض في منطقة قسنطينة جرى تأجيرها لمضاربين كانوا يشغلون، فيها، مستثمريها القدامى، ثم جرى التنازل عنها بصورة متزايدة (94.796 هكتاراً من الأحواش عام 1838). وسرعان ما تلا ذلك نزع ملكية العرش العائدة إلى جماعات متممة، بذلك، عمل التدمير والابتزاز كي تقام على أفضل أراضيها، إثر

حجوزات أو مصادرات لأراض بور ليست لها سندات ملكية، مراكز استعمار مسكونة، خاصة، من منفيي حزيران 1848. واقتطعت هذه «العسكرة، غالباً، أكثر من نصف أراضي العرش. وضاع 224.993 هكتاراً من أراضي منطقة قسنطينة على 5232 شخصاً كانوا يستثمرونها طردوا قبل نهاية الإمبراطورية الثانية. وإذا كان الغرض المعلن لقرار 1863 تحديد ملكية القبائل، فسوف يسمح، خاصة، بأن تقتطع منها أقسام غير معترف بها من أحسن الأراضي. وقد وضع الحجز، على حساب القبائل التي لجأت إلى مراكش لمعاقبة ثوار 1863 ـ 1864 و1871، أغنى الأراضي تحت تصرف الاستعمار: احتياطي من 568.817 هكتاراً عام 1871 [47] أخذت من القبائل هي مساحة مراعي الشتاء في سهولها وسهول مديانا العليا. وترافق هذا الحجز مع نفي بني هاشم من هذا السهل إلى سهب هدنة القاحل وفرض غرامة حربية هائلة تبلغ 27.452.000 فرنك ذهبي وضعت أقواماً كاملة تحت رحمة قروض ربوية. وأفاد نزع الملكية هذا، منذ هذه المرحلة، تركيز رأس المال العقاري بتدخل الائتمان المصرفي لصالح الأقدر على السداد، ثم بالامتيازات الكبرى المنذورة للاستثمارات من جانب عمال زراعيين: 20 ألف هكتار للشركة الجنيفية قرب صطيف منذ 1835، مائة ألف للشركة العامة الجزائرية، عام 1865، في قلب «المملكة العربية» مقابل قرض بمقدار 100 مليون فرنك ذهبي. وقد فككت هذه الامتيازات بُنى المجتمع الريفي وأفقرته واضعة إياه، في المستقبل، تحت رحمة «مشتريات» مفروضة، في حين أن الاستعمار قد أخذ منه، منذ ما قبل مصادرة 1871، أكثر من 500.000 هكتار، 96٪ منها أخذتها الدولة الاستعمارية. كما تملكت، أو ضمت، مساحات بالمقدار نفسه.

2 ـ 4النتائج: «الكارثة الديموغرافية» الجزائرية

تشكل فترة التملك الاستعماري حقاً، بالنسبة للبلاد، كما أشار ج. ساري بصدد مجاعة 1867 ـ 1868، «كارثة ديموغرافية» [48]. وقد أسهمت في ذلك الخسائر البشرية في القتال وخلال المذابح والتدمير وعمليات النهب والاقتطاعات المقترفة مرة بعد مرة، كما أسهم فيها نزع الملكية وشرط الحياة الذي فرضه النظام على مجموع الجزائريين. وإذا كان من الممكن مناقشة عدد السكان (5 ملايين) الذي قدّر به ساري عدد السكان لعام 1830، فإن رقم الثلاثة ملايين ونصف المليون كحد أدنى، بالنسبة للجزائر غير الصحراوية وحدها، ومنهم 6٪ من المدينيين، لم يعد موضع اعتراض [49]. ويعطي تعداد 1845 الذي أفلتت منه منطقتا القبائل والأوراس وتعداد 1851 (بعد ثلاث سنوات من مجاعة 1848 القاتلة) و1856 اللذين لم يستطيعا، بعد، سوى تقدير سكان منطقة القبائل الكبرى، أعطت هذه التعدادات، على التوالي، 2.028.000، 2.324.000 و3.020.000 نسمة. وفي عام 1853، نسب تقدير كاريت، وهو أجدر التقديرات بالثقة، إلى القبائل (دون المدن) 2.670.410 نسمة، أي بالإجمالي، أكثر من 2.8 مليون بعد 23 سنة من الاحتلال والحرب. وهو رقم قريب جداً

من رقم 1861 (2.732.851) بعد حملة القبائل القاتلة. وهذا ما يبين نقص التزايد الذي كان يمكن أن يحدث في غير هذا السياق والذي يمكن أن نضع له ما يتراوح بين نصف المليون والمليون من الحيوات المفقودة. إلا أنه لا يحصى، في الساحة نفسها، منذ 1866، سوى 2.653.000 نسمة، و2.125.052، عام 1871، بتراجع قدره ثمانون ألفاً، ثم 527.000 بمعدل سنوي قدره 0.58٪ خلال فترة تشمل قمع انتفاضة 1863 ـ 1864، ثم 4.37٪ خلال سنتي المجاعة والأوبئة، 1867 ـ 1868، وهو ما يتضمن معدل وفيات متوسطاً أكبر من 8٪ سنوياً. ويمكن، على هذه الأسس، طرح فرضية حد أدنى لزيادة في الوفيات نزلت، خلال أربعين عاماً، بما يتراوح ما بين 1.2 مليوناً و1.7 مليوناً، أي بنصف مجموع 1830، وبخمس الجزائريين المسلمين الذين عاشوا في تلك الفترة.

وهذه الزيادة في الوفيات مرتبطة، بداهة، بالمذابح التي يمكن تقديرها بـ« عشرات الألوف من الخسائر في صفوف السكان المدنيين»[50]. وهي تفسر، أيضاً، بالمعارك غير المتعادلة. إذ يشار، بالنسبة لأهم المعارك إلى 2.000 قتيل عام 1840، و800 عام 1841، و480 عام 1842، و950 عام 1843، وأكثر من 600 عام 1844 أو أيضاً، 1136 عام 1851 و880 عام 1852. ويجب أن نضيف إلى هذه الأرقام الإشارات غير المرقمة، الأكثر تكراراً، إلى «خسائر محسوسة» أو «عظيمة» (كما كان الأمر، عام 1840، بالنسبة لمعركة مزية التي كانت، مع ذلك، حاسمة). كما لم يذكر شيء عن المائتي قتيل، على حد قول أزان، في باب تعزة في نيسان 1842، ولا عما يتراوح ما بين 1800 و2000 قتيل يذكرهم في مقتة في 28 حزيران 1836 ولا عن الألفي قتيل وجريح في تفنة في 25 نيسان 1836 الخ... ومن غير المبالغ فيه أن يقدر عدد القتلى في القتال بمتوسط سنوي يبلغ عشرة آلاف أو عدة عشرات من الألوف[51]، خلال أربعين سنة. وكانت أقل من ذلك قسوة خسائر السكان الناجمة عن هجرة أقوام كاملة من سهول مجاورة لمنطقة وهران، كسهل المكرة، إلى الملجأ المراكشي.

إلا أن أعلى معدلات الوفيات نجمت عن مجاعتي 1848 ـ 1849 و1866 ـ 1868 اللتين لم تكن أسبابهما العميقة، على عكس ما قيل، مناخية. من المؤكد أن السنوات المذكورة، باستثناء 1867 ـ 1868، كانت مطبوعة بهطولات أدنى من المتوسط تفاقمت بها، في عدة مناطق، توزعات سنوية رديئة، مع أمطار ضعيفة في نهاية الشتاء والربيع وزيادة ملحوظة، عام 1865 ـ 1866، لأسراب الجراد. وليست هذه شروط حاسمة، بل هي، فقط، شروط مناسبة لميل إلى جهة القحط. وبالمقابل، يشترك هذان الطوران بأنهما جاءا بعد فترتي قمع بارزتين: قمع 1848 ـ 1849 الذي أعقب سحق مقاومة عبد القادر والهزات التي استطالت، ومنها إحراق كل محاصيل الأوراس الثائر وتدمير الاحتياطيات والإهمال التالي للأراضي والغرامات والمصادرات. وفي فترة 1866 ـ 1868، جاء قمع ثورة 1864 ـ 1865 التي ظهرت، خاصة، في الغرب والسهب الجزائري الوهراني والبابور المطبوعة، هي أيضاً، بالتدميرات والغرامات الثقيلة، وستة ملايين فرنك ذهبي كغرامة حربية.

ويشترك هذان الطوران، أيضاً، بتقهقر في التملك الجزائري وفي استثمار الأراضي نفسه: فقد اتصفت الفترة الأولى ببداية إنشاء المعسكرات وخلق مراكز استعمار عديدة على الأراضي المستولى عليها، واتصفت الثانية بتسارعها وأولى التحديدات لأراضي العرش ومنح امتيازها للشركة الجزائرية.

وتظهر مسؤولية السلطة في هذا التعليق الرسمي على قحط 1848 ـ 1849: «بدأ العرب يفهمون أن السلام وحده سوف يوفر لهم وسائل إصلاح الكوارث التي سببتها سنتا قحط»[52]. وأعلن نابوليون الثالث نفسه، قبل سنة أو سنتين، مسؤولية الرأسمالية الاستعمارية في فترة 1866 ـ 1868: «يزيد البؤس لدى السكان المحليين بسبب اقترابهم من المراكز الأوروبية الكبرى... إن القبائل الصحراوية غنية وعرب التل قد أفلسوا»[53]. وكون التصدير ـ وخاصة تصدير القمح الذي ينتجه المعمرون ـ، في عامي 1866 و1867، قد استمر على الرغم من ضرورة استيراد الدقيق، عام 1867 يبين كيف حثت الندرة على الاستفادة من ارتفاع الأسعار على حساب الاحتياطيات المطمورة.

وقد شهدت محاصيل الحبوب هبوطاً سريعاً،وهو أبرز في الشعير منه في القمح، من 20 مليون قنطار إلى 11.3، ثم إلى 8، ثم إلى 4.4 بين 1863 و1867، قبل أن تصعد من جديد (ولكن إلى ما لا يكاد أن يبلغ 10.3) عام 1868. لقد هبطت محاصيل المستعمرين الخاضعين للتقلبات المناخية نفسها، بالتأكيد، بمعدل 60٪، ولكن محاصيل الجزائريين هبطت بمعدل 80٪، من 18 إلى 3.9 مليون قنطار. وقد تراجعت المساحات المزروعة قمحاً، في الوقت نفسه، من 2.450.000 هكتار إلى 2.3 مليون، ثم إلى 2.1 مليون، ثم إلى مليوني هكتار في عامي 1866 و1867، وسوف تهبط إلى 1.4 مليوناً في السنة التالية المناسبة مناخياً: ذلك أن نقص السواعد بفعل الخسائر البشرية التي سببتها المجاعة والكوليرا، عام 1868، سيجعل الشروط المناخية الجيدة عقيماً ويستفحل بالأزمة.

وبموجب تقرير رسمي، كان نضوب الموارد هو الذي سمح بوباء الكوليرا عام 1867. وقد سبب أضراراً فادحة لدى «السكان المحليين السيئي اللباس والتغذية» وفي عام 1868،حلت المجاعة التي أنزلت السكان إلى السهل «حيث كانوا يأملون أن يجدوا فيه قمحاً وشعيراً... جماعات كثيفة من العرب (شوهدت) تهرب من دواراتها لتأتي طالبة الرأفة من المستعمرين. لقد ازدحمت مدننا وأريافنا بهذه الحشود الجائعة»[54]. وهذا التقرير الذي «قدر عدد الضحايا بأكثر من 300.000» هو، كما رأينا، دون الواقع بكثير.

ولا يمكن أن نقدر الآثار البشرية للكارثة الأولى نظراً للافتقار إلى كل معطى حول التحركات الديموغرافية للسكان المحليين. ويمكن قياس آثار الكارثة الثانية في السجل المدني للمدن، وهي وحدها التي كانت تملك سجلاً. ويقدم ساري[55] سلسلة كاملة من منحنيات تطور معدل الوفيات في ميديا وميليانة ومستغانم ووهران وتلمسان وقسنطينة، خلال الستينات، غالباً ما تظهر (في

وهـران وفي قسـنطينة) حركـة سـلبية في كل الفـترة قـد زادت حـدة بـين 1866 و1868 وظهـرت في تلمسان، أحياناً، عام 1865 وعادت أكثر قوة، عام 1867 وخاصة عام 1868، واستمرت ولكن، وهي أقل بروزاً، حتى 1870. وتأثيرات الشتاء بارزة جداً فيها. وإذا كانت الحصيلة النهائية، في مليانة، سلبية قليلاً بالنسبة للأوروبيين (ولكن ليس بالنسبة لليهود) في عامي 1867 و1868، فإنها كانت أكثر من ذلك بكثير بالنسبة لمسلمي الكومونة، باستثناء ما يتعلق بعامي 1865 و1870 مع 485 ميتاً في عـامي 1867 و1868، ثـم 354 ميتـاً مـن 3000 نسـمة (16.2٪ ثـم 11.8٪!) وعجـز في النمـو الديموغرافي بمقدار 379 فـرداً ثم 282 فـرداً. وثمة علامة زيادة ريفية في الوفيات، في الخطورة ذاتها على الأقل، تقرأ في تسجيل (لا أهمية له عادة) لمائة وسبعة ثم لأربعمائة وستة وثمانين مجهولاً وغرباء عن الكومونة جاؤوا للجوء إليها والموت فيها في هاتين السنتين.

2 ـ 5 النتائج: الشعب الفرنسي افتقر وعذب

إذا كان الغزو الاستعماري قد أدى، بالنسبة للجزائر، إلى الاندماج في بنى استغلال استعماري في التبعية لأقلية من القادمين حديثاً من الذين يفترض أنهم يمثلون فرنسا، فإن هذه الطفرة لم تتم، من أجل ذلك، لمصلحة الشعب الفرنسي.

فقد كان يجب، فعلاً، على النفقات العامة التي تقع على عاتق الخزينة الفرنسية أن تواجه، خلال هذه السنوات الإحدى والأربعين، نفقات الحرب والنفقات المدنية العائدة لوزارات متروبولية (الأديان، العدل، التعليم العام، المالية) وتلك المكرسة لسد العجز الجزائري. وقد ارتفع مجموع الإسهام الحقيقي للدولة الفرنسية في النفقات المدنية، في مجموع هذه الفترة، إلى 192 مليون فرنك ذهبي[56]، (حوالي 2.7 مليار فرنك حالي)، منها 37٪ (71 مليوناً) مكرس لسد عجز الموازنة الجزائرية. إلا أن هذا العجز لم ينزع إلى الانخفاض بسبب التسهيلات الضريبية الممنوحة للمشروعات الاستعمارية، وكذلك بسبب السحق المتزايد للمادة الجزائرية الخاضعة للضريبة بالنهب والتدمير وعمليات نقل الملكية وتجاوزات «الضرائب العربية» والغرامات المفروضة على شعب افتقر إلى درجة لم يعد، معها، قادراً على الدفع. وكذلك فإن الإسهام المتروبولي المكرس لسده والذي بلغ 45٪ من الموارد المحلية (2.5 مليون فرنك ذهبي) عام 1836، ارتفع إلى 59٪ من هذه الموارد (3.5 مليوناً) عام 1839، 54٪ (8.5 مليوناً) عام 1841، و101٪ (12.86 مليوناً) عام 1844. وقد دخل، عام 1863، بنسبة 11٪ (2.316.000 فرنك ذهبي) في توقعات النفقات المدنية وحدها ـ ربع النفقات الكلية ـ، وهي نفقات غير منتجة مكرسة للإدارة وحدها. ولكن هذه النفقات لم تكن تمثل سوى القليل من الإنفاق بالقياس إلى النفقات العسكرية التي كانت تغطيها، كلياً، ميزانية الحرب الفرنسية: ففي عام 1839، كانت اعتمادات إدارة الصحة والهندسة العسكريتين (6.893.038 فرنكاً ذهبياً) تعادل 80٪ من الميزانية المدنية الكلية، وفي عام 1863،

وكانت سنة توقف للقتال، كسابقتها،إذ بلغت كلية توقعات نفقات الجيش 62.067.553 فرنكاً ذهبياً (ما يقرب من مليار من الفرنكات الحالية).

وكانت الأرباح تذهب إلى المشروعات الاستعمارية، والمالية والتجارية منها بالدرجة الأولى، دون إغناء الجزائر أو تجهيزها إلا من أجل إقامة الاستعمار والحصول على إنتاجها . وكانت إقامة نظام تبادل لمنتجات الاستعمار الخام التي كانت، آنذاك، في أكثر من 40٪ من قيمتها، زراعية ـ حبوب صدرت حتى في عام 1867 مقابل استيراد القليل جداً من الدقيق[57] ـ مقابل واردات مصنعة تخلق، مع تحصيلها هذه الأرباح في الوقت نفسه، عجزاً دائماً يتراوح ما بين 40 و50 مليون فرنك ذهبي (بين 20 و50٪ من الصادرات) مرتفعة بالصادرات من أقل من 10 ملايين لعام 1850، إلى 108 عام 1864، و165 عام 1872، وبالواردات من 50 إلى 130 ثم إلى 206 ملايين[58]... وهذا العجز هو، أيضاً، ما كان إسهام الأموال العامة يعوضه.

وقد تجاوزت الخسائر البشرية التي مست، خاصة، الأوساط الشعبية التي لم تكن قادرة على دفع بدل الخدمة العسكرية الذين كانت هذه الأوساط، بالمقابل، تقدمهم في فترة الخدمة العسكرية لمدة سبع سنوات المائتي ألف قتيل خلال هذه السنوات الأربعين. فقد احتفظت الحرب، حتى عام 1872 على الأقل، بأكثر من 70 ألف جندي متروبولي كل سنة (73.188 من 80.862 كانوا المجموع الكلي عام 1844 و70.611 من 83.870 عام 1859، وهما سنتان هادئتان نسبياً)، وأكثر من ذلك بكثير لدى عمليات الهجوم والانتفاضات (في أعوام 1835 ـ 1836 و1840 1842 و1845 ـ 1846) التي كانوا، فيها، أكثر من 100 ألف بكثير، بمعدل واحد مقابل 30 جزائرياً بمن فيهم النساء والأطفال. وكان الأمر كذلك عام 1857 وفي 1863 ـ 1865، وحتى في عام 1871، قبل الانتفاضة، في حين كان الجيش الألماني يغزو فرنسا.

وكان الموتى في عربات الإسعاف والمستشفيات، من هذه الأعداد، 125 ألفاً، أي أكثر من 3.000 سنوياً (4٪) يقتربون، في شعب من الشباب الراشدين «القادرين» جسدياً، من ضعف المعدل المتوسط للوفيات المدنية آنذاك. ومقابل معدل بلغ 1٪ من العدد العام في السنوات الهادئة (كما في فترة 1861 ـ 1863) أو 2٪ (عام 1852 ـ 1853)، وبلغ هذا المعدل 4٪ عام 1847، و5٪ عام 1838، و10٪ عام 1832 ـ 1833 أو 1836 ـ 1837، و14٪ (9.587) و12٪ (7802) في عامي 1840 و1841، في بداية الحرب ضد عبد القادر، ومثل ذلك في عامي 1851 و1857، ولدى الحملات في منطقة القبائل في عامي 1859 و1871. وهذا يعني أن أكثر من 100 ألف من هؤلاء الموتى كانوا ضحايا مباشرين للحرب. وعدد المقتولين في القتال عندما يذكر (254 في مقتة عام 1835، «مئات» في تفنة عام 1836، أكثر من ألف عام 1837 لدى الهجومين على قسنطينة، 208 في ميتيدجا في 21 تشرين الثاني 1839، 332 في رأس مزية في 12 أيار و15 حزيران 1840، 400 في سيدي ابراهيم عام 1845، كل طابور بوبريتر عام 1846)، غالباً ما يكون أكثر من عدد الجرحى، ونادراً ما يكون

أدنى من نصفهم. وما يتجاوز أكثر من ذلك، أيضاً، عدد الذين يموتون، متأثرين بجراحهم في المستشفى. وهذا ما يسمح بمقاربة للخسائر الكلية.

يبقى، أخيراً، أنه كان بين جنرالات جيش الجزائر كافينياك الذي قاد، بعد أن عاد إلى فرنسا، قمع أيام حزيران 1848 المجرم، وسانت أرنو منظم 2 كانون الأول 1851 والقمع الذي تلاه.

استغلال الجزائر الفرنسية (1871 ـ 1954)

خلق قمع انتفاضة 1871 فترة «هدوء» تناسب «الأعمال» لمدة 75 سنة، ثم لمدة تقرب من عشر سنوات بعد قمع 1945 الأكثر إجراماً أيضاً، حتى تشرين الثاني 1954.

1 ـ هدوء «الإنهاك»

والأمر يدور، في الواقع، حول توقف المقاومة العسكرية الذي لم تعد تعكره سوى حركات متفرقة. وقد تم الحصول عليه بالتدمير الجسدي لقسم كبير من السكان الذكور، خاصة، والخراب الاقتصادي لغالبيتهم العظمى وتفكيك بناهم الاجتماعية وتفسيخ ثقافتهم بعد أربعين سنة من الحرب الداخلية. ومن الجدير بالملاحظة أن الانتفاضة الكبرى التي حدثت في تلك الفترة، عام 1881، لدى أولاد سيدي الشيخ بقيادة بو إمامة، وعام 1916 في الأوراس والصحراء، والتي بقيت محلية، جرت على حدود الجنوب، خارج مناطق الاستعمار الزراعي، في مناطق أقل تفككاً من الناحية الاجتماعية على الرغم من عمليات القمع السابقة، ولكنها كانت ضحية قانون السكان المحليين. وكانت المنطقة الأولى التي سبق وأن ثارت عام 1863 خاضعة للنظام العسكري، ورفضت الثانية التجنيد لحرب 1914 ـ 1918 الأجنبية في أوروبا. ومن الجدير بالملاحظة، أيضاً، أن قضية مرغريت التي وقعت عام 1898، قرب مليانة، في أرض مستعمرة، طرحت مسائل علاقات اجتماعية ومسائل سياسية تتصل بمقاومة سيطرة اقتصادية وليس، بعد، بصورة مباشرة، رفض خضوع وتمرد كالانتفاضات السابقة.

ذلك أنه حتى إذا استأنفت القوة الاستعمارية، اعتباراً من 1880، عند أطراف الجنوب، عمليات عسكرية لضم الصحراء لهدف لن تبلغه حقاً هو أن تفتح، على هذا النحو، لرأس المال الفرنسي طريقاً تجارية برية إلى إمبراطوريتها الأفريقية، فإن إخماد الفتن الذي تم تحقيقه بالإنهاك يجب أن يسمح، بتثبيته علاقات السيطرة، عبر تنظيم استغلال موارد البلاد وقوة عملها البشرية. وهذا الاستغلال هو الذي انتظمت، منذ الحرب العالمية الأولى، الحركة السياسية، بصورة متزايدة، ضده، حول مطلب وطني، في الوقت نفسه الذي انتظمت، فيه، ضد التبعية السياسية والثقافية التي يسمح بها. وهذا التسيس هو ما فرض الاستغلال ضده، منذ نهاية القرن

التاسع عشر، تشريعه التمييزي الموازي للتمييز الاجتماعي ـ الاقتصادي.

2 – ماذا يمثل «عمل فرنسا»؟

حتى استقلال الجزائر، استمع التلاميذ الفرنسيون إلى التبجح بـ «عمل فرنسا». ومنذ 1962، ظل ينعش ذكريات «البنية التحتية الاستثنائية» التي أورثها المستعمر لمستعمرته التي غدت مستقلة: طرقات، خطوط حديدية، كروم، خضار، صحة، مدارس الخ... على اعتبار أنه لم يكن في الجزائر، عام 1830، شيء وأنها «أعطيت» كل شيء منذ ذلك الحين.

وفي إطار «تحريفية» استعمارية أبرع، يرى جاك مارساي، في نشر أطروحته[59]، أن ضخامة نفقات الأموال العامة الفرنسية في هذه البلاد[60] تشهد على سعة «الجهد المتروبولي». فهو الذي أنشأ، على هذا النحو، «البنى المولدة لاختلال التوازن» بسماحه بتلبية الطلب «على حساب العجز التجاري»، وهو جهد جرى قبوله من أجل «إنقاذ الجزائر من الإفلاس والثورة»[61]. وهو يسوق دليلاً على أن امتلاك البلد لم يكن «ليسهل كثيراً على المتروبول» الحفاظ، بهذا التمويل ـ وبتحويلات المهاجرين ـ ، على استهلاك محلي والتحقق، بعدياً، من أن «زوال المنطقة المحمية» مع الاستقلال لم يؤد إلى أي «ضرر خطير»[62] بالنسبة إلى «فرنسا»، في حين أنه كان يجب، على حد قول جريدة *لي زيكو*، في 2 آذار 1956، أن «يؤدي، حتماً، إلى البطالة». إن تطور حدود التبادل لصالح «الجزائر» أثناء الأزمة والحرب العالمية الثانية يثبت أن «فرنسا» لم تفرضها من أجل أن «تفرض أسعاراً عالية على زبائنها الجزائريين والتموين بأسعار رخيصة»[63]. وفي أقصى الحدود، فإن كرم رأس المال الفرنسي قد يكون المسؤول عن تفاقم «حالة اختلال توازن الاقتصاد الجزائري» الذي خيل إلى مارساي أنه اكتشفه، بين 1914 و1945، في «الوضع المرضي للأموال العامة والمبادلات التجارية» مثيراً عن طريق «تعادل الأجور مع فرنسا والضمان الاجتماعي والمخصصات العائلية» «سلسلة جديدة من المعيقات» عن «اجتذاب رؤوس الأموال». وهو يتبنى، لحسابه، أطروحة جريدة *الفيغارو* التي أكدت، في 11 تشرين الأول 1953، أنه «إذا كان نصف الجماهير الريفية المسلمة (...) يموتون، ببطء، من الجوع، فهذا كان نتيجة الصحة التي حملتها فرنسا»: فزيادة العجز التجاري لا تعبر، إذن، إلا عن «اختلال للتوازن بين التطور الديموغرافي وتطور الإنتاج»[64]. وهو يجعل نمو البنى التحتية مسؤولاً عن التبعية المالية بعد 1945[65].

وهذا يكفي. فما هو صحيح في هذه الأطروحة هو واقع العجزين، عجز الموازنة والعجز التجاري، الدائمين فعلاً ـ ما عدا الثاني في السنوات الثلاث عشرة بين 1930 و1948 حيث كانت حدود التبادل متوازنة أو إيجابية. وهذان العجزان يسبقان المخصصات العائلية والضمان الاجتماعي المعطاة، في الواقع، بتقتير لأجراء مسلمين دائمين، وذلك لم يحدث قبل 1947 ويسبقان، من باب أولى، تعادلاً في الأجور لم يطبق أبداً. والأخذ بهذه الأطروحات غير ممكن إلا

بمزج الواقع داخل مقولتين كبيرتين: «فرنسا» و«الجزائر» دون التمييز الكافي بين نصيبي العام والخاص، بين رأس المال والعمل المأجور، وبتصنيف «المستعمرين» و«شركات المناجم» و«المسلمين» دون الفصل مثلاً، ضمن هذه الفئات، كتلتها عن الحفنة الصغيرة التي تشارك في الصادرات الخ... وهذا يعني إهمال ما تبينته، عام 1955، «لجنة ماسبيتيول» الرسمية جداً من استحالة زيادة الضغط الضريبي على الجماهير المحلية.

وفي الواقع، لا تدين الديموغرافيا لإسهام صحي فرنسي بالتلقيحات (المجهولة في فرنسا كما في الجزائر عام 1830!) والمطبقة، هنا، متأخرة ضد ضروب عدوى لا تميز بين المحليين والمستعمرين. وعدد الأطباء، بمن فيهم الموظفون، الذي كان 1037 عام 1939 و1074، فقط، عام 1943، لم يرتفع إلا إلى 1356 عام 1943، و1449 عام 1949، و1629 عام 1952 (نصفهم أطباء مستشفيات)، منهم 916 في مدينتي الجزائر ووهران (طبيب واحد لكل 900 من السكان، 64٪ منهم أوروبيون) و713 لباقي البلاد (طبيب واحد لكل 11.000 من السكان، 95٪ منهم مسلمون). وفي حين يؤكد ج. مارساي أن «حداً حيوياً أدنى قد احتفظ، نسبياً، به لأغلبية كبيرة من السكان»، فإن سنوات 1941 ـ 1942 و1945 ـ 1946 عادت، في أوج فترة «توازن اقتصادي» (بسببه؟)، إلى مستوى ديموغرافية قريبة من ديموغرافية سنتي المجاعة 1867 ـ 1868. وإذا كانت الإحصائيات العامة تخفيها بسبب ضروب الامتناع عن التصريح (خاصة عن وفيات الأطفال)، فإن السجلات المدنية تكشف عن كونها مماثلة لما كانت عليه قبل ذلك بثلاثة أرباع القرن. ففي صطيف[66]، كان معدل الوفيات (4.88٪) لعام 1942 وهو ضعف المعدل الأدنى، المرتفع فعلاً، الذي سجل في أعوام 1932 و1936 و1948، ويتجاوز معدل الولادات لعام 1945، وكان معادلاً له بمستوى (عند 3.9٪) على الرغم من وفيات أطفال غير مصرح عنها بعد، مع مستويات بارزة في الشتاء ونهاية الصيف، وفي فترة «الالتحام»، بين آذار وأيار لعام 1945. وفي سيدي بلعباس[67]، كان معدل الوفيات، بموجب التصريحات، وهو 4.77٪ عام 1941، و5.32٪، عام 1942، و4.8٪ عام 1945، يتجاوز، في هذه السنوات، معدل الولادات (3.77٪، ثم 4٪، ثم 4.27٪) تاركاً عجزاً في التزايد الطبيعي يبلغ 238، ثم 236، ثم 135 فرداً. وقد عوض عنه بفارق يبلغ 115، عام 1948 (بـ4.57٪ مقابل 5.08٪)، بين معدلات ما زالت طبيعية بلغت 2.52٪، عام 1951، و3.72٪ عام 1943، وهي ضعف معدلات المستعمرين، آنذاك على الرغم من فتوة السكان. وكان الأمر على المنوال نفسه في الأحياء الهامشية، كما كان الأمر في موقع سينيكلوز حيث ظل معدل الوفيات، عام 1951، 2.8٪، وكان ناجماً، خاصة، عن معدل وفيات الأطفال في عمر ما قبل السنة (191) وفاة لكل 1.000 ولادة، وحيث لم يكن الأجل المتوسط، لدى الولادة، يتجاوز 17 سنة. وكانت تلك هي الحال في المناطق الواقعة على أطراف تلمسان ومليانة وندروما مثلاً[68]. وكانت الخدمات الصحية الضعيفة وبؤس الأرياف يتفاقمان، فيها، بهذه الاختلالات في التوازن حتى ولو بدا أن نقص التصريح عنها يجعل

منها مناطق رخاء. ففي أعوام 1947، 1948، 1949، مات عن عمر يقل عن سنة 245 ثم 195 ثم 201 من كل 1.000 مولود في محافظات وأقضية البلاد[69]. ويمكن أن نتساءل عن النصيب الذي يعود إلى وفيات الأطفال هذه من الفرق بين 276000 طفل مسلم صرح عنهم عام 1947 و195.000 جرى إحصاؤهم.

وكذلك، لم يكن دخول المدارس يمس إلا قليلاً جداً من الأطفال المسلمين الذين كانوا يبلغون السن المدرسية والذين كانوا ذكوراً ومدنيين في غالبيتهم العظمى: ففي عام 1951 ـ 1952، كان في الصفوف الابتدائية 168.940 صبياً و56.796 بنتاً ـ 16٪ ممن هم في السن المدرسية، أو 25٪ و8.8٪ لكل من الجنسين مقابل 10٪ عام 1940. ومع ذلك، وعلى حد قول روزيه[70]، «كان كل الرجال يعرفون القراءة والكتابة والحساب»، عام 1830، «وكانت هناك (في مدينة الجزائر) مائة مدرسة... كان الأطفال يتعلمون، فيها، القراءة والكتابة والقرآن وشيئاً من الحساب أحياناً». وأكثر من ذلك، فإن التمييز لم يكن، في نهاية الفترة الاستعمارية، يسمح، إلا استثنائياً، للأطفال «المسلمين» بدخول مدارس الحضانة والتعليم الثانوي (1 مقابل خمسة أوروبيين)، وحتى المدارس التكميلية حيث كان عددهم 5.567 منهم 1.625 بنتاً، أي 0.6٪ من طبقتهم العمرية مقابل 10.111 من المستعمرين. ولن يكونوا في الجامعة، لدى الاستقلال، سوى 5٪ من الطلاب.

أما بالنسبة للبنى التحتية التقينة، فلم تكن إلا على قدر معطيات الاستعمار ورأس المال. فلم يكن، هناك، بالتأكيد، عام 1830، أي كيلومتر من الخطوط الحديدية ـ ولا في فرنسا ـ ولكن الأربعة آلاف والثلاثمائة والاثنين والسبعين كيلومتراً من الخطوط الحديدية ذات الاتجاه الوحيد، والسكة الضيقة غالباً، التي جرى مدها اعتباراً من 1860 لم تكن تمثل، بالنسبة لمساحة تبلغ أربعة أضعاف مساحة فرنسا ولسكان يبلغون خمس عدد سكانها، سوى جزء واحد من 15 من خطوط المترويول الحديدية لمصلحة الأقلية الاستعمارية وحدها وعشر السكان المستعمرين المعادلين لها في العدد. ولم تكن تلبي، في حركتها وخطوط سيرها، سوى حاجة نقل منتجات التصدير بربط مراكش وتونس بوهران والجزائر وبون (عنابة) عبر السهول المستعمرة وتحمل، إلى هذه المرافئ، في نيمور (غزاوة) وبوجي (بجاية) وفيليبفيل (سكيكدة)، قصدير زليدية وورق حلفا طريقي كرامبل (رأس الماء) وبيشار/كنادزة (مع الفحم الحجري) وجلفة وتمور توغور وبسكرة وفوسفات وحديد كويف والعنزة. وقد أهملت كل الاتجاهات غير ذات المردود من تلمسان إلى بني ساف نحو أرزيف ومستغانم، كما أهملت منطقة القمح نفسها في سهول الشرق العليا، بين مسكيانة ووخنشلة وتيبيسا. وكان النقل البري الخاص يحل محل شبكة ذات عقد فضفاضة ممتدة (كما بالنسبة لخط بيشار لأسباب استراتيجية) بما بلغ 43.078 شاحنة، في عام 1951 تشكل 40٪ من أسطول سيارات كانت الـ56.391 سيارة خاصة، فيه، تقابل معدل النقليات الفرنسية (سيارة لكل 40 نسمة) فيما يتعلق، هنا أيضاً، بالمليون أوروبي وبجزائري واحد من عشرة.

3 ـ هدايا؟ نعم، ولكن لرأس المال وليس للجزائر

ما يبقى صحيحاً في أطروحة ج.مارساي هو ثبات ضروب العجز، باستثناء ما يتعلق ببضع سنوات من حرب عالمية إلى الأخرى. ولكن الأمر يدور حول ضروب عجز عامة ولا تجد أصلها في نفقات المصلحة العامة ولا، أيضاً، في نفقات اجتماعية «من أجل الجزائر». لقد رأينا أن «حالة التوازن» المرتبطة بـ«الوضع المرضي للأموال العامة»، بين 1914 و1945، لم تترافق، أبداً، مع «حد حيوي أدنى يجري الحفاظ عليه بالنسبة لأغلبية كبيرة من السكان»[72] عرفت، قبل 1941 ـ 1942 و1945، معدلات وفيات مدينية تجاوزت 4٪، بين 1911 و1929، و4.5٪، بين 1917 و1922 وبين 1927 و1929، وحتى 5٪ بين 1920 و1922. وهذه المعدلات مرتبطة بسوء التغذية وبنقص الرعاية الصحية وعوامل عجز ديموغرافي. ذلك أن «ما يتراوح بين 5 و10٪ من السكان المحليين، فقط، كانوا مندمجين في الحركة التجارية»، كما يلاحظ أ. نوشي وأن الفرق في السعر المدفوع للمنتج مهم جداً، كما يعترف مارساي[72].

والواقع أن نفقات الدولة ناجمة عن ضعف الاستثمار الخاص وعن المعونة المقدمة إلى هذا الأخير لتحقيق أرباح. ويكتب ذلك ج.مارساي نفسه عندما يتبدى[73]، عام 1927، «أن مزارعي الكرمة (الفرنسيين) ناقمين من جراء واردات الكرمة الجزائرية (الخاضعة) لأعباء ضريبية أدنى بكثير» والتي تحصل على معونات وتدفع خمس سعر الجرارات، وعندما يشير إلى انعدام التأمينات الاجتماعية. والاستشهاد بجيسكار ديستان الذي استعاد ما قاله، عام 1898، هـ.دومولينارى الذي قال «أن الجزائر قد كلفت، من قبل، أكثر من 4 مليارات (و)كانت تطلب، كل عام، ما يتراوح بين 20 و30 مليوناً من المتروبول لتغطية موازنتها» يلح على ثبات اختلال التوازن بين تخصيصات الأموال العامة هذه وضعف المجهود الخاص لاستخلاص أرباحها: فإذا «كانت النفقات العامة، بصفة رأسمال أول استثمار قد بلغت، بين 1865 و1937 1531.3 مليون فرنك»[74]، فرأس المال الاجتماعي للشركات لم يتجاوز، بالمقارنة مع ذلك 94 مليوناً.. ولا يمنع هذا من أن تكون الجزائر، مع الهند الصينية، بالنسبة لهذا المؤلف، أحد ميداني «أعمال جيدة»... «أقيم فيهما ما يتراوح بين 20 و32 شركة[75] حققت أعلى الأرباح».

والواقع هو أن هذه «الأعمال الجيدة» جرت على حساب الشعب الجزائري ولمصلحة أقلية صغيرة جداً من المالكين الاستعماريين والشركات الكبيرة التجارية والمنجمية أولاً. والأوضح هو نقل ملكية الأرض، اعتباراً من قانون وارنييه (1873)، المتحقق بصفقات قسرية (مقابل ديون، رهونات الخ...) أكثر منه بتنازلات رسمية، لصالح رجال أعمال مدينيين غائبين. حيث هذا النقل ترك، في الخمسينات من القرن العشرين، في أيدي 20000 ملاك، 2700000 هكتاراً، أي ما يعادل ثلث الأراضي (الأفضل) القابلة للزراعة الذي كان نصفه في أيدي عشرهم. وتقاسم 99٪ من الملاكين الجزائريين الثلثين الباقيين وجرى دفعهم، على هذا النحو، إلى استثمار غير كاف أو إلى العمل

كمياومين، وكان عملاً مكملاً احتمالاً. وذلك هو العامل الأكبر في الهجرة الريفية.

وفي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، وتلك التي تلتها، أدى تباطؤ الإنتاج نفسه والصعوبات الناجمة عن الأزمة، ثم عن الحرب إلى انخفاض في الصادرات الفرنسية، وبالتالي إلى انخفاض العجز في الميزان الجزائري و إلى زواله. إلا أن هذا العجز الموجود من قبل، كما رأينا، والذي ارتفع من 28 إلى 90 مليون فرنك ذهبي بين 1863 و1873، ارتفع، بين 1950 و1954، من 43 إلى 87 مليار من الفرنكات المتداولة حيال فرنسا، وكذلك، أيضاً، وبصورة متزايدة، حيال الدول الأخرى.

وقد دفعت الموازنة المتروبولية، بين 1950 و1953، للجزائر 286 مليار فرنك (حوالي 40 مليار من الفرنكات الحالية) بدا على «50٪ منها، عام 1953»، على حد قول لجنة ماستيبيول[76]، «أنه يقدم معونة للجزائر». وهكذا كان 62 ملياراً، من 93، تثقل، عام 1953، بنفقات تشغيل كان ثلثاها عسكرية، واستخدمت من اعتمادات الاستثمار، (ومقدارها 35.7 ملياراً)، 6 مليارات، لتسديد القروض السابقة واستخدم 27 ملياراً في مساعدة المشروعات الاستعمارية بستة بالمائة من النفقات أو سبعة وعشرين بالمائة لإقراضها. إلا أن هذه الأخيرة كانت تفيد من «مزايا ممنوحة سابقاً في المجال الضريبي» كان تقرير لجنة ماسبيتيول قد أشار إلى أهميتها. وكان معدل الضغط الضريبي البالغ 33٪ في فرنسا ينخفض، بالنسبة إليها، إلى 19٪ (16.4٪ في التعدين مقابل 28.4 و16.2٪ في المنسوجات مقابل 26.2). ومقابل ضريبة الدخل العقاري والأرباح الزراعية التي خفضت، أيضاً، من 6٪، في موازنة 1949، إلى 1.8٪ في موازنة 1953، تضاعفت الرسوم على الأجور، وتركت ضريبة الدخل ثابتة وزادت الضرائب غير المباشرة. وكان هذا توسعاً في اتجاه «جعل الفقراء يدفعون» الثابت منذ الفترة التي كان، فيها، المسلمون قد قدموا، قبل قرن، بين 1863 و1872، عن طريق «الضريبة العربية» والغرامات الحربية، ما يعادل 28٪ من الموازنة الجزائرية مقابل 2.8٪ من جانب المستفيدين من الاستعمار، أو تلك التي كانت، فيها، «الضرائب العربية» تقدم ثلاثة أرباع الإسهامات المباشرة (15٪ من موارد الموازنة) عندما كان المعمرون ما يزالون معفيين من الضريبة العقارية. وقد كان النصيب الضريبي من الناتج الجزائري الصناعي الاجمالي، لعام 1953، 47٪ (239 ملياراً من الفرنكات المتداولة)، وكان نصيب الأجور 34٪ (160 ملياراً) فقط، وكانت نسبة رؤوس الأموال المتراكمة المعاد استثمارها محلياً 52٪: وكان ترحيل الباقي (46 ملياراً في تلك السنة) وإضافة إلى مقدار العجز التجاري يمثلان هجرة رؤوس الأموال التي كانت الأموال العامة تعوضها.

4 ـ المذبحة تواجه المطالب السياسية المتصاعدة

كان ثمة تشريع استثنائي يبقي على تمييز هو السلاح المستعمل ليفرض على الجزائريين

وضع اللامساواة هذا الذي كان يعطي استغلالهم صفة رسمية. وقد كرس هذا التشريع قانون السكان المحليين الذي أقر عام 1874 وجرى التوسع فيه إلى «الكومونات المختلطة» في الأقاليم المدنية عام 1881، وأعيد النظر فيه، عام 1881 ثم عام 1914 على هذا الفصل حتى فترة الحرب العالمية الثانية. وكان يحدد سلسلة من الجنح الخاصة بالجزائريين المسلمين تمضي من «أقوال ضد فرنسا والحكومة» حتى «التأخر في دفع الضرائب» ويضعهم تحت تعسف موظفي سلطة معينين، وليس تحت سطوة العدالة. وهذه الإجراءات الاستثنائية التي تتضمن، فوق عقوبات الحرمان من الحرية، عقوبات عمل مجاني (سخرة) وحجز سوف تستمر بعد الحرب العالمية الثانية دون «أقاليم الجنوب» التي كانت تحت الإدارة العسكرية. وكان هذا التشريع يزدوج بقانون للغابات كان يحرم الجزائريين من مورد أساسي ويسلم، مزدرياً الحقوق الأساسية، بالمسؤولية والعقوبات الجماعية. كما جرى دعمه، في كل الإقليم، اعتباراً من 1935، بمرسوم رينيه الذي يهدد بالسجن والغرامات «من يكون قد حرض السكان المحليين الجزائريين على عمليات إخلال بالنظام أو مظاهرات ضد السيادة الفرنسية».

تلك كانت الإجابات الوحيدة، بين الحربين، على حركة سياسية كانت تطالب، أول ما تطالب، بالعدالة والوصول إلى المساواة منذ بداية القرن العشرين، سواء أكان ذلك، بالنسبة للوجهاء، بالحصول على نصيب أقل ضيقاً، حتى لو كان محدوداً، في إدارة شؤونهم الخاصة، أم بالحصول على مواطنة فرنسية لا تفرض التخلي عن الوضع الشخصي. وظلت هذه الإجابات قائمة، اعتباراً من هجرة العمال إلى فرنسا، تلك التي أعطيت للمطلب القومي الذي نادت به، منذ 1920، «نجمة شمال أفريقيا». وهذه الحركة التي أسسها مصالي الحاج بدعم من الشيوعيين الفرنسيين وخاب أملها في طموحاتها، ككل الحركة الوطنية، من جراء تقلبات الجبهة الشعبية أصبحت «الحزب الشعبي الجزائري». وهذا الحزب الذي منع وسجن قادته طالب، إثر التحرير، بالاستقلال مثل «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري» الذي كان، وهو يمثل البورجوازية المتوسطة، لا يرفض أية صلة بفرنسا.

هذه المطالب المترافقة مع الاحتفال بالهدنة والتي فهمت بوصفها الإعلان عن حرية الشعوب وغير المقبولة من رأس المال والمالكين الاستعماريين هي التي رد عليها. في 8 أيار 1945، منع المظاهرات، وفي صطيف وغلمة الاستفزاز الذي كان من المفترض أن يفرضها: فقد نزعت اللافتات وانطلقت أولى الطلقات النارية وأطلقت الضحايا الثمان والثمانون لرد فعل المتظاهرين القمع الذي خيل لرأس المال الاستعماري أنه يرسي به سلطته. خاصة في كل المنطقة الواقعة شمال صطيف والبابور حيث ظهرت مقاومة. وجرت غارات جوية وغارات بحرية على الساحل وتمشيط المنطقة وتدمير المزارع والقرى وحشر للسكان وإعدامات دون محاكمة، بما فيها أعمال سخرة شاقة وعمليات إغراق في خراطة تضاف إلى 1.500 قتيل في «العمليات» أعلن أنهم قدروا،

في أغلب الأحيان، بحوالي 45 ألف قتيل، وما يتراوح بين 6.000 و8.000 بحسب أقوال العسكريين الفرنسيين أنفسهم.

ولم تمنع قطيعة 8 أيار استمرار استغلال رأس المال الاستعماري: فنظام الجزائر كان يجعل من الجزائريين، في بلادهم، مواطنين من الدرجة الثانية ليس لهم، في المجلس الجزائري وفي البرلمان الفرنسي وفي المجالس المحلية سوى عدد من النواب يبلغ عشر عدد المستعمرين. وبالإضافة إلى ذلك، كان يسيطر التزوير على هذه الانتخابات الجارية «على الطريقة الجزائرية» التي صنع نظامها الاشتراكي ناجيلن، واستمرت «الكومونات المختلطة» في إدارة القسم الأكبر من المناطق، لا سيما الريفية ذات السكن الجزائري الطاغي. وكانت تلك، التي رافقتها مع القمع واستمرار مناورات تقسيم الحركة الوطنية، خاصة بين الأحزاب وكذلك، أيضاً، داخل «حركة انتصار الحريات الديمقراطية»، هي الوسيلة المطلوبة للسماح باستمرار الاستغلال. وهذه الملاحظة هي التي قادت إلى النضال الثوري نواة آتية من المنظمة القادمة من الحزب الشعبي الجزائري أطلقت، في الأول من تشرين الثاني 1954، العمل المسلح الذي سيقود، بعد ثمان سنوات، إلى الاستقلال.

1954 ـ 1962: حرب لمتابعة الاستغلال

1 ـ عودة المذابح والتخريب وتفكيك البنى

إن رقم القتلى الجزائريين في حرب الاستقلال غير مؤكد حتى ولو تراوح، دون شك، بين المليون ونصف المليون كما تؤكد جبهة التحرير الوطني والثلاثمائة والثلاثين ألفاً التي تختزله إليها التعدادات الرسمية الفرنسية الحريصة على عدم حساب عدد جثث الحفر الجماعية التي تكتشف بين الفينة والأخرى. ويجب أن تقرأ الاختلافات بين تعدادات 1954 و1960 و1966 ونتائج التزايد الطبيعي التي تسمح بها التصريحات مع حسبان حساب التخلف عن التصريح عن الولادات كما عن الوفيات. وهذا التخلف جلي بالنسبة للولادات التي كانت معدلاتها تتراوح، باستمرار، بين1950 و1955، بين 4.2 و4.4٪ وسوف ترتفع إلى ما يقارب 5٪ بعد 1962. وهو موجود، لأسباب أقوى، فيما يتعلق بالوفيات التي ارتفع عددها المصرح به، خلال هذه السنوات الثمان، إلى ما فوق 115 ألفاً عام 1954، كما في عام 1963، حتى إلى ما يتراوح بين 140 و154 ألفاً، أي بزيادة سنوية في الوفيات تتراوح بين 0.4 و0.5٪ (وهو أعلى، فعلاً، من الرقم الرسمي الفرنسي). ويجد تعداد 1960، فضلاً عن ذلك، نقصاً عما ينجم عن التزايد الطبيعي المصرح به يبلغ 168 ألف نسمة، في حين أن الهجرة إلى فرنسا أصبحت نادرة، ويذكر تعداد 1966 عجزاً

آخر يبلغ 160 ألفاً يمكن أن ينسب، في الأساسي منه، إلى سنتي 1960 ـ 1962، ولو كان ذلك من جراء عودة لاجئين في سنتي 1963 ـ 1964. ويمكن أن تعد خسارة 60 ألف حياة جزائرية على الأقل أمراً محتمل التصديق، دون حساب القتلى الفرنسيين، وهي خسارة ناجمة عن تعنت رأس المال الاستعماري الفرنسي، خاصة بعد اكتشافات المحروقات الصحراوية، من أجل الاحتفاظ بالجزائر. وهذا زاد من ضحايا القتال وحدها.

وتضاف إلى القتلى، في الجزائر، تدمير القرى والزراعات والغابات، وهي أكثر نجعاً من حرب الغزو التي كانت ماتزال تجهل القنابل والنابالم وأنجع، من باب أولى، من جنح الغابات، الحقيقية أو المشتبه بها، التي كان يعاقب عليها القانون الخاص، يضاف إلى هذا نقل السكان (الذي مس، على الأقل، 1.800.000 نسمة) وطردهم من المناطق الممنوعة وإبعادهم، بذلك، عن زراعاتهم و«تجميعهم» (حبسهم) في مناطق تَمّلك استعماري مُمَكنَن سهلية لا توفر عملاً أو حول المدن. وقد زادت الهجرة الريفية التي أطلقها، في نهاية القرن التاسع عشر، تجريد الفلاحين من أملاكهم وزادها، بعد 1918، قوة إلغاء الوظائف المرتبطة بمكننة الزراعة،وقد زادت هذه الهجرة، على هذا النحو، مضخمة اختلال التوازن والتفاوت بين عدد السكان واقتصاد المدن التي لم تكن تتوفر، فيها، المساكن (حتى الهجرة الاستعمارية عام 1962) والبنى التحتية الاجتماعية والصناعة.

2 ـ الانعكاسات المشؤومة على فرنسا

ظل اختلال التوازن المالي وعجز الموازنة في فرنسا يتزايد بين 1954 وبين عام الاستقلال بسبب تضخم النفقات العسكرية التي ولدتها قبل 124 سنة. فمنذ 1955، كان إسهام الموازنة المتروبولية في موازنة الجزائر قد زاد بمعدل الثلث ـ من 107 مليارات إلى 140 مليار فرنك فرنك[78] (حوالي 17 مليار من الفرنكات الحالية) ـ خارج النفقات العسكرية الناجمة عن إرسال «المطلوبين إلى الخدمة»، عام 1954 ـ 1955، ثم المجندين وتمديد خدمتهم العسكرية سنة والذي سمح به منح غي موليه، في آذار 1956، «سلطات خاصة».

وقد كرست سياسة المحافظة على «الجزائر الفرنسية» هذه مبالغ كبيرة من أجل الإبقاء الدائم، حتى 1962، هناك، على نصف مليون رجل، أي ما يعادل ثُمن عدد الجيوش الفرنسية لعام 1916، أو ضعف عدد الجيوش الفرنسية لدى التحرير (1944 ـ 1945). ونجمت عن ذلك سلسلة حركات عسكرية، أولها حركة 13 أيار 1958 التي «سمحت» بإقامة الجمهورية الخامسة بمساندة الرأسمالية الفرنسية. ويعترف ج.مارساي[79]، «بأن مجموعات أرباب العمل ساهمت في الحملة من أجل الجزائر الفرنسية» التي استطالت، فيما بعد، بـ«مؤامرة الجنرالات» و«متاريس الجزائر» ومنظمة الجيش السري التي اقترفت اعتداءات في فرنسا ومذابح في الجزائر، حتى ولو

لم يكن يريد أن يرى فيها «سوى برهان قاطع على تعلقها بشكل الإمبريالية الاستعماري. وقد عزيت ضروب العنف هذه، أيضاً، في فرنسا، إلى الموقف العنصري للبوليس الذي تعاطى «صيد السمن». وسوف تبلغ عمليات العنف هذه ذروتها بعد أن وصل إلى مديرية البوليس موريس بابون، محافظ قسنطينة السابق، في 17 تشرين الأول 1961 عندما قتل 200 جزائري كانوا يتظاهرون سلمياً غرقاً في السين بصورة رئيسية على أيدي فرق كوماندوس بوليسية[80]. ومورس عنف السلطة، أيضاً، ضد الاحتجاجات الفرنسية بعد شهرين، في شارون حيث لقي تسعة متظاهرين مصرعهم.

3 ـ المصلحة النفطية تفاقم العجز وزيادة الأرباح

منذ ما قبل 13 أيار، كانت اكتشافات النفط والغاز الجزائري (الجلة، حاسي مسعود) التي اهتمت بها، أولياً، شركة النفط الفرنسية وإسو ـ ريب وريبال الوطنية والتي كلفت أربعين ملياراً من الفرنكات المتداولة آنذاك قد استثمرت حتى عام 1957، كدوافع جديدة لمتابعة الحرب. وكان آلان بيرفيت[81] قد أعد لديغول خطة تقسيم على الطريقة الإسرائيلية، اقترحها غي موليه من قبل، تجمع المستعمرين والمنشآت النفطية المقامة في أرزيف بين ميتيديا وسهول وهران وسيدي بلعباس مع المجازات الصحراوية لأنابيب النفط والغاز وتدع للجزائريين جزائر دون نفط، دون كروم ودون خضار.

واعتباراً من إطلاق «خطة قسنطينة»، عام 1959، أضيفت نفقات الاحتفاظ الدائم بنصف مليون جندي تلك والمكرسة من أجل «ربط الجزائر بفرنسا»[81]. وهذا الاتجاه الجديد انطلق من الملاحظة التي أكدتها وزارة الجزائر، عام 1958، «أن الحدود الطبيعية للزراعة تقود إلى التسليم بأن الصناعة يجب أن تكون القاعدة الرئيسية للتوسع»[83]. وقد أدت هذه الخطة، أولاً، إلى تسريع التنقيب عن النفط وإنتاجه. وهكذا خلق النظام الديغولي مؤسسة إلف/الجزائر، وفي عام 1958 ـ 1959، وحده، واستثمر 188 مليار فرنك (قديم) مما أتاح، بعد سنتين، استثمار حقول قادرة على إنتاج 20 مليون طن سنوياً. وخارج هذا المجال، أدت أيضاً، بصورة رئيسية، مع بعض الاستثناءات القليلة (برلييه، ميشلان)، إلى استثمارات عامة لمؤسسات قومية (رينو)، ولكنها أدت، خاصة، إلى أولى نفقات الدولة في التجهيزات الكثيفة، وهي نفقات ارتفعت، بين 1950 و1958، من 14 إلى 25 ملياراً[84] (من 27 إلى 18٪ من الأموال العامة المدنية المحولة). ودعمت هذه النفقات تكثيف شبكة الطرق الاستراتيجي من جانب العسكريين وضاعفت «مدن» الطوارئ أو غيرها (التي كانت تستقبل الأسر الجزائرية المهجرة في «مساكن» من غرفة أو غرفتين لسبعة أشخاص أو ثمانية). وكانت تفعل ذلك، خاصة، كدعم محسوس للمستثمرين الخواص. وأمام الهدف المعلن، هدف رفع مستوى الحياة بمقدار 5٪ عن طريق مجرد خلق 875000 فرصة عمل

غير زراعية، والنداء الرسمي الذي أعلم «الصناعيين (أن) الجزائر تقدم لهم (فوق هذا التوسع المتوقع للسوق) معونة لإقامة مشروعاتهم»[85] تقدمها الميزانية الفرنسية، «كانت كل التقارير تسجل عمليات هروب للادخار»[86]. فالاستثمار العام عَمِل جيداً، إذن، في هذه الفترة، للتعويض عن غياب التمويلات الخاصة والسماح، مع ذلك، بتكوين أرباح كان الجزء الأساسي منها يرحّل. وكان منديس ـ فرانس الذي صرح، في 11 نيسان 1961، قائلاً: «الجزائر تكلفنا (...) أكثر مما تعطينا»[87] يسكت عن عمليات عودة رأس المال هذه. ويبقى أن الدولة الاستعمارية الفرنسية قد خلقت في الجزائر، للمرة الأولى في تاريخ الاستعمار، وعلى أمل الاحتفاظ باستعمال ما خلقت دون شك، تجهيزات إنتاجية، على الرغم من أنه جرى تصورها بوصفها مندمجة في حاجات الرأسمالية الفرنسية حصراً، وورثتها، عام 1962، مع الاستقلال.

1980 ـ 1988. نحو التصحيح الهيكلي عبر الإرهاب الإسلامي

إنه جهاز إنتاجي جرى خلقه لسد الحاجات القومية الجزائرية قدم من الوظائف أربعة أضعاف ما كان يقدم قبل الاستقلال وعلى درب مبنينة متكاملة تكاملاً واسعاً حيدها الانفتاح على «السوق» اعتباراً من 1978 ـ 1980 قبل أن يعقمها ويقرضها بتفكيك جديد لبنية المجتمع الجزائري. وخلال السنوات الثمان عشرة السابقة التي لم تبق، خلالها، الجزائر مرتبطة، أبداً، بالرأسمالية الدولية إلا بمبادلة ما يتراوح بين 95 و98٪ من محروقاتها بواردات من التجهيزات خاصة (بأكثر من الثلث) ومن المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة (بالقدر نفسه)، كان إنتاج الطاقة (والكهرباء قبل كل شيء) قد تضاعف سبع مرات. وشهد الإنتاج الصناعي، العام خاصة، والمنوع، مضاعفة قيمته ثلاث مرات لتلبية طلب الجزائر الخاص، طلب الزراعة والسكن والمستهلكين بأكثر من نصف مقداره. وبقيت قيمة الزراعة على حالها، على الرغم من تقهقر الكرمة مع إغلاق سوقها التي كانت تحصل على معونات، ثابتة، ولكن ذلك كان بالنسبة لشعب تضاعف عدده وزادت طلباته. ولم تكن صادرات النفط (8 مليارات دولار) تبلغ أكثر من 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي تضاعف أربع مرات منذ الاستقلال وكان يمثل، بالنسبة لكل فرد، أكثر من ضعفي ناتج تونس وأربعة أضعاف ناتج المغرب. وكان توزيع فرص عمل الوظائف المخطط لإعادة التوازن بين المناطق وبين الأرياف والمدن، وبين العمل والسكن، يقتضي قبول تكاليف عالية زاد منها الطلب على السكن والحاجات الاجتماعية:بحيث ارتفعت نسبة القبول في التعليم الابتدائي إلى 75٪ (60٪ للبنات) وإلى 40 في التعليم المتوسط و25٪ في التعليم الثانوي.

إن إفساح الجزائر المجال لسلاح السيطرة الاستعمارية الكلاسيكي ألا وهو، الدين المعقود لمواجهة ندرة تولد من الطلب المتزايد على الاستيراد، ولتحويل إنتاج «غير ذي قدرة تنافسية» نحو

تنويع للصادرات هو الذي انفتحت الجزائر، من خلاله، من جديد، أمام سيطرة رأس المال الكبير. ولكن إعادة استعمارها التي لم تعد من شأن دولة واحدة يمر عبر دمجها، في موقع تبعية، في «النظام العالمي الجديد». وقد أدى السعي إلى زيادة قيمة الصادرات بالاستثمار الغالي جداً للمحروقات (خطة «وليد») إلى ارتفاع الدَّيْن الخارجي، بين 1978 و1980، من 11 إلى 19 مليار دولار. وقد ثبت التساهل بشأن وجود سوق موازية ولدت من ندرة مست الأوساط الميسورة خاصة، وبالتالي بمضاربة على الدينار قلصت قيمته وزاد من قبولها أنها كانت تفيد الأوساط الحاكمة، ثبت التفسخ المتزايد لـ«الجبهة» الحاكمة إلى طبقات اجتماعية متنازعة بربطها بالبورجوازية. وفي ظل رئاسة الشاذلي، لم تكن نتيجة تباطؤ الاستثمارات الإنتاجية العامة ثم توقفها وعمليات الرفع المتتالية لسقف الرسملة الخاصة والانفتاح (لقاء عمولات مافياوية غالباً) على رأس المال الدولي والاعتراف بتجارة القطع و«إعادات هيكلة» المشروعات العامة الرامية إلى جعلها ذات مردود على حساب الإنتاج غالباً، كإعادات هيكلة وحدات الثورة الزراعية، لم تكن نتيجة كل هذا سوى تفاقم التبعية حيال الرأسمالية الوليدة المرتبطة، هي نفسها، بنظيرتها الأجنبية. وشهدت الدولة التي أصبحت من «أصحاب الريع» بتوقفها عن الإنتاج ارتفاع دينها إلى 25 مليار دولار، عام 1986، لدى أول هبوط لسعر النفط الخام، وكانت خدمته السنوية تبلغ فائضها التجاري ثم تتجاوزه. وقد تمت إعادة الجدولة التي جرت الموافقة عليها عام 1994 (حتى 1998 و2002) مقابل «شروط» صندوق النقد الدولي: وأدى التصحيح الهيكلي، منذ أربع سنوات، إلى الاتجاه الذي أدى إليه: الانفتاح، تخفيض قيمة النقد المحلي، الخصخصة، إطلاق حرية الاقتصاد. ولم تمنع جهود «التلميذ المجتهد»، في شتاء 1998 هذا، من «إلغاء النتائج الجيدة» الماكرو اقتصادية بالسقوط العام لأسعار النفط وانعدام مصادر ومداخيل جديدة.

والنتائج هي، فعلاً قبل كل شيء، الهبوط الجذري للإنتاج، بمعدل النصف غالباً، بعد جموده، في الثمانينات،بسبب قدم واهتراء التجهيزات دون أن تكون هناك، بعد، الموارد اللازمة لتجديدها أو لاستيراد المواد الأولية ونصف المنتجة والمرتبط، أيضاً، بتضيق للسوق الداخلية وعدم القابلية للمنافسة في وجه المنافسين من «الشمال».

وضمن هذا المنطق الليبرالي الجديد، حدثت إعادة تصحيح الاستخدام عبر ذلك الهبوط[88] والتي أدت، في عام 1997 وحده، مع حل 300 مؤسسة عامة، إلى تسريح 132.000 مستخدم انضموا إلى المليونين ونصف المليون من العاطلين عن العمل - أي ثلث السكان العاملين. ومتابعة تفكيك بنى المجتمع الجزائري، منذ الثمانينات، وهو ما كانت قد أطلقته التدابير التي رمت إلى منع كل معارضة عمالية واللجوء إلى الدعم الإسلامي:عبرالمادة 120 التي تفرض على النقابات قيادات من «جبهة التحرير»، عام 1982، وقانون الأسرة، لعام 1984، وقانون التمييز الاجتماعي

الذي يطرد من الأحياء «الراقية» العناصر الشعبية المهمشة ويقدمها إلى الشعبانية الإسلامية.

وكانت قيد العمل، أيضاً،تلك التدميرات ومذابح الإرهاب الإسلامي الذي كان يحركه، قبل 1990 بكثير، أشخاص مرتبطون، بقدر ارتباط سلطة الدولة، بالليبرالية الجديدة، ليبرالية البورجوازية الجزائرية وكذلك ليبرالية الشركات المتعددة الجنسيات ولهم مراكز في العواصم الغربية، وخاصة لندن. وهم يسخرون، لأغراضهم، عملية بحث عن هوية يريدون المزج بينها وبين الإسلام كأمل من أجل تجنيد هامشيي النظام، خاصة في الضواحي. وينتمي العنف المستخدم منذ الثمانينات (من جانب جماعة بو علي من بين جماعات أخرى) إلى استراتيجية فاشية للإرهاب. فقد استهدف، قبل 1995، نقابيين ومثقفين وفنانين وصحفيين وكتاباً وجامعيين كانوا يقاتلونه، ثم استهدف، فضلاً عن أجانب غير مسلمين، الجماهير، رجالاً ونساء وأطفالاً، من أولئك الذين كانوا يعارضون تأييده بالعمل، بالاقتراع، بالدراسة، خاصة في الأرياف المنعزلة،في عام 1995 ـ 1996، وفي شتاء 1997 ـ 1998، ثم الهامشيين الذين أفلتوا منه والتقوا مع من هربوا منه في ضواحي مدينة الجزائر الفقيرة الجديدة. وهذا الإرهاب، كما هو معروف بمقدار أقل، دمر، أيضاً، وحدات إنتاجية عامة. دون أن يدمر وحدات خاصة ولا وحدات تخص رأس المال الأجنبي الكبير أبداً،كما ودمر منشآت عامة، مدرسية، صحية واجتماعية في توافق مع زعزعة استقرارها من جانب المضاربة المافياوية والتصحيح الهيكلي. ومات 36 ألف مدني في ست سنوات، دون أن نحسب قتلى الجيش والبوليس، حسب الإحصاءات الرسمية، وهو أكثر نتائجه درامية. واستئناف هجرة ريفية كثيفة نحو المدن الكبيرة التي توقفت منذ السبعينات، مع التخلي عن الزراعات غالباً، لأسباب أمنية، والتي هي عامل أزمة قادمة، كذلك مع عودة معدل وفيات الأطفال إلى الارتفاع مع تدهور الرعاية الصحية. وعودة هبوط الولادات، بعد توقف بين 1990 و1994، وهو ما لا يطابق تخطيطاً للولادات كما جرى منذ 1972، بل يطابق وجود بلبلة[90].

تستثمر الشركات المتعددة الجنسيات، الأمريكية والكندية واليابانية والكورية الخ...، خاصة، حالياً، في النفط الذي تستطيع أن تحصل، بسهولة، على نصيبها من هذا «الريع» الذي طالما جرى الحط من شأنه. وهي ترغب، مع رؤوس الأموال الفرنسية الحريصة على أن ترتدي قناع «الأوروبيين»، في استعادة المواقع الصناعية الكبرى بسعر رخيص وتفعيلها وتحويلها بتغيير مواطنها. ويمكن لقوة عمل العاطلين عن العمل الجزائريين المؤهلين للعمل الصناعي من أجل أن ينتجوا للسوق الأوروبية المجاورة، وليس للسوق الجزائرية التي استنزف دمها، يمكن لهذه القوة أن تمارس، في أوروبا شنجن، ضغطاً أكثر نجعاً على الأجور من الاحتفاظ بالمهاجرين فيها. ولهذه الغاية، يستطيع رأس المال أن يأمل في تنويم العنف بتسوية تفترض تقاسم السلطة مع الإسلاميين: فهناك سبعة وزراء من حركة حماس يشاركون في حكومة الجزائر.

إن عملية الاستعمار الإمبريالية من جانب رأس المال المعولم تستخدم، هذه المرة، الضغط الكلاسيكي لعمليات القرن التاسع عشر الاستعمارية: إغراق البلد الذي تراد السيطرة عليه بالديون بقالب أيديولوجي واقتصادي أكثر منه بالإكراه العسكري. وهي لا تمتنع، مع ذلك، عن استخدام العنف والتهديد بالعنف، عنف فاشية هوية لإضعاف طاقة البلاد، الجزائر، واستغلالها، بعد أن تهدأ، دون استثمار عظيم، كتابع «مخل بانتظام» أوروبا.

أندريه برونان

أندري برونان : جغرافي

هوامش

- • مقابلة مع الوزير.
- 1- في المجلة الأنسيكلوبيدية، أيار 1830.
- 2- إلى الملك والمجلسين حول الأسباب الحقيقية للقطيعة مع الجزائر، باريس 1830.
- 3- أرشيفات برلمانية، ج ـ 61، في رفاليه: أفريقيا أمام البرلمان في القرن التاسع عشر، باريس 1824.
- 4- المرجع السابق.
- 5- المرجع السابق.
- 6- المرجع السابق، ج ـ 96، ف.ريفاليه.
- 7- المرجع السابق، ج ـ 110.
- 8- مذكور في دوبوا وتيربيه: قرن من التوسع الاستعماري.
- 9- أرشيفات برلمانية، ج ـ 66، في كتاب رفالييه المذكور.
- 10- لاشيه: مطول أولي في التشريع الجزائري، ج ـ 2، باريس 1911.
- 11- رفالييه: المرجع السابق.
- 12- محاضر وتقارير اللجنة التي عينها الملك في 7 تموز 1833.
- 13- المرجع السابق (باريس 1834).
- 14- مذكور في أزان (العقيد ب.): الأمير عبد القادر، باريس 1925.
- 15- كريستيا، أفريقيا الفرنسية، باريس 1863.
- 16- مرحلة في وصاية الجزائر، ج ـ 3، باريس 1833.
- 17- كافينياك: رسالة إلى الجنرال ليتان، 19 نيسان 1834، في م.إيميري، الجزائر في زمن عبد القادر.
- 18- مونتانياك (العقيد دو): رسائل جندي، باريس 1885.
- 19- جدول المؤسسات الفرنسية في الجزائر، 1844 ـ 1845.
- 20- المرجع السابق (1846 ـ 1849)، ص 7.
- 21- المرجع السابق (1846 ـ 1849)، ص 2، 3، 5، 7، 8.
- 22- المرجع السابق (1846 ـ 1849)، ص 11.
- 23- هيريسون (كونت دو): صيد البشر، باريس 1866.
- 24- براتيلا (مركيز دو): رواية حملة افريقيا لعام 1830، باريس 1833.
- 25- جدول المؤسسات الفرنسية، 1839 و1840.
- 26- المرجع السابق، 1842.

27- المرجع السابق، 1844 ـ 1845، ص 2 ـ 5؛ و1846 ـ 1849، ص 2.

28- المرجع السابق، 1845 ـ 1846، ص 8.

29- المرجع السابق، 1846 ـ 1849، ص 7 ـ 11.

30- روزيه: مرجع سابق، ج ـ 3، ص 202 ـ 214.

31- مونتنياك: مرجع سابق، ص 334.

32- جدول المؤسسات الفرنسية، 1840.

33- سانت أرنو (رسائل المارشال) ج ـ 1، باريس 1858.

34- جدول المؤسسات الفرنسية، 1844.

35- المرجع السابق، 1844 ـ 1845، ص 2 ـ 5.

36- المرجع السابق، 1846 ـ 1849.

37- المرجع السابق، 1850 ـ 1852، ص 2 ـ 8.

38- سانت أرنو، مرجع سابق، ج ـ 3.

39- حالة الجنرال يوسوف يرويها هيريسون حسب رواية أزان، مرجع سابق، ص 354، «في كل مكان دمرت المنازل في القسم الأكبر منها ... وقطع العمال الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون والتين»، عام 1854 في سيبو العليا.

40- روزيه: مرجع سابق، ج ـ 1، ص 120، ج ـ 3، ص 264 و204.

41- جدول المؤسسات الفرنسية، 1838، ص 263 ـ 264.

42- المرجع السابق، 1840.

43- المرجع السابق، 1840، ص 364 ـ 365.

44- خطاب في مجلس النواب، 14 أيار 1840.

45- معطيات استخلص الأساسي منها من تعدادات السكان المقارنة.

46- لاستعارة عنوان كتاب لجلالي ساري، الجزائر 1975.

47- رقم مأخوذ عن أنوشي، في لاكوست، نوشي، برونان، الجزائر، الماضي والحاضر، باريس 1960، كالبنود الأخرى في هذه الفقرة.

48- سراي (جلالي): الكارثة الديموغرافية، الجزائر، 1982.

49- راجع ياكونو: هل يمكن تقدير عدد سكان الجزائر عشية الغزو، في المجلة الأفريقية، 1954، وبرونان (أ) في لاكوست، نوشي، بروتان: مرجع سابق.

50- راجع أندري برونان في لاكوست، نوشي، برونان: مرجع سابق، ص 321.

51- المرجع السابق، ص 320.

52- جدول المؤسسات الفرنسية، 1846 ـ 1849، ص 13.

53- رسالة إلى الدوق ماجنتا (مكماهون)، 20 حزيران 1865.

54- جدول المؤسسات الفرنسية، 1866 ـ 1872، ص 62 ـ 74.

55- ساري (جلالي): مرجع سابق

56- إحصاء الجزائر العام (1865 ـ 1866)، ص 110 ـ 111 و(1866 ـ 1872) ص 212 ـ 213. التطور مقدم في جدول المؤسسات الفرنسية (1830 ـ 1837، 1838، 1839، 1840 ـ 1841، 1842 ـ 1843، 1844 ـ 1845، 1846 ـ 1849، 1850 ـ 1852، 1853 ـ 1858، 1859 ـ 1861، 1862، 1863 ـ 1864).

57- راجع ساري (جلالي): مرجع سابق، ص 188 ـ 191 و208 ـ 209.

58- برونان (أ): تبعية الجزائر والأحوال الفرنسية، في الاقتصاد والسياسة، تشرين الثاني 1956، ص 42 ـ 51.

59- الإمبراطورية الاستعمارية والرأسمالية الفرنسية، تاريخ طلاق، باريس، 1984.

60- «من 1865 إلى 1937 ... بصفة رأس مال الاستثمار الأول... 1531.3 ملايين فرنك»، المرجع السابق، ص 116.

61- المرجع السابق، ص 141 ـ 142.

62- المرجع السابق، ص 32.

63- المرجع السابق، ص 68.

64- المرجع السابق، ص 145 و139.

65- المرجع السابق، ص 135 ـ 137

66- برونان (أ): عوامل سكنى مدينة في الجزائر الداخلية، سطيف، في الحوليات الجغرافية، باريس، 1953، ص 434 ـ 451.

67- برونان: مسائل البنية العمرانية في ثلاث ضواح لسيدي بلعباس، في نشرة جمعية الجغرافيين الفرنسيين، 1956، ص 62 ـ 75.

68- جداول السجل المدني ودبلومات الدراسات العليا لهنري دولانوا (ملحق) وم.أ.توملان ـ برونان، 1956.

69- حولية الجزائر الإحصائية، الجزائر، 1948 ـ 1949، 1950 ـ 1951.

70- روزيه: مرجع سابق، ج ـ 1، ص 75.

71- ماترساي (ج): مرجع سابق، ص 140.

72- مراساي: مرجع سابق، ص 72.

73- مارساي: مرجع سابق، ص 237.

74- مارساي: مرجع سابق، ص 116.

75- مارساي: مرجع سابق، ص 132.

76- معطيات مجموعة دراسة العلاقات المالية بين فرنسا والجزائر (1955) أخذت بعين الاعتبار هذه الفقرات التي تحاول تلخيص أ.برونان، في الاقتصاد والسياسة، تشرين الثاني 1956.

77- راجع: حدث الخميس، 25 ـ 31 تشرين الأول 1990.

78- برونان (أ): مقال سابق، 1956، ص 43.

79- مارساي (ج): مرجع سابق، ص 256.

80- راجع إينودي (ج ـ ل.) معركة باريس، 17 تشرين الأول 1961، باريس 1991.

81- بييرفيت (آلان): هكذا كان ديغول، ج ـ 1، باريس 1994، ص 76 ـ 77.

82- ذكره مارساي: مرجع سابق، ص 349.

83- مذكور في المرجع السابق.

84- برونان (أ): مقال سابق، 1956، ص 44.

85- مذكور في مارساي، ص 146.

86- المرجع السابق، ص 147.

87- في مؤتمر صحفي ذكره ج.نوشار. الديغولية 1940 ـ 1969، باريس 1978، استعاره مارساي: مرجع سابق، ص 373.

88- راجع برونان (أ) وسمو (بوزيان): الجزائر، تفكيك بنى نسيج صناعي، في مجلة المتوسط، العددان 3 و4، 1997.

89- راجع دفاتر غريمانو، العدد (12) سمو (ب): النمو العمراني، الحركية والتغير الاجتماعي في التجمع العمراني (1995)، العدد 14 أبحاث عمرانية في الجزائر (1997).

90- الجزائر: نكوص لا يقاوم، في مجلة أفريقيا اليوم، العدد 67، شباط 1998.

أفريقيا الاستقلالات و«الشيوعية»

1960 ـ 1996

نعيش في نهاية القرن هذه زمن ندامات غريبة. فضروب فشل الأجيال الثلاثة السابقة ومآسيها وجرائمها تقفز إلى الوجه كقطط غاضبة تنشب براثنها. هل يجب، من أجل ذلك، أن نفقد كل حس مشترك، كل صدق تحليلي ونُحوّل أحلام آبائنا وأحلامنا في السعادة إلى سلسلة من الجرائم؟ هل يجب، من أجل ذلك، التخلي عن كل تبصر، عن كل مثل أعلى للتقدم وننضم إلى الشرذمة المتأوهة لنادمين يقرعون صدورهم، على أنغام البوق، ندامة على خطايا الآخرين؟

من المؤكد أن الوقت قد حان لنعرف كيف أمكن لحركات ولدت من مُثُلٍ عُليّا للتحرر الاجتماعي والسياسي أن تتحول إلى عكسها، إلى مجموعات إرهابية تذبح شعباً كانت تدعي تحريره. لقد بدأ مؤرخون هذا العمل، وهو مستمر ضمن صمت وسائل الإعلام. وهذا أمر ضروري لأنه على هذه النظرة إلى القرن العشرين يتوقف مستقبلنا.

لم يكن هذا قصد *الكتاب الأسود للشيوعية* الذي حدد له من أوحوا بتأليفه هدفاً أيديولوجياً، إن لم يكن سياسياً: تجريم الشيوعية، و«إضفاء القداسة»، لهذا السبب، على المجتمع الرأسمالي الذي لا يمكن تجاوزه في منظور «نهاية التاريخ» الذي اخترعه السيد فوكوياما.

وسوف يقتضينا وقتاً أطول مما ينبغي أن نبين في الصفحات التسعمائة من الكتاب الأسود الفظاظات التاريخية. فلنتوقف عند المثال الدقيق لمقطع (25 صفحة) مكرس لثلاثة أنظمة قالت عن نفسها أنها شيوعية في أفريقيا (إثيوبيا وأنغولا والموزامبيق) تحت عنوان «الشيوعية الأفريقية».

لماذا، فضلاً عن ذلك، هذه الثلاثة، ولماذا هي فقط؟ من هو الذي لا يتذكر نداءات «الماركسية ـ اللينينية» الملتهبة في غينيا سيكوتوري وكونغو ساسو ـ نغيسو، في صورته الأولى، وبنين ماتيو كيريكو قبل إزاحته المتبوعة بعودة عن طريق صناديق الاقتراع؟ ما الذي يجعل تجارب الاشتراكية المعلنة في السبعينات هذه أقل انتماء إلى «الشيوعية الحقيقية» من التجارب الثلاث المأخوذة؟ أكان ذلك لأن الأحداث الثورية التي سبقت الإشارة إليها لا تمثل، حتى لو فشلت في تحقيق أهدافها المعلنة في الديمقراطية والمساواة الاجتماعية، مذابح كبيرة؟ هكذا يؤكد «تحليل» السيد سانتا ماريا: «الشيوعية الوحيدة في المرايا الأفريقية» هي تلك التي يمكن أن تنسب إليها مجازر.

في البداية، تحاول خمس صفحات مشوشة أن تؤكد أن موزامبيق وأنغولا وإثيوبيا كانت، على

الرغم من أفريقيتها، شيوعية حقاً، وبالتالي إجرامية، أو إجرامية لأنها شيوعية: وهذا بموجب «البعد الإجرامي للشيوعية» أفريقية كانت أم غير أفريقية.

وفي نهاية هذه «البرهنة» التي يتخللها بضع أخطاء إثنية («الجبهة الوطنية الرواندية (توتسي) - كذا - رواندا مع إبادة الهوتو» - كذا)، يبدأ تاريخ «الإمبراطورية الحمراء: إثيوبيا». وإذا كان التسلسل الزمني صحيحاً تقريباً، فإن الأحداث تذكر خارج كل سياق سياسي واجتماعي: ففي عام 1974، «تنهار إمبراطورية هيلاسيلاسي دون هزات كبرى» ويسير رئيس الحكومة العسكرية، منغستو، «بالبلاد على طريق الاشتراكية». فقد ولد طفلاً غير شرعي، وبالتالي ثورياً ومجرماً: والمؤلف لا يتردد، في هذه المناسبة، في استعادة لازمة مؤرخي القرن التاسع عشر الفرنسي المعادين للثورة... واعتباراً من هنا، نجد عشر صفحات تحول إلى لائحة طويلة مملة وابلاً من الألفاظ الهجائية: «تصفية»، «مصير مقرر بالرشاش»، «جثث إمبراطورية مكومة»، «ناجون»، «تدمير جسدي»، «إبادة»، «إرهاب أحمر»، «رقع من الدم»، «إعدام»، «خناقون»، «فصائل الموت»، «ضحايا الإرهاب»، «جرائم قتل سياسية»، «مجازر»، «فحش بلشفي»، «عربات المحكومين»، «جاهز طقوسي للتصفية»، «قبور جماعية»، «مفقودون»، «مقتولون»، «عرض الضحايا المعذبة»، «أطفال مقتولون»، «تنكيل»، «تسميم بالغاز»، «تدفق البربرية»، «أورادور سور غلان»*، «مذابح سكان مدنيين جمعوا في الكنائس»، «مذابح»، «معسكر اعتقال»، «حرب شاملة»، «عمليات انتقامية كثيفة وغارات إرهاب جوية»، «عمليات اغتصاب منظمة»، «مجاعة»، «سلاح غذائي»، «اختلاس المساعدات»، «ترحيل إجباري»، «عمليات نفي كثيفة»... إن الكلمات غير بريئة، واللغويون والمحللون النفسيون يعلمون ذلك جيداً. إنها تحل، هنا، محل الأدلة وتعوض عن خفة التأكيدات، عن أرقام الموتى التي لا تنتمي إلا إلى الاحتمال («فيما يتعلق بفترة شباط 1977 - حزيران 1978، ذكر رقم عشرة آلاف اغتيال سياسي»، ص 751). وارتفع القدح إلى مصاف تحليل تاريخي مبني على الوجوه السلبية، وحدها، في فترة 1974 - 1991. وهكذا اكتست سبع عشرة سنة من تاريخ إثيوبيا بوجه شيطاني مقطوع عن كل ما هو تقدم أو نضال شعبي خلال جيل. ذلك أنه يجب، أخيراً، أن نعود إلى الواقع التاريخي: فثورة 1974، بقيادة عسكريين ومثقفين تقدميين، أطاحت بإمبراطورية إثيوبيا، أحد أقدم الأنظمة الإقطاعية على وجه الأرض. وحاولت، في السنوات التالية، أن تدخل المجتمع الإثيوبي، قسراً، في حداثة مصطبغة بالاشتراكية: إصلاح زراعي وتنمية تعاونية، علمنة دولة كانت، حتى ذلك الحين، كهنوتية، محو الأمية، معاشات تقاعدية على الأجور، وحدة طنية الخ... فقد ارتفع عدد تلاميذ المدارس الابتدائية، بين 1974 و1980، من 850.000 إلى 1.400.000، وذكرت اليونيسيف حملة محو أمية

* أورادور قرية فرنسية أباد النازيون أهلها حرقاً. وغلان موقع في إثيوبيا

الراشدين مثالاً يحتذى. وكل تحليلات المختصين بأفريقيا تقول أن إثيوبيا سنوات 1975 ـ 1980 عرفت «حالة فريدة، تقريباً، لثورة زراعية أفريقية... مزيج جديد بالملاحظة بين إرادة جمعنة اشتراكية ورجوع إلى الأعراف الجماعية الأفريقية» (ش.كوكري ـ فيدروفيتش: *أفريقيا السوداء، استمرار وانقطاعات*، 1992). وقد سجلت، جميعها، الدعم الأولي للفلاح، خاصة في الجنوب، قبل موقف العداء حيال الجمعنة البيروقراطية اعتباراً من عام 1984. من المؤكد أن «الإرهاب الأحمر» كان، بين 1975 و1980، واقعاً حقاً، ومتجاوزاً، بالتأكيد، للضغوط الضرورية لسلطة دولة ترغب في إصلاحات. كانت الأخطاء عديدة، والفشل النهائي نجم عنها عندما وجدت السلطة نفسها معزولة أمام تعدد الانتفاضات الإقليمية المسلحة المدعومة دعماً واسعاً من الولايات المتحدة. إلا أن تبين هذا الفشل لا يسمح بنسيان ضروب التقدم الأولية.

واستحقت أنغولا وموزامبيق، بعد إثيوبيا، عشر صفحات من النكهة نفسها: هذيان اتهامي مكان الأدلة، استخدام لصيغة تقليل يسمح بتسيير أية شائعة تمس، بموجب الطريقة التي يحبها صحفيونا التلفزيونيون، تعداد مجموع ضحايا الحرب، وموازيتها المجاعة، والكل ينسب، بالتأكيد، إلى «النموذج السوفياتي» وإلى «طبيعة الدول الأفريقية اللينينية بصورة عميقة»! ولم يكن هذا ليستحق التوقف عنده، أبداً، لو لم يكن هذا الوصف للمستعمرتين البرتغاليتين السابقتين منذ خمس وعشرين سنة يمضي باستخدام التاريخ أداة إلى درجة تجاهل جنوب أفريقيا، دولة نظام الأبارتيد. ومع ذلك، فإنها كانت حاضرة، حقاً، بالمعونات والسلاح والرجال حتى انتصار المؤتمر الوطني الأفريقي عام 1994. ولا يتردد المؤلف في قلب أكثر الوقائع وضوحاً: فاتحاد جنوب أفريقيا تدخل، على حد قوله، في أنغولا إلى جانب «أونيتا» جوناس سويمبي رداً على وجود قوات كوبية وسوفياتية في لواندا. يجب أن نذكر، إذن، بما لم تكن تنكره الصحافة الغربية نفسها. فالعنصريون الذين كانوا في السلطة في بريتوريا اعتزوا، طيلة هذه السنوات، بتدخلهم، «من أجل وقف الشيوعية».

ففي أنغولا، فإن القمع الاستعماري الذي مارسه النظام الفاشي البرتغالي، بين 1961 و1974، ضد حركات التحرير المسلحة (الحركة الشعبية لتحرير أنغولا الماركسية الاتجاه والأونيتا والجبهة الشعبية لتحرير أنغولا اللتان كانتا أقرب إلى الإثنية ومعاداة الشيوعية) انتهى إلى الاستقلال بفضل ثورة «القرنفل» الديمقراطية البرتغالية. ولم يفد الشعب الأنغولي طويلاً من حريته الجديدة: فمنذ 1975، أقامت الجبهة الوطنية، وخاصة الأونيتا، سلطتهما الانفصالية، خاصة في مناطق الماس، مع الدعم بالمال والعتاد والرجال من حكومتي جنوب أفريقيا وزائير المواليتين للغرب، ومن وكالة الاستخبارات المركزية. واستمر مرتزقة الأونيتا المؤطرة من جانب الدوائر الخاصة الأفريقية الجنوبية والمدعومة، رسمياً، من أمريكا الرئيسين ريغان وبوش في إدارة أجزاء مختلفة من البلاد، بعد أن هزمتهم، في الميدان، قوات حكومة الحركة الشعبية التي كانت تساعدها قوات كوبية. واستمرت الأونيتا في مضاعفة غارات الإرهاب ضد

القرى التي لم تكن تقبل سلطتها. وبحسب منشورات الأمم المتحدة، بلغت الحصيلة النهائية لعقد من الحرب، بين 1978 و1988، أكثر من ثلاثين ألف قتيل ومئات الألوف من المشوهين ومقداراً مساوياً من اللاجئين. وأجبر الانهيار التدريجي للأبارتيد في جنوب أفريقيا الأونيتا وحماتها الأمريكيين على قبول وقف القتال: وقد نصت اتفاقيات سلام 1992، صراحة، على رحيل القوات الأجنبية وإجراء انتخابات. وقد جرت عام 1992، بإشراف مراقبين جاؤوا من كل العالم وأعطت الحركة الشعبية أغلبية واسعة. وعادت الأونيتا التي رفضت حكم الشعب إلى الحرب الأهلية: وقدرت الأمم المتحدة، عام 1994، أن هذا الصراع الجديد يقتل ألف أنغولي يومياً! وكان يجب انتظار هزيمة زائير موبوتو، عام 1997، وهزيمة محمييها من الأونيتا، أخيراً، ليولد، من جديد، الأمل في أنغولا التي دمرتها ثلاثون سنة من الحرب. فأين، بحق الشيطان، جرائم الشيوعية في هذا الشأن؟

ولموزامبيق تاريخ مواز. فهي، أيضاً، عانت، وهي لم تكد تتحرر من السيطرة البرتغالية، تخريبات الحرب التي شنتها قوات «الرينامو» الانفصالية التي مولتها وسلحتها، خلال ست عشرة سنة، جنوب أفريقيا العنصرية، وبنفاق بعض الدول الغربية الكبرى ومن بينها، مع الأسف، فرنسا. وهنا، أيضاً، أعطت سيرورة السلام التي أقيمت، بجهد، بعد 1994 (كان مؤتمر منديلا الوطني الأفريقي، آنذاك، في السلطة في جنوب أفريقيا) أغلبية واسعة لحزب «فريليمو» (البعيد كثيراً عن الماركسية مع الاعتذار للسيد كورتوا). وبقي عليه أن يعيد إعمار بلد مدمر خسر مئات الألوف من مواطنيه والأساسي من تجهيزاته الصناعية وكانت أرضه القابلة للزراعة مزروعة بألغام ضد الأفراد تنتزع الحياة والأطراف لعقود عديدة. جرائم شيوعية؟ ينبغي على مؤلفي السيد كورتوا أن يدرسوا قليلاً عن أفريقيا السوداء في مؤلفات أخرى غير تلك التي كانت مستخدمة في بريتوريا قبل عشر سنوات!

لقد تركت أنغولا والموزامبيق مستنزفتي الدماء في ختام صراعات ولدت، بصورة أساسية، من شهوات الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات التي ترنو إلى ثروات ما تحت الأرض، الماس والنفط. ماذا تشكل في هذه الحصيلة الدرامية بضعة تجاوزات وعمليات مس بحقوق الإنسان والإعدامات التي نسبها مؤلفونا إلى «فريليمو» والجبهة الشعبية «الشيوعيتين»؟

أنغولا وموزامبيق: جرائم الشيوعية أم نتائج إجرامية للرأسمالية الأفريقية والدولية؟

الرأسمالية وأفريقيا منذ الستينات

الأمر يدور، أخيراً، حول هذا حقاً: فليست «القارة السوداء» جماعة متوحدة، بل هي مسكونة بالسجالات الأيديولوجية نفسها، وبالبنى الاقتصادية والاجتماعية نفسها الموجودة في باقي

الكون.

لا ينبغي أن نستعيد تضيللات الكتاب الأسود معكوسة: فالأيديولوجيات ليست مسؤولة عن الانحرافات الإجرامية لمن يعلنون الانتماء إليها.

في رواندا، أبيد، عام 1994، ما يقرب من مليون كائن بشري لأنهم كانوا من التوتسي أو ديمقراطيين، في بضعة أسابيع على أيدي ميليشيا «سلطة الهوتو» الفاشية والعنصرية. وكان هؤلاء القتلة، خلال عدة سنوات، وحتى هزيمتهم، مسلحين ومحميين من جانب سلطات الرئيس ميتيران. وهذا لا يسمح، أبداً، بأن نؤكد مسؤولية الأيديولوجيا الاشتراكية الديمقراطية عن الجريمة.

ومن الصحيح، بصورة مؤسفة، أيضاً، أن بعض كهنة رواندا، أكثر بلدان أفريقيا كاثوليكية، أقروا المذابح العنصرية، بل شاركوا فيها: وهذا لا يسمح لأحد بأن يتحدث عن جريمة للكاثوليكية في هذه المناسبة.

ومن المعروف، علناً، أن الديكتاتورية الأصولية والعسكرية التي تفرض سلطتها في السودان منذ عشر سنوات أقامت علاقات ودية جداً مع شبكات شارل باسكوا ومارشياني الفرنسية: وهذا لا يسمح بأن تنسب إلى الديغولية مسؤولية الحرب الشرسة في جنوب السودان التي أوقعت، في اثني عشر عاماً، ملايين القتلى واللاجئين.

وبالمقابل، هناك، حقاً، حقيقة لا تنكر: فالأفريقيات المعاصرة، من الشمال إلى الجنوب، من الشرق إلى الغرب، مندرجة في الآليات العالمية للرأسمالية. فسادة الدول الغربية الكبرى، وعن طريق المنظمات الدولية التي تسيطر عليها (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مجلس الأمن الخ...) خاصة، تمارس رقابة يومية على دول أفريقيا. وأسعار المواد الأولية التي تشكل الجوهري من الصادرات الأفريقية هي من شأن أسواق الغرب المالية وحدها، وهي لم تكف عن الهبوط على المدى الطويل. والمنتجات الصناعية والغذائية التي يجب أن تشتريها أفريقيا غير النامية تتزايد، على العكس من ذلك، غلاء.

أما تشخيصات البنك الدولي الحديثة غير قابلة للاستئناف فيما يتعلق بأفريقيا: فتؤكد أن الدين يسحق الاقتصادات والدول الأفريقية، أكثر من ذي قبل أيضاً، إلى حد لا تستطيع، معه، إلا أن تحلم بممارسة مستقلة.

وعلى الرغم من تقدم خجول لصادرات المواد الأولية واتفاقات خفض الدين، استمر وضع أفريقيا جنوب الصحراوية في التدهور. فدينها يمثل، في المتوسط، 170٪ من صادراتها (1000٪ في موزامبيق، 600٪ في ساحل العاج).

وحسب «جداول الدين» التي ينشرها البنك الدولي، تقع 33 دولة من 40 ثقيلة الديون في أفريقيا تحت الصحراوية. والمغرب العربي ليس، أبداً، أوفر حظاً: ففي الجزائر، تبلغ النسبة:

الدين/حصيلة التصدير 308٪، وتبلغ 247٪ في المغرب و214٪ في مصر. بل ويمكن لعدد من خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يستمتعوا بترف الاعتراف بأنه لن يمكن لعدد من هذه الديون أن يسدد أبداً: فيجب أن تبقى القارة الأفريقية وشعوبها مسحوقة تحت نير الدين. والدين، بالنسبة للقوى المالية والسياسية الكبرى، سلاح سياسي أكثر منه مصدر ربح: فمجموع ديون أفريقيا جنوب الصحراوية (233 ملياراً) تكاد لا تتجاوز 10٪ من المجموع العالمي. ولكنه يسمح بأن تفرض على الحكومات الأفريقية «خطط الإصلاح الهيكلي»، أي بالسيطرة على اتجاهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (التقشف في الخدمات العامة وخصخصة الثروات). وهناك ما هو أفضل: فهذه السيطرة للرأسمالية العالمية أقوى في أفريقيا 1998 مما كانت عليه في عهد الاستعمار. فمعظم قرى أفريقيا الغربية الفرنسية كانت تعيش، عام 1930، في شبه اكتفاء ذاتي محلي، ولا تحس بثقل السلطة الاستعمارية المحلية إلا بالعمل الإجباري والضريبة. وفي نهاية القرن العشرين، يعرف الفلاح العاجي أو السنغالي أن سعر محصوله من الكاكاو أو الفستق يتوقف على البورصات الغربية!

أما شبكة المصالح الرأسمالية، في هذا العالم الذي تضبطه قوانين السوق العالمية ولا يجري فيه الاستثمار إلا بموجب الربح المتوقع («أفريقيا المفيدة» حسب مصطلحات الماليين) فلها وكلاؤها المحليون المشبعون بالعقيدة «الليبرالية»، القادرون على نشرها وفرض احترامها على السكان الذين يعانون منها ويتقاضون تعويضاتهم من الأرباح التي تنجم عن النظام: وكان هؤلاء، لفترة طويلة (1960 ـ 1990) عسكريين شرسين أجلاف، مثل بوكاسا في أفريقيا الوسطى، أو أمين دادا في أوغندا، وطغاة فاسدين مثل موبوتو في زائير وآخرين كثيرين: ولم يكن هؤلاء يدينون بالثروات التي راكموها وبطول حياتهم السياسية إلا لدعم أقوياء الغرب المتعدد الأشكال باسم عداء الشيوعية. وبعضهم ما زال باقياً مثل إياديما في توغو الذي ثبته الدعم الفرنسي في ختام قمع دون رحمة.

ولكن جيلاً جديداً من القادة الأفارقة المخلصين للرأسمالية العالمية والمحلية، ليس أفضل من أجيال سبقته، يأخذ مكانه: إنهم التكنوقراط الذين يحسنون الكلام وقد أهلهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهم لا ينفكون يمتدحون مزايا التعددية التي يخلطون بينها وبين الديمقراطية وقوانين السوق العالمية المقدسة. وكان من هؤلاء سوغلو الذي صرفه شعب بنين مؤخراً بعد أن تبين أنه لم يفعل سوى تفاقم الفقر.

وفضلاً عن ذلك، فإن سادة الرأسمالية العالمية أصبحوا على استعداد، وقد أحسوا بالأرض تميد تحت أقدامهم في أفريقيا، لاستخدام أي شيء، لدعم قادة يعلنون عن أيديولوجيات متنوعة جداً شريطة أن يؤمنوا الجانب الأساسي، الاستقرار السياسي، إطاعة «قوانين السوق»... و«خطط الإصلاح الهيكلي»: ها هنا ماركسي تحول عن الماركسية، وهناك نصير سابق لحرب

العصابات في الستينات، وفي مكان آخر أصولي صريح: فصندوق النقد الدولي «تعددي» جداً، وهو لا ينتظر منهم سوى القدرة على فرض قبول شعوبهم لضرورة الربح الرأسمالي.

وقد كانت الرأسمالية، منذ فجر الاستقلالات الأفريقية، السياق الذي جرت، فيه، أسوأ المذابح الجماعية في القرن العشرين.

1 ـ في عام 1966، بدأت في نيجيريا حرب بيافرا. وكانت هذه المستعمرة البريطانية السابقة، وهي أكثر بلدان أفريقيا جنوب الصحراوية سكاناً، قد ساهمت في صنع اتحاد شعوب متنوعة في بلد واحد: وكانت وحدته، كنفطه، تستطيع أن تجعله يأمل في الخروج من التخلف. وكان هذا يعني إغفال شهوات الشركات الرأسمالية في البلدان الغربية وقدرتها على استغلال النزعة الانفصالية. وقد انتهت النزعة الإثنية التي تواجه بين إيبوس الشرق واليوروبا أصحاب الأغلبية في لاغوس إلى إعلان الأوائل جمهورية بيافرا المستقلة التي كانت ترغب في أن تحتفظ، لها وحدها، بأرباح حقول النفط. وإذا كانت الشركات النفطية البريطانية (مثل ب.ب وشل) قد دعمت الحكومة الاتحادية، فإن منافساتها التي رأت في ذلك فرصة لتوسيع مناطق نفوذها ساعدت بيافرا أوجوكو، بل وعززتها في عنادها العسكري. فقد أيدت فرنسا ديغول وفوكار وعميلاها الأفريقيان، هوفويت ـ بوانيي ساحل العاج وبونغو الغابون الانفصاليين ونظموا تموينهم بالأسلحة والرجال: وقد شارك بوب دينار في المغامرة.

وجرى تضليل الرأي العام الفرنسي بالتلاعب بعواطفه الطيبة من جانب حملة استخدم فيها بعض أنصار «الإنساني» كل سلاح: صور لأطفال جياع مشوهين بفعل الحرب تبرهن على قضية بيافرا العادلة، وقد غذي الانفصال البيافري، حتى النهاية، بأفكار خفية دنيئة لماليين وسياسيين مستعدين للقتال حتى آخر بيافري حي. والحصيلة الختامية، بعد ثلاث سنوات من الحرب والمجاعة، بليغة ومعترف بها من جميع المحللين: ما يقرب من مليوني قتيل!

2 ـ ولنذكر، في هذه اللائحة للجرائم ضد الشعوب الأفريقية، بما ذكرناه سابقاً عن السودان ورواندا.

يعاني السودان، وهو بلد واسع، مفصلي بين أفريقيا العربية المسلمة وأفريقيا السوداء الإحيائية أو المسيحية، منذ ثلاثين سنة، من الكراهيات الإثنية والاستبداد العسكري والأصولية: إلا أنه يجب، حقاً، أن نرى أن هذه الشرور أثيرت وغذيت من جانب أعداء الشيوعية.

ففي عام 1971، أدت انتفاضة خرقاء (؟) لعسكريين من اليسار المتطرف إلى استئصال الحركة النقابية والحزب الشيوعي السوداني، أقوى أحزاب القارة وبدأت الأصولية تنمو، منذ ذلك الحين، خاصة داخل البورجوازية المسلمة والجيش، مع مركبيها الأيديولوجيين الأساسيين: كراهية الشيوعية والديمقراطية والتعصب الديني والاحتقار العنصري إزاء أقوام جنوب السودان. واستمر ذلك حتى عام 1989 حين أقام الجيش ديكتاتورية عسكرية كان سندها

الفكري الأصولي حسن الترابي. ويجب أن لا يخدعنا ذلك. فسادة الخرطوم الأصوليون ليسوا أكثر «عداء للغرب» مما كان النازيون «معادين للرأسمالية». فمعارضتهم للولايات المتحدة من مستوى جيوسياسي وليس أيديولوجياً، وهي تعود، أولاً، إلى رغبتهم غير القابلة للتحقيق في أن يلعبوا الأدوار الأولى في شمال شرق القارة. وإدارتهم السياسية تستوحي أنقى معايير «الليبرالية».

ويتخبط النظام الأصولي الذي ساندته فرنسا زمناً طويلاً (وهو ما سلمتنا بموجبه كارلوس، هذا الإرهابي المتقاعد) يتخبط في الدم في جنوب البلاد منذ ولادته: فالأرقام التي قدمتها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، كمنظمة العفو الدولية مخيفة: مليون وثلاثمائة ألف قتيل في عشر سنوات، ثلاثة ملايين لاجئ وملايين ممن يعانون سوء التغذية الخ...

وفي حين تفرض السلطة العسكرية الأصولية قانونها على شعب السودان الذي تزايد تحفظاً باسم الإسلام، كانت تقدم أسلحة وذخائر لعصابة من الأصوليين المسيحيين (جيش مقاومة الرب) كانت تعيث فساداً في شمال أوغندا مرهبة الفلاحين: وهو برهان ساطع، إذا كان ما يزال البرهان ضرورياً، على أن الأصوليات ليست حركات دينية، بل ضروب تلاعب السياسي بالديني. ولكن، هل سوف ينبغي انتظار الانهيار المتوقع لنظام السودان الحالي لتزول المساندات المنافقة التي تقدمها له بعض الشبكات الفرنسية التي تظن أنها ما تزال في عهد فاشودا؟ إن الملف الذي أعدته، في هذا الموضوع، مجموعة «سلام فرنسا المسيحي» في حزيران 1995 كان دامغاً ويبقى، بصورة جزئية، حالياً.

ولا حاجة للإلحاح على مذبحة رواندا المخيفة عام 1994 التي عرف مقترفوها («الفاشيون المداريون»، جماعة المرحوم هابياريمانا) والشركاء الذين سَلَّحُوهم. وفي شباط 1998، أسف جوسلان، وزير التعاون، لوجود فرنسا في رواندا «التي ليست العلاقة الديبلوماسية معها أفضل العلاقات». هل يجب أن نتظاهر بالدهشة حيال ذلك حين نكون عارفين بماضي فرنسا الرسمية مع هذا البلد الذي يجب إعادة بنائه، حين تكون ذكرى «العملية الفيروزية» للجيش الفرنسي ما تزال ندية: فقد تذرع الجيش الفرنسي بذرائع إنسانية كبرى فجنب جزاري الفاشية الرواندية المهزومين، فعلاً، حول كاليغالي، من أن تتم تصفيتهم نهائياً. ونتيجة لذلك، استطاعوا أن يستمروا في القتال في الكونغو في خدمة موبوتو وليسوبا ومواصلة حرب عصابات مجرمة في رواندا. يبقى أن نتمنى لشعوب المنطقة أن لا تأتي تدخلات جديدة لإعادة إشعال النيران الإثنية الحاضرة دائماً، سواء أجاءت من دول (الولايات المتحدة أو فرنسا) أم من جانب منظمات دولية (البنك الدولي) أو خاصة (الشركات متعددة الجنسيات الرأسمالية): فلا يمكن للضغوط الخارجية إلا أن تعيق اندمال الجروح التي تركها التاريخ الحديث، والماضي يبرهن على ذلك بقوة.

3 ـ كيف ننسى، أخيراً، العذاب الطويل لشعب جنوب فريقيا في ظل نظام الأبارتيد العنصري

اعتباراً من الستينات؟ والأبارتيد، في حد ذاته، جريمة فعلاً لأنه يستند إلى العنصرية التي اتخذت صفة شرعية، إلى اللامساواة «الوراثية» المثبتة قانوناً، وإلى رفض الديمقراطية الذي صار مبدأ سياسياً. ويجب أن نتذكر، ايضاً، أن جمهورية الأبارتيد الأفريقية الجنوبية كانت المثال الكامل للرأسمالية في أفريقيا التي تقودها بورجوازية كان مستوى حياتها يتجاوز مستوى حياة نظرائها الفرنسيين بفضل الاستغلال الكامل لليد العاملة السوداء في المناجم والحقول. فقد كانت، إذن، رأسمالية محلية تنظم اقتصاد الدولة الصناعية الوحيدة في جنوب الصحراء، ولكنها كانت مدعومة، طيلة الحرب الباردة، من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى باسم النضال ضد النفوذ السوفياتي. وحتى بعد 1977 وقرارات الحصار العديدة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد الأبارتيد، قدمت الشركات المتعددة الجنسيات (شل) والدول الغربية، ومنها فرنسا، لسلطة بريتوريا العنصرية الأسلحة والتكنولوجيا النووية والنفط التي كانت تنقصها. وهناك ما هو أفضل إذا أمكن لنا أن نقول ذلك: في 29 آذار 1988، قُتلت في باريس دولسي سبتمبر، ممثلة مقاتلي المؤتمر الوطني الأفريقي في فرنسا. وقد أوقفت العدالة الفرنسية البحث في ملف القضية بوصفها لا إجابة عنها عام 1992. وبعد ست سنوات، وفي جنوب أفريقيا المحررة، تساءلت لجنة «الحقيقة والمصالحة» حول المساعدة التي يمكن أن تكون المخابرات الفرنسية قد قدمتها إلى القتلة حيث كانت دولسي تتأهب لفضح مشاريع توريد فرنسا لحكومة بريتوريا صواريخ أرض - جو من طراز ميسترال.

وقد كانت الإدارة اليومية للأبارتيد، منذ 1960، قمعاً طويلاً بوليسياً وقضائياً تتخللها جرائم قتل جماعية في حال وجود مقاومة شعبية منظمة:

- في آذار 1960، أطلق البوليس نيران الرشاشات على الجمهور موقعاً 69 قتيلاً ومئات الجرحى.

- في حزيران وتموز 1976، قمعت، بشراسة، مظاهرات طلاب جامعيين وثانويين: 300 قتيل في سويتو، ألف في مجموع البلاد...

ودام ذلك حتى استسلام «السلطة البيضاء»، عام 1990، مخنوقة بالانتفاضة الشعبية وتضاؤل الدعم الأمريكي والانتصار الانتخابي للمؤتمر الوطني الأفريقي عام 1994. ولم يغلق شيء نهائياً في جنوب أفريقيا المشتبكة مع الإرث الثقيل لأبارتيد ما تزال موجودة في ضروب اللامساواة الاجتماعية. والبورجوازية البيضاء أو السوداء تحلم، فيها، أن تكون وكيلة للرأسمالية الأمريكية أكثر مما تحلم بضروب تقدم اجتماعية. ولكن مستقبل القارة يتقرر فيها.

وأخيراً، فالرأسمالية مسؤولة، أيضاً، ما وراء هذه المجازر الجماعية الدورية، في أفريقيا، وبصورة أكثر مباشرة، عن نتائج درامية تنتمي إلى الجريمة اليومية: فالفقر الكثيف وضعف أكثر الخدمات العامة أولية والأمية المتزايدة منذ عشر سنوات وبطالة الأغلبية في المراكز المدينية التي

تتحول إلى بيئات مشردين هي النصيب المشترك لأغلبية الدول الخاضعة لقانون الحد الأدنى من الديّن ولخطط الإصلاح الهيكلي التي تمنع عنها كل نمو صناعي محلي المنشأ.

إن بعض جراح أفريقيا التي غالباً ما تبدو من خصائصها الحصرية بحسب الصور التبسيطية التي تقدمها الشاشات الغربية هي الثمرة المباشرة للعلاقات بين الشمال والجنوب في إطار الرأسمالية العالمية والأفريقية.

فهناك، أولاً، الفساد الذي ينخر في إدارة معظم الدول الأفريقية وأخلاقيات قادة سياسيين وإداريين عديدين. إن الدول الغربية والشركات الخاصة التي تتنازع الأسواق الأفريقية هي المسؤولة عن الفساد: فهي تقدم هدايا تكاد أن تكون علنية، ضئيلة، بالنسبة إليها، قياساً بالرهانات، تسمح لها بتأمين عملاء سياسيين وصفقات مجزية. ونظراً لتباين قيمة العملات، فإن عمولة 0.1٪ من قيمة عقد تسلح، بالقطع الأجنبي، تمثل بالنسبة للمعني الأفريقي، وزيراً كان أم موظفاً، معادل سنوات من أجره. فأي صناعي غربي يحرم نفسه، إذ ذاك، من الإفساد؟

ضمن «منطق السوق» هذا، أعقب زمن تجار العبيد زمن تجار السم. إن الشركات الصناعية في البلدان الغربية تزداد انهياراً تحت ثقل نفاياتها من حيث أن الحساسيات المؤيدة لحماية البيئة أصبحت أغلبية في الرأي العام. ومنذ ذلك الحين، فأي شيء أسهل على التكنوقراط الذين يقودون المؤسسات الدولية من تصريف أكثر النفايات سمية، بأدنى النفقات، على طول السواحل الأفريقية ودفع مبلغ وفير، نسبياً، لرئيس أو وزير ما كي يغمض عينيه؟ ففي عام 1988، نص عقد وقعته شركة سيسكو - جبل طارق مع أربعة وزراء من بنين على تسليم ما يتراوح بين مليون وخمسة ملايين طن من النفايات السامة خلال عشر سنوات، لقاء إتاوة رسمية بمقدار مضحك هو دولاران ونصف الدولار للطن الواحد. وقد كشف بيير بيان (*المال الأسود*، 1988) بعض العناصر المرئية الأخرى لهذه المسألة: فمثل جبل الجليد، الجزء الأساسي مخفي، ولكنه حقيقي جداً.

وهناك وجه آخر للواقع الأفريقي، الجوع الذي أصبح، في عالمنا الخاضع للإعلان بشكل متطرف، رمزاً للقارة السوداء. من الذي لا يتذكر صور الأطفال المنفوخي البطون والحشود التي تتنازع كيس الرز المنقذ الذي أتى به محسنون كرماء؟ ولكن هذه الصورة لأفريقيا، ولو ولدت من مشاعر طيبة، هي صورة مزيفة. وتكفي زيارة مدن وقرى لتبين ذلك.

من المؤكد أن الجوع وباء حقيقي جداً أباد الأفارقة بعشرات الألوف منذ عشر سنوات، ويتأهب، أيضاً، ليفعل ذلك من جديد. ومن المؤكد أن لهذا الجوع الوبائي منشأ مناخي أحياناً (في الساحل حيث تمتد الصحراء)، وأكثر من ذلك، أيضاً، منشأ ديموغرافي (سكان وقطعان أكثر عدداً من أن تتسع لها مناطق رعي هشة). إلا أن المجاعة ليست، في أفريقيا، إلا حدثاً طارئاً. فهي تحدث على خلفية صعوبات عندما يضطرب المجتمع من جراء نزاع مسلح يمنع البذار

والحصاد والنقل وحفظ الأغذية. والإنتاج الزراعي يزيد بصورة غير كافية، بالتأكيد، ولكنها واعدة: فإنتاج الحبوب، في أفريقيا، كما تقول منظمة الأغذية العالمية الفاو، ارتفع بنسبة 1.95٪ سنوياً بين 1960 و1990، وزاد مردود الحبوب بنسبة 32٪ بين 1986 و1990. وكل المجاعات الهامة في السنوات الأخيرة كانت مرتبطة بنزاعات عسكرية، خارجية أو داخلية، بتدمير الطاقة الزراعية والصناعية وبتنقلات السكان الناجمة عنها: وكانت تلك هي الحال في إثيوبيا والصومال والسودان وتشاد وموزامبيق الخ...

إلا أن هذه النزاعات الحربية مرتبطة، في الصميم، بالأسلحة المباعة في أفريقيا لمختلف المتحاربين، للحكومات أو للجماعات التي يسلحها مهربون من كل صنف وفي الصفوف الأولى منهم دول، كفرنسا أو الولايات المتحدة، تنتج بالجملة، أدوات موت من كل نوع. ذلك أن إنتاج وبيع الأسلحة النارية، من الصاروخ أرض ـ جو إلى الرشاش الذي يسمح سعره لأفقر الناس بشرائه، هو احتكار لشركات الغرب الصناعية التي تحقق منه مليارات الدولارات من الأرباح سنوياً. والأسلحة الوحيدة المنتجة في أفريقيا هي تلك المنتجة في جنوب أفريقيا ومصر: إلا أن هذه الأخيرة لا تستخدم، غالباً، إلا كمحطة تجارية، وسلطة منديلا لا تستمر في هذه التجارة الإجرامية إلا بشيء من الخفر، وهي التي تتجاذبها حاجاتها إلى القطع الأجنبي وأهدافها في مجال الأخلاق الدولية.

والبيان، على كل حال واضح: فالحروب، وبالتالي المجاعات، لا تنهش أفريقيا إلا بسبب تجارة السلاح، وهي تجارة مجزية لمصلحة المنتجين الغربيين، وهي آلية متضمنة في العلاقات المعاصرة بين الشمال والجنوب. هل لوحظ، إلى درجة كافية، أن خطط الإصلاح الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي على الدول الأفريقية تطلب، دائماً، تخفيضاً قوياً في نفقات الصحة والتعليم ولكنها لا تطلب، أبداً، تخفيض نفقات التجهيزات العسكرية؟ لقد عرفت شركة «إلف» كيف تمول، عام 1997، الميليشيا التي استولت على السلطة في برازافيل بكلفة حوالي عشرة آلاف قتيل.

لا نستطيع أن نعرف كل شيء عن دور «منطق السوق العالمية الرأسمالية» هذا في المرض الأفريقي الراهن. فلننه جولة الأفق هذه بمثال كاشف جرى الإلحاح عليه، مؤخراً، في التقرير الذي نشرته، في 26 تشرين الثاني 1997، منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة حول الإيدز. ففي أفريقيا تحت الصحراوية، أصاب الفيروس 7.4٪ من الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنة. وهم مليونان وأربعمائة ألف في جنوب أفريقيا وما يتراوح بين 25 و30٪ في بوتسوانا. وفي كل مكان، تقريباً، يتراجع، من جديد، الأجل المتوسط للحياة الذي كان قد زاد بما يقرب من 15 عاماً بين 1960 و1990.

وأكثر الملاحظات دراماتيكية هي الهوة المتنامية، فيما يتعلق بالرعاية الطبية، بين البلدان

الصناعية وبلدان أفريقيا. ففي أوروبا الغربية، هبط عدد حالات الإيدز المعلنة، عام 1997، بنسبة 30٪ من عدد الحالات المعلنة لعام 1995. وقد نجم ذلك، في الأساسي منه، عن كفاية المعالجات الحالية، وخاصة العلاج الثلاثي الذي يكلف أكثر من مائة ألف فرنك للفرد، سنوياً في أوروبا. وضمن هذه الشروط، ليس أمام الدول الأفريقية الاثنتي عشرة التي تضم، وحدها، 50٪ ممن يحملون الفيروس في العالم أية فرصة لتقديم هذا العلاج الموجود والناجع. ولدى لقاء أبيدجان الدولي، في كانون الأول 1997، تشرف رئيس فرنسا ووزير صحتها بمطالبتهما بإنشاء «صندوق دولي للتضامن العلاجي» لمرضى الإيدز في بلدان الجنوب. ورفض ممثلو البنك الدولي في المؤتمر، فوراً، هذا الاحتمال المناقض تماماً للمنطق «الليبرالي» السليم.

وقد فضح البروفسور جنتيليني، من جهته، أمام المؤتمرين، «جريمة ضد الإنسانية ستلومنا عليها الأجيال القادمة بصورة فاجعة».

ولنقل هذا: إن هذه الجريمة ضد الإنسان في أفريقيا تسمى الربح الرأسمالي. وسوف يرد القرن الذي بدأ، بكل تأكيد، على ما ليس هو، حالياً، سوى تساؤلات وشكوك. ولا نعلم بأي اتجاه سيرد. ولكن هناك شيئاً واضحاً، مع الاعتذار لأيديولوجيي «جرائم الشيوعية»، هو: إن أحلام الرخاء والمساواة والحرية وآمالها، في أفريقيا هذه التي يسمونها ناطقة بالفرنسية، لأنها كانت، منذ نصف قرن، مستعمرة فرنسية، لا يجسدها التكنوقراط والديكتاتوريون الذين صنعتهم الأكاديميات العسكرية الفرنسية أو صندوق النقد الدولي: فهذا الحلم يسمى توماس سانكارا، وهو صورة أسطورية لمصلح غير قابل للفساد، مناضل غير منظم وسخي في سبيل حقوق أفقر الناس ومن أجل النساء، الذي اغتيل عام 1987 والذي كان يعرف نفسه بأنه مستلهم للمثل الأعلى الشيوعي.

فرنسيس أرزالييه

فرنسيس أرزالييه : مؤرخ، أستاذ في معهد بوفيه، مسؤول عن مجلة «أفريقيا اليوم».

التدخلات الأمريكية الشمالية في أمريكا اللاتينية

انتهت سيرورة تحرير المستعمرات الأسبانية التي بدأت في بداية القرن التاسع عشر إلى أن تضع حداً، خلال العقد الثاني من القرن الماضي، لسيادة أسبانيا على العالم الجديد. وفي عام 1898، سوف تنتزع آخر قاعدتين في القارة - كوبا وبورتوريكو - من الحكم الأسباني على يد الولايات المتحدة التي ستوقعهما في شراكها.

إن شركات إنكليزية، ثم أمريكية شمالية، هي التي ستفرض سيطرتها على أمريكا اللاتينية بعد انقطاع الصلة الاستعمارية مع أسبانيا وكسر احتكارها التجاري.

وقد تجلت الأرجحية الإنكليزية التي حلت محل الاحتكار التجاري الأسباني الجامد، طيلة القرن التاسع عشر، في تقدم التجارة البريطانية مع المستعمرات التي استقلت حديثاً: فالسفن الإنكليزية كانت هي التي ترتاد، خاصة، المرافئ الأمريكية الرئيسية مثل فيراكروز وبوينس أيريس وهافانا إل كالاو.

وكان الأمر يدور حول سيادة تجارية لم تكن تسعى إلى سيطرة سياسية مباشرة على الرغم من أن إنكلترا كانت قد حاولت أن تصنع لنفسها مكاناً تحت الشمس في العالم الجديد مستعملة الوسائل الضخمة: فقد أعقب الاستيلاء على بوينس أيريس، عام 1806، الإنزال في أقاليم أخرى وفي الكاريبي، بل وخلق «مملكة موسكيتيا» الشبحية على الساحل الأطلسي لنيكاراغوا واحتلالها، عام 1833، جزر المالوين التي سكنها مستعمرون أرجنتينيون منذ 1829.

وقد استطاعت إنكلترا فرض نفسها في أمريكا اللاتينية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر على الرغم من مطامح مرشحين آخرين راغبين في الحصول على حصتهم من النفوذ في المنطقة: فرنسا والولايات المتحدة.

ولن تستطيع فرنسا أن تواجه السياسة البريطانية وأرغمت على الخضوع أمام قوة الأسطول الملكي مع سعيها إلى أن تكسب أو أن تحافظ على أقاليم في بعض أرجاء القارة: هاييتي، الأنتيل، غويانا والمكسيك. وكانت هذه الأخيرة قد استثارت، دائماً، اهتمام الفرنسيين وأول اصطدام حصل خلال ملكية تموز لدى حرب الحلوى الغريبة (1838). وسوف يكون أكثر جدية من ذلك تدخل فرنسا ودول أوروبية اعتباراً من 1861، وهو التدخل الذي انتهى إلى الهزيمة وإعدام الأمير النمساوي مكسيميليان في كويريتارو عام 1867.

حاولت الولايات المتحدة، من جانبها، عبثاً، خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مزاحمة الهيمنة الإنكليزية. وسوف تكتفي ـ لعدم امتلاكها في تلك الفترة وسائل سياسية أشد طموحاً ـ بابتلاع الأقاليم الملاصقة للساحل الشرقي. ولم تكن ساعة «الأنشلوسات»* والتدخلات العسكرية قد حانت بعد.

وسوف تحين الساعة منذ عام 1835 عندما ابتلعت الموجة التوسعية الأمريكية نصف الأقاليم التي تخص المكسيك. فقد انشقت التكساس عام 1835 وسوف تكون قسماً من الاتحاد منذ 1848. وفي السنة نفسها، ضمت الولايات المتحدة كاليفورنيا ونيو مكسيكو. وسوف تحمل الولايات المتحدة بريطانيا على التنازل لها عن الأوريغون في الجنوب الغربي وتشتري الاسكا من روسيا عام 1867.

وحوالي نهاية القرن التاسع عشر، سمحت سياسة التوسع هذه بتشكيل إقليم واسع، وسوف تصر الولايات المتحدة، بعد حرب الانفصال ـ التي حولت انتباه الأمريكيين الشماليين وجهودهم إلى المسائل الداخلية ـ على إقامة سيطرتها السياسية والاقتصادية في أمريكا اللاتينية، فحلت محل الهيمنة الإنكليزية وانخرطت في سيرورة نمو وتصنيع سوف تضعها على رأس البلدان الرأسمالية في القرن العشرين.

هذه الأسطر القليلة تطمح إلى أن تروي التدخلات الإمبريالية في أمريكا اللاتينية التي ساعدت، بصورة لا يمكن إغفالها، في زيادة قوة من ستصبح أول دولة في العالم وسيف الرأسمالية العالمية.

وقد تجلت السياسة التدخلية للولايات المتحدة مبكراً جداً في أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من أنه كان للأمريكيين الشماليين، في هذا المجال، خصم كبير ـ بريطانيا ـ، فإنهم نظروا، دائماً، باشتهاء، إلى الأقاليم التي خضعت، على مدى ثلاثة قرون، للسلطة الاستعمارية الأسبانية والتي عرفت، في بداية القرن التاسع عشر ـ بعد استقلالها ـ، فترات طويلة من الفوضى نتيجة للصراعات الداخلية والتي مست كل الجمهوريات الفتية تقريباً.

وبدأت سيرورة توسع الولايات المتحدة الإقليمي منذ نهاية القرن الثامن عشر. وبما أن الحدود كانت «مرنة» غرباً، فقد كسبت أقاليم متنوعة بين 1792 و1821 [1].

واستمرت السيرورة، أيضاً، نحو الغرب والجنوب حيث ابتلع جشع الاتحاد امتدادات واسعة من «الغرب الأوسط» تم الحصول عليها بالتنازل أو بالشراء من الدول الأوروبية. وهما شراء وتنازل على حساب السكان الأصليين «الهنود الحمر» ـ الذين تم إقصاؤهم أو (و) إبادتهم. وهكذا توصلت الولايات المتحدة إلى زيادة إقليمها الأولي بصورة جوهرية.

---

* جمع أنشلوس وهي كلمة ألمانية تعني «الضم» أو «الإلحاق». واستخدمت هذه اللفظة لتسمية ضم هتلر للنمسا واشتهرت منذ ذلك الحين.

وعلى الرغم من موقف غير تدخلي رسمي أعلن عنه جورج واشنطن في «رسالة الوداع» لعام 1796، فكرت الولايات المتحدة، منذ البداية، بالاستيلاء على الأقاليم الملاصقة لإقليم الاتحاد. وكانت تلك هي الحال مع فلوريدا.

لقد أسس تابع لملك أسبانيا،هو بيدرو مينينديس دو أفيليس مدينة سان أوغسطينس عام 1565. وقد احتل الإنكليز شبه الجزيرة هذه، بدورها بين 1763 و1783. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد كانت تؤكد أن الحدود الجنوبية تمتد حتى خط العرض 31، ولكن أسبانيا كانت تحتل حتى خط العرض 33، وكان هناك تنافس جدي على الميسيسيبي الذي كانت الملاحة عليه مغلقة بفعل الاحتكار الذي كانت تمارسه على المرور بالنهر.

وفي عام 1811، استفاد الكونغرس الأمريكي الشمالي من وجود قوات نابوليون في أسبانيا فصوت على قرار أعلن، فيه، أنه ينوي احتلال فلوريدا من أجل البقاء فيها.

ويوضح النص، جيداً، الاتجاه التدخلي الأمريكي الشمالي الوليد: «ترى الولايات المتحدة، في الظروف الخاصة للأزمة الحالية، بقلق شديد، أن قسماً من هذه الأقاليم يمكن أن يقع في أيدي دولة أجنبية... إن أمنها الخاص يرغمها على الاحتلال المؤقت لهذه الأقاليم... (التي) ستبقى في أيدينا بهدف مفاوضات مقبلة»[2].

وفي عام 1818، احتل الجنرال أندرو جاكسون فلوريدا نهائياً، وفي السنة التالية، قبلت أسبانيا أن تبيع للدولة الجديدة الجشعة إقليماً في مساحة إنكلترا، تقريباً، لقاء مبلغ زهيد هو خمسة ملايين دولار...

ولكن شهوات الولايات المتحدة لم تقتصر على فلوريدا. وقد حذر لويس دو أونيس، السفير الأسباني في ذلك العهد، حكومته من المطامح الأمريكية الشمالية. وكان ينبه، عام 1812 ـ في برهة الحرب الثانية بين الاتحاد وبريطانيا ـ ، من الأهداف الحقيقية للديبلوماسية الأمريكية الشمالية:

«أخذت هذه الحكومة على نفسها لا أكثر ولا أقل من تثبيت حدودها اعتباراً من مصب الريو برافو... في خط مستقيم نحو المحيط الهادي مشتملة، إذن، على ولاية تكساس ونويفو سانتاندير وكواهويلا وقسم من نويفا فيسكايا وسونورا... قد يبدو هذا هذياناً، ولكن الواقع هو أن المشروع موجود وأنهم وضعوا خريطة تشمل كوبا كجزء لا يتجزأ من هذه الجمهورية»[3].

فكوبا كانت، منذ ذلك الحين، هدفاً للولايات المتحدة.

وكانت أسبانيا فرديناند السابع الذي أعيد إلى العرش بعد الفترة النابوليونية قد فكرت، مدعومة من فرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا، في اعادة احتلال أقاليمها الأمريكية السابقة وحاولت ذلك.

ولكن المصالح تباينت بين الدول الإمبريالية. فإنكلترا التي كانت أول المستفيدين من فقدان

أسبانيا مستعمراتها الأمريكية لم تكن مستعدة لعودة السلطة الأسبانية بقوة، إلى ممتلكاتها القديمة.

وهكذا، حين أرادت الملكية الأسبانية معاودة الحرب، حوالي العقد الثاني من القرن التاسع عشر، لاستعادة أقاليمها السابقة، وجدت في مواجهتها، في الخط الأول، حكومة صاحبة الجلالة التي حاولت عقد نوع من اتفاقية مع الولايات المتحدة.

فقد دعا الوزير البريطاني جورج كاننغ الأمريكيين الشماليين إلى توحيد صفوفهم لمواجهة الطموح الأسباني.

وكان ذلك هو الحين الذي رد، فيه، الرئيس السابق جفرسون على الرئيس مونرو الذي استشاره حول الموقف الذي يجب اتخاذه حيال الدول الأوروبية:

«يجب أن يكون شعارنا الأساسي عدم التدخل في البلبلات الأوروبية... (و) عدم قبول أن تتدخل أوروبا في الشؤون الأمريكية... إن بريطانيا هي الدولة التي تستطيع أن تتسبب لنا بأعظم الضرر. وعندما تكون إلى جانبنا، فإننا لا نخشى العالم أجمع...».

وفي مكان آخر، أوضح الرئيس اليانكي فكرته.

«يجب أن نطرح على أنفسنا السؤال التالي: هل نرغب في أن نكسب لاتحادنا بعض المقاطعات الأسبانية ـ الأمريكية؟ إني أعترف،بصدق، أني كنت أرى، دائماً، أن كوبا يجب أن تكون أهم إضافة يمكن أن نحققها لمنظومة ولاياتنا... فالسيطرة على هذه الجزيرة وفلوريدا تمنحنا السيطرة على خليج المكسيك ودول المضيق...»[4].

وقد سقطت فلوريدا في الأيدي اليانكية عام 1819. وسوف تتحول كوبا، هاجس الدبلوماسية الأمريكية، إلى حالة محمية عام 1898.

وقد حدد الرئيس مونرو، بعد بضعة أسابيع، في رسالة الاتحاد، التوجيهات التي يجب أن تتبناها دبلوماسية الولايات المتحدة حيال المطامح التي تبديها الدول الأوروبية بصدد الأمم الأسبانية ـ الأمريكية. وكان الأمر يدور حول ما سمي، منذ ذلك الحين، «مذهب مونرو».

فقد أعلن مونرو، مستعيداً بعض الأفكار الصادرة عن واشنطن وهاملتون، أن الولايات المتحدة لن تتدخل، مطلقاً، في الشؤون الأوروبية، وأنها سوف تلتزم موقفاً حيادياً صارماً.

ومن جهة أخرى، سوف يضمن الاتحاد استقلال البلدان الأسبانية ـ الأمريكية معارضاً عودة أسبانيا إلى غزو مستعمراتها السابقة في القارة وكذلك كل محاولة في هذا الاتجاه من أية دولة أوروبية أخرى.

وقدم الرئيس مونرو، في رسالته السنوية السابعة، في 3 كانون الأول 1823، معلومات عن المحادثات التي أجراها مع مندوبي روسيا وبريطانيا. «لقد نبهنا إلى أن الولايات المتحدة ترى أن الأمم الأمريكية اللاتينية حرة ومستقلة وأنها لا يمكن أن تكون موضوعات لاستعمار مقبل من

جانب أية دولة أوروبية... وأننا سوف نعتبر أية محاولة من جهتها لأخذ أي شطر من نصف الكرة هذا خطراً على سلامتنا وأمننا»[5].

ومن جهة أخرى، اعتصم مونرو، مؤكداً، مرة أخرى، الحياد الأمريكي الشمالي في الشؤون الأوروبية، بالسياسة الانعزالية التي سوف تميز الولايات المتحدة في علاقاتها مع أوروبا:

«لم ننحز، إطلاقاً، في الحروب بين الدول الأوروبية وفي الشؤون التي تخصها... إن سياستنا حيال أوروبا ـ التي جرى تبنيها في بداية الحروب التي هزتها ـ تبقى على حالها: عدم التدخل في شؤونها الداخلية واعتبار حكوماتها شرعية واقعياً».

وعلى الرغم من أن «مذهب مونرو» قد ردع الدول الأوروبية عن محاولات إعادة الاحتلال، فإنه لم يستطع أن يمنع تدخلها عدة مرات: فإنكلترا لعبت دوراً هاماً في لابلاتا ونجحت في خلق دولة شكلت حاجزاً بين البرازيل والأرجنتين تفصل الشريط الشرقي عن البروفنسياس أونيداس، وهذه الدولة هي الأوروغواي.

وبقيت التهديدات المتضمنة في «مذهب مونرو» حرفاً ميتاً، أيضاً، لدى الغزو الإنكليزي للمالوين عام 1833 ولدى التدخل الفرنسي في سان خوان دو أولوا، في المكسيك، عام 1838. وجرى الشيء نفسه عندما وقع العدوان الفرنسي ـ الإنكليزي ضد أرجنتين روزاس وأوروغواي أوريبه، وعندما أخضعت البحرية الفرنسية ميناء بوينس أيريس للحصار عام 1837، وعندما نظم الفرنسيون والبريطانيون، عام 1845، حملة عسكرية على نهر بارانا الذي أغلقته الحكومات الأرجنتينية المتعاقبة في وجه الملاحة الأجنبية.

وساد الصمت نفسه عندما قصف الأسطول الأسباني فالباريزو والمرافئ البيروفية عام 1866، ولدى تنازل السويد لفرنسا عن جزيرة سان برتلوميو عام 1876.

ولم يمنع «المذهب»، أيضاً، غزو القوات الفرنسية ـ الإنكليزية ـ الأسبانية للمكسيك ولا محاولة إقامة إمبراطورية لاتينية، على رأسها الأمير النمساوي ماكسيميليان.

ومن جهة أخرى، بدأت تتجلى، في نصوص نشرت في الأربعينات، الفكرة المبررة للتوسع اليانكي التي سماها محررو تلك الفترة ـ من برلمانيين وكتاب ـ بيان القدر.

فقد أعطى القدر ـ وهذه فكرة قريبة من التكريس المسبق العزيز على قلب البروتستانتية الإنجيلية ـ الأمة الأمريكية مهمة تمدينية تجعل منها، فضلاً عن ذلك، الملاك الحارس للحرية والديمقراطية مع منحها أقاليم واسعة تغزوها وجعلها منذورة للسيطرة على كل العالم الجديد.

ولم يكن أنصار بيان القدر، بالتأكيد، يتلفظون كلمة واحدة عن المصير المقرر لألوف السود الذين يعيشون على أراضي الاتحاد والذين تجلى لهم بيان القدر، بالضبط، على صورة عبودية وقحة.

ومنذ بداية استقلال الأمم الأسبانية ـ الأمريكية، نظرت الولايات المتحدة وإنكلترا، بعين

السخط، إلى محاولات بوليفار الثورية الأمريكية. فقد كانت الأمتان الأنكلوسكسونيتان تفضلان مجاورة قارة منقسمة تفصل بينها صراعات وحروب بدلاً من بلد واحد وقوي يمكن أن يصبح منافساً مرهوباً.

لقد استدعى بوليفار، عام 1826، أول مؤتمر لكل أمريكا في بنما ووضع على جدول الأعمال تحرير كوبا وبورتوريكو اللتين كانتا ما تزالان في أيدي أسبانيا.

ولكن جهود البريطانيين والأمريكيين الشماليين المتضافرة نجحت في حمل المدعوين على مقاطعة المؤتمر الذي فشل.

فقد حصلت إنكلترا على عدم حضور المندوبين الأرجنتينيين والبرازيليين. وتوفي أحد مندوبي الولايات المتحدة خلال السفر، وكان على الثاني المزود بتعليمات كتبها وزير الخارجية هنري كلاي والرئيس جون كوينسي آدامز أن يعارض الحرب التي نادى بها بوليفار لتحرير آخر المستعمرات الأسبانية في أمريكا.

وكانت تعليمات آدامز وكلاي تنزع إلى العمل في اتجاه الإبقاء على الوضع الراهن. وفيما يتعلق بكوبا، قالت توجيهات المندوبين الأمريكيين الشماليين:

«ليس لأية دولة، حتى ولو كانت أسبانيا، اهتمام بمصير هذه الجزيرة أكثر من اهتمام الولايات المتحدة... ونحن لا نرغب في أي تغيير لملكيتها ولا لوضعها السياسي... ولن ننظر بعين اللامبالاة إلى انتقالها إلى دولة أوروبية غير أسبانيا. ولا نريد، أيضاً، أن يجري التنازل عنها لدولة أمريكية جديدة أو أن تضاف إليها»[7].

وطبقت الولايات المتحدة، بأمانة، الفكرة الواردة في رسالة مونرو السابعة: «أمريكا للأمريكيين». إلا أنها فسرتها، في الواقع، كما لو كانت: «أمريكا للأمريكيين الشماليين». وتاريخ سلب المكسيك ذو دلالة دراماتيكية من هذه الناحية.

تقطيع أوصال المكسيك

كانت تكساس، وهي إقليم أوسع من فرنسا، قد انتمت، دائماً، منذ وصول الغزاة، إلى تاج أسبانيا، ثم إلى المكسيك المستقلة.

وقد حافظت السلطات الاستعمارية على سيطرة نسبية بفضل العمل المتراكب للحاميات العسكرية والمبشرين الكاثوليك: وكان ذلك عهد البريزيديوس.

ومنذ القرن الثامن عشر، أقامت أسر أسبانية في تكساس. ولكن سيرورة تسلل ـ «هجرة غير شرعية» كما يقال اليوم ـ بدأت، حوالي 1817: وقد طردت السلطات يانكيين وألمان وبولونيين، بل ضباط وجنود من جيش نابوليون بعد صدامات مع السكان الأسبان الكاثوليك.

وبدأت الصعوبة الحقيقية عندما أجاز الكونغرس المكسيكي لثلاثمائة أسرة أنكلوسكسونية

الإقامة على 30 ألف هكتار من الأرض منحت مجاناً. فقد أعادوا الرق ـ الذي كان قد ألغي في المكسيك ـ وقبلت الحكومة المكسيكية، آنذاك، بالاستثناء وسمحت للوافدين البدء بهذه الممارسة.

وفي كانون الأول 1826، أعلن مغامر ـ هايدن إدواردز ـ «جمهورية فريدونيا الحرة» التي أبادها الجيش المكسيكي بسرعة. وفشلت محاولة استقلالية أخرى، بدورها، في السنة التالية. وبدأت تظهر، في ولايات مختلفة من الاتحاد، منشورات موحى بها تهاجم المكسيك التي أذنبت في «الاستيلاء» على تكساس.

وفي عام 1835، في البرهة التي أقرت المكسيك، فيها، دستوراً جديداً ـ سيكون أصل نزاع داخلي بين الاتحاديين والمركزيين — أعلن المعمر اليانكي ستيفان أوستن استقلال تكساس. وأفادت الولايات المتحدة، إذ ذاك، من هذه المناسبة التي سهلت أهدافها التوسعية. فأرسلت سفناً بأسلحة وذخائر انطلاقاً من نيو أورليانز.

وكانت المكسيك، من جهتها، تنوي فرض احترام سيادتها وأرسلت الجنرال الشهير سانتا آنا. وبعد بضعة نجاحات للجيوش المكسيكية في سان باتريسيو وإينسينال ديل بيرديدو وآلامو ـ قدمتها الصحف إلى الرأي العام في الولايات المتحدة كهزيمة لقضية سامية ـ، هزم سانتا آنا، في 21 نيسان 1836، في سان جاسينتو. وقد أسر فأرغم على توقيع اتفاقية جائرة («كونفينيو بوبليكو») في بويرتو فيلاسكو، في 14 أيار 1836، وافق، فيها، على أن ينسحب المكسيكيون من تكساس على الضفة الجنوبية للريو برافو. وكانت الاتفاقية تنص على «كل الملكيات الخاصة، بما فيها الخيول والعبيد السود، الموجودة في أيدي الجيش المكسيكي أو التي انتقلت إليه سوف ترد إلى قائد القوات التكساسية»[8].

وكانت القوات التكساسية الأفضل تجهيزاً قد فرضت اتفاقا سوف يلعب، بعد اثنتي عشرة سنة، دوراً هاماً في تمزيق أكثر من نصف الأقاليم المكسيكية. وسوف يؤكد الدعم الأمريكي الشمالي للمغامرين التكساسيين، في الأربعينات، الرئيس جون تايلور الذي صرح، بصدد انفصال تكساس عن المكسيك، قائلاً:

«الاحتمال الوحيد لإمكان إلغاء الرق في الأقاليم المجاورة يجب أن يكون سبباً كافياً لضمها»[9].

وفي عام 1845، دخلت تكساس في الاتحاد كولاية نخاسية. وكانت الحملة الانتخابية التي قام بها خليفة تايلور، جيمس بولك ـ رئيس الولايات المتحدة بين 1846 و1850 ـ : «ضم تكساس. 54 درجة 40 دقيقة أو الموت» (كان يلمح إلى الحدود اليانكية والأقاليم المنتزعة من المكسيك).

أنشيلوس نيو مكسيكو و كاليفورنيا

كان الأنشيلوس التالي، بعد ابتلاع تكساس، يتمثل في مقاطعتين مكسيكيتين كبيرتين أخريين: نيو مكسيكو وكاليفورنيا.

فقد بدأت تكساس - المقاطعة المكسيكية السابقة - تطالب ببعض الأقاليم في نيو مكسيكو التي كانت، منذ الأزل، جزءاً من المكسيك مدعومة، في مطالبها، من حكومة الولايات المتحدة. ثم كانت الحكومة الأمريكية نفسها، بعد ضم تكساس إلى الاتحاد (1845)، هي التي دفعت إلى حرب الاحتلال.

وكان لكاليفورنيا - التي سيكتشف، فيها، قريباً، وجود باطن للأرض غني بالمعادن الذهبية - عدد ضئيل من السكان (حوالي 1000 أمريكي شمالي فقط) وعانت عدة اعتداءات: «حملة علمية» مسلحة أرسلها الرئيس بولك، في كانون الثاني 1843، وإنزال قوات بقيادة ضابط في البحرية احتلت «خطأ» مرفأ مونتيري المكسيكي في كاليفورنيا. وكان عليها أن ترحل أمام حزم السلطات المكسيكية.

وقدمت الذريعة التي كانت الولايات المتحدة تبحث عنها مناوشة بين دوريتين حدوديتين للجيشين، في 24 نيسان 1846، في قرية «كاريستوس»، على الأراضي المكسيكية.

وبعد بضعة أيام، أعلن بولك، في الكونغرس، أن المكسيك غزت أراضي الولايات المتحدة وسفكت دماً أمريكياً.

وسرعان ما أعلنت الحرب، ولم ترتفع سوى أصوات قليلة بارزة لتدين الأنشيلوس المقرر. ومن بينها كان صوت أبراهام لنكولن، ممثل الإيلينويز الذي قال: «أعتقد بأن الرئيس مقتنع اقتناعاً عميقاً أنه في موقف خاطئ وأنه يحس بأن دم هذه الحرب - كدم هابيل - يتهمه»[10].

وفي 4 تموز، وعندما بدأ القتال فعلاً، انتهزت مجموعة من المغامرين الأمريكيين الشماليين الفرصة لإعلان «جمهورية الدب» التي كانت حياتها قصيرة في كاليفورنيا.

ونزل الغزاة في فيراكروز، وبعد معارك قاسية احتلوا مدينة مكسيكو في أيلول 1847. وتخللت قائمة طويلة من المعارك حرب الغزو هذه: بالو آلتو، مونتيري، أنغوستورا، فيراكروز، سيرو غوردو، باديرينا، شابولتيك.

وتظاهر شعب مكسيكو، إذ ذاك، ضد المحتل. وحدثت فتن. وكان على القوات الأمريكية الشمالية أن تغادر المدينة. وزاد في ذلك حدوث حالات فرار في صفوف المحتلين: فقد رفض عشرات من أيرلنديي فوج سانت باتريك أن يواصلوا الحرب ضد شعب كاثوليكي. وكان الأمر يدور حول فقراء وبؤساء هربوا من المجاعة في بلدهم الأم. وكانوا قد جندوا لمحاربة «البرابرة المكسيكيين». وقد شنق اثنان وثلاثون منهم بسبب الفرار، في العاصمة الأزتيكية.

ودامت المعارك حتى عام 1848، وهو التاريخ الذي كان على المكسيك، فيه، أن توقع معاهدة

غوادالويه هيدالغو.

وفي عشر سنوات، اقتطع من المكسيك نصف أراضيها.

وفي السنوات التالية، بدأ استثمار ذهب كاليفورنيا والاستثمار اللاحق لنفط تكساس وغازها.

ولكن إحدى أهم النتائج ستكون كراهية مزمنة وحقداً من جانب المكسيكيين حيال هذا النهب الذي سيطبع، بصورة لا تمحى، العلاقات بين البلدين. ومن جهة أخرى، فإن الشعور المعادي لليانكي الكامن لدى الأمريكيين اللاتينيين قد ولد من هذه الأراضي المكسيكية المغتصبة.

وكان رئيس المكسيك يحب استعمال مثل قديم مشبع بالقدرية عندما كان يريد إفهام الوضع الجغرافي الخاص لبلاده، مصدر الشقاء لشعبه: «بعيدة جداً عن الله، وقريبة جداً من الولايات المتحدة».

وقد انصرفت اهتمامات الولايات المتحدة، خلال جزء كبير من القرن التاسع عشر، إلى حل المسائل الداخلية - احتلال الغرب وإعماره، سجالات حول الرق، تدمير بقايا ما قبل الرأسمالية في حرب الانفصال، تنمية الزراعة. وقد امتنعت عن الاشتراك في نزاعات مباشرة مع الدول الكبيرة.

وكان هذا صحيحاً فيما يتعلق بعلاقاتها مع أوروبا. أما فيما يتعلق ببلدان أمريكا اللاتينية، فقد مارست الولايات المتحدة، منذ البداية، سياسة تدخلية.

ولم تقتصر هذه التدخلات على البلدان المجاورة، بل شملت، أيضاً، تدخلات عسكرية وإرسال حملات مسلحة، أمريكا الجنوبية البعيدة.

والحملة البحرية على الباراغواي، عام 1858 - 1859، مثال على ذلك.

الحملة على الباراغواي

في عام 1851، عينت الولايات المتحدة قنصلاً لها في أسانسيون هو إدوارد أ. هوبكنز - من شركة الولايات المتحدة والباراغواي للملاحة - ، أحد مالكي شركة ملاحة مقرها رود أيلاند.

وكان هوبكنز، البحار والمغامر السابق، يعرف الباراغواي التي أقام فيها، منذ 1845، وقد اندس، مزوداً برسائل تعتمده عميلاً رسمياً لحكومة الولايات المتحدة،اندس في أروقة السلطة وكان يعرف الرئيس الباراغوياني كارلوس أنطونيو لوبيز[11].

وقد أدت سلسلة من الدسائس التي امتزجت، فيها، عروض الوساطة لمراضاة الجيران خلال نزاع حدودي مع أعمال خاصة ومصالح الولايات المتحدة التي كانت تريد الإفادة من طريق بارانا النهرية، أدت هذه السلسلة، عام 1854، إلى عدم إبرام الباراغواي لمعاهدة التجارة والملاحة.

وقد غُرمّت شركة ملاحة الباراغواي، عام 1854، لخرقها تشريع الباراغواي ومنعت من العمل في البلاد. وطرد هوبكنز، بدوره، لقلة احترام أبداها إثر مشاجرة مبهمة مع جنود باراغويين.

وتحول الصديق للباراغواي وللرئيس لوبيز إلى عدو لدود لهما، مطوراً في الدوائر الرسمية ومحيط الرئيسين بيرس ثم بيوكانان، دعاية كانت تشجع على التدخل العسكري الأمريكي الشمالي في «بلد البرابرة الآسيويين هذا»، في هذه «الزائدة من الجسم الدولي... الأقل تمدناً من سلطنة موسكاتو». وكان يؤكد في هجماته أن الأمريكيين الجنوبيين برابرة يجب أن «يتلقوا معاملة مناسبة لذلك. إن الكلام معهم مضيعة للوقت. فيجب أن نكلمهم بمدافعنا»[12].

عند ذلك دخلت مسرح الأحداث «ووتر ويتش»، سفينة البحرية الأمريكية الشمالية التي تجاوزت الإذن الذي كان قد أعطي لها، فاجتازت حدود الباراغواي ووصلت إلى مرفأ كورومبا البرازيلي. وقد علقت إجازات المرور بالمحيط الهادي، ومنع مرسوم رئاسي الملاحة على السفن الحربية الأجنبية.

وفي الأول من شباط 1855، حاولت الووتر ويتش اقتحام حاجز على البارانا متجاهلة المرسوم الباراغوياني.

وأمرها ضابط الحامية الباراغويانية في قلعة إيتابيرو والتي كانت تراقب مرور السفن بأن تعود أدراجها، ثم أطلق طلقتي مدفع تحذيريتين. وأمام رفض الانصياع، دمرت طلقة مدفع دفة السفينة قاتلة مدير دفة السفينة اليانكية. وعند ذلك، جرفت مياه النهر الووتر ويتش التي أرغمت على الانسحاب.

وعند ذلك، بدأت حملة صحفية وترهيبية لإرغام الباراغواي على تقديم الاعتذار. وأخيراً، وفي أيار 1857، أقر كونغرس الولايات المتحدة إرسال «أرمادا صغيرة» مؤلفة من عشرين سفينة أبحرت إلى عرض البحر في تشرين الأول 1857. وقد رفع نخب نجاح العملية أحد الضباط، كما قال بابلو ماكس يونفرانس، بفيض غامر جيوسياسي:

«أرفع كأسي... من أجل أن تنتهي صعوباتنا مع الباراغواي وأن ننتهي إلى ضم كل حوض الريو دو لابلاتا...»[13].

ولم تتحقق الأمنية لحسن الحظ.

ولكن «الأرمادا الصغيرة» وصلت إلى الباراغواي في بداية 1859، وكان على الرئيس كارلوس لوبيز أن يخضع.

وقدمت الباراغواي اعتذارات ـ لكونها مذنبة بالعمل على فرض احترام سيادتها على أرضها الخاصة ـ ودفعت تعويضاً لأسرة البحار الذي قتل خلال مواجهة إيتابيرو وأرغمت، تحت تهديد القوة، على قبول المعاهدة التي اقترحتها الولايات المتحدة. وتابعت شركة ملاحة الولايات المتحدة

والباراغواي دعوى طويلة أقامتها على حكومة الباراغواي ردت فيما بعد.

القراصنة

حوالي منتصف القرن التاسع عشر، تفاقم نزاع المصالح بين بريطانيا والولايات المتحدة حول السيطرة على الكاريبي. وقد حمل ذلك البلدان على توقيع معاهدة كلايتون - بولوير التي صرح الطرفات المتعاقدان، بموجبها، بأنهما يعملان على بناء قناة بين المحيطين في أراضي نيكاراغوا دون إعلام هذه الأخيرة. وتبادلا الاعتراف بصلاحيات استخدامها المقبل وأكدا أنهما لا ينويان، إطلاقاً، بناء تحصينات ولا «احتلال نيكاراغوا... ولا ممارسة السيطرة على أي إقليم في أمريكا الوسطى...»[14].

وكانت نيكاراغوا، في الخمسينات من القرن التاسع عشر، ككثير من دول المنطقة، تعيش وسط حروب أهلية مستمرة. وفي عام 1854، تحول نزاع بين الليبراليين والمحافظين إلى نزاع دولي: فقد استدعى الليبراليون لنجدتهم مرتزقة من اليانكي. لقد دقت ساعة القراصنة.

وكان من بينهم وليم ووكر، نصير الرق المتحمس ونصير نشره في أمريكا الوسطى، الذي حاول الاستيلاء على نيكاراغوا معلناً نفسه رئيساً عام 1856.

وعلى الرغم من حياد الولايات المتحدة الرسمي المعلن، استقبل الرئيس فرانكلين بيرس مبعوثاً لووكر، ولكن بلدان أمريكا الوسطى أنهت المغامرة.

وحاولت بريطانيا، من جهتها، مقاومة القوة اليانكية في المنطقة متشبثة بـ«دولة» خلقتها، «مملكة موسكيتيا». وكان على المملكة ذات الحدود غير الدقيقة التي يسكنها هنود موسكيتوس، في مكان مبهم، أن توجد على أرض نيكاراغوية. كان الأمر يدور حول خيال، كان الجميع يعلمون أنها كانت مهزلة. وكانت بريطانيا تريد، بهذه الدولة الشبحية، أن لا تفقد، أمام الولايات المتحدة، حقوقها في القناة المقبلة.

ومع ذلك، سجلت نهاية القرن صعود قوة الولايات المتحدة في العالم.

وبعد أن كانت مقيدة، في الستينات، بحرب الانفصال، طلبت، بحزم شديد، رحيل القوات الفرنسية عن المكسيك. وكانت تريد أن تبقى السيدة الوحيدة في أمريكا الوسطى وأن تتوصل إلى أن تجعل من الكاريبي «بحراً خاصاً» جديداً.

وتؤرخ بنهاية القرن التاسع عشر إرادة التوسع الأمريكي الشمالي الذي سيترجم إلى سياسية خارجية نشيطة. إلا أن هذه الإرادة، كما رأينا، كانت موجودة منذ زمن طويل على حساب الأمم الأمريكية اللاتينية.

وما هو صحيح، بالمقابل، هو أن نهاية القرن التاسع عشر هي التي دخلت، عندها، الولايات المتحدة المسرح الدولي آخذة، في أمريكا اللاتينية، دور الهيمنة الذي كان يلعبه الإنكليز حتى ذلك الحين.

وكانت الولايات المتحدة قد أصبحت دولة صناعية كبرى ووصلت إلى طور إمبريالي بدأ ينازع، منذ ذلك الحين، الدول الأخرى على نصيبها في الشؤون الدولية.

ويشير بعض المؤلفين إلى الدور الذي لعبه في السياسة الخارجية لحكومات الفترة المتعاقبة، ألفرد ماهان، مؤلف *تأثير القوة البحرية في التاريخ*. وكان ماهان يذكر، في هذا الكتاب، بتفوق الإمبراطوريات البحرية على الدول البرية في التاريخ.

وضمن هذا المنظور، كان يبدو تكوين قوة حربية بحرية مرتبطة بامتلاك قواعد وطرق بحرية ونهرية أمراً لا غنى عنه.

وقدم الرئيس يوليسيس غرانت، في أيار 1870، مستبقاً هذه النظرية التي ستروج عند منعطف القرن، مشروعاً إلى مجلس الشيوخ بشأن شراء سان دومنغو التي كانت تعد نقطة استراتيجية في بحر اليانكي الخاص. وأظهر المشروع اهتماماً يعود إلى زمن بعيد جداً وسيكون هاجساً دائماً للحكومات الأمريكية الشمالية: وضع اليد على كوبا.

وقد أكد غرانت، في مشروعه، أن سان دومنغو أمة ضعيفة، ولكن أراضيها غنية، «إنها الأغنى تحت الشمس والقادرة على إيواء عشرة ملايين كائن بشري في ظل الترف... إن اكتساب سان دومنغو يناسبنا من حيث موقعها... وهي تعطينا السيطرة على كل الجزر التي حدثتكم عنها... إن اكتساب سان دومنغو تدبير أمن قومي... فالأمر يدور حول تأمين السيطرة على الملاحة التجارية لداريان (بنما) وحل الموقف البائس الذي توجد كوبا ضمنه»[16].

ومنذ «أحشاء الوحش»، وأمام مشاريع ضم سان دومنغو وكوبا، تحرك، من نيويورك، في 21 آذار 1889، قلم رسول الاستقلال الكوبي خوسيه مارتي.

فقد وجه مارتي توضيحاً إلى جريدة *المانوفاكتورر* يهاجم، فيه، الكوبيين الفاقدي الكرامة الذين كانوا يطلبون الإلحاق الخالص والبسيط بالولايات المتحدة:

«لا يمكن لأي كوبي يحترم نفسه أن يريد رؤية بلده متحداً ببلد آخر... الذين حاربوا والذين نفوا... الذين يبنون، بعملهم، وطناً... المهندسون والمعلمون والصحفيون والمحامون والشعراء... لا يرغبون في إلحاقهم بالولايات المتحدة ويرتابون بالعناصر المشؤومة التي بدأت، كالغازات في الدم، عملها التخريبي...»[17].

وقد مضت الولايات المتحدة المشبعة بشعور قومي قوي جداً ـ خلال الفترة «الجنغوية»[18] ـ إلى درجة مواجهة فكرة تدخل ضد تشيلي البعيدة. وبالفعل، وقع، عام 1891، حادث بلتيمور في فالباريزو[19].

كانت بلتيمور سفينة حربية يانكية تزن 4600 طن صنعت، حديثاً، في إنكلترا. كانت تشتهر بأنها «أسرع سفينة في العالم». وكانت موجودة أمام السواحل التشيلية منذ نيسان 1891 ـ خلال الحرب الأهلية التي اندلعت ضد الرئيس بالماسيدا! ـ وكانت مهمتها حماية الرعايا

الأمريكيين الشماليين.

وفي 16 تشرين الأول 1891، اندلعت مشاجرة سكارى في حي فالباريزو الساخن بين بحارة يانكيين وعمال من المرفأ. وكنتيجة للمشاجرة، جرح عدة بحارة بطعنات مدى. وذكر قتيلان أمريكيان.

إلا أن الولايات المتحدة جعلت من مشاجرة تافهة، بعد كل شيء، نزاعاً دولياً يتهم الحكومة التشيلية الجديدة - التي كانت مدعومة من إنكلترا، والتي كسبت الحرب الأهلية ضد الرئيس بالماسيدا - وتبنت الولايات المتحدة موقفاً وقحاً وجدته الحكومة التشيلية غير مقبول.

وكانت التحضيرات الحربية لحكومة الرئيس بنجامين هاريسون الأمريكية الشمالية متقدمة جداً. ويروي غونزالو فيال أن أبا «السلطة البحرية»، ألفرد ماهان، استدعي، شخصياً، لمشاورات في واشنطن[20].

وانحنت الحكومة التشيلية أمام التهديد باستخدام القوة وقبلت بتقديم اعتذارات إلى الولايات المتحدة وعوضت أسر البحارة وسحبت الأقوال الصادرة عن وزير الخارجية، مانويل أنطونيو ماتا، التي اعتبرها الأمريكيون الشماليون مهينة.

والواقع هو أن تنازع المصالح بين الولايات المتحدة وبريطانيا كان يجري عن طريق أطراف ثالثة.

وهكذا وقع بعد ثلاث سنوات، عام 1895، نزاع حدودي بين فنزويلا وحكومة جورج تاون الاستعمارية في غويانا البريطانية. وإزاء التحضيرات الحربية البريطانية، أبلغت الولايات المتحدة بريطانيا أنها لن تسمح بتدخل. وأصدر وزير خارجية الرئيس كليفلاند تعليماته بهذا المعنى إلى لندن مؤكداً أن حقوق الولايات المتحدة تولد من «مواردها اللامتناهية».

وفي نهاية القرن، تضاعفت التدخلات اليانكية: هاواي، بورتوريكو، الفيليبين، كوبا، غوام، ساموا، مرافئ الصين وبنما. وكتب مارك توين آنذاك: «فلتظلل بالأسود العصابات البيضاء، ولتجر إضافة عظام الساق ورأس الموت حيث وضعت النجوم.

كوبا تحت الجزمة الأمريكية

منذ 1868، كان الوطنيون الكوبيون قد حملوا السلاح ضد السلطة الاستعمارية الأسبانية. وغلبوا بعد عشر سنوات من المعارك، فاستأنفوا الحرب عام 1895. وأحرزوا نجاحات فيها. وكان النصر والاستقلال في متناول أيديهم.

وعند ذلك، أسرعت الولايات المتحدة إلى التدخل.

فقد كانت الاستثمارات اليانكية في مزارع السكر ومناجم الجزيرة كبيرة، ولم يكن قادة الولايات المتحدة يجدون حرجاً في أن يقولوا، علناً، أن السكر الكوبي كان، بالنسبة إليهم، ذا

أهمية حياتية كقمح الهند وقطنها وقطن مصر بالنسبة لبريطانيا.

وكانت الذريعة التي وجدت هذه المرة هي انفجار البارجة مين في هافانا الذي تسبب بمقتل أكثر من 250 من بحارتها. ولم يكن شيء يثبت ضلوع أسبانيا ـ وعلم، فيما بعد، أن الأمر كان يدور حول انفجار ناجم عن حادث طارئ ـ، ولكن الرئيس ماك كينيلي، مدفوعاً بالهستيريا الجنوبية، أعلن الحرب على أسبانيا في 21 نيسان 1898.

وكانت حرباً قصيرة. فقد أبيد الأسطول الأسباني في سانتياغو كوبا ونزلت القوات اليانكية إلى كوبا. وكان بين الفرسان الذين احتلوا الجزيرة تيودور روزفلت، رئيس الولايات المتحدة المقبل الذي سيصبح بطل سياسة التدخل و«العصا الكبيرة».

وبموجب معاهدة باريس (10 كانون الأول 1898)، تنازلت أسبانيا للولايات المتحدة عن بورتوريكو والفيليبين.

وقد سجلت الحرب بين أسبانيا والولايات المتحدة دخول الأخيرة، بقوة، كأحد الفاعلين الرئيسيين على المسرح الدولي. وبالمقابل، كانت، بالنسبة لأسبانيا، الفصل الأخير من الامحاء الدولي التدريجي الذي سيؤدي بها إلى الانطواء على ذاتها.

وخضعت كوبا التي أصبحت مستقلة، نظرياً، لسلطة الحاكم العسكري اليانكي، ليونارد وود، قائد قوات الاحتلال. وسوف تبقى كذلك ثلاث سنوات.

وود نفسه هو الذي استدعى مجلساً تأسيسياً. وحينذاك جرى إدخال، تعديل جائر قدمه سناتور كونكتيكيت أورفيل بلات على الرغم من معارضة عدة أعضاء في المجلس التأسيسي الذين رأوا أن الأمر كان يدور حول تدخل غير مقبول ينتهك سيادة كوبا واستقلالها.

وفي هافانا اندلعت مظاهرات ضد هذا الأمر المفروض، وأطلق الحاكم وود، إذ ذاك، إنذاراً: «سوف تستمر الولايات المتحدة في احتلال الجزيرة إلى أن تنظم حكومة كوبية يحمل تكوينها كل مبادئ تعديل بلات كجزء لا يتجزأ منها»[21].

وكان تعديل بلات برهاناً فاضحاً على حالة التبعية التي وضعت، فيها، كوبا. وفي 23 أيار 1903، ضم إلى الدستور. ولن تعدل بعض بنوده إلا عام 1934. واليكم بعض الدرر: المادة الأولى: «لن توقع حكومة كوبا أية اتفاقية تسمح لسلطة أجنبية بالحصول، لأغراض بحرية أو عسكرية، على قسم من الجزيرة...».

وكانت المادة الثالثة مهينة على نحو خاص: «توافق حكومة كوبا على أن الولايات المتحدة تستطيع ممارسة حق التدخل للمحافظة على الاستقلال الكوبي (كذا!) والإبقاء على حكومة مناسبة لحماية الحياة والملكية...».

وتعطي المادة الرابعة الحق في إنشاء القواعد العسكرية على الأرض الكوبية. وجزيرة غونتامو، في الوقت الراهن، دليل حي يزعم أن أوانه قد انقضى.

ولم يكن الحاكم وود واهماً حين كتب، عام 1903، في رسالة موجهة إلى الرئيس روزفلت، قائلاً:

«لم يترك تعديل بلات لكوبا إلا قليلاً من الاستقلال، بل لم يترك لها استقلالاً بالمرة. وأكثر الكوبيين حساسية يعلمون ذلك ويرون أن الشيء الإيجابي الوحيد الذي بقي أمامهم هو أن يطلبوا الضم»[22].

وسوف تنزل القوات اليانكية، متذرعة بالتعديل، على عدة كرات: في أعوام 1906 و1912 و1917. ولن يوافق فرانكلين د. روزفلت على سحب بعض البنود الضاغطة على نحو خاص إلا عام 1934.

مذهب دراغو و«موازيات روزفلت» لمذهب مونرو

في كانون الأول 1902، مثلت سفن حربية إنكليزية وألمانية وإيطالية أمام السواحل الفنزويلية وأغرقت بعض السفن وأغلقت المرافئ. وقد طلب دفع تعويضات للرعايا الأوروبيين.

وأقر «تيدي» روزفلت، رئيس الولايات المتحدة، آنذاك، عمل الدول الأوروبية البحري. ولكن البلدان اللاتينية ـ الأمريكية غضبت أمام هذا العدوان.

ووجه وزير الخارجية الأرجنتيني، لويس ماريا دراغو، إلى وزارة الخارجية الأمريكية، إذ ذاك، مذكرة ـ أصبحت، فيما بعد، اجتهاداً حقوقياً وأقرها مؤتمر لاهاي عام 1907 ـ يطلب فيها منع اللجوء إلى القوة كوسيلة لاسترداد ديون حصلت عليها دولة ما. وهكذا ولد مذهب دراغو.

ولكن روزفلت لم يكن ينوي ترك الدول الأوروبية تمارس دور البوليس في منطقة نفوذه. فحق ممارسة هذا الدور كان يحتفظ به للولايات المتحدة وحدها. ففي 6 كانون الأول 1904، أوضح الرئيس الأمريكي الشمالي، في رسالته السنوية، ما يلي: «إذا برهنت أمة ما أنها تعرف كيف تتصرف بكفاية معقولة وبصورة رصينة... وإذا حافظت على النظام الداخلي ودفعت ديونها، فلن تحتاج إلى تدخل الولايات المتحدة... ويمكن للأخطاء... أو العجز... أن تجبر الولايات المتحدة... على ممارسة دور بوليس دولي...»[23].

وبعد سنة، أنذر روزفلت، الذي سبق أن كان رئيساً لبوليس نيويورك، في رسالته السنوية إلى الأمم اللاتينية ـ الأمريكية، بأنه لم يكن ينوي تطبيق مذهب مونرو، أي منع الأعمال الاقتصاصية للدول الأوروبية في القارة: «إذا اقترفت جمهورية من الجنوب خطأ ضد أمة ما... فإن مذهب مونرو لن يجبرنا على التدخل لمنع معاقبة المخطئ، إلا لمنع العقاب من أن يتحول إلى احتلال للأرض...»[24].

وسوف يستخدم خطاب روزفلت تبريراً للسياسة الإمبريالية اليانكية التي ستترجم إلى تدخلات في بنما وكوبا ونيكاراغوا وهاييتي وسان دومنغو. وسوف تشل سياسة «العصا الكبيرة»

- أي التحدث بلطف واصطحاب عصا ضخمة» - السياسة الرسمية للحكومات اليانكية خلال العقود الأولى من القرن العشرين.

انفصال بنما

منذ فترة الغزو الأسباني، انكب أشخاص عديدون على تخيل ممر بين المحيطين في أمريكا الوسطى. ووضعت عدة مشروعات واستكشافات لإيجاد أفضل موقع. وقد «سبرت» أراضي نيكاراغوا وبنما. وهذه الأخيرة هي التي ستشهد، في نهاية المطاف، حفر القناة المشتهاة على أرضها كنتيجة لانفصال نظمته ودبرته القوة الإمبريالية.

كانت بنما قد أعلنت استقلالها عام 1821، وأعلنت، طوعاً، ارتباطها بكولومبيا. وبعد عشر سنوات، أعلنت حركة انفصالية استقلالها الذاتي مع تصريحها بأنها جزء من «الاتحاد الكولومبي». وفي آب 1831، أعاد الجيش البلد إلى الاتحاد.

وحدثت، في عامي 1840 و1855، محاولات انفصالية أخرى. ولدى المحاولة الأولى التي نظمها الجنرال توماس هيريرا أعلنت دولة «البرزخ الحرة». وسوف تشهد بنما التي أعادها جيش الاتحاد إلى الدرب القويم محاولة انفصالية جديدة عام 1855، ولكنها صرحت، أيضاً، بأنها جزء من «غرانانادا الجديدة» (كولومبيا). وفي عام 1858، صدر الدستور الجديد لـ«الاتحاد الغرانادي» الذي كان البرزخ ما يزال جزءاً منه.

وبعد ضم كاليفورنيا، أصبحت مقاطعة بنما الكولومبية نقطة حيوية للمواصلات بين الشرق والغرب بالنسبة للولايات المتحدة.

ومنذ 1851، كانت شركة يانكية، «شركة الخط الحديدي البنمي»، قد نجحت في تسيير أول قطار، وفي عام 1854، اجتازت أول قاطرة البرزخ. وكان مخطط الخط الحديدي قد وضع في منطقة غير صحية على نحو خاص، صالحة للأمراض المدارية. وقد فقد أكثر من ستة آلاف شخص حياتهم بسبب الملاريا وأمراض أخرى: حمالون صينيون، أنتيليون وعدد كبير من الأيرلنديين والألمان والنمساويين.

وأجبر الاندفاع نحو الذهب الكاليفورني ألوف الرجال على اجتياز البرزخ - وهو ممر إجباري لدى القدوم من الشرق - واتخذت الولايات المتحدة عادة سيئة، عادة نقل قواتها عبر بنما دون أن تطلب الإذن من كولومبيا.

وقد عرضت الشركات اليانكية مشاريع معاهدات عديدة على الكولومبيين، ولكن كونغرس بوغوتا لم يوافق عليها. وكتب السفير اليانكي، سوليفان، عام 1869، إلى حكومته قائلاً:

«إذا شئتم الحصول على حق في القناة بدون وجود معاهدة على ذلك، فإن الأمور يمكن أن تكون أسهل في الكونغرس الكولومبي بدفع بعض الأموال من الدوائر السرية»[25].

إلا أن الفرنسي لوسيان بونابرت ويز - حفيد لوسيان بونابرت - هو الذي حصل ، بين 1878 و1880، على الرغم من الجهود الأمريكية الشمالية، لفرنسيي «الشركة المدنية الدولية»، على «الامتياز الحصري لتنفيذ قناة بحرية بين الأطلسي والهادي عبر أراضيها واستثمارها»[26].

وهدد رئيس الولايات المتحدة، روذرفورد هايس، وصرح بأنه يريد شق قناة أخرى في نيكاراغوا. وحذر الجماعة الدولية مطالباً «بحق ممارسة حماية حصرية على القناة التي ينوي الفرنسيون شقها على الأراضي الكولومبية»[27].

وأقنع ويز فردينان دوليسبس - باني قناة السويس عام 1869 - بأن يتولى الأعمال ممولاً بقرض طرحته «الشركة العالمية للقناة بين المحيطين».

ولكن فضيحة مالية اندلعت، في السنوات التالية، وأدت، مترافقة ببعض الأخطاء التقنية في شق القناة، إلى إفلاس الشركة في شباط 1889.

وعند ذلك ظهر مغامر فرنسي، هو مصفي الشركة فيليب بونو - فاريلا الذي حاول بيع الولايات المتحدة حقوق امتياز القناة. وفي الوقت نفسه، حررت بريطانيا من آخر الالتزامات بموجب معاهدة كلايتون - بولوير واستطاعتا وضع مشروع معاهدة مع كولومبيا (معاهدة هيران - كلاي) كان يجب أن يبرمها كونغرس بوغوتا.

واعتبرت أغلبية الشيوخ الكولومبيين المشروع ماساً بسيادة كولومبيا ورفضوا التصديق عليه في 12 آب 1903.

وأمام هذا الرفض، أثارت الولايات المتحدة، إذ ذاك، الانفصال وثورة مقاطعة بنما الكولومبية.

وقبل إعلان الاستقلال، في 3 تشرين الثاني 1903، بيوم، أرسلت وزارة الخارجية إلى القنصل اليانكي في بنما تقول: «أعلم الوزارة منذ أن تحدث الانتفاضة... وليس بعد، الانتفاضة يجب أن تقع ليلاً...»[28].

وأعلنت الانتفاضة وتشكلت جماعة حاكمة في بويرتو كولون. وأنزلت قوات أمريكية من سفن كانت موجودة وجوداً مناسباً في الموقع ومنعت القوات الكولومبية من قمع التمرد.

وفي 6 تشرين الثاني، اعترفت الولايات المتحدة بـ«استقلال» بنما.

وسوف يعترف فيليب بونو - فاريلا، المواطن الفرنسي - الذي كان قد اشترك في التمرد دون أن يتحرك من الجناح 1162 في وولدورف أستوريا نيويورك - فيما بعد، بأن فكرة الانفصال كانت قد نوقشت مع الرئيس روزفلت[29].

وقد عينته الجماعة الحاكمة، على عجل، وزيراً مطلق الصلاحية لبنما ووقع في 18 تشرين الثاني في واشنطن، مع وزير الخارجية هاي - قبل وصول الموفدين البنميين بيوم - معاهدة جائرة ترهن، إلى الأبد، سيادة البرزخ.

وفي عام 1936، أجرى روزفلت (فرانكلين) بعض التعديلات على المعاهدة.

ونجح رئيس الحرس الوطني، العقيد خوسيه أنطونيو ريمون، عام 1955، في الحصول، من أيزنهاور، على بعض التعديلات. ثم قبل كينيدي أن يرفع العلم البنمي إلى جانب العلم اليانكي، وهو ما لم يمنع من حدوث صدامات، عام 1964، بين القوات اليانكية والطلاب البنميين أدت إلى أكثر من 20 قتيلاً وحوالي مائة جريح.

وسوف يفاوض العقيد عمر توريخوس كارتر، عام 1977، على نهاية السيطرة اليانكية على القناة واسترداد بنما سيادتها عليها، وهو ما تقرر، بموجب معاهدة توريخوس ـ كارتر، أن يجري عام 2000.

وسوف يموت ريمون وتوريخوس في حادثتي طيران غامضتين.

التدخلية في الكاريبي

كانت منطقة الكاريبي موقعاً ممتازاً تركزت، فيه، التدخلات المسلحة الأمريكية الشمالية.

ففي عام 1901 تحقق أول تدخل في القرن في نيكاراغوا، وفي عام 1903، كما رأينا في بنما. وفتحت القناة درباً جديداً لـ«بيان القدر».

ولكن عام 1905 هو الذي وضع، فيه، الحائز المقبل على جائزة نوبل، «تيدي» روزفلت، «استجابة لنداء» عدة قادة للأوليغارشية الدومينيكانية ـ مع دعم مشاة البحرية ـ جباة ضرائب يانكيين في جمارك سان دومنغو... ودام وجود الخبراء المجتهدين أربع سنوات.

وأعلن وزير الخارجية، إليهو روت، في هذه السنوات، أن التدخلات ستجري «كلما تعرضت رؤوس الأموال الأمريكية الشمالية للخطر».[30].

وسوف يضع إنزال جديد لمشاة البحرية، عام 1916، سان دومنغو تحت الجزمة اليانكية حتى 1924.

وفي نيكاراغوا، كان الرئيس خوسيه سانتوس زيلايا ـ من الحزب الليبرالي ـ في الحكم منذ 1893. وكان قد نجح في التخلص من الإنكليز على ساحل الأطلسي وحاول اجتذاب اليابانيين لشق قناة بين المحيطين. ورأت الولايات المتحدة في هذا الموقف تحدياً وسلحت المحافظين الذين كانوا قد ثاروا على زيلايا وقامت بإنزالهم في بلوفيلدز. وسوف يستقيل هذا الأخير، كما سيستقيل خليفته خوسيه مادريز. وعادت الرئاسة، إذ ذاك، إلى موظف سابق في شركة المناجم اليانكية، فلتشر، أدولفو دياز.

إلا أن ثورة ـ قادها الليبراليون ـ اندلعت عام 1912، فأرسل الرئيس تافت 1700 عنصر من مشاة البحرية لحماية الرئيس المحافظ، أدولفو دياز. وسوف يبقون حتى 1925.

وفي الوقت نفسه، فرضت الولايات المتحدة على نيكاراغوا معاهدة بريان ـ شامورو (5 آب

1914) التي منحتها، بموجبها، حقوق إنشاء قاعدة بحرية في خليج فونسيكا، وكذلك التنازل، لمدة 99 سنة، عن عدة جزر وجزيرات.

واحتلت السلفادور عام 1921 والهندوراس عام 1924. ووصل التدخل اليانكي إلى حد جرى، معه، تعيين رئيس هندوراسي، في تلك السنوات، على ظهر البارجة الأمريكية الشمالية «تاكوما». وكانت هذه سابقة للقسم المقبل الذي أداه، عام 1989، «الرئيس» إندارا في قاعدة يانكية.

وفي غواتيمالا، كانت شركة الفواكه المتحدة ذات رؤوس الأموال الأمريكية الشمالية ـ ومن أصحابها فوستر دالاس، وزير الخارجية وشقيقه رئيس وكالة المخابرات المركزية ـ تعيث فساداً في المنطقة منذ بداية القرن. وكانت، وهي دولة ضمن دولة، قد وقعت أول عقد، عام 1901، مع الديكتاتور الغواتيمالي إسترادا كابريرا الذي خلده ميغيل أنخيل أستورياس في كتابه *السيد الرئيس*.

وفي نهاية الحرب العظمى، كانت الولايات المتحدة قد بدأت في إقصاء النفوذ الأوروبي ـ البريطاني، بصورة رئيسية، والألماني والفرنسي أيضاً ـ عن أمريكا اللاتينية. ويشير كاردوزو وفاليتو، بصدد هذه الفترة، إلى أن «... الحضور الأمريكي امتد سريعاً... وأن بلدان ساحل الهادي ضمت، كلياً، إلى اقتصاد الولايات المتحدة ووقعت دول الأطلسي، كالبرازيل والأوروغواي والأرجنتين تحت نفوذها»[31].

ومنذ نهايات العشرينات، ستمارس رؤوس الأموال الأمريكية الشمالية أرجحية لا تمارى في المنطقة.

وكان حضور رؤوس الأموال اليانكية يملك موازياً له في سياسة إمبريالية تجلت، كما رأينا، عدة مرات طيلة هذه السنوات وكانت التدخلات الجديدة في المكسيك مثالاً على ذلك.

التدخل في فيراكروز وتامبيكو

بعد الإطاحة بالرئيس فرنشيسكو ماديرو وقتله ـ اشترك فيه السفير اليانكي هنري لين ويلسون ـ استولى الجنرال هويرتا على السلطة.

وعند ذلك، ثار فينوستيانو كارانزا، حاكم بورفيرو دياز السابق آنذاك، ضد من كان يعده مغتصباً.

وكان الرئيس تافت قد رفض، منذ 1912، الاعتراف بهويرتا رئيساً للحكومة المكسيكية وحشد القوات على الحدود.

ووسط زوبعة الثورة المكسيكية، سعى الجنرال فيكتوريانو هويرتا وراء مستثمرين إنكليز وحصل عليهم. وفي الوقت نفسه بدأ تقارباً مع ألمانيا واليابان.

وفي هذه الأثناء، كان ويلسون قد خلف تافت ونشر سفناً على السواحل المكسيكية. وهكذا

وقع، في 16 نيسان 1914، حادث بين جنود مكسيكيين وبحارة أمريكيين نزلوا إلى البر بصورة غير شرعية.

ووجهت طلبات تعويضات غير مقبولة إلى المكسيكيين، ولدى انتهاء مدة الإنذار، توجهت خمسون سفينة حربية تحمل 23 ألف رجل إلى تامبيكو.

وفي العشرين من نيسان، حصل الإنزال في فيراكروز. وعلى الرغم من مقاومة مستميتة، نجحت القوات اليانكية في احتلال المدينة ووضع اليد على 8 ملايين دولار كانت في خزائن الجمارك.

وفي اليوم نفسه، توجه الرئيس ويلسون إلى الكونغرس طالباً موافقته «على إمكان استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة (ضد) الجنرال هويرتا ... والحصول منه على حقوقنا ...»[32].

وبعد خمس سنوات، وفي عام 1919، حصل وودرو ويلسون، هو أيضاً، على جائزة نوبل للسلام.

وفي عام 1924، تمرد قسم من الجيش المكسيكي ضد قرار الجنرال أوبريغون بتعيين إلياس كاليس خليفة له، ولقمع هذا التمرد مارس كاليس قاسياً واعتمد بذلك على مساعدة القوات اليانكية. كما تمرد «الكريستيروس» وثاروا ضد الاجراءات التي اتخذها كاليس ضد الكنيسة وصمدوا في قتالهم للجيش مدة ثلاث سنوات (1926 - 1929).

التدخل في هاييتي

قدرت الاستثمارات الأمريكية الشمالية في هاييتي بخمسة عشر مليون دولار. وإذا وضعنا على حدة المصالح في السكر والنقليات والمرافئ، فإن المستثمرين اليانكيين يملكون 50٪ من أسهم المصرف الوطني الهاييتي.

وكان أحد أهم رجال الأعمال روجر فارهام، نائب رئيس المصرف الوطني وخطوط هاييتي الحديدية، وكان، أيضاً، موظفاً في الناشيونال سيتي بنك.

وقد لعب دوراً من الدرجة الأولى في النزاعات التي قامت بين حكومة دافيلمار تيودور - ثم في عام 1915، حكومة فيلبورن غيوم سام - ورجال المصارف اليانكيين وقاد الحملة التي سببت التدخل العسكري الأمريكي الشمالي.

ففي 17 كانون الأول 1914، نزل مشاة بحرية من الطراد «ماتشياس» واستولوا على نصف مليون دولار تخص هاييتي وواردة من صناديق المصرف الوطني الهاييتي.

وأمام احتجاجات الحكومة الهاييتية، أعلن بريان وزير خارجية الولايات المتحدة، أن على حكومته «حماية المصالح الأمريكية الشمالية المهددة» مضيفاً أن الأمر كان يدور «حول مجرد تحويل أموال»[33].

وكانت ضغوط رجال الأعمال الموجهة إلى وزارة الخارجية تريد دفع الوزارة إلى الاستيلاء والسيطرة على الجمارك الهاييتية.

وكانت الذريعة وضع الفوضى والحرب الأهلية التي تطورت فيها منذ نيسان 1915 وتسببت في أعمال عنف من الفريقين المتحاربين مؤدية إلى ميتة الرئيس سام البشعة.

وفي 28 تموز، نزلت مشاة البحرية في هاييتي. وسوف تبقى، هذه المرة، عشر سنوات.

وسارع رئيس مجلس شيوخ هاييتي والنواب والوزراء السابقون والوجهاء - محميين بحراب مشاة البحرية - إلى طمأنة الأميرال كابرتون، قائد قوات الاحتلال إلى موافقتهم على وضع جمارك هاييتي وماليتها تحت الرقابة اليانكية.

كان كابرتون، شخصياً، هو الذي أعطى الضوء الأخضر لتعيين سودر دارتيغيناف. وفي 11 آب، أصبح هذا الأخير رئيساً لفترة سبع سنوات.

وبعد ثلاثة أيام، عرض مشروع الاتفاق مع الولايات المتحدة على الشيوخ والنواب. وكانت الشروط مهينة لهاييتي إلى حد انبثقت، معه، أصوات احتجاج داخل هذا المجلس الخاضع نفسه: «قامت الولايات المتحدة، حسب تصريحات عملائها، - باسم الإنسانية - ، في بلادنا، بتدخل إنساني، وقدمت لنا، بحرابها... بمدافعها وطراداتها، مشروعاً. ما هذا المشروع إذن؟ حماية فرضها المستر ويلسون على هاييتي»[34].

وأقر المشروع في 16 تشرين الثاني. وفي عام 1918، صودق على دستور جديد كان الموحي به أحد منشئيه وكيل وزارة البحرية اليانكية، فرانكلين د.روزفلت، منظر مذهب «حسن الجوار».

ومع الزمن، سوف يبدي دارتيغيناف نفسه شيئاً من المقاومة لحماته. وسوف يستبدل به، عام 1922، لويس بورنو الطيع.

وهكذا قدمت هاييتي وجبة للجشع الإمبريالي.

وقد ألغيت المادة الخامسة من الدستور التي كانت، منذ قرن، تمنع البيض من امتلاك الأرض.

وكان الفلاحون الهاييتيون أول ضحايا وصول الملاكين الذين اشتروا ونموا مزارع جديدة. وتسبب ذلك - مضافاً إلى قمع قوات الاحتلال المنتظم للأرياف - في هجرة حقيقية للفلاحين نحو كوبا، فقد ارتفع العدد من 23490، عام 1915، إلى أكثر من ثلاثين ألفاً عام 1920. واتجه مد هجرة آخر نحو سان دومنغو.

وقد توازى تعاون النخب البورجوازية الوقح بملحمة «كاكوس» شارلمان بيرالت الذي مارس، خلال 4 سنوات (1915 - 1919)، حرب عصابات قبل أن يقتل بسبب الخيانة.

ولن يغادر مشاة البحرية الأرض الهاييتية إلا في تموز 1934.

التدخل الثالث في نيكاراغوا

في آب 1925، غادر مشاة البحرية البلاد بعد ثلاث عشرة سنة من الاحتلال. وبعد شهرين، خلع إميليانو شامورو الرئيس كارلوس سولورزانو، ولكنه أرغم على رد السلطة إلى الرئيس السابق أدولفو دياز ــ الموظف السابق في شركة مناجم يانكية ورجل ثقة وزارة الخارجية الأمريكية - الذي عاد إلى الحكم على هذا النحو.

وفي كانون الأول 1926، وقف نائب الرئيس خوان بوتيستا ساكازا على رأس قوة لإعادة الشرعية، ولكن الأميرال اليانكي لاتيمر نزل مع ألفي رجل وأرغم الأطراف المتنازعة على الصلح وتسليم أسلحتها إلى مشاة البحرية.

ورفض أحد القادة الليبراليين، أوغستو سيزار ساندينو، ذلك وعاد إلى جبال الشمال.

وفي 10 كانون الثاني 1927، شرح الرئيس الأمريكي كالفن كوليدج، في رسالته السنوية، أن التدخل اليانكي كان ضرورياً لأن «لنا، في الوقت الحاضر، استثمارات كبيرة في المناشر والمناجم ومزارع البن والموز... فلو استمرت الثورة، فإن الاستثمارات الأمريكية الشمالية سوف تتعرض لخطر جدي...»[35].

وسوف يقاوم ساندينو و«جيشه الصغير المجنون» مقاومة مظفرة، في الجبال، خلال ست سنوات، القوات اليانكية التي قصفت ونهبت الأرياف والقرى.

وقد جعل ساندينو من النضال لإعادة الشرعية المهدورة حرب تحرير وطني ضد المحتل الأجنبي: «إني أناضل من أجل أن أطرد من وطني المحتل الأجنبي... والطريقة الوحيدة لوضع حد لهذه المعركة هي أن تنسحب القوات التي غزت الأراضي الوطنية فوراً...»[36].

وأمام استحالة انتصار عسكري، عملت الولايات المتحدة على اتفاقية سياسية. فأصبح نائب الرئيس سكازا، كما طلب تعيين ساندينو، رئيساً وغادر مشاة البحرية نيكاراغوا في كانون الثاني 1933.

ولكن الرجل القوي الحقيقي، رئيس الحرس الوطني، أناستازيو سوموزا، لاعب البوكر السابق والمزور، كان مخلصاً لليانكيين.

وهو الذي نظم، في 21 شباط 1934، خطف ساندينو وقتله. وهذه الجريمة فتحت له أبواب السلطة عام 1936.

وكانت حكومته الوفية للمصالح الإمبريالية سلسلة من السفالات والجرائم والفساد. وسوف يبقى في الحكم حتى عام 1956 عندما ثقبه بالرصاص الشاعر ريغوبيرتو بيريز. وكان فرانكلين د. روزفلت قد قال عن سوموزا، رجل الولايات المتحدة: «قد يكون سوموزا ابن عاهرة. ولكنه ابن عاهرتنا».

حرب شاكو: التعبير عن خصومات إمبريالية

بين 1932 و1935، وقعت حرب شاكو الدموية. فقد احتد نزاع قديم على ترسيم الحدود بين الباراغواي وبوليفيا عندما خيل إلى الشركة اليانكية ستاندارد أويل أنها اكتشفت في الأرض البوليفية ما كان يبدو حقلاً نفطياً غنياً. وحققت شركة رويال دوتش الإنكليزية ـ الهولندية، من جانبها، اكتشافاً مماثلاً في الشاكو والباراغواي.

واندفع البلدان في حملة شوفينية بتشجيع من الشركات النفطية. واندلعت الحرب في حزيران 1932 وكانت قاسية قسوة خاصة.

وأرغمت الهدنة المعقودة في حزيران 1935 بوليفيا على التراجع بحدودها لمسافة 300 كيلومتر، ثم تبين أن اكتشاف النفط كان وهماً.

وقد قتل أكثر من 130 ألف شخص باراغوياني وبوليفي مدفوعين بالهستيريا الشوفينية وجشع الشركات النفطية.

وأدان المؤتمر السادس للدول الأمريكية المجتمعة في هافانا، عام 1928، التدخلية اليانكية واحتلال هاييتي وقسم من بنما والإبقاء على تعديل بلات في كوبا.

وأرغم فرانكلين د. روزفلت، في المؤتمر السابع، عام 1933، في مونتفيديو، على إعلان «سياسة حسن الجوار»، وصرح المؤتمر، في القسم المكرس لـ«الحقوق والواجبات»، بما يلي:

«ليس لأية دولة الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى...»[37].

وصوت وزير الخارجية اليانكية ـ كوردل هل ـ على البند «بتحفظ»، ولكنه تجنب إدانة سياسة الحماية الجمركية التي كانت الولايات المتحدة تمارسها.

ثم سمح المؤتمر الثامن المعقود في ليما باجتماعات تشاور بين وزراء الخارجية.

كانت الحرب العالمية الثانية هي التي جرت، خلالها، هذه الاجتماعات، وأجبرت الولايات المتحدة البلدان الأمريكية اللاتينية على قطع العلاقات الديبلوماسية مع آسيا.

ورفضت تشيلي والأرجنتين، وحدهما، الخضوع. واقتضى الأمر الانتظار حتى 1944 كي تقطع الحكومة الأرجنتينية العلاقات مع ألمانيا واليابان، وهو ما سبب انقلاباً دبره عسكريون غير موافقين على هذا القرار.

وفي عام 1945، دعا «ميثاق تشابولتيبيك» الذي أقر في «المؤتمر الأمريكي للحرب والسلم» المعقود في المكسيك ـ حيث كان غياب الأرجنتين ملحوظاً ـ بلدان العالم الجديد إلى أن تواجه، معاً، المعتدي في حالة هجوم. وتحدد المادة الثالثة منه أن: «كل عدوان... ضد دولة أمريكية سوف يعد عدواناً على الدول الموقعة...»[38].

ولكن هذا النص الذي كان يجب أن ينفذ، كاملاً، عام 1982، بمناسبة حرب المالوين، لم يطبق.

وفي 2 أيلول 1947، وقعت في ريو دو جانيرو «معاهدة المعونة المتبادلة» التي تحدد مداها في مؤتمر المكسيك. وتأخرت الأرجنتين حتى 1950 كي توقع عليها.

الولايات المتحدة وبيرون

يعود الخلاف بين الأرجنتين والولايات المتحدة إلى فترة الحرب العالمية الثانية. فبيرون الذي وصل إلى الحكم بصورة شرعية عام 1946 كان يشغل منصباً في السفارة الأرجنتينية في إيطاليا موسوليني بين 1939 و1941. وقد اشترك، وكان متهماً بعواطف فاشية، في حركة 1943 العسكرية وأصبح وزيراً للعمل ثم للحربية عام 1944.

وكان ينادي بسياسة قومية تصطدم بالمصالح الأمريكية الشمالية، واستماتت الولايات المتحدة في خلق الصعوبات أمامه.

وشن السفير اليانكي في بوينس أيريس، سبرول برادن، أحد رجال شركة إسو النفطية، حملة صريحة ضد بيرون. وتدخل، مدعوماً من الشيوعيين، في الحملة الرئاسية الجارية، ونشر «كتاباً أزرق» اتهم، فيه، بيرون بالنازية.

ورد بيرون في كتاب «أبيض وأزرق» أكد، فيه، أن الولايات المتحدة كانت تريد «إقامة حكومة لها، حكومة دمية وبدأت، من أجل ذلك، بالتأكد من مساهمة «الكويسلنغ»* المتوفرين...»[39].

ولم يهمس البيت الأبيض، من جانبه، عن طريق السفير برادن، بكلماته: «كانت أغلبية الشعب الأرجنتيني، دائماً، ديمقراطية ومناهضة للأفكار الشمولية... والحكومة تقتدي بالنموذج الألماني لعام 1933 ...»[40].

وأعطت نتائج الانتخابات أغلبية واسعة لبيرون، وكتبت جريدة *ساترداي إيفننغ بوست* معلقة على سياسة التدخل في الشؤون الداخلية الأرجنتينية التي تمارسها وزارة الخارجية: «هذا دليل على الفصام السياسي الذي يلغم المكانة والنفوذ الأمريكيين الشماليين. لقد رد الشعب الأرجنتيني كما كان شأن أي شعب أن يرد عندما يحس بأن أجانب مخولون بأن يدلوه على السياسة التي يجب أن يتبعها ...»[41].

«الغواتيمالازو»

زادت الحرب الباردة من البارانويا لدى الولايات المتحدة التي كانت ترى يد الشيوعيين وراء كل إضراب أو مظاهرة.

وكان ترومان قد أعلن سياسة «الاحتواء»، وكان البيت الأبيض يعمل على مقاومة التوسع

---

* كويسلنغ عميل للألمان حكم النروج خلال الحرب العالمية الثانية.

الشيوعي في العالم.

وفي عام 1944، أطاحت ثورة طلاب، في غواتيمالا، برجال واشنطن المرتبطين بشركة الفواكه المتحدة القوية (ماميتا يوناي، كما كان يسميها الغواتيماليون).

وحققت حكومتا أريفالو وأربنز المتعاقبتان إصلاحات وخاصة الأولى التي بدأت في إعادة توزيع خجول للأرض حاول العقيد أربنز ـ الذي انتخب عام 1950 ـ تعميقها مقرراً إصلاحاً زراعياً كان يستجيب لطموحات الفلاحين، قطاع الأغلبية من السكان. وهكذا نزعت ملكية 85 ألف هكتار من شركة الفواكه المتحدة.

وكان في هذا تغاضي عن شركة الفواكه المتحدة القوية، شركة فوستر دالاس، وزير الخارجية وأخيه الصغير، ألن، رئيس المخابرات المركزية.

وفي ذروة الحرب الباردة، لوحا بفزاعة الشيوعية، وفي مؤتمر كاراكاس للدول الأمريكية (آذار 1954)، حاول فوستر دالاس مماهاة وجود شيوعيين في أية حكومة في نصف الكرة بـ«عدوان من خارج القارة».

وخلال هذا الوقت، كان أخوه الصغير ألن يسلح جيش «تحرير»، بتواطؤ مع الحكومة الهندوراسية التي وضعت نفسها تحت إمرة العقيد كاستيلو أرماس المرتبط بشركة «الخطوط الحديدية الدولية» و«سنتر أمريكا»، فرع الفواكه المتحدة.

وكان فوستر دالاس قد صرح في مؤتمر كاراكاس بأن «سيطرة الحركة الشيوعية وسيادتها على المؤسسات السياسية لأية دولة أمريكية سيشكل تدخلاً من دولة أجنبية وسيكون تهديداً للسلام في أمريكا»[42].

وكانت حكومة أربنز قد نزعت ملكية أراض وأقامت ضماناً اجتماعياً وشقت طرقات ـ كانت شركة الفواكه المتحدة تحتكر النقل ـ وأرست القواعد لبناء مرفأ جديد، إذ كان المرفأ الوحيد الصالح للاستخدام يخص شركة الفواكه المتحدة. وفي الوقت نفسه بدأت إصلاحاً للتربية مع محافظتها على الحقوق والحريات السياسية التي كانت مجهولة من قبل.

ولكن الولايات المتحدة لم تكن ترى سوى يد الشيوعية وراء حكومة أربنز وأقر المؤتمر تصريحاً كان يمضي في الاتجاه الذي كان يريده دالاس.

ومنذ شهر أيار، بدأ تحليق طائرات يانكية فوق غواتيمالا. ثم جاء قصف بويرتو باريوس وبويرتو سان خوسيه.

وحدث إنزال مرتزقة كاستيلو أرماس، وبعد قليل، سقطت سيوداد وغواتيمالا في أيدي «المحررين»، في حين كان طبيب أرجنتيني شاب ـ إرنستو غيفارا ـ يسعى، باستماتة، إلى تنظيم الدفاع عن حكومة أربنز الشرعية.

كان الربيع الغواتيمالي قد عاش

وألغى كاستيلو أرماس، منذ وصوله إلى الحكم، الإصلاح الزراعي والتدابير الأخرى التي اتخذها جاكوبو أربنز.

خليج الخنازير

سببت الثورة الكوبية التي كانت قد انتصرت عام 1959 هزة أرضية في كل القارة. فعلى بعد كيلومترات من السواحل اليانكية قامت سلطة ثورية سوف تصبح كابوس تسعة رؤساء أمريكيين شماليين.

وسريعاً جداً، وبعد أن قررت الحكومة الكوبية الإصلاح الزراعي رفض الأمريكيون الشماليون، كتدبير انتقامي، تصفية النفط السوفياتي وأوقفوا شراء السكر الكوبي، ووقعت استفزازات واعتداءات.

وصل النزاع إلى نقطة اللاعودة في 17 نيسان 1961 عندما نظمت وكالة المخابرات المركزية، بإذن نظامي من الرئيس كينيدي، إنزالاً في خليج الخنازير. وكانت وكالة المخابرات المركزية التي استخدمت معادين كوبيين لكاسترو ومرتزقة من أمريكا الوسطى تظن أن خبر الإنزال سوف يثير انتفاضة في الجزيرة. ولكن الأخ الصغير دالاس كان، هذه المرة، واهماً.

ففي بضعة أيام، قمعت عناصر الميليشيا الكوبية محاولة الغزو وأسر أكثر من 1000 من «الغوزانوس» (دود الأرض).

وذهل كينيدي وكذب الاشتراك الأمريكي في الاعتداء. ولكنه، عندما أصبحت الأدلة على الاشتراك الأمريكي لا تدحض ـ طيارون أسقطتهم المدفعية الكوبية المضادة للطائرات ـ على الرغم من أن الغزو ورثه من سلفه دوايت أيزنهاور، سلم بالمسؤولية عن الفشل بالعبارات التالية:

«إذا كان مذهب عدم التدخل الأمريكي يخفي سياسة سلبية أو يسمح بها، وإذا فشلت أمم هذا النصف من الكرة الأرضية في نضالها ضد التسلل الشيوعي، عند ذلك أريد أن يكون واضحاً أن حكومتي لن تتردد في تولي مسؤولياتها ... وإذا حانت هذه اللحظة، فإننا لا ننوي تلقي دروس عدم التدخل...»[43].

ومنذ ذلك الحين، أصبح تاريخ كوبا تاريخ مقاومة مستمرة لإفشال خطط التدخل ولمعاكسة التدخلات التي تديرها الولايات المتحدة ضد كوبا.

وتلت تشجيعات جماعات المعارضة محاولات قتل ضد القادة الكوبيين.

ولم يكن لكوبا المضطرة إلى مقاومة أكبر دولة في التاريخ من حل آخر سوى الهرب إلى الأمام.

وهكذا أصبح تصدير نتاج «غير تقليدي»، بدلاً عن السكر والروم، خلال أكثر من عقدين، السلاح الذي كانت كوبا تقوم، بواسطته، بالهجوم المعاكس: تصدير الثورة.

ونصت آخر التدخلات الرامية إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية لكوبا (قانون توريتشيلي،

1992) على عقوبات ضد البلدان التي تقدم لها معونة: منع فروع المشروعات الأمريكية الشمالية في بلدان أخرى من المتاجرة مع كوبا، منع السفن التي مست مرافئ كوبية في الأشهر الستة الأخيرة من الرسو في مرفأ يانكي.

وقد أدانت الجماعة الدولية هذا القانون إدانة واسعة. فطابع تطبيقه خارج الولايات المتحدة، ينتهك الحق الدولي ويحاول إحباط بلدان أخرى في علاقاتها التجارية مع كوبا التي تتحمل، منذ ثلاثين سنة، حصاراً دون رحمة.

وقد تولت الولايات المتحدة، منذ بداية الحرب الباردة، تأهيل ضباط جيوش أمريكا اللاتينية. وقد أهلتهم للقتال ضد الشيوعية التي كان يخيل إليهم أنهم يرونها في كل احتجاج اجتماعي أو في المعارك العديدة من أجل شروط حياة أفضل التي تدفقت على القارة في الستينات.

وأطلق كينيدي، الذي ذعر من المكانة المتعاظمة للثورة الكوبية، عام 1961، فكرة برنامج اقتصادي واجتماعي واسع: «التحالف من أجل التقدم».

وسوف يتخلى عن «خطة مارشال» الصغيرة هذه الرئيس جونسون بعد بضع سنوات عندما ترجم الجهد للنضال ضد الشيوعية إلى التواطؤ بين واشنطن والعسكريين الأمريكيين اللاتينيين.

انقلاب في البرازيل

افتتح الانقلاب ضد الرئيس خوان غولار سلسلة من الانقلابات بدت الولايات المتحدة متورطة، فيها، مباشرة.

كانت حكومة غولار قد أبدت إرادتها في النضال ضد كل الشروط البائسة التي كان يعيش، ضمنها، ألوف من مواطنيها. وأعلنت حق الاقتراع للأميين وانتواءها تسهيل وضع قانون للإصلاح الزراعي.

وفي 31 آذار 1964، أطاحت القوات المسلحة بغولار متولية السيطرة على البلاد، وسارع الرئيس ليندون جونسون، في 2 نيسان، إلى إرسال «أكثر تمنياته حرارة» للعسكريين مضيفاً أن الشعب الأمريكي الشمالي كان قد «لاحظ بقلق الصعوبات السياسية والاقتصادية التي مرت بها أمتكم العظيمة... إننا معجبون بتصميم المجتمع البرازيلي على حل هذه الصعوبات في إطار الديمقراطية الدستورية (كذا!)...».

وقد عبرت القناعات الديمقراطية للعسكريين عن ذاتها في السنوات التالية. فقد أطلقوا قمعاً وحشياً ضد الحركات والأحزاب اليسارية التي حاولت مقاومة الديكتاتورية.

واعتباراً من 1979، فقط، بدأت العودة إلى النظام المدني.

التدخل في سان دومنغو

كانت الولايات المتحدة قد تدخلت في سان دومنغو واحتلتها بين 1916 و1924.

وكان رافاييل ليونيداس تروخيلو، الرجل الموثوق من الأمريكيين الشماليين، قد استولى على السلطة عام 1930. وهكذا بدأ «عهد تروخيلو» مع عواقبه من الأموات وضروب التعذيب والاغتصاب.

ويقى «المحسن» الديكتاتور المجنون بالعظمة الذي لا يقارن به، في مغالاته في القسوة في هذا القرن، سوى محمي آخر من واشنطن، أناستازيو سوموزا، أكثر من ثلاثين سنة بموافقة الولايات المتحدة.

وقد قتل الديكتاتور في اعتداء، عام 1961، ورقي، إذ ذاك، إلى الرئاسة أحد الأوفياء له ـ جواكيم بالاغوير ـ الذي تحول إلى ديمقراطي مدى الحياة.

وانتهى تعاقب الانقلابات والانقلابات المضادة بدعوة إلى أول انتخابات ديمقراطية، حقاً، في كانون الأول 1962.

وكان خوان بوش، وهو ديمقراطي منفي لمدة 25 سنة، هو الذي كانت له اليد الطولى.

ولم يكن انتصار خوان داخلاً، حقاً، في خطط واشنطن. فعلى الرغم من كونه معادياً للشيوعية، كانت الولايات المتحدة ترتاب به. وفي أيلول 1963، أطاح به العقيد إلياس ويسن إي ويسن.

ولكن مجموعة ضباط دستوريين، كان على رأسهم العقيد فرانشيسكو كامانيو، حملت السلاح ضد المغتصبين وأعلنت ـ مدعومة من الأغلبية الساحقة للسكان ـ إرادتها إعادة الرئيس المطاح به، خوان بوش، إلى منصبه.

واندلعت المواجهات. وكان دستوريو كامانيو على أهبة الانتصار. وعند ذلك، قرر جونسون إرسال مشاة البحرية عندما أعلن السفير تابلاي بينيت انتواءه حماية الرعايا الأمريكيين الشماليين.

وشهد العالم، إذ ذاك، مذهولاً، أوبرا بذل جونسون جهده، فيها، لإنكار الانتهاكات الفاضحة لنصوص ميثاق منظمة الدول الأمريكية وأرغم، بعد مواريات وأكاذيب عديدة ـ وأمام موجة الغضب القوية، على نحو خاص، في أمريكا اللاتينية حيث هاجم المتظاهرون السفارات والمؤسسات اليانكية ـ إلى تمويه التدخل اليانكي باشتراك قوات من أربع ديكتاتوريات عسكرية، الوحيدة التي قبلت اتباع واشنطن في غزوها: برازيل العسكريين الانقلابيين، نيكاراغوا سوموزا، باراغواي ستروسنر وهندوراس.

وكان الأمر يدور، بالنسبة للأمريكيين الشماليين، حول منع قيام كوبا جديدة، وهو ما كان يبرر، في نظرهم، كل خروج على المعايير التي وضعتها منظمة الدول الأمريكية نفسها: «لقد

فهمت أنه لم يكن هناك وقت للانتظار والكلام والتشاور... فلا تستطيع الأمم الأمريكية ولا ينبغي لها أن تسمح، ولن تسمح، بقيام حكومة شيوعية أخرى في نصف الكرة الغربي...»[44].

وفي أيلول من السنة نفسها، أعلن قرار لمجلس نواب الولايات المتحدة (قرار سلدن) بأن الأمم الأمريكية تستطيع أمام مجرد التهديد بالخطر الشيوعي،بل يجب عليها أن تتبادل المعونة.

وقبل الأمريكيون الشماليون ببالاغوير، الوفي السابق للديكتاتور تروخيلو، وانتخب رئيساً عام 1966. ومات العقيد كامانيو، المحاط بهالة مكانة عظيمة، بعد بضع سنوات في محاولة أخيرة لإيصال النضال المسلح إلى سان دومنغو.

أيام الوحدة الشعبية الألف

بدا على شبح الشيوعية ـ وهو هاجس واشنطن ـ أنه يتحول إلى عظم ولحم عندما انتصر، في انتخابات 24 أيلول 1970، الطبيب التشيلي سلفادور الليندي المدعوم من ائتلاف أحزاب يسارية ـ الوحدة الشعبية.

كانت تشيلي في حالة فرحة، ومن شرفة اتحاد طلاب تشيلي التاريخية، في وسط سانتياغو، التزم الليندي المتأثر أمام أنصاره بإنجاز البرنامج الموعود. ثم طلب منهم الانسحاب بهدوء وعدم الاستجابة للاستفزازات.

ولم يحدث خلل واحد في النظام، ولم يقع حادث واحد، ولم يحطم زجاج نافذة واحدة خلال تلك الليلة، واحتفل الشعب التشيلي بانتصاره باعتدال.

ولكن الذين اتهموا اليسار، دائماً، بأنه يحمل البربرية كانوا يشحذون، فعلاً، المدى في الأحياء الجميلة، في البيوت الموسرة، وفي ظل الجدران السميكة للسفارة الأمريكية.

والتدخل اليانكي في تشيلي معروف، بصورة واسعة، منذ نشر وثائق المخابرات السرية والتقرير ـ وثيقة كوفرت ـ الذي قدمته لجنة تشرتش إلى مجلس الشيوخ.

وقد بدأ عمل الولايات المتحدة ـ بتواطؤ مع اليمين التشيلي ـ خلال الحملة الرئاسية. فقد كانت وكالة المخابرات المركزية تغدق العطاء على صحف وأحزاب الوسط واليمين. ورأى وزير الخارجية الذي يفوق كل وصف، هنري كيسنجر، من واجبه أن يصرح، في حزيران 1970، قائلاً: «لا أرى لماذا سنُكتفّ سواعدنا دون أن نتصرف ونحن ننظر إلى بلد يصبح شيوعياً بسبب عدم مسؤولية شعبه...»[45].

واجتمع صاحب الجريدة التشيلية الرئيسية، *إل ميركوريو*، ونائب رئيس شركة بيبسي كولا، في 15 أيلول 1970، في واشنطن، مع رئيس وكالة المخابرات المركزية، رتشارد هيلمز. وفي مساء اليوم نفسه، نسق هنري كيسنجر ورتشارد هيلمز والرئيس نيكسون خطة عمل ـ «تراك 1» ثم «تراك 2» ـ المكرسة لمنع الكونغرس من أن يعلن سلفادور الليندي رئيساً للجمهورية.

وعلى حد قول لجنة تشرتش، كانت تعليمات نيكسون دقيقة، مكتوبة بخط يده: «أنقذوا تشيلي... لا ينبغي الاهتمام بالمجازفات، وعدم توريط السفارة، 10 ملايين دولار إذا كان ذلك ضرورياً ... عمل في وقت كامل... خطة عمل في مدة 48 ساعة...»[46].

وكانت الخطة «تراك 2» تتضمن عدة أطوار، من شراء نواب وأميرالات وجنرالات إلى اغتيال القائد العام للجيش الذي رفض مسايرة الانقلابيين ووقع في كمين في تشرين الأول 1970.

وكانت تعليمات نيكسون، كما رأينا دقيقة: كل شيء يجب أن يصنع من أجل منع الليندي من الوصول إلى السلطة باستثناء عمل كالذي جرى في سان دومنغو. وترك ناتانيال ديفيس، سفير الولايات المتحدة في تشيلي، لدى حكومة الليندي، الشك يحوم حول مشروع اغتيال هذا الأخير من جانب وكالة المخابرات المركزية.

ومع ذلك، نصب الكونغرس الليندي وحكم ثلاث سنوات. وقد طبق البرنامج الموعود: تأميم النحاس والمصارف والنترات والهاتف والتأمين والإصلاح الزراعي الخ...

ولكن تشيلي كانت تواجه مؤامرة غير مرئية، «فيتنام صامتة» كما أكد الشاعر بابلو نيرودا الذي كتب: «تحريض على قتل النيكسونية...».

وقد هزت خطة مدعومة من الخارج استقرار البلاد وأدت إلى انقلاب في 11 أيلول 1973. وكانت سفن من البحرية اليانكية، رتشارد تورنر، تاترسال، الفيزول والغواصة كلاماغور موجودة، في الوقت المناسب، في ذلك اليوم، أمام السواحل التشيلية للاشتراك في المناورات البحرية يونيتاس.

وفي بضع ساعات، اجتاز العسكريون الحاجز الضيق الذي يفصل المدنية عن البربرية.

وقد استشهد الليندي في قصره المحروق.

واستطاعت الثورة المضادة المنتصرة، إذ ذاك، إعادة الرأسمالية على أسس جديدة مغرقة البلاد، خلال سبع عشرة سنة، في ديكتاتورية دموية أخذت على عاتقها «استئصال السرطان الماركسي إلى الأبد» وهكذا اعتقل ألوف المعارضين وعذبوا وقتلوا أو (و) أعلنوا مفقودين.

وبدأ انتقال ديمقراطي منذ 1989 عندما أجبر الديكتاتور بينوشيه على الدعوة إلى استفتاء. وقد هزم وكان عليه أن يترك مكانه، عام 1990، لمدني انتخب ديمقراطياً مع بقائه قائداً أعلى للجيش حتى 1998 عندما قبل أن يتقاعد ... في مجلس الشيوخ... مجلس الشيوخ نفسه الذي أغلقه عام 1973.

التدخل في نيكاراغوا

في 19 تموز 1979، دخلت قوات الجبهة الساندينية للتحرير الوطني إلى ماناغوا المحررة. وقبل يومين، هرب أناستازيو سوموزا ديبايل وريث سلطة أسسها أبوه عام 1936.

ووجدت الحكومة الساندينية نفسها، إذ ذاك، أمام المهمة الشاقة، مهمة إعمار بلد مخرب.

وقد طبقت إصلاحاً زراعياً وأعادت توزيع الأراضي وطورت حملة تعليم أميين واسعة مع نضالها، منذ الشهور الأولى، ضد حرس سوموزا السابقين الذين احتشدوا على حدود هندوراس.

وبدأت حكومة ريغان الذي ندد، طيلة حملة السباق إلى الرئاسة، بالساندينيين بوصفهم عملاء موسكو، حملة دولية هائلة تتهم حكومة ماناغوا بأنها تريد الاستيلاء على كل أمريكا الوسطى.

ومنذ بداية الثمانينات، بدأ غزو نيكاراغوا الصامت. فقد منع ريغان القروض وشجع أحزاب المعارضة مع قيامه بتمويل «الكونترا» في هندوراس وتسليحهم.

وكانت إرادة ريغان تلح، في الحملة الصحفية الدولية، على «التسلح الزائد» الساندينى الذي كان يشكل تهديداً جلياً ـ كما كان ريغان يقول ـ لحكومات المنطقة «الحرة».

وقد بينت قضية «إيران غيت» التدخل اليانكي في نيكاراغوا كمزود بالسلاح والأموال لـ«الكونترا» الذين كانوا يستخدمون أراضي هندوراس قاعدة رئيسية لعملياتهم.

واستنزفت دماء نيكاراغوا من جراء الحرب التي قررها ريغان وخاضها عن طريق «كونترا» ينوبون عنه. وقد أدانت محكمة العدل الدولية الولايات المتحدة لاشتراكها في أعمال إرهابية كضم مرفأ كورينتو.

والواقع أن كرامة أمريكا اللاتينية هي التي كانت، إلى حد ما، موضع الرهان، في الثمانينات، في «حزام أمريكا اللاتينية» هذا كما سماه بابلو نيرودا.

وقد قال ذلك كارلوس فوينتس، الكاتب المكسيكي الشهير، على طريقته، في المكسيك، في مظاهرة دعم لنيكاراغوا: «حرب الزمان... الحرب التي تعنينا جميعاً يخوضها شعب نيكاراغوا باسم الجميع... الحرب التي يشنونها على نيكاراغوا تتنكر بذرائع أيديولوجية... ولكنهم يريدون إعادة الديمقراطية أو خلقها، يريدون هذا هؤلاء الذين لم ينشغلوا، خلال قرن ونصف القرن، إلا بامتيازاتهم... إنهم يطلبون من نيكاراغوا أن تصبح ما لا تستطيع أية أمة من أمريكا اللاتينية أن تكونه: ديمقراطية كالولايات المتحدة، وهو شيء لم يطلب من سوموزا أبداً، ولن يطلب من الكونترا في السلطة».

وانتهت «الحرب ذات الحدة المنخفضة» والاعتداءات والعنف المعمم وموت الجنود الفتيان الذين قتلهم الكونترا في كمائن، انتهت هذه الأمور إلى إنهاك السكان. وفي عام 1990، نظمت الحكومة الساندينية ـ التي كانت، مع ذلك، تُهاجم بوصفها نظاماً شمولياً ـ انتخابات. وقد انتصرت، في بلد خربته سنوات من النزاع، مرشحة المعارضة الموحدة، فيوليتا باريوس دو شامورو.

غزو غرينادا

يقع غزو جزيرة غرينادا الصغيرة في إطار الحرب الباردة الجديدة التي جرت خلال النصف الأول من الثمانينات.

فالولايات المتحدة التي كانت تشعر بأنها أهينت على الصعيد الدولي في هذه السنوات الأخيرة ـ فيتنام، إيران، نيكاراغوا، أفريقيا، أفغانستان ولبنان ـ أرادت إعلام العالم، وخاصة الاتحاد السوفياتي وحلفائه، بأن «أمريكا قد عادت».

وحاول ريغان صد الحركات الثورية في أمريكا الوسطى ودعم، في حملته الصليبية ضد «إمبراطورية الشر»، تصعيد الكونترا العسكري في نيكاراغوا وشجع الحكومات السلفادورية المتعاقبة في قتالها ضد الأنصار.

وضمن هذا السياق، اكتسحت الولايات المتحدة، في 25 تشرين الأول 1983، جزيرة غرينادا الصغيرة ـ 110.000 نسمة ـ في الكاريبي.

وقد كانت الذريعة التي وجدها ريغان هي نزاع بين فئتين كانتا تتنازعان السلطة «كان يهدد حياة مواطنين أمريكيين شماليين».

وفيما بعد، ولأغراض الدعاية، أضاف أن كوبيين كانوا يمهدون مدرج مطار بوانت ــ سالينس لهدف جلي هو أن تحط عليه طائرات سوفياتية ضخمة..واستولت الهستيريا التدخلية على ملايين من الأمريكيين الشماليين.

ودون خجل من السخف، مضى الرئيس ريغان إلى حد أنه روى، بصورة جدية، أن التدخل كان قد تم «بعد إلحاح» صادر عن خمسة بلدان في الكاريبي يمكن تقدير وزنها على المسرح الدولي: أنتيغوا، باربادوس، الدومينيكان، سانت لوتشيا، سانت فنسنت.

وسوف يخدم «انتصار غرينادا» ـ الذي استخدم فيه أكثر من 6.000 من مشاة البحرية ضد عمال بناء كوبيين ـ ريغان في حملته لإعادة انتخابه في السنة التالية.

وكان الأمر يدور، بالنسبة للإدارة الأمريكية الشمالية، حول جعل الناس ينسون أحداث لبنان التي قتل فيها، قبل بضعة أسابيع، أكثر من خمسين جندياً.

وكان للعملية التي «حررت غرينادا من ديكتاتورية ماركسية» هدف انتخابي، ولكنها استخدمت، في الوقت نفسه، لإظهار تصميم إدارة ريغان في نضالها ضد الشيوعية في العالم.

عملية «القضية العادلة»

في 2 تشرين الأول، صادق استفتاء شعبي في بنما على معاهدة كارتر توريخوس. وألغى الشعب البنمي معاهدة هاي ـ بونو فاريلا «التي لم يوقعها بنمي قط» كما كان الجنرال عمر توريخوس يكرر.

وتحصل بنما، بموجب المعاهدة، على السيادة الكاملة على القناة ومنشآتها في عام 2000.

وكان على الجنرال توريخوس، رئيس الحرس الوطني أن يتغلب على العقبات والتطاولات التي واجه بها الشيوخ الأمريكيون - أعداء المعاهدة - التوقيع عليها.

وقد أضاف تعديل السناتور كونتشيني بنداً كان يرمي إلى أن يضمن للولايات المتحدة حق التدخل عسكرياً في القناة: «إذا أغلقت القناة أو منعت عملياتها... فسوف يكون للولايات المتحدة حق اتخاذ تدابير... تشمل استخدام القوة العسكرية...»[47].

وكتب توريخوس، إذ ذاك، إلى كارتر والتزم هذا الأخير بـ«عدم استعمال هذا التعديل كتبرير شرعي لتدخل جديد محتمل في بنما».

ومات توريخوس عام 1981 في حادث طيران غامض لم يتضح قط. ويعترف له البنميون بفضل التوصل إلى انتزاع اتفاقيات جديدة حول القناة في شروط صعبة إلى أقصى حد.

وأصبح الجنرال نورييغا، بعد موت توريخوس، رئيس الحرس الوطني. وكان يعتبر رجلاً للأمريكيين عمل منذ سنوات لمصلحة وكالة المخابرات المركزية.

ولم تعبأ حكومة بوش عام 1989، كما نعلم، بالدقائق الحقوقية ولا بحقوق الأقدمية المزعومة في العمل.

ففي تلك السنة، جرت الانتخابات الرئاسية. وتجمعت المعارضة حول غيليرمو إندارا الذي أكد، فيما بعد، أنه كان المنتصر. ولكن فرانشيسكو رودريغز سمي، تحت ضغط الحرس الوطني، رئيساً للجمهورية.

وقام صراع، إذ ذاك، بين المعارضة المدعومة من الولايات المتحدة وحرس الجنرال نورييغا.

واتُهم الجنرال نورييغا الذي عمل، كما تدل المظاهر، بضع سنوات، سابقاً، للمخابرات الأمريكية - وكان، بهذه الصفة، موظفاً لدى بوش - واتهم من قبل هذا الأخير بالاشتراك بتجارة المخدرات.

وصدرت مذكرة توقيف ضده. وفي الوقت نفسه، قامت القوات اليانكية المرابطة في منطقة القناة باستفزازات وأعمال ترهيب ضد الشعب الذي كان يدعم نورييغا جزئياً.

وفي 20 كانون الأول 1989، أطلق بوش - بعد بضعة أيام من مالطة حيث كان قد شرب، مع غورباتشوف، نخباً يحتفل بنهاية الحرب الباردة - عملية «القضية العادلة».

واكتسحت القوات اليانكية، دون مبالاة بالتبريرات القانونية، مرة أخرى، بنما مستخدمة ألوف الجنود والطائرات والمروحيات.

ولكن الحرس الوطني، كالأحياء الشعبية التي وزع، فيها، السلاح، قاوم. وقد قصفت هذه الأحياء من جانب جنود «القضية العادلة»، وكانت هذه الطريقة الوحيدة للقضاء على المقاومة التي لاقاها الغزو.

وقد أحصي أكثر من 2000 قتيل وسط أنقاض الأحياء المقصوفة.

وفضل قائد المعارضة غيليرمو إندارا رفاهية قاعدة عسكرية يانكية وهواءها المكيف ـ وهو الدليل على الهدوء الذي كان يسود في البلاد وعلى التأييد الشعبي للضربة الأمريكية الشمالية ـ ليقسم اليمين كرئيس للجمهورية... وفرض جورج بوش على البلاد رئيساً كان قد أسس في السبعينات مشروعاً في بنما لم يكن شريكه فيه سوى الجنرال كونتريراس، رئيس بوليس بينوشيه السري.

واعتقل نورييغا من جانب مستخدميه السابقين واقتيد إلى الولايات المتحدة حيث حكم عليه بالسجن 40 عاماً.

وفي أيار 1994، انتصر إرنستو بيريز فالاداريس، من حزب نورييغا، في الانتخابات.

وحبس البنميون أنفاسهم في انتظار عام 2000 الذي سوف يعطيهم، بموجب المعاهدة الأخيرة، السيادة الكاملة على القناة ما لم...

التدخل الإنساني في هاييتي

على عكس ما يخيل لكثير من الناس أنهم يعرفونه، لا يعود التدخل الأمريكي في التسعينات في هاييتي إلى 15 تشرين الأول 1994، بل... إلى 30 أيلول 1991 عندما أطاح بالرئيس أريستيد انقلاب دبره عسكريون هاييتيون «باشتراك وكالة المخابرات المركزية والسفارة الأمريكية...»[48].

ففي عام 1971، كان جان كلود دوفالييه، بيبي دوك، قد خلف أباه ـ فرانسوا دوفالييه، بابا دوك ـ الذي كان في السلطة منذ عام 1957. وقد أطيح ببيبي دوك عام 1986 وأقام في فرنسا منذ أن أعطته حكومة رئيس الوزراء لوران فابيوس إجازة إقامة. ووجد ملجأ مريحاً في الكوت دازور حيث يقضي، منذ ذلك الحين، أيام تقاعده الإجباري.

وكان الجنرال راول سندراس، رئيس الطغمة التي أطاحت بالأب أريستيد، في أيلول 1991، قد نفذ الانقلاب المائة والثاني والسبعين منذ أن حصلت هاييتي على استقلالها عام 1804، أي منذ قرنين تقريباً.

وقد كتب كريستوف وارنيي، عام 1996، مع بيير موتيرد، كتاباً يحمل العنوان الموحي، *أبري بال توميو لو: خمس سنوات من الازدواجية الأمريكية في هاييتي، 1991 ـ 1996* [49] ويبين، فيه، العمل المتراكب ضد أريستيد ـ وهو العمل الذي لا يخلو من تناقضات ـ للولايات المتحدة والعسكريين والأوليغارشية الهاييتية والفاتيكان الذي كان معارضاً للأب أريستيد بسبب التزامه لاهوت التحرير.

وأعاد آخر تدخل عسكري أمريكي شمالي في أمريكا اللاتينية ـ أيلول 1994 ـ إذ ذاك، الرئيس أريستيد إلى بور لوبرانس. وكان الأمر يدور حول «عملية إنسانية» أجازتها الأمم

المتحدة.

وهكذا عاد الأب أريستيد، بعد ثلاث سنوات من الإطاحة به، إلى السلطة محمولاً من جانب القوة التي ساهمت في سقوطه.

باكو بينيا

باكو بينيا: أستاذ وصحفي تشيلي، يشارك في تحرير بونتو فينال.

الهوامش

1- فيرمونت عام 1791، كنتاكي عام 1792، تينيسي عام 1796. وهذان الإقليمان الأخيران، وكذلك الميسيسيبي وآلاباما وإيلينوي وإنديانا وأوهايو، حصل عليها الاتحاد لدى معاهدة باريس عام 1783. وسوف تشترى أقاليم أخرى، على مسافة أبعد إلى الغرب، من بونابرت عام 1803.

2- كارلوس ماتشادو، *وثائق*، مونتفيديو 1986، ص11.

3- كارلوس ماتشادو، المرجع السابق ص13.

4- المرجع السابق، ص15.

5- المرجع السابق، ص18.

6- المرجع السابق، ص19.

7- المرجع السابق، ص23.

8- ليوبولد مارتينيز كاروزا: *التدخل الأمريكي الشمالي في المكسيك، 1846 ـ 1848*، افتتاحية *بانوراما*، المكسيك، ص19.

9- المرجع السابق، ص27.

10- كارلوس ماتشادو، *وثائق*، ص32.

11- كارلوس أنطونيو لوبيز، 1790 ـ 1872، رئيس الباراغواي بين 1840 و1862.

12- إينسفران بابلو ماكس، *الحملة الأمريكية الشمالية ضد الباراغواي، 1858 ـ 1859*. بوينس أيريس، 1954، جزءان، ص208.

13- المرجع السابق، ج2، ص208.

14- لوميتر إدواردو، *بنما وانفصالها عن كولومبيا*، بوغوتا، 1972، ص66.

15- توجد رواية لهذه الحادثة في كتاب حرب *نيكاراغوا*، مترجم عن الإنكليزية، سان خوسيه، كوستاريكا، 1970.

16- كارلوس ماتشادو، *وثائق*، ص41.

17- المرجع السابق، ص43.

18- الجنغوية مصطلح إنكليزي مرادف للوطنية الشوفينية.

19- فيال غونزالو، *تاريخ تشيلي*، ج2، (1891 ـ 1920)، سانتياغو، تشيلي، 1983.

20- المرجع السابق، ص165 .

21- كارلوس ماتشادو، *وثائق*، ص 53.

22- المرجع السابق، ص55.

23- المرجع السابق، ص 64.

24- المرجع السابق، ص66.

25- لوميتر إدواردو، مرجع سابق، ص75.

26- المرجع السابق، ص95.

27- المرجع السابق، ص128 .

28- كارلوس ماتشادو، *وثائق*، ص57.

29- بونو فاريلا فيليب، *من بنما إلى فردان*، ص 162 وما يليها .

30- كاستور سوسي، *الاحتلال الأمريكي الشمالي لهاييتي ونتائجه*، هافانا، 1974، ص22.

31- كاردوزو ف.هـ.، أ.فاليتو، *التبعية والنمو في أمريكا اللاتينية*، باريس 1983، ص83.

32- كارلوس ماتشادو، *وثائق*، ص87.

33- كاستور سوسي، مرجع سابق، ص 28.

34- المرجع السابق، ص35.

35- كارلوس ماتشادو، *وثائق*، ص85.

36- *من الحلم إلى الثورة، التضامن مع نيكاراغوا*، العدد 3، باريس 1982، ص5.

37- كارلوس ماتشادو، *وثائق*، ص87.

38- المرجع السابق، ص89.

39- المرجع السابق، ص90.

40- المرجع السابق، ص91.

41- المرجع السابق.

42- المرجع السابق، ص96.

43- المرجع السابق، ص103 .

44- المرجع السابق، ص109 .

45- ديفيس ناتانيال، *آخر أيام سلفادور الليندي*، برشلونة 1986، ص18 .

46- المرجع السابق، ص19.

47- كونت بوراس يورغ، *من معاهدة هاي - بونو فاريلا إلى معاهدة توريخوس - كارتر*، بنما 1982، ص 144.

48- وارنيي كريستوف، *وجهة نظر*، *لوموند الديبلوماسية*، شباط 1997، ص 68.

49- منشورات أوستral، 1996.

الولايات المتحدة الحلم غير المكتمل
المسيرة الطويلة للأفارقة الأمريكيين

ما الذي صار إليه حلم مارتن لوثر كينغ الذي عبّر عنه في واشنطن، في آب 1963، أمام 250 الف شخص أسود وأبيض جنباً إلى جنب؟ ما الذي صار إليه الحلم بأمريكا متعددة الألوان ومتحررة، أخيراً، من العنصرية والفقر والاستغلال؟...

اليوم، وبعد 35 سنة، ما زال حلمه غير متحقق، والأفارقة الأمريكيون يعيشون في وضع أسوأ، أيضاً، مما كانوا عليه قبل 1963، أسوأ مما كانوا عليه قبل قانون الحقوق المدنية الذي انتزع عام 1964.

وقد دامت معارك الأفارقة الأمريكيين لاستعادة حقوقهم المدنية أكثر من 40 سنة لينتهي إلى انتصار، في النصوص على الأقل، حوالي عام 1970، بفضل عمل مالكولم إكس الذي غالباً ما كان، للأسف، غير منظم وعمل مارتن لوثر كينغ والفهود السود وحقوقيين وليبراليين بيض وسود وراديكاليين من الحزب الديمقراطي.

وبعد اغتيال مالكولم إكس، عام 1965، ومارتن لوثر كينغ، عام 1968، الذي يحوم فوقه ظل إدارة المباحث الفيديرالية، أباد قمع دون رحمة تمرد الأفارقة الأمريكيين والأقليات الأخرى، إبادة شبه كلية في السبعينات. وكانت تلك حرباً سرية حقيقية خاضتها إدارة المباحث الفيديرالية ووكالة المخابرات المركزية في إطار برنامج الكوانتليرو (برنامج المخابرات المضاد)، هجوماً خفياً ولكنه كثيف ضد المنظمات والمجموعات اليسارية، الحزب الشيوعي والحركات السلمية والسود والطلاب وقوى ديمقراطية أخرى. وكان هدف هذا البرنامج هو أن «يكشف» عن قادة هذه المجموعات وأعضائها أو أنصارها و«بترهم وزعزعة استقرارهم والحط من شأنهم وتحييدهم» بقتلهم عند الحاجة. وانتهى تنفيذ هذه الخطة التي قادها مدير المباحث الفيديرالية، هوفر الذي صرح بأن الفهود السود كانوا «أكبر تهديد للأمن القومي»، بين أيلول 1968 وكانون الأول 1969، إلى قتل عشرة من قادة الفهود السود وسجن مئات من المناضلين الذين ما يزال بعضهم في السجن مهدداً بأن يقضي بقية أيامه فيه.

وعلى الرغم من أنه جرى، رسمياً، التخلي عن هذا البرنامج منذ عشرين سنة، فإنه ما يزال مطبقاً، وهو ما تشهد عليه الاضطهادات التي ما زالت مستمرة حتى اليوم ضد ليونارد بيلتييه، القائد الهندي لـ«الحركة الهندية» الذي حكم بالسجن مدى الحياة عام 1976 وضد موميا أبو جمال، الصحفي الأسود، الناطق السابق بلسان فهود فيلادلفيا السود الذي حكم بالإعدام عام

1982، وكلاهما ضحيتان لمؤامرة مدبرة من المباحث الفيديرالية ولمحاكمة ملطخة بمخالفات عديدة.

واليوم، لم يعد هناك منظمات سوداء وقومية كبيرة ولا قادة محاطون بهالة ولا حركات جماهيرية كبيرة.

انتصار موضع مساءلة

منذ السبعينات، كانت الإفادة من تشريع تم الحصول عليه بمشقة ومكرس، رسمياً، لوضع حد للنبذ العنصري قد ألغت استراتيجية حكومية تقوم على حصار جسدي وتطويق اقتصادي أدت إلى انحطاط حقيقي للحياة الاجتماعية في الغيتويات.

وهذه الاستراتيجية التي دشنها رونالد ريغان وتابعها خليفتاه بوش وكلينتون بترت بتراً ثقيلاً موازنات العون الاجتماعي والتجديد العمراني. وقد دفع الأفارقة الأمريكيون، بكثافة، ثمن هذا التفكيك. إن 35٪ من الأسر السوداء تعيش، اليوم، تحت خط الفقر (مقابل 6٪ من الأسر البيضاء). وفي المتوسط، يمثل دخل أسرة سوداء 85٪ من دخل أسرة بيضاء، وهو رقم أدنى من رقم عام 1967.

ويبلغ معدل البطالة الرسمي للأفارقة الأمريكيين ضعف المعدل القومي العام المشكوك في طريقة حسابه (5.5٪!). والواقع هو أن معدل بطالة السود يجب أن يبلغ حوالي 25٪.

ويرتفع هذا المعدل إلى 57٪ لدى الفتيان السود الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و19 سنة. وقد كان، عام 1967، 26.5٪. و75٪ من شباب هارلم لا عمل لديهم اليوم. وزاد ريغان، أيضاً، في قوة حربه ضد الفقراء، فخفض إلى النصف معونة البطالة: 13 أسبوعاً بدلاً من 26.

ويبلغ الأجل المتوسط لرجل أسود 69 سنة مقابل 76 سنة للرجل الأبيض. ويبلغ معدل وفيات الأطفال لدى السود 16.2 بالألف مقابل 8.1 للبيض.

ويرى أفقرهم، وهم مئات الألوف من الأسر، أنفسهم يُحرمون، تدريجياً، من المعونات الاجتماعية التي لا يستطيعون البقاء على قيد الحياة دونها، كمعونة «الرفاهية» و«طوابع الطعام» التي أنشأها كينيدي عام 1961 والتي ما زالت موجودة. وهكذا يقدر أن 12 مليون طفل في الولايات المتحدة لا يحصلون على الحد الأدنى من الحريرات الضرورية. وقد سحبت إدارة ريغان من السلطة المركزية إدارة «الرفاهية» بحرمانها الحكومة الاتحادية من المخصصات اللازمة. وهكذا، فمن المدهش أن الصحة والتقاعد وحضانات الأطفال والتربية وتجديد مراكز المدن والسكن الاجتماعي شأن خاص بين أيدي التروستات في الولايات المتحدة.

وأخيراً، شهدنا في السنوات الأخيرة هجوماً عنصرياً خالصاً. وهكذا، فإن السود الخاضعين، منذ القدم، للاستغلال الفائق والذين شكلوا، دائماً، طبقة أدنى من البروليتاريا بنيت عليها ثروة

الماليين البيض، هؤلاء السود يشار إليهم، اليوم، بوصفهم سبب صعوبات أمريكا، وتقدم المعونات الهزيلة التي يحصل عليها بعضهم ليبقوا على قيد الحياة بوصفها مكافآت للكسل الذي يسرهم أن يعتبروه وراثياً لدى السود. وتستند الحكومة إلى هذه الدعاية العنصرية لتبرر البرامج التي تنزع إلى أن تلغي، شيئاً فشيئاً، مكاسب الحقوق المدنية. وهكذا انتهى، عملياً، التكامل المدرسي و«العمل التأكيدي» الذي كان مكرساً لضمان المساواة في الفرص في التربية والعمالة لضحايا الأمس واليوم.

سياسة إبادة عرقية

«في كل سنة، ينتج اقتصادنا كمية متزايدة من المنتجات بأعداد متناقصة من الرجال. كذلك فإن الأعمال الشاقة وغير المتخصصة - تلك التي لم يكن يريدها أحد، والتي كان السود يقبلون، بفضلها، في أمريكا، نوع الأعمال التي قمنا بها، نحن «الزنوج»، دائماً - في طريقها إلى الزوال بسرعة. وحتى في الجنوب، في الميسيسيبي مثلاً، يُقطف أكثر من 95٪ من القطن باستعمال الآلة. إن العمل الأسود لم يعد مجزياً اليوم، ولا حتى مطلوباً، والاقتصاد الأمريكي لم يعد في حاجة إليه بعد الآن!». هكذا عبر عن نفسه الممثل والناشط أوسي ديفيس في مقدمة *نحن نهاجم الإبادة العرقية* (شركة الناشرين الدوليين).

ويصعب على الأفارقة الأمريكيين الوصول إلى الأعمال الجديدة ذات الأجور المناسبة لأنهم، عامة، على مستوى ضعيف من حيث الدراسة والشهادات.

ويرى عدد من علماء الاجتماع والمناضلين السود في السياسة الحكومية حيال الأفارقة الأمريكيين إرادة إبادة، إرادة الإبقاء على عدد السكان السود ضمن مستوى ما مقبول مادياً بإزالة ما يسميه القادة الأمريكيون «فائضاً في السكان».

أما أسلحة هذه الإبادة، فضلاً عن الجوع والبؤس وتشتت الأسر والبطالة، فهي العزل الاجتماعي (الغيتويات) وإدخال المخدرات والإيدز إلى الجماعات السوداء، بالإضافة إلى محو قسم كبير من السكان السود عن طريق النظام القضائي والعقابي في أمريكا.

الغيتويات: أبارتيد على الطريقة الأمريكية

المسألة السوداء في الولايات المتحدة هي نتيجة سياسة نبذ مزمنة في مظاهرها الاقتصادية والثقافية والأيديولوجية والاجتماعية والسياسية. ولم يكن من الممكن لاستراتيجية إبعاد الأفارقة الأمريكيين إلا أن تترجم إلى «أبارتيد» على الطريقة الأمريكية. فليس موضع بحث أن يحصر السود في «مدن» مطوقة بالأسلاك الشائكة كما في جنوب أفريقيا أيام الأبارتيد. ولكن هذه «المدن» موجودة مع ذلك، في مراكز مدن الولايات المتحدة الكبيرة نفسها: فهي «المدن السفلية»، الغيتويات التي يمكن محاصرتها والسيطرة عليها من جانب البوليس والجيش في بضع

ساعات. وقد ترك الأغنياء وصغار البورجوازيين البيض، الذين يستطيعون النوم بدعة في بيوتهم الجميلة في الضواحي المبولسة والمحمية ذاتياً، الغيتويات، بعد الآن، للأفارقة الأمريكيين.

وقد نجح العزل المحقق منذ 1972 في ما لم يستطع الرق والتمييز أن ينجحا، فيه، كلياً، أي في وضع 97٪ من السود الأمريكيين تحت المراقبة دون أبراج مراقبة ولا أسلاك شائكة.

والغيتو مقطوع عن الاقتصاد الأمريكي وعن باقي المجتمع. وتضاف إلى انحطاط المساكن نسبة جرائم قوية ومعدل وفيات مرتفع وبنى اجتماعية وتربوية قاصرة وبطالة مزمنة. إنه مجتمع مصغر على حدة، عالم مغلق مزود ببنى ولغة خاصة. ويؤدي العنف وتفكك الأسر (62.5٪ من الأسر تتولى شؤونها امرأة وحدها) والإدمان على الكحول والمخدرات إلى الخمول أو إلى اليأس الذي يقود إلى ثورات انتحارية.

ويقع عزل الأفارقة الأمريكيين في الغيتويات تحت طائلة الفقرة جـ من المادة الثانية للاتفاق الدولي لمنع جريمة إبادة العرق وقمعها الذي صادقت عليه الولايات المتحدة والتي تنص على ما يلي: «يقصد من «إبادة العرق» في هذا الاتفاق أي واحد من الأفعال التي تقترف بقصد تهديم مجموعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية، بوصفها كذلك، كلياً أو جزئياً: المادة الثانية، الفقرة جـ: الإخضاع المقصود للمجموعة لشروط حياة تؤدي إلى دمارها الجسدي الكلي أو الجزئي»..

ولا تعيش كل أسر الغيتو السوداء، تقريباً، إلا بفضل المساعدة العامة التي هي عامل أساسي في تشتت الأسر السوداء، وفي الوقت نفسه أداة قمع. فمع «المساعدة»، «يصبح المرء أسوأ أنواع العبيد، العبد الذي يطلب قيوداً».

وغالباً ما يسود الجوع هذه البيوت المحرومة. فكيف يعيش المرء بثلاثة دولارات في اليوم عندما تكلف شطيرة هامبورغر دولارين؟ وليس هناك غطاء اجتماعي في الولايات المتحدة. فالموازنات الاجتماعية التي فرضتها إدارة ريغان، من قبل، خفضت، أيضاً، من جانب خليفتيه، بوش وكلينتون. فهارلم، مثلاً، هو المكان الذي يوجد، فيه، أعلى معدل جريمة في العالم. والجنوح يتفتح فيه لأن العيش في الغيتو معركة يومية. ويقتل، فيه، ستة أضعاف ما يقتل في باقي نيويورك أو في شيكاغو. ولا تعرف، بالنسبة لمعظم الجرائم، دوافعها ولا مقترفوها. والرجال السود مهددون بأن يكونوا ضحايا جريمة قتل بما يعادل سبعة أضعاف التهديد الذي يتعرض له البيض. وفرصة بلوغ رجل يسكن هارلم سن الخامسة والستين من العمر أضعف من فرصة رجل يسكن بنغلاديش. «بموجب الدراسات، أنت تنام بمقدار أقل، وأنت أكثر تعرضاً للسمنة، وضغط الدم المرتفع. وهذا لا يعود إلى الفقر فقط. فحياتك الأقصر والأكثر مشقة تنجم، إلى حد بعيد، عن ضروب القلق الناجمة عن كونك أسود في أمريكا»[1].

وبمناسبة فتن لوس أنجلوس، في نيسان 1992، كتبت افتتاحية *نيويورك تايمس*، في 7 أيار 1992، أن «حرائق لوس أنجلوس تنير، بضوء فج وجديد، الطريقة التي تشطب، بها، أمريكا بعض

المواضع [...] والأسوأ، أيضاً، هو أن أمريكا تشطب أناساً: جيلاً من الفتيان السود».

وكتبت، بصدد مشروع «إصلاح» مزعوم للمعونة الاجتماعية في بداية الثمانينات:

«هذا ليس إصلاحاً للمعونة الاجتماعية، إنها خطة لتحويل الغيتويات إلى مقابر واسعة ـ لأنه لا يوجد عمل. وإن هدف هذا التشريع هو ضمان أن تموت طبقات كاملة من الأقليات لأن النظام الرأسمالي العاجز لم يعد بحاجة إليها»[2].

المخدرات

كانت المخدرات، دائماً، في يد الرجل الأبيض أداة هامة لقمع الرجال المنتمين إلى الأعراق الأخرى. وأشهر مثال على ذلك هو تصدير الأفيون من الهند إلى الصين الذي سبب «حرب الأفيون» العتيدة (1839 ـ 1842) بين إنكلترا والصين التي كانت حكومتها تريد منع تجارة الأفيون. وهُزمّت الصين، وسهل السيطرة الإنكليزية نظام فاسد، وخاصة التسميم المنظم لشعب كامل بالمخدرات.

والتسميم هو المصطلح الذي استعمله هو شي منه (نغوين إي كوك آنذاك)، عام 1925، في كتابه السري *محاكمة الاستعمار الفرنسي* الذي يهاجم فيه السياسة الفرنسية في الهند الصينية التي كانت تفرض على كل هندي صيني استهلاكاً قوياً للكحول والأفيون.

وتستعمل هذه الطريقة في تفسيخ إرادة التمرد لدى الذين يعانون الاستعمار عامة من قبل المستعمرين. وكانت، خاصة، مستخدمة جداً من جانب غزاة أمريكا الشمالية ضد الهنود الأمريكيين. وكانت «ماء النار» العتيدة المعروفة جداً من هواة أفلام الغرب والتي سرعت، بالإضافة إلى المذابح والأمراض التي جاءت بها «المدنية» انهيار الهنود.

وفي أيامنا، يوجد في هارلم ثمانية أضعاف ما يوجد من مخدرات في المجتمع النيويوركي. و40٪ من الجرائم ذات صلة بالمخدرات اليوم. وقد استبدل الأفارقة الأمريكيون بالكوكايين والهيروين الكراك، هذا المخدر المشتق من الكوكايين ذو الآثار العنيفة والفورية.

وهذا المخدر الذي يؤثر على الدماغ ينتج نشوة متبوعة بحالة اكتئاب وقابلية استثارة وذهان بارانويي. تأتي، بعد ذلك، الانتفاخات الرئوية، ويمكن لجرعة زائدة أن تسبب جلطة قلبية وزيادة في إيقاع نبضات القلب والتوتر الشرياني. ويعاني مدمن المخدرات من هلوسات ويحصل لديه انطباع بأن جيشاً من الحشرات يعبر جسده. وهناك، أيضاً، فقدان الشهية ونقصان الوزن. وأخيراً يأتي الموت.

والمخدرات موجودة في كل مكان في الغيتويات. وقد أدت الزيادة السريعة في توريد الكراك إلى هبوط سعر الجراب الذي انخفض من 40 دولاراً، عام 1988، إلى ما يتراوح بين ثلاثة وعشرة دولارات. وهذا الهبوط سبب تدفقاً لمستهلكين منخفضي الدخل. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا الكوكايين المهرب، المستهلك دون حقنة، يبعد الخوف من الإيدز. وفي ولاية نيويورك، يشكل

الأفارقة الأمريكيين ثلث مستهلكي الكراك على الرغم من أنهم لا يشكلون سوى 14.6٪ من سكان الولاية.

ويمثل الأفارقة الأمريكيون 50٪ من مدمني المخدرات التي تؤخذ عن طريق الحقنة الوريدية الذين يقدر عددهم بمليون ومائتي ألف، 300 ألف منهم، تقريباً، مصابون بالإيدز. وفي ولاية جيورجيا، يشكل الأفارقة الأمريكيون الذكور ثمانية أعشار (79٪) من الحالات الخاصة بتناول المخدرات بالحقنة الوريدية. وفي حين أنهم يمثلون 43٪ من كل حالات الإيدز في ديترويت، فإنهم يمثلون 76٪ من كل حالات الإيدز المعزوة إلى المخدرات الوريدية في نيسان 1987.

ويشكل الأفارقة الأمريكيون نسبة مئوية (27٪) من حالات الإيدز التي سجلها مركز مراقبة الأمراض في أتلنتا: أي أكثر من نسبتهم من السكان بكثير.

ويمثل الأطفال الأفارقة الأمريكيون والهسبانيون 80٪، تقريباً، من كل الأطفال المصابين بفيروس الإيدز في الولايات المتحدة.

ويتركز ثلثا كل حالات السود المصابين بالإيدز في نيويورك ونيوجرسي وفلوريدا. وأخطار إصابة السود بالإيدز تبلغ ثلاثة أضعافها لدى البيض.

إن شروط حياة السود البائسة، وكذلك نقص التدابير الدفاعية للسود المصابين بالإيدز تفسر الانتشار السريع الحالي للسل في الغيتويات.

أطفال الكوكايين

إن طفلاً أسود من خمسة يولدون، اليوم، في الغيتويات مخدر. بل إنه كذلك قبل أن يولد. فهو يصبح مخدراً خلال الحمل، في بطن أمه التي تتعاطى المخدرات باستهلاك الكراك في غالب الأحيان. «إن لإدمان المخدرات نتائج مباشرة عديدة في الحمل.. إن لطفل من عشرة يولدون في هارلم وزناً أدنى من المتوسط. وتبلغ نسبة الرضع المخدرين، في دار توليد مستشفى هارلم الكبير، 15٪ من ثلاثة آلاف ولادة. وهم يسمون "أطفال الكوكايين". ويكون وزنهم، وهو مولودون مبكرين شهرين عن مدة الحمل الطبيعية، أدنى بستمائة غرام من الأطفال الآخرين في هذه المرحلة، وأخطار الموت خلال سنواتهم الأولى تبلغ ثلاثة أمثالها لدى الأطفال الآخرين. وفي المنشأة نفسها، بلغت نسبة الإجهاضات ضعفي المتوسط»[3].

«ويضر الكراك بالجنين خلال النمو أكثر من الهيروين أو المخدرات القوية الأخرى بكثير»[4].

وسوف يعاني «طفل الكوكايين» الذي يفلت من وفيات الأطفال، خلال كل حياته القصيرة من التأثيرات المباشرة والمتعددة لإدمان المخدرات على الحمل: صرع، أنواع شلل، تشويهات، ضروب تخلف حركية وعقلية، هياج، حميات، عدم القابلية للتواصل...

ويتعرض أطفال الكوكايين لخطر الوقوع ضحايا الموت المفاجئ أكثر من الأطفال الآخرين

بخمس عشرة مرة وربما كان الموت أفضل شيء لهم. وأول تجربة يمر بها كثير من أطفال الكوكايين الذين يبقون على قيد الحياة هو الاحتضار الذي يسببه «نقص» الكوكايين. وهم يتألمون بصورة فظيعة. وهم على درجة من الحساسية لا يمكن، معها، معالجتهم ولا تغذيتهم بصورة طبيعية. وهم يحركون أطرافهم بلا توقف سعياً وراء تسكين للألم. وأقوى الأطباء المختصين مراساً لا يستطيعون، هم أنفسهم، تحمل الصراخ المزعج لهؤلاء الأطفال. وقد صرح مدير دار توليد مستشفى مقاطعة كولومبيا الجديدة لـ*الوول ستريت جورنال*، قائلاً: «لم أشهد، أبداً، خلال ممارستي الطب، عذاباً مثل العذاب الذي يسببه الكوكايين»[5].

إبادة الجنس

انتشرت المخدرات كوباء في الغيتويات السوداء الأمريكية. فهل هذا التهوين من شأنها من قبيل المصادفة؟ على هذا السؤال الذي طرح على ثلاثة أعضاء في مجلس مدينة ديترويت التي اشتهرت شهرة حزينة تم الحصول على الإجابات التالية: «إنها صناعة رأسمالية ووسيلة عمل سيكولوجية»، «المخدرات، أولاً، مصدر مال، ولكنها أدخلت إلى الجماعة السوداء للنضال ضد الحقوق المدنية. إنها شكل جديد من الرق كما كانت الكحول، في القرن الماضي لدى الهنود. ويجب أن نتبين أنها إذا كانت تسبب أضراراً لدى البيض، فالسيطرة عليها أفضل لديهم». وأضافت مستشارة ثالثة، بعد أن ذكرت الأسباب الاجتماعية للإدمان على المخدرات، قائلة: «... إلا أنه يجب أن لا ننسى أن المخدرات تسمح بالإبقاء على الشعب هادئاً»[6].

وفيما يلي أقوال ليونارد ماك نيل، من «لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين»، التي جمعت، خلال مؤتمر حول الكراك، في مقاطعة تندرلوين في سان فرنسيسكو، في 27 نيسان 1990، وأوردتها مجلة *ريكوفرينغ إيشيو*، في 18 حزيران 1990: «ولكن الكراك أضاف إلى العمر المتوسط القصير لدى الرجال السود، معدل وفيات أطفال مرتفعاً. كما أن النسبة المئوية المرتفعة، أيضاً، للسود المسجونين أو الذين يقتلهم البوليس والمشردين والعاطلين، والعيش وسط نفايات سامة والإيدز وانعدام البنى الصحية تبين، بجلاء، هجوماً مدبراً ضد الأقليات».

وخلال المؤتمر نفسه، توسع دانيال شيهان، من «المعهد المسيحي»، في النظرية القائلة أن سوقاً للكراك قد خُلقت قصداً من جانب حكومة الولايات المتحدة لضمان الأرباح مع السيطرة على صناعة المخدرات واستيرادها. وهذه الأرباح تُستخدم في تمويل عمليات غير شرعية كتقديم الأسلحة للكونتراس (في نيكاراغوا).

ويقول شيهان: «إن كون الأفارقة الأمريكيين قد أصبحوا هدف «الحرب ضد المخدرات» وكونهم يدانون، أساساً، من أجل هذه المسألة هما جزء من حملة لإدانة الضحايا من أجل إبعاد الشبهات عن المجرمين الحقيقيين: الموردين وأعضاء الحكومة الذين يحاولون تفسيخ جماعات

الأقليات وربما تدميرها».

ويقول الدكتور سترلنغ ويليامز، مدير قسم التوليد في مستشفى هارلم: «أنا خائف. سوف نسيء إلى مستقبل جيل كامل من الأشخاص الذين لن يستطيعوا إيجاد مكان لهم في المجتمع وأن يصبحوا أعضاء منتجين فيه»[7].

وتقدر الحكومة الاتحادية أنه يمكن أن يكون هناك، في سنة 2000، ما يتراوح بين مليون وأربعة ملايين طفل معرضين للكراك في الولايات المتحدة، وأن مائة ألف سيعيشون في الأحياء الخمسة لمدينة نيويورك[8].

ويبين مقال نشر، في 21 نيسان 1990 في *أوكلاند تريبيون*، دون التباس، أن الحرب ضد المخدرات أصبحت حرباً ضد الجماعة الأفريقية الأمريكية[9].

وفي آب 1996، نشرت اليومية الكاليفورنية *سان خوسيه ميركوري* نيوز تحقيقاً مدوياً قام به أحد مخبريها، غاري ويب، يتهم وكالة المخابرات المركزية بأنها كانت، خلال الثمانينات، أصل إدخال الكراك، «كوكايين الفقراء»، إلى غيتويات المدن الأمريكية السوداء. وكان التحقيق الذي يحمل عنوان «التحالف الغامض» والذي بث، سريعاً على موقع الإنترنت في الجريدة يتهم مهربي المخدرات من نيكاراغوا بأنهم طرحوا في السوق، في لوس أنجلوس، كميات ضخمة من الكراك ليمولوا، بتواطؤ مع وكالة المخابرات المركزية، مقاومة «الكونترا» للنظام الساندينى. وقد سبب هذا التحقيق انفعالاً هائلاً لدى الجماعة السوداء وأدى إلى فتح تحقيق داخلي في وكالة المخابرات المركزية.

وكان لردة فعل وكالة المخابرات المركزية نتيجة فورية متوقعة تماماً. فقد أطلقت إدارة *سان خوسيه ميركوري* نيوز تحقيقاً مضاداً سلمت الجريدة، بعده، بأنها اتهمت وكالة المخابرات المركزية دون أدلة. ولكن جيري سيبوس، مسؤول التحرير كتب: « ... على الرغم من أنه كان لمهربي مخدرات، حقاً، صلات بقادة من الكونترا كانت وكالة المخابرات المركزية تدفع لهم، وعلى الرغم من أن ويب يرى أن علاقاتهم بوكالة المخابرات كانت وثيقة جداً، فلا أعتقد أن لدينا الدليل على كون كبار مسؤولي الوكالة مطلعين على هذه العلاقات»!

وعلى الرغم من هذا الانقلاب (العفوي؟) للجريدة، فنحن نرى، كما يرى علماء اجتماع ومناضلون أفارقة أمريكيون عديدون، أن تجارة الكراك والكوكايين والهيرويين، كالإيدز، عناصر مؤامرة سرية وغير معترف بها من جانب الحكومة ووكالة المخابرات المركزية لإبادة قسم كبير من السكان السود.

وحشيات بوليسية

ليس قتل شرطة ميامي لأرثر ماك دوفي، وهو وكيل تأمين مذنب باجتياز إشارة ضوئية

حمراء على دراجته النارية عام 1979، وليس إشباع رودني كينغ، وهو أسود آخر، ضرباً في لوس أنجلوس في آذار 1991 والذي صوره مصور هاو، وليس التعذيب الذي أنزل بمقيم هاييتي أشبع ضرباً واغتصب بمقبض عصا في بناء مفوضية بوليس المنطقة السبعين في بروكلين، وهي الأحداث التي أثارت فضيحة، بل وفتتاً فيما يتصل بالحالتين الأولى والثانية،ليس كل ذلك سوى القسم العائم من جبل الجليد.

ففي بلد يعتبر الرأي العام، فيه، كون المرء من أصل أفريقي جريمة حقاً، تعتبر الجماعة السوداء، بكاملها، «ذات استعداد للجريمة» ولا يعمل نظام العدالة الجنائية على خفض الجريمة، بل على اعتقال عدد متزايد من «المجرمين» وإدانتهم.

وقد حققت جريدة *فيلادلفيا إنكوايرر* حول الوحشيات البوليسية أثناء الاستجوابات: «... تقوم إحدى التقنيات على تغطية رأس المشبوه بدليل هاتف والضرب عليه، بعد ذلك، بشيء ثقيل. ولكن رجال الشرطة يضربون المشبوهين، في مناسبات أخرى، بأنابيب رصاصية وهراوات وقبضات حديدية وقيود وكراس وقوائم طاولة. ويرغم المشبوهون الآخرون على مشاهدة هذه الممارسات الوحشية عبر مرايا دون طبقة قصدير ويقول لهم رجال البوليس أنهم سيعانون المصير نفسه إن لم يتعاونوا مع الشرطة».

والقتل مستخدم، عامة، دون استفزاز وبصورة متكررة جداً. ويبرر القتل، في معظم الأحيان، بأن الضحية هاجمت رجال البوليس وأن رجال البوليس أطلقوا النار، إذن، في حالة دفاع عن النفس. وصرح شرطي من القطاع 28 في هارلم لصحفي من جريدة *لوماتان* الفرنسية قائلاً: «عندما نقتل أحداً، يوقف التحقيق في القضية مباشرة»[10].

ومنذ عام 1968 وحتى اليوم، استخدم النظام القضائي، باستمرار، لتبرير جرائم القتل التي تقترفها قوات حفظ النظام والقانون ضد أفراد من الأقليات. ولنذكر ببضعة أمثل فقط:

قتل أكثر من 30 مناضلاً من حزب الفهود السود على أيدي رجال بوليس أو أفراد تصرفوا مدفوعين من البوليس كما ثبت بعد ذلك. وكل جرائم القتل هذه التي كانت تقتضي تبريراً قانونياً صنفت على أنها «قتل مبرر» (بما في ذلك جريمة قتل فريد هامبتون الذي قتل برصاصة في رأسه عن قرب بينما كان نائماً).

العديد من الطلاب السود قتلوا في مظاهرات، كما في أورانجبورغ، في كارولينا الجنوبية عام 1968 (3 طلاب مقتولون) وفي جاكسون، في الميسيسيبي، عام 1970 (طالبان مقتولان) وفي جامعة لويزيانا الجنوبية عام 1972 (طالبان مقتولان).

ولا يمكن للمرء أن يتوه عن أغراض البرنامج الحكومي حين يفحص الأسلحة الموجهة ضد الغيتويات والتي زودت بها أقسام البوليس عبر البلاد.

فقد استبدل المسدس ب 38، في قطاعات عديدة بمسدس ماغنوم ب357 الفائق القوة.

ويمكن لطلقات هذه المسدسات أن تجتاز كتلة محرك سيارة، وهو ما يعني أن استعمال هذا السلاح في المدن يمكن أن يوقع، بسهولة، ضحايا عديدين، إذ تستطيع طلقة واحدة أن تجتاز أجسام عدة أشخاص واقفين على خط واحد.

«سيبدأ رجال شرطة نيويورك، في هذا الخريف، في إبدال مسدساتهم ذات العيار 8 بمسدسات نصف آلية من عيار 9. وهذا القرار يعبر عن تغيير في موقف الإدارة التي كانت، حتى الآن، قد رفضت استعمال أسلحة أقوى وأسرع...»[11].

ويتضمن التجهيز القياسي لكثير من سيارات الدورية بندقية مضادة للشغب عيار 12 تستطيع أن تطلق رصاصات دوم دوم، كما تستطيع إطلاق خراطيش صيد (كل خرطوشة تحتوي على شحنة من 9 رصاصات بحجم طلقة من عيار ب32)[12].

وتسمى هذه البنادق مضادة للشغب لأنها تسمح بتغطية زاوية إطلاق واسعة قاتلة وجارحة دون تمييز.

مع مثل هذه الأسلحة، وفي السياق القمعي للنظام السياسي الأمريكي، ليس مفاجئاً أن يقتل البوليس، كل سنة، أكثر من 600 شخص من الرجال والنساء والأطفال، بين عمري العاشرة والحادية والثمانين.

وما يتراوح بين 45 و55٪ من الذين يقتلهم البوليس هم من الأفارقة الأمريكيين. وإن أكثر من 70٪ من الأشخاص الذين يقتلهم البوليس في شيكاغو وفيلادلفيا هم من السود.

العدالة والسجون

«إنها مبتكراتكم يا عمي: القيود والعصي. لقد خلقتموها منذ أربعمائة سنة وما زلتم تستعملونها حتى الآن. لقد خلقتموها، ولكنها لا تمثل سوى جزء من بربريتكم يا عمي. لقد استخدمتم الشجرة والحبل لشنقه. واستخدمتم السكين لتخصوه بينما كان في صراع مع الحبل لاسترداد نفسه. لقد استخدمتم النار ليزيد تلوياً لأن الشنق والخصاء لم يكونا تسليات كافية لكم. ثم استخدمتم شيئاً آخر ـ واحداً آخر من مبتكراتكم ـ، هذا الشيء الذي سميتموه القانون. لقد كتبتموه أنتم، من أجلكم ومن أجل الذين من جنسكم، وكل رجل ليس من جنسكم يجب أن يخرقه عاجلاً أم آجلاً...»[13].

والعنصرية الأمريكية، وهي ثمرة تاريخ طويل، لا تكمن في أذهان البيض فقط، بل إنها اكتسبت الصفة المؤسسية في كل نوابض المجتمع الأمريكي، وخاصة في جهاز العدالة الجنائية. وأوضح علامات هذه العنصرية هي التركيب العرقي لهذا الجهاز. ففي بلد 20٪ من مواطنيه من أصول غير أوروبية، يتألف جهاز العدالة من 95٪ من ذوي الأصول الأوروبية.

«في أكثر الحالات عادية، فإن الأسود المشبوه بارتكاب جريمة يعتقل من قبل شرطي أبيض.

ويقدم إلى قاض أبيض، إلى مدع عام أبيض ومحلفين من البيض في محكمة يسجل مداولاتها مساعدون قضائيون من البيض. والمكان الاعتيادي للأسود في هذا النظام القضائي الذي يتولاه بيض هو قفص المتهمين. ومثل هذا الوضع يقنعه بأن العدالة أداة قمع بين أيدي البيض وبأن هذا الوضع لا يمكن إلا أن يؤثر على تطبيق العدالة. ولا يمكن أن ينجم عن ذلك سوى تمييزات في الاتهام والإدانة. وحتى عندما لا يكون لدى البيض العاملين في الجهاز القضائي مستبقات أصلية، فإن الحواجز الثقافية والطبقية القائمة بينهم وبين المتهمين تضع هؤلاء الأخيرين، دائماً، في وضع في غير صالحهم»[14].

ونتيجة هذه العدالة العنصرية هي أن ما يقرب من نصف (48٪) 1.630.940 شخص يشغلون الإصلاحيات وسجون الدولة والبلديات هم من الأفارقة الأمريكيين، في حين أنهم لا يمثلون سوى 12٪ من السكان. وتسجل النسبة نفسها من السود بين 3350 محكوماً بالإعدام موجودين، حالياً، في «رواق الموت». ويسجن السود في الولايات المتحدة أكثر بكثير مما كانوا يسجنون في جنوب أفريقيا في زمن الأبارتيد: 3.109 في المائة ألف مقابل 927 في جنوب أفريقيا.

وتبين دراسة لهذا الوضع أنه ما من علاقة بين معدل جنوح السود (حتى ولو كان مرتفعاً) ومعدل سجنهم، كما لا توجد علاقة بين نسبة سجنهم ونسبة السود الذين يعيشون في ولاية ما. وعلى صعيد عام، يكتشف أن تصاعد معدل السجن الذي لوحظ منذ خمس سنوات في الولايات المتحدة ليس له أية علاقة بالإجرام الذي لم يزد بالنسب نفسها (بل ربما يمكن أن يكون قد انخفض منذ سنتين بموجب تقارير وزارة العدل المتباهية).

ففي عام 1996، بلغ معدل سجن السود 800 من 100 ألف مواطن مقابل 114 للبيض، وهو ما يعني أن الأسود معرض للسجن أكثر بعشر مرات في الإيلينويز مثلاً.

ومن المفيد، أيضاً، أن نقارن بين معدلات السجن حول العالم. فبموجب آخر الأرقام المتوفرة، يتبين لنا أن معدل سجن البيض في الولايات المتحدة مشابه لذاك المسجل في معظم البلدان الأوروبية الغربية. ولكن الذي لا يصدق أن سود الولايات المتحدة يذهبون إلى السجن أكثر مما كان يذهب إليه سود جنوب أفريقيا في زمن الأبارتيد. وبالفعل، فإن معدل سجن السود في الولايات المتحدة هو أعلى معدل في العالم.

فالبوليس يعتقل السود أكثر مما يعتقل البيض بسبع مرات والسوداوات أكثر من البيضاوات بإحدى عشرة مرة.

ويزيد معدل اتهامهم سبع مرات واثنتي عشرة مرة على التوالي.

ويجعلهم يدانون بزيادة تتراوح بين 8 مرات و14 مرة عن البيض.

ويحصلون على أحكام حرمان من الحرية تبلغ 8 و18 ضعف الأحكام الصادرة على البيض.

ويحصلون على أحكام بالسجن تتراوح بين 8 و14 ضعف مما يحصل عليه البيض والبيضاوات.

ويستجوب الأفريقي الأمريكي في الظروف التي لا يستجوب، فيها، أبيض. ويطلب من الأسود كفالة يعرفون جيداً أنه لن يستطيع دفعها. فيذهب، إذن، إلى السجن، بعيداً عن ذويه، دون وسائل تمكنه من توكيل محام. وهو لا يستطيع تحضير دفاعه ويرغم على قبول محام مكلف ليس لديه الوقت لدراسة ملفه إذا افترضنا أنه ينوي ذلك. وفي معظم الأحوال، يقدم إلى قاض أبيض ومدع عام أبيض ومحلفين بيض ويجد نفسه في السجن. وسوف تحكمه العدالة العنصرية بعقوبة طويلة جداً على جنحة حقيقية أو ملفقة يبرأ منها كثير من البيض أو يحكمون بعقوبة سجن أقصر بكثير.

وكشفت دراسة حكومية، عام 1979، أن أسود من خمسة سوف يسجن خلال حياته. وقد تفاقم هذا اليوم، وأصبحت هذه النسبة قريبة من واحد على أربعة. ويبلغ العدد الكلي للأفارقة الأمريكيين الذين سجنوا في الولايات المتحدة ما يقرب من ثلاثة ملايين أي عدد سكان شيكاغو تقريباً.

وقد بينت دراسة أجراها «مشروع الحكم»، وهو منظمة محامين في واشنطن، في شباط 1990، أنه كان للجنوح الأسود، المترافق بعنصرية الجهاز القضائي الأمريكي، نتيجة هي أن فتى أسود من أربعة تتراوح أعمارهم بين 20 و29 سنة كان وراء القضبان أو في حالة حرية مشروطة أو حرية مراقبة. وخلصت هذه الدراسة إلى أن جيلاً كاملاً من السود مهدد بأن يستبعد إلى الأبد من الحياة الفعالة، أي أنه جيل مضحى به.

كيف لا نرى أن سياسة إبعاد الأفارقة الأمريكيين عن المجتمع هذه مظهر من مظاهر إبادة جنس محدودة؟

إن أكثر من نصف وفيات السجناء في الولايات الشمالية الشرقية من الولايات المتحدة، لعام 1991، كانت ناجمة عن الإيدز، كما يقول مكتب الإحصائيات القضائية. وعلى الصعيد الوطني، كان 28٪ من 1.863 سجيناً ماتوا في السجن من ضحايا الإيدز. وبلغت هذه النسبة 69٪ في نيوجرسي و66٪ في نيويورك و44٪ في فلوريدا و33٪ في ميريلاند و30٪ في كارولينا الشمالية وماساتشوستس[16].

ويشير مركز أتلانتا، في جيورجيا، لمراقبة المرض والوقاية منه أن حالات الإيدز في تزايد في السجون الأمريكية. فقد بلغ عدد السجناء المصابين بالإيدز، عام 1994، 5.279 سجيناً أي 5.2 حالة من كل 1.000 سجين، أي ستة أضعاف معدل السكان الراشدين الذي بلغ 0.9 بالألف[17].

«جريمة بيل»

في 19 تشرين الثاني 1993، أقر مجلس الشيوخ «مشروع قانون يتصل بالجريمة» يقترح، من بين أشياء أخرى، توسيع الحكم بالإعدام إلى أكثر من 60 جريمة جديدة. ولنذكر من بين هذه الجرائم قتل الموظفين الاتحاديين، إبادة الجنس، التخريب الذي يؤدي إلى خروج قطارات عن سكتها، قتل مواطنين أمريكيين في الخارج بسلاح ناري منقول ما وراء حدود دولة.

«و«جريمة بيل» هذه التي تحتوي، أيضاً، على نص يسمى نص «ثلاث ضربات وتخرج» (وهي قاعدة في لعبة البيسبول) كما تتضمن مليارات من الدولارات للسجون وإدارتها تبلغ حداً من التعسف لم يكن يمكن، معه، لريغان ولا لبوش الحصول على إقراره. وهذا المشروع هو، في جوهره، برنامج تشغيل يعبئ أكثر من 30 مليار دولار للعمال البيض. فهو إذاً برنامج اجتماعي، إذا اقتضى الأمر ذلك، يعكس، جيداً، التطور الاجتماعي ـ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة»[18].

وخلال مناقشة المشروع، وافق الشيوخ بأغلبية 52 صوتاً ضد 41 على تأجيل النظر في تعديل مقترح يرمي إلى منع إعدام الجانحين القصر.

وساير مجلس النواب، بإقراره المشروع بغالبية 314 صوتاً ضد 111، مواقف مجلس الشيوخ حول حكم الإعدام.

البيسبول والعدالة

في آذار 1995، أقدم جيري د.ويليامز، وكان في الخامسة والعشرين من عمره وأب لطفلين، وهو كاليفورني وأسود، على سرقة شطيرة من البيتزا المسماة «بيبيروني» من أطفال في مطعم للوجبات السريعة في ريدوندو بيتش، وحكم عليه، من أجل ذلك، بالسجن 25 عاماً تطبيقاً لقانون «الضربات الثلاث» الذي وقعه الرئيس كلينتون عام 1994.

وهذا القانون المستوحى من قاعدة في لعبة البيسبول، «ثلاث ضربات وتخرج» ينص على أن أصحاب السوابق الذين حكموا مرتين يستحقون، لدى مثولهم للمرة الثالثة أمام قاض، عقوبة تتراوح بين السجن 25 عاماً والسجن المؤبد دون إمكانية إطلاق سراح مشروط. وكانت هذه هي الحال مع ويليامز.

شطيرة البيتزا تساوي 25 سنة، مثل السطو، مثل الاغتصاب، مثل جريمة القتل. فكما لاحظ صحفي من *الأومانيتيه*، «تحدد البيسبول الفقه الأمريكي، ويمكن أن نخشى، في السنوات القادمة، من أن يسلم المحكومون، ببساطة، لأسود السيرك».

الوضع الاحتجازي

على الرغم من خطب المسؤولين عن نظام الولايات المتحدة الاحتجازي التي تتباهى بإنسانية السجون الأمريكية، فإن السجناء وزوارهم يؤكدون أن الوحشية في السجون الأمريكية ما زالت موجودة، بل إنها اتخذت شكلاً جديداً مقنعاً.

وهذا التباين في الآراء هو الذي حمل «اتحاد حقوق السجناء» في ساكرامنتو (كاليفورنيا) على تحقيق «دراسة انضباط السجن»، عام 1989، وهي سبر جرى لدى السجناء أنفسهم. وكانت نتيجة هذه الدراسة موضوعاً لتقرير بعنوان «أسطورة السجن الإنساني».

فقد صرح أكثر من 70٪ من السجناء الذين أجابوا على الاستبانة أن ضروب الوحشية القاسية، الجسدية والنفسية، كانت القاعدة في سجون الأمن الأقصى في الولايات المتحدة. والحبس الانفرادي وإلغاء «الامتيازات» والعنف الجسدي هي الممارسات الاعتيادية في معظم سجون الأمن العالي.

«إن للتجاوزات الجسدية بداية ونهاية، في حين أن التجاوزات النفسية تمس كل لحظة. وكل تفصيل صغير يؤثر حتى في أشد السجناء مراساً: نظرة، استعمال جديد للوقت، تغيير في الغذاء، التأخر في تسليم البريد، رفض السماح بزيارة، ملاحظة حول محتوى البريد. وهذه تفاصيل يمكن أن تكون لها أسباب عديدة وتسبب تدابير انضباطية خطيرة».

وحتى ولو اعتبرت المحاكم وسلطات السجون ممارسة الحبس الانفرادي مناسبة وشرعية، فربما كانت أكثر طرق التعسف النفسي تدميراً. وعلى الرغم من أن مسؤولي السجون يدعّون أن القسم الأكبر من السجناء لا يمضون أكثر من بضعة أيام في الحبس الانفرادي، فإن سؤال السجناء يكشف عن كون هذه العقوبة تفرض، في معظم الأحوال، لسنوات، خاصة بالنسبة للسجناء الذين يعانون من اضطرابات عقلية.

وذكر كثير من السجناء مناورات ترهيب للزوار، بما في ذلك تهديدات من الحراس لأعضاء أسر السجناء والمضايقات الجنسية للزائرات.

ورأى 40٪ من السجناء المستجوبين مسجونين يتلقون معالجات نفسية أو يتناولون أدوية ضد إرادتهم. ويذكر 32٪ حوادث سببتها ضروب عنف لفظية وإهانات عنصرية وتدهور الغذاء والابتزاز المالي والتفتيش الجسدي والتهديد بالقتل ـ بما في ذلك تلك التي اقترفها حراس في سجن مقاطعة لوس أنجلوس كانوا أعضاء في الكوكلكس كلان.

وأكد 90٪ من السجناء المستجوبين العنف الجسدي. وقد عانى 70٪ منهم هذا العنف مرة في الشهر على الأقل. ويستخدم العاملون في سلك السجون قبضاتهم وأقدامهم وهراوات كهربائية وهراوات عادية والغاز المسيل للدموع ومصابيحهم الكهربائية ومقابض مكانس وأنابيب مطاطية وبنادق تطلق طلقات خشبية.

وشهد 100 مستجوب بأنهم كانوا شهوداً على ضرب سجناء مقيدين. وكان 40سجيناً قد رأوا حراساً يمارسون «التنس الجسدي» (القذف بسجين، مثلاً، إلى الأرض أو إلى جدار ورأسه إلى الأمام) على سجناء قيدت أيديهم وراء ظهورهم. وشاهد ثلاثون آخرون «فصائل ضرب» قيد العمل (مجموعة من الحراس، مثلاً، يضربون سجيناً مقيداً في غالب الأحوال).

وشهدت خمس وثلاثون امراة استجوبن بأنهن ضربن أو اغتصبن أو ربطن عاريات على سرير وأخضعن لمازحات من الحراس. وأكدت إحداهن أنها فقدت طفلها الأخير بعد أن أطلق الحراس النار عليها بمسدساتهم.

وشهدت 55 سجيناً استجوبوا على تجاوزات جسدية «مموهة». فيدور الأمر، بالنسبة للحراس، حول إثارة معارك بين السجناء بوضعهم أشخاصاً متعادين في زنزانة واحدة أو إدخال أعداء، في الوقت نفسه، إلى مكان مشترك (يسمي الحراس هذا «مصارعة الكلاب» أو «مصارعة الديكة»). ويضرب المسجونون، كذلك، في زنزاناتهم أو ينقلون إلى أماكن أمنية لضربهم بعيداً عن أنظار السجناء الآخرين. واشتكى سجناء آخرون من أنهم أجبروا على إنجاز مهمات شاقة في حين يكونون مرضى أو معاقين.

وصرح 10٪، فقط، من السجناء المستجوبين بأنهم لم يشهدوا مثل هذه الوحشيات.

وكانت الدوافع الرئيسية التي تحمل العاملين في السجون على اقتراف هذه القسوة هي مستبقاتهم السياسية والعنصرية.

والمستبقات السياسية هي الأكثر تواتراً. وتمارس ضد السجناء الذين يناضلون ضد المظالم ويشجعون السجناء الآخرين ويساعدونهم على التصرف نفسه. و«محامو السجون» هم أكثر أهداف العاملين في السجون تواتراً. فهؤلاء المحامون يساعدون السجناء الآخرين الذين يكون الكثير منهم أميين على كتابة شكاويهم وإجراءات الاستئناف ضد إدارة السجون والمحاكم. وبما أن النظام الداخلي في كل السجون تعسفي وتمييزي وغير ثابت، فإن لمعظم السجناء نزاعات دائمة مع الإدارة والعدالة. ولهذا السبب، يمارس الحراس والإداريون سياسة اعتيادية هي «عزل» محامي السجون. وأخيراً، أشار 30٪ إلى «السجناء السياسيين» كهدف لإدارات السجون.

وأكثر المجموعات تعرضاً، بعد «محامي السجون»، هي مجموعة الأفارقة الأمريكيين. فقد كانت هناك شكاوى متواترة من «انضباط تمييزي قائم على المستبقات العرقية». وهوجمت الطبيعة العنصرية لجهاز العدالة الجنائية الذي يلقي في السجن بعدد من الأشخاص من غير البيض لا يتناسب مع نسبتهم من السكان بعقوبات أطول وأشد قسوة (عقوبة الإعدام مثلاً).

ثم جاء السجناء المصابون بإعاقات عقلية. فالمعاقون العقليون الذين يوضعون في بيئة غير مناسبة ودون علاج مناسب يطرحون مسائل على الحراس الذين غالباً ما لا يجدون حلاً غير القسوة. وغالباً ما يوضعون، لكونهم مكروهين من العاملين، مع غير المستقرين والمهتاجين

كعقوبة.

وفي 3 أيار 1995، استدعي الصحفيون والمصورون ومحطات التلفزة من حاكم آلاباما الجمهوري ليشهدوا الحدث: عودة سجناء الأشغال الشاقة مغلولي الأقدام بالحديد، مربوطين بمجموعات تتألف كل منها من خمسة سجناء ليعملوا على جوانب الطرقات. وكان ذلك مشهداً لم ير منذ ثلاثين سنة. وشرح مسؤول إدارة سجون الولاية، رون جونز، أن هذا التدبير اتخذ للتوفير في العاملين في الحراسة ومن أجل جعل السجن «ممقوتاً» إلى حد لن يكون لدى الجانحين، معه، أية رغبة في العودة إليه. «دون الحديد والسلاسل يلزمني حارس واحد لمراقبة 28 سجيناً. ومع الحديد، يكفي واحد لأربعين». وللسجناء حق بحد أدنى من 30 يوماً من هذا النظام الخاص: اثنتا عشرة ساعة عمل، يومياً، مقيدين، دون راديو، دون تلفزيون، دون زيارات، دون «كانتين». وقد توقعت فلوريدا وأريزونا الاقتداء بآلاباما.

وهذه الطريقة في جعل السجون لا إنسانية تنتشر: فقد وضع شريف منطقة فونيكس في أريزونا السجناء في مخيم بدائي في قلب الصحراء، دون أدنى وسيلة راحة. وفي ولايات أخرى، تسحب من السجناء صالات التدريب الرياضي والتلفزيون ويجري التخلي عن برامج إعادة التأهيل أو معالجة الجانحين الجنسيين. وتعارض جماعات حقوق الإنسان هذا الاتجاه القومي بوصفه «عقوبات قاسية وغير مألوفة» يمنعها الدستور.

عقوبة الإعدام

تلعب العنصرية دورها، أيضاً، في تطبيق عقوبة الإعدام. وصرحت منظمة العفو الدولية، في تقريرها عن عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة لعام 1987، أن هذا يانصيب بشع لبعضهم «فرص» أكثر من فرص غيرهم في «الربح» فيه. وهؤلاء هم الفقراء والأفارقة الأمريكيون وأعضاء الأقليات الإثنية الأخرى.

وهناك اليوم، في الولايات المتحدة، 3350 محكوماً بالإعدام ينتظرون العقاب في «رواق الموت» منذ أكثر من عشر سنوات أحياناً، وعددهم يزيد بمعدل 250 شخصاً سنوياً. و48٪ من هؤلاء المحكومين سود. ولنذكر بأن نسبة جماعتهم العرقية لا تشكل سوى 12٪ من السكان.

ولم تنفذ أحكام إعدام، في الولايات المتحدة، بين 1967 و1977، على الرغم من الاستمرار في إصدار أحكام بالإعدام في تلك الفترة. وفي عام 1972، أعلنت المحكمة العليا أن القانون المطبق على أحكام الإعدام باطل ومخالف للدستور مستندة إلى كون معظم القوانين المطبقة حتى ذلك التاريخ تشكل عقوبة «قاسية وغير عادية» تخرق التعديلين الثامن والرابع عشر لدستور الولايات المتحدة. وفي عام 1976، انتهى وقف لتنفيذ أحكام الإعدام خلال عشر سنوات بقرار من المحكمة العليا يقول أن عقوبة الإعدام دستورية إذا صدر الحكم بها ضمن بعض الشروط. ومنذ

ذلك الحين، عدلت 38 ولاية قوانينها في هذا الاتجاه وأعادت عقوبة الإعدام. واليوم، بلغ عدد الذين أعدموا، منذ 1976 وحتى 1997، 433 سجيناً منهم 38 عام 1993، و31 عام 1994، و56 عام 1995، و45 عام 1996، و74 عام 1997. وهذا يعني أن إيقاع الإعدامات يتسارع. وهذا يساير اتجاه الرأي العام المقتنع بالنظريات الأمنية.

وعقوبة الإعدام في الولايات المتحدة عنصرية ككل النظام القضائي الأمريكي. وقد تبين لمنظمة العفو الدولية، في تقريرها حول عقوبة الإعدام الذي صدر عام 1987، أنه «يظهر أن السود الذين يدانون بقتل بيض يحكمون بالإعدام أكثر من أية فئة أخرى من السكان. وبالمقابل، فنادراً ما يحكم بيض بالموت إذا قتلوا سوداً». (كان عضو سابق في الكوكلكس كلان، هنري فرنسيس هايز،وقد أعدم في 6 حزيران 1997، وهوأول أبيض يعدم لقتله أسود منذ 1944). ويلاحظ أن العدالة الأمريكية وضعت، كما بالنسبة للعقوبات الأخرى، ترتيباً للخطورة تعد، فيه، أخطر الجنح هي تلك التي يكون المعتدون فيها سوداً والضحايا بيضاً، تليها جنح معتدين وضحايا من البيض، وأخيراً جنح معتدين بيض وضحايا سود. وهذا ما لمسته منظمة العفو الدولية في تقريرها: «يلاحظ أن فرص الحكم بالإعدام على السود المدانين بقتل بيض تبلغ، في فلوريدا وتكساس، خمسة أو ستة أضعاف فرص الحكم بالإعدام على البيض الذين قتلوا بيضاً. وفي فلوريدا، تبلغ فرصة الحكم بالإعدام على السود الذين قتلوا بيضاً أربعين ضعفاً مما لدى السود الذين قتلوا سوداً». ومعظم السود الذين ينتظرون في «رواق الموت» اتهموا بقتل أبيض. «لم يعدم أبيض، قط، لاغتصاب امرأة سوداء، في حين أن 54٪ من السود الذين اغتصبوا نساء بيضاوات قد أعدموا بين 1930 و1967، وإن 89٪ من الرجال الذين أعدموا بسبب الاغتصاب كانوا سوداً»[19].

ولنضف أن عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة، على صعيد عام، تضرب، على الأخص، الفقراء. فقد كان 60٪ من المحكومين دون عمل لدى اعتقالهم، و65٪ دون تخصص، و50٪ لم يكملوا الدراسة الابتدائية، و90٪ أفقر من أن يدفعوا أجور محام. وفي كاليفورنيا، حكم على 42٪ من العمال الذين أدينوا بجريمة قتل من الدرجة الأولى بالإعدام، في حين أن النسبة كانت 5٪ لدى أصحاب «الياقات البيضاء» في فترة ثمان سنوات.

ويجب أن نعرف، حقاً، أنه ليس لعقوبة الإعدام أية قدرة رادعة: فكندا ألغت عقوبة الإعدام وهبط، فيها، معدل جرائم القتل، في حين أعادت فلوريدا وتكساس عقوبة الإعدام ولم يتوقف معدل جرائم القتل، فيهما، عن التزايد. بل إن عدداً من علماء النفس طرحوا نظرية تقول أن عقوبة الإعدام تشجع، حقاً، سلوكاً نفسياً مرضياً يسعى، فيه، شخص ما وراء موته الخاص في نوع من انتحار مبرمج ذاتياً.

إن بعض القرارات الحديثة الصادرة عن المحكمة العليا برفض الاستئنافات المقدمة في عدة

حالات من أحكام الإعدام قد حَدتّ من إمكانيات الاستئناف. ويمكن بذلك أن تسرع، أيضاً، تنفيذ أحكام الإعدام في المستقبل، لا سيما وأن رئيس المحكمة العليا، الرجعي المتطرف وليم رنكويست الذي عينه ريغان في هذا المنصب، اقترح على الكونغرس نصاً يعمم هذه القرارات. بل إنه ساند اقتراحاً للجنة الخاصة للقضاة توصي بأن لا يسمح إلا باستئناف واحد للمحكومين بالإعدام أمام المحاكم الاتحادية بعد رفض الاستئناف أمام محكمة الولاية.

وذروة البشاعة هو أن هذا الحكم، في حالة الخطأ غير قابل للرد! ففي تشرين الثاني 1985، كشفت الرابطة الأمريكية للحقوق المدنية عن أن 25 شخصاً أعدموا خطأ، في الولايات المتحدة، منذ بداية القرن، لجرائم لم يقترفوها، بل ولم يكن لها وجود، أبداً. ونحن نعرف جيداً ساكو وفنزيتي والزوجين روزنبورغ أو ويلي ماك جي. ولكن كم من آخرين في هذه الحالة نفسها ونجهلهم؟ لا يمكن الاحتفاظ بالصمت حول هذا المس بحقوق الإنسان.

إعدام الأطفال القصّر

في تشرين الأول 1991، أعلنت منظمة العفو الدولية أن الولايات المتحدة تعدم من الأطفال القصّر أكثر من أي بلد آخر خارج العراق وإيران.

وبين 1989 و1994، كانت هناك خمسة بلدان في العالم، فقط، أعدمت قصراً لم يبلغوا الثامنة عشرة في برهة الوقائع. وخلال الفترة نفسها، أعدم ثمانية قصر جانحين في الولايات المتحدة، خمسة منهم في تكساس وحدها.

وهذه الممارسة الفاضحة من جانب الولايات المتحدة تنتهك المعاهدات أو تجري في إطار انتهاك المعاهدات والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وبالفعل، ينص البند الخامس من المادة السادسة للميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية على «أن حكماً بالإعدام لا يمكن أن يفرض من أجل جرائم اقترفها أشخاص لم يبلغوا الثامنة عشرة من عمرهم، ولا يمكن تنفيذه على نساء حوامل». وكذلك نص البند الخامس من المادة الرابعة من الميثاق الأمريكي المتعلق بحقوق الإنسان على «أن حكم الإعدام لا يمكن أن ينزل بأشخاص كانوا، في برهة ارتكاب الجريمة، دون الثامنة عشرة وفوق السبعين...». لقد وقعت الحكومة الأمريكية على هاتين المعاهدتين، عام 1977، ولكنها لم تبرمهما بعد.

« على الرغم من هذين النصين، فإن تسع ولايات، فقط، من تلك التي أبقت على عقوبة الإعدام تمنع تطبيقها على أشخاص لم يبلغوا الثامنة عشرة [..] وفي سبع عشرة ولاية، يسمح التشريع بالحكم بالإعدام على قصر لم يبلغوا الثامنة عشرة. وهذا الحد معين بالنصوص التشريعية المتعلقة بعقوبة الإعدام أو بقوانين تحدد العمر الذي يمكن، فيه، للقصر أن يحاكموا، كالراشدين، أمام المراجع الجزائية. وهذا الحد العمري هو 10 سنوات في إنديانا وفيرمونت، و12

سنة في مونتانا، و13 سنة في الميسيسيبي، و14 سنة في آلاباما وأيداهو وكنتاكي وميسوري وكارولينا الشمالية ويوتاه، و15 سنة في أركنساس وفيرجينيا، و16 سنة في نيفادا، و17 سنة في تكساس وجيورجيا ونيوهامبشير. ولم تعين إحدى عشرة ولاية أي حد عمري»[20].

وكما بالنسبة للراشدين، يؤثر الانتماء العرقي في الحكم بالإعدام في ولايات عديدة. ففي تكساس، كان ثمانية من القصر التسعة المحكومين بالإعدام الذين أشارت إليهم منظمة العفو الدولية في تقريرها في كانون الثاني 1994 سوداً أو هسبانيين أمريكيين، على غرار كورتيس هاريس وروبن كانتو، القاصران اللذان أعدما في هذه الولاية خلال عام 1993.

وكما بالنسبة للسود الراشدين، فإن هؤلاء المتهمين لم يحظوا بتمثيل ودفاع جيد من جانب محامين مكلفين دون خبرة ولا دوافع غالباً. فهم لا يبرزون تأثير البيئة ولا يشيرون إلى ظروف مخففة يجب أن تظهر في المقام الأول منها صغر سنهم الذي يجعلهم قابلين للتأثر لجهة الخير كما لجهة الشر.

وفي دراسة نشرت عام 1991 حول الفتيان المحكومين بالإعدام في الولايات المتحدة، تبينت منظمة العفو الدولية أن هؤلاء الأخيرين، في معظمهم، من أسر غير محظوظة على نحو خاص. ومعظمهم عانوا ضروب عنف جسدية أو جنسية وكان لهم ذكاء دون المتوسط أو كانوا، أيضاً، يعانون أمراضاً عقلية أو آفات دماغية. وأخيراً، لم يفد معظمهم من دفاع مناسب خلال محاكمتهم[21].

«تبين لنا أن القصر القابلين لأن يحكموا بالإعدام يحاكمون آلياً، في بعض الولايات، أمام محاكم حق عام في غياب أي تقويم فردي لقابلية المتهم لأن يحاكم كراشد. وفي حالات أخرى، كان السبب الرئيسي لتقديم القصر إلى محكمة حق عام عدم توفر مؤسسات قادرة على استقبال محكومين بعقوبات طويلة للجهاز القضائي أكثر منه نضج المتهم»[22].

«وفي قرار صدر عام 1989، اعتبر أن إعدام قصر تتراوح أعمارهم بين السادسة عشر والسابعة عشرة مقبولاً، لاحظت المحكمة أن المعايير الدولية لم تكن ملائمة حيال «المعايير الأخلاقية الأمريكية». ألا ينبغي أن نتوق إلى رفع المعايير الأخلاقية الأمريكية إلى مستوى المعايير الدولية المعترف بها بصدد حقوق الإنسان؟»[23].

إعدام أشخاص يعانون اضطرابات عقلية وتخلفاً عقلياً

كثير من السجناء الذين يعانون اضطرابات عقلية أو تخلفاً عقلياً حوكموا بالإعدام، وآخرون عديدون أعدموا في الولايات المتحدة.

وترمي الضمانات الدولية، وكذلك تقرير قدمته اللجنة الرئاسية عام 1992، إلى إلغاء عقوبة الإعدام للمتهمين المتخلفين عقلياً: كما أوصى قرار المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي 64 لعام

1989 الذي أقر في أيار 1988 والمتعلق بتطبيق ضمانات لحماية حقوق الأشخاص المعرضين لعقوبة الإعدام، أوصى بـ«إلغاء عقوبة الإعدام في مرحلة الحكم كما في مرحلة التنفيذ بالنسبة للمعاقين عقلياً أو الأشخاص الذين تكون قدراتهم العقلية محدودة جداً». والأشخاص المتهمون الذين يعانون تخلفاً عقلياً ولم يشخصوا بهذه الصفة يكونون موضع إجحاف خطير في تنظيم دفاعهم... فحقوقهم مهددة بأن يكون لهم أدنى حماية ويمكن أن لا تتخذ الترتيبات المفيدة لقضيتهم. ومن غير المحتمل أن يكون هؤلاء الأشخاص واعين لحقهم في الاحتفاظ بالصمت أو رفض الاجابة عن أسئلة تنصب على إدانتهم. وقد جمعت لجنة العفو الدولية معلومات حول أكثر من 50 سجيناً يعانون إعاقة عقلية خطيرة أعدموا في الولايات المتحدة منذ 1982.

وعلى الرغم من أن التشريع الأمريكي يمنع، مبدئياً، إعدام المرضى العقليين، فإن تقويم القابلية العقلية لمن يعدم سطحية جداً في الكثير من الولايات. وتسع ولايات، فقط، تمنع تطبيق عقوبة الإعدام على المتخلفين عقلياً، وولايات عديدة تنص على حاصل ذكاء أدنى بكثير من ذاك الذي قررته، عام 1992، الرابطة الأمريكية للتخلف العقلي. فهذه الأخيرة تُعرّف التخلف العقلي بأنه امتلاك حاصل ذكاء لا يتجاوز ما يتراوح بين 70 و 75 منذ ما قبل الثامنة عشرة من العمر. ولكن كارولينا الشمالية لا تمنع التنفيذ ما لم يكن للمتهم حاصل ذكاء أدنى من 60. ولا تسلم أركنساس بالتخلف العقلي إلا لحاصل ذكاء أدنى من 65. وفي حزيران 1986، أعدم في جورجيا جيروم بادون، وهو أسود في الثالثة والثلاثين من عمره، متخلف عقلياً لقتله امرأة بيضاء، قبل عشر سنوات، لدى سرقة. وحوكم، بالطبع، وحكمه قاضٍ أبيض ومحلفون بيض ورفض المدعي العام قبول سود بينهم. وطبق عليه عالم نفسي، في السجن، اختبار ذكاء استغرق ثلاث ساعات. وبموجب نتائج هذا الاختبار، كان حاصل ذكائه 65، وهو رقم أعلى من أن يجنبه الإعدام حسب قواعد جورجيا. وغداة هذا الاختبار أعدم على الكرسي الكهربائي. ويقال أن أحد أعضاء لجنة العفو أشار، بعد ذلك، أنه كان يمكن لجيروم بادون أن يوضع في مؤسسة خاصة لو كان حاصل ذكائه أقل من 45. وهكذا فإن جيروم بادون الذي كان عمره العقلي 12 سنة والذي لم يكن يفهم ماذا كان يعني حكماً والذي لم يكن الموت، بصفة عقوبة، يمثل شيئاً ما بالنسبة إليه كان، بالنسبة إليه، أذكى من أن يعيش.

وحدات المراقبة

افتتح سجن ماريون الواقع في جنوب ولاية ايلينويز، عام 1963، ليحل محل ألكاتراز الذي أغلق أبوابه في السنة نفسها. وهذا أشد سجون أمن النظام الاتحادي قسوة.

وماريون هو الذي بدأت، فيه، وحدة المراقبة في العمل في تموز 1972. وقد سجن، فيها، ستون سجيناً في حالة عزلة حسية، وأصبح السجن، كله، وحدة مراقبة عام 1983.

ومنذ ذلك الحين، يحبس السجناء في زنزاناتهم 23 ساعة يومياً، وقد عزل كل منهم عن السجناء الآخرين في زنزانة طولها 240 سنتمتراً وعرضها 180 سنتمتراً مجهزة، فقط، بـ «سرير» من إسمنت ومغسلة وقصرية بصفة مرحاض. وهم يأكلون وينامون ويقضون حاجاتهم في هذه الزنزانة. وهم يعانون أنواعاً من العنف جسدية ونفسية: ضرب، تفتيشات شرجية وتدابير مهينة أخرى. وغالباً ما يبقى السجناء ممددين، مقيدين على أسرتهم لعدة أيام أحياناً. والزيارات محدودة جداً، كحق تلقي الرسائل أو تجهيزات للكتابة. والغذاء غير كاف والحصول على العناية الطبية في حده الأدنى. ويراقب السجن حراس مشهورون بوحشيتهم. والنتائج الانتحارية للعزل الحسي وبرامج «تعديل السلوك» التي تمارس فيه مثيرة للقلق. فمعدل الانتحار في ماريون يبلغ خمسة أضعاف المعدل القومي.

وفي عام 1993، افتتحت وحدة مراقبة جديدة في فلورنس، في كولورادو حيث خفضت ،أيضاً، الاتصالات الانسانية.

وليس ماريون وفلورنس منفردين. فوحدات المراقبة تتضاعف عبر البلاد. ففي سجن الولاية، بيليكان باي في كاليفورنيا، افتتحت «وحدة الإسكان الآمن» في كانون الأول 1989.

وقد جرى تصور هذه الوحدة بقصد العزل الدائم للسجناء. فهؤلاء الأخيرون يحبسون 22 ساعة ونصف الساعة، يومياً، في زنزانات تبلغ مساحة الواحدة منها 7.40 متراً مربعاً وليس لهم الحق إلا بفترة «تمرين» تبلغ 90 دقيقة، وحيدين في «باحة» إسمنتية تساوي مساحتها مساحة ثلاث زنزانات محاطة بجدران يبلغ ارتفاعها ستة أمتار وتحت شبكة معدنية. ويعالج الحراس الزنزانات عن بعد ويستخدمون مكبرات الصوت ليوجهوا الأوامر إلى السجناء. وهؤلاء الأخيرون مقيدون، دائماً، ويحيط بهم حارسان مسلحان بهراوتين عندما يكون على الواحد منهم أن يمشي خارج زنزانته. وباستثناء صفق باب أو صوت مكبر، فإن الوحدة صامتة تماماً. وتملك كاليفورنيا وحدة مراقبة ثانية في سجن فولسوم حيث استبدلت بالأسرة مضاجع اسمنتية.

وفي سجن ستيت فيل، في ايلينويز، يعزل السجناء «الذين لا يمكن السيطرة عليهم» في زنزانات صغيرة دون نوافذ مزودة، فقط، بشق صغير في الباب لتمرير أطباق الطعام. وتوجد وحدات أخرى من النمط نفسه في كوكاشي، في ولاية نيويورك أو في ليبانون في أوهايو، والقائمة تطول سنة بعد سنة. وبموجب دراسة أجرتها، عام 1990، إدارة سجن ماريون، تبنت 36 ولاية وحدات عزل مستوحاة من ماريون.

ويزعم مسؤولو السجون أن وحدات المراقبة مكرسة للسجناء الذين يقدر أنهم أكثر عنفاً من أن يبقوا في السجون الأخرى. ولكن تقريراً للكونغرس، لعام 1983، يؤكد، من قبل، أن 80٪ من السجناء في ماريون لا يجدون مستوى الأمن هذا. والواقع هو أن السجناء يرسلون إلى ماريون لأسباب أخرى: تنظيم عمليات توقف عن العمل، ممارسة السجناء دياناتهم أو تقديم أكثر ما

... سير من السجناء السياسيين إلى ماريون.

فقد ارسل بقائد الحركة الهندية الأمريكية، ليونارد بلتييه، وبعضو جيش التحرير الأسود، سيكو أودينغا، مباشرة، من المحكمة التي حكمتهما إلى ماريون، وهو يكذب الأسطورة القائلة أن سجناء ماريون كانوا عنيفين في سجون أخرى. وفضلاً عن ذلك، صرح رالف أرونز، مدير سجن ماريون عام 1975، قائلاً: «هدف وحدة المراقبة في ماريون هو السيطرة على التصرفات الثورية في النظام الجزائي وفي المجتمع الخارجي».

وفي عام 1987، نشرت لجنة العفو الدولية تقريراً يدين سجن ماريون بتعابير قاسية جداً. وخلص هذا التقرير إلى أن ممارسات ماريون كانت تنتهك «القواعد الدنيا للأمم المتحدة حول معاملة السجناء» وأضاف أن شروط الاحتجاز في ماريون تشكل «معاملة قاسية غير إنسانية، مهينة، يدينها دستور الولايات المتحدة والإعلان العالمي من جانب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان».

السجناء السياسيون

في عام 1987، لدى حديث لجريدة *لوماتان* الفرنسية، صرح أندرو يونغ، عضو الجماعة السوداء، سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك، قائلاً« هناك مئات، وربما ألوف السجناء السياسيين في السجون الأمريكية». وقد استحق على هذه العبارة طرده فوراً ممن جانب الرئيس كارتر. من المؤكد أنه لايمكن أن يكون هناك سجناء سياسيون في الولايات المتحدة بلد حرية التعبير. ومع ذلك، فإن هذه المئات، هذه الألوف من الرجال والنساء الذين لمح إليهم أندرو يونغ قد اعتقلوا وألقي بهم في السجن، بل أن بعضهم قد حكم بالإعدام، بسبب أفكارهم السياسية أو نضالهم في سبيل الحقوق المدنية. لقد كانوا ضحايا برنامج كوانتليرو (البرنامج المضاد للتجسس) الذي طبقته إدارة المباحث الاتحادية بين 1956 و 1971. فقد كانت المباحث الاتحادية تلفق ضدهم تهماً جنائية على أساس شهادات كاذبة وإخفاء أدلة ورفض الاستئناف أو النقض... وعلى الرغم من أن برنامج الكوانتليرو لم يعد معمولاً به اليوم، فإن طرائق المباحث الاتحادية تبقى كما هي. ويجد المناضلون أنفسهم معزولين، تعاملهم الصحافة والعدالة معاملة القتلة ومدمني المخدرات والمغتصبين... وهو ما يجعل حركات التضامن صعبة. وجميع هؤلاء السجناء، تقريباً، ينتمون إلى أقليات إثنية، والعنصرية المحيطية تجعل الدفاع عن قضيتهم أمراً صعباً. ومن بين هؤلاء السجناء السياسيين، أيضاً، عدد من البيض المسجونين بسبب المساعدة العملية التي قدموها لعمل هذه الأقليات. ويعاني السجناء السياسيون شروط سجن قاسية جداً. فمعظمهم يحتجزون في «وحدات مراقبة» مكرسة له قمع الرؤوس العنيدة والمحرضين». وقد خصص فصل لهذه السجون المشؤومة.

وكان أشهر السجناء السياسيين القس الأسود بن شافيس و«الويلمنغتون العشرة»، وجوني «إيماني». وهاريس الذي حرر تحريراً شريفاً عام 1991 بعد أن حكم، من قبل، بالإعدام وأمضى اثنتي عشرة سنة في السجن، وتيرانس جونسون الذي سجن عام 1978 في الخامسة عشرة من عمره وأطلق سراحه عام 1994 بعد ست عشرة سنة سجن، ودروب بن واهاد الذي حكم عام 1973 بالسجن مدى الحياة وحصل على منع محاكمة عام 1990، بعد سبع عشرة سنة سجن، والمر «جيرونيمو» برات، القائد السابق لفهود كاليفورنيا السود، الذي سجن منذ 1968 وأطلق سراحه بالكفالة في 10 حزيران عام 1977 تحت ضغط حركة تضامن دولية قوية. وما زال وراء القضبان قائد الحركة الهندية الأمريكية، ليونارد بلتييه المسجون منذ 1976،وديفيد رايس وإد بواندكستر، وكلاهما عضوان في الفهود السود ومسجونان منذ 1971، ومومبا أبو جمال، القائد السابق للفهود السود ورئيس نقابة صحفيي فيلادلفيا السود، المحكوم بالإعدام منذ 1982، ومازال، اليوم، في «رواق الموت». وكلهم كانوا ضحايا لمؤامرات دبرتها المباحث الاتحادية.

إلمر «جيرونيمو» برات

بعد ستة وعشرين سنة في السجن وأربعة عشر طلباً مرفوضاً لإطلاق سراح مشروط، وأربعة استئنافات غير مثمرة، أطلق سراح إلمر «جيرونيمو» برات بالكفالة في 10 حزيران 1997 بانتظار محاكمة جديدة يراد أن تكون غير منحازة. وكان يمضي عقوبة سجن مدى الحياة لجريمة يعرف الجميع أنه لم يقترفها.

وجيرونيمو سجين سياسي، أقدم سجين سياسي حالي. وهو رمز مقاومة القمع و النضال لتحرير الشعب الأسود في الولايات المتحدة.

وهو محارب قديم في فيتنام ذكر مراراً في قائمة الشرف. وقد سرح عام 1968 وأقام، إذ ذاك، في لوس أنجلوس حيث بدأ المساهمة في أنشطة حزب الفهود السود.

وجعل منه نشاطه ضمن الفهود السود الذين أصبح واحداً من قادتهم في كاليفورنيا هدفاً مميزاً للمباحث الاتحادية في إطار عملية الكوانتليرو.

وفي 8 كانون الأول 1969، تعرض مقر الفهود السود لهجوم عسكري حقيقي قام به البوليس. واعتقل جيرونيمو و زوجته وسبعة فهود آخرين، وحكم عليه بعقوبة سجن تتراوح بين سنة وخمس سنوات بتهمة «امتلاك غير شرعي لسلاح»!

وفي حين كان في السجن، اتهم بسرقة وجريمة قتل امرأة بيضاء ارتكبت في 8 كانون الأول 1968 في سانتا مونيكا (كاليفورنيا). وأعلن مذنباً في 28 تموز عام 1972 وحكم عليه بالسجن المؤبد. وقد أعلن جيرونيمو، دائماً، براءته وأكد أن المباحث الاتحادية قد لفقت القضية في إطار عملية الكوانتليرو وأنه كان، يوم الجريمة المذكورة، على مسافة 600 كيلو متر من مكان الجريمة.

في اجتماع للفهود السود في أواكلاند. وفضلاً عن ذلك، فقد كان هناك اثبات لذلك في سجلات المباحث الاتحادية التي كانت تراقبه دائماً. إلا أنه عندما طلب جيرونيمو، بموجب «قانون حرية الإعلام[24]»، أن تقدم هذه الوثيقة، رفضت المباحث الاتحادية الامتثال.

وأعلن جيرونيمو مذنباً بناء على شهادة زوج الضحية. وسلم هذا الأخير بأنه لم ير المعتدي سوى مرة واحدة، قبل أربع سنوات وخلال بضع ثوانٍ. ولكنه تعرف على جيرونيمو بوصفه القاتل على الرغم من أنه وصف هذا الأخير، بعد الجريمة ببضعة أسابيع، بوصفه رجلاً طويلاً جداً وبشرته سوداء جداً. في حين كان جيرونيمو أقرب إلى القصر ولون جلده أقرب إلى لون هندي (ومن هنا جاء لقبه).

ولكن شاهد الاتهام الرئيسي كان جوليوس بتلر، عضو الفهود السود السابق الذي صرح بأن جيرونيمو كان قد سلمه رسالة يعترف، فيه، بمسؤوليته عن الجريمة. إلا أنه تبين أن بتلر كان مرشداً للمباحث الاتحادية، وهو ما كان قد أنكره في برهة المحاكمة. وبعد الحكم على جيرونيمو، كشفت أدلة أخرى على مخالفات ارتكبتها المباحث الاتحادية خلال التحقيق: فقد وضع ثلاثة مرشدين في الفريق المكلف بالدفاع عن جيرونيمو وقدموا وثائق حول الاستراتيجية والتكتيك اللذين تبناهما هذا الفريق، كما قدموا شهادات شاهدي دفاع على الأقل. فقد سبق لشاهد عيان على الجريمة أن تعرف على شخص آخر باعتباره يمكن أن يكون القاتل، ومع ذلك، فهذه المعلومة لم تقدم إلى محامي جيرونيمو. وكانت المباحث الاتحادية وبوليس لوس أنجلوس قد عملا معاً وتبادلا معلومات تتصل بالتحقيق والاعتقال والمحاكمة في قضية برات.

وتحرير جيرونيمو انتصار، انتصاره، انتصار محاميه وكل الذين قاموا بحملة، في الولايات المتحدة وعبر العالم، من أجل تحريره. وهو تشجيع عظيم واستمرار في المعارك لتحرير سجناء سياسيين آخرين في الولايات المتحدة.

ليونارد بلتييه

ليوناردو بلتييه، وهو هندي أنيشيناب ـ لاكوتا (سو)، هو أحد قادة الحركة الهندية الأمريكية منذ 1970. وهو يمضي، حالياً، سنة سجنه العشرين لجريمة لم يرتكبها، ضحية تواطؤ بين المباحث الفيديرالية والقضاء الأمريكي لتحييد الحركة الهندية الأمريكية بعد احتلال «ووندد ني» في محتجز السو في باين ريدج عام 1973.

وقد حكم ليوناردو بعقوبتي سجن مؤبد لقتله المزعوم لعميلين في المباحث الفيديرالية في المحتجز نفسه، في داكوتا الجنوبية. وقد لفقت التهم التي سجن من أجلها، كلياً، كما لفقت «الأدلة» التي أدت إلى إدانته من جانب المباحث الاتحادية التي قدمت أدلة مزورة وتقارير مزيفة عن المقذوفات التي أطلقت وهددت وأرهبت شهوداً لحملهم على توقيع وثائق مزورة. ومع ذلك،

لم تستطع أية محكمة أن تثبت ذنبه. وعلى العكس من ذلك، جمعت، خلال محاكماته واستئنافاته، عناصر عديدة تثبت سوء تصرف المباحث الاتحادية. ففي برقية مؤرخة في 31 تشرين تشرين الأول 1975، ذكر خبراء المقذوفات في المباحث الفيديرالية أن ما من طلقة من تلك التي وجدت في مكان الجريمة يمكن أن تطابق البندقية التي تخص ليوناردو بلتييه. وقد استبعد هذا الدليل ولم يعد إلى الظهور، مع وثائق أخرى، إلا بفضل قانون «حرية الإعلام»[24]. وفضلاً عن ذلك، استخدمت المباحث الاتحادية شهادات كاذبة للحصول على ترحيل ليوناردو بلتييه من كندا إلى الولايات المتحدة، وهو ما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي ولمعاهدة تسليم المجرمين بين البلدين. وفي ضوء عناصر جديدة تثبت الموقف المدان والطرق غير النظيفة التي استخدمت في اتهام ليوناردو بلتييه، سلم المدعي العام، لين كروكس، في 9 تشرين الثاني 1992، أمام محكمة استئناف سان بول (مينيسوتا) الثامنة، بالوقائع قائلاً: «لا نستطيع أن نثبت من قتل هذين الشرطيين». ومع ذلك، فهذه المحكمة نفسها رفضت، عام 1993، الأمر بإعادة المحاكمة التي كان يمكن أن تبرهن على براءة بلتييه وأن تثبت سوء تصرف المباحث الاتحادية والحكومة الأمريكية في هذه القضية.

وفي آذار 1996، وعلى الرغم من رأي المدعي العام الإيجابي، رفض المكتب الاتحادي لإطلاق السراح المشروط، مرة جديدة، تحرير ليوناردو بلتييه وأعلمه بأن المكتب سيبحث، من جديد، حالته عام 2008، أي بعد اثنتي عشرة سنة!

وقد فقد ليوناردو بلتييه، المحروم من العناية الطبية، الرؤية بإحدى عينيه وحالته العامة ما تزال تبعث على القلق. والأمل الوحيد الذي يبقى لليوناردو بلتييه هو بين يدي الرئيس كلينتون الذي لم يرد، بعد، على العفو الرئاسي الذي تقدم به ليوناردو بلتييه عام 1993.

موميا أبو جمال

ترعرع موميا أبو جمال في فيلادلفيا. وكان (في الخامسة عشرة من عمره) عضواً مؤسساً في لجنة فهود فيلادلفيا السود. وهناك، بدأ حياته المهنية كصحفي. وكان يكتب في صحيفة الحزب بوصفه وزير إعلام اللجنة المحلية.

وقد تابع مهمته الصحفية مع عمله معلقاً في محطات إذاعية مختلفة في المدينة. وخلال السبعينات، نشر موميا انتقادات قوية لبوليس فيلادلفيا ورئيسه فرانك ريزو. وقد رفض الرواية التي قدمها ريزو حول الحصار البوليسي لمنظمة «موف» في باولتون فيلدج الذي اشترك فيه 600 شرطي وانتهى إلى مقتل 11 عضواً من «موف» (ستة راشدين وخمسة أطفال). وقد استحق على التزامه الذي لا ثغرة فيه لمصلحة الفقراء وضحايا التمييز اسم «صوت من لا

صوت له». وعمله المثابر في هذا النوع من الصحافة أدى إلى تسريحه من محطة الإذاعة. وأرغم على العمل كسائق سيارة أجرة، ليلاً، ليعيل أسرته.

وفي 9 كانون الأول 1981، وقبيل الساعة الرابعة صباحاً، كان يجول بسيارته ورأى شرطياً يضرب شقيقه، فتوقف ليهرع إلى نجدته. ولدى وصول رجال الشرطة الذين طلب الشرطي فولكنر نجدتهم، وجدوه ممدداً على الأرض مصاباً برصاصات في ظهره ووجهه، وعلى مسافة خطوات منه كان موميا أبو جمال يرقد على الأرض غارقاً في دمائه. ووجد في مكان الحادث مسدسه ذو العيار 38 الذي كان قد اشتراه بعد أن تعرض للسلب مرتين.

وقد مات الشرطي فولكنر بعد ساعة من إطلاق النار في المستشفى الجامعي حيث كان موميا يخضع لمداخلة جراحية: فقد أصابته، فعلاً، رصاصة من سلاح فولكنر في صدره واستقرت في عموده الفقري.

واتهم موميا أبو جمال الذي أكد براءته بقتل الشرطي على الرغم من شهادة أربعة اشخاص أكدوا أنهم رأوا رجلاً ثالثاً يطلق النار ويفر راكضاً. وقدم إلى المحاكمة منذ 1982 وعهد بالقضية إلى القاضي سابو الملقب بـ«ملك رواق الموت» وصاحب الرقم القياسي في أحكام الإعدام في الولايات المتحدة: 31 حكماً منها 29 أنزلت بسود. وكان، فوق ذلك، عضواً في نقابة البوليس نفسها التي كان فولكنر ينتمي إليها: «أخوية الشرطة»، وهو ما يشكك في حياده.

وجرت المحاكمة الكلاسيكية التي تدور حول أسود. وقد حرم موميا أبو جمال من اختيار محاميه ومن الوسائل المالية اللازمة لدفاعه. ومنع من أن يتولى الدفاع عن نفسه. وفرض عليه محام مكلف. واستبعد كل المحلفين السود، ما عدا واحداً، من هيئة المحلفين. وقائمة التجاوزات التي تخللت هذه الدعوى طويلة: رشوة شهود وإرهابهم، إخفاء أدلة لصالح الدفاع، التسييس المتطرف للمرحلة الجزائية من الدعوى باستخدام ملفات المباحث الاتحادية المتعلقة بنشاطاته في حزب الفهود السود كأدلة نهائية «تبرر عقوبة الإعدام»، رفض الأخذ، في الاستئناف، بشهادة شهود تائبين ذكروا الترهيبات البوليسية في محاكمة 1982 وأكدوا أنهم شاهدوا رجلاً مسلحاً آخر يهرب راكضاً من مكان الحادث، والإبقاء، أخيراً، على القاضي سابو على الرغم من كونه متقاعداً آنذاك . وفي 2 تموز 1982، حكم القاضي سابو بالإعدام على موميا أبو جمال المتهم بالقتل العمد. وكان يجب أن يعدم في 6 آب 1995. وبفضل ضغط حركة تضامن دولية قوية، أفاد موميا من وقف لتنفيذ الحكم، ولكن القاضي سابو رفض افتتاح محاكمة جديدة حتى إحالته النهائية على المعاش في 26 تشرين الثاني 1997.

وفي الساعة التي كتبت، فيها، هذه السطور (شباط 1998)، تفحص محكمة بنسلفانيا العليا نتائج آخر استئناف قدمه محامو موميا أبو جمال. وفي حالة الرفض الذي سيليه تفويض بالتنفيذ يمكن أن يجري استئناف جديد على المستوى الاتحادي.

ولم يكف موميا، أبداً، من أعماق زنزانته، منذ 16 سنة، عن كتابة المقالات والنضال من أجل العدالة وضد العنصرية. وقد كتب مؤلفين هامين جداً: *مباشرة من رواق الموت وأزهار الموت*.

روبير باك

روبير باك : صحفي الخرط، منذ أكثر من 25 سنة، إلى جانب السود والهنود وأعضاء الأقليات العرقية الأخرى في أجزاء أمريكا الثلاثة. مؤلف كتاب «الحروب الهندية اليوم».

الهوامش

1- اندرو يونغ في أمتان، نيويورك 1992.
2- إبادة الجنس في الولايات المتحدة، صحيفة ووركر فانغارد، العدد 463، 21 تشرين الأول 1988.
3- الأومانيتيه، شباط 1990.
4- نيويورك بوست، 9 أيار 1990.
5- إنترناشيونال هيرالد تريبيون، 30/29 تموز 1981.
6- ذكر في الأومانيتيه، 8 تشرين الثاني 1988.
7- نيويورك بوست، 9 أيار 1990.
8- نيويورك بوست، 8 أيار 1990.
9- بيبولز دايلي وورلد، 3 أيار 1990.
10- لوماتان، ملحق، 30/29 كانون الأول 1979.
11- إنترناشيونال هيرالد تريبيون، 23 آب 1993.
12- مركز الأبحاث حول العدالة الجنائية، بيركلي، كاليفورنيا، الغمد الفولاذي والسيف المخملي.
13- في من الباب الصغير، إرنست ج.غينز، 1996.
14- لينوكس هيند، في وهم العدالة، 1978.
15- مشروع حكم 1991.
16- إنترناشيونال هيرالد تريبيون، 14 أيلول 1993.
17- إنترناشيونال هيرالد تريبيون، 7/6 نيسان 1996.
18- موميا أبو جمال في مباشرة من رواق الموت، 1996.
19- منظمة العفو الدولية، تقرير حول عقوبة الإعدام، 1987.
20- منظمة العفو الدولية، تقرير حول عقوبة الإعدام، 1987.
21- منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة، قصر في رواق الموت، نشر عام 1991.
22- هيلين ب غرينوالد، عقوبة الموت للقصر، في مجلة القانون الجنائي وعلم الجريمة، المجلد 74، العدد 74، 1983.
23- منظمة العفو الدولية، وثيقة داخلية، كانون الثاني 1994.

24- القانون حول حرية الإعلام، صوت عليه الكونغرس عام 1966 واقر عام 1974 بمضمون ليبرالي يعطي لكل مواطن أمريكي الحق في الوصول إلى «الملفات» و«التسجيلات» الأخرى.

الذكرى المئوية لإبادة جنس في كوبا
ويلر و«إعادة التجميع»

إن كتاباً أسود حول الرأسمالية في أمريكا اللاتينية يجب أن يكون، إذا أردناه شاملاً، عملاً توثيقياً يجمع المؤلفات التاريخية بصدد دخول الرأسمالية المنتصرة، دون منازع، بالحديد والنار، من ريو غراندي حتى أرض النار. وتقوم طريقة أخرى على تصويب العدسة على هذه أو تلك من الحلقات التي يعرفها المؤرخون أكثر من الجمهور الواسع، ولكنها ذات دلالة على الأضرار التي لا يمكن إصلاحها المعزوة إلى الشهوات المفترسة للإمبريالية البريطانية والفرنسية ثم اليانكية التي فرضت قانون رأس المال الاستعماري بإخضاعها الشعوب التي لم تكد تنفض عنها نير الإمبراطورية الإقطاعية الإسبانية ـ البرتغالية الشاسعة. ونذكر، إذ ذاك، الضحايا التي لا تحصى حول جزر المالويين منذ أن وجدت إنكلترا، فيها، مصلحة في صيد الحيتان على حساب الجمهورية الأرجنتينية الفتية، وحول الباراغواي الغنية مع الحلف الثلاثي (الأرجنتين، البرازيل و الأوروغواي) الذي أباد عام 1870، بعد خمس سنوات دامية، شعباً كاملاً من الذكور كان يسكن ملتقى الأنهار الكبيرة الصالحة للملاحة. ونفكر في الأضرار التي نزلت بالبيرو وبوليفيا وتشيلي لأن «الغوانو» الذي أنزلته النترات التشيلية عن عرشه أثار خمس سنوات من الحرب المسماة حرب «الهادي» بين 1879 و1884، باسم مصالح رأسمالية قطعت أوصال هذا البلد أو ذاك من البلدان الثلاثة وحكمت، فيها، الولايات المتحدة وحرمت بوليفيا من منفذها على البحر. ولم يمنع الموت في سبيل ثروات على هذا القدر من المردود البوليفيين والتشيليين من التقاتل في معارك بين أخوة في حرب الشاكو (60 ألف ضحية كما يظن) من أجل «إقطاعيي» نفط لم يستثمر بعد ذلك. كيف الاختيار بين المخروط الجنوبي وتخوم البرزخ المركزي التي دخلتها شركات الفواكه بحديد القرصنة النهرية الحديثة من أجل مصالح اليونايتد فروت، من كولومبيا إلى غواتيمالا ؟

كيف نتحدث عن «البابا الأخضر» أفضل مما تحدث ميغيل أنخل أستورياس أو عن إضرابات الموز مثلما تحدث غبرييل غارسيا ماركيز وكيف نعالج استغلال الأرض البرازيلية في كثافة معالجة الكاتب جورج أمادو في رواياته؟ أو من يقدر شعار «الأرض والحرية» أفضل من جداريات سيكيروس المكسيكية؟

منذ أن يكتب هذا الكتاب الأسود سيكون له خصوم من الائتلاف الأزلي لليبراليين والمحافظين يدافعون عن المزايا التمدينية كما فعل، قبلهم، الأسبان الذين رفضوا، باسم

«الأسطورة السوداء»، أدنى انتقاد لإمبراطوريتهم الأمريكية المنتصرة بالسيف والنار. وقد عاد هذا السجال إلى الظهور عام 1992 عندما أثار الاحتفال بالذكرى المئوية الخامسة لاكتشاف أمريكا المناقشات التي نعرفها في برهة معرض إشبيلية العالمي، أطروحة اللقاء بين عالمين، أطروحة الصدمة وأطروحة التدمير البسيط والخالص. وعن طريق كلمة «تهديم» هذه ثارت الفضيحة عام 1852 بقلم ذلك الأسقف من تشياباس (منذ ذلك الحين) المسمى فراي بارثولوميو دولاس كازاس والذي كان أصل مدلول الأسطورة السوداء التي نوقشت كثيراً. فقد كان لكتابه المطول المعنون *رواية قصيرة جداً لتدمير الهند* انتشار فوري في أسبانيا وأمريكا وكان مصدر مشادات لا نهاية لها مع السلطة الاستعمارية. فعندما نزل، أولاً، في كوبا بعد دراسات في سالامنكه، لمس، بالضرورة، المصير المشؤوم لهنود الجزيرة المسالمين، والتقى كراسه، عبر القرون، بخطاب ترحيب الرئيس فيدل كاسترو بالبابا يوحنا بولس الثاني، في 1 كانون الثاني 1998، يقول الأسقف فراي:

« ... لن تجدوا هنا السكان الطبيعيين المسالمين واللطفاء الذين كانوا يسكنون هذه الجزيرة عندما وصل إليها أوائل الأوروبيين. لقد أبيد كل الرجال، تقريباً، بالاستغلال والرق اللذين لم يستطيعوا تحملهما، وحولت النساء إلى موضوعات متعة، أو إلى خادمات مسترقات. وكان منهم، أيضاً، من ماتوا تحت حد السيوف المجرمة أو ضحايا أمراض مجهولة حملها الغزاة. وقد ترك بعض الكهنة شهادات تمزق القلوب احتجاجاً ضد مثل هذه الجرائم(...) لقد انتهت كوبا، ضمن شروط صعبة جداً، إلى تشكيل أمة. وقد ناضلت وحدها ببطولة لا تبارى من أجل استقلالها. وقد قاست من أجل هذا، منذ مائة سنة، محرقة حقيقية في معسكرات اعتقال هلك، فيها، قسم عظيم من سكانها، وبصورة رئيسية نساء وشيوخ وأطفال، وهي جريمة استعماريين نسيها ضمير الإنسانية ولكن ذلك لم يجعلها أقل وحشية».

فنحن نمسك، إذن، مع كوبا، بطرف كتاب أسود يفتتح منذ عام 1492 ولم يغلق بعد لأن هذا الشعب يرفض، منذ أربعين سنة «أن يخضع لأوامر وتسلط أكبر قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية في التاريخ». لماذا لا نتصفح إحدى هذه الصفحات السود للرأسمالية في أمريكا اللاتينية التي كتبتها الرأسمالية نفسها منذ مائة سنة بالضبط، في الوقت الذي كانت تنطلق، فيه، بتوسعها السكري في كوبا، آخر قصاصة من هذه الإمبراطورية التي استغلها التاج الأسباني خلال خمسمائة سنة. ففي البرهة التي كان جار الشمال القوي يتهيأ، فيها، لقطف هذه الثمرة الناضجة، تمسكت بها أسبانيا المهانة بشكل مخجل، وتحت إمرة النقيب العام دون فاليريانو كانت «إعادة التجميع» نفي شعب كامل في أرضه الخاصة بين 1896 و 1898.

مستعمرة مع وقف التنفيذ

في القرن السابع عشر، كانت كوبا، فعلاً، أول منتج عالمي لسكر القصب، إذ كانت مردودية العبيد السود على أملاك المستعمرة الأسبانية الشاسعة قد راكمت ما يدشن، منذ الجزء الأول للقرن التاسع عشر، عهد الرأسمالية السكرية في القطاع الزراعي الموجود من قبل، بين هافانا وماتنزاس. وأصبحت مطاحن سكر 1.784 الأربعة، وعام 1830، 22 مطحنة واقعة في جوار المرافىء في المناطق المتزايدة السعة المأخوذة من الغابة تحت المدارية التي كانت توفر خصوبة مدهشة، ضمن إمكانات شحن بحري أو نهري تسمح، بفضل ملاحة السواحل، نحو المرافىء الكبيرة بتصدير 90.492 طناً من السكر نحو أوروبا، عام 1830. وكان الملاك العقاريون، في تفاؤلهم الطبقي المتزايد، يواجهون ارتفاع تكاليف الإنتاج. وفي عام 1820، وجدت أسبانيا نفسها مجبرة، تحت الضغط الإنكليزي، على منع تجارة السود. وأصبح اقتناؤهم السري أغلى في الوقت الذي ظهرت، فيه، أولى مصانع سكر الشمندر في فرنسا. ولكن دفع ثمن العبيد، تهريباً، لم يكن يغني عن نقل السلعة بقدر ما كانت مناطق الإنتاج تبتعد عن السواحل.

وهكذا احتاجت الرأسمالية السكرية إلى الحديد لتنمو. ولما كانت المحاصيل تتزايد وفرة، فلم يعد ممكناً أن تنقل، نحو المرافىء، شحنات ثقيلة على طرق وعرة ومغبرة في الموسم الجاف ولا يمكن سلوكها في الموسم الرطب عندما كانت الدواب والعربات تسيخ في الوحل. وكان أصحاب مطاحن السكر يخسرون مالاً في صيانة الدروب و الطرقات. إلا أن تغذية أسود، بواقع وجبتين يومياً، تكلف ريالاً ونصف الريال، في حين كان يلزم ثلاثة ريالات لتغذية ثور. وهكذا يجب الالتفات نحو الخطوط الحديدية التي جمعت أولى رؤوس أموالها منذ 1830، ولكنها لم تزدهر إلا اعتباراً من 1837 عندما وضعت في الخدمة، قبل، المتروبول الأسباني بإحدى عشرة سنة، الأميال الستة والنصف، من هافانا إلى بيجوكال، في 19 تشرين الثاني، يوم عيد الملكة إيزابيل الثانية. وقد سبب هذا الخط بطالة 200 حوذي ومقدار مماثل من العبيد السود في خدمتهم، دون أن نحسب 300 أو 400 بغال. وهكذا تأسست شركات مغفلة، دون أن ينقصها مساهمون كوبيون، مستعدة للتعاون مع كل نوع من فرسان الصناعة الذين كانوا يتباهون بإبراز خصوماتهم في ميدان كان الأوروبيون أنفسهم يخطون، فيه، خطواتهم الأولى. وكان ينبغي، خاصة، عقد علاقات مع لندن والحصول، من أجل ذلك على وسطاء أمريكيين شماليين يملكون، من قبل، مزارع في كوبا، ولذلك فهم يقدمون علاقاتهم ورؤوس أموالهم. وكان رأسماليو الجزيرة يرتابون في الحكومة الاستعمارية المستبدة والفاسدة. ولم يكن لمصرفيي لندن، من جهتهم، أية ثقة بمالية مدريد. وهكذا اقتضى الأمر أن يقرض المصرفي الإنكليزي روبرتسون مليوني بيزوس بضمانة رسوم المرافىء الكوبية، ابتداء بهافانا. وعلى هذا النحو كان أول خط حديدي هيسباني - أمريكي كوبياً. وقد ضمن رجل من قش، دون كلوديو مارتينيز دو بينيلوس، المقرب في بلاط

مدريد ومدير الضرائب الاستعمارية، لهافانا القرض الإنكليزي. وبما أن كل واحد اقتطع عمولته، فإن القاطرات والسكك وصلت، أخيراً، من لندن وأمكن البدء في تمديد الخطوط، ولكن ذلك لم يحدث دون أن يكون قنصل أسبانيا في نيويورك قد اتفق مع مهندسين أمريكيين مترددين بعقود باهظة.

وكانت المطاحن قد أصبحت «محطات سكرية». وهذه المصانع الحقيقية تتلقى القصب من مناطق متزايدة البعد، ولم يتوقف مدى نشاطها عن الزيادة حتى شمل الشرق الكوبي الذي كان، حتى ذلك الحين، مجهولاً من مزارعي القصب. ولم يبق أمام المصالح السكرية المرتبطة بالولايات المتحدة سوى شراء الخطوط من أجل أن يكون الخط الحديدي المرتبط بيد الاستثمارات السكرية محور تجارة السكريات اليانكية التي تغطي كل الجزيرة تحت راية السلطة الاستعمارية الإسباني. فلننتظر حتى نهاية الأمر لنراها مصادرة لمصلحة الإمبريالية الأمريكية الشمالية. وكان كورنيلوس فان هورن، ممدد الخط «الكندي الباسيفيكي» الذي كان أبوه قد حقق غزو السكر بالحديد، كان أحد الذين نجحوا في ذلك إلى حد أمكنه، أن يقول قبل وفاته: «عندما أفكر في كل ما أستطيع عمله، أود أن أعيش 500 سنة...». وفي عام 1902، مضت حكومة إسترادا بالما، حكومة الجمهورية الكوبية المزعومة، في الحقارة إلى درجة اقتراحها على «الكونغرس» أن يؤخذ من الأموال العامة، خلال ثلاث سنوات، ما يدفع به لفان هورن كفوائد عن رؤوس الأموال التي جازف بها في خط لم يكن، بعد، قد أعطى شيئاً ... إلا أنه لا ينبغي أن نستبق هذا القرن التاسع عشر الذي شهد كوبا تتمرد عدة مرات على التسلطين الاستعماريين اللذين لم تقبل أن تتحملهما حتى ولو كانت لهما دعائم داخلية قوية.

ربع الساعة الأخير

عندما تلوثت الإدارة الأسبانية بفساد واستبداد مقابلين لمنجزات محرري القسم القاري من الإمبراطورية، اندلعت، عام 1868، كرد من جانب القطاعات الميسورة متراكب مع استياء شعبي عميق، أولى حروب استقلال نظرت، إليها، بريبة الولايات المتحدة التي رفضت تأييدها وضمن لامبالاة من جانب الأوروبيين. وكان هناك ما يقلق التاج الأسباني في التضامن الذي أعلنته ممتلكاته السابقة التي كانت في ذروة تحررها. وأدت عشر سنوات من الحرب، بين 1868 و1878، إلى سلام زانجون الزائف الذي لم يقدم أية تسوية باستثناء قوانين تحرر السود الكوبيين الخجول. وهذه الفترة هي فترة تعليم الكرامة الوطنية الصادر عن خوسيه مارتي، «رسول الاستقلال» (1853 ـ 1898)، الذي تأثر، هو نفسه، بمثقفين تربوا في مدرسة «الأنوار» منذ بداية القرن التاسع عشر داخل أكثر المؤسسات المستعمرة الإنسانية جدارة بالاحترام. وكانت تتواجه آنذاك اتجاهات إصلاحية وثورية، بين أنصار انضمام كامل إلى الولايات المتحدة أو

أنصار استقلال ذاتي حيال التاج الأسباني والذين لم يكونوا يرون فائدة في غير الاستقلال الحقيقي، أي الثوريين.

ومنذ فشل «الغيرا تشيكا» عام 1878، عندما أغلقت الولايات المتحدة (في ذلك الحين أيضاً) سوقها في وجه السكر الكوبي، فهم الكوبيون أن الاستقلال لم يكن مجرد مسألة عواطف. فقد كانوا في حاجة إليه ليفاوضوا على معاهدات تبادل أو لترسيخ وجودهم في النظام الأمريكي الشمالي.

وبعد خمس عشرة سنة، قام أبرز المناضلين الذين استلهموا خوسيه مارتي بحملات عسكرية جديدة لتحرير كوبا من النير المتروبولي الأسباني. وفي عام 1895، انتشرت الحرب من الشرق إلى الغرب متخذة أبعاداً لا يقاس بها النزاع السابق. وقد قتل خوسيه مارتي في البرهة التي كان يحاول، فيها، اعتراض طابور أسباني من 600 خيال، في 19 أيار 1895. وهذه النكسة ضاعفت قوى الوطنيين بأمرة مكسيمو غوميز وأنطونيو ماسيو الذين اكتسحوا، في نهاية 1895، الغرب الكوبي ودخلوا منطقة ماتنزاس الثرية حيث أحرقوا المزارع ومنعوا حصاد محصول السنة وشلوا، تقريباً، صناعة السكر لعدم وجود مواد أولية. فقد هبط إنتاج «زافرا» من 1034794 طناً، عام 1895، إلى 232068 عام 1896، وإلى أقل من ذلك أيضاً عام 1897 بسبب أعمال «المامبيز»[1] العسكرية التي أرغمت القوات الاستعمارية على الاعتصام بحاميات محصنة. وفي الوقت نفسه، هبط سعر السكر إلى النصف، في حين كانت الآلة البخارية التي مكنت تحضير السكر وإنتاجه قد عبأت رؤوس أموال ضخمة للحلول محل السود المحررين عام 1886. ومن هنا جاءت الاستثمارات اليانكية الهائلة التي حلت محل استثمارات المصرفيين الإنكليز والمساهمين الأسبان الذين رأوا سيادتهم الاستعمارية تترنح. وزادت الخطوط الحديدية تعرفتها لأن نقل القوات كان يمتص نصف تحركاتها: وبما أنها لم تكن تدفع بدلاً، فقد كان ينبغي، حقاً، الاسترداد عن طريق السكر. وفتح دخول العمل المأجور نفقة جديدة في سجل عمود الكلفة... إلا أن تعدد ضروب الفشل العسكرية في الجزيرة ومبالغ المال الضخمة التي كان يلتهمها تعنت حكومة مدريد في إخماد هذه الحرب الاستعمارية الأخيرة وعدم كفاءة القيادات وعدم شعبية الخدمة ما وراء البحار بين الجنود الذين لم يكونوا يترددون في تشويه أنفسهم ليفلتوا من الزي العسكري والموازنة السلبية الثقيلة للفساد الاستعماري، كل ذلك كان ينصح دون أنطونيو كانوفاس دل كاستيلو، رئيس الحكومة الأسبانية بالانتهاء من ذلك بكل الوسائل. وبما أنه كان نافد الصبر ومستبداً، فقد تردد في منح كوبا استقلالاً ذاتياً كان يرفض إعطاءه لكاتالونيا. ولم يقاوم مزايدات الأوليغارشية المرتبطة بالمصالح الاستعمارية ولا الضباط الذين كانوا يطالبون بحرب لا هوادة فيها ضد الثوار الكوبيين. وكان قد سمى، كقائد عام، في كوبا، أرسينيو مارتينيز كامبوس الذي كان، هو نفسه، الذي أنهى، عام 1874، على رأس حفنة من الرجال، أول جمهورية أسبانية

وأعاد ألفونس الثاني عشر إلى العرش دون أن يطلق رصاصة واحدة. ولم تمض الأمور على هذا النحو في كوبا: ففي تموز 1895، اقترح على رئيس الحكومة، وقد هزمه أنطونيو ماسيو في معركة بيراليخو، أن يختار استراتيجية لتصفية هذا التمرد نهائياً. وتبين أن كل التدابير المتخذة غير ناجعة ضد المشاعل المحرقة لـ«المامبيز» الذين كانوا يدمرون المزارع. وكانت قطارات قصب السكر مسبوقة بقطارات استكشافية، وكانت حصون صغيرة تبنى عند كل تفرع أو قنطرة أو محطة. وكانت صحف مدريد المصورة تنشر تحقيقات صحفية مع صور عن القوافل التي كانت تدمرها تخريبات الجسور الخشبية للخطوط الحديدية في ذلك الوقت. ولم يؤد ذلك إلى شيء سوى إرادة تجار السكر وصناعه التي زادت بروزاً في الاحتماء وراء الحراب الأسبانية. وعند ذلك، تذكروا ضابطاً عرف بلقب «الرجل الحديدي» كان قد تميز في حرب العشر سنوات (1868 ـ 1878) بقسوته ضد السكان المدنيين، وعين قائداً عاماً في كوبا بديلاً لمارتينيز كامبوس. وكان ذاك هو دون فاليريانو ويلر[2] المعروف بخياله القمعي. وكان مارتينيز كامبوس نفسه قد اعترف بأن هذه الحرب مختلفة عن سابقتها، واقترح إفراغ ماء الحوض للإمساك بالسمك: وقال أن رئيساً في خبرة ويلر كان قادراً على تطبيق هذا التدبير، تدبير «إعادة التجميع» التي كان ينفر منها شخصياً. وقد سبق استعمالها، وإن يكن على نطاق أضيق، خلال «الحرب الكبرى» دون أن تتجاوز، قط، رقم 40.000 مدني مجمعين بعد إرغامهم على مغادرة قراهم. فطبقت هذه الوسيلة السياسية ـ العسكرية بهدف حرمان قوات «المامبيز» من المؤن والرجال والخيول التي كانوا يتلقونها من كل القرى والحقول التي كانوا، فيها، كالسمك في الماء. وبعد بضع تجارب أولى، كان 21 تشرين الأول 1896 هو اليوم الذي نشر، فيه، ويلر أمراً عسكرياً قرر، فيه، «إعادة تجميع» كل السكان في بعض التجمعات، وذلك ضمن مهلة ثمانية أيام، مانعاً سحب الأغذية من القرى أو نقلها بحراً دون ترخيص من السلطات العسكرية الأسبانية. وأضيفت الماشية إلى السكان.

ويشرح الكولونيل راول إيزكويردو كانوسو الذي نشر، مؤخراً، دراسة بعنوان *إعادة التجميع*[3]، قائلاً: «جمع، إذن، مئات الألوف من الأشخاص. وخلال بضعة أيام، تحولت المناطق التي كانت فيها حاميات إلى سجون شاسعة للشيوخ والنساء والأطفال دون أدنى وسيلة عيش. وبعد أن جمعوا، كان للقوات الأسبانية مطلق الصلاحية لتدمير أي شيء، لإحراق المنازل وتخريب الحقول وقتل الحيوانات التي لم يكن من الممكن أن تسلبها من حاجات جيش التحرير التموينية».

إبادة جنس حقيقية

طبق هذا التدبير خلال السنتين اللتين دامتهما مهمة ويلر في كوبا، 1896 و1897. ونجد، كذلك، أثراً عنه في أرشيفات الخطوط الحديدية الكوبية: «من الصحيح أن الدرجة الثالثة هي

تلك التي تنقل العدد الأكبر من مسافري الشركة. وبما أن أغلبيتهم كانوا من المياومين الذين «أعيد تجميعهم» في المدن والقرى دون الضروري لغذائهم، فقد كانوا، أيضاً، أكثر حرماناً من وسائل الانتقال. وبما أن سلطات المدينة (ماتانزاس) رغبت في عودتهم إلى قراهم القديمة التي جاؤوا منها بالألوف، فإن الشركة أعطتهم، جميعاً، بطاقات مجانية في شهري نيسان وأيار 1897، سواء أكان ذلك ليستطيعوا العودة إلى مناطق زراعية أم لحملهم على مغادرة هذه المدينة التي لا يستطيعون أن يعيشوا، فيها، إلا بالتسول. وهكذا استطاع 2325 شخصاً أن ينتقلوا، إلا أن الأمر اقتضى تكرار العملية في كانون الأول من أجل أن يستطيع كل الفلاحين «المعاد تجميعهم» الذين يعيشون هنا أن يمضوا للبحث عن عمل في مصانع السكر وتحضير أعمال «زافرا». وهكذا نقل 2.871 شخصاً إضافياً. والوثيقة تؤرخ جيداً مدة إعادة التجميع اللا إنسانية هذه التي بدأت في منتصف 1896، وفرضت عسكرياً في تشرين الأول، ولكنها أصبحت صعبة منذ نهاية 1897 لأنه كان ينبغي، على الرغم من كل شيء، تشغيل صناعة السكر التي كانت في حالة سقوط حر، وذلك دون أن ندخل في حسابنا أن الدولة لم تكن تدفع كما يجب أجور نقل الوحدات العسكرية التي كانت تنزل بصورة كثيفة للتعزيز طيلة سنة 1897. وكان خط حديد ماتانزاس قد وضع، عام 1896، فاتورة بمبلغ 117.398 بيزوس مقابل النقليات العسكرية ولم يقبض سوى 77.816، واعتبر الفرق خدمات مجانية لمصلحة الدولة. ومع ذلك، توصلت الشركة إلى توزيع أرباح قدرها 2٪ من قيمة الأسهم على مساهميها مع استقبالها وإسكانها 4.322 جندياً جاؤوا من أسبانيا إلى ريغلا، مدخل مرفأ هافانا عام 1896 وحده.

وإذا كانت أسبانيا قد وضعت حداً لعملية التنظيف بالفراغ هذه، فذلك لأنها باءت بالفشل على كل الأصعدة. وكانت سياسة ربع الساعة الأخيرة هذه تقابل، آنذاك، شعار «حتى الرجل الأخير، حتى آخر بيزيتا» التي اقتضى الأمر التخلي عنها في نهاية سنة 1897 هذه عندما وصل الجنرال رامون بلانكو إلى هافانا بديلاً لويلر مع تعليمات غدت فجأة «لا رجل ولا بيزيتا زيادة!». وهذه إبادة للجنس فاقمتها التعمد: فلم تكن إلا تجربة لم تعط شيئاً إلى حد جرى، معه، من جديد، الحديث عن إقامة حكومة مستقلة ذاتياً، وهي فكرة استبعدت سريعاً جداً على اعتبار أنه لم يكن ممكناً إعطاء كوبا ما لا يمكن إعطاؤه لكاتالونيا. وسرعان ما أعطيت هذه الأخيرة الممزقة بتشنجات الفوضوية الوليدة حاكماً عاماً جديداً يدعى... دون فاليريانو ويلر. وعرفت برشلونة، إذ ذاك، وباء من القنابل والاعتداءات التي أضافت مرجعية كوبية لأهدافها. ففي عام 1892، نجا الجنرال مارتينيز كامبوس من قنبلة، ولكن كانوفاس دل كاستيلو كان يعالج بالمياه في سانتا أغوادا عندما اغتاله الفوضوي الإيطالي أنجيوليلو. وكان في هذا الرد على الاعتقالات بالجملة التي أجراها ويلر والتي ملأت سجون مونتجويش بفوضويين افتراضيين أو بأعداء كهنة غير مؤذين عذبوا بصورة بشعة أو أعدموا. فقد كانت لحاكم عام كوبا السابق

مراجعه.

وكما في برشلونة، جعلت سياسة ويلر في «إعادة التجميع» أبرياء يدفعون ثمن الإبادة التي كررتها الحكومة الاستعمارية، وفي كلتا الحالتين، لعب تشابك التصعيد دور سلاح مرتد. فمعظم الرجال المهددين بهذا «التجميع» اختاروا الالتحاق بجيش التحرير كما في برشلونة التي كان يجري، فيها، الالتحاق بالفوضوية بسبب فظاعات القمع الذي كان يثير مظاهرات غضب عملاقة حتى في ميدان الطرف الأغر.

ما الذي كان، إذن، الثمن الذي دفعه الشعب الكوبي؟ من الصعب والسهل، معاً، ذكر الأرقام على اعتبار أن مصدرها من أصل يانكي، ولكننا لا نرى كيف يمكنهم تضخيمها بصورة أشد مكراً إلا لتبرير تدخلهم العسكري عام 1898 الذي كان يدعي، من بين أسباب جيدة أخرى، أنه يستجيب لشاغل إنساني ضد المستعمر الأسباني البشع. ولدينا رقم تعداد 1887: 1.631.676 (منهم 1.102.887 من البيض، في حين يتوزع الباقي بين الخلاسيين والسود والآسيويين). وأعطى تعداد 1899 الذي أجرته حكومة الولايات المتحدة التدخلية 1.570.000. والنقص الملاحظ ليس بذي دلالة على اعتبار أن كوبا كانت تابعة لها، فعلاً، وأنها أقامت فيها بأعداد هامة جداً. ويعطي سجل وفيات 1898 رقم 109272 وفاة يعود معظمها إلى المجاعة والأمراض التالية للحصار البحري الذي أقيم منذ إعلان الولايات المتحدة الحرب على أسبانيا والذي جعل بقاء ضحايا «إعادة التجميع» على قيد الحياة أصعب. وقد وصف تقرير للصليب الأحمر الأمريكي كتب في هافانا، في تشرين الأول 1898، عشرات ألوف الأشخاص الشاردين في الطرقات، بمن فيهم أناس ميسورون لم تكن لهم أية علاقة مع «إعادة التجميع» والذين كانوا ينتزعون من القمامة قوتاً بائساً. وكانت كلارا بارتون، رئيسة الصليب الأحمر الأمريكي قد أرسلت أغذية وأدوية وملابس جمعت بمبادرة منها قبل اندلاع الحرب ضد أسبانيا. إلا أن حصار السواحل الكوبية منع (منذ ذلك الحين؟!) وصول هذه المساعدات التي استعملت، جزئياً، لمصلحة القوات اليانكية، وهو ما أثار شكوى من كلارا بارتون لرئيس الولايات المتحدة، وليم ماك كينيلي. وبعد مائة سنة من الأحداث، يتوقف راول إيزكويردو كانوسا عند رقم 300.000 ضحية عارفاً أنه لا يمكن أن يكون مضبوطاً تماماً، ولكن مؤرخين آخرين ذكروا رقم 400 أو 500 ألف دون أن يستطيعوا البرهان عليه، ورقم 300 ألف، بالنسبة لشعب لا يكاد أن يتجاوز المليون ونصف المليون بقليل، حتى لو صحح في اتجاه التخفيض، رقم مرعب حقاً.

ذلك أنه لا تنقصنا الشهادات، بعد قرن، فيما يتعلق بسعة الإبادة. فها هي لولا ماريا، وهو اسم أدبي مستعار، لدولوريس ماريا دو كسيمينو إي كروز، وهي وريثة غنية لأسرة من المولدين البيض من مدينة ماناتازاس، التي كانت قد كتبت مذكراتها. وهي تتحدث، فيها، عن عالم الرخاء الذي عاشت فيه، دون أن تستبعد الشهادات عن أكثر الأحداث دراماتيكية من «إعادة التجميع»

التي جرى عيشها مباشرة. «(...) كانت الجزيرة كاملة قد أصبحت مصيدة فئران واسعة. كنا نطارد، فيها، من كل الجهات... كانت مدينة مجانين أكثر منها مأوى مجانين. كان هناك أطفال بنسب تبعث على القلق ورجال ونساء في مقتبل العمر أصبحوا عجائز باهتين يكادون أن لا يبلغوا الخامسة والعشرين. وفي ذات اليوم، امتلأ منزلنا بأسرة كبيرة العدد من «المعاد تجميعهم» - لم يكونوا يريدون خبزاً بل سقفاً - وكانت، أمي، تعرف بيتاً صغيراً معزولاً في جوار الخط الحديدي، خارج المدينة... كانت الهجرة مخيفة، ولم يكن يبقى سوى الذين لم يكن لديهم إمكانية الهرب... لجأنا في بيتنا، أغنى البيوت وأكثرها إنفاقاً في ماتانزاس، إلى حساء البقلة التي تنبت على الأرصفة، وكانت أمي قد تدبرتها كما لو كانت رافيولي لذيذة... وكانت الصحف تنشر كل يوم عن المنجزات الحربية للأسبان الذين كانوا، لدى كل لقاء مع المتمردين، يسحقونهم دائماً. والخلاصة: لا جديد من جهتنا. لقد عشت هذه الأيام كقرن... وقد انخفض وزني بمقدار أروبا»[4].

هذه المذكرات نشرت عام 1983 في كوبا عندما أمكن، لدى العثور على مخطوطة لولا ماريا، اختيار منتخبات منها وهذا، أيضاً، مثال عليها: «(...) الرائحة، هذه الرائحة التي لا تشبه شيئاً والتي كانت رائحة «إعادة التجميع»، كانت الرائحة الخاصة بالجثث، وهي منتفخة كضفادع، تنشر في الطرقات. كل هذا الفوج من البؤس مات دون أن يحتج، في المستشفيات، على الطريق العام، تحت الشرفات. وفي بعض الأحياء، كانت شمعة فوق كوب جعة فارغ وضعه، هناك، أحدهم يدل المار على أن هذه الرزمة كانت جثة. ويزعمون أن مجموع الوفيات قد ارتفع إلى 400 ألف».

ومهما تكن دقة أعداد هذه الرهائن الحقيقية في أيدي الجيش الأسباني، فيجب أن نضيف إليه عدداً غير متوقع من أجانب كشفت عنهم أبحاث حديثة في أرشيفات كوبا الوطنية. وتبين وثائق الوفيات، في ماتانزاس دائماً، نسبة مئوية مرتفعة لضحايا من أصل أسباني أو من جزر الكناري. ونجد، دون مفاجأة، أكثر من 3000 صيني على اعتبار أن هجراتهم منذ النصف الثاني من القرن كانت ملحوظة في ميدان الزراعة. إلا أنه لم يكن هناك فرنسيون أو كان هناك القليل منهم بفضل السلطات الأسبانية التي كانت راضية عن القلاع الحقيقية التي كانت قد صارت عليها مزارع البن التي كانوا يملكونها في منطقة سانتياغو كوبا، كدليل على عدائهم للثوار. والأعجب هو رقم 1758 من الأمريكيين الشماليين الذي ذكر في كانون الأول 1897 في وثائق الولايات المتحدة التي تذكر ألماناً ومكسيكيين وعدة جنسيات أوروبية أو أمريكية أخرى، دون أن نحسب إشارة «أفارقة» دون تحديد آخر.

الولايات المتحدة تنهب الرهان

ونحن نعرف الباقي. ففي البرهة التي كانت أسبانيا ستموت، فيها، لترسخ وجودها كدولة متهاوية، في آخر جزء من إمبراطوريتها الاستعمارية، لم يكن على الإمبريالية الغازية سوى اجتياز مضيق فلوريدا لتقطف، كثمرة ناضجة، أكبر جزر الأنتيل وأغناها دون أية منافسة من جانب إنكلترا، أكبر مصدر رؤوس أموال في العالم خلال القرن التاسع عشر، بما في ذلك إلى كوبا حيث كان يكفيها أن تحافظ، فيها، على مصالحها في الخطوط الحديدية الغربية لتدعم استثمارات سكرية سابقة. لقد أبعد الأسد القشتالي ويجب أن تبعد، أيضاً، كل نية لخلق دولة كوبية مستقلة. فقبل 1898 بكثير، كانت شركة ستاندار أويل و«تكرير السكر الأمريكية» و«بيت لحم للأشغال الفولاذية» قد استثمرت في النيكل والمنغنيز، دون أن ننسى شركة التبغ الأمريكية.

ولم يبق سوى تحضير الرأي العام بالذريعة الكريمة (منذ ذلك الحين!)، ذريعة حق الكوبيين في الحرية. وكان ينبغي من أجل ذلك محو التناقض بين إدانة لا إنسانية «إعادة التجميع» والظروف المشددة للحصار البحري للجزيرة، أول تدبير عسكري من تدابير التدخل المسلح المؤرخ، رسمياً، في الأول من كانون الثاني 1899. ولم تكن «مذكرة» وزير الحربية العتيدة تهمس بالكلمات: «لكوبا، وهي إقليم أكبر من بورتوريكو، عدد أكبر من السكان البيض والسود والآسيويين وخلائطهم. والسكان، عامة، كسالى وبليدون. ومن الجلي أن ضمهم الفوري إلى اتحادنا سيكون جنوناً. ويجب، قبل ذلك، تنظيف البلد حتى ولو كان يجب اللجوء، من أجل ذلك، إلى الطرائق نفسها التي طبقتها العناية الإلهية على مدينتي سدوم وعامورة».

وفي 15 شباط 1898، انفجر الطراد «مين» من البحرية الأمريكية، الموجود في مرفأ هافانا منذ 25 كانون الثاني في وقت مناسب جداً مخلفاً 266 قتيلاً على متنه. في حين أن كل أركان الطراد كانوا «بأعجوبة»، على اليابسة وأبرق مخبر صحافة هيرست من هافانا إلى رئيسه قائلاً: «كل شيء هادئ هنا». ورد عليه هذا الأخير قائلاً: «أرسل صوراً وسأعطي حرباً!». والأداة الشرعية التي حصل عليها الرئيس ماك كينيلي من الكونغرس «القرار الملحق» العتيد يحدد، جيداً، أن «حق الكوبيين في أن يكونوا أحراراً» يمر عبر «القدرة الممنوحة لرئيس الولايات المتحدة في التصرف بالموارد اللازمة للتدخل في حرب الاستقلال الكوبي وتهدئة البلاد».

ويضيف أوسكار زانيتي وأليخاندرو غارسيا[5] في كتاب *دروب السكر*، إلى ما سبق: «كان تكتيك قيادة الجزيرة الأمريكية الشمالية الماكر هو رفض الصفة الحربية للقوات الكوبية مستندة، في كل حالة على حدة، إلى مختلف رؤسائها المحليين ومنع دخول المقاتلين الكوبيين، بعد تحقق الانحدار الأسباني، من دخول المدن الرئيسية بهدف استسلام الجيش الأسباني أمام الوطنيين... (الذين) استبعدوا من توقيع البروتوكول الذي أبرم مع الاستسلام الأسباني. وهكذا انتقلت سيادة الجزر من الاستعمار الأسباني إلى الإمبريالية الأمريكية. وكانت معاهدة باريس

المستوحاة، شكلياً، من «مبادئ إنسانية وواجبات عليا اجتماعية وأخلاقية» تخفي، في الواقع، الاحتلال العسكري الأمريكي الشمالي لكوبا لزمن غير محدد واكتساب المستعمرات الأسبانية في الكاريبي والمحيط الهادئ بصفة غنيمة حرب».

ولم يكن هناك وقت طويل ينتظر من أجل الاستيلاء على الرهان: فسنوات الاحتلال العسكري المباشر لكوبا الأربع لم تنته إلا في 2 أيار 1901، وتبنى المجلس «التأسيسي» الكوبي التعديل الأكثر شهرة الذي فرضه السناتور الأمريكي أورفيل بلات التي يقصر استقلال البلاد على الأبعاد التي نعرفها. وهذا التعديل الذي صوت عليه المجلس التأسيسي المزعوم في 2 شباط فرض عليه قبل الإبرام الرسمي في 20 أيار بقليل بذريعة ماكرة، ذريعة «تنظيم تسليم الحكم في الجزيرة إلى شعبها». ويضيف تعديل بلات إلى هذا المكر الذي ربما كان يتذكر كوارث 1896 ـ 1897 أن حكومة الولايات المتحدة تتلقى من حكومة كوبا «حق التدخل للمحافظة على استقلالها الوطني لتثبيت حكومة مناسبة لحماية الأرواح والمصالح والحريات وتطبيق وتطوير كل الخطط الصحية التي تنزع إلى الإفادة من العلاقات بين الجزيرة والولايات المتحدة»...

وخوسيه مارتي الذي مات في القتال قبل أن يعرف محن شعبه بفعل «إعادة التجميع» ولا مهانة النصر المصادر ولا الاستقلال الذي تعرض للخيانة كتب ما يلي، من نيويورك، في 29 تشرين الأول 1889: «ليس لنا أن نبذل أي جهد من أجل أن تكون الجزيرة أمريكية شمالية لأننا إذا لم نفد من القليل من الوقت المتبقي لنا لمنعها من أن تكون كذلك، فإن هذا سيتم على حساب تحللها. وهذا ما ينتظره هذا البلد، وما يجب أن نعارضه (...) لأنه إذا حلت الولايات المتحدة في كوبا، فمن الذي سيخرجها منها؟». وإذا كانت الإرادة الحالية للشعب الكوبي تنزع منذ أربعين سنة إلى أن يجابه، بكفاية، هذا التحدي الثوري لخوسيه مارتي، فأين العجب إذا كان رئيس الدولة الكوبية الحالي قد أصر على حضور عرض كتاب *إعادة التجميع* الذي استشهدنا، هنا، بمقتطفات منه. وكانت تلك، بالنسبة إليه، فرصة للتذكير بأن الولايات المتحدة لجأت إلى الطريقة نفسها في فيتنام في ما سمته «القرى الاستراتيجية»، نسخة عما لم يتردد في مقارنته بـ«معسكرات اعتقال كوبا».وليس هناك سوء تقدير في اعتبار وجود سابقة كوبية لأكبر إبادتين للجنس في عصرنا ... وكانت هذه، على الأقل، مدرسة للنازية والإمبريالية.

وصرح العقيد راول إيزكويردو كانوسا، مؤلف الكتاب الذي استشهدنا به، في غراما، في شباط 1998، قائلاً: «إن الإبقاء على عدد في هذا الارتفاع من الأشخاص في أماكن محصنة تحت رقابة عسكرية كان يقتضي زيادة في تدابير الأمن بالوسائل والرجال، على الرغم أن من الجلي أن السلطات الاستعمارية لم تكن مشغولة، أكثر من اللازم، باستقبال «المعاد تجميعهم». وفي رأيي أن خطأ ويلر الأولي في تطبيق بهذه السعة وهذا التعقيد كان في عدم خلقه، مسبقاً، الشروط اللازمة لإنجازه. وقد تبنى الأسبان الذين وعوا المسألة التي خلقوها تبنوا بعض التدابير

كخلق مناطق زراعة في الأراضي الخارجة عن المناطق المحصنة في الأول من كانون الثاني 1897. وكان الأوان قد فات، فعلاً، على ويلر الذي لم يستطع منع توالي الهزائم التي تعاقبت في تلك السنة.

وقد عرف، حين عاد إلى أسبانيا، المجد المشؤوم، مجد مقارنته بدوق ألب الذي كان فيليب الثاني قد كلفه باستئصال البروتستانتية من هولندا دون أن ينجح في ذلك على الرغم من إعدام 800 شخص. وقد مات في سريره عام 1930، في الثانية والتسعين من عمره دون أن تفوته معرفة كارثة أخيرة: إدانته لإسهامه في مؤامرة ضد الديكتاتور بريمو دو ريفيرا ليكذب، على هذا النحو، كاتب ترجمة حياته الذي أغدق عليه «لباقة كونه لم يحمل، قط، سلاحاً ضد الحكومة». ونحن نعلم أننا كنا، آنذاك، في ذروة حرب الريف، وأن أسبانيا كانت قد أنزلت في مراكش مقداراً من الجنود مساوياً للعدد الذي أنزلته في كوبا قبل ثلاثين عاماً. وكان ويلر أكبر سناً من أن يعرض خدماته.

جان لاييل

جان لاييل : صحفي في الأومانيته، واختصاصي في مسائل النقل بالخطوط الحديدية في أمريكا اللاتينية وأسبانيا.

الهوامش

1- الماميون هم مقاتلو حرب العصابات ضد الأسبان منذ حرب العشر سنوات (1868 ـ 1878). وربما جاءت الكلمة من اسم ضابط أسود، خوان مامبي، الذي هرب من الجيش الأسباني، هذا إذا لم تكن كلمة كوبية سابقة لاكتشاف كولومبوس لأمريكا.

2- لقب ليس فيه شيء أسباني ويعود إلى مرتزقة حرس أسرة البوربون الأسبانية الفالونيين. وقد أضيف إليهم، لنقص المتطوعين، سويسريون وأيرلنديون، بل وألمان، وهو ما كانت عليه حال جد ويلر الثاني الذي كان من أصل ريناني.

3- معرض الكتاب الدولي السابع في هافانا، شباط 1998.

4- مقياس قشتالي قديم يساوي 1500 متر.

5- كامينوس بارا إيل إيزوكار، افتتاحية *العلوم الاجتماعية*، هافانا.

إبادة الهنود

كان هنود الأمريكتين ضحايا أكبر إبادة جنس في تاريخ البشرية. فمن أجل إشباع شهوة الثروة لدى الأوروبيين، أباد الأسبان والبرتغاليون والأنكلوسكسون شعوب الأمريكيتين الأصلية، في الأنتيل والمكسيك، وفي أمريكا الجنوبية، في البرازيل وفي أمريكا الشمالية. وتستمر هذه الإبادة، اليوم، بأشكال غالباً ما تكون مختلفة جداً.

وقد كان في جزر الأنتيل الكبرى (كوبا، هيسبانيولا، جامايكا) حوالي مليون ونصف المليون من السكان الأصليين، عام 1492، قبل وصول كولومبوس. وفي عام 1550، لم يكن قد بقي هندي واحد في هذه الجزر. وروايات بارثولوميو دولاس كازاس تشهد على ذلك: «في حين كان الهنود ودودين حيال المسيحيين، اكتسح هؤلاء الأخيرون هذه البلدان كذئاب كلبة تنقض على حملان وديعة ومسالمة. وكما لو كان كل هؤلاء الرجال الذين جاؤوا من قشتالة أناساً غير مبالين بنفوسهم، متعطشين إلى الثروة ومسكونين بأخس العواطف، فقد بذلوا في تدمير هذه البلدان همة لن تكفي أية ريشة، ولا حتى أية لغة، أن تصفها بحيث أن الشعب الذي قدر عدده، في البداية، بمليون ومائة ألف نسمة تلاشى ودمر كلياً»[1].

ونظمت أقوام أصلية أخرى، أكثر مقاومة، نفسها للقتال، ولكنها سوف تلقى المصير نفسه: مثل الكانيبا (المارتينيك والغوادولوب)، البويلش وتيهويلش بامبا وباتاغونيا، مثل الأروكان (تشيلي) الذين أذهلت مقاومتهم وشجاعتهم الغزاة الذين كان يقودهم فالديفيا الذي دفع حياته ثمناً لعناده، ومثل التشيبتشا (كولومبيا) الذين اعترضوا دخول طوابير خيمنيز دو كويزادا العسكرية الباحثة عن «الإلدورادو»[2].

البرازيل

عندما «اكتشف» البرتغاليون البرازيل عام 1500، كان يسكن هذه الأخيرة حوالي ثلاثة ملايين من الهنود. وفي عام 1940، قدر عددهم بنصف مليون، وفي عام 1950، لم يعد هناك، منهم، سوى 150 ألفاً. وربما لا يتجاوزون، اليوم، المائة ألف. ويمكن، من ذلك، قياس سعة الإبادة ويمكن أن نتبين، أيضاً، أن هذه الإبادة مستمرة، اليوم، على اعتبار أنه قد جرت «التصفية الجسدية» لثمانمائة ألف هندي منذ 1900. ومنذ ذلك التاريخ، اختفت 90 قبيلة كلياً.

إن كل تقدم لـ«الحضارة الصناعية» قد دفع بالهنود إلى مناطق متزايدة الجفاف. والأمر هو كذلك منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين اندلعت «هبة» المطاط الصناعية. وفي

عام 1910، خلقت «إدارة حماية الهنود» التي كانت وظيفتها، مبدئياً، مساعدة الهنود على ممارسة «حقوقهم» وتوفير شروط حياة أفضل لهم. وفي عام 1968، كانت الفضيحة المجلجلة. فقد اعترفت السلطات بأن موظفي إدارة حماية الهنود يذعنون، بسهولة، لإغواءات «المستعمرين» والمغامرين وموظفي الحكومة الفاسدين وأنهم كانوا، هم أنفسهم، يقومون ببيع الوطنيين الذين كانوا يسيئون معاملتهم إلى درجة التعذيب، وكذلك ببيع أراض هندية، وأنهم كانوا يغضون الطرف عن أقسى الطرق التي كان يلجأ إليها المشترون حين لم يكونوا يساعدون على ذلك: مجازر بالرشاشات، تدمير القرى وسكانها بالديناميت، التسميم بالزرنيخ والمبيدات الحشرية. وهكذا اختفت قبائل كاملة مثل «السينتاس لارغاس» أو «التابالوناس» التي جرب عليها الجيش طرائق رش بالرصاص جديدة، وقتل عدد كبير من «البارينتانتان» الذين اتهموا بقتل عسكري ومن «البوكاس نيغراس» الذين أعلنوا متمردين و«الباكاس نوفوس» الذين جرى إخمادهم بالسكريات المسمومة.

وخلفت إدارة حماية الهنود «المؤسسة الوطنية للهندي». ولكنها كشفت سريعاً عن كونها عاجزة عن أداء مهمتها. وما هو أكثر من ذلك بكثير هو أنه أخذ عليها إخضاعها حاجات الشعب الهندي لأهداف التوسع القومي وأهداف «النمو الرأسمالي». كذلك فإن تواطؤ المؤسسة مع الشركات الخاصة غالباً جداً ما فضح من جانب أصوات جديرة بالتقدير. والأكثر من ذلك، هو أن ميزانيتها لم تكن كافية.

وكانت المؤسسة والقانون الهندي للبرازيل يهدفان إلى تأمين «اندماج الهنود في المجتمع الوطني». وكان هذا هو هدف «التشريع الهندي» الذي يضم الإجراءات القانونية التي تعنيهم. ويشير الفصل الثاني من التشريع الهندي إلى أنه طالما لم يكن الهندي مندمجاً في المجتمع، فهو تحت وصاية الدولة ولا يمكن أن يحميه الدستور البرازيلي. ولكن الهندي المندمج لا يعود هندياً كونه قد تنكر لثقافته. وبالنسبة للهندي، فإن هذا «الاندماج» يتحقق في أن يجد نفسه في أسفل السلم الاجتماعي. إنه الفقر والتسول والكحول والدعارة بالنسبة للنساء... وهكذا، فليس للهندي أي وجود قانوني في غيريته وفي خصوصيته وهو لا يستطيع القيام بأي نشاط قانوني دون وجود سلطة الوصاية المختصة. ويعتقد بعض الخبراء أن نظام الوصاية يسلب الهنود حقوقهم الإنسانية الأساسية ويضعهم في وضع مشابه لوضع رق قانوني.

وينكر التشريع الهندي على الهنود إمكانية امتلاك خيار مستقل يخص مستقبلهم. فتتحدث المادة الستون من التشريع عن «النمو المادي» أكثر منه عن التقدم الثقافي وتعتبر الهندي كإنسان غير متطور بعد، أي كطفل! هل تعتبره، في الحقيقة، إنساناً؟

ولا يعترف له التشريع الهندي بملكية الأرض (التي تبقى ملكاً خاصاً بالدولة الاتحادية). وتسمح المواد 34، 35 و36 من الجزء الثالث بترحيل أقوام هندية كاملة بمجرد صدور مرسوم من

رئيس الجمهورية تحت دوافع مختلفة منها «الأمن القومي» و«نمو المنطقة ضمن المصلحة الوطنية الأسمى».

المكسيك وغواتيمالا

بحسب أعمال مدرسة بيركلي، كان هناك اثنا عشر مليوناً من الهنود عند مجيء كورتيس، عام 1520. وبعد مائة وعشرين عاماً، في أواسط القرن السابع عشر، لم يعودوا سوى 1.270.000، بحسب إيريك وولف.

وكما في كل أمريكا المدعوة «لاتينية»، ترجم الاتصال بين الشعبين، الأسباني والهندي، بسقوط يبعث على الدوار للشعب الهندي. فقد تسببت المجاعة والقمع والمجازر وأعمال السخرة والأمراض التي جلبها معهم الأوروبيون (ولا سيما الجدري) التي لم يكن سكان «العالم الجديد» يملكون أية حصانة حيوية ضدها، إذ أنهم عاشوا ضمن دائرة مغلقة منذ العصور الحجرية، تسببت بخسارة 90٪ من هنود المكسيك خلال القرن السادس عشر.

ثم، كان غزو إمبراطورية المايا على يد ألفارادو عام 1523 وإمبراطورية الإنكا على يد الدموي فرنشيسكو بيزاري من 1532 حتى 1537. وهكذا، وفي غضون عشرين سنة، دمرت إمبراطوريات استغرق بناؤها عدة قرون وفككت واستعبدت مجتمعات راسخة وقوضت أسس حضارات مدهشة»[3].

وهبطت شعوب أمريكا الوسطى والجنوبية، التي قدر الدكتور ريفيه ومدرسة بيركلي عددها بسبعين مليوناً قبل وصول الأسبان، إلى حوالي العشرين مليوناً. فإمبراطورية الأزتيك وحدها، القوية بشعب يبلغ خمسة وعشرين مليوناً من الهنود عام 1519، لم تعد تبلغ، بعد ثلاثين سنة، إلا ستة ملايين كي تبلغ، في نهاية القرن السادس عشر، مليوناً. وفي ذلك التاريخ، لم تعد الشعوب الهندية، في أمريكا الوسطى واللاتينية، تبلغ أكثر من سبعة ملايين نسمة، أي أقل بعشرة مرات عددها قبل ثمانين سنة.

وتتواصل مجازر الهنود في أيامنا هذه في تلك المناطق كما تظهر ذلك أحداث التشياباس الأخيرة. ففي تقرير لها عام 1985، تذكر منظمة العفو الدولية مجازر في التشياباس نفسها، وفي التزاكاكوم في 24 آذار 1983 وفي كوميتان عام 1985. وفي غواتيمالا، حدثت مذبحة 108 فلاحين هنود في بانزوس في أيار 1978. وفي 31 كانون الثاني 1980، أحرق 21 من هنود الكيشيه أحياء أثناء إحراق السفارة الأسبانية في مدينة غواتيمالا على يد عناصر من الجيش الغواتيمالي. وتعددت المجازر المرتكبة على يد الجيش الغواتيمالي وميليشيات «مكافحة الشغب» في السنوات الأخيرة لأنهم كانوا موضع شكوك، بانتظام، بتورطهم مع مجموعات رجال العصابات.

وفي كل مكان في أمريكا اللاتينية، تذكر مجازر بحق الهنود. في كولومبيا وفي البيرو وفي التشيلي... والهنود هم ضحايا الشركات متعددة الجنسيات ولسياسة «العصا الكبيرة» التي تحتفظ الولايات المتحدة لنفسها، بموجبها، بحق الرقابة والتدخل في التطور السياسي لهذه البلدان.

الولايات المتحدة

التبست تقديرات الشعوب الهندية، طويلاً، في الأراضي الحالية للولايات المتحدة، عند قدوم الأنغلوسكسون في بداية القرن السابع عشر. ولكنه يتفق، اليوم، على عدد يتراوح بين عشرة واثني عشر مليون نسمة. وقد قدم الأمريكيون، رسمياً، لفترة طويلة، رقم المليون، وهو ما يعتبر طريقة للتقليل من أهمية الهنود ولتقليص مدى أهمية إبادة العرق التي جعلت من الهنود 250.000 عام 1990.

وكانت إبادة العرق سلسلة طويلة تراجيدية ودموية من المجازر ومن المعاهدات التي نقضها الأوروبيون ومن الأوبئة التي لم يكن الهنود يمتلكون، حيالها، أية مناعة. ويضاف إلى هذا الكل سرقة الأراضي وأعمال تدمير للثقافات القديمة للهنود الأمريكيين.

وتشكل «المحتجزات»، التي هي معسكرات اعتقال حقيقية، منذ إنشائها عام 1851، والتي يحتجز الهنود فيها منذ ذلك الحين، خرقاً صارخاً للمواد 2ب و2ج للحماية ولمكافحة جريمة إبادة الجنس للأمم المتحدة التي تدين «الانتهاك الصارخ للسلامة المادية أو المعنوية لأعضاء مجموعة والإخضاع المتعمد لمجموعة إلى شروط عيش تتسبب في دمارها المادي التام أو الجزئي».

فشروط الحياة في المحتجزات، مثلاً، تجعل طفلاً من ثلاثة يموتون في الأشهر العشرة التالية لولادته. وفي بعض المحتجزات، يمكن أن نصل إلى 100 وفاة مقابل 1.000 ولادة مقابل 8.1 بالنسبة للبيض. ويبلغ أجل الحياة المتوسط للهندي 63 سنة مقابل 76 سنة بالنسبة للبيض ولكن هناك محتجزات يهبط فيها هذا الأجل إلى 46 سنة.

وتبلغ حالات الانتحار لدى الهنود ضعفيها لدى البيض: 21.8 مقابل 11.3 لكل 100.000 شخص. وهي تصيب الشباب على وجه الخصوص. فالهندي بين 14 و24 سنة قابل لأن يقتل نفسه أكثر بأربعة مرات من نظيره الأبيض. ويعاني 75٪ من الهنود من سوء التغذية.

وتضرب الكحولية رجلاً من أربعة وامرأة من ثمانية. ويعاني هنود المدن من هذه الآفة أكثر من هنود المحتجزات ولكن 80٪ من كتلة الهنود هم ضحايا، بأشكال مختلفة، لهذا الشكل من الضياع الذي يسببه الفراغ وفقدان الهوية. والمخدرات والكراك يسببان، اليوم، أضراراً بالغة بين الهنود.

روبرت باك

ملاحظات

1- *تقرير دومينيكان الجزيرة الأسبانية إلى السيد دوشيبفر* (1519) في لاس كازاس والدفاع عن الهنود، باريس 1976.

2- فيليكس ريشلان، *الهنود الأمريكيون وتصفيتهم المتعمدة*، لوزان، 1987.

3- فيليكس ريشلان، المرجع السابق.

الرأسمالية تهاجم آسيا

يتبع سير الإنسانية إلى الأمام اتجاهاً معيناً، ولكن مع تقدم وتراجع، وضروب تقدم سريعة، لدى بعض الشعوب أو في بعض القارات، في حين تحث أخرى الخطى وراءها. واعتباراً من القرن السادس عشر، بدأت أوروبا صعودها مع نمو العلوم والتقنيات، وكذلك مع نمو رأسمالية تجارية سرعان ما سوف تنطلق لغزو العالم. وخلال هذا الوقت، بقيت آسيا، بعد أن سبقت أوروبا خلال ألوف السنين، في القرون الوسطى بإمبراطورياتها وممالكها التقليدية، بقيت في إقطاعية جامدة ونمط تفكير لم يكن يتجدد.

ففي بداية الألف الثاني من تقويمنا، كانت خيزرانيات صينية، وهي سفن من حجم غير معروف في أوروبا، تصل، بشكل متواتر، حتى الهند وأندونيسيا. وفي النصف الثاني من هذه الألفية، كانت سفن أوروبية ذات قوة متزايدة باستمرار هي التي تقارب سواحل آسيا، وهي سفن تجارية ولكنها، أيضاً، سفن حربية. وقد وصل فاسكو دو غاما إلى كاليكوت عام 1498، منذ خمسة قرون بالضبط، وترسخ الاحتكار البرتغالي على حساب التجارة العربية - البندقية، نهائياً، عام 1507. وبعد سنتين، وصل البرتغاليون إلى مالاقة، وإلى أنبوان عام 1511، وإلى الصين عام 1514. وتواجهت المصالح الأوروبية المتنافسة في آسيا، البرتغالية والأسبانية في مولوك، عام 1526، مثلاً. وقد وصل الأولون إلى اليابان عام 1542، في السنة التي استقر، فيها، الآخرون في الفيليبين.

ووصل آخرون نهمون إلى منتجات أرض آسيا وإلى مياهها. وتعود أول حملة بريطانية إلى الهند الشرقية إلى 1591. ونزل الهولنديون إلى اليابان عام 1599، ثم من جديد عام 1609. وهذه هي السنة نفسها التي تأسس، فيها، مصرف أمستردام الذي وقع، عام 1619، معاهدة مع شركة الهند. وبدأ الإنكليز في الدخول إلى شبه القارة الهندية باستقرارهم في مدراس عام 1639، وفي بومباي عام 1662، واستقروا في سورات عام 1668 وفي بونديشيري عام 1674. وجاء تأسيس مصرف إنكلترا بعد تأسيس كلكوتا (1690) بقليل. وكان الأمر يدور، منذ ذلك الحين، حول معرفة ما الأفضل مردوداً هل يصنع في أوروبا أم هل يستورد: فقد منع البرلمان الإنكليزي صنع الأقمشة الهندية عام 1719. وبعد إعادة تأسيس شركة الهند الفرنسية (1723) وتأسيس بورصة باريس (1724)، تزايد اهتمام فرنسا بالهند. ولم يكن الصراع بين فرنسا وإنكلترا على هذا الإقليم امتداداً لحروبهما في أوروبا فقط، بل كان خصومة بين رأسماليتين تجاريتين في البرهة التي كبرت، فيها، الرأسمالية الصناعية. وتركت معاهدة باريس لعام 1863 المجال حراً لإنكلترا من أجل استعمار الهند كما يبين، في تلك السنة نفسها، خلع سوباب البنغال،

وفي السنة التالية حدثت هزيمة المونغولي الكبير في بوكساد. وكانت أفكار الليبرالية المصاحبة للرأسمالية تعارض المواثيق المركنتيلية القديمة باسم «دعه يعمل، دعه يمر». وأدى الصراع بين القديم والجديد إلى إلغاء شركة الهند الفرنسية، عام 1769، ثم إعادة خلقها من جانب كالون عام 1785، وإلى قانون التنظيم المتعلق بالشركة الإنكليزية للهند عام 1773، وإلى قانون الهند عام 1774.

وأمام أول غزو غربي، قاتلت شعوب آسيا كما كان الأمر عليه في شبه الجزيرة الهندية: فقد قاتل المهرات ضد الفرنسيين والإنكليز، وحاول حكام هنود مختلفون استغلال الخصومة بين الطرفين لصيانة استقلال دولهم. وقاتل الصينيون ضد روسيا التي كانت ما تزال، إلى حد بعيد، دولة ما قبل رأسمالية وحصلوا منها على استسلام ألبازان (1685). وقد بذلوا جهدهم لإبقاء الأوروبيين بعيداً عن سواحلهم بمنعهم من إمكانية الرسو عليها. أما بالنسبة لليابان، فقد منعت، منذ 1638، كل أجنبي من دخول أرضها، كما منعت كل سفر إلى خارج البلاد على رعايا الإمبراطورية وهو ما كان يرمي إلى حماية استقلال معاد لكل تغيير.

آسيا المستعمرة من رأس المال الغربي

قبل القرن التاسع عشر، هلك عدد من الكائنات البشرية في آسيا لدى ظهور الأوروبيين ولدى إرادة الغزو على حساب الآسيويين والصراعات بينهم التي جروا الآسيويين إليها. ومنذ ذلك الحين، اجتذبت بعض ثروات هذه الشعوب إلى الغرب مقدمة إسهامها في التراكم البدائي الضروري لإقلاع الرأسمالية بقوة.

وفي القرن التاسع عشر، أدت الرغبة في الوصول إلى منابع المواد الأولية وفتح كل الأسواق، تدريجياً، إلى التفكير في استعمار آسيا كاملة. وفي برهة مؤتمر فيينا (1815)، سيطرت إنكلترا على كل الهند ما عدا الأسام والبنجاب والسند. وفي موقع آخر، أبعد شرقاً، احتلت مالاقة وبينانغ. وأمسكت هولندا، بقوة، بجاوة وكانت لها مواقع أخرى في الهند الهولندية، أندونيسيا المقبلة. وسيطرت أسبانيا، منذ زمن طويل، على الفيليبين. ويجب أن نضيف، في الهند، الوكالات الفرنسية والدانمركية (في البنغال) والبرتغالية (في غوا). وامتلكت البرتغال، أيضاً، تيمور وميناء ماكاو في الصين. وهذا المجموع المتباين، قليلاً، لم يكن هدفه سوى الاتساع.

وأدارت الدول الاستعمارية هذه الأقاليم على أفضل وجه ممكن لمصلحة طبقاتها الحاكمة. فقد جددت إنكلترا امتياز شركة الهند الشرقية عام 1813، مع مقر في لندن وحاكم عام في كلكوتا. وقد احتلت نصف أراضي الهند وفرضت ضريبة لصالح المتروبول. وكانت الهند تصدر، حتى ذلك الحين، قطنيات. ولكنها أجبرت، بعد ذلك، على تصدير قطنها الخام. وكانت مانشستر هي التي تصنع الأنسجة القطنية لمصلحة رأسمالييها الكبار، وهو ما سمح، من بين أمور أخرى،

بتمويل أعمال علماء الاقتصاد المناصرين لليبرالية والتبادل الحر، مدرسة مانشستر على وجه الدقة. وقد دمرت حرفة النسيج الهندية واستقر البؤس لدى الفلاحين مؤدياً إلى أمراض وموتى يجب تسجيلهم، دون تحفظ، في الكتاب الأسود للرأسمالية البريطانية.

كان الاقتصاد في بلدان آسيا التي ما زالت مستقلة ما يزال في مرحلته قبل الرأسمالية على أساس إنتاج الغذاء الفلاحي. وكانت هناك ورشات ومشاغل إقطاعية تخص الداميو في اليابان، ومشاغل نسيج وخزف ضخمة خاصة في الصين. ولم يتوصل تجار هذه البلدان إلى تحطيم الأطر التقليدية. وكانت بذور رأسمالية تنبعث باستمرار ولكنها تخنق دائماً. وبقيت صين سلالة كنغ المنشورية وفيتنام سلالة نغوين ويابان الشوغان دولاً محافظة ومتحجرة ومثلها بورما ولاوس وكمبوديا. وكانت العلاقات مع الغرب، في بداية القرن التاسع عشر، أكثر محدودية منها في القرون السابقة. فقد قبل اليابانيون التبادل مع الهولنديين، وحدهم، في جزيرة ديشيما قرب ناغازاكي، واستقبلت الصين الأجانب في كانتون، وكانت هناك بضعة وكالات على ساحل الطونكين. وكان الأوروبيون نافدي الصبر لفتح هذه الأسواق ذات الأعداد الكبيرة من السكان.

وفي انتظار ذلك، عملوا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر في تكبير ممتلكاتهم الموجودة. فغزت إنكلترا، في الهند، السند وبلوشستان وحاربت سيخ البنجاب عام 1845 وعام 1848. واستقرت في سنغافورة عام 1819 وتشبثت بماليزيا حيث استطاعت ذلك. واحتلت ساحل بورما عام 1825 قبل أن تغزو بورما السفلى عام 1852. وأخضعت هولندا آخر السلطنات المستقلة المجاورة لأقاليمها، وكانت آخرها سلطنة أرجيه في سومطرة عام 1869. وأنهت أسبانيا احتلال جنوب الفيليبين عام 1840. وكانت دماء المواطنين الأصليين تسيل في كل مكان، ولكن ما أهمية ذلك؟ فالخشب والقصدير والفحم والرز تمون أوروبا وكانت أسواق جديدة تفتح. أليس هذا هو الجوهري؟

أما فرنسا، فقد أخذت موطئ قدم على الأقاليم المحيطة بالآنام. فقد استولت، بين 1862 و1867، على جنوب الكوشاشين، فارضة حمايتها على كمبوديا، عام 1863، دون كثير من الصعوبة. وبعد ربع قرن، جاء دور الطونكين (1883 ـ 1885) بمعارك دامية، إذ أخذت الجمهورية الثالثة مكان الإمبراطورية الثانية. ولكن المصالح ظلت هي نفسها. وسوف توجد، مع محميتي الآنام ولاوس، لمدة سبعين سنة، هند صينية فرنسية. وتدين تايلاند لوضعها الوسيط بين الأقاليم الإنكليزية والفرنسية بإمكانية محافظتها على استقلال سياسي محدود: فقد كانت، في الواقع، نصف مستعمرة.

ولكن تحفة سيطرة الرأسمالية الغربية بتركها مظاهر السيادة قائمة وجدت، بالتأكيد، في الصين. فحكومة الصين التي أغلقت أبوابها أمام جمالات التبادل الحر رفضت، دائماً، فتح أبوابها للتجارة الأجنبية. وكان تهريب نشيط يجري على سواحلها من جانب التجار الإنكليز

الذين كانوا يبادلون الأفيون الذي كانت تزرعه،شركة الهند في البنغال، بالشاي الصيني. واستخدمت مصادرة نائب الملك في كانتون لشحنة أفيون ذريعة لحرب الأفيون الأولى التي انتهت عام 1842 بمعاهدة نانكين التي فتحت خمسة مرافئ في جنوب الصين أمام التجارة الإنكليزية وسلمت هونغ كونغ للإنكليز. وأدت حربا الأفيون الثانية والثالثة (1858)، بمساهمة فرنسا، إلى التخلي، بموجب معاهدتي تيين تسين (1858 و1860) عن أحد عشر مرفأ آخر. وكانت الدول الأوروبية قد تصرفت على طريقة الغانغستر مهربي المخدرات، وتمت التضحية بحياة ألوف الصينيين (فضلاً عن الذين سقطوا في القتال، قتلت مجاعة 1857 ثمانية ملايين). ولكن السوق الصينية فتحت وسوف تبقى مفتوحة.

وقد استقرت الرأسمالية الأوروبية لزمن طويل في آسيا. وشهدت شركة الهند الإنكليزية تجديد امتيازها التجاري وحقها في إدارة المجموع الهندي الواسع، عام 1833 ثم عام 1853. إلا أن حركة التحرر ضد السيطرة الإنكليزية كانت في طور حضانة من قبل. وفي عام 1857، اندلعت ثورة السيباي، وهم قسم من القوات المسلحة أرعبت انتفاضتهم لندن. وأغرقت هذه الثورة بالدم: فقد أعدم 320.000 هندي منهم 200 ألف مدني. وحلت شركة الهند ذات البنى الفائقة البعد عن الليبرالية عام 1858. وقد برز حلول الليبرالية مع فتح الأراضي أمام المستعمرين البريطانيين والمصالح الرأسمالية لبريطانيا التي كانت تعمل بواسطة ممثليها. ورأى الفلاحون الذين أفلتت أراضيهم من نهم المستعمرين اقتصادهم الريفي يصاغ في نقد من أجل أن يتمكنوا من دفع الضريبة للشركة، أولاً، ثم لإدارة التاج. وحدثت مجاعات مخيفة في أعوام 1860 و1866 و1873 و1877 كان الموتى، فيها، بالملايين. وآخر هذه المجاعات تطابقت مع الاحتفالات التي جعلت من الملكة فيكتوريا إمبراطورة للهند.

وكان يمارس في الهند الهولندية ما هو، بالأحرى، نوع من رأسمالية الدولة التي كان عموداها الشركة الهولندية للتجارة ومصرف جاوة اللذين تأسسا، على التعاقب، عامي 1825 و1828. وسلم خمس الأراضي،وهي الأخصب غالباً للهولنديين وزرعت بواسطة فلاحين أخضعوا للسخرة. ولكن كثيرين من رأسماليي المتروبول كانوا يريدون، هنا أيضاً، باسم ليبرالية مطابقة لمصالحهم، إلغاء هذا النظام وسحبت الزراعات، اعتباراً من 1860، واحدة بعد الأخرى، من الاحتكار وفتحت للمشروع الحر. وفي الهند الصينية، فإنه فضلاً عن مزارع الكوشنشين، سلمت الأراضي التي أفرغت من سكانها خلال حرب الطونكين، بعد 1885، إلى شركات كان مقرها في المتروبول. وفي كل مكان، وجدت الصناعة المتروبولية أسواقها.

وفي آسيا المستعمرة هذه، بقيت الصين مستقلة، نظرياً، استقلالاً نسبياً تماماً. واعتباراً من معاهدة نانكين (1842) لم تعد الجمارك الصينية تستطيع فرض رسوم أكثر من 5٪ على السلع الصناعية الأوروبية، وبعد حرب الأفيون الثالثة، وضعت، عام 1861، بين أيدي موظفين من

الدول الرأسمالية. وقد أفادت هذه الأخيرة من موقفها القوي لاقتطاع امتيازات بفرض الأمر الواقع، كما فعلت إنكلترا في شنغهاي. و«فتح» أبواب اليابان المغلقة دائماً في وجه الأجانب، عام 1853، أسطول الكومودور بيري الأمريكي الذي أرغم حكومة شوغان على ترك الغربيين يدخلون إلى مرافئها بموجب معاهدة كاناغاوا (1854). وهنا، أيضاً، جرى الحد من الرسوم الجمركية لصالح صادراتهم واعتراف قسري بخارجية بعض المناطق في الأراضي اليابانية. إلا أنه، على عكس ما جرى في الصين حيث لم تنجح ثورة التاي ـ بينغ في الخمسينات، أطيح، عام 1867، بالشوغان الذي اتهم بالمبالغة في مسايرة برابرة الغرب. وهو ما سمح بالوصول السريع إلى الرأسمالية في هذا القسم من آسيا.

ولادة رأسمالية آسيوية ونموها

استطاعت الرأسمالية أن تنتصر في قارات أخرى عبر ثورات إنكلترا وأمريكا وفرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ استخدمت بورجوازيات هذه البلدان الحركات الشعبية لتفرض نفسها كطبقة مسيطرة. وبالمقابل، بدأت إقامة رأسمالية آسيوية، وفي ذلك مفارقة، بإعادة النظام الملكي. فدروب الانتقال من نظام إلى آخر متنوعة، وهذا لا ينطبق على النظام الرأسمالي وحده.

وكان الاتصال بالغربيين سبب، في اليابان، ارتفاعاً في الأسعار وخسارة لاحتياطياتها الذهبية وثورات فلاحية. وكانت حملة أخيرة لهؤلاء الفلاحين، عام 1863، قد أثبتت، مرة أخرى، تفوقهم المادي وأدى وصول الإمبراطور الجديد، موتسو ـ هيتو، عام 1867، إلى العرش إلى إلغاء وظائف الشوغان وبداية عصر الميجي، عصر «الحكومة المتنورة». وألغيت الإقطاعية بمختلف وجوهها، ولكن الطبقة القائدة اليابانية لم تكن مشكلة من البورجوازية التجارية وحدها، بل من كثير من الإقطاعيين الذين انتقلوا، بسهولة، إلى الرأسمالية كما فعل عدد من الإقطاعيين الإنكليز في القرن السابق.

غير أن الدولة هي التي سمحت، في اليابان، بإقلاع اقتصاد جديد كان من شأن التراكم البدائي، لولا ذلك، أن يكون غير كاف لإقامته. وقد أعطيت المشروعات التي أسستها الدولة، عام 1881، إلى القطاع الخاص بأسعار منخفضة جداً. ووجدت مشروعات من حجوم مختلفة، ولكن بعضها سيطرت على الأخرى وانتظمت، منذ 1883، في كارتلات (زيباتسو) أشهرها ميتسوي وميتسوبيشي وسوميتومو. فقد مضت اليابان الرأسمالية سريعاً، سريعاً جداً، إلى الأمام.

وفي الصين، ظهر قطاع رأسمالي وبدأ شيء من التصنيع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد أضرت الواردات القادمة من العالم الرأسمالي الخارجي ببعض الصناعات الصينية (وخاصة النسيج). إلا أن المرافئ المفتوحة على الأجانب شكلت مراكز لنشر الرأسمالية. ولبيان

التركيب الممكن بين القديم والجديد، كان يجري الحديث عن «رأسمالية كونفوشية». ولكن أعماق البلاد والأرياف ظلت تقليدية. وظهرت بروليتاريا عائمة كان يهاجر قسم منها ليشكل حمالين في كل مكان حول المحيط الهادي تقريباً، في حين أن أكثر العناصر يسراً كانت تضاف إلى هذا الشتات الصيني الذي سوف يلعب دوره في رأسمالية القرن العشرين، لا سيما في جنوب شرق آسيا. وفي الصين نفسها، عاشت الرأسمالية في تشابك وثيق مع البيروقراطية، وهو ما لم يعط، أبداً، النتائج نفسها التي أعطاها في اليابان. فرؤوس الأموال لم تكن كافية، والإدارة غالباً ما كانت غير عقلانية والأسواق محدودة. وكانت منافسة الغربيين، خاصة، أفضل تنظيماً وتملك قطاعاً مصرفياً ناجعاً يشكل، بسيطرته على التجارة الخارجية، عقبة عظمى في وجه الرأسمالية الصينية.

وفي المناطق الأخرى من آسيا، لعبت السيطرة الاستعمارية دوراً كابحاً. ونادرة كانت حالة المشروعات الكبرى التي خلقت ضمن هذه الشروط كمشروعات أسرة بيرلا وأسرة تاتا في الهند، التي أقلعت مناجمها ومصاهر فولاذها في جامشدبور على نطاق واسع في نهاية القرن التاسع عشر. وتزودت البورجوازية الهندية، أيضاً، ببعض البنى، كجمعية تجار مدراس التي تأسست عام 1856 وتحولت، عام 1910، إلى غرفة تجارة جنوب الهند. وكانت البورجوازية في البلدان المستعمرة، خاصة، بورجوازية كومبرادورية في خدمة الرأسمالية الأجنبية، وتبقى تلك التي تعمل لإنشاء مشروعات وطنية محدودة.

منافسات بين الرأسماليات في آسيا

أعلن اللورد سالسبوري، عام 1880، قائلاً: «هناك في آسيا مكان لنا جميعاً». وحتى ولو كانت عبارة «لنا جميعاً» تشير إلى الدول الرأسمالية الغربية، فقد كانت هذه، فعلاً، رؤية متفائلة كما دلت المنافسات في جنوب شرق آسيا في تلك الفترة. وفضلاً عن ذلك، كانت هناك التوسعية اليابانية التي كان ينبغي أن يحسب لها حساب. وقد انتشر مدلولا «الإمبراطورية» و«الإمبريالية» بصورة تقريظية على أيدي مؤلفين يمضون من دزرائيلي إلى كيبلنغ قبل أن يوضح هوبسون وهلفردنغ ولينين أن الإمبريالية كانت اتحاد رأس المال المصرفي ورأس المال المالي لتشكيل رأس مال مالي يرمي إلى السيطرة على العالم.

وفي بداية عصر الميجي، كانت الطبقة اليابانية المسيطرة قد عدلت عن مهاجمة كوريا، عام 1873، لشعورها بأنها لم تكن مستعدة. ولكنها أمنت سيطرتها على جزر بونان والكوريل وريوكيو. وكانت اليابان قد اقترحت على الصين سيطرة ثنائية على كوريا عام 1891، وهو مشروع لم يتحقق. وعلى العكس من ذلك، أدت إرادة التوسع بيابان الشركات الكبرى المتكاملة، يابان الإمبريالية إلى الانقضاض على الصين عام 1894. ولم يقتصر الأمر، بموجب معاهدة

شيمونوزيكي (1895)، على حصولها على تايوان وجزر بيسكادور، بل حصلت، أيضاً، على تعويض هام استخدم لمزيد من تسريع نمو الرأسمالية اليابانية، بناء على حق إقامة مشروعات في شمال شرق الصين (منشوريا). ولكن روسيا أجبرتها على مغادرة بور أرثر.

وانطلقت الدول الإمبريالية في «معركة الامتيازات» (1896 ـ 1902)، إذ حاولت كل منها، بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا واليابان، الحصول لنفسها على أفضل حصة وراقبت، بحسد، حصة الجار. واتفقت، إثر ثورة البوكسر، على التدخل، عام 1900، بكل العنف الذي كانت قواتها قادرة عليه. وللمرة الأولى، هاجمت اليابان، بعد ذلك، دولة أوروبية، روسيا (1904 ـ 1905)، وهزمتها وقدمت لها معاهدة بورتسماوث منطقة لياودونغ في الصين، وجنوب ساخالين، وتركت لها الحرية في منشوريا وكوريا. أما الولايات المتحدة التي لم تنجح في اقتطاع منطقة نفوذ لها في الصين فقد أبعدت، بالمقابل، الأسبان عن الفيليبين التي أعطتها لها معاهدة باريس (1898).

ولم يكن من الممكن لتشكل بورجوازية وبروليتاريا وأنتليجنسا صينية مرتبط بضروب تقدم الرأسمالية أن يبقى دون نتائج سياسية. فقد تابع «الاتحاد لنهضة الصين» (1894) ثم رابطة تونغ مينغ ـ هوي (1905) اللذان أسسهما صن يات ـ صن أنشطة ثورية أدت إلى ثورة تشرين الأول 1911.

وهذه الثورة التي وصفها مؤلفون بريطانيون بأنها «ثورة بورجوازية غير مرئية» أقامت الجمهورية التي سرعان ما قادها الجنرال الرجعي شان كاي تشك الذي سارع الغربيون إلى منحه «قرض إعادة تنظيم». وفي الفترة نفسها، اتفقت أكبر المجموعات المالية القائمة في آسيا (مصرف هونغ كونغ وشنغهاي، مصرف يوكوهاما، مصرف الهند الصينية، المصرف الألماني ـ الآسيوي، المصرف الروسي ـ الآسيوي وعدة مصارف أمريكية) على تشكيل «أول كونسرتيوم» عام 1912 لتقاسم الأرباح. وقلل من استمرار هذه المحاولة الإمبريالية اندلاع الحرب العالمية الأولى بعد قليل.

وأفادت آسيا الإمبريالية اليابانية خاصة. فاليابان التي فرضت حمايتها على كوريا عام 1905 وضمتها، بعنف، عام 1910 دخلت الحرب إلى جانب الحلفاء منذ 1914، في حين انتظرت الصين حتى عام 1917 لتفعل ذلك. وأفادت اليابان من هذا لتطلب من الصين قبول «طلباتها الإحدى والعشرين» والاستقرار في شاندونغ والدخول إلى السوق الصينية أكثر من أي وقت مضى. وبعد ثورة 1917 الروسية، اتفق الحلفاء مع اليابان على التدخل في الشرق الأقصى ضد القوات السوفياتية. وفي معاهدة فرساي (1919) حصلت اليابان على الحلول محل ألمانيا في شاندونغ، ولكن الغربيين أرغموها، في مؤتمر واشنطن (1921 ـ 1922)، على إعادتها إلى الصين وعلى التخلي، في الوقت نفسه، عن مشروعها لضم قسم من سيبيريا الشرقية ومنغوليا. ومنع غضب الإمبرياليين اليابانيين، آنذاك، من تحقيق «كونسرتيوم ثان». فقد كانت ممارسة

الإمبريالية العليا صعبة حقاً!

وتابعت الإمبراطوريات الاستعمارية الناشئة في القرن التاسع عشر عملها في السنوات الأربعين الأولى من القرن العشرين. ففي الهند، تابعت الرأسمالية الاستعمارية سيطرتها، ولكن الرأسمالية الهندية توسعت وكان يقودها، خاصة، بارسيس بومباي والماروارِيس، مقرضو المال الآتون من الراجبوتانا. وبقي رجال الأعمال الهنود، في الإجمال، مقتصرين على الصناعات الخفيفة، ولكن كانت هناك استثناءات: فقد تابعت مجموعة تاتا عملها في الصناعة الثقيلة. وتجمع الرأسماليون الهنود، اعتباراً من 1927، في «اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية»، وكانوا يشكون من استنزاف الثروات الذي تمارسه بريطانيا على حسابهم وألهموا، إلى درجة هامة، حزب المؤتمر الذي تأسس عام 1920. ولم يرضهم التنازل عن بعض السلطات المحلية للهنود بموجب إصلاحات مونتيغو ـ شلمسفورد لعام 1919، ولا مؤتمرات الطاولة المستديرة لعام 1930 ـ 1931. وعانت الهند المرتبطة بالرأسمالية العالمية معاناة شديدة من نتائج أزمة 1929 التي مست العمال والفلاحين والموظفين. وأدت حركة العصيان المدني التي حرض عليها غاندي، عام 1932 ـ 1933، بلندن إلى أن تمنح، بنظام 1935، استقلالاً ذاتياً كان حقيقياً رغم كونه محدوداً جداً.

وفي مستعمرات جنوب شرق آسيا (الهند الهولندية، الفيليبين، الهند الصينية الفرنسية، ماليزيا)، كانت البورجوازية الوطنية الكومبرادورية المرتبطة بالرأسمالية الأجنبية، كما رأينا، أقوى، بوجه عام، من البورجوازية الوطنية. وكانت شروط الحياة قاسية جداً على عمال المزارع، كما على عمال المناجم والمرافئ. وقد وقفت حركات اجتماعية ضد الاستغلال الذي كانوا ضحاياه، على غرار إضرابات سايغون العمالية في فترة 1927 ـ 1929. وقد فشلت حركة ثورية في الهند الهولندية عام 1926 ـ 1927. وفي كل هذه البلدان، مست أزمة الرأسمالية العالمية، عام 1929، أيضاً، الشعوب. فقد أضر انخفاض الطلب على المواد الأولية وهبوط أسعارها، في الوقت نفسه، بالشركات الاستعمارية التي سرحت عمالها وبصغار المنتجين الوطنيين الذين حرموا من الأسواق. وقد قام فلاحو شمال لوسون، في الفيليبين، بانتفاضة، عام 1931، واندلعت إضرابات في مانيلا، وأخرى في ماليزيا، وأخرى في رانغون. وفي الهند الصينية، قمعت انتفاضة نغي ـ آن، عام 1931، عسكرياً، ونجم عن ذلك مئات القتلى وألوف المحكومين بالنفي في بولو كوندور. وبقيت السلطة الاستعمارية على حالها، حتى الحرب، هناك كما في الهند الهولندية. وعلى العكس من ذلك، رأى الأمريكيون أن من الأكثر حكمة لرؤوس أموالهم أن يمنحوا الحكم الذاتي الداخلي في الفيليبين، وفعل الإنكليز الشيء نفسه في بورما التي فصلت عن الهند عام 1935.

وقد أمكن لمؤلفين بريطانيين أن يصفوا الفترة الممتدة من عام 1917 إلى 1923 بأنها «عصر الرأسمالية الصينية الذهبي». فقد أفادت هذه الأخيرة، فعلاً، من تواصي العالم الذي كان في

حالة حرب. وتأسست مصارف عديدة بعد تأسيس مصرف الصين الرسمي عام 1918. ودامت الهبّة حتى عام 1923. ولكن «سادة الحرب» كانوا يمسكون بزمام الأمور في قسم كبير من المقاطعات مدعومين، غالباً، من الدول الغربية التي أفادت من «معاهدات غير عادلة» (جمارك، إخراج مناطق من نطاق السيادة الصينية، امتيازات تجارية وضريبية). وبين عامي 1924 و1927، طردت قوات الكومنتانغ التي كان يقودها شان كاي تشك «سادة الحرب». وكان له، هو نفسه، صهران هما رجلا المال كونغ وسونغ ولم يكن لديه ما يمنعه عن الانضمام إلى البورجوازية. وتحت ضغطيهما، قطع علاقاته مع الشيوعيين الذين سيشكلون، عام 1931، «جمهورية السوفياتات الصينية» قبل أن يبدؤوا، عام 1934، المسيرة الطويلة حتى شنكجي. وتلقى الكومنتانغ، بدوره، دعم الإمبرياليين الغربيين الذين تخلوا عن المزايا الجمركية والحقوقية ليضعوه في موقع قوة أمام الشعب الصيني. وكان هدف «خطة السنوات الأربع» تقوية الصناعة الصينية التي وظفت، فيها، المصارف رؤوس أموال هائلة. وارتفع معدل النمو السنوي إلى 8 و9٪. ولكن الأزمة العالمية وصلت إلى الصين عام 1932، بحيث أن ربع الصناعات الصينية كان قد توقف عن العمل عام 1935. وكان الانتعاش يرتسم، وكان الشيوعيون قد اقترحوا على شان مفاوضات، وكان في الأفق اتفاق عندما شنت اليابان حرباً عامة ضد الصين في تموز 1937.

وقد نمت الرأسمالية اليابانية في هذه الأثناء. وفي عام 1930، كانت صناعتها الثقيلة تستطيع أن تنافس صناعة الغربيين. وكان قسم من البورجوازية اليابانية يسعى وراء توسع ليس حربياً بالضرورة. وصدرت اليابان رؤوس أموالها، خاصة إلى شرق آسيا. فقد تضاعفت الاستثمارات اليابانية في الصين أكثر من خمس مرات بين 1914 و1930. وكان زيباتسو ميتسوي وزيباتسو ميتسوبيشي يسيطران على شركة منشوريا الجنوبية ومصرف تايوان وشركة نيغيه واتا كايشا القطنية الضخمة التي كانت لها مصانع عديدة في الصين. وكانت المصالح اليابانية تملك، أيضاً، مناجم وخطوطاً حديدية. وقد مورس استغلال استعماري كامل في تايوان وكوريا. إلا أن الميزانية العسكرية اليابانية خفضت إلى أقل من النصف بين 1919 و1926. فقد سعت حكومتا كينزيكاي - مينسيتو، بين أعوام 1924 و1927، وبين أعوام 1929 و1931، إلى الاتفاق مع قوميي الكومنتانغ الصينيين ومع الولايات المتحدة. ولكن حملة عسكرية أرسلت، في هذه الأثناء، إلى شاندونغ، ضد قوات تشان.

وأصبحت الإمبريالية اليابانية التي عانت نتائج أزمة 1929 عسكرية وعدوانية صراحة. واعتباراً من 1932، كان الجيش، يمسك بزمام السلطة وتركه رأس المال الكبير يقوم بالتوسع بطرائق أخرى كانت تقتضي ارتفاعاً كبيراً بالميزانية العسكرية. وأدى «الحادث المنشوري»، عام 1931، المتبوع بإنزال في شنغهاي، عام 1932، إلى خلق دولة مندشوكوو الشبحية. وبعد اغتيال رجال سياسة عديدين على أيدي ضباط شباب في شباط 1936، لم يعد أمام العسكريين عوائق

في وجه مخططاتهم العدوانية، حتى ولو قلقت بعض الزيباتسويات من ذلك. وكانت «آسيا الكبرى» خاضعة للسيادة اليابانية هي مثلهم الأعلى. واستغل العسكريون اشتباكاً وقع في تموز 1937 قرب بكين ذريعة للانقضاض على الصين.

الإمبريالية اليابانية، حركات التحرر ونهاية الاستعمار في آسيا

بدأت الحرب العالمية الثانية على أرض آسيا عام 1937. فقد تقدمت القوات اليابانية، عام 1937 ـ 1938، في شمال الصين، في حوض يانغزي وحول كانتون. وكانت هذه الحرب، في الصين، ذات قسوة قصوى مع مذابح جماعية واستعمال غازات القتال (التي لن تستعمل في مكان آخر حتى 1945). وبقيت في كل الذاكرات الصينية الاستيلاء على نانكين ومذابحه التي سقط، فيها، 300000 قتيل. ولم تعد الحكومة القومية التي لجأت إلى شونغكنغ تحتفظ بأكثر من جنوب الصين وغربها، في حين أقام اليابانيون، عام 1940، في نانكين، حكومة شبحية يقودها وانغ جنغ ـ وي. إلا أن الأنصار القوميين، وخاصة الشيوعيين، تنظموا لمقاومة الجيوش اليابانية.

وقد افتتح تعميم الحرب التي خاضتها العسكريتاريا اليابانية في آسيا بالهجوم على بيرل هاربور في هاواي، في 7 كانون الأول 1941، الذي وضعها في مواجهة الولايات المتحدة وبريطانيا في آسيا. وفي بضعة أشهر، احتلت الجيوش اليابانية هونغ كونغ وماليزيا وسنغافورة والهند الهولندية والفيليبين وبورما. أما تايلاند فقد تركت هذه الجيوش تمر بموجب اتفاق وقع في كانون الأول 1941 أيضاً. وقد وصلت حتى أبواب الهند وأستراليا. وأقامت اليابان «دائرة الازدهار الآسيوي المشترك»، وهي غطاء خجول لسيطرتها دون منازع. واستغلت اليابان، لصالح اقتصادها الحربي فحم الصين ونفط أندونيسيا وبورما وقصدير وبوكسيت ماليزيا وأندونيسيا وقطن الفيليبين ورز تايلاند والكوشينشين. وجندت اليد العاملة في ماليزيا وأندونيسيا بالقوة، كما فعلت باليد العاملة في مستعمرتها، كوريا. واستخلصت الرأسمالية اليابانية أرباحاً مدعومة من الحرب. ففي عام 1942، كانت الزيباتسويات الأربعة الكبرى تسيطر على 50٪ من رأس المال المالي و32٪ من الصناعة الثقيلة و61٪ من النقليات في بحر اليابان. وقد مولت «شركات تنمية» شمال الصين ووسطها المحتلين مؤمنة الاستغلال الأقصى للثروات الصينية.

ولكن الرأسماليات الآسيوية الأخرى أفادت من الحرب أيضاً. فمن جهة حكومة شونغ ـ كنغ، اغتنت «الأسر الأربع الكبرى» (شن، جيانغ، كونغ، سونغ)، أيضاً، سواء أكان ذلك بسيطرتها على الإنتاج أم بمضاربتها على الدولار. وعاث تضخم متصاعد فساداً في الصين الوطنية. وكان قوياً في اليابان وقوياً جداً في الهند. ولم تتبع الأجور التضخم. وعانى الفلاحون والعمال والطبقات الوسطى شروط حياة أسوأ من أي وقت مضى. وفضلاً عن الضحايا المباشرين للمعارك، أوقعت

مجاعة هينان 4 ملايين وفاة عام 1942، ومجاعة البنغال ثلاثة ملايين، على الأقل، عام 1942 ـ 1943، ومجاعة طونكان مليونين عام 1942. وهذه الضحايا لن تكتب أسماؤها على أي نصب للموت، ولكنها تستحق، جيداً، أن تظهر في هذا «الكتاب الأسود».

وعندما اضطرت القوات اليابانية إلى التراجع في كل مكان، بعد أن ألقيت القنبلتان الذريتان الأمريكيتان على هيروشيما وناغازاكي وأرغمت اليابان على الاستسلام، في آب 1945، كانت هيئة آسيا قد تغيرت إلى الأبد. وكان اليابانيون قد أقاموا في بورما وفيتنام والفيليبين وأندونيسيا، كما في الصين، حكومات موالية لهم، وقبلت بعض قوميات هذه البلدان أن تتبع هذه الحكومات. ولكن الشعوب كانت قد فهمت، مبكراً، أن «دائرة الازدهار الآسيوي المشترك» كانت تعمل لصالح اليابان وحدها. وقامت حركات مثل جيش الشعب الماليزي المعادي لليابان في ماليزيا، ورابطة حرية الشعب المعادية للفاشية في بورما، والفيتمين في فيتنام والهوكبالاهاب في الفيليبين. وكانت، جميعها، تجمع بين مطالب الاستقلال الوطني ومطالب التقدم الاجتماعي وتحظى بالدعم الشعبي. ومنذ استسلام اليابان، استولى وطنيون على السلطة في بورما وأندونيسيا، ولكنهم ما لبثوا أن لقوا معارضة في هذا البلد الأخير.

وكان على الدول الرأسمالية والاستعمارية الاختيار بين موقفين: الاعتراف بحركات التحرر الوطني أو مجابهتها بالقوة. وقد سلمت الولايات المتحدة باستقلال الفيليبين عام 1946، وسلمت بريطانيا باستقلال بورما وسيلان عام 1948. أما هولندا وفرنسا اللتان أساءتا الاختيار، فقد خسرتا كل مواقعهما الاقتصادية وانقطعتا، لزمن ما، عن لعب أي دور في جنوب شرق آسيا. وفضلاً عن ذلك، فإن عدم تطبيق اتفاقيات جنيف لعام 1954 أدى إلى الحرب الأمريكية في فيتنام بين 1959 و1975 وإعادة توحيد البلاد في ظل نظام اشتراكي لم تكن ترغب فيه أية رأسمالية. وفي ماليزيا، قاتلت بريطانيا حركة التحرير التقدمية بين 1948 و1953، وهو التاريخ الذي سلمت، فيه، السلطة لعناصر موالية للغرب، واستمرت الرأسمالية البريطانية في لعب دور مسيطر في شبه الجزيرة الماليزية. وفقدت اليابان، بالطبع، كل مستعمراتها، إذ استقلت كوريا، ولكنها انقسمت إلى شمال اشتراكي وجنوب رأسمالي، وسلمت تايوان إلى الصين الوطنية.

وكانت بريطانيا العمالية قد اعترفت، منذ 1945، بمبدأ استقلال شبه الجزيرة الهندية الذي كان يزعج تشرشل. ولكن الاستعمار الإنكليزي كان قد زرع بذور الانقسام بين حزب المؤتمر ذي الاتجاه العلماني والرابطة الإسلامية. ومنذ ذلك الحين، ومنذ منح الاستقلال، كانت هناك الهند، من جهة، وباكستان من جهة أخرى. ونجحت لندن في جعلهما دولتين داخل الكومنولث، إلا أنه وقع 300 ألف قتيل، على الأقل، في المذابح والإعدامات و500 ألف في المجاعة وأكثر من خمسة ملايين لاجئ فقدوا كل شيء على الدروب.

وفي الصين، خرج الكومنتانغ من الحرب أقرب إلى الضعف، وخرج الشيوعيون منها وقد

ازدادوا قوة. وكانت «الأسر الأربع الكبرى» للرأسمالية الصينية لا تفكر إلا في الحصول على المشروعات اليابانية المصادرة، في حين كان التضخم مستمراً وكان الشعب يعاني من الفقر والقمع. وبعد محاولة لتشكيل حكومة ائتلافية، استؤنفت الحرب الأهلية عام 1946. وفقدت قوات الكومنتانغ التي طردت من الأرياف المدن المطوقة: شيانغ (موكدن)، بكين، نانكين، شنغهاي ووهان. ومع إعلان جمهورية الصين الشعبية، في الأول من تشرين الأول 1949، وعلى الرغم من بقاء «رأسمالية وطنية»، فإن الفترة الجميلة للرأسمالية الصينية بدت، منذ ذلك الحين، وراءها.

اقتصادات آسيا الرأسمالية بعد الحرب

كانت اليابان قد خسرت، في نهاية الحرب العالمية الثانية، مليوني قتيل، وكان اقتصادها في حالة دمار. وأراد المحتلون الأمريكيون تفكيك قوة الزيباتسويات المالية. وأرغمت الشركات على تسليم أسهمها إلى الحكومة وحلت كارتلاتها. وكان الأمر يدور حول تدابير مضادة للتروستات أكثر منها مضادة للرأسمالية، وهو ما لن يفاجئ من جانب الرأسمالية المنتصرة. وفضلاً عن ذلك، فقد انتهت هذه السياسة عام 1948 أمام صعود الحرب الباردة واقتراب النجاح الشيوعي في الصين. وبمساعدة المحتلين، حطم أرباب العمل اليابانيون الإضرابات وطهروا المشروعات من العناصر التقدمية. وأدت الحرب الكورية، عام 1950، إلى معاهدة صلح سان فرنسيسكو بين الولايات المتحدة وبعض الحلفاء وبين اليابان (1951) وإلى بعث جنين جيش ياباني. وأقلع انتعاش الاقتصاد المعروف باسم هبة جيمو، وفي عام 1950 تم إدراك مستوى إنتاج الثلاثينات. وزاد الناتج القومي الإجمالي بمعدل 10٪ سنوياً. ونجحت اليابان، عام 1955 أيضاً، في دخول الغات. وفاوضت حكومة كيشي على معاهدة جديدة مع الولايات المتحدة تحد من استخدام القواعد الأمريكية في اليابان للعمليات خارج آسيا وقد قعت في بداية عام 1960. وبما أنها كانت تؤكد التحالف الأمريكي، فقد اصطدم إبرامها بالاحتجاج الشعبي. ووعد رئيس الوزراء الجديد، إيكيدا، بمضاعفة الناتج القومي الإجمالي في عشر سنوات، ولكن البلاد توصلت إلى ذلك، واقعاً، في خمس سنوات (1965) واستمرت في التقدم بما يتراوح بين 10 و14٪ سنوياً. وفي عام 1970، أصبحت اليابان ثالث قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ونظمت الرأسمالية اليابانية مع الدولة وزارة للتجارة والصناعة الدولية ساعدتها في مشترياتها ومبيعاتها. وتضاعفت فروع المشروعات اليابانية في كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة.

وبما أن اليابان أصبحت ثاني شريك تجاري للولايات المتحدة التي دخلت سوقها بفضل أسعار أدنى من أسعارها، فلم يكن الأمر يخلو من أسباب الاحتكاك بين الدولتين الإمبرياليتين.

فالميزان التجاري الأمريكي في حالة عجز (مليار دولار في المتوسط سنوياً)، في حين يرفض الرأسماليون اليابانيون خفض رسومهم الجمركية الخاصة. وترافق عدم قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب الذي أعلنه نيكسون عام 1971 بزيادة في الرسم التجاري يعاقب المنتجات اليابانية. وأدت أولى صدمة نفطية (1973) إلى عجز في ميزان المدفوعات التجارية لليابان. وبما أن الين أصبح عملة قوية مطلوبة في أسواق القطع، فقد أحس المصدرون اليابانيون بنتائج ذلك اعتباراً من 1976. ومع ذلك، فقد بدأت، في تلك الفترة، هبة إيزاناغي الاقتصادية (1965 ـ 1970). وكان متوسط معدل النمو، بين 1963 و1972، 10.5٪ سنوياً. وكان أدنى، بين 1973 و1985، إذ بلغ 4.1٪ سنوياً. وهددت عودة الين إلى الصعود، عام 1985 ـ 1986، الناجمة عن التخفيض المقصود لقيمة الدولار، من جديد، الصادرات اليابانية. وردت اليابان بالاقتصاد في الطاقة وبتطوير أبحاثها في الشركات الكبرى (فوجيتسو، هيتاشي، هوندا، الكهرباء اليابانية، نيسان، توشيبا، تويوتا) وبتوزيع صناعات اليد العاملة في جنوب شرق آسيا، وكذلك بالاستثمار في الدول المتقدمة. وتملك الرأسمالية اليابانية وفراً غزيراً (4.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وإدارة ومعلومات لا مثيل لها، والاقتطاعات الضريبية الإجبارية، فيها، هي الأضعف بين البلدان المتقدمة، والنفقات العسكرية تبلغ 1٪ فقط من الناتج القومي الإجمالي. ومع ذلك، فبعد هبة هيزي الكبرى (1986 ـ 1990) التي كانت أضعف من سابقاتها، دخلت اليابان، عام 1992، فترة نمو ضعيف (1.4٪ في المتوسط). وعرفت، عام 1997 ـ 1998، أكثر أزمات فائض الإنتاج كلاسيكية، أي تدني الاستهلاك الذي يهدد كل رأسمالية.

وكانت الحرب العالمية الثانية، كالحرب العالمية الأولى، فترة مفيدة للرأسمالية الهندية. فقد أصبحت الحكومة البريطانية أكبر زبون لمصاهر فولاذ شبه الجزيرة وصناعاتها النسيجية، وانتقلت الهند من وضع المدين إلى وضع الدائن. وجرى إقرار خطة لمدة خمس عشرة سنة (1947 ـ 1962) سميت خطة بومباي كانت تتوقع مضاعفة الدخل الفردي خلال تلك الفترة. وبموجب هذه الخطة، كان على الدولة أن تمول الصناعات الأساسية، في حين يمول الرأسماليون الفرديون القطاعات التي تعد بربح سريع. وهذا التصور المليء بالجاذبية بالنسبة لهؤلاء الأخيرين اتخذ اسم «الاقتصاد المختلط». واستمرت خطة بومباي، طويلاً، في إلهام الاقتصاد الهندي. فقد حصل نهرو على إقرار ثلاث خطط خمسية: 1952 ـ 1956، 1956 ـ 1961، 1961 ـ 1966. وجهزت الصناعة الخاصة بتعرفات حماية، بل منع استيراد ما يزاحمها. وساعدت 163 مليون روبية من الاستثمارات العامة، خلال الخطط الثلاث، الصناعة والخدمات على حساب الزراعة. ونمت الصناعة الثقيلة بسرعة، وصناعة المواد الاستهلاكية بصورة أقل سرعة بكثير. وتلقت الهند مساعدة زادت على 9 مليارات دولار بين 1951 و1966. وسيطرت «الثورة الخضراء» على فترتي 1962 ـ 1965 و1966 ـ 1970، وزاد الإنتاج الزراعي بصورة أسرع

من سرعة زيادة السكان. ولكن سنوات 1965 ـ 1967 كانت سنوات الجمود الصناعي. وظهرت ضروب ضعف الرأسمالية الهندية وعدم كفاية القطاع العام. وترافق الانتعاش الصناعي لسنوات 1970 ـ 1977 بالتركيز. وبالمقابل، خصخصت أنديرا غاندي، لفترة محددة المصارف الهندية عام 1971. ونما الإنتاج الصناعي ببطء حتى 1984، ثم بصورة أسرع (8٪ سنوياً) حتى 1990. وكان الاستثمار يمثل، في الثمانينات، ما يقرب من 25٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وكان البنك الدولي قد أرغم الهند على خفض قيمة الروبية بمعدل 50٪ عام 1966. وفي هذه السنة نفسها، فض النزاع مع باكستان في طشقند، ولكنه استؤنف لدى انتفاضة باكستان الشرقية عام 1971، وهي الانتفاضة التي ولدت بنغلاديش. ونجحت الرأسمالية الهندية، عام 1981، في منع الإضرابات في القطاعات «الأساسية»، وهو ما لم يمنع من سقوط 700 قتيل في إضراب عام في بداية 1982. وتسعى الهند إلى الاستثمارات الأجنبية لصناعاتها وتبذل جهدها لغزو أسواق في جنوب شرق آسيا. وقد أنجزت الهند، في عهد حكومات أنديرا غاندي التي اغتيلت عام 1984، ثم حكومتي ابنها راجيف (1984 ـ 1989) وناراسيما راو (1990 ـ 1996) في تحقيق تفجير نووي وتزودت بصاروخ يبلغ مداه 2500 كيلومتر. ويحمل التوتر المستمر على الخوف من أن تصطدم الهند التي أصبحت إحدى أكبر الدول الرأسمالية في العالم، عاجلاً أم آجلاً، بباكستان المجاورة.

وبالفعل، فإن باكستان على نزاع معها، خاصة بصدد كشمير. وقد تأرجحت، دائماً، بين تبني موقع الدولة الإسلامية الذي اتخذته عدة مرات منذ 1956 وموقف أكثر علمانية. وقد تبنى ذو الفقار علي بوتو، عام 1971، وفضل إلهي شودري، عام 1973، إصلاحات تقدمية (تأميمات، إصلاح زراعي). ولكن انقلاباً عسكرياً أتى إلى السلطة، عام 1978، بالجنرال محمد ضياء الحق، وجرى تبني الشريعة قانوناً أعلى. واشتركت البلاد اشتراكاً فعالاً في حرب أفغانستان وتلقت 3 مليارات دولار من الولايات المتحدة، مساعدة في ثمان سنوات. وأصبحت بنازير بوتو، ابنة علي بوتو الذي أعدم عام 1978، رئيسة للوزراء عام 1988، وأقيلت عام 1990 ثم عادت إلى الحكم عام 1993. وعلى الرغم من الاضطرابات، تراوح معدل النمو خلال السنوات الأخيرة، بين 4 و6٪ سنوياً. وتحافظ الطبقة القائدة على عدد من سمات الإقطاعية أكبر بكثير من تلك التي تحتفظ به نظيرتها الهندية. وهذا يفسر، دون شك، جزئياً، تذبذبات البلد السياسية. وقد اعترف، عام 1992، بقدرته على صنع أسلحة نووية، ويرى كثيرون أنه باشر في صناعتها. ويمكن لشبه الجزيرة الهندية أن تلتهب، بين لحظة وأخرى، بفعل خصومات وطنية بين طبقتين حاكمتين متواجهتين لا يمكن إلا أن تُذكرا بما عرفته أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ولكن ذلك في العصر النووي هذه المرة.

وقد خرجت اقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا من الحرب العالمية الثانية وقد أضعفتها إلى أقصى حد التدميرات (بورما، الفيليبين) ونتائج الحرب الأخرى. ومهما تكن الفروق بين بلد

وآخر، فقد حدث النمو الاقتصادي في برامج كل حركات التحرير. وقد تزودت الدول المستقلة حديثاً بمصارف مركزية أوصى بخلقها، في الخمسينات والستينات، البنك الدولي كما أوصى بها... التخطيط المركزي، وهو ما يكفي لبيان أن الأمر يدور حول فترة قديمة. وهكذا ولدت الخطة الخمسية (ريبيليتا 1) في أندونيسيا عام 1969، وأول خطة ماليزية عام 1970، وخطة السنوات العشرين في بورما عام 1992، وثلاث خطط خمسية في تايلاند تعاقبت بعد هذا التاريخ. وكان إسهام الدولة في الاقتصاد قوياً جداً في أندونيسيا وسنغافورة وماليزيا وتايلاند والفيليبين ووفّر ما يتراوح بين 10 و40٪ من الناتج القومي الإجمالي. ولقد لجأت هذه الدول إلى الإتقان لتسهيل نمو الصناعات الوليدة. وادعى بعضها، في هذه البرهة، أن موقعه هو بين الرأسمالية والاشتراكية. وكان الأمر يدور، عامة، حول رأسمالية تلعب الدولة، فيها، دوراً هاماً وحافظ الاستعمار الجديد، فيها، على مواقع ما زالت قوية (بورما، ماليزيا). وقدمت الولايات المتحدة، لتحتفظ بهذه البلدان في معسكرها، مساعدة (2.6 مليار دولار لتايلاند بين 1950 و1975 مثلاً) استقبلتها جيداً، بالطبع، الطبقات الحاكمة الموالية للغرب.

وبعد الهزيمة الأمريكية في فيتنام (1975)، انطلقت رأسماليات جنوب شرق آسيا في سياسة تنمية لصناعاتها وتجارتها وفعالياتها المالية. وبالفعل، فإن سوهارتو أعطى أندونيسيا، بعد انقلاب 1965 الذي كلّف نصف مليون قتيل و700 ألف اعتقال، اعتباراً من 1967، دافعاً قومياً ومناسباً للمصالح الكبرى، معاً، بتطوير استعمار حقيقي (غينيا الجديدة الغربية، سيليب، جزر الملوك، تيمور). وتوطدت الرأسمالية في تايلاند بعد الانقلابات العسكرية (1975، 1977، 1988)، كما في الفيليبين في عهد رئاسة ماركوس (1965 ـ 1987) وكوري أكينو (1986 ـ 1992) وفيدل راموس (اعتباراً من 1992). وفتحت «البلدان المصنعة حديثاً» أبوابها للرأسمالية الأجنبية، خاضعة لقواعد الليبرالية الجديدة التي ينادي بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتقع معدلات النمو، في التسعينات، حول 8٪ سنوياً. وفي كل مكان، فإن «النمور الجديدة» التي عرفت، على هذا النحو، إيجاد طرق الإقلاع الاقتصادي قدمت نموذجاً.

ويجب أن نضيف إلى هذه «النمور الجديدة» «التنينات الجديدة» التي ليست أقل رأسمالية منها: فقد حققت تايوان، بين 1977 و1996، معدل نمو سنوياً متوسطاً يبلغ 6.7٪ مع ذرى تصل إلى 13٪. وحصلت هونغ كونغ على معدل نمو يبلغ 5٪، منذ عشر سنوات، وبلغ معدل نمو كوريا الجنوبية 8.4٪ وقد أصبحت هذه الأخيرة الدولة الصناعية الحادية عشرة في العالم. وتتميز الرأسمالية الكورية الجنوبية بفعالية تجمعاتها أو شابولاتها (سامسونغ، دايو، كيا، هالا، هيونداي، ل.ج، سانغ يونغ) التي لا يمكن أن تقارن بالزيباتسويات اليابانية. وهي مطبوعة، أيضاً، بفضائح عديدة لطبقتها الحاكمة التي لم تتردد، قط، في ممارسة قمع قاس ضد العمال والطلاب والمعارضين. وقد حكم، عام 1996، رئيسا جمهورية سابقان، حكم على أحدهما، شون

دو ـ هوان، بالسجن المؤبد وعلى الآخر، رو تاي ـ هو، بالسجن سبعة عشر عاماً من أجل انقلاب 1979 العسكري وقتل 2000 شخص، على الأقل، في مظاهرات كوانغجو العمالية عام 1980، وهي أشهر الوقائع القمعية. وأدانت العدالة قادة الشابولات الرئيسية، جميعاً بالفساد.

وقد اجتذبت النجاحات الاقتصادية لدى «التنينات الجديدة»، كنجاحات «النمور الجديدة» رؤوس الأموال الأجنبية في بلدان كانت عملاتها مسعرة بالدولار ولكن أرباحها كانت تبدو أعلى من تلك المحققة في العالم الغربي. وعندما ظهرت الصعوبات، عام 1997، بدأت رؤوس الأموال هذه التي تمثل رؤوس أموال مضاربة في الهرب من بلدان شرق آسيا الرأسمالية. وبدأت الأزمة في تايلاند، في تموز، ثم امتدت إلى الفيليبين وماليزيا وأندونيسيا. واقتضى الأمر تخفيض العملات (بين 15 و55٪)، وطلبت مساعدة صندوق النقد الدولي واليابان. وامتدت الكارثة من بورصة إلى أخرى وقد مست هونغ كونغ التي عادت إلى الصين ولكنها ظلت تشكل منطقة إدارية خاصة ما تزال رأسمالية تماماً في تشرين الأول، وكوريا الجنوبية في كانون الأول. وفي الشهر نفسه، أدى الاستياء في هذا البلد الأخير إلى أن ينتخب للرئاسة المعارض كيم داي ـ جونغ الذي قبل خطة صندوق النقد الدولي وعفا عن سلفيه وعن قادة الشابولات، ولكنه اقتضى من هؤلاء الأخيرين ضبطاً كبيراً في الإدارة. ولم تنته الأزمة في آذار 1998. والمؤكد هو أن معدل نمو بلدان شرق آسيا أدنى منه في السنوات السابقة حتى عام 2000، على الأقل، ودون شك إلى ما بعد ذلك. وقد أدت الإفلاسات وتوقف الاستثمارات الأجنبية إلى تسريحات، وقمعت البطالة وحركات الاحتجاج بالقوة، كما في أندونيسيا. ولم تعد الرأسمالية الآسيوية المتحالفة مع الليبرالية الجديدة تبدو النموذج الذي كان يكفي تقليده من أجل أن يصل العالم الثالث إلى نمو حقيقي.

ما هو مستقبل الرأسمالية في آسيا؟

لعبت آسيا دوراً أساسياً في المطالبة باستقلال الشعوب بعد الحرب العالمية الثانية. وكانت البلدان الآسيوية والأفريقية التسع والعشرون التي اجتمعت في باندونغ، عام 1955، قد طالبت بإنهاء الاستعمار وبحق الدول الجديدة في الحصول على استقلالها. وأكدت، بعد ذلك، حركة عدم الانحياز التي كانت شخصيات آسيوية، مثل نهرو، قد أسهمت في تحريكها بقوة، حق كل شعب في اختيار طريقه، رأسمالية كانت أم اشتراكية، والتمتع بثرواته الطبيعية في إطار نظام دولي جديد (الجزائر 1973).

لم تكن طريق الرأسمالية، إذن، محتومة. وإذا كانت قد اتبعت في بلدان آسيوية عديدة، كما رأينا، فقد كان ذلك لمصلحة الطبقات الحاكمة المحلية، ولكنها مصلحة مدعومة ومساندة، بقوة، من جانب أكبر دولة رأسمالية في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية. وهذه الأخيرة عانت، أيضاً،

صعوبات منذ البداية. فعندما أرادت، عام 1954، أن تخلق، على نموذج الناتو، الأوتاز (منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا)، لم تجد سوى ثلاث دول آسيوية (الفيليبين وتايلاند وباكستان) للانضمام إليها. والصحيح هو أن الأمريكيين استمروا في احتلال كوريا الجنوبية وفي ممارسة نفوذ قوي في سنوات ازدهار رأسماليتها. وصحيح، أيضاً، أنهم حموا الوطنيين الصينيين، في تايوان الآن، حتى بعد أن اعترفت الولايات المتحدة بجمهورية الصين الشعبية، عام 1979، بحكم مصالحها. ولا يمكن التقليل من شأن الدور الذي لعبته في تايلاند وأندونيسيا وجنوب فيتنام، حتى 1975، وفي الفيليبين.

وقد استخدمت، دائماً، في عملها، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين تملك، فيهما، أقوى الحصص واللذين اتخذا، لهذا السبب، من واشنطن مقراً لهما. وهاتان المؤسستان الماليتان تعملان، منذ عشرين سنة، مبخرة لليبرالية الجديدة في آسيا كما في العالم أجمع. وقد لعب مصرف التنمية الآسيوي الذي يؤمن قروضاً دون فائدة أو بمعدل فائدة منخفض جداً، أيضاً، دوراً في ازدهار الرأسمالية في آسيا.

وقد اختارت كوريا الشمالية، اعتباراً من 1946، والصين القارية، بعد 1949، وفيتنام الشمالية، بعد 1954، وفيتنام بكاملها، بعد 1975، وأخيراً لاوس طريقاً أخرى غير الطريق الرأسمالية. إلا أن الصين سمحت بمشروعات خاصة منذ 1978. وأسست شركات مختلطة مع رؤوس أموال أجنبية اعتباراً من 1980، ومناطق حرة واقتصادية خاصة. وقد أطلق شعار «اقتصاد السوق الاشتراكي» عام 1992. وشهدت النور 3200 شركة مساهمة متداولة في البورصة (شنزن وشنغهاي). ومضت الاستثمارات الأجنبية متنامية. واتبعت فيتنام طريقاً مماثلة على الرغم من عدم وجود بورصة، حتى الآن، في هذا البلد وأن قادته يبرهنون عن حذر شديد. ويلح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل إجراء الإصلاحات في الدولتين، حتى النهاية، وهو ما يعني، في ذهنية هاتين المؤسستين الماليتين، عودة كاملة إلى الرأسمالية. ولكن مسؤولي البلدين قدموا دائماً، هذه الإصلاحات على أنها لن تعيد وضع الطابع الاشتراكي لكلا النظامين موضع مساءلة.

إن عصرنا هو عصر التكاملات الاقتصادية في كل القارات. ولم تكن رابطة جنوب آسيا للتضامن الإقليمي (بنغلاديش، بوتان، الهند، نيبال، باكستان، سيريلانكا) تلعب سوى دور محدود نتيجة للخصومة الهندية ـ الباكستانية. ولكن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (بروناي، أندونيسيا، ماليزيا، الفيليبين، سنغافورة، تايلاند) التي تأسست عام 1967 في بانكوك هي منظمة هامة اقتصادية وسياسية تقيم علاقات مع الاتحاد الأوروبي وتجمعات دول أخرى. وقد انضمت فيتنام إليها عام 1995. ومن جهة أخرى، انتهز الإمبرياليون اليابانيون كل الفرص، كالأزمة المالية في شرق آسيا، للسعي إلى إقامة منطقة ين في آسيا يمكن أن يرى، فيها، نسخة ملطفة

لـ«دائرة الازدهار المشترك» السيئة الذكر. وكان حصان المعركة لدى منافسيهم الأمريكيين، بالأحرى، منظمة التعاون الاقتصادي الآسيوي ـ الباسيفيكي، التي أطلقتها أستراليا عام 1989، ولكنهم سيطروا عليها عام 1994 ويجب أن تؤول، عام 2010، إلى منطقة تبادل حر واسعة تشمل ضفتي المحيط الهادي.

وبعد عودة بلدان الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية إلى الرأسمالية، أصبحت الفكرة السائدة في الغرب هي أن العودة يجب أن تجري في آسيا، كما في كل مكان، لأن الرأسمالية هي النظام الإنساني الوحيد الذي يمكن تصوره. وكونه إنسانياً هو ما يمكن لقراءة الكتاب أن تحمل، بصورة مشروعة، على الشك فيه. وكونه الوحيد الذي يمكن تصوره ليس أكثر صحة، فقد كانت له أسلاف لم تكن رأسمالية ونافس، في القرن العشرين، نظاماً آخر لم يكن، بدوره، رأسمالياً. إن سيطرة رأس المال الكبير عبء كبير يصعب تحمله. وعلى الرغم من التحكم بالإعلام و«الفكر الوحيد»، فإن الشعوب تتبين ذلك، كل يوم، ومنها الجماهير الآسيوية التي تواجه نتائج الأزمة المالية. ومن المحتوم أن تتوق إلى شيء آخر لتضمن حياة أفضل وتجد الطريق لتصل إليها. ذلك أن الرأسمالية ليست المستقبل لا لآسيا ولا لبقية دول العالم.

إيف غرونيه

الهجرات في القرنين التاسع عشر والعشرين
إسهام في تاريخ الرأسمالية

هاجر البشر في كل الأزمنة ومن الممكن، بصورة مشروعة، طرح مسألة لماذا كانت هناك مسؤولية خاصة للرأسمالية في هجرات القرنين التاسع عشر والعشرين. أليست تلك رؤية ذهنية، متحيزة ضد نظام لا يفعل، مع ذلك، شيئاً خلاف الإفادة من ظاهرة طبيعية مشهورة منذ ما قبل التاريخ، الهجرات البشرية؟

يحلل مؤرخو الهجرات تقليدياً أسباب الهجرات إلى قطبين: الأسباب الجابذة والأسباب الجاذبة.

والأسباب الجابذة هي مجموع الأسباب التي يمكن، أن تدفع الأفراد إلى مغادرة المواقع التي يعيشون فيها: البؤس، المجاعات، الحروب، الصراعات السياسية أو الدينية. والأسباب الجاذبة هي السعي وراء أراض جديدة وجاذبية الثروة. والمؤرخون أنفسهم يقيمون تمييزات دقيقة بين الهجرات «التلقائية» والهجرات المنظمة.

ومثل هذه التعريفات توجه، بديهياً، الإدراك الذي يمكن تكوينه عن ظواهر الهجرة. فالأسباب الجابذة والأسباب الجاذبة تتراكب أولاً، في معظم الأحوال. فنحن لا نرى فرداً طردته من بيته أسباب متعددة يبحث عن مكان يعيش فيه البؤس نفسه والاضطهادات نفسها. ومدلول الهجرات «التلقائية» نفسه خداع ثانياً. فهل يهاجر المرء تلقائياً عندما يهرب من أوضاع سياسية أو اقتصادية لا تطاق؟ ولاشك في أنه من الأنسب أن نتحدث عن هجرات قسرية ووجهات فردية أو جماعية.

والهجرات في جوهرها، نتيجة أوضاع قصوى لا يعود الفرد يجد مهرباً منها سوى الرحيل إلى مكان ومصير مجهولين. ويمكن آنذاك، التمييز بين وجهات ارتقاء اجتماعي وهجرات بقاء على قيد الحياة. ووجهات الارتقاء الاجتماعي مخطط لها من الأفراد الذين يغادرون مكان إقامتهم باستراتيجية صعود اجتماعي طويلة الأمد أو متوسطة من أجلهم أو من أجل الجيل التالي. وهجرات البقاء على قيد الحياة هي رد مباشر على أوضاع لا تطاق: فالأشخاص يهربون لضمان بقائهم أحياء. وغالباً ما يتخذ هذا النمط من الهجرة طابع أمد طويل لم يكن المعنيون قد توقعوه في الأصل.

وفيما يتعلق بالفترة التي تعنينا، أقترح تصنيفاً - مع كل الحدود التي يتضمنها كل تصنيف - يميز بين: الهجرات ذات الطابع الاستعماري والهجرات ذات الطابع الاقتصادي والهجرات ذات

الطابع السياسي. ويمكن لهذه الهجرات، فضلاً عن ذلك، أن تتراكب بعضها مع بعض.

الهجرات ذات الطابع الاستعماري

بدأت الهجرات ذات الطابع الاستعماري باستعمار أمريكا اللاتينية منذ القرن السادس عشر. وإذا كان تدفق السكان منتظماً، فإنه يبقى محدوداً بضعف الوسائل التقنية. ويقدر بأن عدد الأسبان الذين ذهبوا لاستعمار أمريكا اللاتينية في القرنين السابع عشر والثامن عشر بلغ مليونين من الأفراد، كما يقدر عدد البرتغاليين بمليون. وربما تمثل تجارة الرقيق الأفارقة، في الفترة نفسها، ما يتراوح بين سبعة وتسعة ملايين[1].

وقد وجد تأثير الرأسمالية على الهجرات أول تعبير له هنا. فالأسبان والبرتغاليون الذين واجهوا مسألة «التثمير» المادية لأمريكا اللاتينية سرعان ما عوضوا عن زوال العبيد الهنود باستيراد يد عاملة من أفريقيا. وكان العبيد الأفارقة المخطوفون والمشحونون كسلع مبتذلة يستخدمون في المناجم وفي الاستثمارات الزراعية لمصلحة النخب الأوروبية، الأسبانية والبرتغالية، والهولندية والإنكليزية والفرنسية بعد ذلك بقليل.

وانصب انتباه الأوروبيين، في القرن التاسع عشر على آسيا وأوقيانوسيا وأفريقيا. وليس ذلك لأن هذه القارات لم تكن معروفة من قبل، بل لأن الظواهر المتراكبة لنمو الرأسمالية الصناعية ومقتضياتها (الوصول إلى المواد الأولية بسعر رخيص، تطوير أسواق استهلاكية جديدة الخ...) ونمو الوسائل التقنية تسهل الغزوات وتسمح بالإبقاء على الحضور الأوروبي في قارات كان يصعب، حتى ذلك الحين، الوصول إليها.

وكان تدفق السكان أقل أهمية نحو هذه القارات منه نحو أمريكا. وعلى الرغم من تحريض قوي ذي طابع سياسي، على غرار كتب مدرسية، ومعارض استعمارية، وحكايات أسفار من قبل جمعيات جغرافية ودعاية دينية تمجد المشروع الاستعماري، فإن ملايين الأوروبيين المرشحين للهجرة فضلوا، عليها، وجهات أخرى.

وكانت الضرورة الاقتصادية تدفع بالأوروبيين إلى الرحيل نحو المستعمرات. وشهادة مرغريت دورا حول صغار المستعمرين الفرنسيين في الهند الصينية[2]، وشهادة سيمنون في تحقيقه الذي نشر في مجلة *فوالا* حول أفريقيا المستعمرات تبينان، جيداً، دوافع هذه المغادرات: مستقبل مسدود في المتروبول، إمكانية حياة أفضل في بلاد يملك، فيها، الأوروبي، حتماً، حتى دون مال، مزية على المستعمر. ولا يدع سيمنون في تحقيقه المعنون «ساعة الزنجي» مجالاً لأي التباس: «إنه أي (المستعمر الأوروبي) سيرحل لأن هناك صبياً يلمع له حذائه ولأن له الحق في تأنيبه! إنه سيرحل، خاصة، لأن ليس لديه مستقبل آخر، لأن المراكز نادرة في فرنسا. (...) هناك، على الأقل، كان مجرد كون المرء أبيض، آخر البيض يعتبر تفوقاً على الأقل...».

وكان سياسيو القرن التاسع عشر ومنظروه ينادون بمستعمرات سكن. وقد نجح هذا الرهان في أوقيانوسيا: فقد أصبحت أستراليا، نيوزيلندا، على غرار أمريكا الشمالية، مستعمرات سكن أوروبية كلياً تقريباً. فلم يدع الاستعمار الإنكليزي، عملياً، أية فرصة لبقاء الشعوب الأوقيانوسية على قيد الحياة. فقد أبيد التسمانيون تماماً[3] وذبح سكان أستراليا الأصليون وماوريو نيوزيلندا وردوا إلى أقل الأراضي إنتاجية وحصروا في محتجزات[4]. وهم ما يزالون يموتون ببطء في الساعة الحالية: فالبطالة والكحولية والجنوح هي نصيبهم اليومي.

بدأ استعمار أستراليا في بداية القرن السابع عشر. وقد حرص البريطانيون على منع إقامة سكان غير أوروبيين، خاصة صينيين ويابانيين. وأستراليا التي كان يسكنها سجناء (كان عددهم 150 ألفاً في منتصف القرن التاسع عشر) اجتذبت، بعد ذلك، مربي ماشية ثم باحثين عن الذهب اعتباراً من 1851 مع اكتشاف موارد ذهبية. واستمر هذا الاستعمار إلى زمن متأخر على اعتبار أن الحكومة الأسترالية قد شجعت، منذ 1946، استيطان مليون ونصف المليون من المهاجرين، البريطانيين بصورة أساسية. وما زالت حركة الهجرة مستمرة حتى اليوم: فمنذ نهاية الأبارتيد في جنوب أفريقيا، استوطن العديد من «البيض الصغار» في أستراليا.

وحاول الأوروبيون، أيضاً، تحويل بعض مناطق أفريقيا إلى مستعمرات سكن. وكانت جنوب أفريقيا وروديسيا وجهتين شائعتين للمهاجرين الإنكليز اعتباراً من 1806، وهو تاريخ استيلاء إنكلترا على الإقليم. وأضيف إلى الاستعمار الأوروبي السابق الوجود[5]، استعمار بريطاني كثيف اعتباراً من 1820. وسوف يعرف هؤلاء السكان الأوروبيون اندفاعة هامة أخرى اعتباراً من ستينات القرن التاسع عشر مع اكتشاف مناجم ذهب وماس. واخترع الاستعمار الإنكليزي، إذ ذاك، نفي مستعمرين من قارات أخرى، على نطاق واسع. فبين 1860 و1909، أرسل 20 ألف هندي إلى جنوب أفريقيا للعمل في الصناعة المنجمية في شروط شبه عبودية.

وباءت محاولات أخرى بالفشل. فاعتباراً من 1870، أرادت فرنسا تحويل الجزائر إلى مستعمرة سكن. ونجحت، بسياسة تجنيس آلي لليهود الجزائريين (1870) وللأوروبيين (1896)، في أن تزيد، صنعياً، السكان الأوروبيين. وحاولت فرنسا اجتذاب المرشحين للهجرة بعرض أراض عليهم[6]. وسرعان ما أدركت هؤلاء المستعمرين الفلاحين إعادة الهيكلة العقارية ووقعوا ضحايا لكبار المستعمرين والشركات المالية التي انتزعت أملاكهم. وبقي السكان الأوروبيون محصورين في المدن، ولم يزيدوا إلا قليلاً: وهم لن يبلغوا المليون عام 1954 [7]. وأدت الحرب وانضمام أغلب الأوروبيين إلى قمع الحركة الوطنية الجزائرية، ثم سياسة منظمة الجيش السري، إلى حمل الأوروبيين على مغادرة الجزائر، عام 1962، لدى الاستقلال.

وأخيراً، ثمة مثال أخير عن استعمار السكن الفرنسي هو كاليدونيا الجديدة. فقد ضمتها فرنسا عام 1853 واستخدمت، أولاً، كمنفى. وهنا، أيضاً، استخدمت ضروب نفي السكان. فقد

استورد الفرنسيون، أمام مقاومة الكاناك (وخطر زوالهم نهائياً) عمالاً يابانيين للعمل في مناجم النيكل، ومهاجرين طونكيين، اعتباراً من 1924، في إطار عقود عمل كانت تتركهم دون دفاع أمام أرباب العمل الفرنسيين. ولكن مثال كاليدونيا الجديدة هام من حيث السياسة المقصودة لتحويل شعب الكاناك إلى أقلية والتي جرت ممارستها عقلانياً منذ 1972 بتحريض من رئيس وزراء تلك الفترة، بيير مسمر.

وقد كتب هذا الأخير، إذ ذاك، إلى وزير الدوم ـ توم: «إن كاليدونيا الجديدة، مستعمرة السكن، ربما كانت، رغم كونها منذورة للبرقشة المتعددة الأعراق، آخر إقليم مداري غير مستقل في العالم يستطيع بلد متقدم أن يهجر إليه رعاياه (...)

«وفي المدى القصير والمتوسط، يجب أن تسمح الهجرة الكثيفة لمواطنين فرنسيين من المتروبول إلى ما وراء البحار (الريونيون) بتجنب هذا الخطر (وهو المطالب الوطنية) بتثبيت النسبة العددية للجماعات وتحسينها(...)».

«والنجاح في هذه العملية الضرورية للإبقاء على مواقع فرنسية شرق السويس يتوقف، من بين شروط أخرى، على قدرتنا على النجاح آخراً، بعد هذا المقدار من الفشل في تاريخنا، في مشروع إسكان ما وراء البحار».

فلنراهن، أخيراً، على أن الوضع الحالي في كاليدونيا الجديدة، وهو نتيجة أعمال هذه السياسة التي طبقتها كل الحكومات التي خلفت حكومة مسمر يؤيد تحليل هذا الأخير.

الهجرات ذات الطابع الاقتصادي

اتخذت الهجرات الأوروبية طابعاً كثيفاً اعتباراً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع الثورة الصناعية التي حولت اقتصاد بعض بلدان أوروبا الغربية ـ في الصف الأول منها إنكلترا وألمانيا وفرنسا ـ الريفية في معظمها إلى اقتصادات ذات طابع صناعي.

وكان الفلاحون الإنكليز من بين أوائل من دفعوا ثمن الثورة الصناعية. فمنذ بداية القرن التاسع عشر، أصلحت إنكلترا المنخرطة في سيرورة تحول اقتصادي كلي اقتصادها الزراعي. وحلت تربية الماشية محل الزراعة التي كانت تنافسها في السوق الداخلية الإنكليزية الزراعات الأوروبية. وطُرد الفلاحون الإنكليز الذين أصبحوا عديمي الفائدة من الأراضي. وأجبر عجز الصناعات الوليدة على امتصاص كلية هذه اليد العاملة عدداً من الإنكليز على الرحيل إلى أمريكا الشمالية والهند وأفريقيا وأوقيانوسيا. وبين عامي 1825 و1920، غادر 17 مليون إنكليزي بلادهم[8].

وعرفت ألمانيا ظاهرة مماثلة. فبين عامي *1825* و*1933*، رحل ستة ملايين ألماني إلى الولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين. وعرفت ظواهر الهجرة هذه معظم البلدان الأوروبية، بما

فيها أوروبا الشرقية (؟)، مع فروق في الزمن بالنسبة لأوروبا الغربية. واستوعبت الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية معظم هؤلاء المهاجرين الأوروبيين.

كانت فرنسا حالة على حدة. فنقص ديناميكيتها الديموغرافية - فرنسا القرن التاسع عشر كانت بلداً قليل السكان - المتراكب مع كون زراعتها قاومت أفضل من الزراعة الإنكليزية لدى الثورة الصناعية جعلت من هذا البلد قطب اجتذاب الهجرة إليه.

كذلك فإن حالة أيرلندا في القرن التاسع عشر نموذجية. فقد كانت أيرلندا، إذ ذاك، بلداً ريفياً الغالبية العظمى من سكانه فلاحون صغار يعيشون على استثمارات صغيرة. وبين 1814 و1841، ارتفع عدد السكان من ستة إلى ثمانية ملايين. وسببت المواسم الرديئة اللاحقة لمرض البطاطا بين 1846 و1851 مجاعات. وهذه المجاعات، تراكبت مع أوبئة الكوليرا المسؤولة عن زوال مليون شخص. وفي الفترة نفسها، غادر مليون أيرلندي بلادهم إلى إنكلترا وأستراليا وكندا والولايات المتحدة. ولم ينضب تدفق الهجرة هذا.

وكانت أغلبية المهاجرين الأيرلنديين تمضي إلى الولايات المتحدة[10] حتى العشرينات حين أعاقت القوانين التطبيقية دخولهم إلى الأراضي الأمريكية. واعتباراً من تلك البرهة، أعادت تدفقات الهجرة توجهها نحو بريطانيا. وكانت الولايات المتحدة توفر إمكانيات تقدم ونجاح أكبر مما كانت تقدمه إنكلترا. وكانت، فضلاً عن ذلك، تبرهن على تسامح ديني أكبر من الذي كانت تبديه إنكلترا، البلد المستعمر - ستنال أيرلندا استقلالها عام 1921 - والمضطهد.

وفي عام 1890، كان عدد الأيرلنديين خارج البلاد أكبر منه في أيرلندا.

وخلال القرن التاسع عشر كله، نمى الأيرلنديون ثقافة هجرة. فقد كان ثمن بطاقة السفر للوصول إلى الولايات المتحدة يجمع على مستوى شبكة الأسرة والجوار. وكان يمكن أن يرسل من أعضاء الأسرة مقيمين، من قبل، في الخارج. ولم يكن المهاجر الأيرلندي، عندما يصل إلى الولايات المتحدة أو أستراليا أو كندا، معزولاً لأنه كان يجد، دائماً، شبكات مساعدة متبادلة. وكان، عند وصوله إلى بلد الاستقبال، ينضم إلى المهاجرين الذين *سبقوه*، ويقيم في المدينة نفسها وفي الحي نفسه. وكانت شبكة المساعدة المتبادلة تستقبله وتسكنه وتدبر له عملاً.

وعلى الرغم من أن المهاجرين الأيرلنديين كانوا ريفيين، فقد استوطنت غالبيتهم، في بلد الهجرة، داخل المدن. فبما أنهم كانوا ضعيفي التأهيل، حتى في ميدان الزراعة، فقد كانت لديهم إمكانيات عيش أكبر في الوسط المديني. وفي عام 1940، كان 90٪ من الأيرلنديين في الولايات المتحدة يعيشون في أكبر خمس مدن أمريكية: نيويورك، شيكاغو، فيلادلفيا، بوسطن وسان فرنسيسكو.

ولم يكن الأيرلنديون في الولايات المتحدة يختلفون، في طريقتهم في الهجرة والإقامة، مفضلين العلاقات ذات الطابع الجماعي، عن المهاجرين الآخرين من الفترة نفسها: فقد كان الإيطاليون

والروس والأرمن ويهود شرق أوروبا والصينيون واليابانيون الخ... يتصرفون بالطريقة نفسها معيدين خلق شبكات اجتماعية مع مواطنيهم في بلد الاستقبال. وكان الأمر يدور، بالنسبة للمهاجر، حول إعادة تكوين ساحة اجتماعية متميزة. وهذا، بالنسبة إليه، مسألة بقاء على قيد الحياة في بيئة تبدو، على وجه العموم، عدائية. ويجب انتظار الجيل الثاني قبل أن تتوقف هذه العلاقات المتميزة. ولكنها مستمرة بفضل جمعيات سياسية، ثقافية، دينية الخ...

ويتبين لنا، دون المبالغة في التعميم، أن ضروب التضامن «القومية»[11] ـ تضامن في الرحيل، تضامن في الوصول، تضامن في سيرورة الاندماج ـ ما زالت تعمل بالطريقة نفسها في الساعة الحالية.

وليست الهجرات ذات الطابع الاقتصادي، بالضرورة، هجرات بين القارات. ففي كثير من الحالات، كانت الهجرة قارية بل وداخلية.

ففرنسا، وهي بلد استقبال هجرات منذ القرن التاسع عشر ـ استقبلت، في الخمسينات من القرن التاسع عشر، بلجيكيين وبولنديين وإيطاليين وأسبان اجتذبتهم إمكانية العمل التي كانت البلاد توفرها. وفي الوقت نفسه، كانت هذه الطلبات تلبى، جزئياً، بالهجرات الداخلية. فقد غادر الريفيون الفرنسيون، مبكراً جداً، أراضيهم ليهاجروا نحو المدن سعياً وراء دخل تكميلي[12] أو عمل أفضل أجراً. وشهد القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين رجالاً ونساء من أكثر المناطق فقراً يغادرون «بلدهم» ليعملوا في «المدينة». وربما كانت هذه مركز قضاء أو عاصمة إقليمية أو باريس. وغالباً ما كانت دروبهم شبيهة بالهجرة بين القارات. وكان بروتونيون وكورسيكيون أو أوفرنيون، إذا لم نذكر إلا الأكثر عدداً، يصلون إلى المدينة حيث تستقبلهم شبكات المهاجرين الأجانب.

ولم تكن ردود الفعل حيالهم، فضلاً عن ذلك، رقيقة. فكم من نص ومقال صحفي ندد بهؤلاء الفلاحين بوصفهم «قذرين وأجلافاً» و«غير قابلين للتمثل»... وكم من نص ومقال بينا أن البولنديين لا يمارسون المسيحية نفسها التي يمارسها الفرنسيون وأنهم غير قادرين على الاندماج في المجتمع الفرنسي.

وفي جميع الأحوال، كانت هناك ظاهرة منافسة في سوق العمل بين المواطنين والمهاجرين تزيد حدة في حالة الصعوبات الاقتصادية ويعرف أرباب العمل كيف يفيدون منها لتخفيض الأجور.

وعرفت فرنسا القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين اعتداءات عديدة على المهاجرين. وكان الشمال والبادوكاليه حافلين، طيلة هذه الفترة، بالاعتداءات بالضرب ومطاردة الرجال وعمليات الطرد الجماعية. ففي عام 1892، نظم السكان الفرنسيون في دروكور، في البادوكاليه، أنفسهم لطرد الأسر البلجيكية المقيمة في القرية. وكان من بين أكثر الاعتداءات

درامية المذبحة التي كان ضحاياها الإيطاليون في إيغ ـ مورت، عام 1893، وسقط فيها عدد كبير من القتلى والجرحى.

وهذا النوع من العنف الجماعي يبدو مستبعداً اليوم، على الرغم من أن صفحات الحوادث ـ مليئة بالاعتداءات والجرائم ذات الطابع العنصري. والشاب الذي ألقى به حليقو الرؤوس في الأول من أيار 1995، لدى مظاهرة حزب «الجبهة الوطنية» في نهر السين في باريس يبين إلى أي حد ما زالت الإغراءات والمخاطر موجودة.

الهجرات ذات الطابع السياسي

الهجرات ذات الطابع السياسي تتخلل التاريخ. ويمكن أن نذكر العديد منها. وهي تترجم إلى هجرات كثيفة لأقوام زال بعضها، كلياً تقريباً، من الأماكن التي كانت تعيش فيها تقليدياً. ومن بين أهم هذه الهجرات هجرة يهود شرق أوروبا هرباً من الاضطهادات التي تعرضوا لها في القرن التاسع عشر.

وكانت للإبادة الجماعية التي اقترفها الأتراك ضد الأرمن، بين 1915 و1923، نتائج مماثلة. والمذابح وعمليات نقل السكان التي نظمتها السلطات التركية في تلك الفترة لم تدع خياراً للأرمن الذين هربوا من كيليكيا، وهي منطقة في آسيا الصغرى كانوا يعيشون فيها منذ قرون. وإذا كان عدد منهم قد التحق بأرمينيا السوفياتية، فإن كثيراً منهم لجأ إلى أوروبا والولايات المتحدة. وتبقى إبادة الأرمن من بين أكبر مآسي القرن العشرين.

والقرن العشرون غني بالأحداث السياسية والعسكرية التي أرغمت شعوباً كاملة على الهرب. ولم تخل قارة من هذه الظواهر التي هي مسائل تركت معلقة وتعد بنزاعات مقبلة: الفلسطينيون، الصحراويون الخ... والانتظار بالنسبة إلى بعضها يدوم منذ عقود.

والبؤس المنظم من جانب النظام الرأسمالي الذي توطد في البلاد أنسب من أي وقت مضى لنمو أيديولوجيات ذات طابع فاشي تمضي من الإسلامية الأصولية إلى العنصرية. كذلك فإن مطالب الشعوب وقادتها، على صورة ثورة ومقاومة للنظام القائم تتناقص، حالياً. وتتزايد على صورة مواجهة بين شعوب وأقوام وإثنيات وطوائف الخ... وتعرف بلدان عديدة أوضاعاً متفجرة تنتهي بصراعات داخلية ورحيل مجموعات سكانية. وهذه هي الحال في موريتانيا ورواندا وبوروندي.

الوضع الحالي

في حين كان الأوروبيون يشكلون معظم مهاجري القرن التاسع عشر، ندرت التدفقات اعتباراً من سنوات 1920 ـ 1930. وحصل التغير الكبير بعد الحرب العالمية الثانية: فشعوب القارات

الأخرى هي التي أصبحت، منذ ذلك الحين، مرشحة للهجرة.

وهذا الأمر ليس جديداً حقاً. فمنذ النزاع العالمي الأول، التمست البلدان الأوروبية من مستعمراتها إرسال رجال إلى القتال، وكذلك لسد النقص في اليد العاملة. وهكذا استقدمت الصناعة الفرنسية رجالاً من الهند الصينية والجزائر ومراكش بقي بعضهم في المتروبول بعد الحرب. وفي الحركة نفسها، استقدم سماسرة إلى فرنسا، منذ سنوات 1910، عدة مئات من الصينيين لأمد محدود استخدموا فعلة وعمالاً وممرضين الخ...

وبدأت الهجرات الكثيفة بعد الحرب العالمية الثانية. وكان السماسرة، آنذاك، عديدين ومصممين على استقدام يد عاملة رخيصة لا يمكن أن تكون لها مطالب هامة على صعيد مستوى الحماية الاجتماعية ورخاء العيش، وذلك بناء على طلب شركات المناجم والسيارات والبناء والأشغال العامة. وكانت، كلها، قطاعات تقتضي يداً عاملة غير مؤهلة تقبل شروط حياة صعبة.

وحلت الانعطافة في السبعينات. فأمام الأزمة الاقتصادية التي كانت تشتد، وأمام إعادة الهيكلة الصناعية، أعلنت الحكومة الفرنسية عن قرارها بـ«الهجرة صفر». ففرنسا، كأوروبا الغربية، لم تعد في حاجة إلى مهاجرين. فهي لا تستطيع، حسب صيغة ستصبح شهيرة فيما بعد، «أن تستقبل كل بؤس العالم».

ومنذ ذلك الحين، أقامت البلدان الغنية حواجز حقوقية وترسانة بوليسية للحد من دخول هؤلاء المهاجرين القادمين من بلدان تسمى، أحياناً، «بلدان العالم الثالث» و«بلدان متخلفة» و«بلدان نامية» و«بلدان الجنوب» أحياناً أخرى...

وهذه السياسة مصحوبة بممارسة نفاق عظيم يقوم على استخدام مهاجرين، يفضل أن يكونوا غير شرعيين، في المشروعات، بأسعار أدنى من أسعار المواطنين. والمشروعات تشهد، بفرضها أجوراً أدنى من تلك المطبقة، بصورة شائعة، أن أجور الجميع هي التي ستهبط بعد أجل متفاوت الطول.

وهكذا، مثلاً، تستخدم الاستثمارات الزراعية الكاليفورنية الكبيرة عمالاً مكسيكيين غير شرعيين على مرأى ومسمع من الجميع. فالعمال المكسيكيون هم الذين يطاردهم البوليس الأمريكي لدى عبورهم الحدود، في حين أن المشروعات التي تستخدمهم لا تتعرض لأية مضايقة. والنفاق نفسه ساد وما يزال يسود في فرنسا حيث يفرض من في أيديهم الأمر، باسم المنافسة، أسعاراً لا تسمح للمقاولين بكسب رزقهم إلا باستخدام العمل السري.

ولكن أكثر الرؤى تشويهاً تأتينا من النقاش السياسي الفرنسي. وبالفعل، فإذا أصغينا إلى خطابات هؤلاء وأولئك، يمكننا أن نظن أن حشوداً من الجياع تقف على حدودنا مستعدة للتدفق على فرنسا وأوروبا. وهذا ليس واقع الحال. فتيارات الهجرة إلى البلدان الغنية أقلية ضئيلة

فعلاً. وهي لا تكاد تمثل خمس تيارات الهجرة العالمية، وهذا قليل في جميع الأحوال.

وهناك عدة أسباب لذلك. فمعظم المرشحين للهجرة لا يملكون سوى القليل جداً من المال لدى الانطلاق أولاً. فهم يقعون، إذن، في خانة سيرورات هجرة من أجل العيش أكثر مما ينتمون إلى أي شيء آخر. فهم، مثلاً، هذا المليون ونصف المليون من النساء الآسيويات المحصيات، اليوم، كمهاجرات واللواتي يذهبن لعرض خدماتهن في مهن تقتضي القليل جداً من التأهيل (خادمات، مدبرات منزل) أو للبغاء. وبعضهم يعاني أوضاعاً تنتمي، عملياً، إلى العبودية. فالمهاجرون الباكستانيون والفيليبينيون، مثلاً، المجبرون على الذهاب إلى دول الخليج ــ المستخدمة الكبرى لليد العاملة القادمة من العالم الثالث ـ يشهدون جوازات سفرهم تحتجز منذ وصولهم ويجبرون على العمل بأية شروط.

والسبب الثاني هو التضييقات على الهجرة إلى البلدان الغنية التي تضع استراتيجيات متزايدة القمعية ضد المهاجرين. ففي حين استفادت البلدان الغنية، مباشرة، من افتقار العالم الثالث مكونة ثرواتها، جزئياً، من نهب مواردها وتتغذى من تخلفها وديونها، ترفض، اليوم، تحمل النتائج المنطقية لهذا الوضع.

والسبب الثالث هو أن الرأسمالية نظام في تطور وتكيف مستمرين. وضروب القسر التقنية، اليوم، مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في الخمسينات. لماذا الإنتاج في البلدان الغنية حيث يجب ـ إلى حد ما ـ أن يدفع أجر العمل الحقيقي وأن تحترم قوانين العمل، في حين يكفي نقل وحدات الإنتاج للإفادة من يد عاملة أجرها ضعيف إلى حد يصبح، معه، هامشياً في الكلفة الكلية للإنتاج. وهكذا يبلغ وزن الأجر في سعر زوج من أحذية نايكي 0.125٪ من سعر مبيعه... ونفهم، بسهولة، أن تغلق مولينكس مصانع إنتاجها في ألانسون لتقيم في المكسيك. لقد عرفت الرأسمالية، في كل العصور، كيف تحرض على تدفقات كبيرة للهجرة من أجل حاجاتها. وعندما لا تحرض عليها مباشرة، تعرف كيف تفيد منها. ونحن نعيش، حالياً، في فترة انتقالية لم تعد الهجرة تشكل، بالضرورة، كما من قبل، ربحاً للرأسمالية.

كارولين أندرياني

كارولين أندرياني : مؤرخة

هوامش

1- الأرقام حول تجارة الرقيق موضع مناقشة، فبعضهم يطرح رقماً غير محتمل هو 100 مليون أفريقي مشحون. وهذا الرقم لا يصمد للتحليل، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار كثافة السكن في أفريقيا وقدرات السفن التي تجتاز الأطلسي على النقل.

2- سد على المحيط الهادي، باريس 1950.

3- آخر تسماني مات عام 1874.

4- في نهاية القرن الثامن عشر، كان عدد السكان الأصليين يتراوح، دون شك، بين 300 و 400 الف موزعين على مجموع الإقليم وفي عام 1989، أحصي منهم 40 الفاً. وأحصي، كذلك، ثلاثون الف هجين. وقد استجوبت الحكومة الأسترالية مؤخراً حول سياسة مورست منذ الخمسينات وتقوم على أخذ الأطفال الوطنيين من أسرهم وتسليمهم إلى مؤسسات دولة... وقد كان مئات من الأطفال ضحايا لهذه الممارسات.

5- منذ القرن السابع عشر، استوطن هولنديون وفرنسيون (بروتستانت طردهم منشور نانت) في جنوب أفريقيا مشكلين أول نواة لسكنى أوروبية محدودة. وكانت محصورة في مقاطعة الكاب وتضم، آنذاك، 80 ألف شخص منهم 16 الف أوروبي.

6- دفعت أضرار الفيلوكسيرا في الكرمة (1878) مزارعي كرمة عديدين من الجنوب إلى استيطان الجزائر فعلاً.

7- كان عدد الأوروبيين 109000 عام 1847، و272000 عام 1872، و578000 عام 1896، و829000 عام 1921 و984000 عام 1954.

8- أقام 80٪ منهم في الولايات المتحدة وكندا و11٪ في أستراليا و5٪ في جنوب أفريقيا.

9- بين 1875 و1913، هاجر 4 ملايين من رعايا الإمبراطورية النمساوية ـ المجرية. وبين 1900 و1914 لم يعد، في روسيا، يبلغ سوى مليونين ونصف المليون من المهاجرين، منهم عدد كبير من البولنديين واليهود المطرودين بفعل الاضطهاد الديني.

10- بين 1876 و1926، ذهب 84٪ من المهاجرين الأيرلنديين إلى الولايات المتحدة

11- مصطلح «الجماعة»، كمصطلح «إثنية»، دقيق الاستعمال. فهو يفترض أن مهاجري بلد واحد يشكلون مجموعة متماسكة مع ردود فعل جماعية تنجم عن الهوية. ولا شيء أقل تأكيداً من ذلك. فهناك شبكات اجتماعية متفاوتة التنظيم. وفي حالتنا هذه، يدل هذا المصطلح، لعدم وجود مصطلح آخر أكثر تكيفاً، على شبكة استقبال حول المهاجر، أسرته، جيرانه، معارفه...

12- كان ريفيون فرنسيون وأسبان وإيطاليون عديدون يسعون إلى عمل مأجور في فصول البطالة يتركونه ليعودوا إلى الزراعة والحصاد بعد ذلك. وهذه الحالات توجد في كل مرة يكون، فيها، استثمار زراعي أضيق من أن يفي بحاجات الأسرة. والأطفال هم، في بعض الحالات، الذين يعرضون خدماتهم في انتظار أن يقيموا، بدورهم، في الاستثمار الأسري.

الرأسمالية: سباق التسلح وتجارة السلاح

عقدت الرأسمالية، دائماً، صلات وثيقة مع أعمال الموت. ومن المؤكد أن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي سبقتها لم تجهل صناعة الأسلحة واستعمالها وتجارتها. والحرب نفسها تعود إلى حوالي 7000 سنة، إلى العصور الحجرية في أوروبا الغربية حين بدا ممكناً أن تتفق مجموعة من الرجال وتنتظم بأسلحة من أجل إجبار مجموعة أخرى على التخلي عن ثرواتها أو استعبادها في خدمة المنتصر. وهذا يعني أنها ولدت مع المجتمعات الطبقية. وفيما بعد، سواء أكان ذلك في العصور القديمة أم في العصور الوسطى أم في العصور الحديثة، استمرت الأسلحة والحروب في طريقها. فتحسين الأولى (آلات الحرب القديمة، المدفعية، الأسلحة النارية الخ...) يسمح بنجاح الثانية.

ويلعب تقدم العلوم والتقنيات المتسارع منذ القرن الثامن عشر دوراً أساسياً، ولكن علاقات الإنتاج أكثر أهمية أيضاً. وقد كتب الجنرال والفيلسوف البروسي كارل فون كلاوفتز، في كتابه الرئيسي *حول الحرب*، عام 1827، أثناء فترة نهوض الرأسمالية في أوروبا، أن الحرب «صراع مصالح كبيرة لا يحل إلا بسفك الدماء وهي لا تختلف في ذلك، على وجه الدقة، عن الصراعات الأخرى التي تظهر بين البشر. وعلاقتها أقل بكثير مع الفنون والعلوم منها مع التجارة التي تشكل، كذلك، صراع مصالح كبير، ولكنها تقترب أكثر من ذلك بكثير من السياسة التي هي، نفسها، نوع من التجارة مكبرة الأبعاد تنمو، فيها، كالطفل في أحشاء أمه». وهو يضيف في مكان آخر، لدى دراسته حروب الثورة: «يجب أن ننسب الوقائع الجديدة التي تتجلى في المجال العسكري إلى هذا التغير الكبير في الحالة الاجتماعية أكثر منها بكثير إلى الاختراعات والأفكار العسكرية الجديدة».

وكان مصطلح الرأسمالية مجهولاً، بالطبع، من كلاوفيتز، ولكنه كان قد أحس بالصلة الأساسية بين نشاط الحرب وهذا النظام. فالرأسمالية أصل السباقات إلى التسلح، السباق الذي صاحب حروب الثورة والإمبراطورية أو الحرب الأهلية الأمريكية في القرن التاسع عشر، وتلك التي جهزت وصبغت الحربين العالميتين في القرن العشرين، وذاك، أخيراً، الذي كان يمكن أن يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة والذي يستمر، أيضاً، على الرغم من أن كثيرين يعتقدون أن هذا الخطر قد استبعد. إن مشروعات رأسمالية ما تزال تمارس تجارة السلاح، السلاح المكرس ليستخدم هنا وهناك في العالم. وهكذا أسهمت هذه التجارة في إدماء العالم على نطاق كان مجهولاً قبل أن تدخل الرأسمالية إلى المسرح العالمي وتفرض نفسها على الكوكب بكامله.

صعود الرأسمالية وأول سباق للتسلح

إن ضروب تقدم الرأسمالية الصناعية في أوروبا الغربية في القسم الأخير من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر تنطبق، أيضاً، على صنع الأسلحة. فحتى ذلك الحين، كانت الأسلحة تخرج من الترسانات الملكية للعصر المركنتيلي. ومع صعود الليبرالية، سوف يتزايد إنتاجها من جانب مشروعات خاصة حتى ولو كانت الدولة وجهتها الرئيسية الوحيدة. والخصومة بين الترسانات والمنتجين الخاصين تعود إلى ذلك العهد. وهي لم تنته بعد.

وتبعت إنكلترا فرنسا ثم دول أوروبا الأخرى في هذا التطور. وكما كتب الإنكليزي هوبسون، «كانت مصاهر الحديد، في القرن الثامن عشر، تتماهى، تقريباً، مع صب المدافع». صحيح أن مواطنيه كانوا متقدمين في التسويط الذي يسمح بتحويل الصب إلى فولاذ وأن آلة لثقب المعادن وخراطتها اخترعها ولكنسون، عام 1774، ستستخدم جيداً في صنع الأسلحة، إلا أنه كان لفرنسا ضروب تقدمها أيضاً. فقد ضبط الجنرال جان فلوران دوفاليير، عام 1732، عيار المدافع وطولها (25 مرة ضعف العيار). وجهز المهندس العسكري كونيو، عام 1771، «المثقلة»، وهي عربة بخارية مكرسة لجر قطع المدفعية. وطورت هذه الأخيرة، عام 1776، على يد مفتش المدفعية العام جان باتيست دوغريبوفال: والمدافع التي وضع نموذجها سوف تجهز كل جيوش الثورة والإمبراطورية.

وقد أدت الحروب التي سوف تتعاقب بين 1792 و1815 إلى سباق إلى الأسلحة بلغ جموحاً لا يقارن به ذلك الذي كان شائعاً في صراعات العهد القديم. وكانت فرنسا محاصرة من جانب كل ملكيات أوروبا. فتزودت الجمهورية اليعقوبية بلجنة للأرزاق التي أعطت الأولوية للجيوش. وأصبحت البلاد مخزناً عسكرياً قوياً مكرساً لتموين هذه الأخيرة. وفي بداية الحرب، كانت الصفقات مع الدولة تتم بالتراضي، وكانت شركات مالية تملك، وحدها، رؤوس الأموال اللازمة، وكانت الرأسمالية تتغذى من السباق على التسلح. فقد كان ينبغي أن توفر التعبئة العامة مليون رجل. ولكن، كما هتف بارير، في آب 1793 قائلاً: «لا يكفي أن يكون لدينا الرجال... بل الأسلحة، الأسلحة والأرزاق! إنها صرخة الحاجة». ولم يكن ممكناً للجنة الأمن العام أن تكتفي من أجل التزود بها بالرأسمالية الليبرالية. وبسطت الدولة سيطرتها على بعض المشروعات وخلقت مشاغل قومية على نموذج النظام القديم. وفي شباط 1794، أصبحت اللجنة الخاصة بالأسلحة والبارود، فعلاً، وزارة للتسلح تتبعها المناجم ومصاهر الفولاذ وصنع المدافع والبنادق والذخائر. وكانت تصب المدافع والفولاذ الجديد بنشاط. وهكذا توصلت إلى صنع 240 ألف بندقية و7000 مدفع سنوياً، وهما رقمان عظيمان في ذلك العهد.

وبعد ترميدور، ظهر الاتجاه للتخلي عن الدولتية للعودة إلى الرأسمالية الليبرالية وإلى «موردي الأسلحة» الذين أثروا. وسمح للشركات المالية التي منعت عام 1793 بالعمل من جديد

عام 1795. وكان لدى الأربعمائة ألف رجل الذين عبأتهم حكومة الإدارة أسلحة كافية لمواجهة جيوش التكتل ولكن ذلك كان على خلفية مضاربة واختلاس، وهما داءان سيطيحان بهذا النظام. وفي عهد القنصلية والإمبراطورية، تم تحديث الصناعة الفرنسية، في بعض فروعها على الأقل. وكان اتساع السوق التي وفرتها الإمبراطورية وملحقاتها مناسباً جداً لهذا التقدم. وأخذ التسلح مكانه وصنع ازدهار بعض الرأسماليين، كصانع قنابل المدافع جان نيكولا جندارم. ودعمت المصارف الباريسية صناعة لصهر الفولاذ أدنى، مع ذلك جودة من منافستها الإنكليزية وصناعة للنحاس تورد للجيش والبحرية الإمبراطورية لتأخذ مكاناً تحت الشمس.

وفي المعسكر الخصم، «كانت الحرب تتطابق مع بروز بريطانيا بوصفها الدولة الصناعية الأولى في العالم» كما لاحظ أ. د. هاري في (تصادم الإمبراطوريات). وقد تحققت، فيها، اختراعات عسكرية، كذخيرة المدافع الجديدة التي اخترعها هنري شرابنل عام 1803. وقد استخدمت الشرابنل بنجاح لدى قصف كوبنهاغن عام 1807 وفي فيميرو عام 1808. وقد قُوّيت السفن الإنكليزية بقطع حديدية. ففي عام 1806، كان 56.000 طن، من أصل 305.000 طن من الحديد أنتجتها المصانع البريطانية، مستعملاً لحاجات الحكومة الحربية. وبين 1803 و1815، صنع البريطانيون 2.700.000 سلاح ناري واشتروا 293.000 من الخارج. وخلال الوقت نفسه، صنع الفرنسيون العدد نفسه وغنموا 700.000 من خصومهم. وكان الطرفان يزودان حلفاءهما بهذه الأسلحة: 20.000 سلاح ناري إنكليزي لأسبانيا بين 1808 و1811 مثلاً.

وكانت الازدواجية بين الصناعة الرأسمالية الخاصة وترسانات الدولة موجودة في بريطانيا خلال هذا السباق إلى التسلح في بدايات القرن التاسع عشر دون أن يخلو الأمر من علاقات بينها. وهكذا، فإن طرائق جديدة في صنع الأسلحة جهزتها، في اسكتلندا، شركة كارون تم استخدامها، عام 1809، في مشغل ووليتش، واستخدم التنوير بالغاز الذي استعملته «بولتون سوهو ووكرز» في برمنغهام، عام 1802، لتنوير إنتاج التجهيزات النحاسية للأسطول الملكي في أحواض بورتسموث 24 ساعة على 24 اعتباراً من 1870 الخ... ولكن تفوق الرأسمالية البريطانية على الرأسمالية الفرنسية كانت تبدو، بصورة رئيسية، على مستوى مالي. ففي عام 1805، كانت الموازنة الفرنسية تعادل 27.6 مليون ليرة استرلينية، في حين كانت الموازنة البريطانية ترتفع إلى 67.5 مليوناً، وفي عام 1813، بلغتا، على التوالي، 46.5 مليوناً و109 ملايين. وقد كلفت حملة واترلو الحكومة البريطانية 23.3 مليون ليرة لجيشها، و12.9 مليوناً لخدمات خاصة و11 مليوناً كقروض وسلف لحلفائها. وكانت «خيالة سان جورج» التي عرفت الرأسمالية البريطانية، دائماً، كيف تحسن استخدامها، لا سيما إذا ترافقت بتوريدات أسلحة، كانت تسمح بكسب الحروب.

نمو الرأسمالية والأسلحة في القرن التاسع عشر

تابعت الرأسمالية صعودها بعد مؤتمر فيينا في عام 1814 ـ 1815. وكان الحلف المقدس (أيلول 1815) يحتوي من عناصر الماضي أكثر مما ينبغي لكي يكون ملائماً لها كلياً، كما أن أيديولوجية الليبراليين كانت أكثر تكيفاً معها. وكانت ذراعه الزمنية، الحلف الرباعي (إنكلترا، بروسيا، النمسا، روسيا) لتشرين الثاني 1815، أي الدعامة الأساسية لنظام مترنيخ، يحتاج إلى أسلحة ليمنع ثورات الشعوب التي جعلها مؤتمر فيينا محتومة. فكل الحركات تقتضي أسلحة لقمعها، كانتفاضة الجنرال بيبيه في نابولي (1820) أو رييجيو في قادش (1820) والجيش البرتغالي (1820) وتورينو (1821) وثورات فرنسا وبلجيكا وبولونيا (1830)،و حركة عمال حرير ليون (1831) وثورات إيطاليا الجديدة (1832) وفتنة معتزل سان ميري في باريس (1832) وثورة جديدة في أسبانيا (1843) وإضراب عمال النسيج السيليزيين الكبير (1846) ومظاهرات ميلانو المعادية للنمساويين (1846) وثورة بورتو في البرتغال (1846 ـ 1847). وأدت أزمة 1847 الاقتصادية والمالية إلى «ربيع شعوب» أوروبا الذي ترجم إلى حركات شعبية في إيطاليا وألمانيا والنمسا وثورة شباط وأيام حزيران في فرنسا وعمليات حربية حقيقية في بوهيميا والنمسا والمجر وفي مملكة نابولي وفي جنوب ألمانيا. كان هناك حاجة لأسلحة، لا للرجعية، فقط، بل، أيضاً، للتحرير. إلا أن إنتاجها المنتظم لم يؤد إلى سباق تسلح شبيهاً بسباق سنوات الحرب النابوليونية. فقد خفضت إنكلترا تسلحها اعتباراً من عام 1816 وحافظت البلدان الأخرى على سلاحها أو زادته قليلاً.

وقد جرى نمو الرأسمالية، لا سيما في بريطانيا، عبر تعاقب فترات ازدهار وأزمات خاصة بها. وطبعت الأزمتان الاقتصاديتان والماليتان البريطانيتان لأعوام 1825 ـ 1827 و1836 ـ 1839، بصورة ملحوظة، هذه الفترة. وقد امتدت أزمة 1847 إلى كل أوروبا مؤدية إلى انفجار 1848. ولكن ضروب تقدم الصناعة، وخاصة صناعة الفولاذ، انعكست على التسلح، ولكن بإيقاع بطيء نسبياً. واستبدلت ببندقية القرن الثامن عشر التي تذخر من فوهتها البندقية التي تذخر من المغلاق، ولكن ذلك كان مع بعض الخيبات كتلك التي تعرضت لها الحكومة البروسية، عام 1841، مع 60 ألف بندقية درايزي من هذا النوع الذي كان ينفجر في الوقت غير المناسب. وأفسحت المدافع ذات الجوف الأملس المجال بصورة متزايدة للمدافع ذات الجوف المحلزن في كل الجيوش الأوروبية. وجرت أبرز ضروب التقدم، في الأسلحة، في الميدان البحري. فقد قوي، أولاً، تصفيح السفن الشراعية الخشبية الكبيرة الحجم التي تحمل ما بين 70 و130 مدفعاً حوالي 1820 ـ 1830. وظهرت أول سفينة بخارية حربية في إنكلترا عام 1814، ولكن العجلات ذات الريش معرضة، أكثر مما ينبغي لقذائف العدو، ولن تتبنى بحريات العالم الرأسمالي، إلا بعد اختراع المروحة عام 1840، عنصر البخار في الوقت نفسه الذي تبنت، فيه، المدافع المحلزنة والقنابل

اليدوية التي اخترعها، عام 1812، الجنرال الفرنسي بيكسان والتي تسمح، من البحر، بمسار أفقي ودقة كبيرة.

وتقدمت رأسمالية سنوات 1850 ـ 1890 إلى الأمام على الرغم من أزمتي 1857 و1866 الماليتين البريطانيتين وعلى الأخص أول أزمة عالمية، حقاً، عام 1873. وجاءت حربا القرم (1845 ـ 1856) وإيطاليا (1859) وحرب الانفصال (1861 ـ 1865) وحرب المكسيك (1864 ـ 1867) والحرب النمساوية البروسية عام 1866 والحرب الفرنسية الألمانية لعامي 1870 ـ 1871 والحرب الروسية التركية لعامي 1877 ـ 1878، جاءت لتذكر بأن الرأسمالية ليست هي السلام أكثر مما كانت عليه الإمبراطورية. وهذه الفترة ، فضلاً عن ذلك، هي التي حققت، فيها، الأسلحة ضروب تقدم مرتبطة بتقدم الكيمياء وصناعة الفولاذ والميكانيك. ففي عام 1846، كان العالم الألماني شونبين قد اخترع البيروكسيلين الأقوى بكثير من بارود المدافع، واخترع الكيميائي الإيطالي سوبريرو النتروغليسيرين على النطاق الصناعي، وفي عام 1867 صنع الديناميت (75٪ من النتروغليسيرين+ 25٪ من التراب المسامي) الذي ينفجر بصاعق من فولمينات الزئبق ثم في عام 1888 ديناميت ـ بارود نوبل. وبما أن نوبل كان يملك مصانع في السويد وألمانيا وفرنسا وفي بلدان أخرى، فهو نموذج رأسمالي التسلح على الرغم من أنه فضل أن يبقى في الذاكرة لإنشائه جائزة نوبل للسلام. ورأت النور خلائط كيميائية متفجرة: التوليت، الليديت، الميلينيت الخ... وتزايد استخدام خصائص حامض البيكريك الذي تفجره الحرارة حتى الحرب العالمية الأولى. وأصبحت المصانع الكيميائية تستطيع أن تنتج، فضلاً عن المتفجرات، أسلحة كيميائية . وكانت بريطانيا تملك، على هذا النحو، منذ 1855، قذائف قادرة على نشر غازات أمونياكية لم تستخدم. واقترح الأميرال البريطاني دوندولاند، في السنة نفسها، تزويد حامية سيباستوبول بأبخرة الكبريت، واقترح الأمريكي داوتي استخدام أبخرة الكلور، عام 1862، خلال حرب الانفصال: ورفض السماح لهما بذلك. ولكن فكرة الحرب الكيميائية التي جعلتها ضروب التقدم الصناعية ممكنة أصبحت في الجو.

وقد تجلت العلاقة بين التسلح والرأسمالية بوضوح كبير في حرب الانفصال، وهي المواجهة بين الرأسمالية اليانكية والجنوب الاسترقاقي الذي كان ما يزال، من بعض الوجوه، في طور ما قبل الرأسمالية. فقد سمحت بعض ضروب التقدم الصناعية التي حققتها الولايات المتحدة بتبني البندقية المحلزنة ذات التصويب العالي الدقة وتلقيم المدافع من المغلاق واستعمال مدافع المورترز واستخدام الأسلحة المتعددة الطلقات. وكان كل من الشمال والجنوب يملكان سفناً حربية بخارية محسنة، منها المدرعة، وخاصة «الميريماك» لدى الكونفيديراليين و«المونيتور» لدى أنصار الاتحاد . وكانت، من عدة وجهات نظر، وأكثر من حروب الثورة والإمبراطورية، أيضاً، حرباً شاملة سقط، فيها، أكثر من نصف مليون قتيل في المعسكرين وبشرت بمجازر الحربين العالميتين

الكبيرة.

الإمبريالية، سباق التسلح والحرب العالمية الأولى

التركيز نزعة طبيعية للرأسمالية تضعها، باستمرار، في تناقض مع مبادئ الليبرالية التي تنادي بها. وقد زاد اتحاد رأس المال الصناعي ورأس المال المصرفي الذي اتخذ اسم الإمبريالية من إمكانية هذا التركيز بسماحه بخلق شركات مساهمة عملاقة. وفي الوقت نفسه، لم يقتصر السعي وراء مواد أولية والرغبة في فتح أسواق جديدة على سيطرة الرأسمالية على المستعمرات وأشباهها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بل سببت، أيضاً، بعد محاولات اتفاق، توزيعاً للعالم سوف تحاول حربان عالميتان أن تعيدا وضعه على بساط البحث. كذلك فإن صعود الإمبريالية متشابك تشابكاً وثيقاً مع السباق إلى التسلح الذي سبق الحرب العالمية الأولى كما سبق الحرب العالمية الثانية.

لقد سمحت الطاقة الصناعية للدول الكبرى، أكثر من أي وقت مضى، بنمو تقنيات التسلح. فقد تم اللجوء، فيه، إلى أنواع الفولاذ العالية النوعية والآلات المتخصصة واكتشافات الكيمياء وصناعة النقل. وحققت المدفعية، خاصة، تقدماً عظيماً. فقد كانت المدافع البروسية التي تلقم من المغلاق متفوقة على المدافع الفرنسية عام 1870. ولكن الصناعيين والعسكريين الفرنسيين جهزوا، عام 1893، مدفع ميدان سريع الطلقات يمتص صدمة الارتداد ويسمح بقصف متواتر ويبلغ مداه ثمانية كيلومترات، المدفع 75 الشهير. وتبنى الإنكليز، منذ حرب القرم، طلقة البندقية الأسطوانية التي اخترعها العقيد الفرنسي مينيه التي تسمح سبطانة البنادق المحلزنة، بفضلها، بإطلاق دقيق جداً على مسافة 650 متراً وعلى درجة كافية من الدقة على مسافة 1300 متر. واخترعت البندقية الآلية بين 1870 و1880. وأفادت المدفعية، ثم البنادق، من البارود الذي لا دخان له الذي جهز في فرنسا عام 1884، وهو تطور جرى تقليده خارجها بحيث أن ألمانيا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة امتلكته في بداية القرن العشرين. ولكن سلاح المشاة الجديد هو الرشاش. ففي زمن حرب الانفصال، قدم رتشارد ج.غاتلنغ نموذجاً بعشر سبطانات دوارة تحركها مدورة. وفي فرنسا، تم الانتقال، بعد بضع سنوات، إلى عشرين سبطانة بمائة وخمسة وعشرين طلقة في الدقيقة. والرشاش الحقيقي الحديث هو من صنع هيرام س.مكسيم عام 1884: وقد جرى تبني رشاش مكسيم أو تقليده في كل مكان. والسلاح قاتل إلى درجة أمكن لبعضهم أن يقولوا، معها، أنه سيجعل الحرب مستحيلة!

وكان هناك شكل من سباق التسلح بين الدول الإمبريالية يستحق المشاهدة على نحو خاص هو المنافسة البحرية بين بريطانية وألمانيا في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى. فقد انتهت البوارج البريطانية إلى أن تصبح وحوشاً ذات سرعة تزيد على ثلاثين عقدة تنقل 60 ألف

طن وتستطيع مدافعها الستة عشر الرئيسية إطلاق قذائف تزن 2000 ليبرة بدقة على مسافة تزيد على 20 ميلاً. ويجب أن نضيف إليها الطرادات والمدمرات ونماذج أخرى من سفن السطح. واتخذ السباق صورة تنافس بين درع المراكب والقدرة على اختراق القنابل والطوربيدات الحديثة التي جهزت قبل 1914. وحسنت، في بداية القرن العشرين، الألغام البحرية التي استعملت، من قبل، في حرب الانفصال. ويعد ظهور أول غواصة قتال حقيقية، «نارفال» ذات الهيكل المزدوج والمزودة بأربعة طوربيدات التي اخترعها المهندس لوبوف (1899)، أصبحت لكل الدول الكبرى غواصات مزودة بطوربيدات عشية الحرب.

أما السلاح الجوي فهو قديم قدم وصول الرأسمالية إلى السلطة على اعتبار أن مناطيد كانت تحلق فوق معركة فلوروس وأن سلاحاً لقادة مناطيد الجمهورية كان قد وجد بين 1793 و1798. وتم التوجه، بعد ذلك، نحو مناطيد حرة ثم قابلة للتوجيه مثل مناطيد هنري جيفار عام 1852. وكان الروسي تسيالكوفسكي قد زود منطاداً بإطار معدني عام 1887 وجرب الألماني فرديناند فون زيبلن، عام 1900، أحدها والذي سيطور لغايات عسكرية حتى 1914. ولكن الأثقل من الهواء بدا، بالنسبة لهذا الهدف، أحفل بالوعود. وأول طائرة حديثة كانت تلك التي حصل الروسي موجيسكي على براءة اختراع لها عام 1881. ثم جاء الألماني أوتو لينتال والفرنسي كليمان أدلر (1897) والأخوان الإنكليزيان رايت (1900). وقد حسنت المحركات بين 1903 و1908 والمراوح بين 1906 و1912 بحيث كانت الطائرات جاهزة لمهمات استكشاف وقصف وقتال (وكم كانت متواضعة!) عندما اندلعت الحرب.

ولجأ سباق التسلح نحو ترسانات الدول الرأسمالية، ولكن الرأسمالية الخاصة احتلت، فيه، مكانة راجحة. وكانت الشركات الكبيرة المنتجة لأسلحة بدايات الإمبريالية تسمى كروب في ألمانيا، وفيكرز ـ أرمسترونغ في بريطانيا (التي كانت تصنع الرشاش مكسيم) وشنيدر ـ لوكروز في فرنسا، وسكودا في بوهيميا النمساوية وبوتيلوف في روسيا. وكان تخصصهم كصانعي أسلحة يقع في خط متصل مع فعاليتهم الصناعية العامة، خاصة في الفولاذ. وهكذا قدمت كروب في كريستال بالاس، في لندن، أسطوانة تزن طنين وربع الطن من الفولاذ يمكن أن يرى، فيها، النموذج الأول لواحد من مدافعه العملاقة. وكانت الأسلحة تفيد حتى من طرائق يقدر أنها أغلى مما ينبغي للاستعمالات الجارية. وهكذا تخصص سبائك الفولاذ الخاصة في البوتقة لدى كروب، كما لدى منافسيه، لمدافع تكون خراطتها المرحلة التالية. وفي كل مكان، لعبت الشركات الكبرى دوراً أساسياً في سباق التسلح. فقد هتف جوريس في مجلس النواب، عام 1909، قائلاً: «التروست المؤدية إلى الإبادة، هذا هو آخر اختراع للرأسمالية الحديثة».

وإذا كانت الشركات الرأسمالية الكبرى هي التي تنتج، فإن الدول الإمبريالية هي التي تدفع ثمن السلاح. ففي عام 1920، صنف عالم الاقتصاد البريطاني تشارلز جيد النفقات العسكرية

التي اقتضاها التحضير للحرب لدى أطرافها الرئيسية:

	1883*	1913*	الزيادة
فرنسا	789	1471	86٪
بريطانيا	702	1943	177٪
روسيا	894	2642	195٪
إيطاليا	311	749	140٪
ألمانيا	504	2302	357٪
النمسا - المجر	318	822	158٪

*بملايين الفرنكات

وتسارع سباق التسلح يظهر، جيداً، في هذا الجدول. وقد كان هذا السباق أبكر بالنسبة لفرنسا التي كانت قد أقلعت بصورة أبكر منها بالنسبة لألمانيا وبريطانيا.

كانت الحرب العالمية الأولى صدام إمبرياليات مكلفاً على نحو خاص للعالم. فقد مات ملايين الرجال في ميادين القتال دون أن نحسب حساب الضحايا المدنيين. وقد كانت، في ميدان التسلح، فترة نشاط كثيفة إذ كانت المشروعات الرأسمالية تصنع، أسلحة على وجه السرعة يتسارع البحث، فيها، تسارعاً عظيماً. واقتضى الأمر الانتظار حتى 1916 من أجل أن يتمكن الفرنسيون والإنكليز من اللحاق بالألمان والنمساويين في ميدان المدفعية الثقيلة. وحولت القنابل من كل العيارات والألغام الألمانية ومدافع الخنادق الفرنسية والألغام التحتية والقنابل اليدوية وقاذفات اللهب الجبهة إلى جحيم. وبالطبع، فإن كل هذه الأعتدة كانت تقتضي مستوى عالياً من الفعالية في الصناعتين التعدينية والكيميائية. وأخذت صناعات السيارات الفرنسية والإنكليزية والألمانية في صنع دبابات استخدمت اعتباراً من 1917 مسلحة بالمدافع والرشاشات كان أشهرها على الجبهة الفرنسية دبابة رينو المصنعة في شركة بيانكور الشهيرة. ووجدت الصناعة الكيميائية سوقاً جديدة مع حرب الغازات: الكلور، الفوسجين، الحمض السيانهدريكي والإيبريتي (30 ألف قتيل في يوم واحد قرب إيبر عام 1917). وقد كان للمائة والعشرين ألف طن من المواد الكيميائية السامة خلال الحرب 300 ألف ضحية أكثر من 100 ألف منها سقطت على الجبهة الغربية. وفي حين كانت مناطيد زبلين تقصف باريس ولندن، كان صانعو الطائرات في الطرفين يجهزون قاذفات ومطاردات (مثل الفيكرز فيمي البريطانية المزودة بقنابل من زنة 2500 ليبرة). وكانت حرب الغواصات تجديداً آخر: فقد أغرقت الغواصات الألمانية 11 مليون طن من السفن الحليفة مهيئة بهذه التدميرات الفعالية المقبلة للورشات البحرية.

وعلى الرغم من مراقبة مشددة لكل البلدان المتحاربة كان يجسدها في فرنسا وزير التسلح ألبير توماس، فقد كانت هذه الأخيرة حرباً رأسمالية، ليس بموردي أسلحتها، فقط، بل، أيضاً،

بأهدافها ونتائجها. وقد استعملت سلاح الحصار الاقتصادي استعمالاً واسعاً. وترافق سباق التسلح بتوريد الدول الإمبريالية أسلحة لشركائها المقبلين (ألمانيا لتركيا، بريطانيا لليابان مثلاً). وزادت هذه التوريدات كثافة خلال الحرب في اتجاه المحاربين الجُدد (إيطاليا) والعرب الذين كانوا يقاتلون الأتراك كما لو كان ذلك للسماح لقوات المستعمرات بالاستيلاء على الأقاليم الألمانية (الكاميرون، تنزانيا). ورافقت تجارة الأسلحة، لأسباب اقتصادية وأيديولوجية، طوال حياة الرأسمالية مع برهات قوية (حروب الثورة والإمبراطورية، حرب الانفصال، الحرب العالمية الأولى). وظلت ملازمة لها في الوجود كإنتاج الأسلحة.

سباق التسلح الجديد والحرب العالمية الثانية

في ختام الحرب، كانت الإمبرياليات الغربية منتصرة ومطروحة على بساط البحث، في الوقت نفسه، من جانب الثورة الروسية والثورات التي تلتها (ألمانيا، المجر). واستخدم تدخل الحلفاء ضد السوفيات الأسلحة نفسها التي استخدمت خلال الحرب الكبرى، بما فيها الأسلحة الكيميائية، وهي واقعة يغيبها صمت خجول بصورة عامة. وقد فرضت معاهدة فرساي وموازياتها نزع سلاح الدول المغلوبة. ورد المنتصرون قواتهم إلى بيوتها وخفضت، في فترة أولى، نفقاتها العسكرية. إلا أننا نفاجأ عندما نتبين، من دراسة تاريخية لمعهد ستوكهولم للسلام الدولي، أن النفقات العسكرية لعام 1925 كانت أعلى منها عام 1913 الذي كان قمة سباق التسلح الذي سبق الحرب العالمية الأولى. وإنه لصحيح أن هذه النفقات كانت تشمل نفقات دولة لم تعد رأسمالية، فالاتحاد السوفياتي الذي أحس بنفسه محاصراً أنفق على تسلحه (ولكن رقم 1913 كان يشمل روسيا). وصحيح، أيضاً، أن هذه المعطيات تضم، في الوقت نفسه، نفقات التشغيل (صيانة القوات) ونفقات التجهيز. وصحيح، أخيراً أن هذا الأخير كان يقوم على أسلحة متزايدة الكلفة لصانعيها.

وقد تزايد حجم مدافع المورتر (من 82 إلى 120 ملم) كما تزايد مداها (4 كيلومترات). وقد تزودت ألمانيا بمدافع من عيار 88 والولايات المتحدة بمدافع من عيار 90 التي ستكون أسلحة الحرب العالمية الثانية. وتصور منظرو الحروب استخداماً كثيفاً للدبابات والطيران. وهو ما كان يقتضي تقدماً فيها، ولكن الدبابات ظلت، غالباً، صغيرة وسيئة التصفيح، مثل برن الإنكليزية، وحققت الطائرات تقدماً بطيئاً إلى أن تزودت ألمانيا النازية بسلاح الطيران عام 1935. وفي الميدان البحري، أدت المناقشات بين البلدان الإمبريالية المتواجهة إلى تحديد وزن الطرادات والبوارج بـ525 ألف طن لبريطانيا والولايات المتحدة و315 ألفاً لليابان و175 ألفاً لفرنسا وإيطاليا في مؤتمر واشنطن عام 1922. أما الذين رأوا في ذلك فاتحة لنزع السلاح فقد أرغموا على الاعتراف بخطئهم.

النفقات العسكرية العالمية بمليارات الدولارات حسب أسعار 1970

1908	9.0
1913	14.5
1925	19.3
1926	19.6
1927	21.5
1928	21.5
1929	21.7
1930	23.2
1931	21.9
1932	20.3
1933	20.1
1934	23.9
1935	32.6
1936	47.1
1937	58.8
1938	61.6

وفي حين أعقب أزمة 1920 ـ 1921 الاقتصادية انتعاش سريع على الرغم من صعوبات البلدان الرأسمالية المالية والنقدية خلال العشرينات، فإن أزمة 1929 جعلت الرأسمالية نفسها ترتعد خوفاً على أسسها. وأطلق استيلاء هتلر على السلطة في ألمانيا في أيار 1933 ألمانيا على طريق إعادة التسلح المتطرف مع إعادة الخدمة العسكرية عام 1935، بالإضافة إلى عودة رينانيا عام 1936، ومكان بارز للتسلح في خطة غورنغ الرباعية. كانت الرأسمالية الألمانية، من نوع كروب وتيسن وهوغنبرغ وشاخت، هي، حقاً، التي أوصلت هتلر إلى الحكم وأفادت من إعادة التسلح. وكانت حرب أسبانيا (1936 ـ 1939) حقل تجارب للأسلحة، وخاصة في ميدان الدبابات والطائرات. وفي الشرق الأقصى، لعبت العسكريتاريا اليابانية الدور نفسه الذي لعبته النازية في أوروبا. وغزت الصين عام 1937. وعاد سباق التسلح إلى الانطلاق في كل مكان، وتضاعفت النفقات العسكرية ثلاث مرات بين 1933 و1938. وكانت ألمانيا جاهزة. ففي أيار 1940، تقدمت بمائة وستة وثلاثين فرقة، منها 10 فرق لدبابات البانزر، و2700 طائرة عسكرية في وجه عدد مساو من الفرق الحليفة، ولكن مقابل 1350 طائرة فقط. وسمح لها تفوقها الاستراتيجي بالانتصار في تلك الفترة وبأن تجعل من أوروبا موردة مواد أولية ويد عاملة ورؤوس أموال لرأس مال ألماني إمبريالي أكثر من أي وقت مضى. وغزا هتلر، لسوء حظه، الاتحاد السوفياتي، في حزيران 1941، وهاجمت حليفته، اليابان، بيرل هاربور في كانون الأول، وهو ما جعل الولايات المتحدة في المعسكر نفسه مع البريطانيين والسوفيات مما سيؤمن النصر للحلفاء

عام 1945.

وكانت الرأسمالية الأمريكية، من قبل، أقوى رأسمالية في العالم، وسوف تزيد قوة، أيضاً، خلال الحرب العالمية الثانية. وأصبحت الولايات المتحدة مصنع الأسلحة العملاق لكل العالم الحليف الذي جنت شركاته العملاقة الأرباح: بوينغ، لوكهيد، هيوز، ماكدونل، رايتون، مارتن، جنرال موتورز الخ... وجهزت البندقية الهجومية، وهي التي تقع في مكان متوسط بين البندقية والرشيش، في الولايات المتحدة (وحسنت عام 1944 في ألمانيا). واخترعت البازوكا، وكان قاذف الصواريخ قادراً على إطلاق 24 منها دفعة واحدة. ودخلت دبابة م4 شيرمان في الخدمة عام 1942، وخاصة في شمال أفريقيا (العلمين) وظلت المدرعة الرئيسية للجيوش البريطانية والأمريكية حتى نهاية الحرب. وكملت هذه الدبابة، لمواجهة البانزر الألمانية، بالدبابة م26 بيرشنغ، وهي دبابة ثقيلة، في الأشهر الأخيرة للحرب. وكانت القوات الأمريكية تملك فيضاً من المركبات، من الجيب إلى أنصاف المجنزرات والسكرييرز العملاقة.

وكشفت الحرب العالمية الثانية، في الميدان البحري، عن إمكانيات حاملات الطائرات وأكدت إمكانيات الغواصات. فقد دمرت حاملات الطائرات اليابانية تدميراً كاملاً، تقريباً، أسطول المحيط الهادي الأمريكي في بيرل هاربور في كانون الأول 1941. ولكن قوة الصناعة الأمريكية سمحت، بعد ذلك، وبسرعة كبيرة جداً، بإنتاج حاملات طائرات كانت الدعم الرئيسي للسفن الحربية الأخرى وللقوات البرمائية التي تقدمت من جزيرة إلى أخرى نحو اليابان. وقد أغرقت الغواصات الألمانية، بين 1939 و1945، أكثر من 14 مليون طن من السفن الحليفة، أي أكثر من الحرب العالمية الأولى (11 مليون طن)، كان بينها 200 قطعة حربية كبيرة على الأقل. وقد أرسلت الغواصات الأمريكية بخمسة ملايين طن من السفن اليابانية إلى قاع المحيط، ولكن هذا الرقم كان يمثل نسبة أكبر بكثير من طاقة إمبراطورية الشمس المشرقة. وقد سمحت الصناعتان الأمريكية والبريطانية، وحدهما، ببناء العناصر اللازمة لإنزال حزيران 1944، وكذلك الرادار والسونار اللذين يسمحان، على التوالي، بتحديد مواقع الطائرات وسفن السطح والغواصات.

وفي المجال الجوي، كانت الحرب قد حدثت، في بداياتها، بين مطاردات سبيتفاير 3 وميسرشميدت 109، وكشفت حملة فرنسا عن طائرة الشتوكا (يانكرز 87). وانتقلت المبادرة، بعد ذلك، إلى الصناعة الأمريكية، وخاصة إلى بوينغ التي أنتجت، خاصة، القاذفة ب17 (القلعة الطائرة) التي يبلغ مدى عملها 1000 كيلومتر، ثم ب29 التي يتجاوز وزنها 45 طناً. وقد أوقعت غارة لطائرات ب17 محملة بقنابل فوسفورية 42 ألف قتيل في تموز 1943، في هامبورغ، وأوقعت أخرى، بواسطة قنابل محرقة دائماً، 185 ألف ضحية في طوكيو في آذار 1945. وكانت طائرات ب29 هي التي تولت القصف النووي لهيروشيما وناغازاكي في آب 1945 بقنبلتين تعادل كل منهما 20 ألف طن من المتفجرات أوقعتا، على التوالي، فوراً، 72 ألف قتيل و80 ألف جريح،

و40 آلف قتيل و40 ألف جريح يجب أن نضيف إليهم الضحايا اللاحقه التي اصيبت بالإشعاع. وهكذا دشنت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية العصر النووي.

سباق التسلح والحرب الباردة

انتصر الحلفاء، ولكن الغربيين، وحدهم، رأوا أنفسهم في الرأسمالية. أما الاتحاد السوفياتي الذي تحمل جيشه الأحمر العبء الرئيسي للحرب البرية في أوروبا وتقدم حتى برلين، فقد كان في نظرهم جسماً غريباً سوف يدور الاهتمام حول إضعافه. وكانت الولايات المتحدة تملك الاحتكار النووي. وقد جمعت، في وجه «الستار الحديدي»، بلدان أوروبا الرأسمالية في إطار معاهدة شمال الأطلسي التي عقدت في نيسان 1949، والمنظمة التي انبثقت عنها (الناتو) ستسود سنوات «الحرب الباردة». ثم بذلت جهدها في تكميل ترتيباتها بخلق الأنزوس (أستراليا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة)، عام 1951 والسيتو (منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا) الناجمة عن ميثاق مانيلا لعام 1954، والسنتو (منظمة المعاهدة المركزية) التي ولدت من ميثاق بغداد لعام 1955. ويفسر خلق جمهورية الصين الشعبية، عام 1949، والحرب الكورية (1950 ـ 1953) هذا الهوس بالمواثيق ذات الهدف العسكري الذي كان الاتحاد السوفياتي يحس فيه نية لمحاصرته.

وبدأ سباق جديد للتسلح بين المعسكرين. وقد تجاوزت النفقات العسكرية العالمية، منذ 1948، بعملة ثابتة، نفقات 1938. وأعطتها الحرب الكورية دفعاً جديداً: فقد تضاعفت، عملياً، بين 1950 و1953 (راجع الجدول)، وانخفضت قليلاً اعتباراً من 1954، ولكنها ظلت عالية المستوى. واستؤنف التصعيد في الستينات: فقد زادت النفقات العسكرية العالمية بمعدل 60٪ بين 1960 و1970، وبمعدل 20٪، أيضاً، بين 1970 و1980. وفي عام 1975، كرس العالم لغايات عسكرية بموارد أعلى من كلية الإنتاج العالمي منذ 1900. وكان هدف ثلث نفقات البحث والتنمية العالمية على الحرب في نهاية السبعينات. وكان يعمل، فيها، نصف مليون عالم وباحث ومهندس منهم حوالي 350 ألفاً، تقريباً، في البلدان الرأسمالية.

وأدت أبحاثهم إلى أسلحة جديدة جهزت بوتيرة عالية جداً. ففي الميدان البري، طلبت الولايات المتحدة من صناعة السيارات لديها مركبات عسكرية ثقيلة، وطلبت بريطانيا وفرنسا مزيداً من المركبات الخفيفة العاملة في كل أنواع الأراضي والتي استخدمتها فرنسا في حرب الجزائر (1954 ــ 1962)، واستخدمها البرتغاليون في مستعمراتهم الأفريقية حتى 1974. وخلقت الدبابات، لدى الولايات المتحدة، مشتقات من م4 شيرمان، وخلقت مشتقات من أ م إكس 30 لدى فرنسا. وركبت مدافع من عيار 120 ملم على مركبات سريعة وأصبحت شائعة. وفي السبعينات، أطلقت الولايات المتحدة طبقة جديدة من حاملات الطائرات التي تبلغ زنتها 87 ألف

طن، طبقة فورستال التي تحمل 76 طائرة مقاتلة. ودخلت، من بين هذه الأخيرة، في الخدمة، عام 1970، المطاردة الأمريكية غرومان فـ4 تومكات المزدوجة المحركات. وكان ذلك، أيضاً، عصر الطائرة الوحيدة المحرك داسو فـ1 (1966) ووحيدة المحرك للدعم التكتيكي البريطانية ف ستول هوكر ـ سيدلي هارير (1960) ذات الإقلاع القصير. وانتقلت الطائرات النفاثة من تحت سرعة الصوت إلى فوقها. وقيادة القوى الجوية الاستراتيجية في الولايات المتحدة زودت من بوينغ بقاذفتي بـ36 وب47 اللتين تستطيعان حمل قنابل نووية، وبطائرة بـ52 التي ستوقع قنابلها الثقيلة عدداً أكبر من الضحايا في فيتنام بين 1965 و1973.

وصول الولايات المتحدة إلى أسلحة جديدة

قنبلة ذرية	1945
قنبلة هيدروجينية	1952
قاذفة استراتيجية جديدة	1953
صواريخ متوسطة المدى	1953
أسلحة نووية تكتيكية	1955
صواريخ أرضية عابرة للقارات	1955
غواصات نووية	1956
أقمار صناعية	1958
صواريخ تنطلق من غواصات	1959
صواريخ عابرة للقارات بوقود صلب	1962
صواريخ متعددة الرؤوس	1964
صواريخ متعددة الرؤوس مستقلة البرمجة	1970
صواريخ بحرية	1978
أسلحة نيوترونية	1981

والولايات المتحدة هي التي أدخلت العالم في عصر الأسلحة النووية. وهذه الأخيرة التي كانت، أولاً، انشطارية، ثم أصبحت اندماجية (القنبلة الهيدروجينية أو الحرارية النووية) سرعان ما وجدت مقابلاتها في المعسكر الخصم (منذ 1953 بالنسبة لهذه الأخيرة). وكان هناك، داخل سباق التسلح نفسه، سباق إلى زيادة القوة التفجيرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وقد امتلكت بريطانيا السلاح الذري منذ 1954، وامتلكته فرنسا منذ 1958. وبدأ التقدم على خفض حجم القنابل ووزنها. والشيء الخاص هو أنه على الرغم من قاذفات استراتيجية عديدة

أبصرت النور، فإن الصواريخ هي التي أخذت مكاناً راجحاً. فقد طورت وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) في السبعينات خلفاء لصاروخ فـ2 الألماني من نوع مينوتمان أو تيتان. وأضيفت إلى الصواريخ العابرة للقارات ذات القواعد الأرضية والمدى الذي يتجاوز 5.500 كيلومتر صواريخ الغواصات من طراز بولاريس ذات الرؤوس الثلاثة (1960) ثم من طراز بوزيدون ذات الرؤوس العشرة المستقلة البرمجة (1970). ويضع خلق هذه الصواريخ والدقة المتزايدة للقذائف حداً لسباق قوة التفجير. وأضيفت إليها الصواريخ ذات المدى المتوسط (من 1.100 إلى 2.775 كيلومتراً) والوسيطة (من 2.775 إلى 5.500 كيلومتراً) كالبرشنغ 2. وأصبحت الصواريخ المتنقلة التي يجري إطلاقها من طائرات أو غواصات مكتملة في بداية الثمانينات. وتضاعفت الأسلحة النووية التكتيكية المنقولة على ناقلات متحركة كالبلوتون الفرنسي الذي وضع في الخدمة عام 1974.

وأعطت الحرب الباردة بين البلدان الرأسمالية والاشتراكية سعة متزايدة، باستمرار، لسباق التسلح. وهو ما يترجمه تطور النفقات العسكرية العالمية. فقد سمحت «الثلاثينات المجيدة»، بين 1945 و1975، للمعسكر الرأسمالي بتمويل الكتلة الضخمة من الأسلحة المتزايدة التطور التي كان يجابه بها خصومه الذين كانوا محمولين، بدورهم، على أن يقتفوا أثره على هذا الدرب. ومن أجل زيادة السباق إلى التسلح، كان أنصاره في الولايات المتحدة يطرحون، بصورة دورية، نواقص مزعومة في هذا الأسلحة (على سبيل المثال، «صاروخ غاب» الذي برر خلق نماذج جديدة من الصواريخ).

النفقات العسكرية العالمية السنوية (بمليارات دولارات 1980 الثابتة)

1948	146.3	1968	473.0
1949	153.6	1969	481.4
1950	166.2	1970	472.5
1951	241.9	1971	472.7
1952	310.4	1972	487.7
1953	318.6	1973	480.0
1954	286.5	1974	482.0
1955	288.1	1975	483.4
1956	286.0	1976	522.5
1957	291.2	1977	531.9
1958	286.7	1978	547.9
1959	297.8	1979	561.8
1960	259.7	1980	567.1
1961	324.9	1981	579.9
1962	356.3	1982	615.1
1963	371.0	1983	631.6
1964	377.6	1984	642.6
1965	366.7	1985	663.1
1966	403.8	1986	681.0
1967	445.2	1987	701.4

نهاية الحرب الباردة وبقاء المجموعات العسكرية – الصناعية:

فتح سباق التسلح في زمن الحرب الباردة مرحلة جديدة في تطور الرأسمالية. ولم يخطئ الرئيس دوايت د. أيزنهاور عندما تحدث، عام 1954، عن «مجمع عسكري – صناعي». والتشابك الوثيق بين رأس المال المالي والبنى العسكرية الكبيرة يميز إمبريالية النصف الثاني من القرن العشرين. وتسود الأسماء نفسها التي تمثل الميل إلى التركيز والاندماج الملازم للنظام الرأسمالي. وهكذا، ففي الولايات المتحدة، تعمل شركة ماكدونل دوغلاس، وهي شركة ناشئة، عن اندماج، من أجل تطوير الطيران والإلكترونيات والصواريخ، ولجنرال ديناميكس الفروع نفسها إضافة إلى المركبات العسكرية والصواريخ، وتصنع جنرال موتورز، بالطبع، كل أنواع القذائف الأرضية، ولكنها تمتد بفعالياتها إلى الصواريخ والإلكترونيات والطيران. وفي هذه السنوات الأخيرة، وعلى الرغم من نهاية الحرب الباردة، تسارع هذا التركيز. فبين 1990 و1995، دمجت نورثورب وغرومان إنتاجهما للطائرات والإلكترونيات. وامتصت لوكهيد، عام 1995، مصانع مارتن ماريتا لتشكل مجموعة عملاقة للطيران والصواريخ. ولم تتوقف لوكهيد مارتن عند ذلك وكسبت، عام 1996، كل فعاليات لورال العسكرية. وفي هذه السنة نفسها، 1996، شهدنا بوينغ تشتري ماكدونل دوغلاس والفعاليات الفضائية لروكويل لتلعب دوراً قيادياً في هذا القطاع، وضمت رايتيون إليها فعاليات الصواريخ والرادار لشركة تكساس إنسترمنتس والفعاليات العسكرية لكرايزلر ثم أعادت، عام 1997، شراء هيوز إلكترونيكس. وكذلك فإن حركة التركيز مدعوة للاستمرار.

ويقلق التطور السريع للشركات الأمريكية منافساتها الأوروبية الأصغر حجماً بصورة عامة. وفي الحقيقة، سلمت الولايات المتحدة، في إطار الناتو، خلال سنوات الحرب الباردة، أسلحة عديدة لشريكاتها الأوروبيات (ألمانيا الاتحادية، بريطانيا، هولندا، بلجيكا، أسبانيا، البرتغال). ومن هنا، انتقلت هذه الأخيرة إلى الصناعة بترخيص، ثم أعيد تكوين بعض القواعد الوطنية لصناعة الأسلحة. وبعث مجمع حقيقي عسكري - صناعي ألماني غربي، مثل فينيكس، من رماد سابقه النازي مع شركات ميسرشميدت ودايملر وم.ت.يو أو راينميتال (مجموعة روشلنغ). وعلى كل حال، فإن المصالح الأمريكية موجودة في الشركات الألمانية، خاصة في الشركة الأخيرة. وحافظت بريطانيا، على الرغم من تراجع صناعاتها المشغلية، على مستوى عال من المنتجات العسكرية (لخمسين بالمائة من إنتاج الطيران هذه الصفة مثلاً) المحققة من شركات مثل بريتيش أيروسبيس ولوكاس إندستريز ورولز رويس وفسيل وهنتنغ. ومارست فرنسا سياسة إنتاج عسكري مستقل، وهو انعكاس للتصميم الديغولي، مستفيدة من شركات تومسون، د. س. إن، داسو، أيروسباسيال، جيات، ماترا. وجرت تركيزات في المجال القومي: اندماج دايملر بنز ومسرشميدت، تجمع كروب ماشينبو وراينميتال، عام 1990، امتصاص ج. إي. سي لفيرانتي

وبليسي، الرغبة الحالية في التقريب بين الأيروسباسيال وداسو على الرغم من تردد هذه الأخيرة.

ولكن هذه التركيزات ادخلت، بصورة متزايدة، في اللعبة شركات من بلدان أوروبية مختلفة. فقد تقاسمت سيمنس مع ج. إي. سي بقايا بليس، واشترت تومسون الاختصاصية الهولندية الكبيرة في الإلكترونيات هـ. إس. أ. وزالت صناعة الأسلحة البلجيكية وقد امتصتها الصناعة الفرنسية على وجه الخصوص وخلقت ماترا وبريتيش أيروسبيس، عام 1996، شركة مشتركة، ماترا باي داينامكس التي تأتي، مباشرة، بعد رايثون هيوز في صناعة الصواريخ. وساهمت شركات غير أوروبية في الحركة. فقد اشترت شركة لومباردييه الكندية أكبر شركة أسلحة في أيرلندا الشمالية ومصنع مدرعات بروج البلجيكي. واشترت يونايتد تكنولوجي الأمريكية 40٪ من رأس مال ويستلاند البريطانية. ويطمح الاتحاد الأوروبي إلى التزود بمشروعات من حجوم مماثلة لمشروعات الولايات المتحدة مع خلق الوكالة الأوروبية للتسلح. ويوجد، فضلاً عن ذلك، منذ 1976، تجمع برنامج أوروبي مستقل. وعلى كل حال، فإن لصناعات الأسلحة البريطانية خاصة، وللألمانية أيضاً، علاقات قوية ما وراء الأطلسي، وغالباً ما تكون تواصي طائرات الدول الأوروبية من نصيب الولايات المتحدة. إنها التناقضات الأزلية للإمبريالية.

وليس التناقض بين الأوروبيين والولايات المتحدة بصدد اتحاد أوروبا الغربية هو أدنى التناقضات. فهذا الاتحاد الذي خلق بموجب اتفاقيات باريس لعام 1954 كبديل للجماعة الأوروبية للدفاع جرى اختياره، في معاهدة ماستريخت عام 1991، كبنية عسكرية للاتحاد الأوروبي. ولكنه يعتبر، في الوقت نفسه، «عموداً أوروبياً لحلف شمال الأطلسي»، تحت قيادة أمريكية. وينجم عن ذلك تلوينات مرحة لنص ماستريخت. من سينتصر: الخضوع للإمبريالية الأمريكية أم رغبة الدول الرأسمالية في الاحتفاظ باستقلال عسكري كاف مع المجازفة بمواجهة مع هذه الأخيرة؟

وقد مرت موجة الليبرالية الجديدة، أيضاً، على صناعات التسلح. وهكذا، فإن المصانع الملكية، وهي ترسانات خلقت، في بريطانيا، قبل ولادة الرأسمالية الصناعية بكثير، خُصخصت على يد مارغريت تاتشر. ومن هذه الزاوية، فإن كون الإدارة العامة للتسلح والمجموعة الصناعية للأسلحة البرية وإدارة الإنشاءات البحرية ومفوضية الطاقة النووية تابعة، في فرنسا، للدولة يشكل هرطقة حقيقية في نظر الليبراليين الجدد، هرطقة يجب وضع حد لها بخصخصتها في أسرع وقت ممكن. ودفاع النقابات عن الترسانات يعترض على ذلك. والمسألة الحقيقية هي تنويع الفعاليات وإعادة توجيهها نحو إنتاج مدني من صناعة أسلحة لا تتناسب أبعادها مع الحاجات الواقعية.

أكبر 25 شركة غربية أنتجت أسلحة بين 1990 و1995 (المبيعات بملايين الدولارات)

1990		1995	
1 - ماكدونل دوغلاس (الولايات المتحدة)	9020	لوكهيد مارتن (الولايات المتحدة)	13800
2 - جنرال داينامكس (الولايات المتحدة)	8300	ماكدونل دوغلاس (الولايات المتحدة)	9620
3 - بريتيش أيروسبيس (بريطانيا)	7520	بريتيش أيروسبيس (بريطانيا)	6720
4 - لوكهيد (الولايات المتحدة)	7500	لورال (الولايات المتحدة)	6500
5 - جنرال موتورز (الولايات المتحدة)	7380	جنرال موتورز (الولايات المتحدة)	6250
6 - جنرال إلكتريك (الولايات المتحدة)	6450	نورثورب غرومان (الولايات المتحدة)	5700
7 - رايتون (الولايات المتحدة)	5500	تومسون (فرنسا)	4630
8 - تومسون (فرنسا)	5250	بوينغ (الولايات المتحدة)	4200
9 - بوينغ (الولايات المتحدة)	5100	Gec (بريطانيا)	4100
10 - نورثورب (الولايات المتحدة)	4700	رايتون (الولايات المتحدة)	3960
11 - مارتن ماريتا (الولايات المتحدة)	4600	يونايتد تكنولوجيز (الولايات المتحدة)	3650
12 - GEC (بريطانيا)	4280	دايملر بنز (ألمانيا)	3350
13 - يونايتد تكنولوجيز (الولايات المتحدة)	4100	إدارة الإنشاءات البحرية (فرنسا)	3280
14 - روكويل إنترناشيونال (الولايات المتحدة)	4100	ليتون (الولايات المتحدة)	3030
15 - دايملر بنز (ألمانيا)	4020	جنرال داينامكس (الولايات المتحدة)	2930
16 - إدارة الإنشاءات البحرية (فرنسا)	3830	TRW (الولايات المتحدة)	2800
17 - ميتسوبيشي (اليابان)	3040	IRI (إيطاليا)	2680
18 - ليتون إندستريز (الولايات المتحدة)	3000	وستنغهاوس (الولايات المتحدة)	2600
19 - TRW الولايات المتحدة	3000	أيروسباسيال (فرنسا)	2550
20 - غرومان (الولايات المتحدة)	2900	ميتسوبيشي (اليابان)	2430
21 - أيروسباسيال (فرنسا)	2860	روكويل (الولايات المتحدة)	2430
22 - IRI (إيطاليا)	2670	رولز رويس (بريطانيا)	2050
23 - وستنغهاوس (الولايات المتحدة)	2330	الكاتل ألستوم (فرنسا)	2000
24 - داسو أفياسيون (فرنسا)	2260	مفوضية الطاقة الذرية (فرنسا)	1740
25 - تكساس إنسترومنتس (الولايات المتحدة)	2120	تكساس إنسترومنتس (الولايات المتحدة)	1740

وقد بلغت الحرب الباردة ذروة شدتها مع مبادرة الدفاع الاستراتيجي، وهو مشروع صواريخ مضادة للصواريخ في الفضاء، أطلقه الرئيس ريغان، عام 1984، وكانت مصالح التسلح الكبرى تتوقع منه ربحاً وفيراً. وقد استخلصت منه عدة مزايا، ولكن هذا المشروع لم يتحقق أبداً. وهناك، حالياً، مشروع مماثل يغطي البلدان الأوروبية، ولكن التناقضات غير معدومة هنا أيضاً.

وكانت ضغوط الرأي العام قد أدت إلى بعض التحديدات في الأسلحة تتصل بالأنظمة المضادة للصواريخ وعدد صواريخ الغواصات (اتفاقيات سالت 1، في أيار 1972) والأسلحة الاستراتيجية الهجومية (سالت 2، في حزيران 1979) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. وجرت مباحثات بين الدولتين (ستارت) عندما وقع أول اتفاق نزع سلاح ينصب على الصواريخ المتوسطة المدى في أوروبا في كانون الأول 1987 في واشنطن. وكان قد جرى إعلان أول معاهدة ستارت، في تموز 1991، في لندن عندما أدت أحداث آب في موسكو إلى حل الاتحاد السوفياتي في كانون الأول ونهاية الحرب الباردة.

وقد أسهم سباق التسلح الذي فرضته الرأسمالية على خصمها في مفاقمة الصعوبات الاقتصادية لديه وهيأ، إذن، سقوطه على الرغم من أنه ليس السبب الوحيد. وبما أن التوتر بين الشرق والغرب قد زال، فقد كان من الممكن التساؤل عما إذا لم يكن التراكم الهائل للأسلحة والنفقات المكرسة له ستزول تدريجياً متيحة للشعوب تحصيل «مكاسب السلام». وكان ذلك يعني عدم معرفة الرأسمالية حق المعرفة. فإذا كانت معاهدة وارسو قد حلت عام 1991، فإن الناتو استمر في الوجود والامتداد إلى شرق أوروبا. وبعد أن وصلت النفقات العسكرية العالمية إلى الرقم القياسي المطلق 1000 مليار دولار عام 1989، بدأت في الانحسار، اعتباراً من 1990 ودارت، عام 1996، حول 700 مليار دولار.

وقد انخفضت نفقات الناتو العسكرية (بما فيه فرنسا)، بين 1989 و1996، بمعدل 31٪، ولكنها ظلت هائلة. وانخفضت نفقات البحث والتنمية العسكرية في الولايات المتحدة بمعدل 25٪ بين هذين التاريخين، وانخفضت نفقات ألمانيا بمعدل 21٪ ونفقات فرنسا بمعدل 19٪ وبريطانيا بمعدل 15٪.

تطور النفقات العسكرية للناتو (بمليارات دولارات العام 1990)

	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الولايات المتحدة	331.2	323.9	320.4	306.2	269.0	284.1	269.1	254.0	238.2	226.4
كندا	11.5	11.6	11.5	11.5	10.4	10.5	10.4	10.2	9.6	8.80
ناتو أوروبا	186.6	184.7	186.2	186.4	184.6	176.3	171.6	166.5	159.0	159.7
مجموع الناتو	529.3	520.2	518.1	504.1	464.0	470.9	451.1	430.7	406.8	394.9

وقد دخلت معاهدة ستارت 1 بين الولايات المتحدة وروسيا الموقعة عام 1991 والتي تحدد بستة آلاف عدد الرؤوس النووية التي تملكها كل من الدولتين حيز التطبيق عام 1994. وتنص معاهدة ستارت 2 التي وقعتها الدولتان عام 1993 على خفض عدد هذه الرؤوس إلى ما بين 3.000 و3.500 لكل منهما في الأول من كانون الثاني 2003. وعلى الرغم من المفاوضات

والتصديق، فإنهما الآن، حقاً، معاهدتان تحددان الأسلحة النووية بين الدولتين اللتين تعلن كل منهما انتماءها إلى الرأسمالية. إلا أنه قد بقي من هذه الأسلحة، خاصة إذا أضفنا الرسميين الآخرين (فرنسا، بريطانيا، الصين) أو شبه الرسميين (إسرائيل، باكستان)، في نهاية القرن العشرين، ما يكفي من الأسلحة النووية لتدمير العالم.

وفضلاً عن ذلك، عقدت اتفاقيات دولية متنوعة: فقد وقع الاتفاق الذي يمنع استخدام الأسلحة الكيميائية في باريس، في كانون الثاني 1993، ومددت إلى أجل غير محدود، في أيار 1995، معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وجرى تبني معاهدة المنع الكلي للتجارب النووية في أيلول 1996. ولهذه المعاهدات صفة مزدوجة هي اتخاذ تدابير مرغوب فيها على درب نزع التسلح لا يمكن لرجال سلام إلا أن يقروها وهي تشكل تحديدات تفرضها الدول الرأسمالية التي تملك الأسلحة النووية على دول العالم الثالث المحرومة منها، في حين أن هذه الدول لا تطبق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي يجب عليها، بموجبها، أن تمضي نحو نزع السلاح النووي. وفضلاً عن ذلك، فإن سبعة بلدان رأسمالية (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، كندا، اليابان) قد تدبرت الأمر بينها بإنشاء نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، عام 1987، لمنع البلدان الأخرى من الوصول إلى التكنولوجيات التي تسمح لها بالتزود بالصواريخ الاستراتيجية (انضمت 25 دولة إلى النظام حالياً). وأحست دول الجنوب بهذا التمييز الذي أدى إلى امتناع الهند وباكستان عن التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي مددت دون تحديد المدة. وتنتمي حرب الخليج، في كانون الثاني وشباط 1991، وتدابير المراقبة المفروضة على العراق والتي كادت أن تؤدي إلى نزاع مسلح جديد في شباط 1998 تنتمي إلى الذهنية نفسها التي تريد فرض خضوع باقي العالم للإمبرياليات الكبرى. وتنوي الولايات المتحدة أن تلعب الدور القيادي في هذا العالم الأحادي القطب، وهو ما يذكر به الرئيس كلينتون دورياً. ويتخلد سباق التسلح مع البحث، خاصة في الولايات المتحدة وفرنسا، عن أسلحة نووية أكثر تقدماً للقرن الحادي والعشرين، عن طريق المحاكاة. هل ستستمر الإمبرياليات، في زمن العولمة، في الاتفاق فيما بينها في وجه الشعوب أم أن تعارضاتها سوف تنتصر وتجعل تناقضاتها نضال الشعوب أسهل وتزيد، أيضاً، من خطر الحرب؟

الرأسمالية وتجارة الأسلحة

الأسلحة في النظام الرأسمالي سلع، ولكنها ليست كالسلع الأخرى. وبالفعل، فإن أية سلعة أخرى تقتضي سوقاً تضم عدداً متفاوت الاتساع من المستهلكين. أما منتجو السلاح، فليس لهم سوى زبون واحد، الدولة. فسواء أخرجت الأسلحة من ترسانات هذه الأخيرة ـ كما هي الحال بصورة متزايدة ـ أم من مشروعات خاصة، فإن وجهتها هي، في الدرجة الأولى، القوات المسلحة للبلاد. وبدلاً من إنهاك

النفس في البحث في سوق واسعة عن الزبائن، يكفي إقناع هذه القوات المسلحة التي تعقد صلات وثيقة مع الصانعين؛ وهذا هو كل معنى «المجمع الصناعي ـ العسكري». من المؤكد أنه يمكن أن يكون هناك تنافس بين الشركات (كما في الولايات المتحدة بين مختلف نماذج الصواريخ)، ولكن ما أن تتحقق موافقة القوات المسلحة حتى توضع السلعة. والأفضل من ذلك، أيضاً، أن العقد الموقع مع الدولة يمكن أن يعاني زيادات في الأسعار، مقابل تحسينات أثناء الإنتاج مثلاً: والتجربة تبين أن هذه هي الحال غالباً. فالأسلحة سلعة ممتازة من هذه الزاوية.

ويجب أن نضيف إلى الاستخدام الوطني مبيعات السلاح إلى الخارج، من دولة إلى دولة لأنها حليفتها أو لأن هذا يناسب مصالحها الجيو ـ استراتيجية أو، أيضاً، بكل بساطة لأن هذا يفيد في توازن ميزانها التجاري. وكل الدول الرأسمالية المنتجة للأسلحة تسوقها. إلا أن صادرات السلاح تخضع لترخيص مع صيغ مراقبة متنوعة: ففي ألمانيا، تلزم موافقة البوندستاغ، وفي فرنسا تسلم الحكومة الأسلحة بناء على رأي اللجنة الوزارية لدراسة صادرات المواد الحربية، ولكن مراقبة البرلمان، التالية، هي من أكثر الأمور نظرية، ويتولى قسم مبيعات الأسلحة، في بريطانيا، كل شيء، ومفوض المبيعات هو، دائماً، قائد مجموعة أسلحة رأسمالية كبيرة، والأمر هنا أكثر صراحة.

ويتفق أن تمنع دولة ما مبيع نموذج من الأسلحة أو كل النماذج لدولة أخرى لأن هذه الأخيرة خاضعة، مثلاً، لحصار. وفي هذه الحالة، ليس نادراً أن توجد أسلحة زعم بيعها لبلد في بلد ثان أو ثالث بعد رحلات متفاوتة الطول. وهذه التحويلات غير الشرعية غالباً ما تنتهي إلى «قضايا» تتهم، فيها، هذه المجموعة الصناعية أو تلك التي خدعت الدولة (مثل قضية لوشير بسبب تسليم قنابل لإيران، عام 1983، وكانت، آنذاك، خاضعة للحصار). وتكرس شركات رأسمالية نفسها، شرعياً، لتجارة الأسلحة. وأهمها «إنترارم» في لندن، و«أغواه» في دوسلدورف، و«ليفي إندستريز» في تورنتو، و«فايرارمز إنترناشيونال» في مونتريال، و«هاريسون» في لندن أيضاً. ويجب أن نضيف إليها التجارة غير الشرعية المحققة بصورة أكثر تحفظاً عن طريق شبكات تتمون من الفوائض العسكرية لبلدان ليست شديدة الحرص. وطرائقها أقرب إلى طرائق قطاع الطرق، بما فيها الاغتيالات، منها إلى الشكل المألوف للتجارة في البلدان الرأسمالية.

ولكن تجارة السلاح، تجارة وسائل الموت، تثير، في جملتها، أشد الانتقادات من جانب السلطات الأخلاقية، الكنائس ورجال سياسة داخل الدول الرأسمالية نفسها. والمدافعون عن تجارة السلاح يبررونها بقولهم أن الأسلحة الحديثة أغلى من أن يحققها بلد واحد. والذريعة هي أن «السلاسل الطويلة» ضرورية للدفاع الوطني. وأنه يجب، إذن، لمصلحة هذا الدفاع، وضع أكبر كمية ممكنة من السلاح في الخارج. ولكن هذه المبيعات تسهل النزاعات المحلية وتكلف بلدان العالم الثالث، خاصة، غالباً وترفع ديونها وتزيد انعدام الأمن الدولي. إلا أن البلدان الرأسمالية

لا تحرم نفسها من بيع أسلحتها للجنوب: بل إنها الأساسي من مبيعاتها منذ عدد من السنين.

وقد صاحبت تجارة الأسلحة كل حياة النظام الرأسمالي. فمنذ نهاية القرن الثامن عشر، كان بومارشيه يقدم بنادق للثوار الأمريكيين. وكانت الثورة ترسل منها إلى حلفائها في أوروبا، كما كانت إنكلترا ترسل أسلحة إلى ممالك القارة. وخلال القرن التاسع عشر، باعت الدول الأوروبية المنتجة أسلحة، خاصة خلال حرب الانفصال الأمريكية. وقدمتها الدول الاستعمارية، أحياناً، لخصوم البلدان المنافسة في إطار الخصومات التي كانت بينها. ووَرّدت البلدان الرأسمالية أسلحة إلى البلدان المشتركة في الحروب البلقانية أو إلى حلفائها المقبلين في حرب 1914 ـ 1918 (وكانت هي نفسها أحيانا). وتشكل العشرينات والثلاثينات أكبر فترة من فترات «تجار المدافع». وسمحت حربا شاكو، بين عامي 1928 و1929 وبين 1932 و1935، بين بوليفيا والباراغواي اللتان كانتا، في الواقع، حربين بين مصالح نفطية رأسمالية لاستغلال الإقليم، سمحت هاتان الحربان لهؤلاء التجار بتموين واسع للمعسكرين: وكانت هاتان الحربان داميتين على نحو خاص. وكان دور «تجار المدافع» هؤلاء من نوع خلقت، معه، في الولايات المتحدة، عام 1934، من جانب السناتور جورج نوريس لجنة خاصة للتحقيق مع جيرالد ب. ناي حول دور صانعي الذخائر الأمريكيين، في حين ظهر العدد الخاص الشهير من مجلة *فورتشن* بعنوان «الأسلحة والرجال» وكتاب *تجار الموت، دم وأرباح*، وهو عنوان كان يستحق، حقاً، أن يرد في هذا الكتاب الأسود لأنه اختير في أكبر بلد رأسمالي في العالم بصدد الأسلحة.

وأعطت الحرب الباردة ازدهاراً لا سابق له لتجارة الأسلحة من جانب المعسكرين. وقد زود الأمريكيون بها بلدان أوروبا الغربية في إطار سياستهم، سياسة «احتواء» الخطر الذي يمثله الشرق. ومونوا حلفاءهم أثناء الحرب الكورية، بين 1950 و1951، مرسلين إلى كل مكان فيضاً من الأسلحة مسماة «مساعدة عسكرية». أما الدول الرأسمالية الأخرى، فلم تكتف باستعمال أسلحتها في حروبها الاستعمارية الخاصة (أندونيسيا، فيتنام، ماليزيا، كينيا، الجزائر)، بل زودت بها حروب دول أخرى: فالبرتغال حاربت بأسلحة فرنسية في أنغولا وغينيا بيساو وموزمبيق بين 1961 و1974. واستجرت حرب فيتنام دفعات قوية من الأسلحة نحو جنوب فيتنام والبلدان المجاورة حتى 1975. وقد تضاعفت صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة ست مرات بين 1961 و1975. والجدير بالملاحظة أنها استمرت في الارتفاع بسرعة بعد حرب فيتنام، مع ذروة استثنائية عام 1978 (13 ضعف 1961) بتأثير زيادة الحرب الباردة.

وبعد تراجع طفيف في نهاية السبعينات، عادت صادرات البلدان الرأسمالية، كصادرات العالم بأسره، إلى التزايد لتبلغ قمتين بين 1982 و1984 وفي عام 1987. ولم تطبع الثمانينات باحتفاظ الولايات المتحدة بمستوى مرتفع في تجارة الأسلحة، فقط، بل طبعت، أيضاً، بتحليق خارق لمبيعات الأسلحة في فرنسا التي جاوز مقدارها، أحياناً، 40٪ من مقدار المبيعات

الأمريكية، بل وبلغت 70٪ في اتجاه الجنوب. وجعل هذا فرنسا أول مصدر للأسلحة في العالم على أساس الفرد الواحد من السكان. وكان معظم المستوردين من الشرق الأوسط بحيث أن الرأي العام الفرنسي استطاع أن يخشى، في بداية حرب الخليج، في بداية 1991، أن يقتل جنود فرنسيون بأسلحة فرنسية مباعة للعراق خلال السنوات السابقة. ويفسر الانفراج الدولي اعتباراً من 1988، جيداً، انحساراً سريعاً إلى حد ما في تجارة الأسلحة الرأسمالية، كما في تجارة خصمها في السنوات الأخيرة للحرب الباردة.

صادرات البلدان الرأسمالية من الأسلحة التقليدية بين 1982 و1990
(بملايين دولارات عام 1990).

	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الولايات المتحدة	13.707	11.878	10.226	8.800	10.304	12.596	10.503	11.669	8.738
فرنسا	3.472	3.460	3.853	3.970	4.096	3.011	2.300	2.577	1.799
بريطانيا	2.065	1.077	1.908	1.699	1.500	1.817	1.401	1.816	1.220
ألمانيا الاتحادية	861	1.826	2.535	1.075	1.120	676	1.270	716	963
هولندا	154	87	98	88	240	265	532	725	152
إيطاليا	1.350	973	869	646	457	389	471	169	96
بلدان رأسمالية متطورة أخرى	818	1.565	1.250	850	1.232	1.740	1.363	1.341	312
مجموع الدول الرأسمالية المتطورة	21.427	20.866	20.739	17.128	18.949	20.494	17.840	19.013	13.280
مجموع العالم	33.600	32.703	34.112	32.504	36.453	39.777	33.767	33.509	21.726

ملاحظة: تندرج الأسلحة التقليدية الرئيسية تحت ست فئات من الأسلحة الأكثر تطوراً والأغلى ثمناً: العربات المصفحة والدبابات، المدفعية، الصواريخ، الطائرات العسكرية، السفن الحربية والإلكترونيات العسكرية. ولا تعتبر الأسلحة النووية، التي يحظر بيعها بفضل معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، جزءاً منها بالطبع.

صادرات البلدان الرأسمالية من الأسلحة التقليدية بين 1991 و1996

(بملايين دولارات عام 1990).

	1991	1992	1993	1994	1995	1996
الولايات المتحدة	1.041	14.187	14.270	12.029	10.972	10.228
روسيا	3.838	2.918	3.773	763	3.505	4.152
فرنسا	1.090	1.302	1.308	971	785	2.101
بريطانيا	1.156	1.315	1.300	1.346	1.568	1.773
ألمانيا	2.505	1.527	1.727	2.448	1.549	1.464
هولندا	453	333	395	581	430	450
إيطاليا	360	434	447	330	377	158
بلدان رأسمالية أخرى	1.828	1.855	1.567	2.586	3.006	1.700
مجموع البلدان الرأسمالية	24.272	23.871	24.787	21.054	22.192	22.386
بقية العالم	1.255	969	1657	766	997	594
مجموع العالم	25.527	24.840	26.444	21.820	23.189	22.980

والجدولان عن كتاب سيبري السنوي لتجارة الأسلحة التقليدية لعام 1997.

ولم تتطبع نهاية الحرب الباردة إلا ببعض التباطؤ في تجارة الأسلحة. وقد ترجمت حرب الخليج، في الوقت نفسه، إلى صادرات جديدة من الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط وإلى إرادة إسباغ «الأخلاق» على تجارة الأسلحة، وهو ما أدى إلى خلق سجل للأمم المتحدة حول الحرب التقليدية (1991) لم تسهم، فيه، كل الدول ويبقى غير كامل. وقد تبنى المجلس الأوروبي ميثاق سلوك لتحويل الأسلحة في دورتي اللوكسمبورغ، عام 1991، ولشبونة عام 1992: ومن جهة أخرى، تقدم حائزون على جائزة نوبل للسلام، عام 1997، بـ«ميثاق سلوك دولي». وهذه المحاولات الأخلاقية في عصر العولمة والليبرالية الجديدة يمكن أن تصادف شيئاً من الريبة مهما يكن حسن نوايا أصحاب هذه الاقتراحات. فسوف تستمر الرأسمالية في بيع الأسلحة حيثما وحينما يبدو لها ذلك مفيداً إذا لم تصطدم بحركة واسعة من الرأي العام.

فقد كانت مبيعات البلدان الرأسمالية ما زالت تمثل، عام 1996، 92٪ من مبيعات 1991. والولايات المتحدة تأتي في المركز الأول بشوط طويل، تليها روسيا وبلدان أوروبا الغربية الثلاث الكبرى (فرنسا، ألمانيا، والمملكة المتحدة). وقد تضخمت تجارة الأسلحة الألمانية خلال هذه السنوات من جراء بيع جمهورية ألمانيا الاتحادية عتاد جيش ألمانيا الديمقراطية لبلدان مختلفة من العالم. ونجحت إنكلترا، أحياناً، في تجاوز فرنسا. وأعقب حرب الخليج تضخم في تواصي

الأسلحة للشرق الأوسط. وعلى أثر معاهدة 1990 حول القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، شوهدت مبيعات أسلحة «بالتسلسل»، فتخلت أكثر البلدان تقدماً عن أقل أسلحتها تطوراً للبلدان التي كانت متوسطة التقدم، وهذه، بدورها، أرسلت عتادها المتقادم إلى العالم الثالث. وفي الوقت الحالي، لم تعد الوجهة الرئيسية لمبيعات البلدان الرأسمالية التي تتنافس فيما بينها الشرق الأوسط (الذي ما يزال يتلقى ما يقرب من ربعها)، بل آسيا (التي تتلقى نصفها). أي نزاع ستؤدي إليه هذه الأسلحة؟ إن المناطق القابلة للاشتعال لا تنقص هذه القارة، بين الهند وباكستان، في بحر الصين وكوريا.

وصناعات التسلح الفرنسية قلقة من التطور الحالي لتجارة الأسلحة على الرغم من عودة الصادرات إلى الصعود، عام 1996، وهو ما وضع فرنسا في المرتبة العالمية الثالثة. وتظهر، بين أبرز التوريدات، تزويد تايوان بستين طائرة ميراج 2000 ـ 5 من جانب شركة داسو لصناعة الطائرات عام 1996 وست فرقاطات لافاييت التي جرى بيعها بصورة سرية جداً في نهاية 1998، مع سداد ثمنها سلفاً لتجنب أية عرقلة إلى الصين القارية. وهكذا زيدت قوة التسلح في منطقة قابلة لنشوب نزاع. ويتزايد ارتسام منطقة أخرى في شبه القارة الهندية: فقد أمنت باكستان تحديث 40 طائرة ميراج 3 داسو وتوريد ثلاث طائرات «أطلسي 1»، وخاصة توريد ثلاث غواصات «أغوستا» من إدارة الإنشاءات البحرية. وهذه الصفقة الأخيرة تثير مسألة «التعويضات» على اعتبار أنه ينبغي صنع الغواصة الثالثة في كراتشي بفضل نقل تكنولوجيا فرنسية. وتتبدى حالات أخرى كحالة 30 مروحية أ. إس 32 كوغار لتركيا مكرسة، كالعشر الأولى المشتراة عام 1993، لقمع الأكراد والتي التزمت أوروكوبتر بالسماح بإنتاجها في أنقرة. وهذه «التعويضات» هي واحدة من الهموم الحالية للرأسماليين لأنها تحرمهم من ربح متوقع. وهو يخشون، فضلاً عن ذلك، أن لا تكون الصفقات المعقودة عام 1996 ـ 1997 (40 طائرة ميراج 2000، بين أبو ظبي وداسو للطيران، و12 مروحية للمملكة العربية السعودية وخمسة لإسرائيل من أوروكوبتر، وصواريخ ميسترال لأندونيسيا من ماترا، وصواريخ إكزوست لعمان وقطر من أيروسبيسيال مثلاً) كافية لتامين فعالية السنوات المقبلة. كذلك فإن الخفض، المحدود مع ذلك، لاعتمادات التجهيز والبحث المرتبطة بشيء من النشر في الزمان لبرامج قانون البرمجة العسكرية على فترة 1997 ـ 2002 يسهم في تشاؤمهم. وتنويع الفعاليات وإعادة التحويل اللذان يحميان العمالة مخرجان مرغوب فيهما تستطيع الحركة الشعبية، وحدها، فرضهما على الذين يخشون أن لا تولد أرباحاً بقدر أرباح آلات الموت.

وتواصل الرأسمالية سباق التسلح ومبيعات الأسلحة كما لو أن شيئاً لم يتغير مع نهاية الحرب الباردة تقريباً. ولا يقتصر الأمر على كون قادتها قد أبقوا على الناتو، ولكنهم يبذلون جهدهم، أيضاً، للامتداد به نحو شرق أوروبا، وهو ما يثير احتجاجات من جانب روسيا

الرأسمالية الجديدة. ومن أجل تبرير الاستمرار في سياسة التسلح، يوحون للغرب بأن خطراً جديداً يمكن أن ينبثق من الشرق ويقال، صراحة، أن الخطر الرئيسي يقع في الجنوب (والكتاب الأبيض حول الدفاع الفرنسي واضح من هذه الناحية وضوح بعض تصريحات الرئيس كلينتون). هل ستستمر شعوب الجنوب في معاناة نتائج سباق تسلح يشكل لجاماً كبيراً للتنمية الحقيقية؟ ألن تجد وسيلة لضم جهودها إلى جهود شعوب الشمال للمضي نحو نزع للسلاح وإلى السلام؟ لقد أسالت الرأسمالية، بسياسة التسلح المفرط، دماء الشعوب فيضاً منذ قرنين. وسوف يكون جيداً أن لا يكون القرن الحادي والعشرين قرناً دامياً جديداً أو أن لا ينتهي، قبل الأوان، بكارثة نووية ما زالت ممكنة في العالم الحالي. والجواب ليس ملك سادة السلاح، بل هو للشعوب.

إيف غرونيه

إيف غرونيه، عالم اقتصاد. وهو يدير اللجنة الوطنية للاستقلال والتنمية. وهو عضو سابق في رئاسة السلم العالمي.

موتى العولمة الأحياء

إنها واقعة، بل إن أنصار عولمة الرأسمالية لم يعودوا ينكرونها: إن تفاقم ضروب اللامساواة في نمط الحياة في البلدان الغنية كما في البلدان الفقيرة (هذه اللامساواة المسماة «استقطاباً اجتماعياً»)، وتكييف كل الكوكب مع السوق الحرة (المسماة «تحديثاً») هما نتيجة تنظيم اقتصادي وسياسي لم يعد يعترف إلا بالقيم المتولدة من ضرورات هذه العولمة كأساس أخلاقي له. ولم تعد الأضرار الاقتصادية والاجتماعية تبدو، إذن، إلا بوصفها ضروب «خلل في التشغيل»، في حين أنها، في الحقيقة، نتاج إعادة استعمار القوى السائدة في البلدان الغنية للعالم. وهذه السيرورة التي تقابل، في نهاية القرن العشرين، انتصاراً استراتيجياً للرأسمالية على المعسكر الاشتراكي وغير المنحاز تقوم على طوباوية إجرامية، العولمة، تظهر تطبيقاتها الأولى حصيلة سلبية، في كل الميادين، لمستقبل الكوكب.

وبالفعل، فإن الأزمة البيئية نفسها يجري تحليلها، بوصفها أزمة اجتماعية ونتاج نظام لا يمكن تقاسم الوفرة فيه. فمن أجل ضمان مستوى رضاء 20٪ من البشرية، يجب اليوم، فعلاً، اختلاس منتجات حبوب العالم الفقير وقطع أشجار غاباته وتدمير أنماط حياته التقليدية ونفي الفلاحين المنزوعي الملكية والمفلسين إلى «فافيلا» و«باريوس» أمريكا اللاتينية وأحياء جنوب آسيا الممنوعة وضواحي مانيلا ومدن صفيح داكار: ويجب تنظيم سوق للمواد الأولية قائمة على النهب الذي ألقى بمليار كائن بشري في الفقر المدقع. وبالفعل، وفي أسفل السلم، ليس لدى شخص من ستة، على كوكبنا، سوى دولار واحد، يومياً، ليبقى على قيد الحياة!

والعولمة الاقتصادية التي تمتدح الأيديولوجيا السائدة مزاياها ليست، في الواقع، سوى سيرورة جارية. فهي لم تنجز وليست نهائية. ونقاط ضعفها كبيرة وعديدة. وفي المرتبة الأولى منها تأتي وعود غير منفذة عن تقاسم الثروة، وهي وعود لا تستطيع الرأسمالية، حتى ولو تعولمت، بالتعريف، أن تفي بها. فهذا النظام الإجرامي الذي ينتج، اليوم من العذاب أكثر مما ينتج من الرخاء، ومن ثروات المضاربة أكثر مما ينتج من تنمية حقيقية، ومن الحقد أكثر إلى ما لانهاية مما ينتجه من آمال، هذا النظام مستمر في صنع عذاب مليارات البشر وفي نهبهم بإبقائه على ثلث البشرية في مستوى حياة القرون الوسطى الأوروبية.

ذلك أن قانون الربح يبقي على مليارين من الرجال والنساء والأطفال، في مستوى العام 1000، في حين نقترب من عام 2000 ونصفهم لا يعلمون حتى ما إذا كانوا سيأكلون غداً.

1 ـ 1945 ـ 1990: إعادة الاستعمار مقدمة للعولمة

إن عولمة رأس المال المعرف بصورة تجريبية وتدريجية في إطار السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال الحرب الباردة كانت أحد الأهداف التي رمت إليها «مؤسسات بريتون وودز». وقد أصبحت استراتيجية هذه الأجهزة في المساعدة والتعاون عدوانية بسرعة. فأصبحت هذه الوكالات، مع بعض الترتيبات، أدوات للهيمنة الأمريكية. وعلى الرغم من أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي و الغات التي كملتها، منذ ذلك الحين مجموعة اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، متمايزة أولياً، فقد نسقت سياساتها مع سياسة مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى. ومنذ تفكك المجموعة السوفياتية والانتقال التدريجي للصين إلى الرأسمالية، اكتسبت هذه المؤسسات قواماً بنيوياً أكثر منه سياقياً وشكلت، تدريجياً، نوعاً من مراكز للتفكير ولقاءات وقرارات تعمل لمصلحة الرأسمالية السائدة.

وكانت استراتيجية مجموعة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الغات تطورية. ويمكن أن نميز أربعة أطوار كبرى منذ 1945، موازية لأطوار الاستراتيجية الأمريكية في العالم: ففي برهة أولى، حددت لنفسها هدفاً هو التبعية التقنية والمالية للبلدان الفقيرة التي تحررت من الاستعمار بسياسة مساعدة منتظمة للتنمية قائمة على التجهيز الثقيل والتركيز المديني والأشغال الكبرى وتصنيع الأرياف.

وقد دام هذا الطور من 1947 (القروض الأولى للمصرف العالمي وصندوق النقد الدولي) إلى 1968 (وصول رويرت ماكنامارا، وزير الدفاع الأمريكي السابق إلى إدارة البنك الدولي). وقد قلب النسيج الأولي لإنتاج البلدان الفقيرة بصورة تعسفية، سريعة وغير قابلة للارتداد. وهذا الطور يستمر في كثير من البلدان بطرائق التدخل نفسها. والقروض مستمرة في تمييز «المشاريع الثقيلة» مثل الألفي سد في وادي نرمادا في الهند أو مشروع «الأنهار الثلاثة» في الصين دون حسبان حساب ملايين الأشخاص الذين يجب أن ينقلوا من بيوتهم لدى فتح المياه. كما أن التجاوزات المنتظمة تؤدي إلى ضرورة قروض أخرى تقوي التبعية المالية للبلد الذي يجب عليه، إذ ذاك، أن يذعن لابتزاز «الشرطية»، وهي كلمة تكنوقراطية جميلة مثقلة بالتهديدات للبلدان الفقيرة الزائدة الديون ولاقتصادات الجنوب المائة والعشرة التي أعلنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في وضع «تصحيح هيكلي». وهذا التعبير يدل على جملة تدابير قسرية تصاحب انتقالاً إجبارياً إلى اقتصاد السوق بتفكيك كل وظيفة ضبطية للدولة.

وتوجهت الاستراتيجية، بعد أن مثلت كوميديا المساعدة المالية والتقنية، نحو تحليق الدين بين 1968 و 1982، سنة «أزمة الدين الكبرى» والتي تلت إعلان المكسيك، أكبر مدين في تلك الفترة توقفها عن الدفع. فبين 1968 و1971، ضاعف مكنامارا القروض والاستثمارات ست مرات. وكانت الصيغة، آنذاك، هي المقاربة «الكمية» للمساعدة على تنمية البلدان الفقيرة. وفي

عام 1971، فإن عدم قابلية الدولار للتحويل الذي قرره نيكسون قد حوّل صندوق النقد الدولي إلى موجه مال عائم. وما أن يقرض المال النجس للعالم الفقير حتى يستعيد قيمته بصورة عجائبية: فقد أصبح ديناً يجب دفعه. وضاعفت أزمتا 1973 و1979 النفطيتان، أيضاً، الاستثمارات بدولارات مضاربة. وفي هذه البرهة، توصلت استدانة البلدان الفقيرة إلى بلوغ أكثر من ألف ضعف مما في بداية الستينات. ولعب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دور المقرضين العامين والمستردين الخصوصيين المزدوج: فقد سمح اختراع صيغة «التصحيح الهيكلي» عام 1979 بتموين الدائنين الخصوصيين في حال إبداء البلدان التي ترزح تحت دين باهظ نوايا انقطاع عن الدفع، وهو ما كان خطراً متوقعاً.

ووقعت هذه الأزمة عام 1982 مسجلة طوراً ثالثاً في تاريخ المؤسسات المولودة من بريتون وودز. فقد هيأ لغم قواعد الاتحاد السوفياتي الخلفية عن طريق «التصحيح الهيكلي» القسري (الذي يتم الحصول عليه بالابتزاز) لبلدان العالم الثالث: وبين 1982 و1987، ردت هذه البرامج الماكرو اقتصادية التي دبرتها مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي البلدان الفقيرة، بعد شرطية صارمة محددة بعقد، إلى اقتصاد السوق، وهو ما أخرجها، واقعاً، من الفلك السوفياتي.

ويلاحظ أن ماكنامارا استقال عام 1981، في السنة التالية لوصول رونالد ريغان: ذلك أن الاستراتيجية الجغرافية الأمريكية تطورت فوراً: فقد انتقلت من مفهوم «الاحتواء» الرائج منذ مذهب ترومان في المواجهةالذي خلدته سياسات التعايش السلمي – في المواجهة – لأيزنهاور وكينيدي و جونسون و نيكسون وكارتر انتقلت إلى الذيل الاستراتيجي لليبرالية فريق رونالد ريغان الاقتصادية الجديدة: فمنذ ذلك الحين تطرف المذهب الرسمي إلى «إعادة غزو»: وخلال سنوات 1982 ـ 1992 هذه، أصبح «التصحيح الهيكلي» المفهوم الأساسي لاستراتيجية عدوانية كانت العامل الرئيسي الخارجي المنشأ في الانهيار السياسي والاقتصادي والبيئي والاجتماعي للبلدان «المصححة». فقد أركع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والغات التي تشكلت رسمياً منذ 1988 العالم الفقير. وانحل الاتحاد السوفياتي المحاصر والمحروم، شيئاً فشيئاً، من حلفائه، ببطء، في «الغلاسنوست» و «البيروسترويكا» لينهار نهائياً بعد زمن قصير من سقوط جدار برلين عام 1989 ثم، بعد بضع سنوات، انتهى «التصحيح الهيكلي» (الذي تكوكب، من قبل، بخطة بيكر في سيوول عام 1985) إلى إخضاع آخر العصاة: فقد أذعنت الهند لصندوق النقد الدولي عام 1991، وفعلت روسيا الجديدة الشيء نفسه في السنة نفسها. وانفتحت كوبا وفيتنام للسياحة الكثيفة وأعادت الصين اقتصاد السوق في «المناطق الاقتصادية الخاصة». وفي بداية 1998، وفي أوج الانهيار الآسيوي، حررت الدولة الصينية كل الأسعار، ماعدا أسعار السكن والصحة والنقل.

واليوم في عام 1998، تتحكم أكبر 200 شركة متعددة القوميات، فعلاً، في 80٪ من الإنتاج

الزراعي والصناعي العالمي، وكذلك في 70٪ من الخدمات والمبادلات التجارية في الكوكب، أي بأكثر من ثلثي 25.000 مليار دولار يمثلها الناتج العالمي الخام الذي كاد أن لا يبلغ (1.000 مليار منذ مائة عام).

ويتدخل «مقررو» التروستات الزراعية ـ الغذائية، النفطية أو تروستات السلاح، التي أشتركت في مداولات قمم الدول الصناعية الثماني الكبرى وقراراتها، مباشرة، في شؤون العالم. وفي تعاون مع عمالقة رأس المال الإجمالي العام الماليين (صناديق المعاشات، المصارف المتعددة القوميات والمضاربين المؤسسيين)، تصوغ وكالات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قراراتها وتُحطم اقتصادات وتُخضع الدول المعاد استعمارها. وكل هؤلاء «المديرين» وكل هؤلاء «الرؤساء» ينظمون لمصلحة «الواحد الأعلى» (أغنى 1٪ في العالم)، عذاب «الستين الأدنى» (أفقر 60٪).

وقد كوكبت الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة التي تجذرت بنجاحاتها الاستراتيجية أهدافها أيضاً: فهي ترمي، بعد أن انطلقت إلى إعادة غزو كلية السوق العالمية، إلى إقامة «تصحيح هيكلي عالمي» يجب أن يُخضع القوى المنافسة المنبثقة (وخاصة اليابان) وأن يحصل، خاصة، على تدمير دولة الرعاية في البلدان المتطورة بتفكيك السياسات الاجتماعية والتعاقدية التي تم الحصول عليها في قرن ونصف من المعارك المستميتة. فإبطال الأنظمة والخصخصة، حتى في البلدان الغنية، هما أكثر أهداف الهجوم الليبرالي حسماً. إن تراجعاً مصمماً لحقوق عمال البلدان المتقدمة يلي إملاق بلدان الشرق واستعباد بلدان العالم الفقير هو الهدف المبرمج للرأسمالية المنتصرة. إن ما يراد هو حل تصنيع أفقر البلدان والجمود الدائم في البلدان الأخرى وتجريد الجنوب من ريفه والعمالة الناقصة المدبرة في كل مكان وتحويل صغار المنتجين وصغار الموزعين، في كل الكوكب، إلى أجراء وإعادة توجيه الاستثمارات نحو تنمية لا تخلق وظائف تصنع، فيها، أضخم الأرباح في أسواق مغشوشة بالتبادل غير المتساوي والمضاربة لذلك فإن النتائج الإجرامية لنظام الافتراس هذا هي على قدر من التهديم والعمق والأهمية تتوصل، معه، إلى الارتكاس على التوازنات الحية الكبرى لبيئتنا الكلية.

2 ـ الأزمة البيئية، الربح الخاص والهجرة الريفية القسرية

لم يعد ينبغي الحديث عن الحصيلة البيئية الختامية للنمو الصناعي في أوروبا: فالقارة القديمة تبدي جراحاً نهائية. إن هذه الأرض المشوهة التي جزتها الزراعة الحثيثة ولطخها العمران وحزمتها شبكة أوتوتستراداتها التي تجتازها بقاع مياه آسنة كانت فيما مضى تحمل أسماء أنهار، هذه الأرض تحمل آثار معركة ألف عام. وإذا كانت أمريكا الشمالية قد عمرت في مائة سنة، فإن غابات البرازيل وأفريقيا المدارية قد انتهت في ثلاثين سنة، ولن يبقى، قريباً، شيء من غابات ماليزيا وأندونيسيا الاستوائية التي لم تستثمر إلا منذ عشرين سنة. وهذا

التسارع مرتبط باتساع «السوق الحرة».

وهذا واقع: فالتنظيم غير المتعادل للعالم يفسد التوازنات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية. وربما كانت هذه هي المرة الأولى التي لا يستدعي، فيها، توزيع أكثر توازناً للموارد بين البشر بفعل أحلام كريمة لفلسفة توزيع ما، بل بفعل تهديد كلي: فالكوكب لم يلوث بالصناعة، بل بسياسة صناعية إنتاجوية وهدامة قائمة على الاستئثار الخاص بالأرباح على الصعيد العالمي. والتربة الملائمة لم تسممها الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية، بل الاستراتيجيات التجارية الجائرة للشركات الزراعية ـ الغذائية المتعددة القوميات. وتحترق الغابة في أمازونيا وأفريقيا وأندونيسيا لأن فلاحين بؤساء مطرودين من أراضيهم يسعون إلى البقاء أحياء بزراعات جوالة، بل أكثر من ذلك، أيضاً، لأن هذه السلسلة أو تلك من سلاسل الوجبات السريعة الأمريكية والأوروبية، أو لأن هذه التروست الزراعية ـ الغذائية أو تلك قررت أن تنشئ هناك مزرعة عملاقة أو مزارع موز مكرسة لأن تنتج للتصدير إلى البلدان الغنية. والصحراء تتقدم في الوقت نفسه مع الفقر، والغابة تتراجع مع تراجع العدالة، ومدن صفيح البلدان الفقيرة تكبر مع أرباح الشركات المتعددة الجنسيات التي تستولي على أراضي العالم الثالث، والأطفال السيئو التغذية يذوون ويموتون في إفريقيا، في حين لم تعد الطبقات الوسطى في البلدان الغنية تعرف كيف تفقد الكيلو غرامات الزائدة.

إن أكثر المواد تلويثاً للكوكب هي، إلى حد بعيد، بعيد جداً، اللامساواة: أكثر بكثير من التسريات السمية للصناعات المحتدمة شمالاً وجنوباً والتي هي أصلها، أكثر بكثير من نيران الغابة والحروب والمجاعات التي تنتجها، فهذه اللامساواة تدمر الكوكب بضربات مدن صفيح، بنهبها رأس المال الأخضر للبلدان الفقيرة التي لم تعد تستطيع أن تفعل، لانعدام رؤوس الأموال، شيئاً آخر خلاف دفع ديونها عيناً.

وبعد كل شيء، ما هي، إذن، الحصيلة الختامية لما يقرب من نصف قرن من المقاربة الليبرالية لـ« المساعدة على التنمية» المزعومة؟ نحن مرغمون على الاعتراف بأنها سلبية على كل الأصعدة: فلا يقتصر الأمر على أنه ما من واحد من اقتصادات العالم الثالث قابل للحياة أو مستقل، بل إن التبعية الاقتصادية والتدميرات تضاعفت، فوق ذلك، بتباين اجتماعي متفاقم:

فـ« نخب» بلدان الجنوب المتعاونة تقمع بقسوة فتن الجوع، والموظفون المتدنو الأجور والفاسدون يختلسون المال العام. ويمضي أصحاب القرار لتلقي أوامر في مكاتب نظرائهم الغربيين أو في مجالس إدارة الشركات المتعددة القوميات. والبلدان الفقيرة التي يسحقها دين خارجي لا يطاق تمول، حرفياً، البلدان الغنية (بمعدل أكثر من نقطة تنمية).

وهكذا تملأ الهجرة الريفية القسرية مدن الصفيح والأحياء الساخنة، في حين يغذي البؤس حروب عصابات تتحول إلى مجرد قطاع طرق كما في الصومال وليبريا، أو إلى البربرية كما في

الجزائر. ولم يكن نمو «السوق الحرة» سوى فرصة لنهب متقن للبلدان الفقيرة تحت غطاء مساعدة تقنية. فلم تكن وكالات الأمم المتحدة سوى محور توطنات طفيلية، توطنات التروستات الزراعية - الغذائية التي تنهك تربة العالم الفقير من أجل التصدير إلى البلدان الغنية، توطنات تجار المدافع الذين يصنعون السياسة الخارجية لكل البلدان الكبيرة مثل الصغيرة، توطنات الماليين الشرهين إلى توظيفات مجزية والذين يتلاعبون بالمؤسسات الدولية.

إن الجنوب قد دمر بعد خمسين سنة من «المعونة»:

فما يقرب من نصف سكانه يعيش تحت عتبة الفقر التي حددتها الأمم المتحدة. وهذه البلدان مهدمة «بيئياً» وسكان المدن، كسكان الأرياف، يعيشون حياة غير لائقة. و« إقلاع» روستو العتيد لم يحدث: فطائرة العالم الثالث مزدحمة ومتعفنة ويأكلها الصدأ في طرف المدرج، دون طيار ولا محروقات. أما بالنسبة لأثر التتابع الشهير الذي كان يجب، على حد قول الليبراليين، أن يغني الفقراء بعد إغنائه الأغنياء، فإنه يظهر حدود الوقاحة: فوصفات التنمية على الطريقة الغربية الملصقة، صنعياً، على اقتصادات ومجتمعات شوهها الاستعمار لم تفعل شيئاً عدا تنظيمها، عقلانياً، لأشكال التحويل الاستعماري القديمة لرؤوس الأموال والمواد الخام بتحديثها.

وعلى الرغم من الانهيارات المتسلسلة (تايلاند، كوريا، هونغ كونغ وحتى طوكيو)، فإن اقتصاديينا الليبراليين يواصلون التلاعب بمدلولات تخفي واقع بلدان الجنوب: فالصين المنهكة والملوثة تبيع إحدى مقاطعاتها، الغوانغ دونغ، للمستثمرين الخصوصيين لتهيئ الميدان لإصلاحات اقتصادية مكرسة لإعادة اقتصاد السوق واستباق الانفتاح على المشروعات الكبرى اليابانية والأمريكية. وتتجاذب الهند العملقة والفساد، والفروق الاجتماعية التي لا تطاق، بكتائب متسوليها وعناقيد أطفالها البؤساء الذين يتشبثون بأذرع السياح ممدودي الأيدي متوسعي النظرات. والمكسيك البالغة التلوث، البالغة الدمار، مستعمرة إلى حد تجري، معه، المشتريات بالدولارات، بأوراق جار الشمال الكبير الخضراء. وتقلد كوريا هونغ كونغ وسنغافورة حيث يحرم عمال في الثالثة عشرة من أعمارهم، في «ورشات العرق»، ثلاث عشرة ساعة يومياً، من محاسن الحياة وأفراح المراهقة. وتايلاند، أول مصدر للرز في العالم، هي بلد يمكن أن يظن، لهذا السبب، أن كل الناس يأكلون، فيه، حتى الشبع. إلا أنه يمكن أن يشترى، فيها، عبد صغير بخمسمائة دولار، ولا يكلف استئجار «صديقة» أكثر من ثلاثمائة دولار أسبوعياً. وماذا عن أندونيسيا والفيليبين والبرازيل؟ : غابات محروقة ومدمرة، صناعات تهديمية. وفي كل مكان، دائماً، مع «التصنيع الجديد»، موكب حسنات المجتمع الرأسمالي: أحياء ساخنة، بنات للتأجير، مدن صفيح، مخدرات، أدخنة، كوكا كولا، سيارات، وجبات سريعة، نيون، جنوح و.... وهواتف محمولة. وهذا يسمح لكل الخبراء الليبراليين، من أن يشرحوا أن في الهند، مثلاً، طبقة وسطى جديدة تضم 200 مليون مستهلك. وتنسى، كما لو كان ذلك مصادفة، الملايين السبعمائة الباقية

التي يجب على ثلثيها أن يعيش بأقل من دولار، لكل شخص، يومياً. وهذه هي، دون شك، «المعجزة الهندية»!

وهذا يعني، على هذا النحو، نسيان كل الذين رحلتهم، رسمياً، «التنمية»، كما تتصورها وكالات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (التي تعمل كشافة للمصارف الكبرى الخاصة و لتروستات تجهيزات البناء الكبرى): فسدود سنغرولي، في الهند، التي بدأت عام 1962، رحلت، بالقوة، أكثر من 300 ألف شخص في فترة أولى. ويواجه بناء محطات فحم كهربائية (ومجموعها 11) مسألة طرد 150 ألفاً إضافيين. ومنذ 1970، رحل برنامج الطاقة الهندي الذي يمول ثلثيه البنك الدولي، إضافة إلى ضحايا مشروع سنغرولي، أكثر من 200 ألف من السكان المحليين كانوا يعيلون أنفسهم في غابات لم تكن قد مست بعد. وقد طردت الألفا ميغا وات المنتجة في محطة داهانو الجديدة أكثر من 100 ألف «أديفازيز» (اسم يعطى في الهند للسكان المحليين للمناطق غير المستكشفة) بتجفيفها المستنقعات والأدغال التي كانوا يعيشون فيها. وقد دمرت صيادي الساحل تدفقات الماء الحار والمواد الكبريتية. وبرامج «التعويض» تتصل بأكثر من عشرة آلاف حرفي صياد. وعلى الرغم من هذه الكوارث المتكررة، مازالت القروض تغذي، حرفياً، هذا التخريب المدبر: فلم يمنع ترحيل 250 ألف شخص بسبب سد كريشنا الأعلى، عام 1978، تمويل الشطر الثاني من الأعمال بعد عشر سنوات ولم يشغل 120 ألف مرتحل من سوبرناريكا اهتمام خبراء البنك الدولي ولا مقاومة مرحلي سريزيلام الذين حصلوا، على الرغم من كل شيء، بنضالهم على إعادة إسكان 64 ألف شخص من 150 ألفاً.

وفي الصين، لن ينجز سد الأنهار الثلاثة الفرعوني الذي سيشكل أكبر بحيرة حجز مياه في العالم (في منطقة يجب أن لا ننسى أنها زلزالية) إلا بفضل مساندات مالية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي وضع عدم الشفافية الكامل الذي يميز نظام قادة الصين الشعبية الحاليين القريب من الرأسمالية، يقدر عدد الأشخاص الذين يرحلون إلى خارج مكان إقامتهم بأكثر من مليوني شخص. وفضلاً عن ذلك، فإن الخطر الكامن سوف يجبر الدولة الصينية على إفراغ أسفل السد من السكان على مسافة 200 كيلو متر على الأقل. وتصل، في المجموع، إلى ثلاثة ملايين مرحل ...و الأعمال بدأت فعلاً. وقد قمعت الثورات التي حدثت وموهت إلى «حوادث بين إثنيات»!

ومن المستحيل وضع قائمة كاملة بترحيلات السكان الإجبارية بسبب «الأشغال الكبرى». وقد سعى عدد كبير من المنظمات الدولية ومجموعات المقاومين المحليين إلى تنبيه الرأي العام العالمي إلى مصير السكان الريفيين أو الإثنيات التي ستضخم، في العالم كله، صفوف منبوذي المدن الكبرى لمصلحة أجهزة الاقتراض الكبيرة والتروستات التي تمول كل ورشات العالم الكبرى وحدها.

وأكثر ما يذهل في هذا الشأن هو أن هذا التبذير البشري الهائل، المزدوج بكوارث بيئية، جرى

مقابل لا شيء، من حيث النتائج، حتى بالمعنى التقني للكلمة: فقد بين تقريران داخليان في البنك الدولي كتبتهما مجموعات خبراء يرأسها مختصون عينهم المصرف نفسه، في بداية التسعينات، أن 40٪ من الأعمال التي جرت ومولت بمساعدة من البنك كانت تعمل: فقد كانت هناك سدود امتلأت رملاً وطبقات غير منجزة وآبار جافة. ويا لها من لوحة. فالمال، وقد طار، والشعوب هي التي يطلب منها سداده، بتضحيات جديدة: وتتحمل أمريكا اللاتينية، بعد أكثر من ثلاثين سنة من هذا الغزو التكنولوجي، تصحيحات هيكلية قاتلة لدفع الديون المعقودة بمناسبة بناء أعمال غرانديه أراجاس و بولونوريسته الهائلة التي أغرقت أراضي 30 ألف هندي أمازوني ورحلت بحيرة ياسيريتا العملاقة أكثر من 50 ألف شخص في الباراغواي والأرجنتين. وهناك في البرازيل إيتاباريسيا، وفي تايلاند باك مون وسيريندهورن. كيف نأخذ في الحسبان هذه الأعمال الفنية التي دمرت أطر حياة وحطمت ملايين الكائنات وفككت تنظيم أنظمة إنتاج سحيقة القدم لمجرد مصلحة الإمبريالية؟ ومجموع الحساب ثقيل مع تفاقم الديون بمال قذر يعاد توجيهه بهذه الطريقة وابتزاز سياسي متزايد ومئات الملايين من الأشخاص المرغمين على النفي الداخلي أو على الهجرة بسبب تدمير الأنسجة الاقتصادية والبيئية، وفي نهاية المطاف مع سوء التغذية (ما يقرب من مليوني شخص في نهاية القرن العشرين). ذلك أن الحساب المستحيل لميتات الجوع التي يمكن أن تعزى إلى إعادة الغزو القاسية للمستعمرات القديمة منذ 1956 ربما ارتفع إلى نصف مليار في نصف قرن. وعدد الرجال والنساء الذين لا يفسح لهم الفقر المدقع سوى حياة قصيرة يبلغ ثلث البشرية. الرأسمالية تقتل، وهذا ليس جديداً. إنها تقتل ببطء مليارات الناجين من إعادتها للغزو. ويحتاج الأمر إلى ديكنز جديد لوصف الكمية الهائلة من العذاب الذي تنتجه.

وهذه الهجرة الريفية الإجبارية مست، في نصف قرن، نصف مليار شخص على الأقل. ففي جيلين فإن تدمير البيئات الريفية أو البرية وتهديم أنماط إنتاج تقليدية أدى إلى استقطاب مقلوب لنسبة المدينة إلى الريف. فبعد الآن، لم يعد الفلاحون أغلبية في العالم الفقير: وبعض البلدان تتجه بسرعة نحو نسب تميز الوضع في أوروبا أو أمريكا الشمالية. إن عالماً دون فلاحين وزراعة ذات مردود عال جداً على أراض خالية من البشر وتملكها التروستات هي النموذج الاجتماعي والاقتصادي الذي تفرضه الزراعة الرأسمالية الرديئة.

وعلى عكس مدلولات من نوع «الاكتفاء الغذائي الذاتي» و «التنمية المركزة على الذات»، نشهد قيام نظام قائم على تفريغ الأرياف والبطالة ليس هدفه تغذية السكان بل الإنتاج الوفير للتصدير إلى البلدان الغنية مهما تكن التكلفة البشرية والبيئية المحلية.

ففي الصين تدفع السياسة الجديدة، منذ الشروع فيها، عام 1990، بعشرين مليوناً من الفلاحين، كل عام، نحو المدن. وقد تخلت الدولة عن مراقبة نظام «الكومونات الشعبية» المرتكز على الذات وتركت الربح الخاص يعود حتى في أقصى أرجاء الريف لتخّل، على هذا النحو،

بتنظيم المبادلات المحلية القائمة على المقايضة في المواد والخدمات. إلا أن سيرورة المبادلة هذه التي كانت وكالات الدولة تضبط سيرها عملت بصورة جيدة إلى درجة كافية خلال أكثر من ثلاثين سنة وصانت الصين من مجاعاتها السنوية التي هي، جرحها القديم في أيام النظام الإقطاعي. ولكن وصول خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغزو المضاربين الأجانب للجنوب عمل على إنتاج النتائج نفسها التي أنتجتها في الهند. والفلاحون اللاجئون إلى المدن يعملون لقاء أقل من نصف دولار في الساعة، والذين ليس لهم عمل يعيشون في الشارع: فالصين الشيوعية سابقاً تنزلق ببطء، مع وجود مليون شخص دون مسكن، نحو وضع على «الطريقة الهندية». فشبه القارة التي أفرغت أريافها إفراغاً قوياً من سكانها خلال جيل شهدت توارد أكثر من عشرة ملايين شخص من الفلاحين المفلسين، خلال السبعينات، وما يقرب من عشرين مليوناً في الثمانينات والتسعينات إلى مدنها الكبيرة. والبرازيل التي لم يعد، فيها، سوى 35٪ من الريفيين، والمكسيك التي تخصخص «الإيجيدوس»، هذه المزارع الجماعية التي تعود إلى الفترة الزاباتية بعيدتان جداً عن القدرة على إدارة كتلة لاجئي التنمية. وكم من فلاحين دمرتهم، منذ 1950، التصديرات وتلوث مياههم وفرض الأسعار من جانب بورصتي لندن وشيكاغو اللتين تحددان الأسعار الزراعية في العالم أجمع؟ فالمخطط الاستعماري الرأسمالي الكلاسيكي هو، إذن، في طريقه، بكل بساطة، إلى العودة.

3 ـ «التصحيح الهيكلي» يحارب الفقراء

في عام 1998، أعلن، رسمياً، عن 45 بلداً في العالم في حالة اختلال توازن غذائي: فالسعيرات الغذائية اليومية تتراوح، فيها، بين 73 و95٪ من معيار الفاو (2.345 حريرة يومياً). ففي أفريقيا الساحلية، بعد ثلاثة عقود من المساعدة على التنمية وعشر سنوات من التصحيح الهيكلي، يبلغ متوسط الجراية الغذائية اليومية، فيها، 1.730 حريرة (نصف المتوسط في الولايات المتحدة بالضبط!). وتقترب الهند، بـ2.200 حريرة، بمشقة من السعيرات المناسبة. ونظراً للفروق الاجتماعية، نلاحظ أن ما يقرب من ثلث السكان يكون في حالة سوء تغذية إذا كان المتوسط الوطني أقل من 95٪ من معيار الفاو، وتحت 85٪، تندلع «فتن الجوع» أو الحروب الأهلية، وعند مستوى 75٪، تظهر المجاعات الدورية...لقد زاد الدخل السنوي الفردي المتوسط، في بلدان الشمال (دول الشرق مستثناة)، بين 1965 و1980، بمقدار يزيد عن 900 دولار. وفي الوقت نفسه، لم يتجاوز الاغتناء الفردي المتوسط لبلدان الجنوب (باستثناء دول الأوبك)، ثلاثة دولارات! وقد عرفت البلدان الغنية ذات الديموغرافيا المراقبة وأدوات الاقتصاد المشحوذة، على الرغم من الأزمات، ارتفاعاً عظيماً في مستوى الحياة بين 1950 و1980. وعرفت بلدان الجنوب، خلال «الثلاثين المجيدة»، على التوالي، عقد اضطرابات سياسية تشل الاقتصاد وعقد غزو مالي

وتقني بمناسبة «الثورة الخضراء» وعقد غوص في الدين الخارجي مع توقف فجائي لكل تجهيز خارجي وكل تقدم اجتماعي. وانتهت التسعينات إلى قمع المترددين بإلغاء استقلالات اكتسبت، أحياناً، بصعوبة، عن طريق الابتزاز بالدين. وهكذا جعل التدخل الهدام في ميدان التجهيز والزراعة جعل من الأنانية الغذائية للبلدان الغنية أخلاقاً مقبولة ومن السيطرة بالجوع نظام حكم على الصعيد العالمي. ثم أنزل التصحيح الهيكلي الضربة القاتلة بالاقتصادات التي أفسدتها التبعية التقنية والمالية التي نظمتها أول مرحلة لإعادة الاستعمار. ومن المؤكد أن كلفتها البشرية هائلة، لا يمكن حسابها بدقة. فمن أجل إرواء الظمأ إلى الربح لدى قبضة من أصحاب القرار المقتنعين بفلسفة الليبرالية المتطرفة، يموت ملايين من البشر قبل أوانهم من سوء التغذية أو من أمراض ناجمة عن الضعف بسبب نقص الغذاء. ويمكن أن يعزى، بصورة مباشرة، إلى الخيارات الاستراتيجية للرأسمالية المعاصرة التي تزيد من وطأة الحصيلة الختامية الكارثية لعولمة الرأسمالية مليار من الموتى ـ الأحياء الذين يعيشون حياة شبه حيوانية.

ويترافق برنامج «تصحيح هيكلي»، تقليدياً، بقروض «عالية الشرطية». وهذا يعني أن القروض التكميلية لا تعطى إذا لم تمض الحكومة بسرعة كافية في إصلاحاتها. وقد كان على الهند ومصر وساحل العاج وزامبيا والجزائر أن تعاني، عدة مرات، حديثاً، من هذا الابتزاز. وفرنسا نفسها أنذرت من جانب صندوق النقد الدولي بأن لا تسارع إلى نجدة الفرنك الأفريقي أو الدينار الجزائري عام 1994. وقد حلقت الأسعار محلياً، وخطا الفقر في البلدان المعنية خطوات عملاقة...

وأول مبادئ «الإصلاح الهيكلي» هو الحد من النفقات العامة. فعلى الدولة، من أجل أن تضع في القطاع التنافسي الخدمات العامة ذات المردود، أن تسرح موظفين وأن تحد من نفقاتها العامة ومن خدمات الصحة والتربية من أجل استثارة ظهور مستفيدين جدد يدفعون ثمن هذه الخدمات. وبصورة موازية لذلك، على الدولة أن تتخلى عن كل شكل من أشكال المراقبة المباشرة في الإنتاج الزراعي والصناعي، كما في الخدمات العالية التقنية (الاتصالات، التلفزيون والإذاعة). فكل شيء يجب أن يخصخص.

وهناك أكثر من 110 بلدان تقع، رسمياً، في وضع «إصلاح هيكلي» طبقت المبدأ الأول الذي أضاف إليه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مبدأ ثانياً هو وقف الضبط العام للأسعار والأجور. إن إلغاء «السعر الأعلى» لبعض المنتجات الغذائية ذات الضرورة القصوى يلقي بملايين من الأسر الفقيرة في سوء التغذية. ويختفي «الحد الأدنى للأجور»، أيضاً، متفاقماً بالظاهرة. ويعرّف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مراقبة الأسعار والأجور بوصفها أداة «مناهضة للاقتصاد» تضر بـ«الديناميكية التنافسية». والواقع هو أنه ما من هدف آخر للتصحيح خلاف الدعوة إلى تغيير مواقع المشروعات.

ومن أجل تحرير كتلة كافية من منتجات غير مستهلكة بسبب الارتفاع الجديد في أسعارها، تصور صندوق النقد الدولي أن يرغم، أخيراً، كل بلد خاضع للتصحيح على خفض قيمة عملته ورفع معدلات الفائدة. وبما أن الاستهلاك المحلي يهبط هبوطاً سهمياً بسبب صعود الأسعار، فإنه يحتفظ بمواد ومنتجات عديدة للتصدير إلى البلدان الغنية. وهكذا يمول الفقر سداد الدين. وتنغلق الحلقة مع هذا التدبير الثالث.

ولا موجب لأن نوضح بأن هذا «العلاج بالصدمة» (وهذا هو التعبير الرسمي الذي يستعمله محررو خطة بيكر) المطبق على اقتصادات بعد استعمارية هشة هو، في الواقع، شكل مموه من أشكال الحرب ضد الفقراء.

وأول قروض «التكيف» التي أقرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعود إلى السبعينات. وكان الأمر يدور حول تمويل مكافآت تعويض في البلدان التي تهدد خصخصة الخدمات العامة بأن تكون أكثر مما ينبغي بعداً عن الشعبية. ثم بدأ الحديث عن «قروض تصحيح بنيوي» لوصف أنظمة تمويل أثقل مكرسة لتسريع الانتقال إلى «السوق الحرة». وأول «برنامج تصحيح هيكلي» مكون من سلسلة حقيقية من التدابير المتعاقبة التي تصحب كلاً منها قروض مناسبة مس تركيا عام 1980 واستكمل بحقوق سحب خاصة من أموال صندوق النقد الدولي عام 1981، ثم، في عام 1985، في حدود مليار ونصف المليار من الدولارات. ثم أضاف البنك الدولي، عام 1985، قرضاً آخر طويل الأجل نظراً لتقدم تدابير الإصلاح التي اتخذتها الحكومة التركية.

أين هي تركيا بعد أكثر من عشرين عاماً؟ لقد دمرت الهجرة الريفية زراعة الاغذية الضرورية، ونمت استنبول بمعدل 600٪ في شروط لا تطاق على كل الأصعدة. وفشلت الدولة التركية في مهمة الدعم الاقتصادي (مديرة ظهرها للكمالية) وحققت انعطافها الليبرالي في ظل الديكتاتورية العسكرية. وقد سببت التخفيضات المتعاقبة للعملة ارتفاعات كارثية في الأسعار في حين ألغي الحد الأدنى للأجور، كما ألغيت المراقبة على الأسعار. وترك الشعب التركي الذي ألقي به في البؤس وأنهكته الديكتاتورية نفسه يؤخذ، شيئاً فشيئاً، بالدعاية الأصولية التي تهاجم، باستمرار، نزعة الأعمال والاستقطاب الاجتماعي وتدهور الأخلاق. وهذا هو، على وجه التقريب، سيناريو الكارثة في إيران مع «الملالي» الذين جاؤوا بعد «الثورة البيضاء»، ثورة الشاه الذي كان قد طبق على بلاده علاج الصدمة في تحديث الأرياف والمدينية المنفلتة.

ومع ذلك، فهذا الفشل الإيراني الخطير هو الذي كان مفكرو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد أدركوا، على أثره، ضرورة أن يتابع، مالياً، في البلدان الفقيرة، تحطيم الحماية الاجتماعية وتراجع حقوق العمل وتهديم الخدمات العامة مع تركيز الأراضي وانتقالات السكان.

بعد مؤتمر كانكون وخطة بيكر اللذين سجلا تحول برامج «التصحيح الهيكلي» إلى سلاح حقيقي للدخول إلى الاقتصادات وإلى الدول التي ما زالت تفلت من السوق الحرة، كانت

الثمانينات سنوات الفوضى في البلدان التي مارست «التصحيح». ذلك أن فجائية الخصخصات ضخمت، فجأة، مستوى الفقر والبطالة وسوء التغذية. ولكن أياً من برامج التصحيح الهيكلي لم يجر، قط، دون تمويل تجديد العتاد الحربي وتشكيل جهاز لحفظ الأمن. ومنذ بداية الثمانينات، أثار التصحيح البنيوي «فتن الجوع» التي سماها المراقبون المحليون «فتن صندوق النقد الدولي». ولم يتوقف مستوى الاحتجاجات ضد تصحيح اقتصادات الدول الفقيرة المدولتة عن التنامي حتى ولو كان صحيحاً أن أفقر العمال والعاطلين عن العمل، في هذه البلدان الفقيرة فعلاً، كانوا متعبين من البيروقراطية ومن ضروب عديدة من الخلل الوظيفي (ندرة عصير البندورة غير مقبولة في الجزائر مثلاً) في الأنظمة المؤممة. وصحيح، أيضاً، أنه أمكن للإعلان عن تفكيك دول رأسمالية موجهة، وهي ترادف «شركات وطنية» غير ذات كفاءة غالباً أن يلقى القبول الشعبي في وقت ما. ولكن ذلك لا يعني أن ننسى، بشيء من السرعة، نتائج أكثر خفاء تمكنت حكومات البلدان الفقيرة من تحقيقها في أقل من عشرين سنة: محو الأمية الكثيف، دعم الأسعار الزراعية ومساعدة التوزيع، تخفيف نفقات الصحة، مراقبة أسعار الأدوية، النقليات شبه المجانية. ومنذ السنوات الأولى للتصحيح، كانت اليقظة قاسية جداً: فإلغاء كل أنواع الدعم الحكومي الذي تفرضه برامج التصحيح باسم ديانة السعر والإنتاجية والتنافسية والكفاية الاقتصادية أنتج أوضاعاً اجتماعية انفجارية. وقد ترجمت هذه الأخيرة إلى تزايد العنف المديني العفوي (نهب المخازن الكبرى، هجمات على المصارف وأبنية المكاتب وسرقتها) وإلى مقاومة ريفية أكثر تنظيماً: حروب عصابات ثورية مثل «الدرب المضيء» في بيرو والثورات الفلاحية في الهند والمكسيك واستمرار حرب العصابات في الفيليبين وأندونيسيا وإرهاب أصولي في مصر والجزائر وعصابات استقلالية في السنغال دون أن ننسى الزيادة الباعثة على الدوار في الجنوح الخالص.

إن أكثر من مائة دولة معنية ببرامج التصحيح الهيكلي قد شهدت هذه القروض «العالية الشرطية» تفرض عليها. وغالباً ما لجأت، وقد اندس، فيها، خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى السلاح لمنع الانزلاق على الطريقة الإيرانية. ويجب أن نقول ذلك بوضوح: إن «الإصلاح الهيكلي» قد جرى، في كل الحالات، تحت التهديد بالسلاح.

وقد سجلت فتن، في كانون الأول 1983، في تونس، بداية مقاومة المغرب العربي للتصحيح المفروض. ومئات الاعتقالات والاختفاءات لم تستطع أن تردع ثائرين آخرين، من المغرب، عن النزول إلى الشارع للاحتجاج في الشهر التالي. وقد أطلق الجيش النار على الجماهير وقتل، رسمياً، 400 شخص. وفي نيسان 1984، دفع ارتفاع الأسعار بالمتظاهرين، في سان دومنغو، إلى الاندفاع نحو الأحياء الجميلة. وكانت المحصلة ما يقرب من 186 قتيلاً بالرصاص و500 جريحاً وألوف الاعتقالات بين «النهابين». إن كل سنة تحمل نصيبها من قتلى التصحيح الهيكلي إلى حد

طرح معه سناتور ديمقراطي أمام كونغرس الولايات المتحدة، عام 1985، مسألة استخدام أموال البنك الدولي. ولكن شيئاً لم يتغير: ففي زامبيا، أطلق الجيش النار على «ثوار الجوع» وقتل، رسمياً، 180 شخصاً، بينهم ربات بيوت عديدات جئن للاحتجاج على رفع الأسعار الحاصل على أثر الموجة الثانية من الخصخصة. وفي السنة نفسها وفي السودان الذي «أعيد تصحيحه» بعنف، أطلق الجيش النار على غزو الفقراء لأحياء وسط العاصمة، وقد ذكر ألوف القتلى. وفي أيلول 1988، نزلت شبيبة مدينة الجزائر إلى الشارع للاحتجاج على ارتفاع الأسعار والبطالة والمضاربة على السكن. وانتهى قنص البشر لمدة عدة ساعات في باب الواد الذي احتل عسكرياً إلى أكثر من 300 قتيل شاب وإلى ما يقرب من مائة أجهز عليهم في أزقة المدينة القديمة. وفي فنزويلا التي يقودها سياسيون يعلنون انتماءهم إلى الاشتراكية الديمقراطية، ولكنهم طبقوا التصحيح الهيكلي القاسي جداً، تظاهر عمال الضواحي وأسرهم ضد ارتفاع لأسعار النقل ثلاث مرات وفقدان الغذاء والأدوية. وأطلقت قوى الأمن النار على الجماهير:والحصيلة 500 قتيل، رسمياً، دائماً. وفي السنة التالية، أدى التطبيق الصارم لمبادئ التصحيح، في الأرجنتين، إلى اضطرابات ومظاهرات يومية في كل البلاد. وفي اليوم المحدد، هاجم الجيش ثوار الجوع، في وقت واحد، في كل المدن الكبرى التي غزاها الفقراء. وصرح البوليس عن 20 قتيلاً و5000 اعتقال. وفي آذار 1990، قمع متظاهرو أبيدجان بقسوة. وفي زامبيا، قتل الجيش، بعد شهرين، 20 متظاهراً. وفي زائير، تحمل كل سنة حصتها من الثائرين المقتولين...

وخلال سنوات التسعينات، كلها، تكرر سيناريو «ثورات الجوع» المقموعة بالدم نفسه مائة مرة، من كنشاسا إلى جاكرتا، من تشياباس إلى باكستان والهند، مع الخاتمة نفسها دائماً.

وبصورة عامة، لا ينزل الناس إلى الشارع، أمام رشاشات قوى النظام دون سبب. فيجب، حقاً، أن يكون قد فرغ صبرهم بتأثير وضع لا يطاق.

إن تدهور نظم الحماية الاجتماعية والصحة وتحطيم الخدمات العامة ورفع معدلات الدخول إلى المدارس هي، بالتأكيد، أسباب مشروعة للاحتجاج. وعمال البلدان الغنية أنفسهم الذين يعانون، أيضاً، هذا النمط من الضغط يعرفون شيئاً عن ذلك. فحركات الدفاع عن المعاشات في إيطاليا التي تبعتها حركات كانون الأول 1995 في فرنسا وثورة العمال المؤقتين والعاطلين عن العمل، عام 1998، تبين تطبيق التدابير المتطرفة بشكل مؤلم حتى في البلدان المتقدمة. ولكن التصحيح الهيكلي، في البلدان الفقيرة، ألقى بمئات ملايين الأشخاص في البؤس. ونصل هنا إلى بعد آخر مختلف، تماماً، للمسألة على الصعيد الكمي والكيفي.

هناك، اليوم، مليارى نسمة يعانون من سوء التغذية، ومليار آخر يعانون المجاعة من حين إلى آخر. وكل الخبراء (بمن فيهم خبراء البنك الدولي الذين يلحون على الوجه «المؤقت» للظاهرة) يسلمون بأن الفقر ازداد خطورة، نسبياً وبالأرقام المطلقة، منذ عام 1985. وإحدى القرائن

الواضحة على وحشية التصحيح الهيكلي هي المصير المحتفظ به لأطفال البلدان الفقيرة، بما فيها بلدان شرق أوروبا. ففي الأرجنتين، مثلاً، يبلغ معدل الوفيات بعد الولادة 50 بالألف، أي ما يزيد بنصف مرة عما كان عليه عام 1980. وفي زامبيا، كان سوء التغذية يقتل 13٪ من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ثلاث سنوات عام 1980. وفي عام 1998، بلغت النسبة 42٪ أي، على وجه التقريب، رقم القرن الثاني عشر الفرنسي. وفي بلدان التصحيح الأفريقية، تموت ست نساء من ألف في الولادة، وتموت، في آسيا، أربع، وفي أمريكا اللاتينية 2.5. ويبلغ المعدل في بلدان مجموعة الدول الصناعية الثمانية جزءاً من ستين من هذه الأرقام، ولكنه أعلى بمرتين مما كان عليه في بداية القرن.

وقد جرّ إلغاء تنظيم الاقتصادات تشريعات الحماية الاجتماعية إلى الأسفل. ففي البرهة التي يتظاهر، فيها، طلاب فرنسا الشباب، في الشارع، ضد الحد الأدنى لأجور الفتيان الذي حدده إدوار بالادور، كان الأطفال الهنود يحتلون الشارع ليطلبوا تساوي الأجور في الأعمال المتساوية. فيما أن صندوق النقد الدولي قد اقترح على حكومة راو خفض العمر الأدنى للعمل وإلغاء الأجر الأدنى، فرضت الدولة الهندية التي تعمل لحساب خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الليبراليين المتطرفين هذه الخطة وأرسلت بوليسها لكسر الإضرابات. ولم يتوصل أي اتفاق دولي، حتى اليوم، إلى تسوية مشخصة لمسألة التقدم الأسي لعمل الأطفال الذي يتلخص في عبودية تسمح بها البلدان المعنية.

الخاتمة: الجريمة لن تفيد دائماً

عدد مجهول من الموتى قتلته المجاعة أو أمراض الفقر، تفاقم واستقطاب الثروات على مستوى الكوكب، وما يقرب من نصف مليار فلاح فقير طردتهم من أراضيهم المضاربة أو الأشغال الكبرى أو كبار الملاكين أو الجيش، وذلك باسم ديناميكية «السوق الحرة».

200 مليون طفل، على الأقل، يعملون مجاناً في المصانع التي نقلت من مواضعها، وعشرون مليون عبد جنسي في العالم.

مليارا رجل وطفل وامرأة يعيشون تحت عتبة الفقر، ومن هؤلاء المحرومين مليار من سيئي التغذية وعشرين مليوناً من قتلى الجوع في خمسين سنة من المساعدة على التنمية.

عدد مجهول من الموتى من مقاومي التصحيح الإجباري. ومنذ 1980، هناك عشرة آلاف شخص في العالم، على الأقل، قتلوا خلال «فتن الجوع».

وهناك تلويث الأراضي والمياه القارية والبحرية بمزيد من الإنتاج دائماً، وبمزيد من التسديد لإغناء الأشخاص أنفسهم دائماً. وما حدث في هذا الصدد لا يقبل صياغة رقمية.

فقد قطع نصف مساحة الغابات المدارية والاستوائية لتسديد دين المساعدة على التنمية

التي لم تساعد إلا على تقدم أرباح الشركات المتعددة القوميات الكبرى. وهناك أضرار غير قابلة للحساب ناجمة عن التبادل غير المتساوي.

وقد تراجع دخول المدارس والوصول إلى العلاج في كل بلدان التصحيح وقامت بطالة مدبرة وإلغاء لحقوق العمال وتقدم عالمي في الجنوح والجريمة المنظمة وتعميم للدعارة كحل للفقر وتَضَاعُفٌ في النزاعات الإثنية وتَصَاعُدٌ للنزعات القومية ونمو لتجارة السلاح، وكل هذا مما لا يمكن صياغته في رقم.

وربما كانت الحصيلة المحزنة بصدد كلفة إعادة استعمار العالم الفقير وغزو البلدان الشيوعية السابقة بالأرواح البشرية باهظة، ولكن الحكم عليها سهل. إن الاتباع الإجباري لمبادئ الرأسمالية المعولمة استطاع أن يقتل مليار نسمة في خمسين سنة وأن يدمر الكوكب إلى حد طرح المسألة البيئية في حدود البقاء على قيد الحياة. فما أهمية الكمية؟

إن عولمة الرأسمالية هي، قبل كل شيء، عولمة لإفلاس أخلاقي يرد البشرية إلى مصاف الحيوانات التي تلتهم بعضها بعضاً حول فريستها، أي فشل للبناءات الفلسفية القائمة على شرعنة الأنانية المرضية وإرادة القوة. فالأيديولوجية الإجرامية الكامنة وراء الرأسمالية، بمحاولتها حل فكرة جماعة بشرية تربط بينها مصلحة مشتركة، تضع نفسها خارج القانون الطبيعي بتهديدها الجنس بكامله. وهي تدين نفسها بهذه الواقعة. فالرأسمالية الليبرالية المتطرفة لا تخلق دافنيها: إنها تحفر قبرها هي نفسها.

فيليب بارير

فيليب بارير: هو مؤلف «البيئة مشروحة للأطفال» و«فهم البيئة» و«البيئة» و«الطوباوية الخضراء، بيئة الأغنياء وبيئية الفقراء» و«قرية العالم وقصره، بحث ضد صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والبنك الدولي».

عولمة رأس المال وأسباب التهديد بالبربرية

هانحن في ساعة عولمة رأس المال. والوقائع التي سوف ينبغي تسجيلها في *الكتاب الأسود للرأسمالية* ربما أصبحت في السنوات التالية من بين أرهب وقائع كل تاريخها. وفيليب كارير بدأ العمل في مساهمته. وسوف أعود، في مكان آخر، إلى نتائج كتاب كلود مياسو الأخير. ولكن مهمتي، هنا، هي محاولة تعريف الصيغة الجديدة للإمبريالية ونظام التراكم الخاص الذي يقابلها.

لا شك أن بعض التذكيرات السياسية ضرورية قبلاً. ومن المؤكد أن الحرية التي يستعيدها رأس المال، الصناعي والمالي، لينتشر عالمياً، كما لم يستطع أن يفعل ذلك منذ 1914 يعود إلى القوة التي حصل عليها بفعل مرحلة التراكم غير المنقطع الطويلة لـ«الثلاثين المجيدة» (إحدى أطول المراحل، إن لم تكن أطولها، في تاريخ الرأسمالية). إلا أن رأس المال لم يكن ليستطيع أن يتوصل إلى غاياته لولا نجاح «الثورة المحافظة» في نهاية عقد السبعينات. ولم يكن ممكناً لاقتصاد «السوق» أن يتحقق لولا التدخلات السياسية المتكررة للمراجع السياسية لأقوى الدول الرأسمالية الكبرى المدعومة بأهم المنظمات الرأسمالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والغات والمنظمة العالمية للتجارة. وهذه التدخلات أقلعت قبل 1989 أو 1991 بزمن طويل. فقد بدأت قبل عشر سنوات، بالأحرى، عند منعطف سنوات السبعينات والثمانينات. فهناك تقع البرهة التي انخرطت، فيها، أكثر قوى منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية السياسية المناهضة للعمال في سيرورة الليبرالية وإبطال التنظيم والخصخصة. ولكن الطريق مهدت لها تمهيداً واسعاً. فلم يكن للسياسات المعادية للعمال أن تنجح، قط، في مشروعها لو لم تكن الثورة المضادة البريجنيفية قد سحقت، قبلاً، ربيع براغ كما سحقت حركة البروليتاريا البولونية في الفترة نفسها، ولو لم تكن قيادتا الحزبين الشيوعيين في النمسا وإيطاليا، خاصة، قد تدخلتا بين 1968 و1978 لاحتواء وكبت الطاقة الديمقراطية حقاً والمعادية للرأسمالية، لهذا السبب، بالإضافة إلى الحركات الاجتماعية الكبيرة ـ العمالية والطلابية ـ التي تخللت عقد 1968 ـ 1978 في أوروبا، كما في الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

ومن جهة أخرى، زاد انتصار الرأسمالية الحالي كمالاً من حيث أن هناك كثيرين، حتى من بين من يقاومون نتائجه، لم يعودوا يستعملون المصطلح. فهم يدعونها «ليبرالية جديدة» ولا يستطيعون اعتراضها إلا بالأمل، الوهمي[1]، في رأيي، في العودة إلى أشكال أكثر إنسانية للمجتمع الرأسمالي. وسوف يفاجأ بعضهم بالتأكيد، إن لم يُصدم، إذا قيل لهم بأنهم بتراجعهم أمام كلمة «رأسمالية» يقدمون دعمهم لكل الذين يؤكدون ـ مدعومين بالحصيلة الختامية الفاجعة

لـ«الاشتراكية» التي انتهى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى الكشف عنها ـ أن «انتصار الديمقراطية والسوق» يعني «نهاية التاريخ» أو، أيضاً، «الأفق الذي لا يمكن تجاوزه» لمتغيرات التنظيم السياسي والاجتماعي القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

وغالباً ما سيرتبط استعمال مصطلح «الليبرالية الجديدة» بفكرة تقول أنه ما يزال يمكن مقاومة نتائج الرأسمالية المعولمة دون التعرض لأسسها. إلا أن الحال ليست كذلك. فقد انتهت مرحلة تاريخية. وهي ليست، فقط، المرحلة التي كان يسود، فيها، على النطاق العالمي، وهم نموذج مجتمع منافس للرأسمالية، متفوق عليها اجتماعياً، «متعايشاً سلمياً» معها مع قدرته على موازنتها عسكرياً إذا كان ذلك ضرورياً. بل هي، أيضاً، المرحلة التي بدا، فيها، في أوروبا الغربية خاصة، أن الرأسمالية قد «دُجنت» وأُحيطت بعلاقات قسرية بين الطبقات وبمؤسسات غير قابلة للارتداد ناجمة، بطرفيها، عن المعارك الكبرى للثورة المحتواة، أي المحبطة، لنهاية الحرب العالمية الثانية. وقد هدهدت فرنسا التي كانت ميدان معارك 1936 و1945 الكبرى، لزمن طويل، أوهام قوية قوة خاصة فيما يتعلق بقدرة هذه العلاقات على توفير أسس تحسين مستمر لوضع الطبقة العاملة ووضع فئات واسعة في المجتمع. وبيير بورديو، الذي أكن له، من جهة أخرى، أكبر الاحترام، مخطئ حين يستبعد مسألة الرأسمالية ويتجاوزها ويركز على الليبرالية الجديدة. ولكنه ليس الوحيد، يساراً، الذي يندب موت «حضارة للخدمات العامة» خاصة ببلادنا ثم امتدت، في أحسن الأحوال، إلى بضعة بلدان في أوروبا.

حالة مدلول الطفيلية

إن عنوان الفصل الثامن من *الإمبريالية، المرحلة العليا للرأسمالية*، وهو «الطفيلية وتفسخ الرأسمالية» أربك، دائماً، منظري الأحزاب الشيوعية الغربية. وكان هذا صحيحاً بالأمس. ففي تلك الفترة، كان يصعب أن يبنى «التعايش السلمي» مع الرأسمالية، وكذلك مع تحولاتها المختلفة، على الدفاع عن «الوطن الاشتراكي» وحده. فحتى لو كان النظام الذي كان يدافع عن التعايش معه خاضعاً لسيطرة «الإمبريالية الأمريكية»، فقد كان ينبغي أن يكون فيه شيء «إيجابي»، مهما كان محدوذاً، يبدو قادراً على أن يقدم للطبقة العاملة والفئات الاجتماعية المتحالفة معها بعض منظورات لتحسين شروط عيشها المادية والمعنوية. والطابع «المربك» لتحليل لينين أكثر إرباكاً، بديهياً اليوم بالنسبة لما بقي من هذه الأحزاب. ومع ذلك، فإن القطاع التاريخي المقابل لما يسمى «الكوكبة» أو، أيضاً، «عولمة رأس المال» هو، بالتأكيد، القطاع الذي أعيد، فيه، تأكيد مجموعة من الاتجاهات التي حللها لينين، بمساعدة هوبسون على نطاق أوسع عملقة، أيضاً، من ذاك الذي تأكدت، فيه، عشية الحرب العالمية الأولى.

فخلال فترة، الخمسينات والستينات، بدا رأس المال الصناعي ـ ذاك الذي يوضح ماركس،

في الفصل الأول من الكتاب الثاني من *رأس المال* أنه «نمط الوجود الوحيد لوجود رأس المال الذي لا تقوم وظيفته على تملك فضل القيمة، وبعبارة أخرى، النتاج الزائد، فقط، بل على خلقه أيضاً» - بدا مسيطراً، من جديد على الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة. وبدا أن «طبقة أصحاب الريع، أي الناس الذين يعيشون على "جزازات قطع القماش"، طبقة الناس الذين يكون الكسل مهنتهم» (لينين، الفصل الثامن)، قد زالت، ولم يبق لها سوى وجود تاريخي. وكذلك بدت السيطرة الإمبريالية على البلدان المستعمرة حديثاً أو «التابعة»، الموضوعة في ظل مجموعات صناعية (الشركات متعددة القوميات) حاملة للقليل من التقدم على اعتبار أنها كانت مصحوبة باتساع لعلاقات الإنتاج الرأسمالية وتشكيل طبقة عاملة محلية. ولم يكن يبدو على الإمبريالية أنها تستطيع تعريف ذاتها جوهرياً بوصفها «تراكماً هائلاً لرأس المال المالي في عدد صغير من البلدان»، أي البلدان الموصوفة على أنها «دول ريعية» (المرجع السابق). وبدا الإنتاج متفوقاً على التملك، والصناعة على المال، والربح (المعاد استثماره بصورة واسعة) على الريع المالي. إن الفصل الثامن من كراس لينين، المتمحور على وجود وجه صاحب الريع، كان من بين الفصول التي يمكن المرور بها سريعاً.

والأمور، اليوم، من هذه الزاوية، أسوأ: فليس هناك تراصف ممكن مع اشتراكية ديمقراطية أصبحت، هي نفسها، اشتراكية ليبرالية إذا لم نغض الطرف عن تحليل لينين مع الاستعداد للقول أنه كان صحيحاً في الماضي، ولكنه ليس كذلك اليوم. إلا أن الحال ليست كذلك، لسوء الحظ. ففي نهاية القرن العشرين هذه، وضع المجتمع العالمي، من جديد، تحت سيطرة رأسمالية تسيطر عليها فئات وسمات ريعية، رأسمالية زاد من قوة شراهتها وافتراسها كونها طفيلية. وهي كذلك، في وقت واحد، بمعنى لينين، أي منظمة حول مؤسسات (الأسواق المالية) ودول (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في الدرجة الأولى) الوصف الوحيد الممكن لها هو وصفها بأنها صاحبة ريع، وبمعنى ماركس، أي أنها مطبوعة بصور تراكم متوجهة نحو التملك أكثر منها نحو خلق فضل قيمة. وبالفعل، وبعد ذلك بقليل، يكتب ماركس، في الفصل نفسه من الكتاب الثاني، شيئاً يبدو مداه، عملياً، غير ملحوظ اليوم: «ولأن الوجه المالي للقيمة هو صورتها المستقلة والملموسة، تعبر الصورة A...A` التي تكون نقطة انطلاقها ونقطة وصولها مالاً بأكثر الطرق تشخيصاً عن فكرة «صنع المال» المحرك الرئيسي للإنتاج الرأسمالي. وتبدو سيرورة الإنتاج الرأسمالي كوسيط محتوم، فقط، كشر ضروري لصنع مال ومن أجل ذلك، تشعر الأمم التي تتعاطى الإنتاج الرأسمالي، دورياً، بدوار إرادة صنع مال دون سيرورة الإنتاج». إن الدول الرأسمالية الكبرى قد فعلت، اليوم، أكثر من الإذعان لهذا الدوار. فهي، بوضعها «الأسواق» في مقام القيادة، وضعت الاقتصاد العالمي، اقتصاد بلدانها الخاص، كاقتصاد الكرة الأرضية كاملة، بين أيدي أناس هذه هي، على وجه الدقة، رؤيتهم للعالم.

تراكم مقابل لأولويات رأس المال المالي

تتحكم في حركة النظام الرأسمالي العالمي، في صيغته الحالية، قبل كل شيء، إعادة تكوين أشكال قوية بقدر ما هي جديدة لتركيز رأس المال المالي (صناديق التوفير والتوظيفات المالية الكبيرة) وكذلك تحويل وظائف توزيع مداخيل وضبط اقتصادي أساسية هامة كانت، لزمن طويل، تحت إشراف الدولة، لصالح الأسواق المالية. وللمجموعات الصناعية الكبرى دور من الدرجة الأولى، ولكنها ليست هي التي تتحكم بالتراكم في مجموعه. فهذا الأخير مكون من تحولات قيمة وفضل قيمة هائلة تحققت لمصلحة رأس المال المالي الذي يعيش على أرباح أسهم وفوائد قروض[2].

وكان لرفع الدائرة المالية إلى مصاف «قوة مستقلة» من جانب أناس يجهلون كل شيء عن دورة رأس المال «المختصرة» A) ـ (A` وعن تحليل الطابع الصنمي للمال، كان لهذا وظيفة هي إخفاء الدور الذي تلعبه الدول نفسها في نشوء «طغيان الأسواق». فهو يسمح بحجب الآليات التي تتغذى الدائرة المالية، عبرها، من تحويلات ثروات مشخصة تماماً قبل أن تستطيع إقامة دارات مغلقة للتوزيع الداخلي لأرباح وخسائر مالية خالصة. ورؤوس الأموال التي تستثمر في الدائرة المالية ولدت ـ وتولد باستمرار ـ في القطاع الإنتاجي. واستثمار، أو تثمير القسم الأكبر من الموارد الحقيقية التي تحصلها المؤسسات المالية تتم على صورة توظيفات في سندات وأسهم، أي في سندات دين على الفعالية الاقتصادية المقبلة.

وهذه السندات التي تسمى أصولاً مالية، تملك بعداً وهمياً مزدوجاً. فهي تملك حياة خاصة في أسواق السندات المالية الثانوية حيث تعرف سيرورات ارتفاع في القيمة لا تصح إلا طالما بقيت تقديرات أو اتفاقات بين المضاربين الماليين تتصل بهذه القيمة. فيمكن، إذن، لقيمتها في البورصة أن تنهار وأن لا يكون لها، إذ ذاك، أكثر من قيمة «قصاصة ورق». وكما بينت تجربة الثلاثينات، يمكن للديون بفعاليتها المقبلة أن لا تعود لها، بين عشية وضحاها، أية قيمة. ولكن رأس المال المنتمي إلى فئة «رأس مال الإقراض المالي» أو «رأس المال المالي»، يفيد من دفق موارد تغذيها ضروب بزل «حقيقية» من المداخيل الأولية المكونة عبر إنتاج قيم وثروات جديدة ما لم تقطع التراكم أزمات خطيرة تهز، في الوقت نفسه، الإنتاج والمبادلات والأسواق المالية، أو ما لم تتدخل أحداث سياسية عظمى تؤدي إلى توقف عن الدفع، بل إلى رفض ديون دولتية.

ثمة سمتان تميزان رأس المال المالي بصورة ضمنية. الأولى هي الاقتناع المشبع به بأن الأموال التي يستثمرها على شكل أصول قابلة للبيع والشراء في الأسواق المالية، أي التي يوظفها مالياً، تملك «الصفة الطبيعية»، صفة «إنتاج ودورات». إنه ذاك الذي قال ماركس، عنه، ذات يوم، بأن الأصول يجب، بالنسبة لمالكيها، أن تنتج مداخيل (أرباح وفوائد في الدرجة الأولى) «بالانتظام نفسه الذي تنتج فيه شجرة أجاص أجاصاً» (*رأس المال*، 3، الفصل الأول). والسمة الثانية،

المرتبطة بالأولى، ارتباطاً وثيقاً، هي أنه يحمل ما يسمى، في اللغة الحالية، «مقاربة إرثية»[3] تنمي لدى كل مالك لأصول مالية النزعة إلى تكوين مخزون من الثروات بدلاً من المجازفة لتنميته. وخاصية رأس المال هذا، بالاستقلال عن عمليات «المضاربة» التي يمكن أن يقوم بها، هي أنه يقع في أمكنة وأن له آفاق تثمير متميزة وبعيدة جداً عن المكان الذي تجري، فيه، فعاليات الاستثمار والإنتاج والتسويق (تلك التي تؤمن الإغلاق الضروري لدارة تثمير رأس المال الإنتاجي). والمسافة ليست مادية فقط. فهي فكرية. ولينين يتحدث، عن صواب، في الفصل نفسه، بصدد فئة أصحاب الريع، عن «أناس معزولين، تماماً، عن الإسهام في مشروع ما». وهذا التوصيف يبقى صحيحاً تماماً حتى عندما يجتمع ممثلو رأس المال المالي الريعي في «لجان الاستماع» التي يمارسون، من خلالها، «حكمهم في المشروع». وللمؤسسات التي تعمل في الأسواق المالية تصورها الخاص عن العالم، بدءاً بعالم الاقتصاد. وهي في حاجة إلى تدفقات مداخيل منتظمة من توظيفاتها، مردودات موثوقة بأقل كلفة. وتقع آجال نضج الغالبية العظمى للاستثمارات الإنتاجية، كلياً، خارج أفقها. ومن التوظيفات المالية، تحتل سندات الدين العام، وخاصة سندات الدول الأعلى مصداقية مالية، مكانة خاصة. فالمردودات المضمونة وانتظامها تجعل منها الخيار الممتاز لتركيزات رأس المال المالي المعاصرة التي تقوم وظيفتها على تأمين تدفقات مداخيل ريعية دائمة وثابتة. ولكن الأرباح المحصلة ببزل من أرباح المجموعات الصناعية اتخذت أهمية متزايدة. ومستوى تدفقات الأرباح وانتظامها هو ما تعمل لجان الاستماع على مراقبته دون كلل.

السمات الأصلية لراس المال المالي الريعي المعاصر

في الفترة المعاصرة، لا تقبل القوة التي لا سابق لها والتي اكتسبها رأس المال هذا الفصل عن المكانة التي اتخذتها أنظمة التقاعد (المعاشات) الخاصة[4]. ففي أكثر بلدان نظام الإمبريالية العالمي مركزية وأقواها مالياً، تستولي هذه الأخيرة، لمصلحة الأسواق المالية على توفير هام من الأجور. وفئة رأس المال التي عرفها ماركس بأنها ريعية، وعَرّفها كذلك، بهذه الصفة، كينز (عدم التوافق العميق بين الريعي واقتصاد متوجه نحو الاستثمار والعمالة يؤدي بهذا الأخير إلى المناداة بزواله «بالقتل الرمزي». في الفصل الأخير من *النظرية العامة*) قد زادت، اليوم، قوة، من الناحية الكيفية، بفعل تشكل الصناديق ونموها. وتدفع هذه الصناديق، فعلاً، لعشرات ملايين الأشخاص، المعاشات التقاعدية التي تقابل فئات جوهرية تماماً من الناتج المحلي الاجمالي عن طريق عمليات بزل جارية من الثروة المخلوقة بحيث تكون الأسواق المالية وسيطتها. وتتوقف الحياة المادية لهؤلاء المتقاعدين على صحة «الأسواق». وها قد انقضت، الآن، خمس عشرة سنة ودفع المعاشات يستند، خاصة، إلى نظام معدلات فائدة حقيقية إيجابية. إلا أن هذه الأخيرة هي الأصل المباشر لنمو كرة ثلج الدين العام الذي هو سلاح تدمير أنظمة الحماية الاجتماعية

وتفكيك قدرة الدول على العمل الاقتصادي. والعنصر الثاني المكون لموارد صناديق المعاشات والتوظيف هي أرباح الأسهم المقتطعة من الريع. فالأجراء السابقون الذين أصبحوا رهائن رأس المال المالي صاروا كذلك، فئة اجتماعية «معنية موضوعياً»، في الوقت الحاضر، بأن يكون استغلال الأجراء الذين ما زالوا يعملون إلى أعلى درجة ممكنة. وكان من شأن لينين أن يقول أن رأس المال المالي شرع في اجتذاب قسم من الأرستقراطية العمالية إلى جانبه، وأنه نجح في ذلك جزئياً. وقد بدأ ممثلو الأجراء في مجالس مراقبة مجالس أنظمة تقاعد مجموعات أو هيئات كبرى، في بعض البلدان، يقلقون من الطريقة التي يستخدم، بها، توفيرهم سلاحاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً لأكبر مصلحة للأسواق المالية. ولكن اهتمامهم نادراً ما تعدى حدود بلادهم بالذات. فمن النادر أن نراهم يتساءلون عن وظيفة الأسواق المسماة «عائمة»، أي البلدان أو الأقاليم السياسية التي تملك مواقع مالية تستطيع رؤوس أموال أجنبية أن تأتي إليها لترسي قواعد تدفق إلى المتروبولات الإمبريالية.

إن النزعات المسكونية في «اليسار التعددي»، في كل مركباته، في طريقها إلى خلق شيء من التسامح حيال أنظمة التقاعد بالرسملة. ألا يدور الأمر حول نظام بعض جيران فرنسا وشركائها الذي يقتضي، من أجل ذلك، احترامنا؟ إن هذا التسامح ليس مقبولاً. فصناديق توظيف التوفير الأجري مرتبطة بآليات تحويل ثروات مفسدة إفساداً عميقاً. إنها جزء لا يتجزأ من جملة سيرورات أخرى تؤدي إلى مستوى استثمار ضعيف، وإلى تدهور متسارع لشروط سوق العمل ونظام الأجور، وكذلك إلى تمتين علاقات تبعية من نموذج ريعي بين الدول على الصعيد العالمي.

والمزية الكبرى لمقالات أكبر الصحف المالية مكانة في البلدان الأنكلوسكسونية هي صراحتها المطلقة حول كل هذه المسائل. والأمر هو كذلك بالنسبة لجريدة *الفايننشيال تايمز* التي سأستشهد بافتتاحية طويلة في عددها الصادر في 6 أيار 1998. فهذه الافتتاحية التي تحمل عنوان «وجهة نظر الدكتور بانغلوس في العولمة» تتساءل عن إمكانية العيش على المدى الطويل لنظام موضوع تحت إمرة رأس المال المالي. وهي تعبر عن قلقها من أنها تجد نفسها «في الغرب، أمام مستثمرين ماليين تلقوا تربيتهم ضمن فكرة أنهم المجازفون، في نهاية المطاف، وأن لهم، على هذا النحو، حقاً إلهياً في الظفر بأرباح نتائج مشروعات شركات القطاع الصناعي». وتتحدث الافتتاحية عن استيلاء الدول الريعية على تدفق الموارد العالمية وتبدي قلقها، أيضاً، من أن لا تدرك الأزمة الاقتصادية والمالية الآسيوية كإنذار: «كان الدكتور بانغلوس نصيراً مبكراً للعولمة بتأكيده أن كل شيء كان يسير على أفضل وجه في أفضل العوالم. ومع ذلك، فإن صميم قصة فولتير، «كانديد» ينتهك بالانتهاك المستمر للحقوق البشرية وحقوق الملكية. فمن الممكن، بالتأكيد، أن تدفع المعاشات التقاعدية الغربية على أساس كدح الجماهير الصينية. ولكن كل

شيء لا يسير، بالتأكيد، على أفضل وجه في عالم رأس المال الكلي. ويجري الخفض من المخاطر السياسية للعولمة بصورة خداعة».

رأس المال الصناعي في سياق تراكم يسيطر عليه الريع

كانت المجموعات الصناعية أهم المستفيدين من تحرير الاستثمارات والمبادلات الذي يمتدحه كثيراً مقرظو الرأسمالية المعولمة. وقد أفادت من ذلك لتجعل أجراءها يرزحون تحت تهديد نقل الإنتاج إلى البلدان ذات اليد العاملة الرخيصة والتي لا يتمتع أجراؤها إلا بالقليل من الحماية أو لا يتمتعون بها بالمرة، كما كانوا يرزحون تحت تطبيق هذا النقل. وهي تستخدم التحرير التجاري لتقيم، في الوقت نفسه، شبكات تموين ومقاولة باطنية، حيث تكون التكاليف في أدنى مستوياتها لتمارس منافسة غير عادلة مع المشروعات الأقل إنتاجية في بلدان تُقسّر على فتح أسواقها. ولكن القوة التي اكتسبها المال طبعت، أيضاً، وبصورة متزايدة، استراتيجيات رأس المال الصناعي بطابعها. فمنذ الانتقال من رأسمالية المنافسة الحرة إلى رأسمالية الاحتكار، منذ قرن، أصبحت المجموعة الصناعية، ودون استثناء، «مجموعة مالية ذات راجحة صناعية». والحالة الألمانية التي استخدمها هلفردنغ ولينين مثالاً والتي بسط، فيها، رأس المال المصرفي سيطرته على رأس المال الصناعي لم تكن، قط، الصورة الوحيدة لهذا التفسير. فقد كان أمثال كارنيجي وروكفلر رواد صور تنظيمية تكوِّن «الصناعي» ليحتفظ باستقلاله في وجه «المصرفي»، في مجموعة (اتحاد) وجعل نفسه مالياً بقدر ما هو صناعي.

إن عودة رأس المال المالي المركّز إلى الظهور وأخذه زمام المبادرة في التحكم في النظام الرأسمالي العالمي قد ترافقا بتطورين قد جعلا من عمل لينين، في الوقت نفسه، حصيفاً ويستدعي تفصيلاً مزدوجاً على صعيد أشكال التداخل التي تولد «رأس المال المالي». الأول هو الإلحاح على السيرورة المحددة بالاستعانة بـ«المولنة المتزايدة للمجموعات الصناعية». وليس للتعبير قيمة مفهومية قوية. فالأمر يدور، قبل كل شيء، حول صورة سهلة للتعبير عن كون المجموعة الصناعية قد قوت كثيراً، في إطار العولمة المالية، سماتها كمجموعة مالية، وأن ذلك لم يكن إلا لأنها قد أُخضعت لمقتضيات إجراء التوظيفات «المالية الخالصة» وفرصها. والمجموعات الصناعية تقاتل، كلما استطاعت ذلك، لتقرر، هي نفسها، الاستعمال المالي الصرف والذي غالباً ما يتصف بالمضارية، لشطر من «الربح غير الموظف». وسوف تقاد، في سياق نمو بطيء وتراكم صناعي زائد، إلى ترجيح عمليات التوظيف القصيرة الأجل. وهكذا نعلم أن عودة رينو إلى «المردودية» قد استندت إلى عمودين: التسريح الكثيف و«الانضباط الأجري» ومرونتها والأرباح المالية الهامة الناجمة عن «الصحة الجيدة للأسواق». والآلية الكبرى الأخرى لتداخل جديد هو دخول صناديق التوظيف المالي في رأس مال المجموعات وإدارتها. وهي تحمل إليها معايير

مردودية مالية خالصة تفاقم، أيضاً، استغلال الأجراء ولكنها تمس، أيضاً، الاستثمار الطويل الأجل.

وليست سيرورات المولنة، وحدها، هي التي تتجلى، فيها، السمات الأساسية لتراكم تحت سيطرة مالية، فهناك آليات أخرى كثيرة تلعب دورها في الاتجاه نفسه، وقوتها زادت، كذلك، بفضل تحرير الأسواق والعولمة. والتملك بالاندماج مثال نموذجي على سياق ذي صبغة انكماشية تكون هي نتيجته وعامل يتفاقم به في الوقت نفسه. وهي تملك خاصية عدم استهداف توسيع الإنتاج بواسطة خلق قدرات جديدة، بل، حصراً، بإعادة تحويل أنصبة من أسواق المجموعات المندمجة لمصلحة المجموعات المقتنية (وهذا هو أحد الأهداف الرئيسية للعمليات). وهكذا نشهد زيادة مردودية رأس المال، ملحوظة أحياناً، في سياق اقتصادات يكون نموها، مع ذلك، ضعيفاً أو ضعيفاً جداً. ولكن الآثار لا تتوقف هنا. فبسبب التركيز والمركزة المتزايدين في رأس المال الناجمين عن هذه الاندماجات، عرفنا ارتفاعاً عاماً ومستمراً تقريباً في «درجة الاحتكار». وهذا الأخير هو، بدوره، أصل زيادة عظيمة، في «النتيجة الخام لمشاريع» المجموعات، لعنصر «تملك أجزاء قيمة تنتجها شركات أصغر وأضعف في قدرتها التفاوضية». وظهور ما يسمى «شركات ـ شبكة» يمضي جنباً إلى جنب مع سيرورة «تشويش» للحدود بين «الربح» و«الريع» في تشكيل ربح استثمار المجموعات، وكذلك الوزن المتزايد للعمليات التي تنتمي إلى تملك قيمة مكونة، قبلاً، عن طريق عمليات بزل الفعالية الإنتاجية لمشروعات أخرى ومن فائضها. فالنمو «المفارق» لأرباح التمويل الذاتي للمجموعات الصناعية وطاقاتها، وسط شبه جمود الاقتصادات، يقوم، كذلك، إذن، على هذه الآليات، آليات الاستيلاء على القيمة المتولدة من احتكار الشراء الذي يضاف إلى تلك القيمة المتصلة بتفاقم استغلال العمل من جانب كل مجموعة صناعية مأخوذة على حدة.

ولكنه يقوم، بصورة أكثر مركزية أيضاً، على تعديلات العلاقة بين رأس المال والعمل أو العلاقة الأجرية، وهي الوجه الأساسي للعولمة المولودة من التحرير ومن تفكيك الضبط[5]. وقد استفادت المجموعات الصناعية، بإيقاعات وشروط متنوعة جداً في بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية ـ لأن كل هذه الدول لم تضع موضع العمل سياسات التحرير وإلغاء ضبط الأجور وشروط العمالة بسرعة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ـ ، من صعود البطالة وإعادة تشكيل «جيش الاحتياطي الصناعي» للتأثير في الأجور وشروط التشغيل، كما استغلت التقنيات الجديدة لفرض معايير عمل الورشات والمكاتب. وقد استطاعت أن تفعل ذلك بسهولة زاد فيها أن التحرير قد أدى إلى شكل من تكوين الجيش الاحتياطي الصناعي كـ«جيش عالمي». وتسمح عمليات نقل الصناعات، على شكل استثمار مباشر أو مقاولة باطنية دولية، للمجموعات الصناعية بالغرف من الاحتياطيات العالمية ليد عاملة متنوعة التأهيل دون أن يكون عليها

تهجيرهم نحو المتروبولات، بل باستخدامها، أيضاً، لبدء سيرورة تسوية دولية للأجور على أساس أدنى المستويات في تأهيل معين.

البلدان الواقعة تحت السيطرة الإمبريالية داخل نظام في حالة انكماش

كان لينين يصف الإمبريالية، على أساس معايير سياسية بصورة رئيسية، بوصفها «الرجعية على طول الخط». وكان يلاحظ وجود اتجاهات إلى الجمود ولدتها مواقع الاحتكار. ولكنه لم يكن قد اكتشف، بعد، في البرهة الّتي كتب فيها، سيطرة الاتجاهات التي تمضي في اتجاه انكماش النظام الرأسمالي. وسوف يكون تروتسكي أول من عاين، وراء أزمة الثلاثينات، وجود مثل هذه الاتجاهات. ولكن نظرية «الرأسمالية الجديدة» التي كان الحزب الشيوعي الإيطالي مختبرها الرئيسي جابهته، بعد ذلك. فخلال مرحلة التوسع الطويلة بين 1950 و1974، بدا أن الرأسمالية قد استعادت إعادة الإنتاج الموسعة. وانتهت هذه المرحلة مع جمود 1974 ـ 1975 الذي شهد، فعلاً، ما سمي «الأزمة»، وهو مصطلح ليس دقيقاً دقة كافية، ولكنه ليس عديم الصلاحية تماماً.

ونحن نعيش، اليوم، فترة متناقضة. فمن جهة أولى، تبدو الرأسمالية منتصرة. فهي تنجز، في إطار العولمة، إخضاع المناطق والفعاليات التي كانت قد أفلتت منها. ولكنها تفعل ذلك، في الواقع، في سياق تباطؤ مستمر على طول فترة الاستثمار والتنمية، في إطار وضع مطبوع بوجود مؤشرات تترجم الانكماش النزوي للتراكم بدلاً من توسعه. ونستطيع أن نقول، مستلهمين التمييز الكلاسيكي لـ«الفصل غير المنشور من رأس المال»، أن التبعية التي تفرضها تنتمي إلى آليات تذكر بالخضوع الشكلي أكثر مما تذكر بالخضوع الحقيقي. فآليات «امتصاص» القيمة يتفوق على الخلق. واختيار المؤشرات لتقويم اتجاه ليس، بالطبع، حيادياً. إذ يجري رده إلى مسلمات نظرية وسياسية[6]. فإذا أخذنا مؤشر نمو الناتج العالمي الفردي، وهو مؤشر جدي على حالة إنتاج الثروة قبل أن تتدخل شروط توزيعها، نتبين أن معدل النمو السنوي هذا كان يقارب 4٪ بين 1960 و1973، ثم هبط إلى 2.4٪ بين 1973 و1980، ولم يعد سوى 1.2٪ بين 1980 و1993. وهناك مؤشر آخر يعده كثير من علماء الاقتصاد حاسماً هو مستوى الاستثمار الخاص. إلا أن منحنى التوظيف كمنحنى التوفير، في بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية، أي أغنى البلدان، قد مال ميلاً واضحاً نحو الأسفل بحيث أننا على حدود وضع إعادة إنتاج موسعة. وفي عام 1994، نشرت المنظمة العالمية للتجارة (منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية ذات السمعة المحزنة) سلسلة إحصائية طويلة تبين الهبوط المنتظم ما وراء التذبذبات الدورية، للمعدل السنوي المتوسط للنمو العالمي. ففي فترة 1984 ـ 1994، هبط هذا المعدل إلى 2٪ ويمكن أن يكون، أيضاً، أدنى من ذلك عند المنعطف الألفي. وفائض الإنتاج الزاحف الدائم الذي يتحول إلى فائض إنتاج

صريح لدى كل أزمة، كما هي الحال اليوم، في كوريا، وقريباً في تايوان والصين[7] ليس سوى إحدى أبرز تجليات نظام تراكم لا ينتج، فيه، النظام الرأسمالي، ككل، ما يكفي من القيمة، وهذا حتى لو عاد إلى استغلال الأطفال على نطاق واسع وزاد، في كل مكان، باستمرار، درجة استغلال العمال الذين يستخدمهم. وأسمح لنفسي بأن ألح. فالكتلة الكلية للقيمة المخلوقة لا تقوم على معدل فضل القيمة، وحده، بل، أيضاً، على حجم رأس المال المحرك في الإنتاج. إلا أن هذا الأخير يهبط بصورة نزوعية.

إن سياق هذا الانكماش النزوعي للنظام الرأسمالي في مركزه هو الذي ينبغي أن تفحص، ضمنه، الطريق المهيأة للبلدان الواقعة على الطرف. إن البلدان الوحيدة التي تهم رأس المال المالي هي تلك التي تملك سوقاً مالية نامية إلى حد يكفي للطموح في وضع «سوق مالية عائمة». وهناك أقل من عشرين منها خارج بلدان منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية. وهذا الاهتمام هو اهتمام بإقامة آليات امتصاص الموارد نحو البلدان المركزية. ولا تهتم المجموعات الصناعية للبلدان الإمبريالية، من جهتها، بالبلدان الخارجية إلا بصورة اصطفائية جداً. وهي تفعل ذلك ضمن ثلاث صفات. الصفة الأولى هي بوصفها أسواقاً ضمن الشروط التي عادت، فيها، صادرات المجموعات الصناعية الكبرى عن طريق فروعها التسويقية إلى أن تكون الخيار المفضل، فلا يكون الاستثمار المباشر بالمعنى المضبوط للكلمة سوى حل من الدرجة الثانية يستخدم في ظروف خاصة فقط. ويجري الاستمرار في خلق فروع إنتاج عندما يفرض شكل الحضور المباشر هذا في السوق نفسه بسبب حجم السوق والأهمية الاستراتيجية الإقليمية للبلد (الصين والبرازيل)، وبسبب الوجود القديم لمنافسين قدامى يجب التصدي لاستراتيجياتهم محلياً، أو أيضاً، بسبب وجود فرص محلية لا يمكن استغلالها دون استثمار مباشر. ولكن مستويات الإنتاجية واحتياطيات الطاقة الصناعية، في البلدان الرأسمالية، تدفع المجموعات، خلافاً لذلك، إلى تفضيل التصدير كوسيلة للإفادة من السوق. والبلدان الخارجة عن الثلاثي مطلوبة، كذلك، كمصدر للمواد الأولية، ولكن ذلك بقدر ما لا تهددها منتجات بديلة. ووظيفتها الثالثة هي أن تستخدم في صناعات تقتضي يداً عاملة كثيفة أساسية من أجل عمليات مقاولة باطنية تقتضي يداً عاملة صناعية مؤهلة (بل حتى مؤهلة جداً)، منضبطة جداً ورخيصة جداً. ولكن عدد البلدان التي تلبي هذا الشرط يزيد في محدوديته كون الضعف العام للتراكم يحد من حاجات رأس المال.

وهذا السياق هو الذي يقع، فيه، صعود المجاعة والأوبئة العامة والحروب الأهلية في أجزاء عديدة من العالم. وأفريقيا السوداء التي يرفض النظام قسماً واسعاً من موادها الأولية الزراعية المنتجة داخل اقتصاد المزارع الذي أقيم في السابق على حساب إنتاجات الأقوات والتي لا تُحقق يدها العاملة «الصفات» العديدة لليد العاملة في دول جنوب شرق آسيا تقع في هذه الحالة. فما

يجري فيها، منذ خمس عشرة سنة، لا يعود إلى المصادفة. إنه النتيجة المباشرة لتهميش أغلبية بلدان هذه القارة في المبادلات العالمية الذي توسط، فيه، الفساد السياسي الخاص بالدول الواقعة في الاستعمار الجديد. و«الطارئ»، فيها، يعبر عن «حتمية» الرأسمالية المتعفنة. وقد أتت الأمم المتحدة على الاعتراف بإبادة الجنس الرواندية باعتبارها ثالث إبادة في القرن، بعد إبادة الأرمن والهولوكوست. وإذا كان ما يزال يمكن تفسير الأولى دون اللجوء إلى نظرية الإمبريالية، فلا يمكن ذلك بالنسبة للهولوكوست. والأمر نفسه صحيح، ولو كان بصورة مختلفة، بالنسبة للإبادة الرواندية. وقد خلص كلود مياسو، بعد دراسة عميقة لأفريقيا، إلى إعادة تفعيل الرأسمالية لقانون مالتوس حول السكان: «لقد فشل ضبط ديموغرافية الشعوب المستغلة بوسائل ديموغرافية (ضبط الولادات، التعقيم الخ...). وقام شكل من الضبط بالجوع والمرض والموت، وهو أنجع وأقسى، بذريعة «عقلانية» و«تصحيح هيكلي»: فدرس مالتوس قد سمع»[8].

وسوف يقال لي بأن هذه مبالغات «يسارية» نموذجية. ربما كان الأمر كذلك. ولكن لا يأتين أحد ليقول لنا، فيما بعد، «أنه لم يكن يعلم»، بأنه لم يكن قد «فهم». ففي هذه المرة، فإن المقاتل الكثيفة لرأس المال علنية، وظهرت في الريبورتاجات كما أن الغولاغ يتخلد في العين على مرأى ومسمع من العالم أجمع. إلا انه لا يوجد، بعد، سوى قلة من الناس مستعدة لربط هذه الوقائع مع توصيف جدي للرأسمالية التي يدعوننا، بصورة ملحة، إلى «التكيف» معها على اعتبار أن الاشتراكية هي، في أحسن الأحوال، طوباوية، وفي أسوئها، الإعلان عن شمولية جديدة.

الخاتمة

من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، الاستمرار في كشف الكتاب الأسود للرأسمالية الذي بدأ منذ أن وقعت أمريكا تحت السيطرة المزدوجة للرأسمالية التجارية وللكنيسة. ولكن هذه المهمة لا تستطيع أن تعفينا من الإجابة عن المسائل الرهيبة التي طرحها إفلاس «الاشتراكية الحقيقية» وسعة الركام المتروك بعد سبعين سنة من سيطرة ستالينية دون منازع على البلد الذي وقعت، فيه، ثورة أكتوبر. وهي تفترض، أيضاً، إلقاء الضوء على الطبيعة الحقيقية للرأسمالية. فما يزال عدد الناس الذين ناقضوا مداحي «النظام العالمي الجديد» تحت السيطرة الأمريكية منذ أن صرحوا، بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، أن «انتصار الديمقراطية والسوق» يعلن «نهاية التاريخ» أو، أيضاً، «الأفق الذي لا يمكن تجاوزه» للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ما يزال عدد الذين يناقضون ذلك قليلاً.

لقد بدأ الصراع الطبقي، دون شك، فعلاً، في مواجهتهم بتكذيب قاطع في بلدان عديدة، ولكن هذا التكذيب بالممارسة لن يكتمل إلا بقدر ما يتقدم، جنباً إلى جنب، مع عمل نظري كبير. وهذا العمل يفترض أن نستخلص من جهة الطبقة العاملة والمضطهدين، الحصيلة الختامية

لصعود الستالينية وانتصارها، وكذلك للأكاذيب والجرائم التي اقترفت باسمها خارج الاتحاد السوفياتي، وفي فرنسا خاصة. بل إنه يقتضي، أيضاً، أن يغذى بتحليلات لا تمحو تفسخ الرأسمالية وتفسر ذاك الذي اختتمت به فترة: هي الفترة التي كان لدى الرأسمالية، فيها، أي شيء تقدمه للبشرية. وهذا هو معنى اشتراكي في هذه المجموعة التي جاءت في أوانها.

فرنسوا شيزنيه

فرنسوا شيزنيه: عالم اقتصاد له مؤلفات عديدة بينها «عولمة رأس المال»، باريس 1997.

الهوامش

1- راجع خاتمة كتاب إيلن ميكسنغ وودز الهام: *الديمقراطية ضد الرأسمالية*، منشورات جامعة كمبردج، 1995.

2- أسمح لنفسي بإحالة القارئ إلى الطبعة الموسعة من كتابي *عولمة رأس المال*. باريس 1997.

3- راجع جورج ماريك: *اقتصاد التخبط: الفائدة والقطع والعمالة في التسعينات*. باريس 1997.

4- راجع مقالي في عدد *لوموند ديبلوماتيك* الصادر في نيسان 1997.

5- راجع كتاب توماس كوترو: *المشروع الليبرالي الجديد، أهو طوباوية رأسمالية جديدة؟* باريس 1998.

6- راجع الفصلين الأول والثاني عشر من كتاب *عولمة رأس المال*.

7- راجع مقالي في *كاريه روج*، العدد 7، آذار 1997.

8- كلود مياسو: *اقتصاد الحياة*، لوزان 1997.

المصرفيون السويسريون يقتلون دون رشاشات

سويسرا، اليوم، بفضل سريتها المصرفية وحساباتها الرقمية وقانون التحويل الحر ومكر مصرفييها وكفاءتهم التقنية،هي خزانة العالم. وقد كانت، عام 1998، أغنى بلد في العالم (بالدخل الفردي حسب طريقة حساب البنك الدولي). فحوالي 40٪ من ثروات العالم المدارة خارج بلدانها الأصلية تدار في سويسرا. ولا تستقبل القلاع المصرفية السويسرية وفروعها حول العالم غنيمة كارتلات الجريمة المنظمة المتعددة الجنسيات والأموال الفلكية لسادة الجريمة الروسية، فقط، بل تستقبل، أيضاً، كنوز الطبقات المالكة والمستبدين في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ما العلاقة بين مال الجريمة المنظمة المتعددة الجنسيات القذر ورأس المال غير الشرعي الذي يهرب من العالم الثالث؟ الاثنان يُغسلان ويُعاد تدويرهما من جانب الأمراء أنفسهم، بواسطة تقنيات مصرفية متماثلة. وغالباً ما تكون المنظمات نفسها هي التي تواكب رؤوس الأموال هذه وتعبر بها القارات وتدخلها إلى سويسرا. والمحللون الماليون أنفسهم، مديرو الثروات ومستشارو البورصة ووكلاء القطع يعيدون استثمار رؤوس الأموال الهاربة من العالم الثالث ومال المخدرات القذر.

إن المراهقين المخدرين في شوارع نيويورك وميلانو ولندن يحتضرون من أعمال سادة الجريمة، وهؤلاء السادة يعيدون تدوير أرباحهم وغسلها في سويسرا. ويموت في الفيليبين والبرازيل والكونغو أطفال، بالألوف، من سوء التغذية، ويتعهرون ويهلكون من الإهمال والمرض. وتلتجئ ثروات محلية هامة إلى سويسرا بدلاً من أن تسهم في إنشاء مستشفيات ومدارس ووظائف ويعاد تدويرها واستثمارها في المضاربة على البناء في باريس وطوكيو وروما أو تغذي بورصات نيويورك ولندن وزوريخ.

والنهب المالي للعالم الثالث وتجارة المخدرات هما عملان من أعمال الموت ويسببان كوارث اجتماعية ونفسية وفيزيولوجية مماثلة. وكلاهما يفيدان من كفاءة المصرفيين السويسريين ومعونتهم الخبيرة وتواطؤهم الناجع.

وهذه أمثلة ترجع إلى فترة تحليل تمتد إلى أكثر من عشر سنوات بقليل.

1

ـ الفيليبينيون

في عام 1986، زور فرديناند إدرالين ماركوس الانتخابات الوطنية مرة جديدة، مرة أكثر مما

ينبغي... وعمت الانتفاضة مانيلا. وفي فجر 25 شباط، أمره الحامي الأمريكي بالهرب: فحطت مروحيات تابعة للقوات الجوية للولايات المتحدة ورحلت إيميلدا وفرديناند وثلاثة وثمانين من أقربائهما وشركائهما إلى قاعدة سوبيك باي الأمريكية. وسوف يموت فرديناند ماركوس يوم الخميس 28 أيلول 1989 في مستشفى عسكري أمريكي في هاواي.

وقد كان الطاغية الآسيوي، طيلة حياته، زبوناً مثالياً تقريباً للأمراء السويسريين: فقد كان على غنى فاحش، وكان يسكنه هوس اكتناز حقيقي. ولم يطرح إجلاء الكنز أية مشكلة: فمحترف السرقة هو نفسه في السلطة. وفوق ذلك، كان الرجل يلعب، دائماً، لعبة مزدوجة مع حماته الأمريكيين واليابانيين. وبما أنه كان، فوق ذلك، على تعقيد سيكولوجي خارق، فقد كان هشاً. وكان الأمراء يستطيعون نتف ريشه كما يريدون وأن يفرضوا عليه شروط استثمار وإعادة تدوير مجحفة.

لقد ولد فرديناند إدرالين ماركوس عام 1917 في بيئة متواضعة في أقصى الطرف الشمالي للأرخبيل، في إيلوكوس نورته. وسكان هذه المقاطعة صموتون وعاملون. ونشاطهم الرئيسي هو التهريب مع تايوان وهونغ كونغ. وتدل أسماء الطفل الثلاثة على مأساة ولادته: فقد أغرم فرديناند شوا، التاجر الصيني الوطني، بالفتاة الصغيرة جداً جوزيفا إدرالين. وكانت جوزيفا جميلة وذكية ومرحة، ولكنها كانت فقيرة. وكانت، فوق ذلك، فيليبينية. فوضعت عشيرة شوا الفيتو على الزواج (سوف يتزوج فرديناند شوا وريثة صينية من فوكين). وكانت القطيعة. ولكن جوزيفا كانت حاملاً. وكانت أسرتها تنتمي إلى الوسط الكاثوليكي التقليدي في الشمال، وهو وسط متزمت، قاس، لا يغفر للولادة «غير الشرعية». وقد بحثت، باستماتة، عن زوج للخاطئة... وأب للطفل الذي سيولد. وسوف يسوي الأمر تلميذ من القرية، فقير مثل أيوب، في الرابعة عشرة من عمره، ماريانو ماركوس. وكان هذا التلميذ المراهق عنيفاً، ماكراً، طموحاً. وسوف يكون النموذج الاجتماعي للطفل الذي سيكبر إلى جانبه.

وكان فرديناند والذي سيعدّله، لزمن طويل، أباً له ينتميان إلى الجيل نفسه تقريباً: فربط بينهما تضامن شديد. وفي عام 1935، ترشح ماريانو للنيابة وخسر الانتخابات. وأهان المرشح الخصم، وكان تاجراً ومهرباً ميسوراً من المنطقة، بل إنه تجرأ على التجوال بتابوت فارغ تحت نوافذه. وبعد بضعة أيام، عثر على نائب إيلوكوس نورته الجديد، على حافة الطريق ورصاصة في رأسه.

واعتقل فرديناند، وكان في الثامنة عشر من عمره، واتهم وحكم لارتكابه جريمة قتل.

وقد حرره ماريانو بعد ثلاث سنوات: فقد أصبح أحد أصدقائه خوسيه لوريل، في هذه الأثناء، قاضياً في محكمة الاستئناف. وكان لوريل، نفسه، صاحب سوابق.

وكان فرديناند جميلاً، رشيقاً وذكياً، وأنهى دراسة حقوق لامعة في مانيلا. وسوف يصبح

محامياً مطلوباً.

واكتشف فرديناند، في سنته العشرين، سر ولادته واتصل بأبيه الحقيقي. وفتح له تحالفه مع جماعة الأرخبيل الصينية مستقبلاً سياسياً صاعقاً: لقد أصبح نائباً ثم عضواً في مجلس الشيوخ ثم رئيساً لهذا المجلس ثم، عام 1965، رئيساً للدولة.

وتستحق حادثتان من حياة ماركوس انتباهاً خاصاً: فخلال الاحتلال الياباني، قاد مجموعة من الخارجين عن القانون كانت تسمى «ماهارليكا». وكانت المجموعة تمارس المقاومة ضد اليابانيين وتجارة السلاح. ولكن ماركوس كان أذكى من أن يضع كل البيض في سلة واحدة: فقد خان، كعميل ياباني، عدداً من رفاقه المقاومين. ومنذ التحرير، حاكمته السلطات الأمريكية ونجا من عمود الإعدام... وأصبح محمي الدولة المحتلة.

والحادثة الثانية هي لقاء النائب الشاب، عام 1954، بإيميلدا روموالديز. وكانت إيميليا، في الوقت نفسه، ممثلة ومغنية وملكة جمال. وكانت، وهي حفيدة كاهن كاثوليكي، قد عرفت طفولة ومراهقة ذل وبؤس. وكان ظمؤها للانتقام عظيماً. إلا أن أوليغارشية محلية من مزارعي القصب ورجال المال وكبار التجار كانت تسود الأرخبيل منذ انتصار القوات الأمريكية على المستعمر الأسباني عام 1898. وكان فرديناند يشاطر إميليا الكراهية للأوليغارشية.

وشكلت إيميليا وفرديناند زوجاً رهيباً: فماركوس، الخطيب الموهوب، العنيف والديماغوجي، كان معبود الجماهير. وكان الفقراء يحبون إيميلدا التي كانت توزع الرز والملابس في مدن الصفيح. وقد أعيد انتخاب ماركوس، حتى عام 1972، دون مشاكل. ثم فسدت الأمور: فكراهية الأوليغارشية أعمت الزوجين. ولم يكن لشغفهما بالقصور والحلي والمال من حدود، ونهب الزوجان البلاد تماماً. وتحول ماركوس، ببطء، إلى طاغية آسيوي وتحولت إيميلدا إلى ليدي ماكبث. وكان ماركوس يحب النساء، وكان كريماً. فما زالت كارمن أورتيغا وأبناؤها الثلاثة ـ واحدة من أسر ماركوس الموازية العديدة ـ، حتى اليوم، من بين أغنى أسر مانيلا.

وفي 23 أيلول، أعلن الطاغية حالة الطوارئ (التي مددت بانتظام حتى 1986). وشنَّ الجنرال فير، رئيس مخابرات ماركوس وشريكه في الأعمال، حملات التعذيب وأضعف المعارضين. أما ماركوس الذي كان يضغط على حماته الأمريكيين الذين أقاموا في الأرخبيل أقوى قاعدة جوية وبحرية وبرية في آسيا، فكان يحتفظ، في الوقت نفسه بعلاقات ممتازة مع اليمين القومي الياباني الذي خدمه ماركوس خلال الحرب. وباختصار: بدا مستقبله مؤمناً. وكان الأمراء السويسريون متأكدين من كونهم قد راهنوا على الجواد المناسب.

ولنعد إلى صباح 25 شباط 1986 هذا عندما تخلى الحامي الأمريكي عن السارق المحترف واحتلت قصر مالاكانانغ امرأة من الأوليغارشية، كوري أكينو، أرملة معارض اغتاله ماركوس في 21 آب 1983، وافتقد ماركوس وأخته وأسرته، بعد إجلائهم بالقوة من سوبيك باي، في اليوم

نفسه إلى هاواي في الولايات المتحدة. ومنذ هبوطهم من الطائرة في هونولولو، تقدم عملاء من المباحث الاتحادية نحو ماركوس والمقربين منه واحتجزوا حقائبهم التي كانت تحتوي على الأسماء المشفرة للحسابات المصرفية الموزعة أرقامها ومواقعها عبر العالم الواسع. وسلمت المباحث الاتحادية هذه الوثائق إلى رئيسة الفيليبين الجديدة، كوري أكينو.

وكانت محاكمة الرئيس ريغان بسيطة بقدر ما كانت مقنعة: فقد كانت ثلاثة جيوش من الثوار، بينها اثنان يحققان ضروباً سريعة من التقدم، تهدد حكم السيدة أكينو الجديد الهش الموالي لأمريكا. وكان نجاح حرب العصابات المحلية هذه التي لم تكن لها صلات ملحوظة مع أية دولة أجنبية تتغذى، أساساً، من بؤس سحيق للأسر في الأرياف نصف الإقطاعية والمدن البروليتارية. فإذا أرادت كوري أكينو أن تبقى، فيجب عليها أن تجري، بسرعة، استثمارات اجتماعية كثيفة في المدينة وإصلاحاً زراعياً مناسباً وإعادة تحويل مزارع السكر في الريف. وسوف يكلف ذلك مئات الملايين من الدولارات. ولم يكن هناك، بالنسبة للرئيس ريغان سبب لأن يدفع دافع الضرائب الأمريكي هذه الاعتمادات الجديدة الفاحشة... في حين أن مليارات الدولارات التي سرقها ماركوس وجماعته ترقد بهدوء في المصارف السويسرية.

وتزايد ضغط الرئيس ريغان والمباحث الاتحادية ووزير الخزانة الأمريكية قوة. وحاول المجلس الاتحادي أن يراوغ وأن يشرح عجزه الفريد: ومنذ بضع سنوات، تبدي السلطات الأمريكية شيئاً من الخشونة مع سويسرا... وإدارة ريغان لا تريد أن تسمع شيئاً وتلح، بصورة أمرية، مدعومة بتهديد بعقوبات اقتصادية،على تجميد المليارات التي سرقها لص مانيلا ثم إعادتها.

دراما كورنيلية في قصر برن: هل تنتهك الحكومة القانون السويسري وتقيم الأمراء ضدها وترضي الأمريكيين فتجمد، إذن، الحسابات؟ أم هل من الأفضل مواجهة العقوبات الأمريكية والإبقاء على السرية المصرفية وترك «الكريدي سويس» و«اعتماد المصارف السويسرية» الخ... تعيد، بهدوء، إلى ماركوس وأفراد حاشيته، مالهم؟

وفي ليل الاثنين 24 آذار 1986، هبط الوحي خلال حفل عشاء أقامته الحكومة لرئيس جمهورية فنلندا، كوافيستو، في الردهة القروسطية الكبيرة لقصر برن البلدي. وكان المناخ من جهة الوزراء الاتحاديين كئيباً: فالضغوط الأمريكية ـ مخابرات هاتفية، مساع ديبلوماسية، تهديدات متزايدة الدقة حول الصادرات السويسرية إلى الولايات المتحدة ـ قد تزايدت خلال عطلة نهاية الأسبوع. وجلس المدعوون إلى المائدة. واستطاع البروفيسور ماتياس كرافت، المستشار القانوني لوزارة الخارجية، أن يقنع إدارة الأمن بالسماح له بالدخول إلى الردهة الكبيرة. واتجه مباشرة نحو بيير أوبير، وزير العلاقات الخارجية ومد له يده بورقة. ومال أوبير، مشرق الوجه، نحو رئيس الاتحاد ألفونس إيغلي. وما كادت الخطابات تنتهي والتحلية تلتهم،

حتى جمع إيفلي زملاءه في قاعة المجلس البلدي، الذي أقيمت، فيه، مأدبة العشاء. فقد قرر المجلس الاتحادي أن يجمد، مؤقتاً، كل أموال اللص وأسرته وحلفائه في كل المصارف العاملة على الأرض السويسرية. وكانت تلك هزة أرضية: فللمرة الأولى في تاريخ البلد المتعدد القرون يتخذ مثل هذا القرار ضد الأمراء. وقد أبلغهم موظفون، هاتفياً، في الليلة نفسها، الخبر السيئ. أما بالنسبة للجمهور المذهول، فسوف يعلم بذلك، ببلاغ، يوم الأربعاء 26 آذار.

ما الأساس القانوني لهذا القرار الجسور؟ الدستور الاتحادي بكل بساطة. وهذا الأخير يذكر، في مقدمته، الله، المرجع الأعلى: «باسم الله الكلي القوة، لما كان الاتحاد السويسري يريد توطيد تحالف كل المتحدين والحفاظ على وحدة الأمة السويسرية وقوتها وشرفها وتنميتها» الخ... وتلزم الفقرة 8 من المادة 102 المجلس الاتحادي بأن «يسهر على مصالح الاتحاد في الخارج». ويجب، خاصة، أن يتولى «ملاحظة علاقاته الدولية». فهو «مكلف، عامة، بالعلاقات الخارجية».

ولما كان الاتحاد مرغماً على الاختيار بين مصالح «الخارج» ومصالح «الداخل»، فقد اختار، في نوبة استنارة، المصالح الأولى.

وكان فرديناند ماركوس قد حكم ثلاث وعشرين سنة من قصر مالاكانانغ. واعتباراً من 1973، حكم بقمع النقابات والكنيسة والمنظمات الفلاحية، بالاغتيال المنظم للمعارضين الأقوياء، بالتعذيب المنهجي و«الاختفاء» الشائع لرجال ونساء ومراهقين أبدوا ولو قدراً قليلاً من معارضة جنون العظمة لديه وطغيانه وفساده الذي لا حدود له.

وكان اللص ينظم نهب شعبه كما يلي:

1-كان ماركوس يقتطع، كل سنة، مبالغ تعادل عدة ملايين من الدولارات من صناديق المصرف المركزي ومن الأموال المخصصة للمخابرات.

2-دفعت اليابان، الدولة المستعمرة السابقة، لحكومة مانيلا، في عقدين، مئات ملايين الدولارات بصفة تعويضات حربية. وكان ماركوس يقتطع نصيبه من كل دفعة.

3-الفيليبين إحدى أفقر 53 بلداً على وجه الأرض. وقد دفع لها البنك الدولي والمنظمات المتخصصة للأمم المتحدة ومؤسسات المعونة الخاصة، خلال سنوات، عشرات ملايين الدولارات واستثمرت ملايين أخرى في مشاريع سميت تنموية. وقد أخذ ماركوس وبلاطه وشركاؤه، بثبات جميل، من كل هذه التمويلات، ومن كل هذه المشاريع.

4-نظراً لعدم استكانة الشعب الجائع، أرغم ماركوس، سريعاً، على إعلان حالة الطوارئ ومددها سنة بعد سنة. وبما أنه جمع كل السلطات المدنية والعسكرية في يده. فقد كان يستخدم الجيش لاحتلال ثم نزع ملكية مئات المزارع والشركات التجارية والشركات العقارية والمصارف التي تخص منتقديه ليعطي ملكيتها لجنرالاته وحاشيته وأعوانه. وهكذا انتقلت شركات ومزارع

عديدة، مباشرة، إلى أيدي أسرته وأسرة إيميلدا.

ولكن فرديناند ماركوس، المتعجرف والشره والقاسي، كان، أيضاً رجلاً حريصاً. وهو لم يكن يخدع نفسه حول المشاعر التي كان يوحي بها لشعبه. وكان كونسرتيوم من الأمراء السويسريين يساعد على إجلاء غنيمته سنوياً. وكان ينصحه، باستمرار، حول أكثر الطرق سرية ونجعاً في تحويل رؤوس أمواله إلى الخارج وإعادة استثمارها فيها.

ما هو المقدار الكلي للغنيمة المخبأة في الخارج، وبصورة رئيسية في أوروبا والولايات المتحدة؟ إن تقديراً رصيناً يقدر الثروة المودعة في مصرف «كريدي سويس» وحوالي 40 مصرفاً سويسرياً آخر بمبلغ يتراوح بين مليار ومليار ونصف المليار من الدولارات.

وكان تمويه غنيمة ماركوس وجماعته يخضع لاستراتيجية معقدة. فقد كان الأمير الذي انتدب إلى مانيلا وهيئة أركانه يهتمون عملياً، وطيلة الوقت (منذ 1968) بتقدير المال وإعادة تدويره. وسوف ينجحون في إقامة اتصال يومي مع اللص الحاكم، بما في ذلك حين سيكون، اعتباراً من آذار 1986، محتجزاً في قاعدة هيكهام الأمريكية في هونولولو. ففي فترة أولى، كانت هذه الأنهار من المال القذر توجه نحو حسابات مرقمة في «كريدي سويس» في زوريخ. وهناك كان يجري أول غسيل لها. ثم كانت الغنيمة تحول إلى شركة «فيد» الائتمانية حيث كان المال يغير هويته مرة أخرى. وتنتمي شركة «فيد» إلى إمبراطورية «كريدي سويس». وأخيراً يأتي غسيل ثالث كانت «فيد» فيه، تفتح حواجزها، وتعود الأنهار الموحلة لتمضي، نهائياً، إلى لشينشتاين هذه المرة. وهناك كانت تغمر في بنى محضرة بعناية: الأنشتالتن العتيدة (مصطلح غير قابل للترجمة خاص بلشنشتاين يعني، بصورة تقريبية: المؤسسة). وفي المرحلة الحالية من الإجراءات، اكتشفت إحدى عشرة واحدة منها وكلها تحمل أسماء شعرية: «أوورا»، «شاريس»، «أفرتينا»، «وينتروب» الخ...

وهناك تفصيل مثير: فمنذ 1978، ومن أجل تعقيل رؤوس الأموال، عين ماركوس مديراً من «الكريدي سويس» قنصلاً عاماً للفيليبين في زوريخ!

ومكان اسم الشيفرة الذي يستخدمه ماركوس في مراسلاته مع الأمراء (منذ 1968) هو «وليم ساندرز» والاسم الذي كانت تستعمله زوجته هو «جاين رايان». وسوف يخلق المصرفيون السويسريون عشرات الشركات للاستثمار في لشينشتاين وبنما، وسيشترون مئات الأبنية في باريس وجنيف ومانهاتن وطوكيو، ويعالجون ألوف عمليات البورصة لصالح الزوجين الغامضين ساندرز - رايان.

وعلى الرغم من المهارة الخرافية للأمراء السويسريين، لن تقاوم إمبراطورية ساندرز - رايان الأمريكية، سوى جزئياً، سقوط المرزبان. فقد وجه قضاة نيويورك الاتهام. وقد أخذوا عليهما إجراء مشتريات خاصة بمئات الملايين من الدولارات على أرض أمريكية، وتسديد ثمنها بمال

مسروق من الخزينة الفيليبينية. وحجزت عشرات البنايات التي اشتراها، بالطريقة نفسها، ساندرز ـ ماركوس (أو شركاته الواجهة). بل إن القضاة اليانكيين ـ الذين لا يستحقون بالتأكيد ـ اعتقلوا، عن طريق الإنتربول، أحد أبرز رجال قش اللص الحاكم المخلوع، الملياردير السعودي عدنان الخاشقجي. وقد قبض عليه في فراشه في فندق شفايزرهوف في برن في ذات صباح من أيار 1989. وقد احتجز في سجن برن المركزي قبل تسليمه للولايات المتحدة.

ولكن، ما مصير المال المخبأ في سويسرا؟ الضغط الأمريكي شديد. وحينئذ وللمرة الأولى منذ بداية النظام المصرفي السويسري، يتقدم مشتك قوي يملك وثائق صحيحة تثبت مكان الحسابات ومنشأها الإجرامي وهويتها. ولم يعد يكفي الدفاع المعتاد والسهل من جانب السلطات السويسرية الذي يتذرع بعدم قابلية السرية المصرفية للكشف عنها ويرافع على أساس الجهل. المجد لإدارة الرئيس ريغان الجمهورية والرجعية! فخشونتها أفادت. فقد فتحت، في خمسة كانتونات سويسرية إجراءات لإعادة أموال مسروقة بطلب من حكومة الفيليبين.

وانتدبت كوري أكينو التي كانت تتلقى نصائح ممتازة من الوصي الأمريكي ثلاثة سياسيين ومحامين محترمين لاسترداد الغنيمة: غي فونتاني من جنيف، مستشار دولة سابق ومستشار وطني للحزب الديمقراطي المسيحي، والزوريخي موريتز لوينبرغر، المستشار الوطني للحزب الاشتراكي، والمستشار الوطني سيرجيو سالفيوني من لوكارنو، عضو الحزب الراديكالي. وهؤلاء الرجال الشرفاء والمجربون منهكون اليوم. ذلك أن المستشارين الماليين وشبكات المرافقين من الكونسرتيوم المصرفي السويسري قد أنجزوا عمل تمويه إدارياً بارعاً.

إن مانيلا هي العاصمة الآسيوية للدعارة الطفلية[3] ويعيش ملايين قاطعي قصب السكر في أكمل أنواع الحرمان. وأطفالهم يحاولون العيش كما يستطيعون. ويكتسح سوء التغذية والأمراض الوبائية الناجمة عن الجوع مئات ألوف الأسر في جزر لوسون ومينديناو وفيبو. وفي عام 1977، لم يرتفع الناتج القومي الاجمالي إلى أكثر من 40 مليار دولار بكثير (وهو يبلغ حوالي 133 ملياراً في سويسرا). ويعيش ثلثا 58 مليون فيليبيني في ما يسميه البنك الدولي، بحياء، «الفقر المطلق».

هل لدى هؤلاء الأطفال والنساء والرجال المعذبين أدنى فرصة في رؤية مليارات الدولارات التي سرقها ماركوس وعصابته تعود إلى البلاد؟ بصدق، أنا لا أظن ذلك. فقد جندت فرق من المحامين اللامعين وأصحاب الكفاءة في خدمة ماركوس وتسعة وعشرين آخرين من أصحاب الحسابات المحجوزة: وهم يقدمون الاستئناف إثر الاستئناف في أدنى قرار إجرائي لأكثر القضاة الكانتونيين تواضعاً (الذين يتجاوزهم رهان المعركة عامة).

وفي ربيع 1988، كان جزء صغير، فقط، من الغنيمة قد عادت إلى الفيليبين.

2 ـ الهاييتيون

في ربيع 1986 سقط ديكتاتور آخر. فقد كنس «بيبي دوك» كشيء قذر من قصره في بور أو برانس. وتكرر السيناريو نفسه: فالوصي الأمريكي الشمالي صادر وثائق من حقائب الهارب. وحولها إلى حكام هاييتي الجدد. وكان دوفالييه وأسرته وأسرة زوجته قد استقت من مخزونات القطع من المصرف الوطني ونهب مشروعات الدولة وبيع رخص استيراد لصالحها، الخ....

وفي حزيران 1986، وصل طلب تعاون قضائي إلى قصر بيرن الاتحادي. ووقع الارتباك نفسه، والضغوط الأمريكية نفسها. وطلب الرئيس ريفان إعادة الغنيمة إلى الدولة الهاييتية التي استنزفت دماؤها بعد أربعين سنة من حكم أسرة دوفالييه. وأرغم المجلس الاتحادي – مدفوعاً من وزير المالية الاشتراكي الشجاع، أوتو ستيش – على الأمر بالحجز المؤقت لأموال دوفالييه وشركائه في المصارف السويسرية.

وهذه المرة، كان الأساسي من الغنيمة في جنيف. فالإمبراطوريات المصرفية المتعددة القوميات – اتحاد المصارف السويسرية، شركة المصرف السويسري، الكريدي سويس، الخ... تمارس، بالفعل، تقسيماً ماهراً للعمل بين فروعها. فكانت زوريخ تجتذب الأموال الواردة من آسيا والشرق الأوسط، وجنيف تجتذبها من بلدان أفريقيا والكاريبي وأمريكا اللاتينية.

ولشعب جزيرة هاييتي البائس، كما لشعب الفيليبين، فرص قليلة في رؤية أمواله تعود إليه. فبفضل مقاومة المصارف الشرسة – يسمى هذا «بالدفاع عن الزبون بكل الوسائل» – ولم يسر أي إجراء من الإجراءات الجارية ضد دوفالييه على درب الوصول إلى نتيجة. وفي هذه الأثناء، يعيش «بيبي دوك» وجماعته حياة تقاعد فاخرة على مرتفعات غراس السماء. وفي عام 1998، انتقلوا إلى الجورا. ومازالت ثروة دوفالييه، وهي ثمرة نهب شرس لعدة عقود، في عام 1998، ترقد فوق الحسابات المرقمة لمصارف سويسرية.

3 ـ الزائيريون، الكونغوليون اليوم

الشعب الزائيري شحاذ جالس على كومة ذهب. فشبه القارة الزائيرية، التي تبلغ مساحتها مليونين وثلاثمائة ألف كيلو متر مربع ، تغص بالثروات والشركات المتعددة القوميات المنجمية والمصرفية والتجارية الأجنبية، تنهب في تعاون تام مع الأوليغارشية المحلية، البلاد باجتهاد. وفي كينشاسا (أكثر من ثلاثة ملايين نسمة) ، كيزانغاني ولوبومباشي، نفسها، لم تعد أسر الموظفين تأكل سوى مرة واحدة في اليوم. وفي نهاية 1997، كان الدين الخارجي يرتفع إلى أكثر من تسعة مليارات دولار. وقد شيد المارشال موبوتو، في قرية غبادوليت التي ولد فيها، في أعلى النهر، في الغابة العميقة التي تمتد من «الحوض» (زائير)، عبر سهول باتيك، حتى الغابون والأطلسي، فرساي أدغال حقيقية مسكونة بـ 3700 نسمة بأكواخ من الطين والقش شوارع مضاءة ليل نهار

وسلسلة من القصور وفيلات الضيوف وأحواض سباحة ومصنع كوكاكولا وسد كهرمائي عملاق (على بعد 15 كيلومتراً عن القرية، على الأوبانغي) وكاتدرائية يعلم، فيها، آباء يسوعيون صغار عباقرة القبيلة الترتيل الغريغوري ومطار حديث جداً تحط، فيه، كل يوم، طائرة بوينغ 737 قادمة من كينشاسا مباشرة.

وقد قدرت وزارة الخارجية الأمريكية، عام 1997، الثروة الشخصية التي وظفها موبوتو في الخارج بخمسة مليارات دولار. أما بالنسبة للدخل الفردي المتوسط، فهو يبلغ 180 دولاراً سنوياً، وهو ما يجعل من زائير ثامن أفقر بلد في العالم. وتقع ضحايا، كل يوم، من جراء سوء التغذية والفساد والبؤس والقمع البوليسي. وأمام تواطؤ رأس المال الغربي القوي مع النظام، من جهة، وأمام الضعف والفساد والعوز الاقتصادي للمجموعات المعارضة الصغيرة المنفية أو السرية، من جهة أخرى، يبدو أفق الشعب الزائيري قاتماً: فهو مختزل إلى الوعد بعذابات جديدة ومهانات متكررة وباليأس.

لقد كان موبوتو، مرشد البوليس الاستعماري البلجيكي السابق أحد أعقد وأدهى رؤساء الدول الذين أنتجهم تاريخ التحرر من الاستعمار العاصف. فقد كان يتمتع بحمايات أجنبية قوية، وكان مستعداً لدفع ثمنها. وكان مفاوضاً قل نظيره: والمثال على ذلك هو أن موبوتو عقد مع البنتاغون، خلال زياراته «الخاصة» العديدة لواشنطن (شباط 1987)، اتفاقاً يتخلى، فيه، للولايات المتحدة، بإيجار طويل الأجل، عن قاعدة كامينا العسكرية والجوية في شابا. ومنذ ذلك الحين، أصبحت كامينا هي التي ينظم الأمريكيون، انطلاقاً منها، دعمهم اللوجستي للأونيتا الأنغولية. ومقابل ذلك (فضلاً عن دفعات بالقطع بصفة إيجار)، حصل النظام الزائيري، في أيار من السنة نفسها، على إعادة جدولة جديدة لديونه الخارجية. وانتزع النظام من صندوق النقد الدولي، عام 1987، على الرغم من التسيب المعروف لسياسته الاقتصادية، قرضاً بقيمة 370 مليون دولار.

والنظام المسمى نظام «الأمن الداخلي» رهيب: فوحدات المظليين التي يدربها إسرائيليون وفرنسيون والتي تقوم بحماية موبوتو وحكومته وأسرته تعود، في أصولها، كلها، عملياً، إلى «الحوض»، إلى المقاطعة الاستوائية السابقة. وموبوتو الذي كان يملك عدة قصور رئاسية ويختاً فخماً واستراحات الخ...، كان يفضل أن ينام بين جماعته: فقد كان مكان عمله وإقامته العادي يقع في قلب معسكر وحدات مظليي كالينا (الحي الغربي من كينشاسا).

إلا أن موبوتو، على عكس كل نظرائه الشرق أوسطيين والآسيويين والأفارقة، تجنب أن يستعمر الدولة والمجتمع المدني بوضع أقاربه وأصدقائه فيهما. وقد فرض دوراناً في ملاكات الحكومة والحزب الواحد والاقتصاد: فقد كانت كل إدارات شركات الدولة والوزارات والحزب وحاكميات المقاطعات الخ... تصرف، دورياً، وتستبدل بها فرق جديدة يخيل إليها، بدورها، أنها

مرخص لها بالإثراء بحرية. وهكذا، فإن الفساد والاختلاس ونهب الأموال العامة (احتكار رخص الاستيراد والتصدير الخ...) قد نصبت منهجاً للحكم. وهذا النظام يؤمن استمرار السلطة العليا. فيمكن لكل عشيرة، لكل قبيلة كبيرة، لكل شبكة عائلية، أن تأمل بأن تمر، يوماً ما، قريباً من الصناديق العامة، فيكفيها أن تنتظر، أن تبقى طيعة والبرهنة على حد أدنى من تأييد النظام.

وكان يحدث، أحياناً، شيء غير متوقع، وهذا مثال على ذلك: نغوزا كارل إي بوند، طالب زائيري معارض كان يقيم في الخارج اختير سفيراً وأرسل إلى واشنطن. وفي عام 1977، أصبح رئيساً للوزراء، ثم نحي. وبما أنه لم يتحمل فقدانه الحظوة، فقد مضى إلى المنفى في بروكسل حيث نشر كتاباً عنيفاً ضد «الطاغية» واتصل بمثقفين أوروبيين معادين للإمبريالية وادعى أنه يفاوض حكومة الولايات المتحدة على تشكيل حكومة في المنفى. وفي تلك الفترة، وجه إلي رسالة مليئة بالثورة والتمس موعداً عاجلاً في جنيف ومساعدتي في فضح النظام. وبعد بضعة أشهر، قرر المعارض العنيد أن يعود إلى كينشاسا. فقد انتصرت على تصميمه بضع رزم من الدولارات ومنظور التجول، قريباً، في سيارة مرسيدس مكيفة والإقامة في فيلا فخمة وتكوين ثروة. وأصبح كارل إي بوند المستدعى وزيراً للخارجية ثم، من جديد، رئيساً للوزراء.

وتخطر لي ذكرى. ففي ذات يوم من ربيع جنيف، نزل سيد زائير المطلق، موبوتو سيسي سيكو، من طائرته البوينغ الخاصة في مطار جنيف ـ كوانتران. واستقبلته سجادة حمراء وكلمات معسولة من الرسميين السويسريين عند عتبة العبارة. وتقدم المارشال، معتمراً طاقيته المصنوعة من جلد الفهد (التي توحي بانحداره من سلالة موامي الكونغو) ومرتدياً دراعة سوداء مستلهمة من كوريا الشمالية (مراجعة ومصممة من جانب عبقرية الخياطين الفرنسيين المكلفة) وسروالاً لا غبار على طيته، تقدم مع أفراد حاشيته ذوي الابتسامة الطلية نحو الردهة المركزية ثم نحو باب الخروج. وقد دفع الحرس الشخصي بمناكبهم رجال درك جنيف المغتاظين وتحرك طابور سيارات المرسيدس التي كان بعضها مصفحاً في ضوء بعد الظهر الربيعي وكان الاتجاه إلى فندق نوغا ـ هيلتون، على رصيف ويلسون.

كان موبوتو وأخته وحرسه ونساؤه في زيارة خاصة. وكان اثنان من أبنائه يدرسان في جامعة جنيف. وسوف يقيم المارشال بضع ليال في نوغا ـ هيلتون لدى صديقه، الناشط في الميدان العقاري وسمسار النفط والقطن الأفريقي، نسيم غاون. ثم سيذهب، لإقامة «راحة»، في أملاكه، في سافينيي، وهي مسكن أميري واسع على مرتفعات لوزان. ولكن موبوتو كان يستقبل، الآن، مصرفييه الجنيفيين. وفي هذه الأثناء، أفرغ وزراؤه وضباطه ونساؤه حوانيت شارع الرون الفخمة ومخازن المجوهرات في رصيف برغ من محتوياتها ودفعوا ثمن اللآلئ وعقود الماس وساعات رولكس والخواتم الذهبية برزم أوراق مالية من فئة الألف فرنك سويسري دسها

موظفو المصرف في أيدي حراسهم.

وأمام الفندق، كان بضع عشرات من المنفيين الزائيريين الذين أسندوا ظهورهم إلى سور الرصيف يمتشقون لافتات كتبت بصورة خرقاء وتحمل شعارات بالية: «الحرية للسجناء السياسيين»، «يسقط الطغيان!»، «لا لتعذيب رفاقنا». وكان المتنزهون السويسريون بعد الظهر الجميل هذا يلتفون ليتجنبوا مجموعة المنفيين. وفجأة، انبثقت من مدخل الفندق، عشرات من «الغيلان» الزائيرية المسلحة واندفعوا إلى الطلاب. وكانوا محترفين حقيقيين: وقد حاول الطلاب الهرب، ولكن رجال الحرس أدركوهم، جماعة بعد أخرى. وحاصروهم، بفرق من ثلاثة، وألقوا بهم رضاً وراحوا يدوسونهم بأقدامهم. وبلغ العنف درجة استدعى، معها، أحد أفراد جهاز أمن الفندق الذي هاله المشهد البوليس الجنيفي. فحضر شرطيان ولكنهما لم يتدخلا. وكانت لافتات الطلاب الممزقة التي علقوها على الأشجار تتأرجح بصورة محزنة تحت نسيم بعد الظهر هذا.

إن عمل حرس المارشال غير مشروع أبداً: فقد كان الطلاب يتظاهرون بصورة سلمية في الشارع العام. وسوف يذهب عدة طلاب، فيما بعد إلى مركز بوليس شارع بيكولا ويقدمون شكوى بصدد ضربات وجراح، ولن تصل أية شكوى إلى نتيجة. فالأمر، كما قال أحد المارة، هو أن «زنوجاً ضربوا زنوجاً...».

وكان موبوتو، في تلك الفترة، أحد أغنى رجال العالم: فبلاده الشاسعة تحتوي على مناجم هائلة للماس والمنغنيز والكوبالت واليورانيوم والنحاس. وبما أن جزءاً كبيراً من ثرواته كان مخبأ في أقبية المصارف السويسرية، فقد كان الأمراء المحليون يتقاضون عمولات سخية على كنز رئيس الدولة الزائيري. وبكلمة موجزة: لم يكن لدى السلطات الاتحادية ما ترفض منحه لزبون المصارف الكبرى المحترم. وسوف يدفع، بعد بضعة أيام، ببعض المعارضين إلى طائرة لشركة الطيران السويسرية مقيدي الأيدي طيلة مدة الطيران. وكان الاتجاه إلى مطار ندجيلي، كينشاسا. وسوف يتسلم البوليس السري الزائيري هؤلاء المنفيين لدى نزولهم من الطائرة. فعطلة موبوتو سيسي سيكو بدأت، حقاً، في تلك البرهة.

ولدى رحيله من سويسرا، بعد ثلاثة أسابيع، أدهشتني الصحف ـ المعجبة ـ بأن الأمر اقتضى أن يستأجر المارشال شاحنة ذات حمولة ضخمة من أجل أن يحمل إلى طائرته البوينغ الخاصة جبل «الهدايا» والمشتريات من جميع الأنواع التي كان مرافقوه قد راكموها خلال إقامتهم على ضفاف بحيرة ليمان.

وفي حزيران 1997، دخلت قوات قوى التحرير الديمقراطية، بقيادة لوران كابيلا، إلى كينشاسا. وهرب موبوتو وجماعته إلى الغابون ثم إلى المغرب. وسوف يموت اللص الحاكم، بعد قليل، بالسرطان في طنجة. وطلبت الحكومة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من

الحكومة السويسرية حجز أموال موبوتو وأسرته وشركائه الرئيسيين. وقد جمدت الحسابات في سويسرا. ولكن ذلك شمل الحسابات التي تحمل اسم موبوتو (وأقربائه). وكانت تلك عملية وهمية: ذلك أن إمبراطورية اللص الحاكم الذي أفاد، خلال 38 سنة (للتذكير، وصل موبوتو إلى السلطة في تشرين الثاني 1965)، من مساعدة أفضل الخبراء المصرفيين السويسريين تقوم، في 99٪ منها، على شركات أوف شور ومؤسسات في لشنشتاين وحسابات ائتمانية ــ وبعبارة موجزة: إنها مكونة من أصول ليس باسم موبوتو، منها، سوى جزء ضئيل. فسويسرا لا تجمد، إذن، سوى ما لا يكاد أن يصل إلى خمسة أو ستة ملايين دولار. أما باقي مليارات الدولارات الأحد عشر التي يبحث عنها، رسمياً، «مكتب الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة» (الاسم الرسمي التابع لحكومة كينشاسا) فيبقى العثور عليها، كما يزعم، مستعصياً.

فلنختتم ما قلناه: لقد قال آدم سميث، في كتاب *أبحاث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها*، ما يلي: «الثروة، كالصحة، لا تؤخذ من أحد».

خطأ! فمئات مليارات الدولارات التي أتت من الكونغو والفيليبين وهاييتي وبلدان عديدة أخرى من العالم الثالث، والتي ترقد تحت بلاط بانهوف شتراسه، في زوريخ والكورسو هيلفيتيكو في لوغانو وشارع الكوارتري في جنيف، أو، أيضاً، التي تمر مؤقتاً بالحسابات الائتمانية قبل أن تذهب إلى بورصات الغرب هي دم شعوب القارات الثلاثة وبؤسها. ففي حين يمارس أطفال آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الدعارة ويموتون جوعاً، وفي حين تتشظى الأسر ويسعى الرجال والنساء، عبثاً، وراء ملاذ أو عمل، تتراكم، في سويسرا، مليارات الفساد والتهرب الضريبي والنهب التي تملكها «النخب» الحاكمة لهذه البلدان.

يذكر الفصل الثامن عشر من «كتاب اللاويين» (الطبعة الفرنسية من توراة القدس) القصة الغريبة والمرعبة لتلك الألوهية الشرق أوسطية التي كانوا يسمونها مولوخ. فقد كان الكنعانيون يضحون، لها، باستمرار، بأطفال يختطفون من القبائل السجينة، من أفقر الأسر. وكانت نار تشتعل، ليل نهار، أمام تمثال البرونز البارد القسمات الذي كان منصوباً على جبل، في قلب الصحراء. وفي كل ثالث عشر قمر، كانت طوابير من الأطفال المرتعدين رعباً، البؤساء والجائعين، تساق إلى أمام الوحش. وكانوا يذبحون، ثم كانت أجسادهم المقطعة تلقى في فمه المفتوح إلى آخره.

والأوليغارشية المصرفية المتعددة القوميات السويسرية، مثل مولوخ، تتغذى من لحم ومن دم الشعوب الأسيرة، المقسورة على دفع الجزية، شعوب أفقر ثلاث قارات في كوكبنا.

جان زيغلر

جان زيغلر: نائب جنيف في البرلمان الكونفيديرالي السويسري وأستاذ لعلم الاجتماع في جامعة جنيف. نشر مؤخراً: *سادة الجريمة، المافيات الجديدة ضد الديمقراطية*، 1998.

دعاية واحدة تساوي ألف قنبلة...
الجرائم الإعلانية في الحرب الحديثة

بعض المجرمين يتصرفون بطريقة بهيمية: فهم يفضلون السلاح الناري والخنجر والقنبلة والعنف المباشر، أي الانتهاء في لحظة. وهناك آخرون يفضلون أخذ وقتهم: فالسم هو سلاحهم المفضل، الغادر، غير المرئي، البطيء والمتدرج.

لقد خيل إلينا، لزمن طويل، أن عالم السلعة، العالم الذي يُشترى، فيه، كل شيء ويُباع سيبقى محصوراً في حدود العالم التجاري، إن الشطر، من حياتنا، الذي كان يفلت من المنطق التجاري والمالي سيبقى كذلك إلى الأبد، أن التربية والإعلام والصحة وشبكات النقليات والتزود بالطاقة والعدالة والأمن والاتصالات سيبقى في أيدي الجماعة. بل كنا قد ظننا أن نوعية البيئة والماء والهواء والثقافة ستضاف إليها بصورة طبيعية.

ولكن العكس هو الذي حدث. ففي كل البلدان الغنية والمتقدمة، أظهر تفكيك الخدمات العامة سعة الحرب التي تشن تحت الأرض منذ سنوات. فعالم السلعة الذي ساعده سقوط جدار برلين والكتلة الشرقية اكتسح كل شيء.

لقد اكتسحت، أولاً، البلدان التي كانت قليلة الغنى، ولكنها غزت، أيضاً، في بلدان الغرب، القطاعات التي كانت تفلت، من قبل، من هذه السيطرة. فالتربية والصحة والإعلام وكل شيء، خضعت للمردودية، لأنصبة السوق، للنجاح التجاري، للفورية. والذراع المسلحة لهذا الغزو الاستعماري هو الإعلان الذي يحضر الأذهان بضرباته المستمرة ويقتل بصورة أكثر كثافة من قصف القنابل.

إن أحد ممثليها الرئيسيين، أوليفيرو توسكاني الذي جعلته حملاته الفضائحية لمصلحة بينيتون شهيراً، يضع، هو نفسه، القائمة في كتابه *الإعلان جيفة تبتسم لنا* (1995) حيث يبصق طواعية في الحساء الذي صنع ثروته: «الإعلان يغطي، الآن، كل ركن في الطريق، كل مكان تاريخي، كل ميدان، مواقف الباصات، المترو، المطارات، المحطات، الصحف، المقاهي، الصيدليات، محلات بيع التبغ والقداحات وبطاقات الهاتف، وهي تقطع الأفلام في التلفزيون، تكتسح الإذاعات والمجلات والشواطئ والرياضات والملابس، حتى طبعات نعال أحذيتنا، كل عالمنا، كل الكوكب (...). إنها «الأخ الكبير» المبتسم دائماً! أجد من المخيف أن تبقى كل هذه الساحة، ساحة التعبير والعرض واللصق، أكبر متحف حي للفن الحديث الذي هو أكبر بألف مرة من «بوبور» و«متحف نيويورك للفن المعاصر»، هذه الألوف من الكيلومترات المربعة من الملصقات

المعلقة في العالم بأسره، هذه اللوحات العملاقة، هذه الشعارات المرسومة، مئات الألوف هذه من صفحات الصحف المطبوعة، هذه المئات من ساعات البث التلفزيوني، من رسائل الإذاعة، من المخيف أنّ تبقى هذه جميعاً محتفظاً بها لهذا الإيهام الفردوسي الغبي، اللاواقعي والمخادع...».
وكل هذا يموله المستهلك على اعتبار أن كلفته مندمجة في سعر المنتج («الإعلان هو أول ضريبة مباشرة»).

لقد أدخل الإعلان، تحت أسماء متنوعة: كفالة، رعاية مشروع (فلنذكر بأن الرعاية مجردة من الغرض، فهناك، إذن، تعسف في استعمال اللغة)، اتصالات، مقايضة، التبني الخ...

التعليم

لم يتحقق ربط المدارس الابتدائية بكابلات الأقنية التلفزيونية، في الولايات المتحدة، على أيدي السلطات العامة، بل على أيدي شركات خاصة. فقد جهزت المدارس مجاناً ولكن البرامج التربوية لـ«القناة الأولى» المبثوثة على هذا النحو تحتوي، بالمقابل، لمدة دقيقتين من عشر من البرامج، على إعلان لهذه الشركات. وهكذا يطارد التلاميذ، ثقافياً، كل سنة، من جانب ترويج منتجات تجارية..

وقد مست هذه الظاهرة فرنسا بدورها، والضغط قوي كي تخترق جدران مدارسنا. فعلى سبيل المثال، اندست شركة تامباكس في فراغ التربية الجنسية التي لم يوفرها المعلمون أبداً، فعرضت «برنامجاً تربوياً» في المدارس الإعدادية لبنات الصفين الرابع والثالث. وهكذا، تتلقى ستون ألف مراهقة، فعلاً، إعلاماً حول الجسد والصحة والنظافة... وبالتأكيد حول منتجات شركة تامباكس. وهذه البرامج تقدم في دروس البيولوجيا وضمن إطارها التي لم يعد يعطيها المعلمون. فهذه الدروس تعطى، فعلاً، بمهارة، من جانب ممرضات تحولن إلى «مسوقات» يوزعن عينات في نهاية الدرس. والمعلمون الذين أسعدهم، كثيراً، أن يعفوا من تربية كانوا يتمنون، عموماً، أن لا يقدموها، لم يعترضوا على ذلك أبداً، ولا اعترض عليه الآباء. وأكد أحد ممثلي تامباكس، مؤخراً، في الصحافة أن «المدرسين يستقبلوننا طواعية، بل يلتمسوننا». وقد باركت التربية الوطنية العملية: فكل شيء مجاني، وهذه ذريعة عليا لكل تفكير للدولة بعد الآن!

وقد سمح اتفاق حديث بين التربية الوطنية وجمعيات المؤلفين والمنتجين السمعيين البصريين ببث برامج تلفزيونية في المدارس: فيكفي تمويل هذه المدارس من أجل أن يدخل الإعلان، بسهولة، إلى عالم كان ممنوعاً عليه.

كم من مؤسسة تدخل، اليوم، في وجبات مطاعمها «مشروبات سكرية» ليست سوى كوكاكولا بضغط من الشركة: وشركات مشروبات الأطفال (كوكا، فانتا) نفسها تضع موزعات في هذه المدارس دون أن تجري المؤسسات، قط، طلب عروض أو أن تقترح بديلاً: فهذا مجاني...

والأمر هو نفسه بالنسبة للشركات التي «تقدم» قمصان كرة القدم لأطفال المدارس مع إعلانها فوقها بطبيعة الحال. ولكن هذا «مجاني»، ومنذ ذلك الحين، تنسى الإدارة العامة أنها الإدارة العامة...

وقد كتب كريستيان دوبري، في *لوموند ديبلوماتيك*، منذ بضع سنوات، ما يلي: «هل سنرى، ذات يوم، الممول في المدارس والمعلم المغطى بصرعات يعلنان أن درس الحساب «مقدم» من ماركة ألعاب إلكترونية وأن الفرصة «مقدمة» من مشروب غازي بطعم المغامرة؟» في ذلك العهد، كان دوبري يعرض دعابة لم تعد دعابة.

أما بالنسبة للجامعات، فمن الشائع في الولايات المتحدة أن تمول المقاعد، خاصة، في الاقتصاد مباشرة من جانب شركات تعين الأساتذة. وكما بينت سوزان جورج، في مقال مدو في *لوموند ديبلوماتيك* نفسها، أفاد من ذلك، فعلاً، عدد من المثقفين الفرنسيين ذوي المكانة الرفيعة (وعلى رأسهم أحد المداحين الفرنسيين للمراجعة التاريخية للحركة العمالية، فرنسوا فوريه). وعملية فوكوياما، المأخوذة عن اسم موظف في الحكومة الأمريكية، مؤلف كتاب *نهاية التاريخ*، التي أبرزت بصورة صنعية بضربة إعلانية عبقرية نظمت، كاملة، من جانب شركة أولين الكيميائية. وقد لفقت، مثل نداء هايدلبرغ، من جانب لوبيات الصيدلة والأميانت للحط من مكانة البيئيين. وقد انصاع جامعيون ينقصهم التمويل، في الحالتين، بكثير من المجاملة، لهذه التلاعبات.

الثقافة ووسائل الاتصال

ساعد النموذج الأمريكي، نموذج بلد تمول مشروعات خاصة 90٪ من الثقافة فيه، البلدان الأوروبية على فك ارتباط تمويلاتها العامة في هذا الميدان. ففي فرنسا، كما في غيرها، تتخلى الدولة، تدريجياً، عن التزامها المالي، وكذلك السياسي. فثلاثون بالمائة من الثقافة الفرنسية المكفولة مالياً يكفل من جانب المصارف وشركات التأمين والصناعة الزراعية - الغذائية التي نخمن تجردها من الغرض. من يستطيع أن يظن أن محتوى الأعمال المؤطرة على هذا النحو لا يتغير؟

ولم يعد كامل الإعلام المكتوب، تقريباً، يستطيع الصمود مالياً، منذ سنوات، إلا بفضل الإعلانات عن الكحول والتبغ. والتوجيه الأوروبي الذي يمنع كل تحريض على التدخين، والذي أصبح، في فرنسا، «قانون إيفان»، أدى إلى سقوط عدة منشورات وأضعف الأخرى. وهذا يعطي فكرة عن الهشاشة التي وصلت إليها وسائل اتصالنا المشدودة الوثاق من جانب هذه الشركات والتابعة كلياً: فمجرد تغيير استراتيجية من جانب الشركة أو من جانب مدير تجاري يمكن أن يؤدي إلى توقف مطبوعة، وقد أفلست، بين عشية وضحاها. فمن الذي يستطيع أن يدهش من

كون المتدذين بأخطار التبغ لا يستطيعون، أبداً، أن يجدوا صدى في الصحافة الفرنسية (على عكس الحشيش الذي لا يمول أحداً والذي تجد أخطاره التافهة بالمقارنة مع أخطار التبغ الصفحة الأولى كل أسبوع)؟

أما بالنسبة للثقافة، فإن تغيراً في العقلية ينكشف شيئاً فشيئاً: فكثير من المبدعين لم يعودوا يعتمدون على نجاحهم لدى الجمهور، بل على رضى الممول الذي يتوقف عليه أن يوجد العمل أو أن لا يوجد، وحده، مع النتائج التي يمكن أن نخمنها فيما يتعلق بمضمونه.

والكفالة المالية تمس، بعد الآن، 75٪ من برامج التلفزيون في فرنسا (20٪ منها للألعاب الغبية التي تشغل أكثر المحطات جماهيرية). فقد حلت، شيئاً فشيئاً، في نظر المعلنين، محل الإعلان الخالص. إنها ترد على التنقل بين المحطات الذي يمارسه المشاهدون الذين أنهكتهم الإعلانات فيبدلون المحطة عندما تعرض. فمن المستحيل، بعد الآن، الإفلات من الإعلان لأنه في البرنامج! والأسوأ من ذلك أن ما يقرب من 50٪ من ميزانية التلفزيون الفرنسي تأتي من الواردات التجارية، في حين يجب، مبدئياً، أن تكون، فيه، صفراً.

والذروة هي ما يسمى «المقايضة». والأمر يدور، ببساطة، حول برامج كاملة تعرض على المحطات جاهزة، مخرجة بكاملها، مع الإعلان داخلها: مسلسلات، ألعاب، برامج وثائقية... وليس على المحطة أن تفعل شيئاً، وليس عليها أن تدفع للمخرج ولا للمؤلفين ولا للتقنيين ولا لمقدم البرنامج، ولا حتى ثمن الفيلم الخام أو أجرة الاستديو، وليس عليها التفكير في كيفية اجتذاب المشاهد أو في المال اللازم للإنتاج. فليس عليها سوى أن تشتري شريطاً وتبثه: إنه حلم...

وهؤلاء المولون يريدون، بصورة متزايدة، الخروج من السرية، وبعض الهفوات كاشفة. فغالباً ما تكون أحرف اسم الممول أكبر من أحرف اسم الفنان على التقديم. وماذا تساوي، بالنسبة لكاتب، مكافأة حين يظهر اسم الشركة، في المقدمة؟ وهل مما يرفع القيمة أن يشترك الفنان في «مهرجان بيلفا جاز»؟

لقد رعت شركة كوانترو، في قاعة زينيت في باريس، سهرة باسم «الرقص الفتي». ولكن اسمها المكتوب بأحرف من نار في خلفية المسرح أثناء تقديم مشهد غنائي راقص لم يلق قبولاً حسناً من الجمهور الذي صفر للممول.

وكل هذا يؤثر في المضامين. ففيما يتعلق بالقصص الخيالية، يجب أن تكون هذه الأخيرة، بالضرورة، أسرية (يمكن أن تدس في المنازل منتجات عديدة). والنهايات سعيدة. والسياسة والدين والتفكير أمور ممنوعة. ويجب أن يتعلق كل واحد بالأبطال، والأشرار محددون جيداً. والأغاني مرحة. والتقديم هو، خاصة، من شأن مقدمات يفضل أن تكون لهن صدور ناهدة. وليس للأعمال الطموحة أو أعمال البحث أية فرصة. ومبدأ «الشيء نفسه دائماً» هو السيد.

وبصورة أكثر جذرية، تمول شركات محطات تمويلاً كاملاً، لا سيما في البلدان التي تكون أفقر من أن تنتج برامجها الخاصة. ففي أفريقيا، مثلاً، تعيث في الأرض فساداً نستله التي تمطر بالفكر الوحيد وثقافة الغرب المنتصر المشاهدين الذين ليس أمامهم بديل ولا مدخل إلى ثقافتهم الخاصة. وفي أمكنة أخرى، تغذي معاهد «الدراسات» والخبرات العلمية التي خلقتها الشركات نفسها بالفكر الوحيد وسائل الإعلام غير المتلهفة إلى البحث عن المعلومة من مصدرها. وعلى هذا النحو، تتكرر أسوأ أنواع العبث وتتخلد، للمضي في الاتجاه نفسه الذي يعرضه الإعلان. إن فضيحة الهواء الملوث في باريس قد أمضت عشر سنوات حتى تدخل صحفنا التي تمولها صناعة السيارات، وكذلك هو الأمر بالنسبة لعمل الأطفال في بعض البلدان: فهؤلاء الأطفال يعملون لمصلحة الممولين الرئيسيين لمحطاتنا (نايكي مثلاً). وجان بيير كوف الذي استخدمه الإعلان، مع ذلك، استخداماً واسعاً، ولكنه ترك التلفزيون مشمئزاً مما رآه كما اعترف مؤخراً، في *الباريزيان ليبيريه*، قائلاً: «حاولوا المضي إلى محطة التلفزيون الفرنسي الثانية أو الثالثة أو إلى محطة تجارية لتقديم نقد حول منتج لشركة دانون. إن هذا ممنوع، والإرسال يقطع عنكم. وبما أني، من جهتي، رجل حر، فإني لا أرغب في أن أخضع. ولهذا أنا أفعل شيئاً آخر». وليس لدى المقدمين الآخرين هذا النوع من الاحتشام.

أما بالنسبة لهواة التنقل على المحطات الذين يغيرون، منذ أن يقطع إعلان فيلمهم، فقد وجد العلاج: فالإعلان لم يعد في القطع الإعلاني، بل في الفيلم نفسه. وآخر تدبير هو، فعلاً، شراء بضع ثوان من فيلم لـ«شركة رئيسية» ودس الإعلان فيه. تم حشو روائع عالمية (تذكر كلي، العودة إلى المستقبل2، يوم إعصار، كل أفلام جيمس بوند) بمنتجات في لقطات مجسمة مع اسم الماركة، وهي تضمينات تجريها الشركة نفسها وليس المؤلف أو المخرج أو المنتج بعد. وكتاب السيناريو أنفسهم يجب أن يكيفوا قصصهم مع هذا الحضور الذي يأتي، أحياناً، كشعرة في الحساء. وفي فرنسا، وصل «الزائران»، أحد الانتصارات الجماهيرية، بهذا المبدأ إلى ذروته باستخدام قوة المحاكاة الساخرة.

الرياضة

80٪ من تمويل الرياضة ـ تمويل المسابقة، في الواقع، وليس الممارسة الرياضية ـ يمضي إلى الرياضات الميكانيكية والبرامج الرياضية ممولة... من الشركات نفسها.

إن مسابقة رياضية واحدة، جائزة موناكو الكبرى لسباق السيارات لعام 1992 شهدت ظهور اسم شركة تبغ واحدة على الشاشة... 1134 مرة، في حين أن هذا ممنوع.

وقد قدم سباق خيول باردوبيكا، في تشيكوسلوفاكيا، الذي أريد، عمداً، أن يكون خطراً جداً لمشاهدي التلفزيون في العالم سقطات خيول هائلة. وقد توجب قتل العديد منها بسبب الكسور

في قوائمها وقد أثار هذا المشهد، وهو مذبحة حقيقية موجهة إلى جمهور مريض، انفعال أصدقاء الحيوانات إلى حد أطلقت، معه، حملة مقاطعة ضد المولين، وبينهم كونياك مارتل، إلى أن يتخلوا عن ذلك.

وقد أبقي على مسابقات رياضية عديدة كان يجب أن تمنع بسبب شروط مناخية سيئة مثلاً، من أجل توقيت برامج التلفزيون وعقود مع شركات كانت تنتظر ظهورها على الشاشة في هذه البرهات من المشاهدة والاستمتاع الكبيرين. والعدد المرتفع من المسابقات يضاعف فرص الترويج للعلامات التجارية، فهو، إذن، في تضخم دائم. ويزيد في إنهاك الرياضيين فيها كون المولين يلحون في طلب أرقام قياسية باستمرار. وقد فجر هذا سوق مواد تفعيل التمثل والمنشطات الأخرى التي قتلت أكثر من رياضي وزيفت روح الرياضة.

وضاعفت صراعات زائفة «السلطات العالمية» لكل فرع، وهو ما يضاعف البطولات (أربع بطولات مختلفة للملاكمة). ولتسهيل عمل الكاميرات، عدلت المواعيد والقواعد. وقد شوهد ماراثونيون يركضون في ذروة الحر لهذه الأسباب. وهذه الممارسات زادت، دون شك، الضغوط لصالح كل أنواع الغش. فلم تفضح قضية برنار تابي* إلا من أجل تغطية أفضل طرائق معممة بصورة واسعة.

ولا يكتفي الإعلان باختيار ما يموله، بل يخترع ما يريد بالضبط. إن عرضاً محزناً واستعمارياً مثل رالي باريس ـ داكار قد اصطنع من جانب المعلنين، ولم يطلبه الرياضيون ولا هواة الراليات. وما من هدف له سوى بيع منتجات.

ولا تتوقف إعادات البث المتلفزة لأحداث أو مباريات رياضية إلا على المولين، ولا تتوقف على أهميتها الحقيقية أو على أذواق المشاهدين. إن اختبارات رياضية هامة لا تحظى حتى بمجرد ذكرها، في حين أن الغولف الذي لا يعني سوى الأقلية في فرنسا يسود في كل مكان، ولسبب وجيه: فملاعب الغولف المبنية في كل مكان تتمتع بمزية مغرية هي أنها تسمح بالتحايل على بعض العقبات التشريعية في وجه البناء على أراض محمية...

كان بيرلسكوني، صاحب نادي ميلانو، يقتضي من لاعبي كرة القدم لديه «مظهراً» يسمح لهم بالظهور غالياً على شاشة التلفزيون. وكان يختار شقراً، أقرب إلى أن يكونوا فتياناً وسيمين، حتى ولو كانوا أقل مهارة في اللعب، ولكنهم وجوه إعلامية. وفي مكان آخر، يطلب من لاعبات التنس تقصير تنانيرهن من أجل إثارة البهجة في نفس المستهلك، الذكر طبعاً.

ولكن الأسوأ هو ما سيأتي، الرعاية الإلكترونية. وقد جرت محاولة أولى مؤخراً. وهي تقوم على إمكانية إضافة عناصر افتراضية إلى الصورة الحقيقية. ففي إعادة بث مباراة في كرة القدم

---

* برنار تابي نائب ووزير سابق ومالك سابق لشركة أديداس، حكم بسبب فضائح مالية من بينها شراء حكم لكسب مباراة لفريقه وقضايا مالية أخرى عندما كان رئيساً لنادي مرسيليا (المعرب).

مثلاً، يظهر لاعب ثالث وعشرون مشكل إلكترونياً يركل كرة إلكترونية، بدورها، مغطاة بالإعلان عن ماركة ما (أكس في هذه المناسبة). وقد رفضت التجربة، ولكن لأسباب خفيفة ومؤقتة على الأقل: «لقد طلبنا الإلغاء لأنه لم يجر التفاوض معنا على شيء. فحقوق الإعلان المحتمل تعود إلى الاتحاد الفرنسي لكرة القدم» (جريدة *ليبراسيون*، 11 شباط 1998). ورد على هذه الأقوال الوقحة المجلس الأعلى للرياضة الذي قبل، من جانبه، دون هواجس.

كيف يمكن للمرء أن يفاجأ عندما يعلم أن كل المسيطرين على الألعاب الأولمبية أو الاتحادات الدولية كانوا، وما يزالون، مرتبطين بالشركات الكبرى المعنية، وأنها تستمر في الدفع لهم طيلة مدة عضويتهم. وأن الصفقات تعطى لهذه الشركات، في حين أن التي لا «تبصق» تستبعد دون رأفة. وإذا حققنا، جدياً، في هذا الميدان، فسوف نرى أن السياسة، بالمقارنة، أقل فساداً من الرياضة بكثير. وتقل، إذ ذاك، دهشتنا من رؤية قادة الصناعة، ملوك الفساد من كل الجهات (تابي، بيرلسكوني إذا اقتصرنا على الأشهَر والذين أدينوا) قد استثمروا استثماراً كبيراً في الأندية التي يعلنون أنفسهم قادة لها. وقد أمكن لنائب أوروبي أن يقول، مشيراً إلى الصلات الوثيقة بين الرياضة والمافيا: «التمويل طريقة قانونية لتبييض المال القذر».

البيئة والتضامن

أكثر الشركات تلويثاً تتنافس على من من هذه الشركات يؤسس أكثر «مؤسسة» أو رابطة ديناميكية للمساعدة على تحسين نوعية الهواء والماء والمنظر والطاقات القابلة للتجديد أو على إعادة القيمة إلى البقايا. وشركة كهرباء فرنسا والكوجيما أو الصناعات الكيميائية نشيطة جداً، كلها، في هذه المجالات التي تدمرها، من جهة، وتساعد على إصلاحها من جهة أخرى وتربح، في الحالتين، من حيث تحسين صورتها أو من حيث المعونات. وشركة كهرباء فرنسا، أضخم مخرب لأنهار فرنسا لا توفر، قط، فرصة لمساعدة مهرجان أفلام صيد الأسماك أو تظاهرة لقوارب الكاياك يفيدان في تحييد الجمعيات في المنازعات على الأرض. والعمل الرابطي، كله، هو الذي يستخدم ويحرف ويفقد مكانته على هذا النحو.

وكذلك، فإن المنظمات غير الحكومية «الإنسانية» مفسدة بمنظمات غير حكومية زائفة ركبتها، كلياً، الشركات الزراعية ـ الغذائية أو الصيدلانية التي تجعل منها رؤوس جسور لمنتجاتها. وهكذا تُصرف منتجات صيدلانية ممنوعة في أوروبا أو جاوزت تاريخ صلاحيتها، أو تعقد صفقات مجزية مع بعض بلدان مُكتسحة تقبل نخبها الفساد بسهولة. والمنظمات نفسها تتلقى، لأدائها «خدمات» ثمينة لإدارات أكثر سرية، مساندات لا بديل عنها. فقد استخدمت «السياسة الأفريقية» لفرنسا، كثيراً، هذا النوع من المناوبات، في ظل اليمين كما في ظل اليسار.

السياسة

ظن الجمهور الأمريكي والفرنسي، بسذاجة، أن مشكلات الرئيس كلينتون مع فتحة بنطاله كانت من قبيل الدعابة. ولكن القضية كانت، في الحقيقة، تحت خفاياها الوعرة، اقتصادية ـ مالية. فالنائب العام الذي استمات ضد بيل كلنتون، كينيث ستار، المرسل من قبل لوبي التبغ القوي كان المحامي السابق لهذا اللوبي. فالشركات الكبرى أطلقت هذا الهجوم لأن سياسة الرئيس الصحية كانت تعيق مصالحها، لا سيما كل ما يمنع الإعلان عن منتجاتها. والموجة البيوريتانية فعلت الباقي، كما فعلته الإثارة التي شغفت بها وسائل الإعلام الكبرى أكثر من شغفها بالتحليل العميق.

وبصورة أكثر جدية، فمن قبيل التفاهة أن يقال أن السياسات الخارجية تقاد من جانب بضع شركات نفطية أكثر مما تقودها الدول. فلولا شل التي كانت مصالحها مهددة بالعمل العام لكين سارو ويفا لما شنق هذا الأخير في نيجيريا. ولولا دون توتال التي رحلت ألوف الفلاحين البورميين المصرين على العيش في أرض مشروع أنابيبها (75٪ من الاستثمارات الأجنبية في بورما) لكانت أونغ سان سو ـ كي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، حرة و... رئيسة للوزراء مكان الديكتاتوريين العسكريين.

والأمثلة كثيرة، ومجرد قائمة بالجرائم السياسية التي اقترفت، في أفريقيا، بأوامر من شركة إلف تملأ صفحات.

ونفهم، بصورة أفضل، فائدة الإمطار الإعلاني للصمت (بشراء وسائل الإعلام) وتصحيح الصورة وإظهار المعنيين كتجار أبرياء.

الأيديولوجية

استطاع كل واحد المقارنة بين الإعلان والدعاية كما لو كان هناك فرق في الطبيعة بينهما، في حين لا يوجد سوى فرق في الموضوع يتلاشى عندما يمتدح سياسيون (بوش، غورياتشيف، ألكسندر كوزانيفسكي) منتجات في لقطات إعلانية وعندما تروج وكالات شهيرة لمنتجات لآخرين.

والموازاة مع دعاية الأنظمة الشمولية ظاهرة مع المثل الأعلى النازي مثلاً. فالشخصيات التي تظهر مطابقة للنماذج المسيطرة اليوم، كما في تلك الفترة. فالرجال أقوياء البنية، والفتيات شقراوات بصدور سخية، وكلهم يبتسمون ومجمعون مهما حصل. والأمكنة هي نفسها دائماً: مدن نظيفة وجميلة، أرياف فاتنة ومشمسة، والبحر أو أي مكان سياحي آخر ساحر، والعالم الثالث مغرب وساذج، كما في نادي المتوسط. والجسد، فيها، سيد، والديكور مستقبل، مقصود، ولكنه مستقبل لطيف يتاق إليه، والمنافسة تبدو الوسيلة الوحيدة للناس، والقدرة والقوة

ممجدتان، والإنجاز مذكور باستمرار. إن مَثَلَ «السعادة الكشفية» الأعلى هذا الذي يندد به توسكاني في كتابه يذكر، بشكل لا يقاوم، بصور المجلات النازية أو بأفلامهم المليئة بالعبر (يبين توسكاني كيف تحقق صورة كلوديا شيفر حلم شبيبة النازية). ولكنها، أيضاً، أفلام الواقعية الاشتراكية الروسية والصينية والكورية في دعايتها للشبيبة، خاصة وأن الفرح، على صورة شعار المعسكرات، إجباري فيها والفرح «الطبيعي» مغتصب إلى درجة تضحك في السينما.

والخيارات السائدة كاشفة بدورها: كحول وتبغ، سيارات وسرعة، مشتريات لا فائدة منها ومكلفة، أو منتجات غذائية منخفضة النوعية تقدم بوصفها استهلاك النخبة. ويلعب الإعلان، دائماً، على الرغبة الجنسية بصورة يندر ما تكون ناعمة بل تكون، بالأحرى، ذات فحش ليس فيه متغيرات كبيرة.

وهو يُقوي، دائماً، الخطاب ضد البيئة والحقوق الاجتماعية والعالم الثالث الحقيقي والفقر والمواطنية إلا عندما يكون تقليدها ضرورياً... إن سيادة الليبرالية المطلقة هي التي تدعم إجماع كتاب الافتتاحيات الاقتصادية في وسائل الإعلام التي ينشر، فيها، ويوطد، بالطبع، لمسة التمرد الخفيفة البالغة التحريض على الشراء، والتجديد الزائف.

إنه السيادة المندد بها غالباً، سيادة «ربة المنزل التي يقل عمرها عن خمسين سنة» التي يفترض بها أن تمثل المستهلك المتوسط الذي تكون ديكتاتوريته على جمهور المشاهدين مسؤولة عن التآكل المصمم للنوعية. يقول توسكاني أنه يبيع «نموذجاً مغشوشاً ومغنطيسياً للسعادة» يفترض، في المستهلك، فيه، أن يشتري، مع النتاج المعروض، الشباب الأزلي، القوة أو الطاقة والصحة النهائية. وهو يضيف هذه الخلاصة المحزنة للغالبية الساحقة من الإعلانات التي تعرض على شاشاتنا« آه كم هو جيد أن يكون المرء في العشرين من عمره، وأن يمضي في سيارة ذات دفع رباعي حتى آخر الدنيا ويقفز في الماء المتلألئ مع بنات «كانون» ذوات ابتسامة عريضة». إنه حلم بورجوازي، مستعمر، سائد، غربي وأبيض يقترح كنموذج لمجتمع، كتصور للعالم بديلاً من الأيديولوجيات الكبرى المهزومة وبديلاً عنها.

وكما في النظام النازي، يستبعد المنحرفون عن هذا النموذج من العالم الذي ينقله الإعلان: فالذين لا يشبهون الآريين ليسوا جنسيين غيريين ولا في صحة جيدة، ولا يملكون الرخاء الذي يعطيه المال، وليسوا عدوانيين حيال العالم ولا يملكون الجسد المناسب، إنهم غير المنتجين، المعارضون، السلميون، المرضى، الفقراء، «الخاسرون»... كما تخرج، في كل دعاية شمولية، القوة والطاقة من عضلات شاربي البيرة أو سائقي السيارات. والنصر دائم الحضور سواء أكان البطل يقود، أم يصطاد نساء، أم يواجه رب عمل...

وأخيراً، فهو لا يلعب إلا مع النماذج النمطية، ومن أجل أن يزيدها رسوخاً في الأذهان، أيضاً، في كل مرة: نماذج نمطية ذكورية، أنثوية، قومية، ريفية، فتية، ضواحية الخ...

أرقام

فلنقارن على سبيل التسلية:

ـ في عام 1994، أنفق الإعلان (الخالص) 330.5 مليار فرنك في أوروبا، و406.7 مليار فرنك في الولايات المتحدة و172 ملياراً في اليابان.

ـ هذه الأرقام تعادل 50٪ من ديون دول أمريكا الجنوبية، وحتى 100٪ من ديون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في فرنسا، على سبيل المقارنة، تبلغ ميزانية الثقافة حوالي 50 ملياراً.

جريمة ضد العقول

الإعلان هو على صورة تلك القنابل الحديثة التي تقتل كل ما يعيش، مع توفير الأبنية والتجهيزات، يقتل كل فعالية عقلية أو مواطنية مع تركه ارتكاسيات الاستهلاك، وحدها، تعيش في الفرد ككلاب بافلوف الفائقة الإشراط. فكل تفكير، وكل فكرة أو نزاهة أو نمو روحي وشخصي، وكل مصلحة عامة أو حس جماعي أو تضامن تُكنس، كلها، بوصفها عقبة في وجه الفكر الوحيد: الشراء. والثقافة التجارية لم تعد تتميز عن الثقافة الخالصة، كما لم تعد لقطة إعلانية تتميز عن فيلم قصير أو كليب موسيقي: الشخصيات نفسها، المرجعيات نفسها، الإخراج نفسه، المونتاج نفسه، الكليشات نفسها، الجمالية نفسها، والمخرجون، لسبب وجيه، أنفسهم.

وبمساعدة النكوص الثقافي والسلبية المشجعة، غالباً ما يكون الإعلان المعلومة الوحيدة التي يملكها بعض المواطنين عن المنتجات والبلدان الأجنبية وعن عناصر المعرفة. وهذه الظاهرة مست الشباب على نحو أكثر خصوصية. فالإعلان، المنتحل الرئيسي للسينما خاصة، لا يعيش إلا بما يقلده أو ينهبه، وعبثاً نبحث عن فكرة أصيلة خارجة من صفوفه. وهذا الضخ الامتصاصي الذي يدفع، فيه، ما يزيد عن العمل المسروق لا يساوي ما يبذل لأجله: الكثير من إمطار الدماغ من أجل نتيجة بهذا الفقر، بهذا الانعدام في الكفاية (تأثيره على المبيعات ضئيل إجمالاً)، إنه خليط لا يمكن أن يسمى. ولكنه يغذي الاختلاط.

إن الفرق بين برنامج وثائقي أو فيلم خيالي وبين الإعلان يتلاشى بالنسبة لمشاهد تلفزيون متوسط. ويصدق من يقدم الأخبار المتلفزة بقدر ما يصدق الممثل الذي يمتدح سيارة أو لا يصدق مثله. ومن الصحيح جداً أن «ما لم يشاهد في التلفزيون» غير موجود (فلنتذكر حرب الخليج) وأن ما شوهد، حتى ولو زيف، مقبول (المثال نفسه).

والإعلان هو، أيضاً، المحور الرئيسي للمحتمل الذي لا يرمي توجيهه إلى جعله ينافس الحقيقي، بل جعله يحل محله حقاً، كما تبين استماتة بعض المنتجات لكي تبدو أنها هي المنتجات الحقيقية وذات المكانة التي تريد أن تحل محلها (مثال: إعلانات شاي ليبتون المصورة

في الهيملايا، أو إعلانات الرز الأمريكي المصورة في حقول آسيا التي ستدمرها).

إن عالم الإعلان المنظم، كعالم المافيا، يعمل مثلها، في خدمة أكثر الأيديولوجيات استبدادية. والاستنزاف التجاري الذي تجعله يتدفق على أبعد مواضع العالم لا يدع لمعارضيه مكاناً للبقاء. فيجب، إذن، أن نحيي هؤلاء المقاتلين الجدد المعادين للرأسمالية في القرن الحادي والعشرين: مقاومة العدوان الإعلاني في فرنسا، جماعة سلام لندن الأخضر التي أقامت الدعوى على ماكدونالد الذي كان يتهمها بالكذب، وهو ما يسيء إلى مكانتها. ويجب أن نحيي، بالتأكيد، «القائد المساعد ماركوس من مناهضة الإعلان»، كال لاسن، من مؤسسة ميديا، الذي يخرج لقطات مضادة وشعارات مضادة ويفكك الإعلانات كاشفاً عن أكاذيبها وخلق جمعية «الأيام دون شراء».

يجب تفكيك عالم الإعلان كما تم بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل لأنه أحدها. وهذه «الجريمة ضد الذكاء والإبداع واللغة» (توسكاني أيضاً) غير المفيدة أو الضارة اجتماعياً وبيئياً وفنياً وثقافياً، بل وتجارياً (المنتجات الجيدة النوعية تباع غالباً دون إعلان) التي تقترح علينا رؤية مازوشية، عنصرية، استعمارية، شمولية، غربية ونبذية، هذه الجريمة لا تخدم إلا الذين يقودوننا إلى الهاوية.

وهو، كسلاح سيكولوجي، يحل محل الأسلحة التقليدية، النووية أو الكيميائية، لأن على الرأسمالية، اليوم، أن تُبقي على قيد الحياة ضحاياها الذين تحولوا إلى مجرد مستهلكين: إنها لم تعد تقتل، بل تجرد من الدماغ. وهذا الهجوم المعمم للسلعة يخلق مجاعات وكوارث بيئية وصحية وبطالة وتشريد. وصواريخها تسمى إعلاناً. والهجوم يجري عبر ترتيبات جديدة لمنظمة التجارة العالمية ومعاهدات أوروبية (ماستريخت، أمستردام) واتفاقيات عولمة، وبفضل أدواتها (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المصارف المركزية). وهذه الحرب الكونية الأولى تابعت الحربين العالميتين التقليديتين: وقد أوقعت، فعلاً، أكثر مما أوقعتا من قتلى...

إيف فريميون

إيف فريميون : كاتب وصحفي، مؤلف أكثر من 80 عنواناً في كل الميادين. وهو ينشط ورشات تايراك، وهي دار نشر تعاونية. وهو نائب رئيس لشبكة فولتير والمجلس الدائم للكتاب، ويدير سلسلة **الكوكب الأخضر** لدى منشورات هاشيت للفتيان. وهو بيئي، ونائب أوروبي ومكلف بعلاقات «الخضر» الدولية. وهو، حالياً، مستشار إقليمي لمنطقة إيل دو فرانس.

أحدث كتبه: **طوفان على مونتيراك، انتباه كلب لاعق، القاتل**

عندما لا يكفي حتى إلغاء الرأسمالية

«تحمل الرأسمالية، في ذاتها، الحرب، كما تحمل السحابة العاصفة»

جان جوريس

هناك، أولاً، قول مأثور: «ماذا إذن؟ كانت هناك حروب، دائماً، وستبقى، هناك، حروب، أبداً». ثم يأتي دعم هذا القول: «انظروا ماذا جرى في البلدان الاشتراكية».

هذا صحيح: كانت هناك، دائماً، حروب بين قبائل أو إثنيات، بين إمارات، بين دول، فيفرض الأقوياء، بالقوة، سيطرتهم على شعوب ليحتلوا أراضيها ويستولوا على ثرواتها ويستعبدوا رجالها ونساءها. فليست الحرب، أبداً، سوى إحدى وسائل سيطرة الأقوياء على الضعفاء.

مع الرأسمالية، تتخذ الحرب أبعاداً أخرى، معنى آخر. فهي تكف عن أن تكون موضعية لتصبح عالمية، كوكبية... وغداً؟ كونية؟ إنها تتخذ طابعاً دائماً. ويبدأ هذا بالحرب الاقتصادية وبالحرب الأيديولوجية ويترافق مع تدابير حصار، وكمقدمات أخرى، أيضاً، الصراعات «المنخفضة الحدة» وصراعات محلية جديدة يمكن أن تعمم على مجموع العالم. وما أن «تنتهي» الحرب حتى تتخلد، كما رأينا ونرى مع حرب الخليج حيث فرضت الولايات المتحدة المنتصرة على الشعب العراقي حصاراً أشد قتلاً من الحرب نفسها. والحرب تمس العالم بصورة دائمة إلى حد تقاس، معه، الحرب، الآن، كالحرارة بالنسبة للمرض، بدرجات: حرب ساخنة أو حرب باردة، على اعتبار أن حرباً باردة جديدة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب حلت محل الحرب الباردة السابقة بين الشرق والغرب.

وأخيراً، فإن الحرب (كالحروب المحلية) لا توفر أحداً: فالضحايا، بين العسكريين والسكان المدنيين، ومن بينهم الأطفال (راجع تقرير اليونيسيف)، تعد بالملايين. واستعمال أسلحة الدمار الشامل المتزايدة التحسين لا يستهدف القوات العسكرية فقط، وكذلك هو الأمر مع طريقة الحصار التي استعملتها الولايات المتحدة من قبل، في القرن الماضي، بصدد كوبا عندما كانت تريد أن تحل سيطرتها محل سيطرة الأسبان. والأمر اليومي الذي وجهه وزير الحربية بكنبريدج، إلى الجنرال مايلز، قائد الحملة الأمريكية في كوبا، عام 1898، يستحق أن يستشهد به من جديد لفرط ما هو كاشف للطرائق المستعملة لإرساء السيطرة على الشعوب: «يجب أن ننظف البلد، وهذا حتى ولو اقتضى الأمر لجوءنا إلى الوسائل التي استخدمتها العناية الإلهية في سدوم وعمورة. يجب أن ندمر كل ما يوجد على مدى مدافعنا. ويجب أن نفرض الحصار من أجل أن يُخفض الجوع والطاعون عدد المدنيين ويبيد الجيش».

ويجب المضي إلى أبعد من ذلك أيضاً. فالحرب تلبي احتياجات الرأسمالية. فتجارة مزدهرة

للأسلحة تولد أرباحاً هائلة، أرباحاً غير مشروعة، إجرامية، ندد بها فيدل كاسترو، بصدد سباق التسلح، في خطابه في القمة السابع لمنظمة دول عدم الانحياز: «هذه الإبادة للجنس البشري بالإغفال عن الجرائم التي تقترفها البشرية كل يوم بحكمها بالموت على ألوف الكائنات البشرية بمجرد تخصيص هذا القدر من وسائل بطريقة أخرى».

وهذ في نظر بعض أنصار الرأسمالية الذين يرون أن «الحرب أفضل من البطالة»، وسيلة مثالية لامتصاص البطالة: فهي تضحي بالعمال غير النافعين وتشكل، عندما يستعاد السلام، مصدر أرباح جديدة من إعادة الإعمار.

ولكن الحرب، أيضاً، وربما خاصة، موجودة في الطبيعة الحميمية للرأسمالية بقدر ما هي أداة لا يمكن تجنبها تقريباً لحل المنافسات النزاعية في التحكم بالأسواق حيث يخفض الهبوط المستمر للقوة الشرائية التي يولدها قانون الربح الأسواق المتوفرة بمقدار مماثل.

أليس هذا ما تضمره صيغة جوريس؟ أليس هو هذا حتى ولو لم يستطع، وهو الضحية الأولى لحرب 1914 ـ 1918، أن يعرف مجزرتها المخيفة، كما لم يستطع أن يتخيل عمليات القصف الأعمى للمدنيين والمدن والقرى المحروقة (مثل أورادور وليديس) والترحيلات ومعسكرات الإبادة واستخدام السلاح النووي ضد سكان مدينتين من اليابان التي كانت على وشك الاستسلام. إلا أنه من قبيل تعميم عبارة جوريس، دون شك، أن يستخلص منها ما لم يقله، أنه يكفي إلغاء الرأسمالية لوضع حد لعلاقات السيطرة والاستغلال ولضمان السعادة والحرية والسلام للأفراد. فيمكن، فقط، أن نقول أن الحرب متضمنة في الرأسمالية، وهو ما لا يعني أنها تحتكرها. إن هذا يعني، ببساطة، أن الحرب غير قابلة للإلغاء في الرأسمالية، في حين يمكن ذلك إذا أبعدت الرأسمالية.

وفي أزمنة فقدان الأمل هذه، وللحصول على تسليم الأفراد والشعوب بخلود الرأسمالية، يقدم لهم، كطوباوية، بناء عالم متحرر من علاقات استغلال البشر والسيطرة على الشعوب، ومن أجل ذلك، لا شيء أسهل من شطب الاشتراكية انطلاقاً من انحدار تجربة، انطلاقاً من انحرافاتها وأخطائها التي كان بعضها فاجعاً.

ومن المؤكد أن صيغة: «الاشتراكية هي السلام» التي كررت مرات عديدة قد نجمت عن محاكمة بالتباين أبسط مما ينبغي: بما أن الرأسمالية تولد الحرب، فإلغاء الرأسمالية يلغي الحرب بإلغاء أسبابها. وكان أكثر جوهرية أن يقال أن الحرب ظاهرة غريبة عن الاشتراكية لأن طموحها هو وضع حد لعلاقات الاستغلال والسيطرة ولأن الحرب وسيلة قصوى للسيطرة على الشعوب.

وبالفعل، فإن تشبع كل المثل العليا لمدارس الاشتراكية المتعاقبة بالأخوة الإنسانية قد حمل معه، بالضرورة، موازيه، أي النزعة السلمية، وهذا التلاحم هو الذي يجب أن يكون قد ألهم أولى

أفعال الثورة الاشتراكية في السلطة، عندما وقع لينين «المرسوم حول السلم» المشهور ولدى دعوته إلى تدخل الشعوب بالتعارض مع الديبلوماسية السرية. ولا شك في أن هذا الإعلان الرسمي غالباً ما غاب، بعد ذلك، عن الأذهان، إلا أنه يجب فهم الأسباب، لأنه من غير المقبول إغلاق كل طموح بذريعة طموح محبط.

ولا يمكن تبرئة الرأسمالية من ذلك أيضاً. فيجب أن نلح، أولاً، على الدور المفسد الذي لعبه وضع الحرب الذي وجد الاتحاد السوفياتي نفسه يواجهه باستمرار: تدخل الخصوم السابقين في حرب 1914 ـ 1918 الذين تكتلوا ضد الدولة السوفياتية الفتية التي اعتبرت قدوة خطيرة (ألم تقع الثورة السبارتاكية وعصيانات الجيش الفرنسي)، ثم دعم هتلر والأنظمة الفاشية التي اعتبرت أسواراً ضد الشيوعية، ثم، بعد هزيمة الأنظمة الفاشية، بفضل تضحيات الاتحاد السوفياتي في قسم كبير منها، الحرب الباردة مع دسائس هدامة ضد الاتحاد السوفياتي وحلفائه والتهديد باستعمال السلاح الذري الذي احتكرته الولايات المتحدة حتى أيلول 1949، وأخيراً دوامة سباق التسلح المجنونة.

ومن المستحيل، منذ ذلك الحين، أن لا نضع في هذا السياق كل ما ابتعد، في السياسة السوفياتية، عن روح «المرسوم حول السلم» لاستبدال خيار الحلول العسكرية والمفاوضات بين الدول بالاستثمار السلمي في حركة الشعوب وإخفاء تشبعه الدفاعي مهما كان ناصحاً سيئاً.

ومن المؤكد أنه سوف يصعب على المؤرخين أن يميزوا، حتى في الدور الذي لا ينكر الذي لعبه الاتحاد السوفياتي لمصلحة السلام العالمي والذي أدى، بصورة أساسية، إلى أنواع التضامن التي حظي بها، بين ما يعود إلى ثبات المثل العليا الاشتراكية وما يعود إلى شاغله الأمني.

وهذا لا يمنع من وجوب الاعتراف بكل الجانب الإيجابي من الحصيلة الختامية، لا سيما بالدور الذي لعبه الاتحاد السوفياتي في صياغة مبادئ جديدة في الحقوق الدولية كرسها ميثاق الأمم المتحدة جعلت من حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحل المنازعات بالتفاوض قواعد العلاقات الدولية. ولم تقبل الدول الرأسمالية، بدءاً بالولايات المتحدة، هذه القواعد إلا قهراً، بحيث لم تكف عن انتهاكها والعمل على إلغائها للعودة إلى الحقوق القديمة الطيبة السابقة القائمة، حصراً، على موازين القوى. والمأساة هي أن الاتحاد السوفياتي ترك نفسه يسحب إلى هذا الصعيد بجعله السلام يتوقف على مفاوضات الوزارات وعلى التسويات بين القوتين العظميين. تضاف إلى ذلك النتائج المؤذية لأيديولوجية «القلعة» التي كانت، كالأيديولوجية الأمنية، تنتج على الصعيد الداخلي ظواهر دولنة مفرطة وولدت ذهاناً دفاعياً لا يمكن أن نصرف النظر، في بحثنا عن المسؤولية بصدده، عن الدور الذي أمكن أن تلعبه حالة الحصار واستفزازات الرأسمالية المستمرة.

ومن الطريف والمفارق أن هذا الانقلاب حدث مع خروتشيف عندما ترك منطق نداء

ستوكهولم مكانه لاستراتيجية الحذاء على منبر الأمم المتحدة، ثم للهاتف الأحمر وسباق التسلح وأيديولوجية «القلعة» التي كان يولدها مع مختلف اتفاقيات سالت، حتى الفخ القاتل للوهم الشيفارنادزي القائل أن مصير العالم كان في الصداقة بين القوتين العظميين.

يبقى أن التاريخ أظهر أنه يمكن أن تكون هناك نزاعات مسلحة بين بلدان اشتراكية لا يكون تفسيرها بسياق محيط رأسمالي مقنعاً بالضرورة. ولم نكن بعيدين عن ذلك فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي والصين، واقتضى الأمر أن نجتاز عتبة ضروب وعي مؤلمة لدى العدوان الصيني على فيتنام. فقد اكتشفنا، بتمزق، أنه يمكن أن تقوم حروب بين بلدان اشتراكية. فكان ينبغي، إذن، أن نراجع كل شيء، وأن نتعلم، هنا أيضاً، أن لا نأخذ بمثل عليا: فالاشتراكية، أيضاً، يمكن أن تحمل، في ذاتها، الحرب. أكان هذا تكذيباً للطباق الأساسي؟

لقد تعلمنا، ببساطة، أن الاشتراكية لا يمكن أن تلغي الحرب في حد ذاتها، كما تعلمنا (بألم) أنها لا تلغي، في حد ذاتها، الجنوح والفساد.

ماذا إذن؟ هل ألقى جوريس الكلام على عواهنه؟

ألأنه وقعت حادثة تشيرنوبيل، ألأنه بقيت هناك حوادث عمل وكحولية ولصوص في البلدان الاشتراكية، يجب أن تبرأ الرأسمالية من ذنبها الضمني في الطابع الكثيف للانحرافات التي تفرزها؟

إن أحد الأخطاء الرئيسية لأيديولوجيي البلدان الاشتراكية، وخاصة لمتملقي الدول كان، دون شك، إغفال الطابع الانتقالي للنظام الذي يتولون أمره، نسيان التمييز التقليدي بين مرحلة مجتمع تديره منافسة نزاعية على توزيع المتوفر ومرحلة تحررت منها.

الاشتراكية لا تنهي، بين عشية وضحاها، عدم تلبية كل حاجات الإنسان. ويجب أن نستنتج من ذلك أنه ما دام هناك تنافس نزاعي على توزيع المتوفر، فلن يمكن أن لا توجد منافسة على التمكن، على السيطرة إذن.

فلماذا لا نعود، إذ ذاك، إلى الفكرة البسيطة جداً التي تقول بأن الحرب هي الوسيلة القصوى للسيطرة؟

في هذا يمكن أن يقال أن «الإنسان ذئب للإنسان»، ولكن في هذا فقط، وأن الحرب لا تستبعد، في حد ذاتها، بإلغاء الرأسمالية، بل سيحدث ذلك عندما سيسمح هذا الإلغاء للإنسان بالتخلص من الذئب ليتفتح كإنسان.

إن أكثر الأفكار الإنسانية بدائية توجب، إذن، رفض القول المأثور المشؤوم عن حتمية الحرب. وإذا كان وضوح الذهن يوجب معرفة كون إلغاء الرأسمالية لا يكفي لاستبعاد الحرب ما لم نتطهر من ميراثها وبقاياها، فإن الحقيقة توجب، أيضاً، أن نسلم بأن الحرب ملازمة للرأسمالية فقط، بسبب طبيعتها القائمة على الاستغلال.

إن الحرب ملازمة لها، فعلاً، لأن الرأسمالية تقوم على المنافسة بصدد تملك الموارد البشرية، لأن طبيعتها ومبرر وجودها هما مصادرتها من الطبيعة البشرية، وذلك من أجل السيطرة عليها، وبأشكال السيطرة الجديدة التي نعرفها اليوم، عند الحاجة.

إن الهجوم المعمم ضد الشعوب وضد دخولها في الشؤون الدولية يعمل على إرغامها على التخلي عن سيادتها لمؤسسات دولية أو فوق الدول في انتظار أن تصل المنافسة الحادة على الأسواق إلى الحرب المسلحة التي لا تكون، أبداً، بعيدة جداً عن الحرب الاقتصادية.

نعم، إنها ملازمة للرأسمالية لأن عاهتها الأصلية التي لا يمكن الشفاء منها هي أن داخلها، بالذات، هو الذي تتواجه، فيه، منافسات السيطرة والتحكم في السوق، والتحكم في الأمكنة وفي الماشية البشرية في سيرورة يشحذها الانخفاض المتزايد للقدرات الاستهلاكية.

مونيك ورولان وايل

مونيك ورولان وايل: محاميان، ألفا، على الأخص، كتابي **الديمقراطية، حكم الشعب والتحرر من ماستريخت**.

الرأسمالية والبربرية:
الجدول الأسود للمذابح والحروب في القرن العشرين
1900 - 1997

-آخر عمليات القمع ضد الهنود في الولايات المتحدة التي شهدت ختام إبادة الجنس التي جرت في القرن التاسع عشر، 100.000.

-حرب البوير (للسيطرة على جنوب أفريقيا) 1902، 100.000.

-ضحايا الغزوات الاستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (ومنها غزو اليابان لكوريا)، 500.000.

-الحرب الروسية - اليابانية (1904 - 1905). وقع في معركة موكدن، وحدها، أكثر من 100.000 قتيل، 300.000.

-قمع ثورة 1905 في روسيا، 100.000.

-الحرب الإيطالية - التركية بشأن طرابلس الغرب (1911)، 50.000.

-الحروب البلقانية (1912 - 1913) تركيا، صربيا، بلغاريا، 500.000.

-إبادة الأرمن في تركيا، 1.000.000.

-الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918)، 8.500.000.

-الحرب الأهلية في الاتحاد السوفياتي والمجاعات والأوبئة التي تلت التدخلات الأجنبية والحصار الغربي، 6.000.000.

-عمليات القمع بعد الحركة الثورية في مختلف بلدان أوروبا، فنلندا، هولندا، دول البلطيق، المجر، ألمانيا، رومانيا، بلغاريا (1918 - 1923)، 200.000.

-الحرب اليونانية - التركية (1920 - 1922)، 100.000 قتيل وأكثر من 1.500.000 منفي.

-الحرب الفرنسية والأسبانية ضد مراكشيي الريف (1925 - 1926)، 50.000.

-التدخلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية والكاريبي (1910 - 1940)، 50.000.

-حرب شاكو من أجل النفط بين بوليفيا والباراغواي (1931 - 1935)، 150.000.

-ضحايا المجاعات والأوبئة في الهند والصين والهند الصينية (1900 - 1945)، 8.000.000.

-عمليات القمع الكثيفة والحرب الأهلية التي شنها تشان كاي تشك في الصين (1927 ـ 1933)، 1.000.000.

-حرب العدوان الياباني في الصين (1931 ـ 1941)، 1.000.000.

-حرب الفاشية الإيطالية في إثيوبيا، 200.000.

-الحرب الأهلية الأسبانية التي أطلقها فرانكو ودعمها هتلر وموسوليني وسهلتها سياسة عدم التدخل، 700.000.

-الحرب العالمية الثانية التي سببتها ألمانيا هتلر واليابان العسكريتارية وكانت، أيضاً، نتيجة استسلامات متعاقبة من الدول الرأسمالية الغربية أمام النازية في أوروبا وأمام اليابان في آسيا (1939 ـ 1945). ضحايا عسكريون ومدنيون بمن فيهم ضحايا الترحيل والمعسكرات 50.000.000.

-الحرب الفرنسية في الهند الصينية (1946 ـ 1955)، 1.200.000.

-الحرب الأمريكية في فيتنام (1956 ـ 1975)، 2.000.000.

-عمليات القمع الاستعمارية ما بعد الحرب منها عملية مدغشقر، (80.000 قتيل) والجزائر (1945) ومراكش وتونس وأفريقيا السوداء، 500.000.

-حرب الجزائر (1956 ـ 1962)، 1.200.000

-المذابح ضد الشيوعيين في أندونيسيا بعد أيلول 1965، 1.500.000.

-الحرب وعمليات القمع في البنغال الشرقية، بنغلاديش (حسب منظمة العفو الدولية)، 300.000.

-المذابح الهندية ـ الباكستانية بعد تقسيم الهند (1948) (14 مليون مهجر) 300.000 (بعض المصادر تتحدث عن 10 ملايين قتيل).

-الحروب الإسرائيلية ـ العربية في الشرق الأوسط (1948 ـ 1956 ـ 1967 ـ 1973) ومنها حرب لبنان، 300.000 و700 ألف فلسطيني مهجر.

-عمليات قمع الأكراد، 200.000.

-حرب بيافرا (نيجيريا) (1967 ـ 1970)، 1.000.000.

-الحرب العراقية ـ الإيرانية، 600.000.

-حرب الخليج (1991)، الضحايا المباشرة 200.000 زائدة ضحايا سوء التغذية الناجمة عن الحصار الذي ما زال مستمراً 500.000.

-التدخلات الأمريكية المباشرة أو بحرب العصابات أو مجموعات شبه عسكرية في نيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا وبنما وجمهورية الدومينيكان الخ... 200.000.

-حرب تيمور الشرقية، 200.000.

-عمليات القمع في تشيلي والأرجنتين والبرازيل وبيرو وبوليفيا وكولومبيا الخ.... المدعومة، عامة، من المخابرات الأمريكية، 150.000.

-الصراعات بين الإثنيات في القوقاز وآسيا الوسطى بعد حل الاتحاد السوفياتي (1990 ـ 1995) ومنها حرب الشيشان (1995، 80 ألف قتيل)، 200.000.

-حربا أنغولا (مليونا ضحية) وموزامبيق، مليون.

-المذابح في الصومال وليبيريا ورواندا (إبادة التوتسي 500.000) وبوروندي وسييراليون والكونغو ـ زائير والكونغو ـ برازافيل الخ (1990 ـ 1997) وفي جنوب أفريقيا الأبارتيد. فيما يتعلق بأفريقيا، ندخل في الحساب ضحايا المجاعات (الساحب، الصومال، إثيوبيا وضحايا انعدام الرعاية الصحية وخاصة بالنسبة للاجئين)، 4.000.000.

-الحرب بين الأصوليين في أفغانستان، 700.000.

-الحروب والمذابح الإثنية في يوغسلافيا السابقة الناجمة عن تفكيك البلاد الذي شجعته ألمانيا ودول غربية أخرى (1990 ـ 1996)، 200.000 (مع أكثر من مليون لاجئ مطرودين من منازلهم).

لقد سببت الحروب بين 1990 و1995، في العالم، خمسة ملايين ونصف المليون من الضحايا ثلاثة أرباعهم من المدنيين (أوروبا 250.000، آسيا 1.5 مليون، الشرقان الأدنى والأوسط 200.000، أفريقيا 3.5 ملايين).

ويجب أن نضيف إلى هذا الجدول غير الكامل موت 6 ملايين طفل بسوء التغذية عام 1997 وحده.

كان عدد اللاجئين المهجرين، عام 1997، أربعين مليوناً.

هذه الأرقام ـ التي استخلص معظمها من موسوعات متوفرة حالياً ويمكن للجميع أن يراجعوها ـ تقريبية، طبعاً، وغير شاملة. وهي مقدمة، هنا، على سبيل الإشارة.

ولم نذكر، بين ضحايا الرأسمالية، ضحايا القمع الكثيف في البلدان المنتمية إلى الاشتراكية، وخاصة في الاتحاد السوفياتي والصين، ولا ضحايا الإبادة الكمبودية والتقديرات المتعلقة بعدد هذه الضحايا الذي يمكن إيجاده في عدة مؤلفات تقريبية وموضع مناقشة بدورها.

الناشر



الفهرس

